

الأجوبة المرضية

عن

أئمة الفقهاء والصوفية

تأليف

الإمام الشيخ عبد الوهاب الشعراني

(٩٧٣ هـ)

حققه وعلق عليه

الشيخ عبد الهادي محمد الخرسه



دار البيروتي


الأجوبة المرضية



الأجوبة المرضية

عن

أئمة الفقهاء والصوفية

تأليف

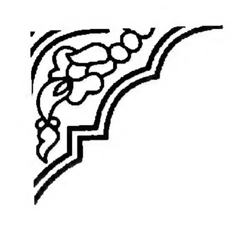
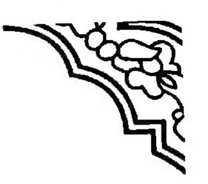
الإمام الشيخ عبد الوهاب الشعراني

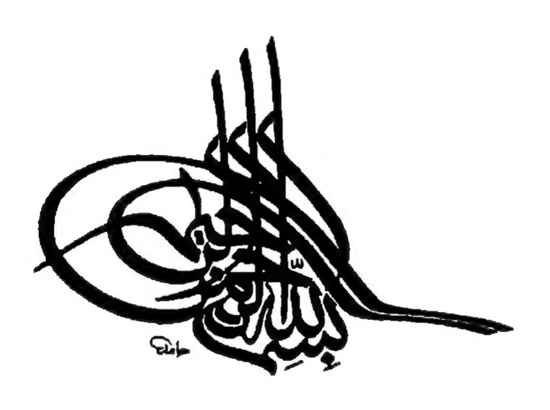
(٩٧٣ هـ)

حققه وعلق عليه

الشيخ عبد الهادي محمد الخرسه

دار البيروتي



حقوق الطبع محفوظة

الطَّبعَة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م





دمشق - حلبوني - بناء الخجا هاتف : ٢٤٥١٥٧٤ - ٢٢١٣٩٦٦

س . ت : ٦١٥٠٠ فاكس : ٢٢٤٣٨٤٨ ص . ب : ٢٥٤١٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم صل على سيّدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فقد طلبت مني إدارة مكتبة دار البيروتي بدمشق التعليق على كتاب «الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية» للإمام الكبير الحُجة الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى وقدس سره، فنزلت عند رغبتها وتمت بذلك على قدر المستطاع، وقرأت تخريجات المؤلف لكثير من العبارات المنقولة عن اصحاب الأحوال والتي تحتمل الثبوت عنهم أو الدس عليهم، فرأيت فيها توفيقاً من الله تعالى أيد به ذلك الإمام الرباني الذي أعطاه الله من سعة العلم والمعرفة ما يوجد به لكل معضلة أو مشكلة من كلام القوم جواباً أو أجوبة، وكأنه اراد بذلك درء تهمتي الكفر والزندقة عمن هو مشهود بإسلامه عملاً بقول رسول الله ﷺ: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم» وقد أجمعت كلمة الفقهاء أن الحد يُدرأ عن المسلم لأدنى شبهة فكيف بما هو أعظم من الحدود كلها وهو الكفر والشرك والزندقةُ ولأن يخطئ أحدنا في إيمان رجل هو عند الله كافر خير له من أن يخطئ في تكفيره وهو عند الله مؤمن، وقد قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه «لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً».

ويجب ألا يغيب عن ذهن القارئ المنصف ما قاله الإمام مالك رحمه الله تعالى «كل إنسان يؤخذ من قوله ويردُّ عليه إلا رسول الله ﷺ» ونحن قوم نعرف الرجال بالحق ولا نعرف الحق بالرجال.

وبناءً على ذلك وافقت الإمام الشعراني رحمه الله في كثير مما قاله من التأويلات وزدت على بعضها إيضاحاً وبياناً واستدلالاً وخالفته في القليل النادر منها لضعف

التأويل وتكلفه، وما دام احتمال الدَّس على القوم قائماً لعدم بلوغ كل كلمة نقلت عنهم مبلغ المتواتر فلا حاجة إلى تكلف التأويل فيما اشتد إشكاله ووضح عُواره.

ويتعين علينا في البحث العلمي معرفة تأريخ كلام أصحاب الأحوال والمصادر التي ذكرت ذلك الكلام مع المقارنة فيما بينها توافقاً أو اختلافاً، ومعرفة متى قال الرجل كلامه هل في حال البداية أو التوسط أو النهاية، وبعد إثباته بطريق معتبر ينظر في تأويله إن أمكن وإلا فإن كان كفراً بواحاً لا تأويل له نقول: من اعتقد ظاهر هذا الكلام وفهم منه هذا المعنى يكفر، ونمسك عن قائله لاحتمال رجوعه عنه.

وعلى كل فالطريق الذي سلكه الإمام الشعراني رحمه الله في حسن الظن بالمسلمين وتأويل كلامهم هو الطريق الأسلم الذي يسلكه من يتقي الله ربه ويتورع عن أعراض المسملين، وكُتُبُ الإمام الشعراني رحمه الله كلها على هذا المستوى تربي المسلم على سلامة الصدر والاعتقاد وسلامة اللسان وأدب القول بموسوعية علمية روحية شاملة قل أن نجد مثلها في كلام أحدٍ غيره من العلماء الربانيين على هذا المستوى كثرة وضبطاً وإفادة.

فرحم الله الإمام الشعراني ورضي عنه وجزاه عن المسملين خير الجزاء وجعلنا الله تعالى سلماً لأوليائه الذين يأتونه سبحانه بقلوب سليمة ينفعهم الله بها ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٨-٨٩].

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الأخيار وأتباعه الأبرار وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

العبد الفقير إلى عفو ربه

عبد الهادي محمد الخرسة

مقدمة سيدي عبد الوهاب الشعراني
في علوم الصوفية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله[١] ذي الفضل والجود، الذي اصطفى[٢] من عباده[٣] أقواماً[٤] لحضرته[٥]،

---

(١) **الحمدُ**: هو الثناء والتعظيم للمنعم، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان.

الله: اسمٌ دال على ذات الواجب الوجود. وهو الاسم الأعظم؛ لمرجع جميع الأسماء إليه.

(٢) **اصطفى**: في القرآن الكريم على وجهين:

ـ اصطفاء نبوة ورسالة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عِمرَان: ٣٣]

ـ واصطفاء ولاية على وجه خاص، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ﴾ [آل عِمرَان: ٤٢]

(٣) **العباد**: جمع عبد، وهو الحرُّ ممّا سوى الله تعالى، أو تقول: الذي لا يستعبده هواه ولا تسترقه دنياه.

(٤) **الأقوام**: جمع قَوم، والمراد بهم: أهل المعرفة بالله، الذاكرون له ظاهراً بإعطاء كل جارحة وظيفتها من التعبد وباطناً بعكوف القلب في حضرة مراقبة أو مشاهدة الحق، أشار إليهم الحديث الصحيح: «هم القوم لا يشقى بهم جليسهم». [أخرجه مسلم (٤٨٥٤)].

(٥) **لحضرته**: حضرة الحق تعالى المنزَّهة عن المشابهة، والتي ليس كمثلها شيء، فكل من كان عند الحق تعالى فهو من أهل حضرته، وأشار إلى ذلك الحديث الصحيح: «إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني» [أخرجه أحمد في «المسند» (١٨/ ٩٠)]، وحديث: «يا ابن آدم؛ مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مَرِضَ فلم تعده، أما علمت أنك لو عدّته لوجدتني عنده». [أخرجه مسلم (٤٦٦١)]. وأولئك: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡۚ﴾ [الزُّمَر: ٣٤]، وهم المرادون بالحديث القدسي الصحيح: «وإن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنَّه» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)] وبقول من قال: لله عباد إذا أرادوا أراد.

فخضعوا[١] لعزته وكبريائه ولم يرفعوا رؤوسهم من السجود[٢]، وأغرق عقولهم[٣] في تيار بحر ذاته وصفاته، وأدهشهم في غموض شؤونه[٤] وآياته، فهذا عقله مأخوذ، وهذا عقله عليه مردود، وهذا يُموّهُ بليلى وسعدى، وهذا يُموّهُ بالرباب وزينب[٥]، وليس ذلك مقصوداً[٦]، وقد يكون هو المقصود[٧]، يا هذا افهم

(١) **الخضوع**: التذلل لله تعالى: ١ ـ بالعبادة المشروعة ظاهراً بالجسد، ٢ ـ وبالعبودية باطناً بالقلب؛ أي: عن محبة ورغبة، وخشية ورهبة.
ويتفرع عن ذلك التذلل للمؤمنين المذكور في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. ومعناه: التواضع للمؤمنين بعدم احتقارهم وإذلالهم والتشوف أو التميز عليهم.

(٢) أي: **الكامل**: وهو الذي يشترك قلبه مع وجهه في السجود لله تعالى، وفي ألفاظ أدعية الركوع والسجود الواردة في الحديث ما يشير إلى ذلك، وإذا سجد القلب لله تعالى لا يرتفع من سجدته تلك إلى الأبد كما قال الإمام سهل بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) **إغراق العقول**: معناه أنهم لم يخوضوا بعقولهم في حقيقة ذات الله تعالى وصفاته، بل أوقفوها عند ما عرَّفهم الله تعالى به في كلامه وكلام رسوله ﷺ دون تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل.

(٤) قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] واليوم الشأني: هو الجزء الذي لا يقبل التجزؤ من الزمان، ولله تعالى فيه شؤون تعمُّ الممكنات في العالم العلوي والسفلي، لا يماثل شأن فيه شأناً آخر، دلّ على ذلك اسمه تعالى: (البديع) أي: مبدع كل شيء على غير مثال سبق. وغموض هذه الشؤون معناه: عدم مشاهدتها وإدراكها، وعدم معرفة الحِكَم المنطوية فيها.

(٥) التمويه بهذه الأسماء لا يراد به حقيقة التسمية أو الصفة؛ لتنزه جناب الله تعالى عن وصفه أو تسميته بما لا يليق به من أسماء الخلق وصفاتهم، وإذا وُجِد مثل ذلك في كلام أحد العلماء فالمراد به الكناية عن المحبوب، وصرفه إلى النبي الكريم سيدنا محمد ﷺ متعين؛ لعدم الخلاف في ذلك، وقد سمع النبي ﷺ قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه، ومطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ... متيَّمٌ إثرها لم يفد مكبول

وفيها التغزل كقوله:

تجلو عوارضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابتسمت ... كأنه منهلٌ بالرَّاح معلول

ولم ينكر عليه ذلك.

(٦) أي: في حق الحضرة الإلهية عند أهل الأدب والصحو والتنزيه.

(٧) أي: في حق الحضرة المحمدية على جهة الكناية، أو الحضرة الإلهية عند أهل الغَلبة، وهم معذورون عند قوم مع عدم صحة الاقتداء بهم، ومؤاخذون عند آخرين، والله أعلم.

الإشارة[١] والاستعارة[٢]، وحسن المجاز، والرمز، ولا يغلب عليك الجمود، فتكون كمن هو بِغَيّه مصدود[٣]، وبهواه مبعود[٤]، وقد ضاع من عمرك ما ضاع[٥] وأنت مصر على الانقطاع من الحضرة يا مطرود[٦]، فباب حسن الظن عليك مسدود، وباب سوء الظن عليك مفتوح، وباعك إليه ممدود، وأنت بلا شك موجود، ولكن حكمك حكم المعدوم أو المفقود، قد حجبتك الشهوات وأسرتك الغفلات بقيد أثقل القيود[٧]، وتمادى[٨] بك الغي والعناد حتى أسأت الظن بخواصِّ أهل حضرة الله تعالىٰ[٩] من الفقهاء والصوفية[١٠] فضلاً عن سائر العباد، لا تؤثر فيك الموعظة[١١]، ولا تشعر بما يقع منك في اليقظة من الغفلة عن الله تعالىٰ والجحود، وما كفاك القطيعة واتباعك

(١) التفسير الإشاري للنصوص والذي يقول به الصوفية أقره أهل العلم ولم ينكروه؛ لأنه لا يعطل الأحكام الشرعية المعلومة من ظاهر تلك النصوص خلافاً للتفسير الباطني فإنه مردودٌ بالإجماع.

(٢) هي من الأساليب البلاغية العربية التي نزل بها القرآن الكريم ووردت بها السنة الشريفة.

(٣) قال تعالى عن السيدة بلقيس قبل إسلامها: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣].

(٤) قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]

(٥) قال العارف:

ما مضى فات والمؤمَّل غيب ... ولك الساعة التي أنت فيها

(٦) في الحديث الصحيح: «وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه» [أخرجه البخاري (٦٤)، ومسلم (٤٠٤٢)].

(٧) في «الحكم العطائية» (١٣): كيف يشرق قلب صور الأكوان منطبعة في مرآته؟! أم كيف يرحل إلى الله وهو مكبَّل بشهواته؟! أم كيف يطمع أن يدخل حضرة الله وهو لم يتطهر من جنابة غفلاته؟! أم كيف يرجو أن يفهم دقائق الأسرار وهو لم يتب من هفواته؟!

(٨) قالوا: الرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل.

(٩) وهم أهل مراقبته ومشاهدته.

(١٠) الفقيه: هو الذي علِم أحكام وآداب الظاهر، والصوفي: هو الذي جمع إلى ذلك أحكام وآداب الباطن.

(١١) قال الإمام الرفاعي رضي الله عنه: من لم يكن له من نفسه واعظ لم تنفعه المواعظ.

لهواك حتى تنكر على أهل الذوق والشهود، لا عيبَك تشتغل به(١)، ولا الغير تعرف مراده(٢).

وقد غلب عليك الإنكار والجحود(٣)، وكان الواجب عليك أن تتربص وتنظر في أحوال أهل الله تعالىٰ؛ لتتخلص من سوء الظن الموجود، وتعرف أن السكوت عن الإنكار كان أولى بك والقعود، أحمده بحمده وحامدُه محمود، وأشكره بشكره وشاكره بالزيادة موعود، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنفع قائلها يوم الورود، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صاحب اللواء المعقود، والحوض المورود، والمقام المحمود، المبعوث إلى جميع الخلق من آمن منهم(٤) ومن بقي على الجحود(٥)، اللهم فصلِّ وسلم عليه، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين صلاة وسلاماً دائمين بلا نفود.

وبعد: فهذا كتاب نفيس ضمنته جملة صالحة من العلوم اللدنية(٦)، والأحوال السنية والأخلاق الزكية، والأجوبة المرضية، عن أئمتنا وساداتنا من الفقهاء والصوفية(٧).

من نظر فيه بعين الإنصاف والاعتبار من المتشبهين(٨) في هذا الزمان بتلك الآثار،

---

(١) ورد في أثر: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس» [أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢١/ ٤٨٨)]، وورد: «يُبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع في عينه» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٨٥٥)].

(٢) هناك فرق بين فهم السامع ومراد المتكلم:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً   وآفته من الفهم السقيم

(٣) قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

(٤) وهم أمة الإجابة.

(٥) وهم أمة الدعوة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

(٦) المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

(٧) الجامعين بين آداب الظاهر والباطن.

(٨) في الحديث الصحيح: «من تشبه بقوم فهو منهم» [أخرجه أبو داود (٤٠٣١) وغيره].

=

قضى على نفسه بأنه لم يشم من طريق القوم رائحة فضلاً عن التصدر فيها، ورأى نفسه منسلخة من طريق كمال الإيمان والعرفان كما تنسلخ الحية من ثوبها، وخرج عن الدعاوى الكاذبة على الله تعالى[١] وعلى أهل الطريق وغيرهم من العوام، وعلم أن الواجب عليه عدم الدعوى والتصدر حتى يسلك الطريق على يد أحد من أهلها[٢]، «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه».

واعلم يا أخي إن كنت خالصاً[٣] راغباً في سلوك[٤] أعلى المراتب، ومهمات المطالب: أنه ما ثَمَّ طريق أشرف من طريق العلماء العاملين؛ لتقيدهم بالعمل على وفق الكتاب والسنة[٥]، والخلوص من كل دنس راكب، فلم يزل بهم ذلك العمل[٦] حتى أوصلهم إلى حضرة الملك الوهَّاب[٧]، فانتهى سيرهم إلى أن صاروا من أهل تلك

=

وقال أحدهم:

أمّا الخيام فإنّها كخيامهم ... وأرى نساء الحيِّ غير نسائها

وقال آخر:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم ... إن التشبه بالكرام فلاح

(١) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وفي الحديث: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» [أخرجه البخاري (٤٨١٨)، ومسلم (٣٩٧٢)].

(٢) قال العارف: من لم يأخذ أدبه عن المتأدبين أفسد من اتبعه، وفي شرح الحكم: (ما أفلح من أفلح إلا بصحبة من أفلح).

(٣) أي: صافياً من الرعونات النفسانية، صادقاً في التوجه إلى الله تعالى.

(٤) قال النبي ﷺ: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله له به طريقاً إلى الجنة» [أخرجه مسلم (٤٨٦٧)].

وقال العارف: «من سلك مَلَك»، أي: صار مالكاً لأحواله.

(٥) أي: بفهم الأئمة لا بالآراء ولا بالأهواء.

(٦) على وفق العلم وعلى جهة الإخلاص، قال الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى: المتعنّي خير من المتمنّي.

(٧) الله تعالى هو الوهَّاب عند الأسباب، وهوالوهَّاب بلا أسباب.

الحضرات[١] والمواكب[٢]، فأين أنت منهم يا من وقف مع شهوة بطنه وفرجه وحب رياسته وكبريائه وأغراضه النفسانية حتى حجب[٣] عن الصدق والمواهب، واكتفى عن الحال بالقال[٤] وغرته الظنون الكواذب[٥]، فيا هذا انهض وبادر، وانصح نفسك، وخالط العلماء العاملين الخائفين الخاشعين[٦]، وللضد[٧] لا تصاحب، وحاسب[٨] نفسك على النقير والقطمير، وعلى مثل ذلك فأقدم وواظب وعليك بمحاسبة نفسك على حقوق الناس من مال وعرض وسوء ظن وبحقوقك عليهم فلا تطالب[٩]، وقف بالباب بوصف الذل والانكسار[١٠] وأنت ذليل تائب، وعوِّد النفس فعل الخيرات،

---

(١) أي: حضرات شهود تعلقات الأسماء والصفات.

(٢) أي: مواكب تجليات الرَّحمة الإلهية العامة والخاصة.

(٣) قال العارفون: الحُجب عن الله تعالى لا تحصى ولا تُعدّ، ومرجعها إلى النفس والخلق المعبَّر عنهما بالنعلين.

(٤) أهل الحجاب لهم القال دون الحال، ومعرفتهم لسانية لا قلبية شهودية، وأهل الذوق والتحقيق لهم وراثة الحال، ومعرفتهم قلبية، ومنهم من يؤذن له بالتعبير، ومنهم من لا يؤذن له.

(٥) قال الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

(٦) **الخشوع**: حالة من حالات القلب وصف الله بها عباده المقربين بقوله: ﴿وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ووصف بها المؤمنين الكاملين بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢]، ولا يتحقق ذلك حتى لا يحدِّث العبد نفسه بشيء في صلاته، كما ورد في الحديث الصحيح: «ثم صلى ركعتين لا يُحدِّثُ فيهما نفسه...» [أخرجه البخاري (١٥٥)، ومسلم (٣٣٢)].

(٧) كل من لا يوافقك على طريقك إلى الله تعالى ولا يعينك عليه فهو ضِد.

(٨) قال سيدنا عمر رضي الله عنه: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا». أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨/ ١٤٩).

(٩) قالوا في تعريف مقام الفتوة: أن تطالب نفسك بحقوق غيرك، ولا ترى لنفسك حقاً على أحد تطالب به.

(١٠) قال الشيخ أحمد الرفاعي الكبير رضي الله عنه: أردت الدخول على الله تعالى فوجدت الأبواب كلها ملآى إلا باب الذُلّ والانكسار وجدته فارغاً فولجت فيه وحدي.

وترك المنكرات[١]، وحسِّن الظن بإخوانك المسلمين[٢] ولا ترجمهم بحجارة ظنك الكاذب[٣]، فمن فعل المخالفات وأساء ظنه بالمسلمين والمسلمات فعمله خائب، فإن خصومه يوم القيامة يصيرون لا يحصيهم ديوان حاسب، وربما كان عمله طول عمره لا يرضى به خصم واحد ممن أساء بهم الظن وألحق بهم المعائب، فيجيء الخصم الثاني والثالث ومن بعدهم فلا يجدون شيئاً من حسناته فيطرح عليه من سيئاتهم وأوزارهم ثم يقذف به في النار[٤]، فيالها مصيبة من أعظم المصائب.

فاعمل يا أخي على تطهير نفسك[٥] من سائر المخالفات والرذائل حتى لا يصير في باطنك خصلة من خصال الشر تقيس غيرك عليها[٦] وأنا أضمن لك حسن الظن بالمسلمين وعدم الوقوع في الظن الكاذب، وناقشها في كل ما تأتي وتذر ولأحوالها وشؤونها فراقب، وتحبب[٧] إلى ربك بكثرة النوافل وتقرب إليه بأداء كل فرض

---

(١) أي: المنكرات المتعلقة بالظاهر والباطن، فما يتعلق بالظاهر يُسمَّى ظاهر الإثم، وما يتعلق بالباطن يُسمَّىٰ باطن الإثم، قال الله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

(٢) قال الإمام ابن عطاء الله ـ رحمه الله تعالى ـ: علامة الأولياء: سلامة الصدر، وسخاوة النفس، وحسن الظن بعباد الله تعالىٰ.

(٣) أي: رجماً بالغيب؛ لما فيه من الافتراء على الله تعالى وادعاء الاطلاع على غيبه في خلقه.

(٤) وهو المُسمَّى في الحديث النبوي بالمفلس، فقد قال النبي ﷺ: «أتدرون من المفلسُ؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع؛ فقال: «إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطىٰ هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضَى ما عليه أُخِذَ من خطاياهم فطُرِحت عليه ثم طرح في النار» [أخرجه مسلم (٤٦٧٨)].

(٥) قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]، وقال سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

(٦) من الجهل أن يقيس الإنسان حال غيره وهو غيب على حاله المعلوم عنده.

(٧) في الحديث القدسي الصحيح: «وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافل حتى أُحبه» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)].
ونافلة العلم المتعدي نفعه للغير المقترن بالصدق والإخلاص خير من نافلة العبادة البدنية اللازمة لصاحبها.

وواجب[١]، وهناك يكشف الله تعالىٰ لك على ما تكنه السرائر[٢] وترى العجائب والغرائب، وتصير تخبر بما مضى وبما هو آت بنور شهاب قلبك الثاقب[٣]، فإن القلب إذا استنار صار مهبطاً للوحي[٤] والملائكة[٥] والإلهام[٦] بحسب ما يناسب، وإذا أظلم صار معششاً للشياطين والظلمة والظنون الكواذب، فصمِّم العزم واركب جواد المجاهدة إن كنت للقوم تصاحب، وإذا صحبتهم[٧] ـ كما ذكرنا ـ رأيت بعضهم قد غرق في بحر المواهب، وبعضهم قد حصل له العلم من طريق المكاسب، وبعض

(١) النوافل تكون جابرةً لنقص الواجبات والفرائض، ففي الحديث: «انظروا هل لعبدي من تطوُّع؟ فإن كان له تطوُّعٌ قال: أتمّوا لعبدي فريضة من تطوعه» [أخرجه أبو داود (٧٣٣)].

(٢) في «الحكم العطائية» (٣٢): «تشوُّفُكَ إلى ما بَطَنَ فيك من العيوب خير من تشوفكَ إلى ما حُجِبَ عنك من الغيوب».

(٣) قال النبي ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» [أخرجه الترمذي (٣٠٥٢)]، والنور تُرى به الأشياء.

(٤) أي: وحي الإلهام في حق الأولياء المُلهَمين، وفي الحديث: «قد كان في الأمم قبلكم مُحدَّثون ـ أي: ملهمون ـ فإن يكن في أمتي منهم أحد فإنّ عمر بن الخطاب منهم»، أو الوحي اللغوي لا الشرعي، والوحي لغةً: هو الإشارة، قال تعالى حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]

(٥) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٣٠ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ [فصلت: ٣٠-٣١].

وفي الحديث: «إنَّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يطلب» [أخرجه الترمذي: (٣٤٥٨)].

(٦) الإلهام وارد بواسطة الملك الكريم وقد سُمِّيَ في الحديث «لمَّة الملك» [أخرجه الترمذي (٢٩١٤)]، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] وهي المسماة عند العارفين في مراتب النفوس: النفس الملهمة، وتُلهم الفجور للمجاهدة والمخالفة، وتلهم التقوى للموافقة، فيحصل لها الأجر في الحالتين.

(٧) قال بعضهم: المحروم من حُرم بركة أهل زمانه، وأشد حرماناً منه من صحبهم ولم يُرزق الأدب معهم.

وفي كلام الشعراني رحمه الله تعالى: من لم يجالس أهل الأدب بالأدب أسرع إليه العطب.

المحجوبين عن القوم على كذبه في الطريق نادب، وبعض القوم واصلاً منسكاً مستهلكاً[١] في محبة الحق تعالىٰ ذائب، وبعضهم برز كالشمس والقمر والبدر حال كونه طالعاً أو غارب، فيا هذا توجه إلى حضرة ربك كما توجهوا[٢]، توجه كما وجهوا بفضل رب المشارق والمغارب، وإياك وسوء الظن بإخوانك من المسلمين فما أساء الظن بأخيه إلا كل مغتر كاذب، أو محجوب عن جمال[٣] أهل الحضرة غائب، أو من هو عن علم الغيب[٤] غائب، ولآثار القدرة جاحد وعليها عاتب، وإياك أن تنكر[٥] على أحد من الفقهاء والصوفية إلا بعد شدة تبحرك في علوم الشريعة، وإحاطتك بجميع طرقها الثلاثمائة وستين التي وردت في الحديث[٦]؛ لتسلم من الغي والطغيان والإثم الذي هو لك راكب.

وقد أجمع القوم من سائر الأقطار على أن من شرط من يتصدر للإنكار على الناس أن يعلم جميع معاني الكتاب والسنة الموروثة عن الشارع وإجماع الأمة وما تفرعت

(١) في الحديث النبوي الشريف: «سبق المُفرِّدُونَ» قالوا: وما المُفرِّدُونَ يا رسول الله؟ قال: «المُسْتَهْتَرُونَ في ذكر الله تعالى، يضع الذِّكر عنهم أثقالهم فيأتون يوم القيامة خِفافاً» [أخرجه الترمذي (٣٥٢٠)]، والمستَهتَرون بفتح التاءين: هم المولعون بذكر الله، لا يبالون ما قيل فيهم ولا ما فُعل لهم.

(٢) عُرِّف التصوف بأكثر من ألفي تعريف، مرجعها إلى صدق توجّه القلب إلى الله تعالى على الدوام.

(٣) قالوا: لا يدخل حضرة القدوس أصحاب النفوس، وقالوا: أولياء الله عرائس لا يراها المجرمون، أو لا يراها إلا المحرمون.

(٤) قال الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧] ولورَّاث الرسول ﷺ نصيب وراثي من ذلك.

(٥) حتى لا يدخل المنكر فيما قاله الله تعالى عن الكافرين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]

وقال العارفون: من أنكر شيئاً من الحق لهوى نفسه حُرِم الوصول إليه.

(٦) قال ﷺ: «إن بين يدي الله عز وجل لوحاً فيه ثلاثمائة وخمس عشرة شريعة، يقول الرحمن: وعزتي وجلالي لا يأتيني عبد من عبادي ما لم يشرك فيه بواحدة منهنَّ إلا أدخلته الجنة». [أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٨/ ٧٦)].

عنه المذاهب، وما وقع بينهم من خلاف أو وفاق أو تجاذب، ويعلم أيضاً أحكام العقل من واجب ومستحيل وجائز وصفات الصادق والكاذب، وكيف لأحد من أهل هذا الزمان أن يحيط علماً بجميع ما ذكرناه حتى ينكر على العلماء ويقول: هذا خارج عن الشريعة وعازب؟! فإن ما ينكره صاحب مذهب واحد قد يوافق أكثر المذاهب.

وإياك ثم إياك من سوء الظن بأحد العلماء أو أتباعهم فيلحقك بذلك عذاب واصب، وربما تنكر يا أخي شيئاً ثم إذا تفكرت في إنكارك رأيته قد تعرَّى عن الصدق وخالف النقل والعقل وأكثر المذاهب؛ فإنَّ الله تعالىٰ لم يأمرنا بسوء الظن بأحد من المسلمين وإنما يأمرنا بحسن الظن بهم في جميع المطالب(١)، والإنكار لا يجب إلا إذا خالف الأمر المجمع عليه(٢) لا على من خالف مذهباً واحداً مما صاحبه فيه مفتقد وراغب؛ فإن الأئمة(٣) كلهم على هدى من ربهم في جميع ما علموه من طريق المواهب والمكاسب. وكيف يسوغ الإنكار بعالم يعلم في نفسه أنه في إنكاره صادق أو كاذب؟! وربما أوقع بعضهم الإنكار وسوء الظن على أهل العبادة والزهادة(٤) ممن هو على الطاعة مواظب، فكان الله تعالىٰ خصماً(٥) لهذا المنكر على ذلك الطائع وكفاه فخراً أن يكون وكيله وهو الطالب الغالب.

---

(١) ولن يُعاقبَ المسلم على حسن ظنه وإن لم يكن في محله، وإنما يعاقب على سوء الظن إن لم يكن في محله ومطابقاً للواقع.

(٢) لا ننكر إلا ما أجمع جميع الفقهاء على إنكاره، أما المختلف فيه فلا ننكره على فاعله وإن خالف الراجح في مذهبنا.

(٣) الأئمة: جمع إمام: وهو المجمع على إمامته من علماء زمنه والعلماء الذين جاؤوا بعدهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤]، وكان من دعاء عباد الرحمن: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فاستجاب الله دعاءهم وجعلهم أئمة للمتقين، فمن كان من المتقين كانوا أئمته، ومن تبرأ من إمامتهم ولم يقتد بهم دلَّ تبرؤه منهم على أنه ليس من المتقين.

(٤) قال أحد العارفين: من صلَّى الصلوات الخمس مع الجماعة فهو عابد، ومن اجتنب الحرام وتورع عن المتشابه ولم يتوسع في المباح فهو زاهد، ومن رأى الأفعال كلها من الله فهو موحِّد.

(٥) قال الله تعالى في الحديث القدسي: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» [أخرجه البخاري

=

وقد قال ﷺ: «نهيت عن قتل المصلين»[١]؛ فتباً لمن هو لهم محارب، وتعساً لمن أساء بهم الظن قياساً على نفسه وهو للشر جالب.

وفي الحديث القدسي يقول الله عز وجل: «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة»[٢]، فالويل ثم الويل لمن هو لربه محارب، ولأوليائه يغالب.

وهذا الكلام وإن كان في أولياء الاختصاص[٣] عند بعضهم فحكمه جار في آحاد المؤمنين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البَقَرَة: ٢٥٧][٤]

فإياك أن تقرب طرق المعاطب[٥]، وتسيء الظن بأحد منهم وتلحق به المعائب[٦]، وليس في هذا القول عندنا جدال ولا مراء ولا بحث ولا تردد من رأي صائب، ولا ورد في رده حديث صحيح ولا ضعيف ولا مصلحة مرسلة ولا قول بالمناسب، ولا استحسان ينقدح للمجتهد لا يغير ولا ينوب عند نائب، وكذلك ليس فيما قلناه قول بالموجب فيقلبه علينا قالب.

وقد قال المحققون: ما رأينا في طرق القوم شيئاً يقال فيه: إن هذا القول لم

(٦٠٢١)]، وقال النبي ﷺ: «من آذى مسلماً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله» [أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٧٤)].

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٨٠) بلفظ: أن النبي ﷺ أُتي بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء، فقال النبي ﷺ: «ما بال هذا؟»، فقيل: يا رسول الله، يتشبه بالنساء، فأمر به فنُفي إلى النَّقيع، فقالوا: يا رسول الله، ألا نقتله؟ فقال: «إني نهيت عن قتل المصلين»، قال أبو أسامة: والنَّقيع ناحية عن الدينة، وليس بالبقيع.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٧٩)، والبخاري بمعناه (٦٠٢١).

(٣) قال الله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عِمرَان: ٧٤] والولاية اختصاص، والولي: هو الذي توالت طاعاته من غير تخلل معصية.

(٤) هذه الآية نص في الولاية العامة التي لكل مؤمن نصيب منها، وقد قال الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى في «وصاياه»: إيّاك ومعاداة أهل لا إله إلا الله؛ فإنّ لهم نصيباً من ولاية الله تعالى.

(٥) أي: المهالك، وذلك بالمشاركة في الطعن بأحدٍ من المسلمين.

(٦) قال النبي ﷺ: «من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه اللهُ ردغَة الخبال حتى يخرج مما قال» [أخرجه أبو داود (٣١٢٣)] وردغة الخبال: مكان تجمّع صديد أهل النار وقيحهم.

يذهب إليه ذاهب، بل جميع أفعالهم وأقوالهم وأحوالهم وعقائدهم مشيدة بالكتاب والسنة والإجماع والقياس والنص الغالب[١].

وإياك أن تتجرأ على الكلام في عرض العلماء والصوفية إذا رأيت أحدهم ساكتاً لا يجيبك بجواب؛ لأن الحق تعالىٰ أقسم على نفسه أنه لا بد أن ينتصر لمن سكت ورضي بعلمه فيه[٢] وأناخ الركائب، فطوبى لمن وصل إلى تلك الحضرة وعرف مقام المحب والحبايب[٣]، وقيل له بلسان الحال أو المقال: ها أنت في حضرة ربك فاشرب من أعذب المشارب[٤]، وهنيئاً لمن وصل إلى تلك الحضرات وكان فيها قلباً بلا قالب[٥]، وصار يعرف ما هناك من النسب والإضافات والقيود والشروط

---

(١) قال الإمام الجنيد رحمه الله تعالى: علمنا هذا مشيَّد بالكتاب والسنة.

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨]. ولما ردَّ سيدنا أبو بكر رضي الله عنه على رجل سبَّه قام النبي ﷺ، فسأله سيدنا أبو بكر عن سبب قيامه؟ قال له: «لما كنت ساكتاً بعث الله إليك ملكاً يدافع عنك، فلما رددت عليه ذهب الملك ووكلت إلى نفسك، أو دخل الشيطان بينكما»، أخرجه أبو داود، في باب الانتصار (٤٨٩٨)، وأخرجه أحمد والطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة أن رجلاً شتم أبا بكر والنَّبي جالس فجعل النبي يعجبه ويبتسم فلما أكثر رد عليه بعض قوله فغضب النبي وقام فلحقه أبو بكر فقال: يا رسول الله، كان يشتمني وأنت جالس، فلمّا رددتُ عليه بعض قوله غضبت وقمت، قال: «إنه كان معك ملك يرد عنك فلمّا رددت عليه بعض قوله وقع الشيطان فلم أكن لأقعد مع الشيطان». ثم قال: «يا أبا بكر ثلاث كلّهن حق ما من عبد ظلم بمظلمة فيغضى عنها لله عز وجل إلا أعز الله بها نصره وما فتح رجل باب عطية يريد بها صلة إلا زاده الله بها كثرة وما فتح رجل باب مسألة يريد بها كثرة إلا زاده الله عز وجل بها قلّة».

وقال الإمام أبو الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى: إذا أُسيء إليك فاصبر ولا تدافع عن نفسك، وإذا سئلت عن أمرٍ: وقع أو لم يقع فقل: الله أعلم بما كنا عاملين.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

(٤) وهو مشرب المعرفة الإلهية من عين الشريعة المطهَّرة، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦].

(٥) أي: غلبت لطيفته النورانية كثائف جسده، فانطوت هذه الكثائف في تلك اللطيفة التي هيمنت عليها وصار الحكم لها.

والمناصب، ويعرف أن ثم أموراً فائقة من كل منزل رقيق وسر وميق[١] وتدلٌّ وتدنٍّ بين المطلوب والطالب، فاطلب لك يا أخي شيخاً يبلغك هذه المآرب[٢]، ولو كانِ بينك وبينه بعد المشرقين لتخرج عن الهوى والملاعب، وإذا وجدته فسلم نفسك إليه وإياك أن تعترض عليه بباطنك أو ظاهرك فتلحقك المعاطب[٣]؛ فإنه دليلك إلى حضرة ربك، واخدمه[٤] فلعله ينظر إليك ويريحك من المتاعب.

وقد قالوا: الاعتراض على الشيخ فرقة[٥]، وكتم السر عنه خيانة[٦]، ومن كتم عن الشيخ هفوته فهو كمن كتم عن الطبيب علته، دائماً في دائه مكارب، ومن لحظته العناية الربانية[٧] وتخلص من المحن والمصائب، فهو في سفن النجاة راكب، ومن خذل في شيء من أحواله رجع وهو خاسر وخائب[٨]

(١) ومقه: أحبَّه، فهو وامق.

(٢) في «شرح الحكم العطائية»: ما أفلح من أفلح إلا بصحبة من أفلح. وفي «الرسالة القشيرية»: من لم يأخذ أدبه عن المتأدبين أفسد من اتّبعه.

(٣) الاعتراض إذا لم يكن مقترناً ببرهان من الله تعالى فهو سبب المقت لصاحبه المتبع لهواه.

(٤) فمن خَدَم خُدِم، وقال بعضهم: العبادة توصل إلى رضاء الله تعالى والجنة، فإذا اقترنت بخدمة الفقراء والصالحين فإنها موصلة إلى الله تعالى والقرب منه.

(٥) أي: مجرد الاعتراض بالهوى ومخالفة الرأي سبب الفُرقة والانقطاع، أمَّا ما للشرع عليه اعتراض فهو واجب لا يسقط بحال.

(٦) بل لا تصح الإرادة لمريد حتى لا يكتم عن شيخه شيئاً من أحواله، وإذا كان الشرع لا يأذن بإفشائها يعرضها على شيخه بضمير الغيبة أو حكاية على لسان غيره.

(٧) وقال العارف:

وإذا العناية لاحظتك عيونها	لاتخش من بأسٍ فأنت مصان
وبكل أرضٍ قد نزلت قفارها	نم فالمخاوف كلهن أمان

وأهل العناية الإلهية هم الملاحظون بنظر الأولياء والصالحين، فهم القوم لا يشقى لحيظ عيونهم، وقال أبو يزيد البسطامي رحمه الله تعالى: إن لم تكن صالحاً فكن في قلب رجل صالح.

(٨) ورد في الحديث: «ليس يتحسر أهل الجنة إلا على ساعةٍ مرَّت بهم لم يذكروا الله تعالى فيها» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٥/٣)].

ومن أشد الناس ندامةً رجل ساقه الله تعالى إلى الخير، أو ساق الخير إليه ولم يغتنم ذلك.

فاحفظ يا أخي لسانك من النطق بالجفاء ولا تغالب، وصن قلبك من الغفلة عن الله تعالىٰ[١] واترك الدعوى[٢] وارتكاب المعاصي الباطنة ولمن نسبها إليك في غير موجب حدّاً وتعزيراً لا تكاذب، واستغفر الله تعالىٰ في كل حالة[٣] ولا تقل على أحد شيئاً لم يكن[٤] فإنه ظلم وكذب وويل للظالم والكاذب، واستمطر الجود من جميع الوجود[٥] ولا تخصَّ به جانباً دون جانب، ولو أنك أيها الفقيه[٦] دخلت حضرة الأنس لاحظت علماً بجميع المذاهب، كما أنك أيها المتصوف[٧] لو دخلت خانقاه

(١) ورد في الحديث: «لا تجالسوا الموتى فتموت قلوبكم»، وورد: «لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله تعالى؛ فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة للقلب، وإن أبعد القلوب من الله تعالى القلب القاسي» [أخرجه الترمذي (٢٤١)].

(٢) قالوا: من ادَّعى ما ليس فيه كذَّبته شواهد الامتحان، وقالوا: من ادَّعى حالةً وهو كاذب عوقب بحرمان الوصول إليها، وفي الحديث الصحيح: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» [أخرجه البخاري (٤٨١٨)، ومسلم (٣٩٧٢)].

(٣) قال النبي ﷺ: «من لزم الاستغفار جعل الله له من كل همٍّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب» [أخرجه ابن ماجه (٣٨١٩)].

وفي قصيدة الشيخ أبي مدين رضي الله عنه:

وحُطَّ رأسك واستغفر بلا سبب وقم على قدم الإنصاف معتذرا

(٤) ففي الحديث: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهتّه» [أخرجه مسلم (٢٥٨٩)] والغيبة والبهتان من موجبات اللعن والطرد، والعياذ بالله تعالى.

(٥) قال الشيخ علي الخوَّاص رضي الله عنه: (الوجود كله يعاملكم بحسب نواياكم للوجود) وقالوا: من نظر إلى الوجود بعين الكمال وإلى نفسه بعين النقصان استمدَّ من الكمال حتى يغدو كاملاً، ومن نظر إلى الوجود بعين النقصان وإلى نفسه بعين الكمال استمد الوجود من كماله حتى يغدو ناقصاً.

(٦) الفقيه إذا انكسرت هاؤه ـ أي: نفسه ـ تحقق باسم الفقير وصار الفقر الذاتي وصفاً له.

وقد سأل رجل الحسن البصري رحمه الله تعالى مسألةً فأجابه، فقال السائل: لقد قال الفقهاء خلاف قولك، فقال له الحسن: وهل رأيت فقيهاً قط؟ الفقيه: هو المعرض عن الدنيا، المقبل على الآخرة، المداوم على عبادة ربّه، الكافُّ لسانه عن أعراض المسلمين، العفيف عن أموالهم، النَّاصح لهم.

(٧) المتصوف: هو المنتسب إلى الصُّوفية المتشبه بهم، فإذا تخلّق بأخلاقهم وتحقق بحقائقهم وعلم علومهم ومصطلاحاتهم سُمِّي صوفياً .

الحقائق[١] وجلست على سجادة قطع العلائق[٢] لعرفت من هو المكلم لك والمخاطب، وهذه وصيتي إليك يا أخي عجلتها لك بين يدي هذا الكتاب؛ لتعمل بها إن كنت للطريق وأهلها خاطب[٣].

وقد رتبت الكتاب على مقدمة وعشرة أبواب وخاتمة:

فأما المقدمة؛ فذكرت فيها جملة من علوم القوم التي اختصوا بها مما لا مرقى لأحد إلى التسابق إلى معرفة علم واحد منها بفكر ولا إمعان نظر في كتب؛ ليصير كل من توقف في فهم شيء من كلامهم يجعله من تلك العلوم التي اختصوا بها من طريق الكشف أو التعريف الإلهي؛ فإن علوم القوم غريبة على غيرهم، ربما لم يخطر أسماؤها قط على بال أحد من المنكرين عليهم فضلاً عن الخوض في معانيها.

وقد صنفنا في ذلك عدة كتب منها: كتاب «الجوهر المصون والسر المرقوم فيما تنتجه الخلوة من الأسرار والعلوم» ذكرنا فيه نحو ثلاثة آلاف علم لا يكاد فقيه يصدق بها إلا إن رآها، فإذا رآها لا يمكنه إنكارها. هذا ما قصدته بذكر علوم هذه المقدمة؛ فإن كل من أنكر على القوم شيئاً مما تحققوا به يخاف عليه من المقت، و«الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»[٤].

وأما الباب الأول: فذكرت فيه أن سائر أئمة المسلمين على هدىً من ربهم من فقهاء وصوفية، وأن التصوف ليس هو بأمر خارج عن الشريعة إنما هو حقيقة الشريعة؛ إذ الصوفي في لسان المحققين: هو عالم عمل بعلمه على وجه الإخلاص لا غير.

---

(١) الخانقاه: كلمة فارسية تعني دار الصوفية، ينقطعون فيها للعزلة والعبادة والعلم، والحقائق: كل عقيدةٍ أو مشهد عرفاني يرجع إلى قول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمداً رسول الله.

(٢) العلائق مع الخلائق عوائق تعوق بين العبد وبين ذوق حقائقِ الإيمان بباطنه، فليقلل المسلم العلائق الدنيوية مع الخلق ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

(٣) ومن يخطب الحسناء يصبر على البَذْل.

(٤) الحديث أخرجه مسلم (٧٠٢٨)، وقال النبي ﷺ: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه» [أخرجه مسلم (٢١٩٩)].

وأما جميع ما يقع على يد القوم من الكرامات والإشارات فهو من نتائج العمل بالكتاب والسنة[١].

وأما الباب الثاني: فذكرت فيه جهل من زعم أن مشايخ السلف الصالح كانوا متعبدين فقط لم يذوقوا شيئاً من مقامات الطريق المشهودة بين العارفين.

وأما الباب الثالث: فذكرت فيه كون الحقيقة والشريعة أمرين متلازمين يرجع أحدهما إلى معنى الآخر عند المحققين.

وأما الباب الرابع: فذكرت فيه أن القوم يبلغون إلى درجة الاجتهاد المطلق في الشريعة حتى يصلوا إلى علم الحقيقة، ثم ينتقلون إلى علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين بحكم الإرث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وأما الباب الخامس: فذكرت فيه نبذة صالحة من اصطلاح القوم؛ ليعرف الإنسان مرادهم خوفاً أن يبادر إلى الإنكار على شيء من أقوالهم بغير علم، وذكرت فيه أن من شأنهم الأخذ بالعزائم دون الرخص والتأويلات[٢] البعيدة المآخذ من الكتاب والسنة.

وأما الباب السادس: فذكرت فيه مَنْ أثنى على الصوفية وعلومهم من العلماء ومدحوهم ومدح طريقهم خصوصاً الشيخ محيي الدين بن عربي رضي الله تعالىٰ عنه الملقب بالشيخ الأكبر في بلاد الروم، وذكرت فيه أن جميع ما وجد في كتبه مما يخالف ظاهر الشريعة إنما هو مما قد دسّته الحسدة فيها.

وأما الباب السابع: فذكرت فيه بيان ما في إنكار الفقهاء على بعض الصوفية من المصالح، وأن الفقيه في إنكاره عليهم معذور مأجور، واللوم على المتصوف في خروجه عن ظاهر الشريعة وإن كان مغلوباً على عقله، وذكرت فيه بعض من أُخْرِج من أوطانه وبلاده من الصوفية بسبب الشطح، أو دقة المواري كسهل بن عبد الله التستري، وأبي يزيد البسطامي، ومحمد بن الفضل البلخي وغيرهم إلى عصرنا.

---

(١) صحة المقدمات تدل على صحة النتائج.

(٢) طريق القوم الصوفية طريقٌ كله جِدٌّ فلا تخلطوه بشيءٍ من الهزل، ومن أصولهم: الأخذ بالعزائم، والعمل بالأحوط، والخروج عن الخلافيات، وترك الرخص والتأويلات، وكلما فتح الإنسان على نفسه باب رخصة فتحت عليه نفسه المطالبة برُخصٍ أخرى حتى يهلِك، والعياذ بالله تعالى.

وأما الباب الثامن: فذكرت فيه سبب رمز القوم علومهم بعبارات لا يفهمها غيرهم إلا بكشف وتعريف منهم، وذكرت فيه سبب منشأ إنكار الناس على بعضهم بعضاً مع كون المنكر موافقاً لمن أنكر عليه في مذهبه.

وأما الباب التاسع: فذكرت فيه تأويل كلمات نسبت للشيخ محيي الدين بن عربي، وأقوال وقعت من غيره من آحاد الصوفية لنقصهم، أو حال اصطلامهم(١) وغيبتهم عن الكون.

وأما الباب العاشر: فذكرت فيه بيان إقامة العذر للقوم في تكلمهم بالكلمات التي تُشكل على غيرهم أو الأفعال التي لا يعرف غالب الناس دليلهم فيها.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها جملة من الأحوال التي تميز بها القوم عن الفقهاء عرفاً وعكسه مما فيه ذَب عن الشريعة ونصرة لها وللحقيقة.

فأكرم به من كتاب لا أعلم أحداً من الإخوان سبقني إلى وضع مثله، وأسأل الله تعالىٰ من فضله وكرمه أن يحميه من كل عدو أو حاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة؛ لينفر الناس من المطالعة فيه حسداً وعدواناً عليَّ وعلى الشريعة؛ كما فعلوا ذلك في كتابي المسمى: «البحر المورود في المواثيق والعهود» فإن بعض الحسدة كتب له منه نسخة أخرى ودس فيها أموراً تخالف ظاهر الشريعة، وطاف بها في الجامع الأزهر وغيره، فلا يعلم عدد من استغابني ووقع في عرضي إلا الله تعالىٰ، وما خمدت الفتنة حتى أرسلت لهم نسختي السالمة من الدس التي كان مشايخ الإسلام قد أجازوها ومدحوها، ففتشوها فلم يجدوا فيها شيئاً مما دسه الحسدة. فالله تعالىٰ يغفر للداسّ، ولمن طاف بالنسخة على العلماء، ولمن صدق نسبة ذلك الكلام إليَّ آمين اللهم آمين. ومن تلك الواقعة ما ألفت كتاباً إلا وتعرضت فيه لما دسه الحسدة، وإني مسلم محمدي ما ألفت كتاباً إلا بعد قراءتي كتب الشريعة على مشايخ الإسلام؛ لأزيل ما لعله بقي في نفوس بعض الناس من أثر ذلك الكلام المدسوس.

---

(١) **الاصطلام**: حال يعبر به عن الفناء الباطن؛ إما عن شهود الخلق كلهم مع بقاء شهود نفسه، أو مع الغيبة عنها.

وقد بلغني أن الإمام مصطفى القرماني الحنفي شرح مقدمة أبي الليث السمرقندي شرحاً عظيماً ودخل به مصر ليطلع عليه علماء مذهبه، فدس له فيه بعض الحسدة كلمات تكفره، ودار بها على العلماء، فأفتوا بقتله، فخرج في الليل هارباً من مصر، فلم يرجع إليها؛ وذلك أنهم نظروا في قوله في باب آداب الخلاء: ولا يستقبل الشمس والقمر، فزاد في كلامه: أي لأن إبراهيم الخليل عليه السلام كان يعبدهما. انتهى فالله تعالىٰ يرزقنا وجميع إخواننا السلامة من آفات الحسد وغيره من جميع ما يكره الله تعالىٰ، وأن يختم لنا بالموت على الإسلام والإيمان والإحسان والإيقان(١) إنه المنعم الكريم المنان آمين آمين آمين.

ولنشرع في مقصود الكتاب فنقول وبالله التوفيق:

---

(١) الإقرار بالشهادتين والفرائض القطعية والمحرَّمات يسمى المقام إسلاماً والرجل مسلماً، فإذا علم مضمون الشهادتين وما اندرج فيهما من العقائد بأدلتها سمي المقام إيماناً، ويسمى أيضاً علم اليقين، وسمّي الرجل مؤمناً، فإذا شهد مضمون الشهادتين بقلبه وصار الغيب كأنه شهادة سمي المقام إحساناً، ويسمى أيضاً عين اليقين، والرجل محسناً، فإذا رفع عنه الغطاء سمّي المقام إيقاناً، ويسمّى أيضاً حق اليقين، ويسمى الرجل موقناً، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥].

مقدمة

في بيان جملة من العلوم اللَّدُنِّية التي اختص بها القوم مما لعله لم يخطر على بال أحد ممن ينكر عليهم

اعلم يا أخي أن علوم القوم كلها كشفية[١] وراثة محمدية، وأين لأصحاب الأفكار الوصول إلى معرفة شيء منها بفكر أو إمعان نظر في كتاب؟!

وكان سبب وصفي لأسماء هذه العلوم في هذه المقدمة كثرة الشفقة على إخواننا من الفقهاء والصوفية ليصير يقف على إنكار كل ما لم يفهمه من كلام القوم، ويقول: لعل هذه من علومهم الخاصة بهم التي لا يرقى أمثالنا إلى الوصول إلى ذوقها. هذا ما قصدته بذكرها.

إذا علمت ذلك **فمن علوم القوم التي تميَّزوا بها عن غيرهم**: علم الإحسان[٢] ومعرفة الأسباب التي أوجبت للعبد محبة غير الله لأجل إحسانه مع علمه بأنه تعالىٰ هو المحسن في الحقيقة عند كل عاقل.

ومنها: علم حضرات النطق، ومنه نعلم سرائر نطق الأطفال والبهائم، ومن ينطقهم[٣] وبماذا ينطقون قبل الإفصاح عادة.

ومنها: علم العلوم التي تخلع على أهل الجنة إذا دخلوها، وأهل النار إذا

---

(١) أي: شهودية قلبية، وربما يشارك البصر البصيرة في بعض الأحوال.

(٢) الإحسان المشار إليه بقول النبي ﷺ: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» [أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (١)]. وذكر الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى أن كلمة الإحسان إذا ذكرت في الكتاب أو السنة ولم يتقدم ما يشير إلى الإنفاق، فالمراد بالإحسان حينئذٍ الإحسان القلبي الشهودي المذكور في الحديث.

(٣) قال الله تعالى حكاية عن جلود الكافرين: ﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

دخلوها، وقليل من يُكاشَفُ بهذا العلم من هذه الدار.

ومنها: علم العقول التي جعل الله تعالىٰ للعبد القدرة بها على إنشاء العلوم ومعرفة العقول التي جعلها الحق تعالىٰ دافعة للعمل بالهوى[١].

ومنها: علم أحكام العوالم التي تحت الأرض السابعة، ومعرفة أحكامهم وطبائعهم.

ومنها: علم أحوال الساعة إذا جاءت إلينا، وماذا يقع في ذلك اليوم من الآيات والأهوال[٢]، وهل لها سمع وإدراك وبصر وشم أم لا.

ومنها: علم حضرات الأعمال المشروعة قبل ظهورها، وهل لها وجود في نفسها قبل أن يعملها المكلف[٣] أم لا وجود لها وهي عين عمل المكلف.

ومنها: علم آداب ملوك الحيوانات وأمرائها، وما السبب الذي جعل الحيوانات تنقاد لأكابرها[٤]؛ وهل تكليفها كتكليفنا بالأحكام الخمسة من واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح أم لا[٥]؟ فعند أهل الكشف: أنها مكلفة برسول منها إليها[٦]

---

(١) وهي العقول العاقلة عن الله تعالى أمره ونهيه، وليست العقول المعقولة بالهوى والشهوة.

(٢) ذكر في نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف كثير مما يقع في ذلك من الآيات والأهوال.

(٣) لها وجود برزخي على وفق ما هي عليه في علمه تعالى تسمع من خلاله خطاب الله تعالى أن تكون في كذا عند كذا فتكون كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] وهو المعبَّر به عند بعضهم بصفة التكوين.

(٤) وقوع نظر أصحاب الحال من الأولياء على بعضها هو سبب جعلها من الأكابر وانقياد بقية الحيوانات لها عند بعض أهل العلم، والسبب في ذلك ما أشار إليه حديث: «فإنها ترى ما لا ترون» من عالم الملكوت الأرضي.

(٥) مكلّفة تكليفاً يخصها وليس كتكليفنا في الأحكام، وتكليفها بالتسيير على وفق الإرادة الإلهية لا اختيار لها فيه، قال النبي ﷺ في الناقة عند مقدمه المدينة: «دعوها فإنها مأمورة» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٥٣)]، وقال عن حبس ناقته يوم الحديبية: «حبسها حابس الفيل» [أخرجه البخاري (٢٥٢٩)] وقال داعياً على ابن أبي لهب: «اللهمَّ سلط عليه كلباً من كلابك» [أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢١١)].

(٦) ما ثبت بهذا الكشف مخالف ما عليه أهل السنة والجماعة من أنَّ الرسول والنبي لا يكون من =

ومنها: علم أسباب العداوة، وكيف صحت معاداة الحق تعالىٰ بعض خلقه مع كونه تعالىٰ هو الخالق للأفعال التي عاداهم لأجلها[١]؟

ومنها: علم وجود العلوم النظرية في الهياكل قبل ظهورها، وعلم وجودها في الهباء قبل خلق الموجودات، ومعرفة صورة العالم كله في الهباء قبل ظهور الصور إلى عالم الشهادة من الجمع الكلي[٢].

ومنها: علم أحكام الملائكة السفرة وآدابها التي أمرها الله تعالىٰ بها، ومعرفة أماكنهم في السماوات.

ومنها: علم الأسباب التي أقعدت من شاء الله تعالىٰ من الثقلين عن النهوض إلى العمل الذي فيه سعادتهم مع إبانة الرسل لهم عن طريق السعادة[٣].

ومنها: علم معرفة أسباب تعدد الأسماء الإلهية مع أن الذات واحدة[٤].

غير البشر، وما ذُكر عن بعض الصوفية في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فَاطِر: ٢٤] بأنه عامّ حتى في الحيوانات والحشرات مردود؛ لمخالفته الإجماع،فليتنبه.

ولكن لو قيل: بأنّ المراد بالرّسول هنا معناه اللغوي ـ وهو المأمور بشيء له ولغيره من جنسه يتوافق مع الفطرة التي خلقه الله تعالى عليها فلا مانع منه؛ لأنه يكون على وفق الإرادة الإلهية، وهو المشار إليه بقوله تعالى حكاية عن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

(١) أسباب معاداة الحق تعالى بعض خلقه من المكلفين تعطيلهم الجزء الاختياري المودع في الفِطرَ، وإلحاقهم أنفسهم بتعطيله بالمجبرين المُكرهين، وفيه اتهام الله تعالى بما لا يليق به من صفات النقص.

(٢) لأنها ممتزجة بأصل الخلقة الآدمية التي خُلقت من الأرض كلها، فظهرت فيها جميع العناصر بنسبٍ ومقادير متفاوتة في الجسد بسبب تفاوتها بالنِّسب في العناصر الكونية، وعلوم تلك العناصر تابعة لها.

(٣) مرجع ذلك إلى غلبة الشقاوة عليهم، قال الله تعالى حكاية عنهم: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصّف: ٥].

(٤) اتصاف الله تعالى بالكمالات اللا متناهية أزلاً سبب تعدد الأسماء والصفات أزلاً، وتعلقاتها في عالمي الخلق والأمر تعلق تنجيزي حادث بحدوث العالمين على وفق التعلق الصُّلوحي إلا ما كان من الصفات تعلقه تنجيزي قديم كالعلم مثلاً.

ومنها: علم الرحمات بجميع أنواعها(١)

ومنها علم مكفرات الذنوب بالأمراض وغيرها، ومن هذا العلم يعرف أن لكل منهي مأموراً شرعيّاً يكون في مقابلته يكفِّر به عن العبد موجب تلك العقوبة(٢)؛ فإن للطهارة ذنوباً لا تكفّر إلا بها، وللصلاة ذنوباً لا تكفر إلا بها، وهكذا في الزكاة والصوم والحج وسائر الأحكام الواجبة والمندوبة.

ومنها: علم كيفيات الأفلاك العُلوية، وهل السماء كرة في خيمة أو خيمة في كرة أو تشبه ذلك؟ وهل تدور الأرض بدورانها أم لا؟ وهل سائر النجوم سائرة تسري في السماء، والسماء ساكنة، أو السماوات دائرة بما فيها؟ وقليل من يكاشف بما عليه الأمر في نفسه(٣)

ومنها: علم المشيئة الإلهية، وكيف قبلها الوعيد في عدم الخلود مع أن النصوص القطعية قد جاءت بعدم خروج الكفار من النار(٤)؟

ومنها: علم الأسباب التي عصى إبليس لأجلها ربه في عدم السجود لآدم(٥).

---

(١) العامة منها التي مرجعها إلى اسم الله تعالى: (الرحمن)، والخاصة منها التي مرجعها إلى اسم الله تعالى: (الرحيم).

(٢) فإن لكل نوع من الذنوب نوعاً من الطاعات والابتلاءات يكفِّره، ومن ذلك ما قاله النبي ﷺ: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط» [أخرجه مسلم (٢٥١)].

(٣) علم الفَلَك والاكتشافات الفَلَكية المعاصرة كشفت عن ذلك كله على حقيقة ما الأمر عليه، فلا حاجة إلى الكشف الخيالي أو الوهمي أو البصري بعد ذلك كله، وقد قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْءَافَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصّلَت: ٥٣].

(٤) ظهرت لنا المشيئة الإلهية في الإخبار الإلهي القرآني بخلود المؤمنين الأبدي في الجنة، وخلود الكافرين الأبدي في النار، وذهب البعض إلى أن الوعيد الإلهي لا يُلغي الجائز الذاتي في حقه تعالى ـ وهو ـ فعل كل ممكن أو تركه ـ وأنه يمكن تخلفه في حق الكافرين، وهو مخالف لدلائل النصوص القطعية في استحالة تخلفه في حقهم.

(٥) السبب الأعظم هو الكِبر المتناسب مع خِلقته النارية، قال الله تعالى حكاية عنه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ

ومنها: علم أحوال الفطرة، وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة فمن أين جاءكم المولود الأول الذي كفر وليس له أبوان يهودانه أو ينصرانه[١]؟ فهل ينزّل العقل هنا منزلة آدم مثلاً من حيث نظره فيقال: إنَّ نظره أخرجه من توحيد فطرته إلى إثبات الكفر[٢]؟

ومنها: علم شهود سريان الجنة في أجسام الموحدين، وسريان النار في أجسام المشركين[٣]، وأجسام من شاء الله تعالىٰ من أهل الكبائر من الموحدين.

ومنها: علم الكلام على الأرباب المتخذة من دون الله تعالىٰ والفرق بينها وبين الأرباب المتخذة مع الله تعالىٰ[٤].

ومنها: علم معرفة طرق التوحيد الخاص بالأولياء دون غيرهم[٥]، وهل وصل

﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقال سبحانه: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

(١) الجواب: من النفس وما أودع فيها من صفات النقص.

(٢) عند الماتردية العقل كافٍ من حيث النظر الصحيح الموافق للفطرة السليمة في إثبات الألوهية والتوحيد، والنظر الفاسد يخرجه من توحيد فطرته إلى الكفر

(٣) فيكون التلذذ بالنعيم ظاهراً وباطناً بجميع ذرات الجسد وكلية الرُّوح، وكذلك تذوق العذاب بالنار في أجسام وأرواح المشركين ومن شاء الله من أهل الكبائر من عصاة المؤمنين، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

(٤) كل ذلك من الشرك الأكبر الذي لا يُغفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وسواء في ذلك ما اتخذ من دون الله أو مع الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] ولا مفهوم لقوله: ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧] لأنه لا يوجد عند من اتخذ من دون الله أو مع الله برهانٌ دال على صحة ذلك، فكلها لا برهان لهم بها، قال الله تعالى متحدياً: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(٥) التوحيد الخاص بالأولياء هو شهود وحدانية الذات وأن الله واجب الوجود وما سواه مفقود في هذا الشهود بعد الانتهاء من شهود وحدانية الصفات والأسماء والأفعال، قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] فالذين وصفهم بقوله: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ هم أهل شهود الوحدانية.

أحد في علم التوحيد إلى علم الذوق أم كل الناس واقفون فيه مع العلم فقط[١]؟

ومنها: علم الشرب والرِّي[٢] وما ثم عطشان أبداً، قال الله تعالىٰ لمحمد: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

ومنها: علم التجليات[٣]، وهل تجليات الحق تعالىٰ تجلٍّ واحد في نفس الأمر ذو تلوين أم تجليات متعددة[٤] نظير ما قالوا في الأرض مع المطر؛ فإن الأرض ما طلبت الارتواء إلا من نفسها؛ فإن أصل المطر بخار صعد منها ثم نزل عليها ثانياً في صورة القطر[٥] فتغيرت صورته لاختلاف التجلي ولم يتغير في حقيقته، فما شربت ولا ارتوت إلا من نفسها وهي تحسب أن ذلك أتاها من غيرها[٦].

---

(١) بل تصل آحاد أفراد إلى ذوق حقائق الإيمان والتوحيد؛ لحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد رسولاً» [أخرجه مسلم (٤٩)].

(٢) وهو ما يتنزل على الأرواح والقلوب والعقول من حقائق الإيمان والتوحيد علماً وشهوداً وذوقاً.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) الراجح أنها تجليات متعددة؛ لتعدد الأسماء والصفات وما ينتج عن تعلقها وإمدادها من المقادير المتضادة كالإحياء والإماتة والإغناء والإفقار والإعزاز والإذلال وهكذا، حتى وإن تشابهت صور التجليات والمقادير فإنّ حقائقها العينية مختلفة، قال تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] وقال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤] وفي هذا يقول العارف على لسان الحضرة:

انظر جمالي شاهداً في كل إنسان	كالماء يجري نافذاً في أسِّ الأغصان
يسقى بماء واحد والزهر ألوان	اسجد لهيبة ذي الجلال عند التداني

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ۝٣٠ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٠-٣١] وقال سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ۝٦٨ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ۝٦٩ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨-٧٠]. وهذا من جهة الأسباب العادية، وهو لا يمنع الخلق المتجدد الوهبي غير المتوقف على سبب، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]. فالله تعالى هو الوهاب عند الأسباب، وهو الوهّاب بلا أسباب.

(٦) هو وَهْب في صورة سبب.

ومنها: علم المؤاخذات بالأمور العدمية كالكذب[١] فإنه وإن كان عدماً فله مرتبة وجود في الوجود نظير وجود الباطل وهو علم عجيب.

ومنها: علم الخلاء والملاء وهل جميع الوجود معمور بما لا تدركه أبصارنا[٢] أم ليس هو بمعمور في نفس الأمر، وكذلك القول في عمارة الأمكنة بما يكون منها من حيوان ونبات ومعدن هل هو معمور؟، وكذلك قبل تكوين تلك الحيوانات على صورتها إذا خرجت منه أم هو غير معمور، ثم إذا كان معموراً فهل هو بالله تعالىٰ كغيره أو بالملك أو بالجان[٣]؟ وهو علم شريف.

---

(١) وهو الإخبار عن الشيء على خلاف الواقع، وله كغيره من المعاصي القولية والفعلية روائح منتنة وصور ظلمانية وهي مرتبته الوجودية، ومثل ذلك وجود الباطل المتمثل في أسماء وصور الآلهة المتخذة من دون الله تعالى، قال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] ومثله في مشهد العارفين أسماءُ وصورُ الخلق، قال النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلٌ» [أخرجه البخاري (٣٥٥٣) ومسلم (٤١٨٧)] فهي أسماء وصور فانية باطلة لولا سريان سر صفة القيومية إليها، فهو تعالى: «قيوم السموات والأرض ومن فيهن» كما جاء في الحديث [أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٧٨)]، قال العارف:

صور وأشخاص تمرُّ وتنقضي ... وتفنى جميعاً والمحرِّك باقي

(٢) الخلاء ما بين السموات والأرض من الفراغ، وما بين الكواكب والنجوم ومساراتها، وكل ذلك مملوء بالأجسام البرزخية التي أصلها الأعراض، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ومن ذلك الأرواح المطلقة، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الفرقان: ٥٩] وقال النبي ﷺ: «سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق» [أخرجه أبو داود (١٥٠٠)]، وفي دعاء الرفع من الركوع: «ربنا ولك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد» [أخرجه أبو داود (٦٤٩)]. وفي الحديث: «سبحان الله والحمد لله تملآن ـ أو تملأ ـ ما بين السماوات والأرض» [أخرجه مسلم (٢٢٣)].

(٣) بل بالملك والجان؛ لتنزه الله تعالى عن الظرفية والمظروفية، فليس ظرفاً لشيء وليس مظروفاً في شيء، وتنزه تعالى عن مشابهة الخلق ومماثلتهم، وأما حديث: «لو كان السموات السبع وعامرهن غيري...» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٤)] فهو مؤول بمعنى القيومية، وليست العمارة هنا في حقه تعالى ظرفية مكانية.

ومنها: علم مراتب الظهور والبطون(١)، وهل يعتبر الحق جلّ وعلا من المكلف يوم القيامة ظاهره أم باطنه أم هما معاً(٢)؟ وهل يحكم عليه بما يراه الله تعالىٰ، والرسول، أم المؤمنون أم بكل واحد، أم بحكم الجميع(٣)؟

ومنها: علم مراتب الصلاح، وكيف طلب الأنبياء مقام الصلاح مع أنهم كلهم صالحون بإجماع(٤)؟!.

ومنها: علم حجاب الحجب(٥)، ومنه يعرف هل تقدير الكفار بالجزية من جملة شريعة محمد ﷺ فينفعهم ذلك في الإمهال بالعذاب ما داموا يعطون الجزية عن يد وهم

---

(١) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

(٢) قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]، وقال النبي ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» [أخرجه مسلم (٤٦٥١)]، وقال أيضاً: «أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر» [ذكره الشافعي في «مسنده» (١٦)].

(٣) يقبل الله تعالى فضلاً منه وكرماً شهادة العباد بعضهم في بعض، وفي الحديث الصحيح: مرت جنازة فأثنوا عليها خيراً، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، ثم مرُّوا بأخرى فأثنوا عليها شراً، فقال: «وجبت»، فقال عمر بن الخطاب: ما وجبت؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض» [أخرجه البخاري (١٢٧٨)]، وورد أيضاً: «أيُّما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة» [أخرجه البخاري (١٢٧٩)].

(٤) قال الله تعالى حكاية: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وربما يراد بهم من يمكِّن الله لهم في الأرض، ويجمع لهم بين خلافة الظاهر والباطن، وبين وراثة العلم والقدرة، المنصورون المؤيدون، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وبهذه النُّصرة لا يسلط عليهم أحد من الخلق بالقتل وغيره، كما وقع لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممن لم يُلحقه الله تعالى بهذه الرتبة، والله أعلم.

وربما يكون ذلك مقاماً أخروياً بعد الوفاة يطلبه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام؛ لما فيه من القُرْب من الله تعالى.

(٥) ما يحجب الله تعالى بسببه الرَّحمة عن قوم، والعذاب عن آخرين.

صاغرون أم لا تنفعهم(١)؟

ومنها: علم حضرة الحضرات في العلوم التي ترجع إلى الكشف والتي ترجع إلى الفهم(٢)، وهل الحضرة التي نزلت منها جميع الكتب الإلهية واحدة أم هي مختلفة(٣)؟

ومنها: علم حضرة الجمع الأول(٤)، والجمع الأوسط، والجمع الآخر، وقد ظهر الجمع الأوسط في ثلاثة مواطن: عند أخذ الميثاق(٥)، وفي البرزخ بين الدنيا والآخرة الذي هو الصور(٦)، وكذلك الجمع الثالث يظهر بعد البعث من القبور(٧)، وما بعد البعث جمع يقع أبداً أبداً؛ فإن بعده تشتغل الداران بأهلهما، فلا يجمع عالم السعادة مع عالم الشقاوة أبداً.

ومنها: علم سريان سرِّ الحق جلّ وعلا في جميع الموجودات(٨)، ولولا هذا السريان لما ظهر للعالم عين، ومن علم ذلك عرف أن الحق جلّ وعلا لا يوصف

---

(١) الإمهال بالعذاب إلى الدار البرزخية أو الأخروية وعدم وقوعه في الدنيا في حقِّ عامتهم سببه عموم رحمة سيدنا محمد ﷺ للعوالم كلها، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

(٢) ما كان غير متوقف على سبب ظاهر فهو من علوم الكشف، وما كان متوقفاً عليه فهو من علوم الفهم.

(٣) هي حضرة العلم، فتعلق كلامه تعلق دلالة على وفق تعلق العلم تعلق انكشاف.

(٤) باعتبار تعلق علمه تعالى تعلقاً تنجيزياً قديماً.

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]

(٦) على القول بأن الصُّور مجمع الأرواح كلها، وعند النفخ فيه تخرج كل رُوح فتدخل في جسد صاحبها، وهو تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣] على قول.

(٧) قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، وقال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧].

(٨) ليس المراد سريان ذاته أو صفة من صفاته على جهة الحلول والامتزاج، وإنما سريان تعلق صفاته تعالى بعالم الخلق، ومنه: سريان تعلق القيومية، فهو سبحانه وتعالى كما ورد في الحديث: «قيوم السموات والأرض وما فيهنَّ» [أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/٧٨)].

باتصال ولا بانفصال[١]، بخلاف العالم ومن ادعى الاتصال فيمن اتصل وعمّن انفصل.

ومنها: علم حصول الولاية لكل روح على ذاتها وجوارحها من حيوان، ومعدن ونبات[٢] كشفاً ويقيناً، لا ظنّاً وتخميناً.

ومنها: علم الإضافات الإلهية[٣]، وهل هي للبشر عن طريق التشريف لمقامهم أو على طريق الابتلاء أو الاختبار[٤]؟

ومنها: علم الأذواق من طريق الحواس، وإتيان العلوم للعبد من طريق اللمس، فيلمس الولي مريده[٥] بقصد إيصال العلم إليه فيصير عالماً بذلك العلم بمجرد اللمس، ويقوم ذلك اللمس باليد مقام القول والذوق، وهو علم نفيس لا يكون إلا للأكابر.

ومنها: علم أسباب الطرد عن دخول حضرة الله تعالىٰ[٦]، ومشاهدته فيها حال الوضوء، وحال الصلاة، وحال كل عباده وهو علم شريف.

ومنها: علم حضرات المقابلات الإلهية[٧]، ومنه يعرف حكمة رد الحق تعالىٰ

---

(١) لأن جواز الاتصاف بأحد المتضادين يعني جواز الاتصاف بالآخر، فكلاهما ممتنع.

(٢) فالرُّوح هي المهيمنة على الجسد، وسرُّ قيامه.

(٣) كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] أضافهم الحق تعالى، والمضاف إلى اللطيف لطيف، والمضاف إلى العظيم عظيم.

(٤) منها: ما إضافته للتشريف كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾، ومنها: (بيت الله) و(ناقة الله)، ومنها: ما إضافته للابتلاء والاختيار كالمِلك والأموال، ومن ذلك قوله في الحديث القدسي: «استطعمتك فلم تطعمني، استسقيتك فلم تسقني، مرضت فلم تعدني» [أخرجه مسلم (٤٦٦١)].

(٥) فيخلق الله تعالى ما يشاء عند وقوع اللمس، ويجب التنبيه إلى أن هذا اللمس مقيّد بالأحكام الشرعية، فلا يجوز للأكابر فضلاً عن الأصاغر لمس امرأة أجنبية أو موضع عورة، والغاية لا تبرر الوسيلة المحرّمة.

(٦) أسباب الطرد عن دخول حضرة الله: التلبس بالمنهيات الشرعية، والإصرار عليها.

(٧) التي منشؤها الأسماء الإلهية المتقابلة كالمُعِزِّ والمذل، والمعطي والمانع، والمحيي والمميت، والمغني والمفقر، وهكذا.

دعاء بعض عبيده، وقبوله دعاء بعض[١]، فكما أمر الحق تعالىٰ عبده بأمر فلم يفعله، كذلك دعاه فلم يجبه؛ يعني: لقضاء حاجته التي سأله فيها، وإلا فإجابة العبد الصالح ـ بقول الله تعالىٰ: لبيك ـ لا بدّ منها[٢]، قال تعالىٰ: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]

فإذا قال العبد: يا رب. قال له الحق تعالىٰ: لبيك يا عبدي. وإذا قال: أعطني كذا مثلاً. قال له الحق تعالىٰ: ذلك إلى اختياري لا إلى اختيارك أنت[٣]. وهو علم شريف.

ومنها: علم آداب العطيات الإلهية في الدنيا المشار إليها بقوله تعالىٰ: [الإسراء: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]

ومن الأدب أن العبد لا ينبغي له أن يقول: إن ربي أعطاني كذا إلا في الأمور المحمودة فقط، فلا ينبغي له أن يقول: أعطاني الزنا، ولا شرب الخمر مثلاً؛ أدباً مع الحضرة الإلهية[٤]، ومنه يعرف سعة فضل الله تعالىٰ وكرمه لبعض العبيد فيقدّر عليهم

---

(١) لتوفّر شروط إجابة الدعاء الظاهرة والباطنة في بعض عبيده، وللخلل بفقدان شرط في البعض الآخر، قال تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦].

(٢) أي: معنى إجابة دعاء العبد أن يقول الله له: (لبيك عبدي)، ولا يلزم تعجيل ما دعاه به، بل رجوع ذلك إلى حكمته تعالى، وفي الحديث: «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها مأثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه إحدى ثلاث: إما أن يستجيب له دعوته، أو يصرف عنه من السوء مثلها، أو يدخر له من الأجر مثلها» قالوا: يا رسول الله إذاً نكثر، قال: «الله أكثر». وفي «الحكم العطائية» (٦): لا يكن تأخر أمد العطاء مع الإلحاح في الدعاء موجباً ليأسك، فهو ضمن لك الإجابة فيما يختاره لك لا فيما تختاره لنفسك، وفي الوقت الذي يريد لا في الوقت الذي تريد.

(٣) فليكن دعاء العبد لربه امتثالاً لأمره وعبوديةً بين يديه مع التفويض والتسليم.

(٤) أفعال الخير تنسب إلى الله تعالى عقيدةً ولساناً، وأفعال الشر تنسب إلى الله تعالى عقيدة؛ لأنه الخالق، وتنسب إلى الأسباب كالنفس والشيطان والخلق لساناً؛ أدباً مع الله تعالى، ففي المقام الأول والثاني عقيدة: قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقال عزَّ وجل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ كُلّٞ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النِّساء: ٧٨].

وفي مقام الفرق قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ =

التلذذ بالشهوات المحرمة، ثم يتفضل عليهم بالتوبة أواخر أعمارهم ويبدل سيئاتهم حسنات(١)؛ فمثل هؤلاء قد نعَّمهم الحق تعالىٰ في الدارين، فلا يعرفون للعذاب طعماً، وإنما يكون عذابهم بوهم المؤاخذات الإلهية لهم حين يقعون في الذنوب(٢)، فذلك حظهم من العذاب. وهو علم شريف.

ومنها: علم الأسباب التي دعت المشركين إلى عبادة الأصنام والأوثان(٣) مع أن ملوك البشر أعلى منها مقاماً وأكمل نشأة، فما سبب تقديمهم الحجارة على الملوك في العبادة لها؟ وكيف صح سجود الكافر لله تعالىٰ كرهاً مع عدم داعيته إلى عبادة ربه مع كونه خالقه ورازقه دون الأصنام(٤)؟!

ومنها: علم المشاهدات للأعمال وهي تتصور حين بروزها من جوارح العبد، ملائكة رحمة، أو ملائكة عذاب، أو شياطين، أو عقارب، أو حيات، أو غير ذلك

[الأنبياء: ٧٩] أي: نسبةً لسانية باعتبار، ومنه قوله تعالى حكاية: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، وقال حكاية عن سيدنا إبراهيم ﷺ في معرض ذكره للأصنام: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

(١) العبرة للخواتيم، قال النبي ﷺ: «وإنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى لا يبقى بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها...» الحديث [أخرجه البخاري (٦١٠٥)، ومسلم (٤٧٨١)]، وقال الله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]

(٢) من أكرم بمقام المشاهدة وأنه في حضرة الله تعالى وبين يديه لا يعصيه إجلالاً له وإعظاماً، ويُحال بينه وبين أسباب العذاب وصوره حتى بالتوهم لعدم تلبسه بها.

(٣) إنما هو توهّم النفع والضر بها، أو بمن عُملت على صورهم من الصالحين في زعمهم، أو الكواكب، أو الملائكة.

(٤) إنما كان السجود بحقيقته الكونية وبذرات جسده وبظله، ولم يكن سجود عبادة باختياره؛ لعدم معرفته الصحيحة بربّه تعالى، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۩﴾ [الرعد: ١٥]، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩﴾ [الحج: ١٨].

بحسب الأعمال المحمودة والمذمومة[١].

وقد أجمع أهل الكشف على تصور كل شيء برز من العبد، فإنه يتصور لنشأته مسبحاً لله تعالىٰ يستغفر لمن كان محلاً لبروزه منه، وكذلك القول في سائر الأفعال[٢]

وأما حكم مؤاخذة الحق تعالىٰ للعصاة فذلك حكم آخر زائد على ما قلناه؛ فإن كون المعصية مذمومة إنما هو من حيث حكم الله تعالىٰ فيها، مع أنه تعالىٰ خالق لها كما هو خالق للطاعة، فلا علم للمعصية بما على المكلف من الإثم[٣]. وهو علم غوره بعيد، ويحتاج إلى ميزان دقيق.

وقد أجمع أهل الكشف على أن أعمال العبد هي التي تتولى نعيمه أو عذابه يوم القيامة إذا تصوّرت[٤]، كما أنه لا يبنى له قصر في الجنة، أو درْك في النار إلا من أعماله[٥]، فإذا رأى ذلك عرف أنه بناه بيده ليس لأحد من الخلق مشاركة معه فيه، نسأل الله تعالىٰ العافية.

---

(١) وباعتبار نوايا العبد ومقاصده وما يكون عليه من حالة في باطنه، فالأعمال تصور وتجسد بصورٍ نورانية أو ظلمانية، وتأتي إلى العبد في قبره فتؤنسه إن كان صالحاً، ويعذب بها إن كان غير ذلك، كما صحّ في الحديث.

(٢) وإن كان طاعة يخلق الله تعالى منها ملكاً، أو تتجسد رُوحها على صورة فاعلها وتعبد الله تعالى في مكان العبادة التي برزت فيه، ويكتب ثواب ذلك في صحيفة العبد الذي كان سبباً في خلق الله تعالى لها، وصحّ ذلك عن كثير من العارفين كشفاً.

(٣) ما يترتب على معاصي العبد من الآثام ومقادير ذلك كله غيبي، وربّما يقع الذنب من بعض العباد فيعفو الله تعالى عنهم بفضله وكرمه، وربما يقع الذنب مغفوراً للعبد بسبب متقدم أو متأخّر، فمن خصال الخير ما يكفّر الله به ما تقدَّم من الذنوب وما تأخَّر، وقد ألّف العلَماء رسائل في الخصال المكفّرة للذنوب، فلتراجع.

(٤) وكذلك الأمر في البرزخ عندما تتصور الأعمال منعّمة لصاحبها أو معذّبة، ومنه حديث: «من آتاه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته مُثّل له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بشدقيه، ثم يقول: أنا مالك، أنا كنزك» [أخرجه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (١٦٥٠)]، ومنه حديث: «ما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة على أعظم ما كانت وأسمنه تنطحه بقرونها وتطؤه بأخلافها» [أخرجه مسلم (٩٩٠)].

(٥) ورد كثير من الأحاديث في خصال من الخير تبني الملائكة لمن فعل شيئاً منها قصراً في الجنة، =

ومنها: علم أحكام الرؤية، وكيف يصح للبشر رؤية ربه مع غلظ حجابه[١]؟ وهل يصح لأهل الأرض رؤية ملائكة السماوات وهم في أماكنهم من الأفلاك حتى يصدق من ادَّعى ذلك أم لا[٢]؟ وهو علم عزيز، قليل من يعرفه؛ فإن بعض الناس قد يقوم له خيالات فيظن أنه رأى الملائكة أو الجان، والحال أنه إنما رأى أمثلة قامت له في خياله من الشياطين، فربما أخذ عنها علماً فهلك، فمثل هذا صادق فيما رأى لكنه مخطيء في الحكم على ما رآه أنه ملك.

ومنها: علم حضرة الجمع، وهي حضرة تزل فيها الأقدام؛ فإن شهود اجتماع الرب والعبد في حال فناء العبد، فيكون معدوماً موجوداً في آن واحد[٣]، ومن هذه الحضرة ظهر القائلون بالحلول والاتحاد[٤]؛ للحجب التي كانت على قلوبهم وأبصارهم.

= أو تغرس له غرسةً في الجنة كحديث: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» [أخرجه الترمذي (٣٤٦٢)].

(١) عندما يكرم الله تعالى عبده بإمدادٍ خاصٍّ في بصره وبصيرته تذهب غِلظة حجابه، بل يرفعه الله تعالى بالكلية عن أبصار وقلوب المؤمنين، ويبقى الحجاب للكافرين والمنافقين، قال تعالى فيهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

(٢) رؤية الملائكة على صورتهم الحقيقية ممتنع عند الأكثرين، وأجازوه بالإجماع في عالم المِثال عند هبوطهم إلى الأرض، قال الله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وكان يأتي سيدنا جبريل عليه الصلاة والسلام إلى النبي ﷺ بصورة دحية الكلبي رضي الله عنه.

(٣) فناء العبد من حيث شهود أنه لا تأثير له في فعلٍ من الأفعال، ولا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضراً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، وهو الفناء في الأفعال، ثم شهود أنه ليس له صفة مشاركة لله تعالى أو مشابهة لها، إنما المشاكلة اللفظية بين أسماء الصفات مع تباين الحقائق، وهو الفناء في الصفات، ثم شهود أنه لا واجب الوجود لذاته إلا الله تعالى، وأنّ وجوب وجود العبد عَرَضي ولا قيام له بنفسه، وهو الفناء في الذات، ومرجع ذلك كله حديث: «كان الله ولم يكن شيء غيره» [أخرجه البخاري (٢٩٥٣)]، وفي رواية: «ولا شيء معه» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٧)] وهو صفة ثبوتية ممتد حكمها من الأزل إلى الأبد، فمن شهد ذلك مع إثبات وجود العبد وخطابات الشرع له بالأمر والنهي يكون جامعاً لشهود اجتماع الرب والعبد، فهما حضرتان والشهود واحد إثباتاً للعبد عند الأمر والنهي، ونفياً له عند شهود الإرادة والقدرة الإلهيتين.

(٤) وليسوا من العارفين؛ لما هم عليه من مخالفةِ الحق المطابق للواقع، بل هم من أهل التخليط =

وبالجملة فمن أشهده الله تعالىٰ الجمع بين الضدين[١] رأى الضد في عين ضد من غير ضد وشهد أمراً لا يمكنه إنكاره من نفسه، ومن لم يُشهده الحق تعالىٰ ذلك أنكره ضرورة.

ومنها: علم شهود الموت لسائر الجواهر والأعراض من جميع ما ضمته هذه الدار، فلا بد لكل مخلوق أن يذوق الموت حتى أن الموت يموت[٢]، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [المُلك: ٢].

ويتولى قبض روح الموت الحياة الأبدية، وصاحب هذا العلم يعرف لماذا يرجع الموت ويعرف حقيقته وذبحه، ويعرف أين تنتقل حياته إذا ذبح، وهو علم شريف.

ومنها: علم معرفة أصناف المعذبين من هذه لأمة، ومعرفة من يعذب في الدنيا والآخرة، ومن يعذب في الآخرة فقط.

ومنها: علم السماع، ومنه يعرف العبد الأسباب التي إذا تلبس بها العبد سمع كلام ربه عز وجل[٣]، ويحتاج صاحب هذا المقام إلى عقل وافر، وحضور دائم، وعين لا تقبل النوم[٤]، وأكثر علوم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من هذه الطريق.

والتوهم الباطل، قال الشيخ الأكبر رضي الله عنه: من قال بالحلول فإيمانه معلول، ولم يقل بالاتّحاد إلا أهل الإلحاد.

(١) وذلك باعتبار تعلق الأسماء الإلهية المتضادة بحسب ما يظهر لنا من آثارها كالباسط والقابض، والمعطي والمانع، والمحيي والمميت، والمُعِزّ والمذل وغيرها.

(٢) ورد في الحديث الصحيح: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فيذبح ثم ينادى: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت» [أخرجه البخاري (٤٤٥٣)].

(٣) أي: تنزلاً على قلبه من حضرة الإلهام، والمراد بكلام الله تعالى آيات القرآن الكريم التي يأخذها العارفون بالله وراثة من قلب سيدنا رسول الله ﷺ، وذلك على جهة التنزل الإلهامي؛ فمنهم من يلهم القرآن كله، ومنهم من يُلهَم بعض سوره، ومنهم من يُلهَم بعض آياته، مع فهم خاص عن الله بها لا يعارض الظاهر.

(٤) وذلك لأن نوم العارف عن غلبة، وقد قالوا في وصفهم: طعامهم كطعام المرضى، ونومهم كنوم الغرقى.

ومنها: علم شريف يعرف به العبد هل خلق الله تعالىٰ الليل والنهار في زمان أم لا؟ وهل هما زمانان؟، أو دليل على أنه ثم زمان.

ومنها: علم الإلهام والنفث في الرُّوع.

ومنها: علم الدلالات، ومنه علم النجوم وقت الكسوف للشمس والقمر، وأنَّ كسوف القمر إنما هو من التجلي الطارىء على القمر، فكان كسوفه هو خشوعه[١]

ومنها: علم معرفة آداب الملائكة في حضرة ربهم، وهل أدبهم كأدبنا أو يخالفه؟

ومنها: علم الشهود العام، ومنه يعرف أن الوجود السفلي مرآة للوجود العلوي وعكسه[٢]، ومنه يشهد العبد الجسم الواحد في مكانين[٣]، وفي ألف ألف مكان وأكثر، فيجد له صورة في كل ذرة، ولا يشهد صورة أحق به من صورة[٤]، وهو علم

---

(١) إذا تجلى الله تعالى لشيء خضع له وخشع، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وقال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال في الحجارة: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

(٢) قال الشيخ الروَّاس قُدِّس سرُّهُ:

سرٌّ بطيِّ الحجب ... فيه شؤون الرب
سماؤنا في القلب ... ليت العذال يدري

ومثال ذلك ما نراه على صفحات الماء الصافي من صورة القمر والنجوم، كذلك القلوب الصافية تكون مرآة للعالم العلوي.

(٣) وذلك إذا تلطّف الجسم بغلبة الروحانية عليه، ومثاله ما يقع للنائم من رؤية جسمه من أشخاص كثيرين في ليلة واحدة على أحوال كثيرة، فما هو في المنام للعامة هو في اليقظة للخاصة وهو ضرب مثال للروحانيات في تشكلها اللامحصور، وذلك كرجل وقف في وسط غرفة على جدرانها الأربع مرايا، فيرى لذاته من الصور ما لا يحصر.

(٤) مثال ذلك: صورة المذيع التي تظهر في التلفاز يراها آلاف مؤلفة من البشر عبر الجهاز المتطور وكلها صور والحقيقة واحدة، وكذلك روحانية العارف صارت في الأشياء الكونية كأجهزة تُظهر مثال حقيقته، فيشهد تلونات التجليات على جهة الانعكاس بينه وبين الأشياء بقوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

نفيس، ومن شك في ذلك من المحجوبين فلينظر في حديث الإسراء، وصلاته ﷺ بالأنبياء الكائنين في السماوات مع كونهم في الأرض في قبورهم، ما عدا إدريس وعيسى عليهما السلام، فإنه ﷺ قال: «رأيت موسى وعيسى» وغيرهما قولاً مطلقاً، ولم يقل: رأيت روح موسى، فافهم[١].

ومنها: علم الترقي ورفع الدرجات في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة.

ومنها: علم مواد الحجارة، ومواد التراب، وكيف قبلت النار الوقود بالحجارة وهي يابسة؟ واليابس لا يقبل الوقود. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]، وما هي حقيقة النار؟ فإن الحجارة والحطب مثلاً محروق بالنار، وهي من علوم الأسرار، كالقول في الماء؛ فإن الله تعالىٰ جعل منه كل شيء حي فما هو الأمر الذي كان به حياة الماء؟!

ومنها: علم الاتفاق، ومنه يعرف اتفاق[٢] الأرواح والأجسام، ولكن بطنت الأرواح في هذه الدار وظهرت في الدار الآخرة، حتى إن بعضهم زل في كشفه فقال بعدم حشر الأجسام حين رأى أرواحاً تتصور كيف شاءت، ولو أنه حقق النظر لرأى الأجسام منطوية في الأرواح هناك عكس الحال في الدنيا.

ومنها: علم انتقالات الأرواح في البرازخ[٣]، ومن أين صدرت؟ وإلى أين ترجع بعد الفناء؟

---

(١) ومنه قوله تعالى عن سيدنا جبريل: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وذلك من غير إلغاء لحقيقته الملائكية وصورته التي خلقه الله.

(٢) الاتفاق: هو المناسبة بين كل روح وجسدها كمال التناسب، ويشتركان في الطيب وفي الخبث، يقال للمؤمن عند نزع الروح: أيتها الروح الطيبة اخرجي من هذا الجسد الطيب، ويقال لروح الكافر: أيتها الروح الخبيثة اخرجي من هذا الجسد الخبيث، ومن هنا قال المحققون بالتفاضل بين الذوات.

(٣) قال النبي ﷺ: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف» [أخرجه البخاري تعليقاً، باب: الأرواح جنود مجندة]، وذكر بعض المفسرين مثل هذا عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧].

ومنها: علم تنوعات الظلم، ومن أين صدر الظلم، وما ثم إلا تقدير حكيم عليم؟ ومنه يُعرف الظالم لنفسه، والظالم لعلمه، والظالم لعمله، والظالم لغيره من سائر الخلق(١).

ومنها: علم جميع العلوم التي لا يعلمها نبي ولا ولي كان قبل هذه الأمة المحمدية مما هو خاصّ بالوارث المحمدي.

ومنها: علم مراتب الأعمال وشروطها وأركانها وسننها في حضرة الإسلام، وحضرة الإيمان، وحضرة الإحسان، وحضرة الإيقان، وحضرة إسلام الإسلام(٢)، وإيمان الإيمان، وإحسان الإحسان، وإيقان الإيقان، وهو علم شريف.

ومنها: علم الصدور والورود(٣)، ومنه يعرف صدور كل مخلوق من أي حضرة هو صدر.

ومنها: علم معرفة الدواوين الإلهية، ومعرفة أسماء كتّابها وصورهم على اختلاف طبقاتهم، ومعرفة ما يكتبونه في حق الإنسان في كل وقت هو فيه.

ومنها: علم تدبيرات الأرواح للأجسام، ومنه يعرف كيف يدبر الروح الواحد ألف ألف جسم وأكثر، كما هو مشهور بين أهل التطور من الأولياء كالشيخ قضيب البان وغيره.

ومنها: علم أحكام شرائع أهل الأرضين السبع، وكيفية صلاتهم وصيامهم وحجهم وغير ذلك، وكان ذلك من علوم الشيخ محمد المغربي، والشيخ محمد الشربيني.

ومنها: علم قبول الأعمال وأسباب ردّها عند الفعل أو معه أو قبله.

ومنها: علم التصور في حضرة الجمال والأنس، وحضرة القهر والجبروت، حتى

---

(١) قال تعالى عن الإنسان في آية الأمانة: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] لا لحملها، بل لتضييعها وعدم القيام بحقها.

(٢) أي: الإخلاص في الإسلام والإيمان والإحسان والإيقان وهو على مراتب في كلٍّ منها.

(٣) أي: صدور الأشياء عن حضرات الأسماء والصفات وورودها ومرجعها إليها.

إن صاحب هذا العلم يعرف كل من يتصور في حضرة من هذه الحضرات برؤية وجهه من غير تفكر ولا روية.

ومنها: علم الأحوال والثبات والتمكين ومعرفة أصحابها من رؤية عيونهم[١].

ومنها: علم حضرات الدوام والبقاء، ومعرفة من بقاؤه ينتهي إلى أمد معلوم، ومن لا ينتهي بقاؤه.

ومنها: علم الاصطلام ووجوده وأسبابه.

ومنها: علم الوجد والشوق والعشق والمحبة والود، والفرق بين هذه الأمور ومعرفة أصحابها برؤية وجوههم.

ومنها: علم غامضات المسائل على القطب، وعلى الإمامين، وعلى الأوتاد، وعلى الأبدال[٢]، وعلى أصحاب الدوائر الصغرى والكبرى.

ومنها: علم آداب النظر في الأدلة الشرعية[٣] على اختلاف طبقاتها، وكل دليل له أدب يخص الناظر فيه، وليس أدب دليل يغني عن أدب دليل آخر.

ومنها: علم الرياضة للعقول[٤] والنفوس والقلوب والأسرار، وهو علم شريف.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي «الحكم العطائية» (٢٨): ما استُودع في غيب السَّرائر ظهر في شهادة الظواهر.

(٢) وللإمام السيوطي رحمه الله تعالى رسالة مطبوعة وهي: «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال» فليرجع إليها من أحبّ، وللعلامة ابن عابدين رسالة في ذلك وهي ضمن مجموع رسائله.

(٣) أن يورثه كل دليل شرعي ما فيه من العلم والأدب.

(٤) رياضة العقول جولانها في الاستدلال بالآثار على وجود الواحد القهار، ورياضة النفوس تزكيتها بالمجاهدات الشرعية إلى أن تصفو من الكدورات الطبيعية، ورياضة القلوب جولانها في ملكوت السموات والأرض حتى يصبح الغيب كأنه شهادة، ورياضة الأسرار غيبتها عن شهودها للأشياء بمشهودها وهو الله تعالى حتى تذوق مقام الحديث الشريف: «كان الله ولم يكن شيء غيره» [أخرجه البخاري (٣٩٥٣)]، والحديث: «كان الله ولا شيء معه» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٧)] وكما قال العارف: الله واجب الوجود، وما سواه مفقود.

ومنها: علم ما تحتوي عليه طبيعة الإنسان من الصفات والأخلاق[(١)]، وما تحتوي عليه طبيعة الجن، وما تحتوي عليه طبيعة الملك.

ومنها: علم العلوم الإلهية الآتية بواسطة ملك الإلهام والآتية بلا واسطة.

ومنها: علم الموازين والأنوار التي يعرف بها رجحان الميزان وخسرانه في هذه الدار.

ومنها: علم آداب رؤية السبحات الوجهية، وعلم عددها وعلم أمهات تجلياتها.

ومنها: علم آداب المشاهدة في مرتبة الإيمان، وفي مرتبة الإحسان، وفي مرتبة الإيقان، وهو خاص بالأكابر من القوم.

ومنها: علم مراتب الفناء والبقاء لكل ما تضمنته هذه الدار.

ومنها: علم تسخير الأرواح الملكية والجانية والبهيمية دون أجسامها وعكسه[(٢)].

ومنها: علم ما يشترك فيه الروحانيون العلويون، والروحانيون السفليون من الصفات والأخلاق.

ومنها: علم آداب الحركات والسكنات ومعرفة موازينهما الشرعية.

ومنها: علم مجادلة الشياطين[(٣)]، ومعرفة ما يتميز به الشيطان عن غيره، وعكسه من العلوم[(٤)].

ومنها: علم طرق المجاهدات الجسمانية والروحانية.

---

(١) الجبلّية ومعرفة المحمود منها والمذموم.

(٢) قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، فيظهر سر التسخير العلوي والسفلي لقوم ويخفى عن آخرين وهو على وجوه كثيرة حسية ومعنوية.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] وهذه مجادلة للشياطين بواسطة.

(٤) قال الشاعر:

لو كان للعلم من دون التقى شرف ... لكان أشرف خلق الله إبليس

ومنها: علم آداب الحشر والنشر وما يفعل في ذلك اليوم من الأعمال والمراقبات.

ومنها: علم موازين أعمال النهار، والفرق بينها وبين موازين أعمال الليل.

ومنها: علم أهل جهنم وآداب المرور على الصراط، ومعرفة الصفات التي ينبغي أن تكون في العبد حال المرور على الصراط[١]، وحال المكث في جهنم حتى تدركه الشفاعة.

ومنها: علم التمييز بين الأسرار والغيوب التي يمكن أن يعطاها غير الأنبياء وبين ما لا يمكن، وكلها تكون بحكم الإرث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا بحكم الاستقلال[٢].

ومنها: علم فتح الكنوز[٣]، وعلم خفيات الأمور الخاصة بأهل كل عمل مخصوص.

ومنها: علم التلوين والرسوخ[٤] وأسباب الوصول إليها، ومعرفة مدة تلوين كل إنسان ورسوخه من سماع صوته.

ومنها: علم حضرات القضاء والقدر، وعلم سر القدر الذي طوى علمه عن الخلائق ما عدا محمداً ﷺ وكمّل ورثته، وسر القدر العام للأنبياء وغيرهم.

---

(١) يعلَّم الإنسان في البرزخ على أيدي الملائكة والأرواح العالمة ما يتعلق بالدار الآخرة وما فيها.

(٢) وفي الحديث: «العلماء ورثة الأنبياء» [أخرجه أبو داود (٣١٥٧)]، والوارث المحمدي يرث من الحضرة المحمدية بعض مقامات الأنبياء السابقين المنطوية في تلك الحضرة والتي تصح فيها الوراثة إشرافاً أو ذوقاً.

(٣) أهل الكمال وإن أعطوا علم ذلك لا يعملون به؛ لأنهم يشهدون القسمة الأزلية ويتأدبون معها كما قصَّ الله تعالى علينا في سورة الكهف بناء الجدار لحفظ الكنز للغلامين اليتيمين.

(٤) سئل الإمام الجنيد رضي الله عنه عن صفة العارف فقال: لون الماء لون الإناء؛ أي: يعطي كل جليس وصفه ويشاركه فيما هو عليه من المأذون به شرعاً، فهو في حكم الوقت وما يستعمله الحق تعالى فيه.

قال العارف الروَّاس رضي الله عنه:

متلوّن حالي بتلوين الهوى ... أقوى بطوري تارةً وألين

ومنها: علم أحوال الدنيا وصفاتها، وعلم الآخرة وصفاتها، وعلم الخلود واللبث.

ومنها: علم التقلبات النفسية والروحية والقلبية والسرية.

ومنها: علم البرازخ الروحية والجثمانية، وآداب كل برزخ، وماذا يجب على العبد فيه، وما يحرم، وما يكره، وما يستحب، وما يباح؟

ومنها: علم الأعمال التي يتوصل منها إلى معرفة منطق الطيور على اختلاف طبقاتها، ومعرفة الأعمال التي يعامل كل طير بها ربه كما أشار إليه قوله تعالىٰ: [الإسراء: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسرَاء: ٤٤]، أي: ولكن لا تعرفونه من طريق الفهم، فلم ينف معرفة ذلك من طريق الكشف.

وقد كان سيدي ياقوت العرشي يعرف منطق الطير، ويفرق فيه بين منطقه الذي يعبد اللهَ تعالىٰ به، والذي لم يعبده به كاللغو، وقالت له مرة يمامة وهو في مدينة إسكندرية: أشكو إليك مؤذن جامع عمرو بمصر؛ له ثلاث مرات وهو يذبح أفراخي، فقم معي إليه، فركب بغلته واليمامة على كتفه حتى أتى إلى جامع السيد عمرو، ورأى المؤذن، فاعترف بذلك وقال: تبت إلى الله تعالىٰ عن مثل ذلك، فقالت اليمامة لسيدي ياقوت: جزاك الله تعالىٰ خيراً.

ومنها: علم تسبيح الرياح على اختلاف أنواعها، وما يقوله كل ريح في كل وقت يسير فيه أو يسكن.

ومنها: علم الاستحالات الكونية في سائر أحوالها مع توحد ذاتها من ابتدائها إلى محل استقرارها في الجنة أو النار.

ومنها: علم التنزلات على القلوب والأبصار والأسماع، ومعرفة العلوم الخاصة بكل لطيفة من هذه الصفات الثلاث.

ومنها: علم آداب مشاهدة الذات في الدار الآخرة، وأنها عشرة آلاف أدب.

ومنها: علم الزجر وتحريك النفوس والميل والاستقامة.

ومنها: علم آداب المعارج الروحية في حال الصلاة، وما يصل إليه كل مؤمن في معراجه القلبي من الأماكن السماوية[١].

ومنها: علم آداب تلقي ملائكة الإلهام، وما يستحقه كل واحد منهم من الإكرام في الليل والنهار.

ومنها: علم آداب الكلام وآداب المناجاة والحديث.

ومنها: علم الأنفاس، وعددها أربعة وعشرون ألف نفس في الليل والنهار، للعارف في كل نفس منها أدب يخص ذلك النفس لا يكون لغيره أبداً.

ومنها: علم آداب تلقي الملائكة المصاحبين للخواطر، وعدد الخواطر في اليوم والليلة سبعون ألف خاطر عدَد الملائكة الذين يدخلون البيت المعمور كل يوم ثم لا يعودون إليه أبداً.

ومنها: علم آداب السماع عند رؤية كل شيء حديث العهد بالتكوين.

ومنها: علم الهوى، ومنه يعرف صاحب هذا المقام الهوى المحمود، والهوى المذموم، والهوى الذي يدخل العبد بمخالفته الجنة، والذي يدخل بمخالفته النار وعكسه.

ومنها: علم الحياة والإحياء، ومعرفة الصفات التي يتحلّى بها الولي حتى يصير يحيي الموتى بإذن الله تعالىٰ[٢]، والتي يجب عليه اجتنابها.

ومنها: علم أمهات عقائد الخلق من سائر الموحدين، ومعرفة الأم التي يرجع إليها عقيدة كل موحد.

ومنها: علم بحار النفس وخلجانها، وما تسعد به من الصفات وما تشقى.

ومنها: علم التجليات الليلية والنهارية ومعرفة آدابها، وهو خاص بأهل المراقبة التامة.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤].

(٢) أي: وارثة لمن أعطي ذلك من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي كما قال الإمام الرفاعي رضي الله عنه: للولي كرامة تَمُرُّ، وللنبي معجزة تَستمِرُّ.

ومنها: علم آداب الجلوس على المنصات الإلهية حال التشهد في الصلاة، ومعرفة ما يطرد به العبد عن الجلوس عليها على اليقين، وهي مائة ألف خصلة لا يشعر بأنها فيه إلا أكابر الأولياء.

ومنها: علم آداب النكاح الكوني من حيث الأجسام والأرواح، ومعرفة الجماع الذي لا حساب عليه فيه، وما فيه الحساب، والجماع الذي ينعقد منه ولد، والذي لا ينعقد، والنطفة التي تكون ذكراً، والنطفة التي تكون أنثى، وهو علم شريف.

ومنها: علم الرحمة وأنواعها في سائر أصناف المخلوقات.

ومنها: علم خواص الأسماء الإلهية وما ينتج لكل من اشتغل بها من العلوم والأحوال، وبيان أن لكل اسم منها له خواص وإن كان في كل اسم واحد قوة جميع الأسماء، وأنها كلها ترجع إلى اسم الله، وهو علم شريف.

ومنها: علم التعاطف والمودة والمحبة بالأرواح والأجسام[١]، وعكسه أو بأحدهما دون الآخر.

ومنها: علم الذوق باختلاف الذائقين.

ومنها: علم الشرب والرِّي في الأجسام والمعاني.

ومنها: علم جواهر القرآن ودرره.

ومنها: علم التلوين، ومنه تعلم تلوينات النفوس والقلوب والأسرار.

ومنها: علم الرحمات الخاصة والعامة[٢]، ومن تحقق به دخل في نعيم الأبد من هذه الدار.

ومنها: علم تقابل النسختين السماوية والأرضية، ومعرفة ما تميز به إحدى

---

(١) وذلك لوجود التناسب والتشاكل الظاهر أو الباطن الموجب للمحبة والمودة الذاتية غير العارضة.

(٢) وأعلاها التخلق بالرَّحمة الإلهية ومقتضياتها مع كل شيء، كما قال أحدهم:

وراعِ في كل وجهٍ وجهَ من خَلَقه

النسختين عن الأخرى من صفات الكمال.

ومنها: علم الأسماء، وهل الرحمن الرحيم اسمان أو اسم واحد كبعلبك؟

ومنها: علم عواقب الأمور التي لا سبيل للخلق إلى معرفتها.

ومنها: علم عدد مراتب السيادة في جميع العالم بحسب ذواته(١).

ومنها: علم الثناء بالثناء.

ومنها: علم الملك والملكوت وعلم اختلاف طبائع أهلها.

ومنها: علم الزمان والدهر والوقت. وما معنى الدهر إذا أضيف إلى الله تعالىٰ؟

ومنها: علم الجزاء والثواب والأجور، والفرق بينها.

ومنها: علم الاستناد والتعاون والمساعدة والنصرة، وكيف يصح نصرة الله تعالىٰ في نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، مع كونه تعالىٰ هو الخالق لفعل الناصر والمنصور من الخلق؟

ومنها: علم طرق السعادة التي ينشأ منها شقاء والتي لا ينشأ منها شقاء.

ومنها: علم أسباب الخيرة والمتخيرين، وأسباب الطرد وحكم المطرودين، وكيف صح الطرد مع أن الحق أقرب إلى العبد من حبل الوريد، ولا يتحرك إلا إن حركته قدرة الحق تعالىٰ؟!

ومنها: علم آداب السائلين والمجيبين من سائر أصناف الخلائق.

ومنها: علم التصديق المتعلق بالآيات والأخبار في حق البشر، والملك، والخاطر.

ومنها: علم أمهات مسائل العقائد وفروعها، ومعرفة ما تنتهي عقيدة كل مخلوق إليه من حضرة الأسماء الإلهية.

---

(١) التفاضل بين الذوات وفي الذات الواحدة واقع، فكل جنس أو نوع له سيد كامل السيادة من ذلك الجنس أو النوع.

ومنها: علم ما يتعلق بجميع العروش الإلهية وهي على عدد المخلوقات من حين افتتح الله الوجود إلى فنائه(١)، فلكل مخلوق عرش للحق يستوي عليه بقدرته وتصريفه، والعرش العظيم محيط بالوجود كله لا يصح خروج شيء عنه، فلا وراءه خلاء ولا ملاء، وهو علم شريف.

ومنها: علم الكشف الإلهي، وتمييزه عن الكشف الشيطاني في سائر مراتبه.

ومنها: علم الفروق في الأمور الكونية، ومنه تعرف الفرق بين قوله تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١]، وقوله في إبليس: ﴿أَبَىٰ﴾ [طه: ١١٦]

ومنها: علم الانقطاع والاتصال، وما حدُّ انقطاع عالم الشهادة عن عالم الغيب وعكسه.

ومنها: علم الغيوب كلها ما عدا مفاتح الغيب، ومعرفة عدد خزائن الغيوب، وهو خاص بواحد أوليائه.

ومنها: علم أحوال الأرض الواسعة، وأحوال سكانها من ذكر وأنثى، وجن وإنس وملك وخير، وغير ذلك، وهذه الأرض التي يدخلها العارفون بأرواحهم دون أجسامهم، وقد دخلها الشيخ أحمد بن الرفاعي وغيره، وأخبروا أنه لو وضع في هذه الأرض جميع الأرضين والسماوات لكانت حلقة في أرض فلاة.

قالوا: وأمهات العلوم التي تخص أهلها عشرون ألف علم، وأما فروعها فلا يعلمها إلا الله تعالىٰ، يَعرف كل من دخل هذه الأرض العلوم بمجرد دخوله، ولا يتوقف على من يعرفه بها من أهلها.

ومنها: علم طي الزمان بالنسبة لعبد دون آخر(٢)، وعلم إيراد الواسع على الضيق

---

(١) ومن هذا قول بعضهم: ما من موجود إلا وهو في قبضة اسم من أسماء الله المعبود؛ أي: تحت حيطته وتصريفه وإمداده.

(٢) فيحصل له من مواهب الله تعالى في الزمن اليسير ما لا يحصل لغيره في أزمنة متطاولة، وفي قصة الذي عنده علم من الكتاب في نقله عرش بلقيس بالهمة والتوجه طيٌّ زماني ومكاني.

من غير أن يتسع الضيق[1]، وعلم الجمع بين الضدين، وهذه الثلاثة علوم من علوم هذه الأرض الواسعة، فيشهد من دخلها ذلك بعينه ولا يمكنه إنكاره.

ومنها: علم عدد الأمزجة ومراتبها مع تفاوتها، ومنه يعلم صاحب هذا العلم مزاج من ولد في النهار، ومن ولد في الليل، ومن ولد في الضياء والنور، ومن ولد في السحر والظلمة كما مر.

ومنها: علم الكتمان والستر[2]

ومنها: علم إقامة الحجج على كل مجادل من الإنس والشياطين[3]، ومن أي باب دخل عباد الأوثان إلى عبادتها مع شهودهم[4] كونها مخلوقة لله تعالىٰ، ومن أي باب قدّموها على خواص بني آدم مع كمالهم المشهود، وهو علم غوره بعيد، ولا يذكر إلا مشافهة لأهله.

ومنها: علم أحكام حضرات علم التشبيه، والفرق بين المشبه والمشبه به مع الاشتراك في الصورة[5]

ومنها: علم الفرق والتساوي، ومنه يعلم أنه لا بد لهذه الأمة أن تفعل جميع ما هلكت به الأمم السالفة[6]، وأنه لن تقوم الساعة وعند أحد من هذه الأمة علم بشيء

(١) وذلك مثل تعلق العين في الإنسان وهي صغيرة برؤية ما حولها من الأشياء العظيمة الواسعة.

(٢) **الكتمان**: أن يكتم الواردات والأحوال عن غير أهلها، **والستر**: ألا يتلبَّس بظاهره بما يلفت نظر الخلق إليه وإقبالهم عليه، بل من رآه لا يميزه عن العامة.

(٣) قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣].

(٤) يكفي ما حكاه الله تعالى عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. ولم يقبل ذلك منهم؛ لأنهم لم يعبدوه بما شَرع بل عبدوه بالأهواء والبدع.

(٥) ربما تذكر الصورة في بعض النصوص ويراد بها الصفة، فليس بين صفات الله وأسمائه وصفات الخلق وما تسمَّوا به من أسماء الله إلا المشاكلة اللفظية مع تباين الحقائق في كل بحسبه.

(٦) في الحديث الصحيح: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع» [أخرجه البخاري (٣٢٦٩)، ومسلم (٢٦٦٩)].

من أدلة دينية بل يصير متديناً بكل ما وجد آباءه عليه[١].

ومنها: علم ما ينفرد به الحق تعالىٰ من العلم دون عباده مما لا يعلمه الخلق إلا بإعلام من الله تعالىٰ[٢] دون الفطرة.

ومنها: علم ما ينفرد به النبي عن الولي[٣]، والولي عن غيره من مسائل العبادات والمعاملات.

ومنها: علم المفاضلة بالأكوان وبالذوات[٤] والصفات.

ومنها: علم الميل والاستقامة في المعاني والألفاظ والذوات.

ومنها: علم خرق العوائد، ولماذا ترجع العوائد وما ثم في العالم تكرار[٥]؟ إنما هي كوائن يحدثها الله تعالىٰ متجددة بتجدد الآيات[٦]

ومنها: علم الانقياد، ومنه يعلم أنَّ انقياد الخلق للحق تعالىٰ إنما هو نتيجة عن انقياد الحق تعالىٰ للخلق[٧] لطلب الممكن الواجب دون العكس، فانقاد الواجب للممكن فيما طلبه الممكن[٨] وأوجده ولم يك شيئاً، وكأن لسان الحق تعالىٰ يقول:

---

(١) في الحديث الصحيح: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله» [أخرجه مسلم (١٤٨)]، وفي الحديث: «يوشك أن يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا يبقى من القرآن إلا رسمه». [أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٣١١)].

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٣) شُبِّه علم النبي بزِقٍّ مليء عسلاً، وعلم الولي بما يرشح من ذلك العسل على ظاهر الزق.

(٤) المحققون يقولون بالتفاضل بين الذوات كذات المسك أفضل من ذات البول، وهكذا في جميع عالم الخلق، وأفضل الذوات وأطيبها هي ذات رسول الله ﷺ وذوات النبيين والمرسلين عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(٥) ولذا لا يقول المحقق: جرت عادة الله، وإنما يقول: جرت سنة الله، وهي وإن تشابهت ظاهراً إلا أنها مختلفة الحقائق؛ لاختلاف التجليات، قال تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤] وقال: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥].

(٦) لو قال: بتجدد التجليات والأوامر الإلهية لكان أظهر.

(٧) قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨].

(٨) من وجوه افتقاره الذاتي لموجده وممده.

أنا أطلبك وأنت تطلبني وما منا من غاب.

ومنها: علم سبب الاختلاف[1] الواقع في العالم مع العلم بما يوجب رفع الاختلاف[2]، وهو علم شريف.

ومنها: علم منازل أهل القربة[3]، وما يتعلق بكيفياتها، وعددها، وعدد أهلها، وبيان الآداب المتعلقة بها.

ومنها: علم الأمور[4] التي حازها عساكر القدرة الإلهية، وهل هي موروثة لأحد من الخلق أم لا[5]؟.

ومنها: علم مقامات أهل المجالس الإلهية[6]، وبيان آداب أهلها، وكم عدد أهلها إلى انتهاء الدنيا، وما علامات كل واحد حتى يتميز عن صاحبه وبأي سبب عملوا حتى استوجبوا هذه المجالسة العظيمة.

ومنها: علم آداب مجالسة الحق[7] ومناجاته ومسامرته، والفرق بين هذه الأمور

---

(١) قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] وسبب الاختلاف تغاير تعلقات الأسماء الجمالية والجلالية.

(٢) يُوجب تعطيل بعض الأسماء الجمالية أو الجلالية، فتبقى بلا دائرة إمكانية يظهر تعلقها بها.

(٣) قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝١٠ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١٠-١٢]، وقال: ﴿وَمِزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٧-٢٨]، وقال: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩].

(٤) قال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، وقال: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤].

(٥) هي موروثة للخاصة؛ للحديث القدسي: «فإذا أحببته كنت سمعه وبصره ويده ورجله» [أخرجه البخاري (٦١٣٧)]، وفي قصة الذي عنده علم من الكتاب شاهد على ذلك عندما قال: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

(٦) في الحديث القدسي: «أنا جليس من ذكرني» [أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ٤٥١)] وفيه أيضاً: «أنا مع عبدي حيثما ذكرني وتحركت بي شفتاه» [أخرجه البخاري (٧٠٨٦)].

(٧) وهم أهل مجالس الفقه في الدِّين الذين هداهم الله لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه.

وماذا تنتجه من العلوم؟ وما الذي ينبغي لأهل المجالس أن يحادثوا به ربهم(١)؟ وما الذي يحرم عليهم محادثته به(٢)؟

ومنها: علم الفواتح(٣)، ومنه يعلم الأمر الذي يفتتح به أهل المجالس الحديث مع ربهم، والأمر الذي يجتمعون به، وما الذي يجيبهم الحق تعالىٰ به(٤)؟

ومنها: علم صفات أهل المجالس وسيرتهم وسيرهم، وماذا يجب عليهم من الأدب(٥) في حال سيرهم إليها؟

ومنها: علم النتائج(٦)، وما الأمور التي تنتج لكل عارف إذا بدأ ربه بالحديث، أو بدأ هو ربه كذلك.

ومنها: علم صفات خاتم الأولياء(٧)، ومعرفة علومه الخاصة به دون ذوقها(٨)؛ إذ لا ذوق لغير الخاتم في شيء منها، ومنه يعرف صفة خاتم الأولياء في كل عصر، وعلم جميع الصفات التي استحق بها الختمية، كما استحق محمد ﷺ أن يكون خاتم الأنبياء كلهم في التشريع(٩)، فلا نبي بعده يشرع شرعاً ينسخ شريعة محمد أبداً، ومن

---

(١) يحادثونه تعالى بما منه إليه؛ أي: بكلامه.

(٢) الذي يحرم عليهم محادثته به: ما نسبه الخلق إليه بأهوائهم أو بعقولهم التي لم تستنر بنور الشرع.

(٣) قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

(٤) قوله للمقبل عليه: «لبيك عبدي»، ومن أتاه يمشي أتاه هرولة.

(٥) ومن لم يجالس الله تعالى مع أهل الأدب بالأدب أسرع إليه العطب.

(٦) إذا كانت المقدمات صحيحة أورثت علم النتائج، وإلا لم تورث شيئاً من العلم، بل تورث الظن والشك والوهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

(٧) الأكثرون من المحققين على أن خاتم الأولياء ولاية خاصة بالإطلاق والعموم هو نبي الله ورسوله سيدنا عيسى بن مريم عليهما السلام عند نزوله آخر الزمان.

(٨) إذ ربما يعبر عن المقام من أشرف عليه أو استدل بدليل وإن لم يصل إلى التحقق به والذوق له.

(٩) وقد بقي من النبوة الحديث عند المحدَّثين، والرؤيا الصادقة فإنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، ومن حفظ القرآن فإن النبوة تدرج بين جنبيه أو كتفيه غير أنه لا يوحى إليه، ولا يُسمَّى أحد منهم نبياً، وإنما يُسمَّى وارث نبي.

هنا وضع الحكيم الترمذي أسئلته المشهورة وهي مائة وخمسون سؤالاً لا يعرف الجواب عنها إلا الخاتم، فكانت من الحكيم امتحاناً لمن يدعي، فكمال الأدب في التواضع، وعدم الخوض فيما لا يعلم(١)، كما عليه كمل الأولياء، ومنها يعرف أيضاً عدم صدق من ادعى مقام الختمية وليس هو بختم، فلم يزل الناس يدّعونها بغير علم حتى جاء الشيخ محيي الدين فشرحها وقال: إن الحكيم الترمذي قال: لا يعرف الجواب عنها إلا شخص يواطىء اسمه واسم أبيه اسمي واسم أبي؛ أي: محمد بن علي، فكان هو الشيخ محيي الدين حقّاً.

ومنها: علم آداب مجالس مالِك المُلك، وبيان حظوظ أهل المجالس كلهم من مجالسة الحق جلّ وعلا.

ومنها: علم مقامات الرسل، ومقامات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وما تتميز به شريعة كل رسول ونبي عن الآخر(٢).

ومنها: علم حضرات الأسماء، ومنه تعلم الأسماء التي يصح أن يمنح الحق تعالىٰ معانيها لأوليائه، والتي لا يصح أن يمنح علمها لأحد(٣)، ومن علم هذا العلم عرف حظوظ جميع الأولياء من التخلق بأسماء الله تعالىٰ.

ومنها: علم المبادىء(٤)، ومنه يعلم أن أول الأسماء ظهوراً، وثانيها وثالثها وهكذا إلى أن تنتهي مراتب ظهورها، ومنه يعلم بدء الروح، وبدء السكينة، وبدء الوحي، وبدء الإلهام، وأن أول الأمور ظهوراً أولها خفاء وطيّاً(٥)، وهكذا إلى آخر الأمور.

---

(١) قال النبي ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» [أخرجه مسلم (٢١٢٩)].

(٢) إذ هناك بين الشرائع السماوية أمور مشتركة، وأمور تميزت بها كل شريعة منها، بحسب المخاطبين واستعداداتهم، والشريعة المحمدية جمعت ما تفرّق في الشرائع كلها من الكمالات فالمتعبد بها متعبد بجميعها، قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(٣) ومنه حديث الصحيح: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك...» الحديث [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩٠)].

(٤) وللشيخ الأكبر قدس سره كتاب: «المبادىء والغايات».

(٥) إليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]

ومنها: علم العدل في الأمر الذي لا يجوز غيره[١].

ومنها: علم التفاضل[٢]، ومنه يعلم كيفية ما فضل به الرسل والنبيون على بعضهم بعضاً في كل فرد، وما تصح الشركة فيه من صفاتهم، وما لا تصح[٣].

ومنها علم الاصطلام العام، والاصطلام الخاص[٤].

ومنها: علم التواجد والوجد[٥] الواقعين في الصلاة دون غيرها.

ومنها: علم آداب شهود السبحات الوجهية[٦] من حيث المعاني الخاصة بأهل الله تعالىٰ. ومنها علم الحكمة الإلهية[٧]، ومنه يعلم معنى حديث: «إن الله تعالىٰ خلق الخلق في ظلمة، ثم رش عليهم من نوره»[٨]، ومن تحقق بهذا العلم هو الذي يعرف

---

(١) باعتبار تعلق العلم الأزلي به، فلا يصح خلافه حتى لا ينقلب العلم جهلاً.

(٢) ومنه التفاضل في الذوات والتفاضل باعتبار الأزمنة والأمكنة والخصائص.

(٣) وقد جمع الله تعالى لسيدنا محمد ﷺ جميع ما تفرَّق في غيره من النبيين والمرسلين عليهم الصلاة والسلام من المقامات والكمالات والمعجزات، وخُصَّ بما لم يشاركه فيه أحد، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. قال المفسرون: المراد بمن رفعه الله درجات سيدنا محمد ﷺ، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] فأطلعه الله على هداهم وشرائعهم واقتدى بكل ذلك.

(٤) **الاصطلام**: حال يعبر به عن الفناء الباطن؛ إما عن شهود الخلق كلهم مع بقاء شهود نفسه، أو مع الغَيبة عنها، فيكون عاماً وخاصاً.

(٥) **التواجد**: أثر المواهب الإلهية على الجسد فيصبح هيناً ليناً لكل طاعة، **والوجد**: أثر تلك المواهب على القلب فيصبح في انبساط مع الحق، وإليهما الإشارة بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وبقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥] فما هو في المحسوس يكون مثالاً للمعنى.

(٦) المراد بها: التجليات الذاتية الملطفة بأسماء وصفات الذات المقدسة، المقتضية ثبات العبد عند هذا التجلي وإفادته بمعنىً من معاني القرب.

(٧) ويدخل في ذلك الأسباب العلوية والسفلية، النورانية والظلمانية.

(٨) أخرجه الترمذي (٢٥٦٦).

أسرار المكنونات بأسرها، ويطلع على قصصهم[١] أجمعين.

ومنها: علم صفات المقادير[٢]، ومنه يعلم سبب طيّ علم سر القدرة[٣] عن الخلائق ما عدا محمداً ﷺ[٤]، وبأي شيء طوى؟ ومتى ينكشف للرسل علم سر القدرة كما انكشف لمحمد ﷺ؟ وأين ينكشف لهم؟

ومنها: علم الأسباب، ومنه يعلم أسباب تقدير الطاعات والمعاصي في العالم الدنيوي[٥]، ولأي سبب لم تكن المعاصي في الجنة[٦]؟ وأيضاً ليدوم ظهور علم الله تعالىٰ على عباده[٧]، وهل يرجع حكم الخلق في حال البرزخ إلى صورة حالهم الذي كانوا عليه في العلم الإلهي[٨] أم يرجع لحال آخر وصورة أخرى؟

ومنها: علم مراتب العقول، ومعرفة جميع العقول التي تفرعت من العقل الأول[٩]، ومعرفة تفاوتها على التحرير[١٠].

---

(١) أي: خصائصهم.

(٢) الراجعة إلى اسم الله تعالى (البديع) حيث أبدع كل شيء على غير مثال سبق.

(٣) والمراد ما هم عليه في علم الله، وهذا الطي عنهم خشية أن يحملهم الكشف والإظهار على الجَبر المحض، أو تعطيل الأحكام والحدود، أو نسبة ما لا يليق إلى الله عزّ وجل.

(٤) لأنّ الله تعالى أطلعه على أهل الجنة وأهل النار كما ثبت في الحديث، ويلحق به عليه الصلاة والسلام من ورثه في بعض مقامه هذا من قبل أو من بعد.

(٥) لظهور الرحمة الإلهية في حق قوم والقهر في حق آخرين.

(٦) لأنها دار تشريف وإكرام، بخلاف الدنيا فإنها دار تكليف وإيلام.

(٧) ليوافق الإبراز الظهوري العلم الأزلي، وتسمية الظهوري علماً في النصوص باعتبار صفة العلم الأزلي؛ لأنه لا تكرار ولا تعدد، قال تعالى: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ [الكهف: ١٢] أي: ليظهر تعلق علمنا الأزلي بهم.

(٨) الذي عليه المحققون رجوعه إلى صورة حالهم الذي هم عليه في العلم الإلهي، فاللاحقة عين السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وقال: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢].

(٩) وهو العقل الشرفي النوراني المسمّى بالحقيقة المحمدية.

(١٠) من حيث ما يصل إليها من الإمداد النوراني، فهي متفاوتة بهذا الاعتبار.

ومنها: علم صفات البشرية، وما سبب تسمية آدم بشراً دون غيره؟ وهو علم واسع.

ومنها: علم التقديم والتأخير، ومنه يعلم السبب(١) الذي تقدم به آدم على الملائكة حين أمروا بالسجود له.

ومنها: علم مراتب الأخلاق الإلهية(٢) التي يمنحها الحق تعالىٰ لعباده، ومنه يعلم عدد خزائن الأخلاق، ويعلم أعيان الأخلاق المادية، وعددها سبعة عشر خلقاً التي هي لله تعالىٰ لا يصح أن يمنح شيئاً منها لأحد من خلقه إلا من كان منهم معصوماً، ومنه يعرف كم للرسل منها، وكم لمحمد ﷺ منها، ويعلم أين خزائن المنن، وأين خزائن الأعمال(٣)، وأين خزائن الأقوال، وأين خزائن الخواطر(٤) وهو خاص بأصحاب الدوائر الكبرى من الأولياء.

ومنها: علم آداب سماع كلام الله تعالىٰ للموحدين يوم القيامة من رسل وأنبياء وأولياء، وأين يأوي الأنبياء يوم القيامة بعد سماع كلام ربهم من أرض الموقف.

ومنها: علم آداب نظر الخلق إلى ربهم يوم القيامة(٥) من أنبياء وأولياء، وما حظ الأنبياء والأولياء والعامة من ذلك النظر، وماذا ينتجه من العلوم؟

ومنها: علم آداب الرؤية، ومعرفة الفرق بينها وبين النظر، ولماذا يذهل الراؤون

---

(١) وهو العلم بالأسماء كلها.

(٢) وهي الأخلاق الوهبية التي لا حد لها؛ لأنها ظاهرة في عالم الخلق من أسمائه تعالى وصفاته الجلالية والجمالية التي لا نهاية لها.

(٣) خزائن الأعمال عند العرش؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]، ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧].

(٥) دلت الأحاديث الصحيحة على رؤية أهل الموقف كلهم لله تعالى فيسجدون عند رؤيته إلا المنافقين.

لربهم من أهل الجنان عن رؤية ما هم فيه من النعيم حين ينصرفون بحظوظهم من رؤية ربهم(١)؟ وهل ذلك لأجل اشتغالهم بالنظر إليه أم لأمر آخر؟

ومنها: علم ما يخص محمداً ﷺ من علم الثناء على الله تعالىٰ حين يعطى لواء الحمد(٢)، وما السبب الذي استحق به أن يعطى ذلك اللواء؟ وبأي شيء يختم به محمد ﷺ ذلك الثناء حتى يناوله الحق جلّ وعلا لواء الحمد ويعطيه مفاتح الكرم؟ وما هي حقيقة مفاتح الكرم؟ ومن عليه توزع العطايا في ذلك الموقف؟ ومن يؤخر عطاياه إلى وقت آخر؟

ومنها: علم أجزاء النبوات(٣)، وما حقيقة النبوة(٤)؟ والوجود في أصله واحد مع كونه عبداً ورباً(٥) أزلاً وأبداً(٦) لكن في العلم الإلهي لا في عالم الشهادة.

ومنها: علم أجزاء الصديقية، وعلم عددها في كل عصر؛ فإن المراتب تتنوع وتكثر وتقل بحسب الزمان صعوبة وسهولة، فربما يحتاج المقام الواحد إلى مائة نفس وأكثر يساعدون صاحب ذلك المقام في حمله.

ومنها: علم آداب العبودية، ومنه يعرف بيان كم على سهم تنقسم العبودية، وماذا يطلبه الحق تعالىٰ من الموحدين يوم القيامة؟

---

(١) قال صابح «بدء الأمالي»:

فينسون النعيم إذا رأوه ... فيا خسران أهل الاعتزال

(٢) ثبت في الحديث الصحيح: «وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر» [أخرجه الترمذي (٣٥٤٩)].

(٣) ومنها: حافظ القرآن؛ لأن النبوة تدرج بين كتفيه غير أنه لا يوحى إليه، ومنها: الرؤية الصالحة في النوم؛ فإنها جزء من ستة وأربعين جزءاً.

(٤) **النبوة**: العلم بالله تعالى عن وحي باطن دائم، ولقد انقطع هذا الوحي عن بواطن الخلق بعد سيدنا محمد ﷺ وعوض عنه عند الأولياء الإلهام والتحديث.

(٥) وجود الرب وجود واجب لذاته، ووجود العبد وجود واجب لغيره باعتبار تعلق العلم.

(٦) وذلك لأن تعلق العلم تعلق تنجيزي قديم، ولما ثبت قدمه استحال عدمه.

ومنها: علم سكينة الأولياء[١]، وهل هي على صورة سكينة الأنبياء أم غير ذلك؟

ومنها: علم حظوظ المؤمنين من حضرات الأسماء خصوصاً هذه الأسماء الأربعة في قوله تعالىٰ:[٢] [الحديد: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

ومنها: علم حظ كل موحد من قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨][٣]، ولم خص الله تعالىٰ الوجه دون اليد والعين ونحو ذلك من الصفات الإلهية[٤]؟ وما هو حقيقة الوجه؟

ومنها: علم صيغ الحمد الواقعة من الخلق في الدنيا والآخرة حتى إن صاحب هذا العلم يعلم الصيغ التي لا يحمد أحد بها ربه في الدنيا والآخرة على التحديد.

ومنها: علم آداب التأمين الإلهي[٥] في غير الصلاة.

ومنها: علم آداب السجود الليلي، والسجود النهاري في النوافل خاصة.

ومنها: علم مراتب العزم الإلهي والكوني، ومنه يعرف معنى قوله تعالىٰ في الحديث القدسي: «العظمة إزاري، والكبرياء ردائي»[٦][٧]، وما الإزار؟ والرداء؟ وما تاج الملك؟

---

(١) وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]، وثبت في الأحاديث أن السكينة تتنزل في مجالس الذكر والقرآن.

(٢) فمن شهد الأكوان من وراء شهود الحق فمشهده اسم الله الأول، ومن شهد الله تعالى من وراء شهود الأكوان فمشهده اسم الله الآخر، ومن شهد الله تعالى عند كل شيء فمشهده اسم الله الظاهر، ومن شهد الله تعالى في كل شيء؛ أي: فاعلاً، فمشهده اسم الله الباطن.

(٣) أي: ذاته، فكل ما يقصد به العبد من الأقوال والأفعال ذات الله تعالى فليس بهالك.

(٤) تسمية المتشابه صفة إلهية مسألة خلافية؛ فعند الماتريدية لا تسمَّى صفات ولا يشتق منها أسماء خلافاً للأشاعرة، والفريقان متفقان على عدم التشبيه والتكييف.

(٥) هو قول: (آمين)، ومعناه: اللهمَّ استجب.

(٦) أخرجه أبو داود (٣٥٦٧)، وابن ماجه (٤١٦٤).

(٧) الاستشهاد بالحديث القدسي يرجح كلمة (العز) على العزم، والمراد بالعز الكوني: المظاهر الخلقية التي يمدها الله تعالى بالإعزاز.

ومنها: علم مراتب الوقار ودرجاته.

ومنها: علم آداب مجالس الهيبة، وصفات تلك المجالس، وصفة ملك الآلاء، وصفة ملك الصفاء، وصفة ملك القدس.

ومنها: علم آداب شراب الحب وكاساته[١]، ومن أين جاءت عين الاختصاص من الحضرات؟ ولأي شيء كان حبه لك يسكرك عن حبك له، وهو علم شريف.

ومنها: علم آداب أهل القبضة السعيدة، وآداب أهل القبضة الشقية، وبأي معنى استوجبوا القبضة حتى صاروا فيها كالمأسورين؟ وماذا يقع لأهل القبضتين ما داموا في القبضة؟ وماذا يقع لهم إذا وقع لهم التسريح منها إن وقع ذلك؟

ومنها: علم آداب نظر أهل الاختصاص إلى الله تعالىٰ، وماذا يلزمهم من العلم والأدب؟ ومنه يعلم عدد نظراته تعالىٰ إلى أوليائه كل يوم، وعدد نظراته إلى العالم كذلك، ومعرفة ما يميز لهم تلك النظرات من المعارف، ومعرفة ماذا يختص به نظر الحق تعالىٰ إلى عباده من الأنبياء والأولياء؟ هل ينظر إلى قلوبهم كأجساد الناس، أم ينظر إلى جميع أجسامهم؟ فإنه قد ورد في صحيح مسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم»[٢]، ومنها يعرف أيضاً عدد إقباله تعالىٰ على خلقه كل يوم، وهو علم واسع.

ومنها: علم آداب المعيات الخمس[٣] مع سائر الخلق، وهل لكل معية أدب يخصها أم الآداب كلها متحدة في حق الخواص والعوام؟

ومنها: علم آداب الذكر، وما يلزم الذاكر من الأدب في كل مقام من مقامات الطريق، وهي مائة ألف مقام، وسبعة وأربعون ألف مقام، وتسعمائة وتسعة وتسعون

---

(١) قال السيد الروّاس قدس سره:

شربتُ الحبَّ كأساً بعد كأس ... فما نفِد الشراب وما رويت

(٢) أخرجه مسلم (٤٦٥٠).

(٣) والتي مرجعها إلى معيّة العلم.

مقاماً، ومنها يعرف عدد الخلع التي تخلع على الذاكرين في كل مقام من هذه المقامات، وما هي الخلع؟ وهل هي ثياب أم علوم؟

ومنها: علم حضرات الأسماء من حيث العموم والخصوص، وما رأس الأسماء التي تفرعت منه جميع الأسماء[(١)]، وما تحتوي عليه جميع الأسماء من العلوم، ومنه تعرف الأسماء التي أبهمت على الخلق إلا على الخاصة من الأنبياء والأولياء، ويعرف الأمر الذي حصل لصاحب سليمان[(٢)] حتى نال معرفتها، ويعرف السبب الذي طوى به عن سليمان علم ذلك[(٣)]، ويعرف على ماذا يطلع من الأسماء؟ هل هو على حروفها أم هو على معناها؟ ويعرف سبب الأمر الذي كان به غلق باب هذه الأسماء حتى خفيت على العامة، ويعرف ما كسوتها؟ وما حروفها؟ وأين خزانة تلك الحروف؟ مع أن الحروف المقطعة[(٤)] هي مفتاح كل اسم من الأسماء الإلهية، وأين هذه الأسماء الزائدة على ثمانية وعشرين حرفاً؟ ولم صار الألف مبدأ الحروف دون غيره؟ ولم كان وضع الألف في الحروف العربية على صورة الرجل الواقف ينظر إلى قدميه؟ ولم كررت الألف واللام في آخرها؟ ومن أي حساب صار عدتها ثمانية وعشرين حرفاً؟ وما الذي يخص كل حرف منها من العلوم؟ وماذا ينتج من كل علم منها؟ فإنّ بعض الأولياء قال: إن الله تعالىٰ أقدرني على استخراج أحكام القرآن العزيز من أي حرف شئت من حروف الهجاء، وهو علم واسع.

ومنها: علم التمني، ومنه يعرف حكمة تمني اثني عشر نبياً أن يكونوا من أمة محمد ﷺ، وهل إذا أعطوا ما تمنوه فهل يجوز أن يكون الأئمة الاثنا عشر من علي بن أبي طالب وأولاده على قلوبهم كما قال به بعضهم أم لا؟

ومنها: علم علامات الساعة، وهي ألف علامة كبرى، ولا تقع كل علامة منها إلا

---

(١) هو اسم (الله) الجامع لمعاني الأسماء كلها.

(٢) قال الله تعالى حكاية: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

(٣) المسألة خلافية، وقد قيل: الذي أتى بالعرش هو سليمان ذاته عليه الصَّلاة والسلام.

(٤) خصصها البعض بالحروف التي في أوائل السور.

بعد مضي سنة من ولاية معاوية رضي الله تعالىٰ عنه، وكلها متضمنة في البسملة.

ومنها: علم السلام وحكمة قولنا في التشهد: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإن السلام أمان من المسلِّم على المسلَّم عليه، فكأنه يقول له: أنت في أمان مني، ومعلوم أن الأكابر لا يحتاجون إلى إعطاء الأمان ممن هو تحت حكمهم، حتى إن أصحاب الملوك يخضعون لهم بالرقاب بدل السلام، ويعدون السلام سوء أدبٍ، والحق أن معنى سلامنا على الأكابر إعطاؤهم الأمان منا أن نخالف ما يحكمون به علينا ويأمروننا به؛ وذلك لتقر أعينهم بذلك.

ومنها: علم أسباب الأمان من العذاب على التعيين، وعلم عدد أهل بيت رسول الله ﷺ المشار إليهم في حديث: «أهل بيتي أمان لأمتي»[1].

ومنها: علم علوم الخزائن المتعلقة بعلوم الحجج، وعلوم الخزائن المتعلقة بالكلام الإلهي، وعلم خزائن اسم الله وتمييزها عن خزائن غيره من الأسماء.

ومنها: علم الإمام المبين الذي أحصى الله تعالىٰ فيه كل شيء[2]، وما السبب الذي كان سبباً لادخار سورة الفاتحة لمحمد ﷺ دون سائر الرسل؟ وما الكنز الذي نزلت منه سورة الفاتحة؟ هل هو قلب آدم كما قيل أم هو أمر آخر؟ وما أمهات عدد علوم الإمام المبين؟ وهل هي ما تحصل من ضرب ثلاثمائة وستين ألفاً في مثلها من الآلاف كما ذكره بعضهم أو أكثر من ذلك؟

ومنها: علم آداب سؤال المغفرة، وبيان معناها في حق الأنبياء[3] مع بيان عصمتهم من الذنوب. وهل معناها الحيلولة بين الأنبياء وبين الذنوب حتى لا يقعوا فيها إلى أن يموتوا أم هي ذنوب محققة يقعون فيها ثم تغفر لهم؟

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨/ ٣٤٧)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ١١٨).

(٢) وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

(٣) الغفر: معناه: الستر، وهو على قسمين: بستر عن الذنب وهو للخاصة، وستر في الذنب وهو للعامة.

ومنها: علم التقييد والإطلاق، وبيان أن ما ثم لنا إطلاق بلا قيد أبداً؛ فإن كل ما له مقابل هو مقيد؛ لوجود الحد الفاصل بينهما، حتى الرب والمربوب، فلا يصح دخول المحدث في حد القديم وعكسه(١).

ومن عرف ما أومأنا إليه عرف امتزاج الكون عن الحق تعالىٰ مع كونه في قبضته؛ فإنه ليس في مخلوق من ربه شيء، ولا يصح له ذلك بوجه من الوجوه مع أنه قائم بالله لا بنفسه(٢). فما حقيقة ذلك المعنى الذي كان به قيام الخلق مع عدم الاتصال والانفصال؟ وهو علم نفيس يصل العبد به إلى معرفة معنى قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرّعد: ١١]، ومعنى قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وأن الأنبياء ما قالوا: ربنا ظلمنا أنفسنا، إلا لشهودهم الأمر المحقق الذي به ظلموا أنفسهم(٣) لا أنَّهم قالوا ذلك تملقاً لله تعالىٰ وأدباً.

وملخص ذلك: أن العلم القديم ما تعلق بالعالم إلا على صورة ما العالم عليه في نفسه، وأنه لو صح تعلق العلم بالعالم على غير ما هو عليه في نفسه للزم الجهل في جانب الحق تعالىٰ، وذلك محال.

وقد بسطنا الكلام على ذلك في أول كتابنا المسمى بـ «طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالىٰ وبالعباد» فراجعه.

ومنها: علم السياسة(٤) لجميع المدعوين إلى حضرة الله عز وجل من الجن والإنس.

---

(١) فليس في الربوبية من صفات المربوبين شيء، وليس في المربوبين من صفات الرب شيء.

(٢) وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فقد ورد في الحديث الصحيح: «أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهنَّ» [أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٧٨)].

(٣) من حيث القوة باعتبار الجائز لا من حيث الفعل؛ لوجوب العصمة.

(٤) أي: كيف يسوس الداعي إلى الله تعالى المدعوين إلى حضرة الله تعالى.

ومنها: علم آداب الصدور والورود على جميع الحضرات الإلهية.

ومنها: علم موازين الرجال والنساء في التقوى[١] والخوف من الله تعالىٰ، ومن هو الرجل الكامل[٢]؟ ومن هو ثلاثة أرباع رجل؟ ومن هو نصف رجل، أو ربع رجل، أو خمس رجل؟ وهكذا إلى قيراط، وثلاثة أرباع قيراط، ونصف قيراط، وهكذا إلى مثقال ذرة من قيراط من حبة خردل.

وصاحب هذا العلم يعرف جميع ذلك من رؤية أنف العبد، وما رأيت أعرف بهذا العلم من سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ.

ومنها: علم آداب سؤال طلوع النيل ونزوله وصيانة الزرع من الآفات إلى أن يدخل المخزن، وبقائه بلا سوس حتى يطحن، ولا يكون ذلك إلا لرجل واحد في الكون وإن كان كل كامل فيه القدرة على مثال ذلك، وكانت هذه من وظائف سيدي علي الخواص بمصر، فلا يزال يدعو بطلوع النيل، ويقول: اللهم طمئن قلبنا بالنيل، واحفظ الجسور من الآفات حتى تروى أرض مصر، فإذا رويت يصير يقول: اللهم منّ علينا، وعلى الأنعام بختام الزرع، ولا تعذبنا بغلاء إلى آخر ما تقدم.

ومنها: علم صفات من يدخل الجنة، وصفات من يدخل النار، ومعرفة عدد من كان في ظهر آدم من ذرات أهل الجنة، وما عدد ذرات أهل النار، وكان هذا من جملة علوم أخي أفضل الدين رحمه الله تعالىٰ، وكان يقول: لم يطلعني الله تعالىٰ على عدد ذرات أهل النار؛ لكثرتها، ولعل ذلك مما استأثر الله تعالىٰ بعلمه.

ومنها: علم مراتب الإسلام والإيمان والإحسان، والإيقان على اختلاف طبقات الخلق، فيعرف صاحب هذا العلم مقام الإنسان بمجرد رؤية وجهه[٣]، ومقام

---

(١) باعتبار أركان الدِّين الثلاثة، فتقوى المسلمين، وتقوى المؤمنين، وتقوى المحسنين، كلٌّ له مراتب ودرجات.

(٢) قال الشيخ السيد أحمد الرفاعي الكبير: من لم يحاسب نفسه عند كل نفس ويتهمها لم يثبت عندنا في ديوان الرجال.

(٣) قال النبي ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» [أخرجه الترمذي (٣١٢٧)].

الإيقان[1] خاص بالأنبياء وكُمَّل ورثتهم، وهو أعلى من مقام الإحسان؛ لذهاب كاف التشبيه عند صاحبه[2].

ومنها: علم تصوّرات أعمال العباد، والإحاطة بها إحاطة مشاهدة لا إحاطة تلبيس وفراسة.

ومنها: علم انقلاب الحقائق[3] مع عدم صحة انقلابها في الباطن، ومعرفة الحضرة التي تقلب الحقائق ولا تقلب نفسها وهي من جملة الحقائق.

ومنها: علم غايات المطالب، ومنه يعرف العبد الغايات التي طلبتها الرسل من الله عز وجل، ونوابهم من الدعاة إلى حضرة الله تعالىٰ في هذه الدار[4]، ومنه يعرف معنى النيابات الإلهية والكونية في التكوين والنسب ـ بكسر النون ـ وبيان أن تكوين الحق تعالىٰ لا يكون عن سبب، بخلاف تكوين العبد لا بد فيه من سبب[5]، أقله أن يمد يده للهواء فيأتي بدراهم أو حلوى مثلاً؛ وذلك ليتميز العبد عن ربه إذا أعطاه حرف كن، فما كوَّن الأشياء التي لم تكن إلا بيده، بخلاف الحق تعالىٰ.

ومنها: علم مقامات الزهد وآدابه، ومنه يعرف كيفية الزهد في المحبوب من أجل المحبوب مع اتصافه بالحب في المزهود فيه[6]، وبقاء ذلك الوصف عليه حال الزهد

---

(١) قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥].

(٢) عند صاحب مقام الإيقان، والمراد بالكاف كاف التشبيه المذكورة في قوله ﷺ: «كأنك تراه...».

(٣) كانقلاب عصى سيدنا موسى حية وما شاكل ذلك مما هو معجزة أو كرامة، وما سوى ذلك خداع وتخييل.

(٤) وإليه الإشارة في قول بعضهم: إلهم أنت مقصودي ورضاك مطلوبي، وفي «الحكم العطائية» (٧٩): مطلب العارفين من الله تعالى الصدق في العبودية والقيام بحقوق الربوبية.

(٥) قال الله تعالى للسيدة مريم: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [مريم: ٢٥]، وقال تعالى حكاية عن سيدنا عيسى: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٦) كزهد أهل الجنة في نعيمها عند شهودهم محبوبهم، وهو الله تعالى.

فيه، ولا يكون ذلك إلا لكمل الأولياء.

ومنها: علم تمييز الألوان عن بعضها بعضاً على وجه التحرير، وبيان أن أصل الألوان كلها البياض والسواد، وما عداهما يؤول إليهما من الغبرة والخضرة والحمرة وغير ذلك؛ ولذلك قال تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]. فلم يذكر إلا الأبيض والأسود.

ومنها: علم مراتب الأرواح الجزئية، ومعرفة حظ كل روح من الروح الكلي[١]

ومنها: علم البرازخ، وأمهاتها ثلاثة.

ومنها: علم الظهور والبطون من حمل النساء والأشجار، فيرى صاحب هذا العلم المرأة فيعرف ما في بطنها من الأولاد، ويرى الشجرة فيعرف ما تحمل من الثمار، ويرى الدواة فيعرف ما في ذلك الحبر من الحروف التي تكتب به إلى نفاده.

وقد كان سيدي إبراهيم المتبولي يقول: أعطاني الله تعالىٰ هذا العلم وأنا ابن سبع سنين.

ومنها: علم معاني الأسماء كلها حتى سور القرآن، وما سبب تخصيص السورة بذلك الاسم دون غيره مع كثرة أسباب التمييز لتلك السورة من الآيات والكلمات.

ومنها: علم حضرات القلوب والأنفس والأرواح والأسرار.

ومنها: علم أصناف المقربين من جميع العالم حتى مراتب الجمادات، كما أشار إلى ذلك قوله ﷺ: «أُحدٌ جبل يحبنا ونحبه»[٢]

ومنها: علم حضرات الإرادة[٣] ومتعلقاتها في سائر الإرادات[٤].

---

(١) مثل أضواء الكهرباء السارية في المصابيح، فهي أجزاء غير منفصلة من النور الكلي.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٨٧)، ومسلم (٢٤٦٦).

(٣) أي: الإرادة الإلهية التي تعلقت بكل ممكن تعلق تخصيص له ببعض ما يجوز له.

(٤) أي: الخلقية، فهي منطوية في إرادة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]

ومنها: علم وقوع الالتباس للخلق ولو ارتفعت درجاتهم؛ وذلك ليتميز علم الحق تعالىٰ عنهم، ومنه يعرف ما سبب الالتباس على قوم في الموت[١] في الآخرة مع مشاهدتهم له في هذه الدار.

ومنها: علم الأسباب التي هي سبب للاستدراج[٢].

ومنها: علم ما يصح أن يقبله الحق تعالىٰ من النعوت، ومع ذلك فلا ينبغي لنا أن نصفه بها ولا أن ننسبها إليه إلا على وجه التلاوة والحكاية، لكونها جاءت في الشرع أو العرف أنها صفة نقص في الكون كالاستهزاء والسخرية والمكر والنسيان؛ فإن هذه الصفات كمال في الجانب الإلهي[٣]، ومع ذلك فلا يجوز أن يشتق للحق تعالىٰ منها اسم؛ لدقة فهم المعنى اللائق بجناب الحق تعالىٰ في ذلك على غالب الخلق، وكذلك لنا علوم وأحوال هي كمال في حق الخلق، نقص في جانب الحق تعالىٰ، يعرفها صاحب هذا الكشف.

ومنها: علم القبول العام، ومنه يعرف صاحب هذا العلم أنه ما ثم إلا من هو عارف بالله تعالىٰ لا عالم به[٤]، غير أنه من الخلق من يعرف أنه عارف به، ومنهم من لا يعرف ذلك مع أنه على علم بمن يشهد ويعاين، وهو علم شريف.

ومنها: علم التناسل وكيفية النكاح الكوني[٥] في الأشباح والأرواح، ورؤية

---

(١) في الحديث الصحيح: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد: يا أهل الجنة فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه فيذبح ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت». [أخرجه البخاري (٤٣٦٢)].

(٢) **الاستدراج**: أن يُعطى العبد ما يوافق هواه فيقع بسبب ذلك في غرور أو معصية.

(٣) الأكثرون على أنها من قبيل المشاكلة اللفظية، وعلى جهة مجازاة من تلبس بهذه الأوصاف بها على وجه العقوبة.

(٤) قالوا في الفرق بين المعرفة والعلم: إن المعرفة تستدعي سبق الجهل، بخلاف العلم.

(٥) وهو نكاح حسي في الأشباح، معنوي في الأرواح.

الأولاد الناشئين من نكاح الأرواح في هذه الدار، مع قول بعضهم: إن نكاح الأرواح خاص بأهل الجنة، وإن الآباء لا يرون أولادهم الروحانيين، بل يخرج أحدهم من البطن ويذهب في علم الله تعالىٰ.

ومنها: علم الأمانات الإلهية[(١)]، وبيان آدابها في حال قبولها وفي حال ردّها.

ومنها: علم ما يشترك فيه الملك مع الكامل من البشر.

ومنها: علم تطورات الأعمال الحسنة والقبيحة صوراً[(٢)] قائمة في الجو أملاكاً، وإدراك حسن الملك المتطور عن كل عمل من حيث إن الله تعالىٰ أعطى كل شيء خلقه، وإدراك قبحه أيضاً من حيث نسبة تلك المعصية إلى العبد.

ومنها: علم المداينات الإلهية في نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القِيامَة: ١٧]، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: ٤٧] وإن كان الحق تعالىٰ تعالىٰ لا يجب عليه حق لأحد[(٣)].

ومنها: علم حكم أصحاب الفترات[(٤)] على اختلاف طبقاتهم في أحكام الدنيا والآخرة.

ومنها: علم ردّ الأمور إلى أصولها، وإلى الأم التي تجمع ذلك، ومنه يعرف معنى قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ومعنى قوله تعالىٰ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] فإنه تعالىٰ جعل مرجع قوم إلى

---

(١) ويدخل فيها التكاليف الشرعية أمراً ونهياً.

(٢) تصوّرُ الأعمال بصور حسنة أو قبيحة ثابت في النصوص الشرعية، ومنها: دخول العمل على صاحبه في القبر بعد الموت، وتصوره بصورة حسنةٍ أو قبيحة كما ثبت في الحديث الصحيح.

(٣) بل كتب ذلك على نفسه تفضلاً منه على عباده ورحمة بهم، وفي الحديث الصحيح: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا» [أخرجه البخاري (٢٦٤٤) ومسلم (٤٤)].

(٤) **أهل الفترة**: هم ما بين بعثة نبي أرسل إليهم ونبي آخر.

حضرة اسم الرب الذي يعطي الرحمة(١)، وجعل الخلق كلهم يرجعون إلى اسم الله. فالعارف من عرف الفرقان من القرآن(٢) وعكسه.

ومنها: علم حضرات المؤاخذات الإلهية، ومنه يعلم الأمر(٣) الذي آخذ الله تعالىٰ به المجبور وكيفية مؤاخذته له.

ومنها: علم حضرات التشبيه(٤) الإلهي والكوني، ومنه يعلم أن للحق تعالىٰ التجلي بصفة التشبيه، وليس لعباده أن يتشبهوا به في الصفات(٥) إلا في أمور خاصة ورد بها الشرع(٦)، ومتعلق هذا العلم السمع، وليس للعقل فيه مدخل.

ومنها: علم حضرات الأسماء، ومنه يعلم حكم(٧) من سمى الله تعالىٰ بغير ما سمى به تعالىٰ نفسه ومرتبته في مقام التوحيد.

ومنها: علم مراتب الضلال والإضلال وأهلهما.

ومنها: علم التأثير الإلهي في الكون وعكسه(٨)، ولكن بحكم الترك الإلهي للعقول

---

(١) لا تلازم بين الاسم الذي يرجعون إليه وبين الرَّحمة؛ لأن قوماً اسم ربهم المنتقم وغيره من الأسماء الجلالية فيكون مرجعهم إليه، وذلك ظاهر في أهل النار.

(٢) الفرقان يعبَّر به عن مقام الفرق باعتبار حضرات الأسماء والأحكام، والقرآن يعبَّر به عن مقام الجمع باعتبار اسم الذات الجامع.

(٣) ربما يُراد بذلك الإشارة إلى الأمر الجائز الذاتي ـ وهو فعل كل ممكن أو تركه ـ دون ملاحظة ما عرض بعد ذلك من الوعد والوعيد والأحكام الشرعية العرضية.

(٤) المراد بحضرات التشبيه ما يصح به التخلق من الأخلاق الإلهية، وبشروطه في مواضعه.

(٥) بمعنى التخلق بما يجوز التخلق به من الصفات بشروطها وفي مواطنها.

(٦) ورد الشرع بها كقوله في التخلق بالرَّحمة: «الراحمون يرحمهم الرحمن» [أخرجه أبو داود (٤٩٤١) وغيره].

(٧) هذا على مذهب غير جمهور أهل السنة القائلين بأنّ أسماءه وصفاته تعالى توقيفية.

(٨) أي: تأثير أدعية الخلق في رفع المقادير الإلهية، وفي الحديث: «إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٦٩)].

لا بحكم الجبر، وذلك في إجابة الدعاء؛ فإن العبد يقول: يا رب افعل كذا، فيجيبه الحق تعالىٰ إلى ما سأل. وأول من سمى مثل ذلك دعاء في مؤلفه تبعاً للنصوص أبو عبد الله الترمذي الحكيم؛ فإن قول العبد: اغفر لنا، أمرٌ، ولا تؤاخذنا، نهي، فعدلوا عن لفظ الأمر والنهي إلى لفظ الدعاء؛ أدباً مع الحق تعالىٰ.

ومنها: علم آداب الشركاء، ومعرفة حال من أظهر الشريك وهو لا يعتقده[١]، وما مقامه في الآخرة.

ومنها: علم الكينونات الإلهية[٢]، ومنه يعرف كينونة الحق تعالىٰ في أماكن مختلفة كما وردت بذلك الأحاديث الشريفة بحسب ما يليق بجلاله؛ كالكرسي والعرش والسماوات والأرض، مع أنه تعالىٰ لا يحويه مكان، وليس كمثله شيء.

ومنها: علم مراتب الرحمة والسلطان في الدنيا والآخرة، وما حكمة كون العبد كلّه للرحمة يوم القيامة إذا انتهى حكم العدل.

ومنها: علم أحوال الحشر، وبيان أنه عام لكل ما ضمته هذه الدار؛ من معدن ونبات وسماء وأرض وسائر المخلوقات العلويات والسفليات[٣]

ومنها: علم أحوال الوفاة والبعث في الدنيا، وعلم الوفاة التي يكون عنها البعث

---

(١) من أظهر الشريك وهو لا يعتقده: إن كان مكرهاً بطريق من طرق الإكراه المعتبرة شرعاً فلا إثم عليه ولا مؤاخذة، وإن كان بإشراك الأسباب العادية واعتقاد تأثيرها بذاتها فهو كفر، وإن بقوة مودَّعة فيها فهو فسق، وما عدا ذلك فإظهار الشريك وإن كان غير معتقد فهو كفر ويخلَّد بسبب في النار، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٢) أي: التجليات الإلهية الوارد في الشرع ما يدل على عليها من غير أن تكون قيوداً لله تعالى، فللّه تجلٍّ على عرشه سمَّاه استواءً، وتجلٍّ في السماء سمَّاه نزولاً، وتجلٍّ على خلقه سمَّاه معيَّة، وتجلٍّ في قبلة المصلي وسجوده سمَّاه قرباً، وكل ذلك ليس قيوداً تُخرج الإله عن إطلاقه وغناه، وليس أحوالاً حادثة تطرأ عليه، ولا يعارض تجلٍّ فيها تجلياً آخر.

(٣) حشر الأشياء كلها من أجل الشهادة لكل عبد أو عليه بما عمل عندها من خير أو شر، وليظهر في كل نوع منها اسم الله تعالى (العَدْل)، وليعذِّب الله تعالى بما عُبد منها من دونه عُبَّادها في النار.

في الآخرة[١]، وعلم آداب الانتقال إلى البرزخ في الموتتين[٢].

ومنها: علم آداب الملائكة في عبادتهم، وآداب سائر الأرواح.

ومنها: علم النجاة للعالم بأسره، لكن نجاة كل إنسان مقيدة بحال دون حال، وهو علم غريب منصوص عليه في القرآن، ولكن لا يشعر به إلا الخاصة من العلماء بالله تعالىٰ.

ومنها: علوم المشاهدة والنظر والرؤية، وبيان الفرق بينها[٣].

ومنها: علم تنزيه الحق تعالىٰ عن التشبيه[٤]، وبيان أنه لا يصح التشبيه بالإله جملة عند المحققين، وأنه لم يقل به من الحكماء إلا من لا معرفة له بالحقائق؛ فلا ينبغي قول من قال: إنَّه ينبغي التشبيه بالإله. فافهم.

ومنها: علم الليل والنهار، والولوج، والتكوير، والغشيان[٥]، وإخراج الكسر من الواحد من غير أن تنقص ذات الواحد.

ومنها: علم الأسباب التي نزلت من أجلها الكتب، مع أنه ما نزل على الرسل إلا

---

(١) وهو ما يأخذ الأرواح كلها من الغَشي عند النفخة الأولى، والأرواح من تلك الأشياء الثمانية التي خُصِّصت من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ويُراجع ذلك عند قول صاحب الجوهرة:

وكل شيء هالك قد خصصوا عمومه فاطلب لما قد لخَّصوا

(٢) **الموتتان**: موتة السعداء، وموتة الأشقياء، ويحتمل ما أشار إليه قوله تعالى حكاية: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، فالموتة الأولى بعد الحشر الأول في عالم الذَّر، والثانية بعد الحياة الدنيا بالانتقال إلى البرزخ.

(٣) المشاهدة للقلوب والبصائر، والرؤية للأبصار، والأولى تكون في الدنيا للخاصة بنوع تجلٍّ نوراني صفاتي على قلوبهم، وتكون في الدار البرزخية للخاصة والعامّة، وتكون مع الرؤية في الدار الأخروية لهما مع تفاوت المراتب في ذلك.

(٤) فمدلول المتشابه من النصوص (التنزيه) كمدلول المحكم.

(٥) قال تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]، وقال: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٥]، وقال: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

كلام، ثم إنه كتب عن الرسل ما كتب في الكتب.

ومنها: علم أحوال كشف الغطاء، وما حكم من كشف عنهم الغطاء، وشاهدوا الأمور على ما هي عليه، هل يخاطبون بالآداب السمعية، أو أن ذلك المقام يقتضي الذهول وذهاب عقل التكليف[١]؟

ومنها: علم ضمان الدرك، وهل يكون هذا الضمان في الدار الآخرة على المفلس أو الموسر إذا كانا ضمنا شخصاً في الدنيا ولم يوفياه[٢].

ومنها: علم مراتب كلام الموتى، وكيفية كلامهم مع بعضهم بعضاً، وهل حالهم بعد الموت كحالهم قبل إبرازهم من العدم أم لا[٣] وهو علم نفيس.

ومنها: علم أحكام التكليف يوم القيامة قبل دخول المكلفين الجنة من الجن والإنس، ولولا أن التكليف باق في ذلك اليوم ما نفعت أهل الأعراف السجدة التي يسجدونها، ثم يدخلون بها الجنة إذا رجحت ميزانهم بها؛ فإن يوم القيامة يوم برزخي له وجه إلى الدنيا، ووجه إلى الآخرة. فافهم[٤]

ومنها: علم علامات الأشقياء والسعداء من هذه الدار[٥]، ومعرفة حكم من لم يظهر له شقاوة ولا سعادة لأي قسم يؤول أمره إلى الله، وهو علم شريف.

ومنها: علم معرفة الفرق بين أولاد الليل وأولاد النهار.

---

(١) الرَّاجح أنهم مخاطبون بالتكاليف وإن كشف عنهم الغطاء ما دام العقل معهم، فإن ذهب العقل فقد رفع عنهم التكليف.

(٢) في الحديث الشريف: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدَّى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله» [أخرجه البخاري (٢٢١٢)].

(٣) الموت أمر وجودي لا عدمي، وبالتالي لن يكون حال الموتى كحالهم قبل إبرازهم من العدم، إلا إذا أراد العدم الإمكاني لا الأزلي، فالموت حينئذٍ مشابه له من وجه لا من جميع الوجوه.

(٤) من المعلوم أن التكليف ينقطع بالموت؛ للحديث الصحيح: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» [أخرجه ابن حبان (٣٠٨٠)]، وسجود أهل الأعراف لا يلزم منه عموم التكليف لغيرهم.

(٥) المراد بالعلامات ما يظهر عند خاتمة كل إنسان، فالعبرة للخواتيم.

ومنها: علم قيام العبد بصفتين متضادتين وهو محمود عند الله تعالىٰ في الحالتين.

ومنها: علم مراتب الرحمة، وهل الرحمة التي هي قريب من المحسنين هي الرحمة التي وسعت كل شيء أم هي رحمة أخرى(١)، وهل هي الرحمة التي جعلها الله تعالىٰ في مقابلة عمل مخصوص أم هي رحمة الامتنان، ومنها يعرف حكم من أسعده الله تعالىٰ على كره من العبد، وهو في علم الله سعيد، وهو علم غوره بعيد.

ومنها: علم كيفية تبديل الشرائع ونسخها، ومعرفة الأسباب التي كان لأجلها التبديل والنسخ، وهل النسخ ثابت أم لا(٢)

وعلامة ذلك تدل على رضا الله تعالىٰ عن عباده، أو على سخطه عليهم، أو لهذا، أو لذاك.

ومنها: علم القرب والبعد(٣) من حضرة الله تعالىٰ وإن كان لا بعد ولا قرب في الحقيقة، ومن الذي يسعد بالقرب، ومن الذي يشقى به(٤)، وهو علم غوره بعيد.

ومنها: علم أسباب السجود، ومعرفة الأمر الذي أسجد أهل السماوات وأهل الأرض، وما علامة السجود الذي بعده رفع، والسجود الذي لا رفع بعده بل هو إلى الأبد(٥)، وهل خلق اللهتعالىٰ العالم كله ساجداً أو خلقه قائماً ثم دعاه إلى السجود،

---

(١) الرحمة الوصفية لها التعلق العام باعتبار اسمه تعالى (الرَّحمن)، والتعلق الخاص باعتبار اسمه تعالى (الرحيم)، والرَّحمة الخَلقية وهي ما جُبل عليه سيدنا محمَّد رسول الله ﷺ من التخلق بالاسمين الشريفين، وهي عند البعض المرادة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] لتذكير الخبر.

(٢) النسخ ثابت فيما بين الشرائع كلها، وفي الشريعة الواحدة، وفيما بين ظاهر الوحي وباطنه في حق النبي الرسول.

(٣) **القرب**: منه ما هو وهبي، ومنه ما هو كسبي، ويقابله البعد الذي حُرم صاحبه فيه من الوهب والكسب معاً، والعياذ بالله تعالى.

(٤) الذي يسعد بالقرب من أورثه الأدب مع الله والحياء منه، والذي يشقى به ـ والعياذ بالله ـ من أورثه التجرؤ على الله وسوء الأدب معه.

(٥) سجود الظواهر بعده رفع، أما سجود القلب فهو إلى الأبد.

أو خلق بعضه قائماً، وبعضه ساجداً، وهو علم شريف.

ومنها: علم أحكام الجنود، ومنه يعرف من يقاتلون؛ فإن الله تعالىٰ قال: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الفتح: ٤]، فإذا كان من في السماوات ومن في الأرض جنوده فلمن يقاتلون[١]؟.

ومنها: علم الصفات التي يعرف العبد بها ربه إذا قابله، ومعرفة أنه لا يقابل العبد من صفات الحق تعالىٰ إلا صفته المرتسمة في مرآة الصفات الإلهية، فهو حجاب على نفسه دائماً، ومن شك في ذلك فليجهد إذا قابل المرآة أن يرى جرم المرآة لا يراه أبداً، بل يجد صفة وجهه المنطبعة في المرآة حاجبة له عن شهود المرآة. ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]، ويؤيد ذلك حديث: «المؤمن مرآة المؤمن»[٢].

فعلم أنه لا يرقى عن هذه المعرفة أحد من المؤمنين، وأما الأنبياء وأكمل الأولياء فلم يذق حالهم إلا هم.

ومنها: علم الخيال، ومن تحقق به عرف أنه ما ثم شيء أوسع منه، وأنه لا يدرك الأمور كما يدرك صورة المحسوسات في اليقظة، وأنه ما ثم شيء محسوس مخيل من خارج ولا من داخل، بل هو كالسراب تراه ماء، وكالصغير في السراب تراه كبيراً، وكالجبل الأبيض تراه على البعد أسود، وما خرج عن الحس والخيال كيف حكمه؟ وهو علم شريف.

ومنها: علم المسابقة الإلهية للكون، وبيان أن العبد ما سابق الحق إلا بقوة من قوى الحق التي أمده بها، قال تعالىٰ: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت: ٤][٣]

---

(١) قال تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ﴾ [الأنبياء: ١٨].

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧٢)، والترمذي (١٨٥٢) بلفظ: «إن أحدكم مرآة أخيه؛ فإن رأى به أذىً فليمطه عنه».

(٣) السَّبق في الآية بمعنى الفَوت، ومعناها مغاير للحديث.

وفي الحديث في الذي قتل نفسه: «بادرني عبدي»، ومعلوم أنه ما قتل نفسه إلا بإرادة الله تعالىٰ[١].

ومنها: علم حضرة الآجال، وهل إذا انتهت الآجال يصح تأخيرها إلى أجل مسمى[٢] أو لا يكون لهؤلاء أجل ينتهون إليه.

ومنها: علم التجريد، ومنه يعرف حكم من تجرد عن بشريته، وعن حكم ما فيه من الطبيعة حتى صار علمه كعلم الملائكة[٣].

ومنها: علم تفضيل بعض النسب الإلهية على بعض، مع رجوعها كلها إلى ذات واحدة، ومنها: حديث: «آية الكرسي سيدة آيات القرآن»[٤]، ومعلوم أن القرآن كله كلام الله تعالىٰ، ومن المحال أن يكون في العالم شيء ليس مستنداً إلى أمر إلهي يكون نعتاً للحق تعالىٰ كائناً ما كان[٥]

ومنها: علم أحكام السريان في الوجود، ومنه يعلم سريان صفات الربوبية[٦] والسيادة في العالم حتى وقع من وقع في عبادة الأفلاك والشمس والقمر والشجر والعجل[٧]، وحفظ من حفظ، ومعرفة حكم من قصر في النظر، ومن بذل وسعه.

ومنها: علم صفات الدوائر المهلكة[٨]، ومعرفة سائر الأسباب التي تمنع[٩] من قبول العمل الصالح الخالص عن صاحبه حتى إن ذلك العالم يعمل في غير عمله، مع

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٤).

(٢) قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]

(٣) أي: علماً ضرورياً يقينياً، ولا يلزم منه استواء العِلمين فيهما.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٨٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (٧/ ١٥٨).

(٥) ويدخل في ذلك علم معرفة السيادة في كل شيء بحسبه.

(٦) باعتبار تعلقات الصفات وظهورها في المظاهر الخلقية.

(٧) إنَّما عبدها من عبدها، لعدم معرفتهم الربوبية الحقة، ولنسبتهم توهماً وتخيلاً ما لا يليق في حق تلك الربوبية.

(٨) باعتبار تسليط بعض الخلق على بعض؛ لوجودِ الأضداد وتفاوت رتب القوة والضعف.

(٩) ومنها: عدم شهود المِنة والفضل الإلهي في خلقِ تلك الأعمال وإيجادها.

أن كل عمل برز في الوجود له مقابل من الأجر أو الوزر.

ومنها: علم قسمة الأرزاق والنعم على العباد، مع أنها في أيدي العباد، وليس لهم منها سوى الاختزان، وهم مسؤولون عنها ويعاقبون إذا منعوا منها مستحقيها من زكاة أو غيرها[١]

ومنها: علم أسباب الطرد الإلهي في العالم، مع أن العالم كله في قبضة تصريف الحق تعالىٰ، فَممّنْ يكون الطرد؟ وإلى أين يكون[٢] والحق تعالىٰ لا يتحيز في جهة مخصوصة، ولا يحويه مكان.

ومنها: علم كيفية إنزال المعاني في القوالب، ولأي معنى تنزل صوراً، ولا تنزل معاني[٣] كما هو في نفس الأمر، ومن علم ذلك عرف كيفية نزول القرآن، وهو علم شريف.

ومنها: علم الأسباب التي خالف الحق تعالىٰ لأجلها عبده المقرب فيما يسأله فيه[٤] نحو قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، ونحو ذلك حديث: «إني سألت ربي أن يجعل بأس أمتي بينهم فلم يجبني»[٥]

ومنها: علم ما تضمنه كل كتاب أنزل من الأحكام، فلا يخفى على صاحب هذا العلم حكم واحد من سائر أحكام الكتب الإلهية، وصاحب هذا العلم يعرف استخراج أحكام كل كتاب من نفس اسمه كالزبور والتوراة والإنجيل والقرآن، وهو خاصّ بمن

---

(١) لأنهم بمثابة الوكلاء المؤتمنين لأداء حق الله فيها.

(٢) من قبضة اسم إلى قبضة اسم آخر.

(٣) ومن ذلك علم معرفة صور الخيال والرؤى المنامية، وما تدل عليه من معانٍ.

(٤) لأنّ الحق تعالى له الإطلاق، ولا تجري عليه القيود، وجميع ما يجري على وفق علمه سواء كان قضاءً مبرماً أو قضاء معلقاً.

(٥) أخرجه مسلم (٥١٤٥) بلفظ: «سألت ربي ثلاثاً؛ سألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالسَّنَة فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها».

أعطي جوامع الكلم، بحكم الإرث لرسول الله ﷺ.

ومنها: علم العطيات الإلهية، وحكم ما كان منها من سؤال، وما كان منها ابتداء عطاء من الله تعالىٰ بلا سؤال، ومنه يعرف صاحب هذا العلم حكم من ابتدأه الله تعالىٰ برحمة الإيجاد، أو رحمة الإمداد، ومعرفة ما يؤول إليه أمره بعد انقضاء المؤاخذات والحقوق الإلهية والكونية.

ومنها: علم التحكيم على الله تعالىٰ، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع[1]، ومعرفة ما يحكم على الله تعالىٰ مع كونه خير الحاكمين، ومن ذلك يعلم أنه لو كانت صفاته تعالىٰ زائدة على ذاته[2] لحكم على الذات بما هو زائد على الذات، وقد زلت في ذلك أقدام الكثير من العلماء والمتصوفة، لقياسهم الغائب على الشاهد[3].

ومنها: علم الحسرة والندامة، ومنه يعرف أنه لا يؤاخذ العبد إلا بما جناه، فيتصور له ما جناه عقارب وحيات تعاقبه، فرجع الأمر إلى أنه هو المؤاخذ لنفسه بما جناه، فلا يلومن إلا نفسه، كما أن من غزل غزلاً وأعطاه للنساج، لا يلومن إلا نفسه إن كان الغزل غليظاً، ولا ينبغي له أن يلوم الناسج؛ لأنه ما نسج إلا غزله، ومنه يعلم حقيقة قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وهو علم غوره بعيد، فمن غزل غزلاً حسناً من أعماله فقد فاز فوزاً عظيماً.

ومنها: علم آداب الدعوة والسبب الذي لأجله دعا الحق تعالىٰ عباده إلى

---

(١) وهو علم معرفة تنجيز المواعيد والعهود الإلهية لعباده المقربين، ومنه علم النبي والرسول بأنّ الله تعالى يؤيده بالمعجزة الخارقة للعادة عند التحدي بمجرد سؤاله له، ويدخل فيه ما كتبه الله تعالى على نفسه تفضلاً منه على عباده.

(٢) معنى كونها زائدة على ذاته: أنّ لكل صفة معنى مغايراً للذات مع عدم صحة انفكاكها عنها من غير أن تكون الذات علة للصفات، ومن غير تأثر الذات بالصفات.

(٣) قياس الغائب على الشاهد ممتنع فيما لم يرد به الدليل السمعي أو العقلي، أما ما ورد به الدليل سمعياً كان أو عقلياً فلا يمتنع؛ لأنه صفة كمالٍ فيهما، وليس بينهما إلا الاشتراك اللفظي مع تباين الحقائق.

حضرته، مع أنهم في حضرته ما برحوا، والقرب والبعد بالنسبة إليه تعالىٰ واحد؛ لأن قربه وبعده تعالىٰ ليس له مسافة.

ومنها: علم تأثير الأعمال في بعضها بعضاً من خير وشر، فتؤثر الأعمال الخيرية في الأعمال غير الخيرية وعكسه[١]، وهو موجود كثير في الكتب الإلهية كالتوراة والقرآن.

ومنها: علم الفرق بين الفِرق الهالكة، والفرق الناجية، والفرق الهالكة في الدنيا، والهالكة في الآخرة، والهالكة في الدنيا والآخرة.

ومنها: علم الحياة الدنيا، ولماذا اختصت الدار الآخرة باسم الحَيَوان[٢] مع أن الدنيا مثلها في هذه الصفة عند أهل الكشف، ولقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسرَاء: ٤٤]. ولا يسبح إلا حي دارك لمعنى التنزيه والتسبيح والتحميد.

ومنها: علم الأوليات في سائر الأمور، وكيف علمت أولية اليوم مع أنه دائرة ولا بد للدائرة من ابتداء وانتهاء إلى ذلك الابتداء؛ فإن اليوم دائرة الفلك الأطلس، وقد انفصل بالليل والنهار بطلوع الشمس وغروبها.

ومنها: علم الأخرويات ومعرفة أحكامها وأسبابها، ومنه يعلم حكمة مؤاخذة الله تعالىٰ الأمم أواخر النهار دون أوله؛ وذلك لاستيفاء الحركة، فكان ذلك كتربص المرآة بالعين إلى انقضاء فصول السنة.

ومنها: علم كيفية تجسد الأرواح في الأجساد والطبيعة.

ومنها: علم حقوق الضيوف وكل وارد على العبد حتى الأنفاس، فإنها واردات

---

(١) تأثير الأعمال الخيرية في ضدها بمحوها وإذهاب أثرها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هُود: ١١٤].
وتأثير الأعمال غير الخيرية في ضدها لا بمحوها بل بتقليلِ أنوارها وإضعاف تأثيرها؛ لأن الجمهور على أنّ السيئة لا تمحو الحسنة.

(٢) لأنّ الآخرة حياتها دائمة لا انقطاع لها ولا انتهاء، خلافاً للحياة الدنيا؛ فإنها وإن اتصفت بالحياة إلا أنها منقطعة ومنتهية.

الحق تعالىٰ على العبد، فهي ضيف ورد من قبل الحق تعالىٰ وهي أربعة وعشرون ألف نفس لليل والنهار للتعاقب على العبد، وكذلك الخواطر هي رسل من قبل الحق تعالىٰ للعبد، وعددها سبعون ألف خاطر عدد من يدخل البيت المعمور كل يوم من الملائكة، فكما لا تعود الملائكة إلى البيت المعمور، فكذلك هذه الخواطر لا تعود إلى العبد أبداً، فكل نفس[1] أو خاطر ورد ثم انقضى، رجع إلى حضرة ربه إما شاكراً حامداً، وإما ذاماً لذلك العبد بحسب ما يتلقاه به من الأحوال والأفعال المحمودة أو المذمومة؛ فالكامل من أقدره الله تعالىٰ على القيام بحق كل ضيف ورد عليه من أنفاسه وخواطره، قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجُمُعَة: ٤].

ومنها: علم حكمة إدخال الحق تعالىٰ نفسه في صورة أحكام عباده، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣][2] مع أنه تعالىٰ لا يحويه كون، فهل إدخاله تعالىٰ نفسه مع عباده في السلوك والأحوال والحفظ، أو لكونه العامل لما هم عاملون له، أو دخل معهم محبة وعناية[3]، أو اقتضت ذاته أمراً فكان[4]؟ وهو علم نفيس.

ومنها: علم الإجارات الإلهية، والعبد إنما يعمل لنفسه إن كان صالحاً، فبماذا استحق الأجرة ومطالبته بها[5]؟

---

(١) ذهب بعض الأولياء إلى أنّ عدد الأنفاس في كل يوم وليلة أربعة وعشرون ألف نفس، وقيل: ثلاثة وعشرون ألفاً والله أعلم.

ويعتبر الإمام الغزالي رحمه الله تعالى أنّ كل نَفَس مرحلة من مراحل السير والسلوك إلى الله تعالى.

(٢) أي: هو سبحانه المعبود بحق في السّموات والأرض، مع تنزهه سبحانه عن الزمان والمكان أزلاً وأبداً، ولا يصح وصفه تعالى بأنه داخل العالم ولا خارجه.

(٣) كل ذلك محتمل، ولكن المعية الخاصة والمصاحبة على جهة التبرك والتأييد.

(٤) إذا أراد باقتضاء الذات أمراً تعلقت به صفاته تعالى فكان على وفق هذا التعلق فهو مقبول، وإن أراد أنه حدث للذات تعلق أو طرأ عليها شيء ما فهو مردود؛ لأنه تعالى لا يعتريه التغير ويستحيل في حقّه البَداء.

(٥) في «الحكم»: من فضله عليك أن خلق ونسب إليك، ومطالبة العبد لربه من حيث وعد الله
=

ومنها: علم حضرات الإخبارات الإلهية، وبيان أن كل من أخبر عن الله تعالىٰ من طريق عقله المجرد عن الإلهام هلك(١)، وأن كل من أخبر عن ذوق نجا.

ومنها: علم الفرقان بين الكتب المنزلة من عند الله تعالىٰ وإن كانت كلها كلام الله تعالىٰ وحده، ولماذا تكثرت وتعددت سورها وآياتها؟ هل لكونها كلاماً(٢) أو لكونها متكلماً بها؟

ومنها: علم آداب حُجَج الرسل(٣)، وبيان أنها عن تعليم إلهي لهم، لا عن نظر فكري كغيرهم.

ومنها: علم الذِّكر لجميع الأمور، وبيان أن الإنسان عالم بالأمور من حيث ذاته(٤) من حين نفخ الله تعالىٰ فيه الروح، إلا أنه ينسىٰ، فنهاية علمه هو ما وصل إليه، وما وصل إليه هو علمه الذي كان معه يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

ومنها: علم كيفية مشاهدة النِّسَب ـ بكسر النون ـ مع أن النسب عدمية، ومنه:

تعالى عبده بذلك وهو لا يتخلف، ولما في الطلب من التذلل والافتقار، وهما صفتان ذاتيتان للعبد لا ينفكان عنه أبداً.

(١) لأنه أعمل عقله في الغيب وهو لا يُعرف إلا من طريق المعرِّف نفسه بواسطة، والإلهام معتبر في حق الخاصة من عباد الله تعالى المُلهمين المحدَّثين في حق أنفسهم، وبشرط ألا يخالف مُجمَعاً عليه.

(٢) صفة الكلام واحدة لا تعدد فيها، وإنما التعدد في صفات المتكلم به باعتبار ألوان الخطاب وفنونه البلاغية، وهو تعدد اعتباري كتسميته أمراً ونهياً ووعداً ووعيداً.

(٣) قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣]، فهي وهبية لا كسبية كغيرهم، ويدخل ذلك في صفة الفطانة في مبحث الصفات الواجبة في حق الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(٤) ومن هنا أمر الله تعالى بالتذكير في قوله: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١]، فهو يُذكّرهم بالعلم الذي فُطروا عليه ونسوه، وهو العلم القطعي اليقيني الفِطري بالحقائق الإيمانية التي جاء بها الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام.

الموت فإنه نسبة عدمية؛ فإن حقيقته عدم الحياة[١]، وفيمن يتحكم الموت فإنه لا حكم له إلا في المركَّبات دون البسائط[٢] كما هو معلوم من الأدلة.

ومنها: علم النشأة، وبيان أن نشأة الإنسان لا تعطيه إلا توهم أن الحق تعالىٰ في جهة الفوق[٣] مع أن الحق تعالىٰ لا يتحيز، فحَكَم وهْمُ هذا العبد على عقله، ولا يخرج عن هذا التوهم إلا من خرج عن الأكوان كلها، وذلك خاصٌّ بالكمل من الأولياء.

ومنها: علم الحفظ، ومعرفة من حفظ من العالم وبماذا حفظ وما حفظ، ولماذا حفظ، والفاعل في الوجود واحد لا ثاني معه[٤].

ومنها: علم الحاضر في غير الغائب، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦][٥].

ومنها: علم حكمة ما يعطيه الله تعالىٰ للعبد من كثرة العلوم الكونية وقلتها، وبيان أن العبد كلما علا مقامه عند الله تعالىٰ قلت رغبته في طلب كثرة علومه المذكورة[٦]؛ لاكتفائه بتدبير الله تعالىٰ له في جميع أموره، وأنه كلما نزل عن هذه الرتبة كثرت علومه المذكورة ورغب في زيادتها.

ومنها: علم صفات القوم، وهل له مرتبة عند الله تعالىٰ يتعين تعظيمه من أجلها أم

---

(١) الذي عليه المحققون أنّ الموت أمر وجودي يضاد الحياة لا عدمي، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]

(٢) المركبات كالأجساد فإنها بالموت تتفكك، والبسائط كالأرواح فلا يلحقها الموت عند النفخ في الصور، بل تُصعق صعقة غشي ثم تُفيق.

(٣) ومثل ذلك: توهّم أنه تعالى في جهة المصلي.

(٤) قال تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤].

(٥) أي: عدم الوقوف على ما يظهر من المقادير؛ لانطواء الحِكمة عن الخلق فيها، وقد قال العارفون: لو اطّلعتم على الغيب لاخترتم الواقع.

(٦) وإنما يطلب من الله تعالى المزيد من العلم به مما يورثه قرباً وخشية، وربما تكون العلوم الكونية من ذلك في حق الخاصة.

لا، وهل من خلق من القوم المغضوب عليهم في هذه الدار له مرتبة تعظيم عند الله تعالىٰ من حيث إنه خلقه واعتنى بإيجاده أم لا[١]، وهل إذا عظم الله تعالىٰ أحداً من الأشقياء في الدنيا يسعد بذلك في الآخرة أم لا[٢]، وما سبب تعظيم الحق تعالىٰ لبعض العالم دون بعض مع أنهم كلهم عبيده[٣]؟!

ومنها: علم الجزاء المقيَّد، والجزاء المطلق[٤]؛ فمن الجزاء المقيد: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البَقَـرَة: ٤٠]، أي: أوفوا بعهدي في مواطن التكليف وهو الدنيا، أوف بعهدكم في الدنيا والآخرة، ومن الجزاء المطلق: مجازاة العبد ربه بالشكر على النعم، ومجازاة الحق تعالىٰ لعبده بالمزيد فيما وقع عليه الشكر.

ومنها: علم الأبد والزمان[٥]، وهل الأبد زماني أو هو غير الزمان، وبماذا يبقى الزمان؟ هل يبقى بنفسه، أو بغيره؟ أو بكون ذلك الغير كهو هنا ظرفاً لبقائه ودوامه؟ وهو علم دقيق.

---

(١) يذهب بعض الصوفية إلى ذلك باعتبار إيجاد الله تعالى له وإبداعه، وفيه إمداد صفاته وتعلق أسمائه، وهذه المرتبة من التعظيم في حق العارف، فقال أحدهم: (وراعِ في كل وجهٍ وجهَ من خلَقه)، ولا يلزم من ذلك أن تكون له مرتبة تعظيم عند الله تعالى في ملكوته أو الدار الآخرة.

(٢) قال صاحب الجوهرة:

فـوز الـسـعـيـد عـنـده فـي الأزل ... كـذا الـشـقـي ثـم لـم يـنـتـقـل

فالسعيد سعيد أزلاً وأبداً، والشقي كذلك، فإسعاد الله تعالى لعبد من الأشقياء في الدنيا لا يلزم منه إسعاده في الآخرة؛ لأنه لا يتغير، قال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِى هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسرَاء: ٧٢]، إلا على مذهب بعض الصوفية القائلين بأنَّ الوعيد في حق الكافرين ربما يتخلف؛ لأنه لا يقيد الجائز الذاتي في حقه تعالى، وهو فعل كل ممكن، وهذا مخالف لما عليه جمهور المحققين.

(٣) إن كان ذلك البعض مكلفاً فلموافقته الإرادة والأمر والنهي عُظِّم، وإن كان غير مكلف فهو اصطفاء واختصاص.

(٤) الجزاء المقيّد: ما كان في الدنيا متوقفاً على الأسباب الشرعية أو العادية وهي كالشروط فيه، أما المطلق فهو في البرازخ كلها.

(٥) الزّمان ما كان عن حركة الأفلاك، وهو منتهٍ بانتهائها، أما الأبَد فما لا نهاية له فيما لا يزال.

ومنها: علم تأليف الأضداد والطبائع، ومنه يعلم حكم تأليف الروح مع الجسم، مع اختلاف الجنس. وهل الحكم للروح كالمرأة للبعل في النكاح؛ لما يتولد بينهما من الأحكام[١] أم لا؟ وهل الموت طلاق رجعي أو بائن؛ فإن كان رجعياً فإن الأرواح ترد إلى أعيان هذه الأجساد من حيث جواهرها في البعث.

وإن كان بائناً، فقد ترد إليها ويختلف التأليف، وقد ينشيء الله تعالىٰ لها أجساماً أُخر بعد المؤاخذات الأخروية، وهي أعلى وأرق إن حصل لهم نعيم، وإن حصل لهم عذاب كان الأمر بالعكس[٢]، لكن لا يخفى ما ينشيء على ذلك من مخالفة النصوص القاطعة في بعث أعيان الأجسام التي بعثرت في القبور؛ لتشهد على نفسها بما فعلت وقالت، وذلك هو ما عليه جميع أهل الكشف والنقل الصحيح، فلا عبرة بغيره.

ومنها: علم مراتب الجور، ومن أي حضرة وقع الجور وما ثم إلا العدل المحض[٣]، فمن أين صدر هذا الجور الذي جاءت به الشرائع؟ وأيّ حقيقة هو مرتبط بها؟ وأيّ اسم يدل على ذلك من الأسماء الإلهية؟

ومنها: علم مراتب الكفر، ولأي حضرة يرجع كفر النعم وكفر الآبق وكفر تارك الصلاة، والكفر ببعض ما أنزل الله تعالىٰ.

ومنها: علم التشريع، ومنه يعلم إباحة التشريع للمؤمن بالأمر والنهي في نفسه[٤] لا لغيره، وذلك عند كمال السلوك حين صارت نفسه مطهرة من كل شيء يكرهه الله

---

(١) كتولد النفس عند بعضهم عن نفخ الروح في الجسد مع بقاء الروح فيه، وهو ضعيف؛ لأنّ النفس صفة اعتبارية للروح.

(٢) ونشأ عن مثل هذه العقيدة الفاسدة القول بالتناسخ، وبعضهم خصَّه بالدنيا، وبعضهم عمَّمه في البرازخ كلها، ويترتب عليه نفي النعيم والعذاب الحِسي عند بعضهم، أو أنّ المنعَّم والمعذَّب جسد آخر غير الجسد المكلّف الدنيوي، وهو الذي أشار الشيخ إلى مخالفته للنصوص القاطعة.

(٣) سأل القاضي عبد الجبار المعتزلي الإمام أبا إسحاق الإسفراييني: أرأيت إن منعني الهدى وقضى عليّ بالرَّدى أحسن أم أساء؟ فأجابه بقوله: إنْ منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فإنه يفعل في خلقه ما يشاء.

(٤) أي: بلغ رتبة الاجتهاد في المباح في حق نفسه، فيجعل بعض المباح واجباً يلزم به نفسه، وبعضه مكروهاً، ويدخل في ذلك أحكام الورع والاحتياط.

تعالىٰ، لا تحب إلا ما يحبه الله تعالىٰ، فمن وصل إلى هذا المقام صار يحرم عليه مخالفة نفسه، ويجب عليه موافقتها مثل ما هو حكم الشارع سواء، وممن بلغنا أنه تحقق بهذا المقام الشيخ عبد القادر الجيلي، والشيخ أحمد بن الرفاعي، وصاحب هذا العلم يعرف من أي حضرة صح هذ المقام للنفس[١]، ويعلم هل النفس لها ذوق في النبوة أم لا[٢]، وهل نبوتها عامة أو خاصة بها فقط، أو هي محجورة على غيرها، كتحجير نبوة الأنبياء عليه الصلاة والسلام على أممهم، وهو علم غوره بعيد.

ومنها: علم الهندسة، ومنه يعرف طول العالم وعرضه وعمقه.

ومنها: علم حضرات التخليق، وهل الخنثى ذكر أو أنثى[٣]، أو لا ذكر ولا أنثى؛ فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، فهل يتضمن هذا الخطاب الخنثى؛ فإنه مخلوق ينسب إليه الأمران، فيدخل تحت هذا الخطاب، أو هو خارج عن هذا الخطاب؟ داخل تحت قوله تعالىٰ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فإن الخنثى برزخ متوسط، واسم الحيوان ينطلق عليه ولا بد، فإنه ليس من خصائص الإنسان، كما أن الذكورة والأنوثة ليست من خصائص النوع الإنساني.

ومنها: علم النشر والطي، وفي أي زمان يكون طي السماوات[٤]. هل هو متقدم على بعث العالم، أو متأخر عنه[٥]؟ فإن كان متأخراً فأين يكون العالم عند ذلك؟ وهل

---

(١) من حضرة الوراثة للنبي ﷺ.

(٢) أجمع العارفون على أنَّ العارف مهما بلغ لا يكون له ذوق في مقام من مقامات الأنبياء استقلالاً بوحيٍّ خاصٍ ظاهرٍ وباطن، وإنما يذوق بعض المقامات وراثةً لا على وجه الإحاطة فيه، ولا يسمّى نبياً نبوة عامّة أو خاصة.

(٣) يوصف بأحد الوصفين باعتبار مبوله؛ ويعامل باعتباره، فإن بال من الآلتين فهو مشكل ويعامل بالأحوط من الأحكام.

(٤) قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

(٥) لا يبعد أن يكون ذلك عند البعث متأخراً عنه بقليل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فبعد بعثهم من الأرض تبدّل الأرض والسماوات، ويتم الطيّ والنشور.

يجتمع الملائكة والبشر في صعيد واحد ذلك اليوم أم لا[(١)]؟ وما أول قوة يعطاها الإنسان عند البعث من قواه الحسية[(٢)]؟ وهل يتقدمها قوة أخرى من قوى الحس قبل البعث أم لا؟ وما الاسم الذي يتجلى الحق تعالىٰ فيه ذلك اليوم لعباده[(٣)]؟ وهو علم عزيز.

ومنها: علم حضرات العروش، وهل العرش الذي استوى عليه اسم الرحمن هو العرش الذي يأتي عليه الله تعالىٰ الحكم العدل يوم القيامة للفصل والقضاء الذي تحمله الثمانية[(٤)]، أو هو عرش آخر؟ وما هذه الثمانية المذكورة؟ هل كلهم أملاك أم ليسوا بأملاك، أو بعضهم أملاك، وبعضهم غير أملاك؟ وهل للعرش سرير، أو ملك، أو بعض من الملك؟ وما هو الملك كله؟ لأن فيه أتى الحق تعالىٰ للفصل والقضاء بين يدي عباده، وعباده من جملة الملك، فلا بد أن يكون ملكاً معيناً.

وهل هذا العرش الذي يأتي الله تعالىٰ عليه يوم القيامة هو ظلل الغمام أم لا[(٥)]؟ وهل لنهاية فوقية العرش سطح أم لا؟ وما معنى الاستواء عليه مع أنه لم يتصف بأن له فوقية؛ فإنه نهاية الأجسام فلا خلاء ولا ملاء بعده. وهذا كله إذا كان العرش سريراً أو

---

(١) ملائكة المقادير والحفظ هي مع بني آدم في الحشر من أجل السَّوق والشهادة قال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، وكذلك الملائكة الموكّلون بجرِّ النار إلى الموقف لتحيط بهم، فقد صحَّ في الحديث: «يؤتى بجهنم يومئذٍ لها سبعون ألف زمام مع كل زِمام سبعون ألف ملك يجرونها» [أخرجه مسلم (٥٠٧٦)].

أما عموم الملائكة من غير أهلِ المهامّ فلهم حشر خاص بهم، يراهم أهل الموقف، قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النبإ: ٣٨].

(٢) ذهب البعض إلى أنها حاسة البصر؛ لأنه ورد في الحديث: «إن الروح إذا قُبض تَبِعَه البَصَرُ» [أخرجه مسلم (١٥٢٨)]، فهو أول تابع للروح عند قبضها، وكذلك عند نفخها للبعث. والله أعلم.

(٣) الاسم العام هو اسمه تعالى المَلِك، قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وقال: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، وأما بالنسبة للمتقين هو اسم: الرَّحمن قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، وبالنسبة لغيرهم اسم: المنتقم، والله أعلم.

(٤) قال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

(٥) قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ملكاً خاصاً من العالم فإن كان العرش عبارة عن العالم كله[١] لا عالم الأجسام فيحتاج إلى كلام آخر.

ومنها: علم التغيير الواقع في العالم حتى على الملائكة[٢]، ومن أي حضرة حصل لهم ذلك.

ومنها: مراتب العطش في العالم كله، وما سبب عطش العالم الذي لا يقبل معه الرِّي أبداً من حيث العلم بالله تعالىٰ[٣].

ومنها: علم التذكر، وهل تذكّر الإنسان للأمور التي نسيها عين ما نسيه، أو مثله[٤] أو غيره؟ وهو علم شريف.

ومنها: علم مراتب الإنكار وأسبابه، ومن أي حضرة أنكر العالم على الجاهل[٥] وعكسه، وهل هما من حضرة واحدة[٦] أو من حضرات الخيال، أو من صفة وجودية في عينها[٧]، أو عن تخييل لا وجود له من خارج في عينه؟ فإن حضوره إنكار من العالم على الجاهل ما هي صورته إنكار الجاهل على العالم وإن اجتمعا في النكران. وهل في العالم ما ينكر حقيقة[٨] أم لا.

---

(١) يذهب البعض إلى أنّ العالم منطوٍ في العرش، فيكون لكل ذرّة في العالم نصيب من استواء اسم الرّحمن إيجاداً وإمداداً.

(٢) باعتبار وظائفهم ومهامهم ونزولهم وعروجهم، لا باعتبار سلب صفة الملائكية عنهم، أو تركيب الشهوة فيهم، فذلك مستحيل.

(٣) لأنه لا انتهاء للعلم بالله تعالى، ولا حدَّ تقف عنده المعرفة به، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٤) يذهب البعض إلى أنه مثله بخلق جديد، قال تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [قٓ: ١٥] ولأنّ العَرَض لا يبقى زمانين عند جمهور المحققين.

(٥) قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

(٦) بل هما عن حضرتي: المحو والإثبات، والمنع والإعطاء.

(٧) العلم والجهل صفتان وجوديتان متضادتان، وليستا عن تخييل لا وجود له.

(٨) بالكراهة الشرعية والعادية لا العقلية، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] وقال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النحل: ٩٠] فالمنكَر صفة وفعلاً إنكاره حقيقي لا مجازي أو وهمي.

ومنها: علم آداب الأعراش الإلهية.

ومنها: علم ما يخص كل اسم إلهي من الرحمة[١]، وهل الرحمة في الأسماء على السواء في نفس الأمر أم هي متفاوتة[٢] وإن كان بعض الأسماء يعطي بظاهره ذهاب الرحمة عنه.

ومنها: علم أسباب اختلاف كلام المبعوثين وأحوالهم عند البعث، ومن يجيبهم عند البعث، هل هو الحق تعالىٰ أو الملائكة أو العالمون؟ وهل المتجلي لهم إذا بعثوا صورة واحدة أم صور مختلفة؟ وهل ذلك المتجلي لهم اسم إلهي أم لا؟ وهل البعث عام حتى في حق غير المكلفين من حيوان ونبات وشجر[٣]؛ لتقوم به المطالبة والحجة لله تعالىٰ عليه، أو يبعثون لحق نفوسهم؛ لما هم في ذلك من الخير المعلوم عند الله تعالىٰ؟ ولماذا يؤول أمرهم إليه بعد البعث[٤]؟

---

(١) قال الله تعالى في الحديث القدسي: «غلبت ـ أو قال: سبقت ـ رحمتي غضبي» [أخرجه البخاري (٦٩٩٨)، ومسلم (٤٩٤٠)].

(٢) بل هي متفاوتة؛ لعدم المثلية في أسمائه تعالى وصفاته وتعلقاتها، وسبحان من طوى جماله في جلاله، وجلاله في جماله، والرَّحمن الرَّحيم عامًّا التعلق بالخلق كلهم دنيا وأُخرى، قال النبي ﷺ: «اللهم رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترحمني فارحمني يا رحمن» [أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٩٧).
ثم خُصَّ هذا العموم بالمؤمنين قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(٣) هو عامٌّ للمكلفين وغيرهم وعلى ذلك دلّت نصوص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وفي الحديث الصحيح: «أنه يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» [أخرجه امسلم (٤٦٧٥)] .

(٤) غير المكلفين يؤول أمرهم إلى العَدَم أو إلى التراب، ويتمنى الكافر حينئذٍ ذلك قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبإ: ٤٠].
إلا أن يكونوا قد عُبِدوا من دون الله كبعض الحجارة أو الشجر أو الكواكب فهي مع عُبَّادها في النار، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] ويستثنى من عبد من دون الله من النبيين والملائكة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]

ومنها: علم حضرات المحتضرين، وهل كل شيء يقبض عليه الإنسان يبقى عليه في البرزخ ثم يحشر عليه أو يتغير عليه الحال(١)؟ وهل يقبض على الحال الذي يظهر له عند الكشف لغطائه قبل القبض(٢)؟ أو عين القبض هو عين كشف الغطاء؟ وهو علم شريف.

ومنها: آداب الدخول على حضرة الله تعالىٰ في الدار الآخرة.

ومنها: علم حضرات الموت، وما معنى إحياء الأموات(٣)؟ ومن يميتهم؟ هل هو الحق تعالىٰ بلا واسطة ملك، أو هو الملك(٤)؟ وما هو ذلك الملك؟ هل هو بعض الأخلاط التي قام بها الجسد الحيواني؛ فإن الأخلاط من ملائكة الله تعالىٰ(٥) أو هو ملك من ملائكة السماوات؟ وهل للملك الموكل بنا لا بالموت حكم الموت، أو

---

(١) يحشر الإنسان على ما مات عليه عقيدة وعملاً وهيئة، ثمَّ تتغير الهيئة باعتبار المنزلتين جنة أو ناراً.

(٢) قال تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [قٓ: ٢٢]، وقال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فكشف الغطاء متقدم على القبض لرؤية الملائكة، ولا ينفع الإيمان عند المعاينة إن لم يسبق بالإيمان بالغيب.

(٣) معناه: إعادة الأرواح إلى الأجساد إعادة كلية يوم البعث، لا مجرد التعلق كما هو حال البرزخ.

(٤) الأكثرون على أنّ الذي يقبض الروح الملك الموكّل بها وأعوانه، قال تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١] حتى الأنبياء والرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام تولّى قبض أرواحهم ملك الموت عليه السلام، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة.

قال صاحب الجوهرة: ويقبض الرُّوحَ رَسولُ الموت.

وما وُجد من قول بعضهم: وتوَلَّ قبض أرواحنا بيدك، فهو طيُّ شهود السبب بشهود المسبّب، أو على جهة الاختصاص وهو ممكن عقلي، والله أعلم.

(٥) هذا باعتبار أنّ الرُّوح على قولٍ يكوّنها الله تعالى عند نفخ الملك في الجسد الآدمي فتكون ملائكية، فالإنسان مَلَك باعتبار روحه، والتحقيق: أنّ الأرواح خلقت قبل الأشباح، وأنّ الملَك ينقلها من برزخها السماوي إلى الجسد عند تمام الأربعة أشهر، وليست متكونة عن نفخ المَلك، والله أعلم.

حكم قبض الأرواح والعروج بها(١)؟ وهل هو ملك واحد أو ملائكة؟ وما الحق في ذلك؟

ومنها: علم حضرات القضاء والقدر(٢)، وبيان أن العبد لا يتعداهما، وهل عم القضاء والقدر جهات الإنسان كلها، أو ليس للقضاء منه إلا جهتان: جهة الحادي، وجهة الهادي اللذين هما السائق والشهيد؟ وما الذي أعمى الناس اليوم عن شهود هذين وفي الآخرة يرونهما؟ ولم اختصا بالخلف والأمام دون سائر الجهات، والشيطان له مسالك الأربع جهات(٣)؟

ومنها: علم الحِكَم الموضوعة في العالم، ومنه يعرف حكمة وضع الشرائع في العالم الدنيوي دون الأخروي(٤).

ومنها: علم نتائج الجهل مع أنه أمر عدمي فكيف يكون له حكم وجودي؟

ومنها: علم الغايات في الأحكام، ومنه يعرف أن الشرائع كلها تجري إلى أمد(٥)، وأن غايتها أن يحكم الحق تعالىٰ بها يوم القيامة، فإذا انغمرت الداران بأهلهما انقضى الأمد.

ومنها: علم آداب الدعاة إلى الله تعالىٰ، وبيان أن كل داع إلى الله تعالىٰ إنما يدعو إلى حضرة أسمائه(٦) لا إلى ذاته، وبعضهم ربما يدعو إلى نفسه من حيث إنه محبوس

---

(١) المذكور في كتب العقائد: أنّ الملكين الكاتبين والحفظة يجلسون عند قبر المؤمن بعد موته يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنونه إن كان كافراً إلى يوم القيامة، والله أعلم.

(٢) وهما تعلق علمه تعالى وإرادته وقدرته بالعبد وأفعاله، تعلق انكشافٍ باعتبار العلم، وتخصيص باعتبار الإرادة، وإبراز باعتبار القدرة.

(٣) قال تعالى حكاية عن إبليس: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧].

(٤) لأنّ الدنيا دار تكليف، والآخرة دار الثواب والعقاب.

(٥) منه: علم المنسوخ من الأحكام في الشرائع وفيما بينها.

(٦) أي: لإخراج المكلفين من قبضة بعض الأسماء كالمضل والمذل إلى قبضة أسماء أخرى كالهادي والمعز، وهكذا.

في دائرتها لا يصح له أن يعرف ما وراءها[١]، وربما كان الباعث لبعضهم على الدعاء طلب الأنس بالأشكال في الطريق لا غير، فما دعا إلى الله تعالىٰ حقيقة إلا الرسل وكمل أتباعهم.

ومنها: علم حضرات الستور والخدور[٢]، ومعرفة ما وراءهما.

ومنها: علم حضرات القبح الذي تحسنه المشاهدة[٣]، وهو سر عجيب.

ومنها: علم الرسل المبثوثة في العالم، وأن كل من يمشي من جميع العالم إنما يمشي في رسالة من مصالح العباد أو ابتلائهم[٤].

ومنها: علم الأسباب التي إذا تخلق بها الإنسان صار يطلب الأدنى ويترك الأعلى[٥] مع علمه بشرف الأعلى.

ومنها: علم الودائع الإلهية، وهل أودع الله تعالىٰ علمه في كل العوالم، أو في مخصوص، أو شخص مخصوص، والباقون متفرعون منه[٦].

---

(١) وتلبّس عليه نفسه أنه داعٍ إلى الله تعالى ويتخيل ذلك، ويطلب مالَه على الخَلْق من الحقوق والحظوظ، فإذا قُصِّر في ذلك انتصر لنفسه، وأوهم غيره أنه ينتصر للشرع ويغار على أحكامه.

(٢) ويدخل في ذلك ما يحجب الله تعالى به أولياءه عن العامّة، فلا يُوصل إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه، وقد قالوا: الأولياء كالعرائس لا يراها المجرمون، أو: لا يراها إلا المحرِمُون؛ أي: أهل الحرمة.

(٣) تقدم قول القائل:

إذا ما رأيت الله في الكل فاعلاً ... رأيت جميع الكائنات ملاحا

وإن لم تر إلا مظاهر صنعه ... حُجبتَ وصيَّرتَ المِلاح قِباحا

(٤) فهي الآيات المُرسلة، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، وقال: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]، وغيرها كثير.

(٥) ومنها: مجالسة من هو أدنى حالاً منه، وتمكين البصر والفكر من أهل الأهواء والبِدع.

(٦) يذهب الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى إلى القول الأخير، وأنّ الله تعالى يجمع ما تفرق في حضرة وراثية جامعة تسمَّى (الغوث) أو (القطب الأكبر)، والباقون متفرعون عنه، وأنشد:

ولكل عصرٍ واحد يزهو به ... وأنا لهذا العصر ذاك الواحد

والله أعلم.

ومنها: علم أسباب التحجير[١] على العلماء بالله تعالىٰ وإن كان مقامهم لا يقتضي التحجير، وهو علم غوره بعيد.

ومنها: علم المسارعة إلى المغفرة، ومعلوم أنه لا يسارع إلى حصولها إلا بعد ارتكاب الذنوب[٢] وقد نهى الشرع عنها وقال تعالىٰ: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

ويسمى هذا في لسان القوم علم التضمين، وهو كثير في القرآن، ولكن لا يشعر به إلا العلماء بالله عز وجل. وحاصل هذا: أن العبد لا يجوز له المبادرة إلى فعل شيء من المنهيات، وإنما يجب عليه التربص والتمهل حتى يسري فيه ذلك القدر سريان الروح في الجسد فلا يشعر العبد حال فعل ذلك المنهي بأن الله تعالىٰ نهاه عن ذلك، ولا بأنه تعالىٰ يراه حال المعصية أبداً[٣]، فإذا فرغ عن تلك المعصية، ووجد الوحشة في قلبه وانقطاع الوصلة عن حضرة الله عز وجل، بادر حينئذ إلى الندم والاستغفار، فما بادر هذا إلى فعل المنهي من حيث الأمر الإلهي، والحث على الفعل، وإنما بادر من طريق الإرادة والحكمة الإلهية.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: قد أمرنا الله تعالىٰ بالمبادرة إلى التوبة وطلب المغفرة، ولم يأمرنا بما يكون سبباً لسؤال المغفرة. فإياك يا أخي والغلط في هذه المسألة؛ فإنه ليس في الموازين التي يعامل بها العبد ربه أدق ولا أخفى من هذا، وممن تحقق به حمدون القصار وغيره من الملامتية[٤]

---

(١) **التحجير**: هو التضييق، وربما يقيَّد المطلق باعتبار زمان أو مكان أو شخص ثم يزول القيد بزوال موجبه ويعود إلى الإطلاق، وبعضهم يُقيِّد ظاهراً، ويبقى على الإطلاق باطناً.

(٢) لا يُفهم من ذلك التجرؤ على الذنوب واقتحامها، وإنما يحترز عنها ويبتعد عن أسبابها إلى حين نفوذ القَدَر فيه عن غَلَبة كما بينه المؤلف بعد ذلك.

(٣) وعلى حال الغفلة عن مراقبة الله تعالى حال الذنب حُمل حديث الصحيح: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» [أخرجه البخاري (٢٢٩٥)، ومسلم (٨٦)] أي: أنّ الله تعالى يراه.

(٤) ويسمون: الملاميّة؛ وهم الذين لم يظهروا ما في بواطنهم على ظواهرهم، وهم يجتهدون في تحقيق كمال الإخلاص، ويضعون الأمور مواضعها. اهـ «التعريفات».

وقد بلغنا عن حمدون أنه كان يشهد صورة المعصية التي قدرها الله تعالىٰ عليه من أقبح الصور، ويجدها بينه وبين الله تعالىٰ. فكان يقول: والله لو كان يجوز لي أن أتمنى وقوع تلك المعصية حتى تزول من شهودي لسألت الله تعالىٰ الوقوع، ولكن لم يبح لنا تعالىٰ مثل ذلك، وهو حال غريب.

ومنها: علم المشاهدات الإلهية على الدوام، وعلم هل يشاهدها تعالىٰ بذاته من غير صفات(١) أم يشاهدها بصفة من صفاته أم بكلها(٢).

ومنها: علم حقيقة الزمان، ومعرفة الفرق بينه وبين الدهر(٣)، وهل حكم الزمان في الإيجاد الإلهي لذاته ـ أعني الزمان ـ فيكون ذلك من حيث إن الحق تعالىٰ سمى نفسه بالدهر أم ذلك بتولية يمكن عزلها عن صاحبها؟ وهو علم شريف، ويسمى بعلم دهر الدهور، وقليل من الأكابر من عثر عليه فضلاً عن غيرهم.

ومنها: علم الستر والتجلي، ومن هذا العلم تعرف الحقيقة التي قال فيها أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالىٰ: (ليس في الإمكان أبدع مما كان)(٤)، وذلك لعموم هذا العلم

---

(١) أي: على مذهب المعتزلة نفاة صفات المعاني.

(٢) أي: بالصفات التي لها تعلق بالموجود الواجب والممكن، وهي العلم وهو عام التعلق بالواجب والمستحيل والجائز، والسمع والبصر المتعلقان بكل موجود، فلكل منها انكشاف مغاير لتعلق الانكشاف الحاصل بغيرها.

(٣) عرّف الشريف الجُرجاني رحمه الله تعالى الدهرَ بقوله: هو الآن الدائم الذي هو امتداد الحضرة الإلهية، وهو باطن الزمان، وبه يتحد الأزل والأبد. [التعريفات: ٣٤].

والزمان بقوله: متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر موهوم، كما يقال: آتيك عند طلوع الشمس، فإنّ طلوع الشمس معلوم ومجيئه موهوم، فإذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الإيهام. [التعريفات: ٣٧].

أقول: ربّما يذكر الدهر ويراد به الليل والنهار كما حكاه الله تعالى عن الكافرين بقوله: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وفي الحديث القدسي: «أنا الدهر»، وفي رواية: «بيدي الدهر أقلّب ليله ونهاره».

(٤) أي: باعتبار تعلق علمه تعالى بالشيء على ما هو عليه، فلا ينقلب علم الله تعالى جهلاً، فلا يقال: من الممكن أن يخلق الله تعالى شيئاً أبدع مما تعلق به علمه، ويدخل في ذلك استحالة قلب الحقائق، وعدم تعلق قدرته تعالى بالواجب والمستحيل.

جميع المراتب القديمة والحادثة، فلم يبق في الإمكان شيء يخرج عن ذلك، فلا يقال: هل يقدر الحق تعالىٰ على أن يخلق قديماً مثله؛ لأنه سؤال مهمل؛ كيف يخلق من الافتتاح إلهاً، لا افتتاح له، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

ومنها: علم اللَّبْس كأن يهبك إنسان متاعك من غير الوجه الذي تعرف بأنه متاعك؛ تلبيساً عليك، فإذا كشف عنك الغطاء عرفت أنه ما أعطاك إلا ما كان بيدك مما لم يبرح فيها، ولم يزدك شيئاً مما عنده إلا تغيير الصور لا غير، وهو علم غريب.

ومنها: علم العطاء والمنع، وأن حقيقة العطاء أن ينتقل المُعطَى ـ اسم مفعول ـ من ملك المُعْطِي ـ اسم فاعل ـ وهذا محال في حق الحق تعالىٰ. فما أعطى تعالىٰ عبداً شيئاً إلا بحكم الاستخلاف والتصريف لا الملك إذ لا يتوارد ملكان حقيقيان على عين واحد أبداً. وهو علم شريف.

ومنها: علم ما يؤول إليه أمر الظن والشك واليقين والجهل، وبيان ما ينتهي إليه أمر صاحب كل واحد منها[1].

ومنها: علم الاستناد، وصاحب هذا العلم يعرف محل استناد كل قول في العالم، ولماذا يرجع إليه أو يصدر من حضرات الأسماء الإلهية.

ومنها: علم الضياء والنور، ومن تحقق به عرف الفرق بين جميع الأنوار، وعرف حكمة قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]

ومنها: علم الاطلاع على كل علم صدر من حضرات الأسماء على التعيين فيعرف ما برز من حضرة اسم الرحمن أو الغافر أو القاهر أو الحليم أو الصبور أو المقسط أو

---

(١) أما الظن والشك والجهل فنهاية صاحب كل واحدٍ التردي والخسران، قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣] وأمَّا اليقين فنهاية صاحبه الفوز والفلاح.

الجامع وممن علمتُه تحقق بهذا العلم من إخواننا أخي أفضل الدين رحمه الله تعالىٰ، وهو علم عزيز في الفقراء.

ومنها: علم معرفة أوقات تكوين الحق جلّ وعلا للموجودات، ومنه يعرف صاحب هذا العلم أولاد الليل، وأولاد النهار، وأولاد السحر، وأولاد الظل، وأولاد الشمس، إما برؤية وجهه، وإما بسماع صوته، وهو علم شريف.

ومنها: علم معرفة النساء والرجال بأصواتهم، وكذلك الأشراف(١)، فيعرف صوت الشريف ويفرق بينه وبين صوت غيره، وهما من وراء حائط مثلاً.

ومنها: علم البرق والخواطف والأيام والساعات الإلهية والكونية، ومعرفة الأشقياء والسعداء من الإنس والجن.

ومنها: علم خواصِّ الأسماء الإلهية، ومعرفة ما ينتج من العلوم لمن استند إليها أو الأحوال، وبيان أن كل اسم منها له خواص تخصه، وإن كان في كل اسم قوة جميع الأسماء، وبيان أنها كلها ترجع معانيها إلى حضرة اسم الله عز وجلّ.

ومنها: علم ترتيب الجنود السماوية والأرضية المشار إليه بقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٤]، ومن تحقق بهذا العلم عرف عدد هذه الجنود، وعرف من يقاتلون؛ إذ الجندي هو من يقاتل كل من خرج عن طاعة الملك، وجميع أهل السماوات والأرض جنوده، فلمن يقاتلون(٢)؟

ومنها: علم آداب تلقي الواردات الإلهية، وصاحب هذا العلم يعرف الفرق بين الوحي النازل على قلوب الأنبياء، والإلهام النازل على قلوب الأولياء، ويعرف أن الولي لا يصح له الجمع بين سماع صوت ملك الإلهام، وبين رؤية شخصه أبداً، وإنما له أحد المشهدين، فإن سمع صوته لا يرى شخصه، وإن رأى شخصه لا يسمع كلامه، بخلاف النبي ﷺ.

---

(١) أي: أهل البيت النبوي الشريف.

(٢) ما يحصل من القتال والتدافع والتناكر إنما هو باعتبار تضاد الأسماء الإلهية بحسب المَظَاهر.

ومنها: علم الري والعطش، ومن تحقق به شرب مياه السماوات والأرض، ولم يرو له باطن، بل لسانه خارج من فمه وهو يلهث يشكو العطش[١].

ومنها: علم الفرق بين العلوم التي تنشأ من طرق الفكر والنظر والناشئة من طرق الرأي، والناشئة من طرق الوهب، والناشئة من النظر الفاسد. ومعرفة الأمور التي دخل منها الغلط على أهل الفكر والكشف[٢].

ومنها: علم معرفة الخطأ والصواب، ومعرفة العلم الذي يسعد به صاحبه، والذي يرده الله تعالىٰ على العبد ويشقى به، والذي يقبله تعالىٰ[٣].

ومنها: علم القوانين والسياسات الدينية والدنيوية، ومعرفة القوانين التي تقوم أيام الفترات مقام الإلهام كالفراسة، ومن تحقق به عرف السعداء والأشقياء من أهل الفترات، ومن هو تحت المشيئة الإلهية منهم، ومن هو سعيد.

ومنها: علم مراتب العلوم الشرعية، وهل الظن أو الشك أو الجهل علم في نفس الأمر[٤] أم ذلك على حكم ما أدركه صاحبه بالنظر لأحكام الدنيا؟ وهو علم نفيس.

ومنها: علم حكمة وجود التركيب في الكلام الإلهي مع أحديته في ذاته، ومن تحقق به عرف أن التركيب حقيقة إنما هو فيما يتكلم به العبد لا في الكلام الإلهي،

---

(١) قال العارف:

من ذاق طعم شراب القوم يدريه	ومن دراه غدا بالرُّوح يشريه
وذو الصبابة لو يسقى على عدد الـ	أنفاس والكون كأس ليس يُرويه

بل كلما شرب ازداد عطشاً.

(٢) إنما كان ذلك الغلط لترك أصحابها الاهتداء بهدي الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، وعدم اتباعهم فيما جاؤوا به من عند الله تعالى.

(٣) في «الحكم العطائية» (٩٥): ربما فتح لك باب الطاعة وما فتح لك باب القَبول، وربّما قضى عليك بالذنب فكان سبباً في الوصول.

(٤) من المقطوع به لدى علماء العقيدة أنّ الظن والشك والوهم داخلة في الجهل، وهو اعتقاد خلاف الواقع، فلا يُسمّى شيء من ذلك علماً، قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

وعرف كلام الله تعالىٰ الجاري على أسرار الخلائق وهم لا يشعرون، وعرف ما يحدثه الحق تعالىٰ به في باطنه بحكم الإرث، وإنما له الحديث فقط، وأن له أن يقول: حدثني ربي في قلبي، لا كلمني[١]، وهو علم شريف.

ومنها: علم حضرات الرجوع، ومنه يعرف رجوع الخلق إلى الله تعالىٰ يوم القيامة؛ هل ذلك بعد مفارقة أم لم يزل أحدهم مع الحق تعالىٰ في سائر أطواره[٢]؟ وهل إذا صح رجوعهم إلى حضرته يكون مشهود أحدهم الصفات والأسماء أم الذات[٣]؟ وهو علم دقيق غوره بعيد.

ومنها: علم الفرق بين سائر المولودات، ومنه يعرف أن نضج الجلود في جهنم ليس ناشئاً عن النار، ولا عن الزمهرير، وإنما هو عذاب متولد بينهما من مجاورة كل واحد منهما للآخر[٤]، نظير عذاب الروح والجسم معاً؛ فإن كل واحد منهما على حدته لا يصح عصيانه لأمر ربه، فأنضجت الجلود وعذبت الأرواح بحالة ثالثة ليست هي عين واحدة من الشقين، وصاحب الكشف ينظر ماذا حصل من هيبة الاجتماع حتى وقع في العذاب، وهو علم شريف.

ومنها: علم الغايات، ومنه يعرف ماذا يصل الخلق من معرفة الحق تعالىٰ هل يصلون إلى معرفة ذات الحق تعالىٰ أم إلى معرفة نفوسهم؟ وهل غاية معرفتهم بربهم في الآخرة هي غاية معرفتهم به في الدنيا، أم تختص الآخرة بمزيد انكشاف[٥]؟

---

(١) وهذا إذا كان يعرف الفرق بين الواردات والخواطر الإلهية والمَلَكية والنفسية والشيطانية، وليس له أن يقول: حدثني قلبي عن ربي، إلا بإدراك الفرق بين هذه الأشياء، وببرهان من الله تعالى.

(٢) لا مفارقة؛ لأنَّ الخلق كلهم لا يخرجون عن قبضة أسمائه تعالى وتعلقات صفاته، ورجوعهم في الحقيقة منه إليه.

(٣) تُشهد صفاته تعالى الوجودية وأسماؤه قائمة في ذاته تعالى للمؤمنين في الجنة، وليست هذه الرؤية على جهة الإحاطة، وبلا كيف.

(٤) لا يبعد أن يذوق كل من الجسد والروح ألوان العذاب بالنار وبالزمهرير كلاً على حِدة وما تولَّد عنهما لاختلاف حال المعذَّبين، قال تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ﴾ [الحج: ٢٠].

(٥) الآخرة دار الاختصاص ومحض الفضل والوهب، فلا شك أنها تختص بمزيد الانكشاف اللامتناهي.

ولقد أجمع جمهور العارفين على أن أحداً لا يصل في الدنيا والآخرة إلا إلى معرفة نفسه فقط[١]، قال تعالىٰ: ﴿مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾ [الإسراء: ١٥] فافهم.

ومنها: علم قيام العذاب بذوات المعذبين في حال كونه غير قائم بهم، وهو من أشكل العلوم؛ كيف يوجب حكمه لغير من قام به؟

ومنها: علم معرفة حضرات العقول، ومعرفة الفرق بين جميع حضراته، ومنه يعرف أن الروح لا تعقل نفسها إلا في هذا الجسم الذي هو محل الكم والكيف والكثرة، وأنه لا يصح لها أن تشهد نفسها مجردة عن جسم تكون فيه أبداً، خلاف ما عليه المتصوفة[٢].

ومنها: علم عدد ما ينتجه التجلي الأخروي لأهل الجنة من العلوم.

ومنها: علم التداخل والدوم في نحو حديث: «إن الله لا يمل حتى تملوا»[٣]

ومنها: علم الاختصاصات الإلهية، ومنه يعرف حكمة تخصيص الحق تعالىٰ كتابة التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده، وخلق آدم عليه الصلاة والسلام بيده[٤]، وخلق الأنعام والسماء بالأيدي[٥] بصيغة الجمع، وكيف صح دخول التبديل والتغيير في

---

(١) قال يحيى بن معاذ الرازي رحمه الله تعالى: من عرف نفسه فقد عرف ربّه.
وفي «الحكم العطائية» (١٧٨): تحقق بأوصافك يمدّك بأوصافه.

(٢) المتصوفة قائلون بإمكان وقوع تجرد الروح عن الجسد في اليقظة تجرداً جزئياً كحال النائم لا كلياً كالموت، وتتمثل بأشكالٍ متباينة، وفي أمكنة متعددة، وهو مقام الأبدال.

(٣) الملل المذكور في الحديث معناه في حق الله تعالى ترك إثابة العبد لتركه العمل، فليس بين اللفظين إلا المشاركة اللفظية مع تغاير المعنى؛ لتنزه الإله عن الاتصاف بشيء من صفات العبد أو مماثلته لها.

(٤) أخرج ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦/ ٢٥١) قوله ﷺ: «إن الله خلق بيده أربعة أشياء: آدم، والقلم، والعرش، وجنات عدن».

(٥) قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١] وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].
ولا يراد بذلك الجوارح؛ لتنزهه تعالى عن مماثلة خلقه، بل معناها على التنزيه بكثرة النِّعم والعطاءات الإلهية، كما قال تعالى في حق عبده داود عليه السلام: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧].

التوراة[١] مع كون الحق تعالىٰ كتبها بيده كما يليق بجلاله؟.

ومنها: علم حكم المجبورين من الخلق على أعمالهم وأقوالهم[٢]، وهل حكم الباطن في ذلك كحكم الظاهر في الآخرة أم لا؟ ومنه يشهد أهل الكشف أن من الخلق من يكون مجبوراً في عين اختياره، ومختاراً في عين جبره[٣]، وأن الاختيار يكون للعبد في بعض الأعمال[٤] لا في كلها، وأن الجبر هو آخر ما ينتهي إليه أمر عالم السعادة حين يؤنسهم الله تعالىٰ ويطمعهم في رحمته بقوله: «لا تخافوا يا عبادي مني هذا اليوم؛ لأن جميع ما وقع منكم لم يكن إلا بقضائي وقدري الذي لا مردّ له، فيكاد أهل الجنة يطيرون من الفرح والسرور حيث صار ما كان يخافون منه يؤنسهم ويؤمنهم من مكره وعذابه».

ومنها: علم تكليف الأرواح، ومنه يعرف أسباب دخول الألم على الطفل الرضيع مع كونه لم يبلغ حد التكليف، وأن جميع ما يناله من الألم قبل البلوغ إنما هو من جزاء أعمال سبقت من روحه فعاد وبالها على الجسم، كما عاد وبال الجسم على الروح بعد البلوغ[٥].

---

(١) باعتبار أنه استحفظها الله تعالى الربانيين من علماء أهل الكتاب ولم يتكفل تعالى بحفظها، بخلاف القرآن الكريم الذي تكفل بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(٢) هو خاص بالمُكرَه، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

(٣) قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، وفي الحديث: «ما شاء الله كان» أي: وإن لم يشأه الخلق، «وما لم يشأ لم يكن» أي: وإن شاءه الخلق. [أخرجه أبو داود (٤٦١٢)].

(٤) وهو ما كان داخلاً تحت الأمر والنهي الشرعيين، أو الأسباب العادية مع اعتقاد عدم تأثيرها. فهو مخيَّر فيما توقف على سبب شرعي أو عادي، ومسيَّر فيما لم يتوقف عليهما.

(٥) ذكر العلماء عند قول صاحب الجوهرة: ألم يروا إيلامه الأطفالا: أنّ الإيلام ربما يكون كفارة لذنوب الوالدين؛ لأنّ الولد من كسبهما، وربما يكون لإثابتهما بالصبر على قدر الله والرضا عنه. أمَّا الرُّوح قبل نفخها في الجسد فإنها لم تكن في عالم تكليف حتى تجازى على ذلك بعد نفخها فيه وقبل البلوغ.

وقد أجمع أهل الكشف على أن الحق تعالىٰ لا يعذب أحداً ابتداء، وإنما يعذبه جزاء. ومن هنا كان جميع الآلام الواصلة إلى جميع العالم عدلاً من الله تعالىٰ حتى إن الطبيب إذا مرض وتألم وقال: إنما قصدت بالتداوي الشفقة على المرضى، يقول له لسان القدرة الإلهية: يا طُول مَا أدخلت عليهم الألم باستعمالهم الدواء الكريه، فخذ جزاء أعمالك.

انتهت المقدمة وما ذكرناه فيها من علوم القوم كفاية لمن هداه الله تعالىٰ إلى طريق الصواب من المجادلين للقوم، والحمد لله رب العالمين.



الباب الأول
التصوف وحقيقة الشريعة

الباب الأول

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان أن سائر أئمة[١] المسلمين على هدى من ربهم من فقهاء وصوفية، وأن جميع مذاهبهم محررة على الكتاب والسنة[٢] تحرير الذهب والجوهر، وبيان أنه لم يطعن في أئمة الفقهاء والصوفية إلا الجاهل بمرادهم وورعهم ومواضع استنباط أقوالهم؛ فقد كان شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (من ظن أن أحداً من أئمة الفقهاء والصوفية كان جاهلاً بأدلة الشريعة فهو الجاهل؛ لأنهم ما وصلوا إلى مقام الاجتهاد المطلق إلا بعد التضلع من الأدلة، كما أن الصوفية لم يصل أحد منهم إلى علم الحقيقة حتى اطلع على علوم الشريعة).

وسمعته رحمه الله تعالىٰ يقول: (قد أجمع الناس على أن كل من خرج عن الشريعة المطهرة في شيء من أقواله أو أفعاله أو عقائده، أو جهل شيئاً من أدلة الأمر والنهي فلا يصلح للتصدر في الطريق؛ وذلك لأن الناس كلهم يصيرون ناظرين إلى أقواله وأفعاله؛ ليقتدوا به فيها).

ومعلوم أن الخارج عن قواعد الشريعة إن لم ينه الناس عن اتباعه، وإلا كان

---

(١) **الأئمة**: جمع إمام وهو المجمع على إمامته من علماء عصره والعصور التي تلته، وهو المقتدَى به، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]. وهم المجتهدون، علماء الاستنباط، أولو الأمر الواجب طاعتهم واتباعهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

(٢) نصّاً أو استنباطاً في الأركان الثلاثة: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

معدوداً من أئمة الضلال لا من أئمة الهدى[١]؛ فإن صورة كل داع إلى خير صورة نائب رسول الله ﷺ، فكما كان ﷺ معصوماً من الزيغ عما أوحاه الله إليه، فكذلك ينبغي أن يكون نوابه محفوظين من الزيغ عن شريعته ﷺ.

وقد قال العلماء: أعظم ما يفرق به بين العصمة والحفظ من حيث إن النبي ﷺ مشرع لنا بجميع أقواله وأفعاله من حيث الأمر بالتأسي به فيها، فلو صدق عليه أنه وقع في ذنب لصدق عليه تشريع المعاصي لنا، ولا قائل بذلك، ولا كذلك الولي؛ لأنه إنما يدعو إلى العمل بشرع ثابت عنه كما سيأتي إيضاحه.

وقد ثبت عن الحسن البصري، ومالك بن دينار، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي حنيفة، والشعبي، وأضرابهم أنهم كانوا ينهون أصحابهم عن الاقتداء بهم في كل ما يرونهم يفعلونه ويقولون: لسنا بمعصومين، فزنوا أحوالنا بالكتاب والسنة قبل أن تقتدوا بنا[٢].

ورأى سفيان الثوري رجلاً باهتاً في النظر إليه فقال له: ما حاجتك؟ فقال: أقتدي بأفعالك، فقال له: يا أخي أنا رجل مخلط في ديني فلا ينبغي لأحد أن يقتدي بي.

ويسبقهم إلى ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فكان يفتي الناس ويقول: هذا ما رآه عمر، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمن عمر، والتبعة عليّ في ذلك.

وكذلك بلغنا عن الإمام أبي حنيفة أنه كان يفتي الناس ثم يقول: هذا أكثر ما قدرنا عليه من العلم، فمن وجد أحسن منه فهو أولى بالصواب.

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه للمزني يوماً: لا تقلدني في كل ما أقول،

---

(١) قال النبي ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» [أخرجه مسلم (٤٨٣١) وغيره].

(٢) قال الإمام الجنيد رحمه الله تعالى: إذا رأيتم الرجل يطير في الهواء، أو يمشي على الماء لا تغتروا به حتى تروا موافقته للكتاب والسنة.

وانظر في ذلك؛ فإنه دين. وكذلك بلغنا عن الإمام أحمد أنه كان يفتي الرجل ثم يقول: هذا ما رأيته، فإن شئت فقلدني، وإن شئت لا تقلدني.

كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «الميزان الخضرية الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية» فراجعها تعلم يقيناً براءة ذمة جميع الأئمة من القول في دين الله تعالىٰ بالرأي إلا بعد بذل الجهد في الاجتهاد مع شدة الورع في الدين .

وأما كون أئمة الصوفية متبرئين من الكلام في دين الله تعالىٰ بالرأي أيضاً؛ فقد ثبت عن الإمام الجنيد رحمه الله تعالىٰ أنه كان يقول: كل الطرق مسدودة على الناس إلا على المقتفين آثار رسول الله ﷺ.

وكان يقول: علمنا هذا مشيد بالكتاب والسنة؛ فمن لم يفهم معاني القرآن والحديث لا يقتدى به في هذا الطريق. وكان يقول: إذا رأيتم رجلاً قد تربع في الهواء فلا تقتدوا به حتى تنظروه عند الأمر والنهي.

وكان سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: علوم القوم أكثرها كشفية فهي كالنصوص الشرعية[١] من حيث كونها تخبر بالأمور على ما هي عليه في نفسها، وكذلك كانت أقوالهم يصدق بعضها بعضاً عكس أقوال غيرهم.

وكان يقول: دائرة علوم الكشف[٢] تبتدىء من بعد انتهاء دائرة الفكر والنظر. وكان

(١) من المقطوع به لدى أئمة تصوف السلف: أنّ الكشف الصحيح مقيَّد بالكتاب والسنة والإجماع، وصاحب الكشف الصحيح ليس إماماً مجتهداً يقتدى به في معرفة الأحكام الشرعية، بل كشفه له بشرط موافقته لقول راجح عند إمام مجتهد، وإلا فلا يصح الأخذ به، لا في حق نفسه ولا في حق غيره؛ وذلك لأنّ الشرع ألزمنا باتباع الإمام المجتهد، لا باتباع صاحب الكشف الصحيح.

(٢) ومن ذلك: الكشف عن حكم الواقعة والنازلة، ومعرفة الدليل المستنبط منه ذلك الحكم، وعلامة صحته: موافقته لقول راجحٍ عند إمام مجتهد؛ لأن الحقّ لا يخرج عن الأقوال الراجحة للأئمة المجتهدين.

رحمه الله تعالىٰ يقول: ليس أحد من العارفين مقلداً لأحد غير الشارع ﷺ أبداً[١]، فإذا رأيتم من يدعي المعرفة يخطىء عارفاً آخر في فهمه[٢]، فاعلموا أن أحدهما غير عارف أو كلاهما؛ فإنه ليس بين العارفين خلاف.

فقلت له: فما السبب في مبادرة الفقهاء إلى الإنكار على الصوفية[٣]؟ فقال: لأن علوم الصوفية من غير طريق الفقهاء. فقلت له: كيف؟ فقال: علوم الفقهاء تأتيهم من طرق الأفكار، وعلوم الصوفية تأتيهم من طريق الكشف[٤] يطلعهم الله تعالىٰ عليها حال تلاوتهم للقرآن والحديث؛ فيكون عين النطق بحروف تلك الكلمة عينَ الاطلاع على علومها، ومتى تخلف شيء من علومها عن النطق، فليس هو من علوم الكشف، وإنما هو من نتيجة الفكر، وعلوم الأفكار مرتبتها دون مرتبة الكشف بيقين.

قال: ومن فهم ما قلناه عرف بيقين معنى قول الحق جلّ وعلا للإمام أحمد بن حنبل في منامه لما سأله عما يتقرب به المتقربون فقال له الحق جلّ وعلا: بكلامي، فقال أحمد: بفهم أم بغير فهم؟ فقال له تعالىٰ: بفهم وبغير فهم، لأن مراده تعالىٰ بقوله: (بفهم) حال علماء الشريعة، (وبغير فهم) حال علماء الحقيقة؛ فإن علومهم

---

(١) العارف مقلد للنبي ﷺ كشفاً، والمجتهد مقلد له استدلالاً واستنباطاً فهما متوافقان، فكل تقليد كشفي موافق للتقليد الاجتهادي، وإلا كان رداً على صاحبه.

(٢) إذا كان فهم العارف موافقاً للنصوص وغير خارق للإجماع فلا ينكره أحد، أمّا إذا كان مخالفاً وخارقاً للإجماع فهو ردّ، وقد قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: (كل إنسان يؤخذ من قوله ويُرَدُّ عليه إلا رسول الله ﷺ). ونحن قوم نعرف الرجال بالحق، ولا نعرف الحق بالرجال.

(٣) الصوفية ثلاثة أقسام: صوفية الأرزاق، وصوفية الرسوم، وصوفية الحقائق والأخلاق، فإنكار الفقهاء على صوفية الأرزاق والرسوم، لا على صوفية الحقائق والأخلاق إلا من كان منهم من أصحاب الأحوال فإنه يُسلّم له حاله إن لم يقم دليل على إنكاره، ولا يقتدى به فيه.

(٤) ويشترط لصحتها وقبولها موافقتها لما انعقد عليه إجماع الفقهاء، وفي «الرسالة القشيرية»: قال أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى: (إذا عارض كشفك الكتاب والسنة فخذ بالكتاب والسنة واضرب بكشفك عُرض الحائط؛ فإنّ الله ضمن العصمة لكتابه ولنبيه، ولم يضمن لك العصمة في الكشف).

تأتيهم من غير طريق الفَهم[١]. فقلت له: فإذن علماء الحقيقة هم العلماء بالشريعة حقيقة؟، فقال: نعم، كل حقيقة شريعة وعكسه[٢] خلاف ما فهمه بعض الناس، حتى إنهم نصبوا الخلاف بين أهل الشريعة وأهل الحقيقة. فقلت له: ما السبب الداعي إلى ذلك؟ فقال: قلة وصول غالب الناس إلى مقام الكمال، ولو أنهم وصلوا إليه لم يروا بينهما فرقاً إنما الشريعة على مرتبتين: مرتبة يصل إليها غالب الناس[٣] بأفهامهم، ومرتبة لا يصل إليها إلا خواصُّهم من طريق الكشف.

وسمعته مرة أخرى يقول: من العلماء من اكتفى في الأحكام بالظاهر فقط، ومنهم من لم يكتف فيها إلا بموافقتها لما في نفس الأمر؛ ولذلك قالوا في القسم الأول: حكم الحاكم ينفذ ظاهراً لا باطناً[٤]، بخلاف من حكم بالقسم الثاني؛ فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً[٥] ـ يعني في الدنيا والآخرة ـ فأنزل يا أخي كلّا من الحكمين على أحد هٰذين القسمين يرتفع الخلاف، وتعرف أن من قال: حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً مطلقاً فما حقق النظر، ومن قال: ينفذ كذلك ظاهراً، أو باطناً فما حقق النظر، ويظهر لك ذلك في شهادة الزور إذا حكم بها الحاكم ولم يعلم بأنها زور؛ فإنها تنفذ ظاهراً؛ أعني: في الدنيا فقط دون الآخرة، بخلاف شهادة الحق؛ فإنها تنفذ في الدنيا والآخرة، ولا حساب على الشاهد ولا الحاكم بها، عكس شهادة الزور. وقد أوضحنا

---

(١) مع القول بالتوافق فيما بينهما وعدم التخالف.

(٢) ذوق طعم الإيمان ووجدان حلاوته بعد التحقق بمقاماته هو الحقيقة، والعلم بها بالأدلة هو الشريعة، أو تقول: كل ما يجعلك راضياً عن الله تعالى فهو الحقيقة، وكل ما يجعلك مرضياً عنده فهو الشريعة، كما أشار إليه الشيخ أرسلان الدمشقي رضي الله عنه في رسالته، وأجمع العارفون على أنّ كل حقيقة تخالف الشريعة فهي زندقة ومروق عن الدِّين.

(٣) يعني بهم: الأئمة المجتهدين وأتباعهم، وهم السواد الأعظم من الأمة.

(٤) أي: قضاءً لا ديانة.

(٥) أي: قضاءً وديانة، ولكن ذكر العلماء أنّ من خصائص النبوة الحكم بالباطن، وانعقد الإجماع على أنّ القاضي يحكم بالأدلة الظاهرة ولو خالفت ما هو الواقع باعتبار ما اطّلع عليه في باطنه (لنا الظاهر والله يتولى السرائر)، وكذلك العلوم والفهوم يحكم الظاهر فيها على الباطن لا العكس.

ذلك في كتاب «الميزان الخضرية» الرافعة للخلاف بين جميع المجتهدين، فراجعها ترى العجب.

وكان سيدي إبراهيم الدسوقي رحمه الله تعالىٰ يقول: (قد أجمع القوم كلهم على أن من لم يحبس نفسه في قمقم الشريعة في جميع أحوالها، ويختم عليها بخاتم الحقيقة، فليس هو من القوم ولو مشى في ركابهم وخدمهم ليلاً ونهاراً).

وكان يقول: (لا ينبغي للفقير أن ينتسب إلى أحد مشايخ الخرق، كالقادرية والرفاعية والبسطامية والسهروردية والأدهمية، وغيرهم إلا إن مشى على قواعدهم؛ فإن لم يمش على قواعدهم فأول من يتبرأ منه شيخه الذي انتسب إليه)[١]

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (سبب ظن بعض الناس أن طريق القوم خارجة عن ظاهر الكتاب والسنة بعدهم عن مخالطة أهلها، ولو أن أحدهم خالطهم، لوجدهم من أكبر المتعبدين بالكتاب والسنة في جميع أحوالهم، كما وقع لابن سريج وغيره حين استخفى وبات في رباط الجنيد إلى الصباح وقال: ما رأيت من أحوالهم شيئاً يخالف الكتاب والسنة).

وقد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول قبل أن يجتمع بالشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه: (وهل ثم طريق تقرّب إلى الله تعالىٰ غير ما بأيدينا من الفقه؟) فلما اجتمع بالشيخ أبي الحسن الشاذلي أقرّ طرق القوم وصار يقول: (من أدل دليل على صحة طريق القوم أن أهلها قعدوا على القواعد، وقعد غيرهم على الرسوم، وما يقع على يد القوم من الكرامات والخوارق، ولا يقع على يد فقيه كرامة ولو بلغ من العلم ما بلغ إلا إن اتبع طريقهم)[٢]، فكان رضي الله عنه ممن جمع بين الطريقين.

---

(١) وهذا المسمَّى بـ «تصحيح النِّسبة»، وقد قال سيّدي أحمد الرفاعي رضي الله عنه في «البرهان المؤيد»: (لا تخجلوني غداً بين يَدَي العزيز سبحانه)، ومن لم يتمكن من تصحيح النسبة فليبق في دائرة المحبة؛ خشية المؤاخذة يوم القيامة.

(٢) نحن قوم نعرف الكرامة بالولي، ولا نعرف الولي بالكرامة، وربما رزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة. وقد ذكر حجة الإسلام الغزالي في كتابه «المنقذ من الضلال» كلاماً معناه: (لو

=

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (ما قطع الشيخ عز الدين سلسلة باب قلعة مصر بالكراس، وإنما قطعها بسر طريق القوم، وردّ مركب الفرنج حين جاءت إلى دمياط برميها بفردة قبقاب إلا بعد اجتماعه بالشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه).

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (كيف ينسب القوم إلى مخالفة السنة وهم مجمعون على أنه لا يجوز لأحد منهم أن يقدم على فعل شيء أو تركه إلا إن علم مستنده من الكتاب والسنة أو إجماع الأمة، إما من طريق السنة الظاهرة، وإما بالاجتماع الروحي برسول الله ﷺ وسؤاله عن ذلك؛ فإن كان مثل هؤلاء يسمى مبتدعاً، فهل على وجه الأرض الآن سُنِّي؟!).

وسمعت سيدي الشيخ عبد القادر الدشطوطي رضي الله تعالىٰ عنه يقول: (من تأمل ونظر بعين الإنصاف، وجد جميع ما ينكره بعض المجادلين على القوم جهلاً، أو جحداً، أو عناداً، أو حسداً، لا يخرج عن واحد مما ذكر؛ فإن حقيقة الصوفي أنه عالم عمل بعلمه اليقيني على وجه الإخلاص لا غير. وقد كان السيد عيسى عليه السلام يقول: من لم يعمل بعلمه فهو من الفاسقين، ومن عمل بعلمه فهو من أولياء الله تعالىٰ).

وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول كثيراً: (إذا لم يكن العلماء العاملون أولياء الله تعالىٰ، فليس لله ولي). فكذب والله وافترى من قال: إن طريق هؤلاء الصوفية التي هم عليها لم يأت بها كتاب ولا سنة، وهو علامة على جهله بالحقيقة والشريعة معاً، وعلى إدباره عن حضرة الله عز وجل.

وقد قال الشيخ أبو تراب النخشبي رضي الله تعالىٰ عنه: (إياكم والإنكار على القوم بمجرد الإشاعة عنهم أنهم خالفوا السنة في شيء، فربما كانوا في ذلك الفعل على السنة وأنتم لا تشعرون؛ لدقة مداركهم). وكان يقول كثيراً: (إذا ألف القلب

= اجتمع علم العلماء وعقل العقلاء على أن يغيّروا شيئاً ممّا عليه الصوفية بأفضل منه لعجزوا عن ذلك). فليراجع.

الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أولياء الله تعالىٰ) أي: لو أنه أقبل على حضرة الله لعرف أهلها على اختلاف مراتبهم، فكان يلزمه الأدب معهم واحترامهم ضرورة؛ وذلك لأنه ما عادى أحد أولياء الله تعالىٰ وهو يعتقد ولايتهم أبداً، وإنما يعاديهم إذا جهل مقامهم، حينئذ يرميهم بالبهتان والزندقة والفسق، فيمقت ـ والعياذ بالله تعالىٰ ـ مقتاً لا يفلح بعده أبداً.

وقد كان الشيخ الكامل أبو عبد الله القرشي بمصر المحروسة يقول: (من غض من ولي لله عز وجل ضرب بسهم مسموم في قلبه، ولم يمت حتى تفسد عقيدته في الله ورسوله، وذلك من أكبر العقوبات؛ لأنه لا يقدر أحد من الأطباء يداوي له مرضاً، فيقاسي من الألم ما لم يقع لأحد من العالمين وإن كان في أجله فسحة.

وأما عقوبة فساد عقيدته: فهو أن يصير لا يظن في الله تعالىٰ ولا في رسوله خيراً، فيجني ثمرة سوء ظنه، فلا أحد يأخذ بيده في شدة لا في الدنيا، ولا في الآخرة). نسأل الله تعالىٰ العافية، ومعنى الغض من الولي: لا يستحلي له قولاً، ولا يَذُوق له حالاً. فليحذر كل محجوب من مجالسة الأولياء إلا على وجه الاعتقاد والتسليم.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (إياكم أن تنكروا على أحد ممن أشهره الله تعالىٰ بالولاية في بلادكم[1]؛ فإن الله تعالىٰ لا يشهر أحداً بالولاية إلا لحكمة. قال: ومن جملة نعم الله تعالىٰ عليّ أني من حين كنت صغيراً لم أنكر على أحد من القوم، وأقول عن كل شيء لم أعرفه من أحوالهم: لعل هذا من العلم الذي لم يطلعني الله تعالىٰ عليه).

قال: (وخرجت أنا وجماعة من المجاورين من طلبة العلم إلى بركة الحجاج نزور سيدي إبراهيم المتبولي رضي الله عنه. فقال جماعة: إنا لا نعتقده إلا إن أظهر لنا كرامة، وقال جماعة: نحن لا ننكر ولا نعتقد، وقلت أنا: إني معتقد غير منكر. فلما دخلنا على الشيخ، شق لنا بطيخة وصار يفرق علينا كل واحد شقة، فبدأ من الجانب

---

(١) يُنكر بلسان الشرع على من شُهِر بالولاية، ولا حرج.

الأيسر، وصار يتعدى الواحد ويعطي من بعده شخصاً أو شخصين، حتى ختم بأول من على الجانب الأيمن. فأنكر الجماعة عليه وقالوا: هذا جهل بالسنة، فقلت أنا: فإن مثل الشيخ لا يجهل مثل ذلك ـ قال: وكنت أسن الجماعة، وأعطاني آخرهم ـ فقلت لبعض أصحابي: اكتبوا من أعطاهم الشيخ على الترتيب؛ فإنه لا بد لذلك من حكمة، فكتبوا ذلك. فمن أعطاه أولاً مات أولاً، ومن أعطاه ثانياً مات ثانياً إلى آخر الجماعة، فكان عطاؤه على ترتيب أعمارهم، وقد ماتوا كلهم ولم يبق غيري؛ لكونه أعطاني آخر الجماعة).

وكان الشيخ زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (إياكم أن تنكروا على أحد من الأولياء كونه لم يصلّ معكم في جماعة؛ فإن لله تعالىٰ رجالاً يصلون كل صلاة من الصلوات الخمس في مكان غير بلدهم[١]؛ فبعضهم لا يصلي الجمعة دائماً إلا بمكة، أو عند رسول الله ﷺ، وبعضهم لا يصلي الظهر كل يوم إلا في الجامع الأبيض برملة لدّ، ومنهم من لا يصلي المغرب كل يوم إلا على سد إسكندر ذي القرنين، أو جبل قاف، ومنهم من لا يصلي العصر كل يوم إلا ببيت المقدس، ومنهم من لا يصلي الصبح كل يوم إلا بجبل المقطم. قال: وكان سيدي إبراهيم المتبولي وجماعته يصلون الظهر كل يوم بالجامع الأبيض برملة لدّ).

قلت: وممن أخبرني بمثل ذلك من أصحاب سيدي إبراهيم أيضاً سيدي علي الخواص، وسيدي عبد القادر الدشطوطي، وسيدي يوسف الكردي، وأخبرني الشيخ

(١) طيُّ الزمان والمكان ثابت، ويكفي في الاستدلال له قول من عنده علم من الكتاب في قصة عرش بلقيس: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، وفي الحديث الصحيح: «عليكم بالدلجة فإن الأرض تُطوى بالليل للمسافر» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٧٤)]، وفي حديث التائب: «فأوحى الله تعالى إلى هذه أن تقرَّبي، وإلى هذه أن تباعدي» [أخرجه البخاري (٣٢١١)] وإذا كان الله تعالى يطوي الأرض لعدوه إبليس فيخطو من المشرق إلى المغرب في لحظة، فلا غرابة إذا أعطى ذلك لوليٍّ من أوليائه، ولكن خشية الادّعاء لمثل هذا يشترط غياب الجسد كله عند الذهاب لبلدٍ للصلاة فيه؛ لأنّه المكلّف بالصلاة، أمّا أن يبقى الجسد في مكان ويدّعي صاحبُه الطيّ وأنه من عالم المِثال، أو ذهب بروحه فصلى، فكل ذلك من الكذب والدَّجل على العامَّة، وليس من الطي الحقيقي الواقع للأولياء كرامة.

صالح الرفاعي عن والده (أنه صلى الجمعة يوماً في جامع الدشطوطي ببركة الترع بمصر المحروسة، فلما قامت الصلاة تقنع سيدي عبد القادر بكم جبته، ووضع رأسه في طوقه. قال: فأنكرت عليه ذلك، فسحبني وأنا في الصلاة فرأيت نفسي أصلي خلف إمام مكة، فلمّا سَلَّمَ الإمام نظرت فلم أر سيدي عبد القادر، فطفت وخرجت إلى المسعى، فاشتريت ثلاث بطيخات وحملتها في ثوبي، ثم مشيت خطوات فإذا أنا بجامع الدشطوطي والبطيخ في حجري، فقال لي: اكتم ما معك، ولا تحدث به في حياتي، ففعلت).

وأخبرني الشيخ يوسف الكردي أنه صلى مع سيدي إبراهيم المتبولي الظهر مرات بالجامع الأبيض برملة لد. وكان إمامه نحيف الجسم أصفر كأن لونه الزعفران، وهو أمرد، فأمرني الشيخ فسلمت عليه، ومشينا خطوات فإذا نحن داخل الغيط ببركة الحاج.

وكان سيدي إبراهيم إذا دخل وقت الظهر يدخل الغيط دائماً فلا يراه أحد يصلي الظهر في مصر أبداً. وكذلك كان يفعل سيدي علي الخواص؛ كان يدخل حانوته ويرد الباب عليه، ثم يخرج بعد ساعة. فكان فقيه من أهل حارته لم يزل ينكر ذلك عليه ويقول له: الظهر واجب كالعصر، فيسكت الشيخ.

وأما بيان أنه لا بد لمن يدخل في طريق القوم من شيخ، إما من مشايخ الزمان[١]، وإما أن يكون شيخه رسول الله[٢] ﷺ، لا بد لكل داخل من ذلك، أو من الجذب الإلهي من غير واسطة[٣]، لكن هذا لا يصلح أن يكون مسلكاً للمريدين؛ لجهله

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] فعلامة الضالّ: أنه ليس له ولي مرشد.

(٢) الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ اجتمعوا على أبي بكرٍ رضي الله عنه، واستمرَّت الخلافة بعده؛ فلو استغنى أحد بأحد لاستغنى الصحابة بالنبي بعد وفاته عن أبي بكر وغيره من الخلفاء، فالذي يدَّعي أن شيخه رسول الله ﷺ ويترك صحبة خلفائه والرجوع إليهم أخطأ الطريق الصحيح، وخالف منهج الأصحاب والأتباع.

(٣) ما حصل لأحدٍ من الصحابة ومن اتصلت أسانيده بهم مثل هذا الجذب الظاهر المنافي للحكمة الإلهية في وضع الأسباب والمعطِّل لها وهمُ الكُمَّل، ومن حصل له بعدهم فهو دليل نقص لا كمال.

بتحقيق مقامات الطريق، فحكمه كمن خطف من مصر في الهواء فوجد نفسه بمكة، فإذا سئل عن مناهل الطريق ومراحلها ربما جهل شيئاً منها، بخلاف من سافر مع دليل أمير الحاج.

وإذا علمت ذلك فإياك أن تستبعد قول من يقول من الفقراء: إني أجتمع برسول الله ﷺ يقظة ومشافهة[١] من طريق الكشف الروحي، فربما يكون صادقاً في ذلك. وممن بلغنا أنه كان يجتمع به ﷺ يقظة من مشايخ السلف: الشيخ عبد القادر الجيلي، والشيخ أحمد الرفاعي، والشيخ عبد الرحيم القناوي، والشيخ أبو مدين، والشيخ محيي الدين بن عربي، والشيخ أبو السعود بن أبي العشائر، والشيخ أبو الحسن الشاذلي، والشيخ أبو العباس المرسي، والشيخ ياقوت العرشي وجماعة ذكرناهم في «طبقات الأولياء».

وممن بلغنا أنه يجتمع به من المشايخ الذين أدركناهم أوائل النصف الأول من القرن العاشر: الشيخ محمد بن داود، والشيخ جلال الدين السيوطي، والشيخ نور الدين الشوني، والشيخ أحمد الزواوي، والشيخ علي الخواص، وأخي أفضل الدين، والشيخ محمد الصوفي بنواحي مدينة الفيوم، والشيخ عمر المغربي، ووِرْدُه في الصلاة على رسول الله ﷺ في كل يوم وليلة مائة ألف صلاة[٢].

وأخبرني الشيخ أمين الدين الإمام بجامع الغمري بالقاهرة: أن سيدي محمداً الغمري ما عمر الجامع بسويقة أمير الجيوش إلا بعد إذن له من رسول الله ﷺ، على لسان شخص كان يبيع لبن المعيز، فيحتمل أن الشيخ محمداً هذا شاور رسول الله ﷺ

---

(١) للإمام السيوطي رحمه الله تعالى رسالة سمّاها: «إماطة الحلك في إمكان رؤية النبي والمَلَك» ونحن لا نستبعد وقوع ذلك، وإنما نستبعد أن تكون تلك الرؤية يقظةً مصدراً من مصادر التشريع، أو مزاحمة له، أو رادّة لشيء من قواعده المقرَّرة، حتى إنّ علماء الحديث أجمعوا على أنّ الكشف والرؤية يقظة ليست مصدراً من مصادر تصحيح الحديث أو وضعه، ولا يُنقض بسبب ذلك الحكمُ الظاهرُ المقرّر عند أهله.

(٢) ربما يقع ذلك على جهة الكرامة في طي الزمان، وقد نقل الإمام النووي رحمه الله في «الأذكار» أنه وُجد من ختم القرآن بين المغرب والعشاء، وهذا خارق للعادة، معدود في الكرامات.

بالواسطة المذكورة حياءً منه، ويحتمل أن يكون لم يبلغ مقام الرجال حين شرع في العمارة، والأول أولى وأليق بحال الشيخ رضي الله عنه.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (ما من ولي حق له قدم الولاية المحمدية إلا ويخرج عن التقليد لغير رسول الله ﷺ[١]، ويصير يأخذ علمه عن رسول الله ﷺ بلا واسطة، ويستغني عن جميع الوسائط. فقلت له: حتى أئمة المذاهب؟ فقال: نعم، ما من ولي حق له قدم الولاية المحمدية إلا ويخرج عن التقليد لغير رسول الله ﷺ) لأن غاية أكثر علوم المجتهدين الظن[٢]، وعلوم القوم قد ارتفعت عن ذلك إلى علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، كما سيأتي إيضاحه في الباب الخامس إن شاء الله تعالىٰ.

فإن قلت: فهل الأخذ عن رسول الله ﷺ بلا واسطة يكون بذهاب أحدنا إلى قبره الشريف كلما أراد، أم بمجيء رسول الله ﷺ إلى مكان ذلك الآخذ؟

فالجواب الذي عليه أهل الأدب: أنهم يذهبون إلى قبر رسول الله ﷺ، فتنفتح لهم الحجرة النبوية بنفسها، فيدخلون ويتكلمون معه ﷺ إلى أن ينقضي الكلام، ثم يخرجون لأنه حي بإجماع أهل الكشف[٣]، يسمع كل من خاطبه كحاله حياً، على حد سواء. فعلم أنهم لا يكلفونه إلى المجيء إليهم بأبي هو وأمي[٤]

---

(١) تقدَّم ما في هذا الكلام والتعليق عليه فليراجع.

(٢) اختلف علماء الأصول في دلالة الإجماع، والأكثرون على أنها قطعية؛ لأنّ الأمة معصومة في إجماعها عن الخطأ بالنص، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].
وفي الحديث: «لن يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا ـ ورفع يديه ـ فإنه من شذَّ شذَّ في النار» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٨١)] وكيف تكون الدلالات المجمع عليها ظنية وقد أنكر ربنا على من قبلنا بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

(٣) وبإجماع غيرهم من الأئمة، وللإمامان البيهقي والسيوطي رحمهما الله تعالى رسالتان تحت اسم «حياة الأنبياء» وهما مطبوعتان وفيهما الأدلة القطعية على هذه المسألة.

(٤) لا يحتاج مثل هذا الكشف إلى مجيء وذهاب؛ لأنّ الكون كله للرُّوح كالغرفة الواحدة تسمع =

وأما غير أهل الأدب الكامل، فلا يرونه إلا في المنام، وبذلك قال سيدي محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي في الطريق، ولفظه: مراد الناس بقولهم: رأينا رسول الله ﷺ في اليقظة انكشاف الحجاب عن القلب[١]، حتى يصير أحدهم كأنه جليس رسول الله ﷺ وهو في قبره الشريف، لا أن رسول الله ﷺ يأتيه؛ لأن ذاته الشريفة منزهة عن كلفة المجيء والرواح. هذا هو الحق الصريح[٢]، وإن كان الكامل يرى رسول الله ﷺ ملء الوجود بحسب عموم دعوته، وسريان نور شريعته[٣]، فلا يوجد نور شريعته ﷺ في مكان إلا وهو ﷺ حاضر فيه[٤]. هكذا يدركه أهل الكشف.

فإن قيل: فهل لمقام الاجتماع برسول الله ﷺ يقظة ـ على ما تقدم بيانه ـ شروط معينة أم لا؟

فالجواب: له شروط منها: صفاء القلب وسلامته من الغل والحقد والمكر

=

مَن بعُد وتراه كما تسمع من قرُب وتراه.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩] قال ابن القيم في «كتاب الروح» نقلاً عن الإمام مالك رحمه الله تعالى: (بلغنا أنّ أرواح المقربين تروح حيث شاءت في ملكوت السماوات والأرض) فهي إذاً ليست مسجونة بأفنية القبور حتى يحتاج التلقي والإلقاء الروحي إلى انفتاح للحجرة ودخول وغير ذلك مما هو للماديات والجسمانيات، أمَّا زيارته عليه الصلاة والسلام في مرقده الشريف فَلِمَا لروحه الشريف من تقييد بالجسد الشريف مع أنه في حضرة الإطلاق، فلروحه إطلاق ملكوتي وتقييد بالجسد لا يخرجها عن الإطلاق، فالخاصة لهم الإطلاق والتقييد، والعامة لهم التقييد فقط بالزيارة أو المنام، والله أعلم.

(١) ولا يلزم من انكشاف الحجاب عن القلب أو السمع أو البصر أن يكون عند قبره الشريف، بل ذلك واقع للأولياء وإن بعُدت أماكنهم بعد المشرقين.

(٢) أمَّا جسده الشريف فهو في القبر لا ينشق عنه إلى يوم القيامة، وأما روحه الشريف فإنه بوجه إطلاقه البرزخي الملكوتي يروح حيث شاء في ملكوت السماوات والأرض، ولا يحجبه وجه قيده بالجسد عن هذا الإطلاق.

(٣) بل باعتبار حقيقته وروحانيته، وفي «الحكم العطائية» (٢٤٦): (إنما وسعك الكون من حيث جثمانيتك، ولم يسعك من حيث ثبوت روحانيتك) هذا في الرُّوح العامة فكيف بالرُّوح الخاصة؟

(٤) باعتبار سريان لطيفة نورانية من روحه الشريف إلى ذلك الحكم الشرعي والمكان الذي ذُكر فيه.

والعجب والكبر والحسد أو رؤية نفسه على أحد من المسلمين.

ومنها: أن لا يخبأ رزق غد إلا عن كشف ويقين أنه من رزقه وحده، أو مع عياله، ونحو ذلك.

ومنها: أن يكون متقيداً بالكتاب والسنة، لا يتدين بشيء من البدع[١]

ومنها: وهو أعظمها: أن يقطع جميع مقامات الإسلام والإيمان والإحسان والإيقان، وعددها مائتا ألف مقام، وسبعة وأربعون ألف مقام، وتسعمائة وتسعة وتسعون مقاماً؛ ألف إلا واحد، فلا بد لمن حق له مقام الأخذ عن رسول الله ﷺ أن يجاوز هذه المقامات كلها، وهو أمر عزيز في فقراء هذا الزمان.

وقد دخل شخص على سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالىٰ، فادعى أنه ممن يأخذ عن رسول الله ﷺ يقظة ومشافهة، فقال له سيدي علي: بينك يا أخي وبين مقام الأخذ عن رسول الله كذا كذا ألف مقام، ومرادنا أن تُكَلِّمَنا على عشر مقامات منها، فبهت ذلك الرجل ولم يدر ما يقول، فقال له الشيخ: يا أخي التلبيس ما هو مليح.

وقد أجمعوا على أن من ادعى مقاماً لم يصل إليه، عوقب بحرمانه أبداً ما عاش[٢]

فإن قيل: فهل لهذه الآداب والعلوم التي يأخذها الأولياء عن رسول الله ﷺ مرتبة الأحاديث التي صحت لنا من طريق السند الظاهر أم لا؟

فالجواب: ليس لذلك رتبة الأحاديث التي صحت من طريق السند الظاهر؛ لعدم عصمة الولي في كشفه، لكن للولي العمل بها في نفسه بعد عرضها على قواعد الشريعة، وليس له أن يأمر أحداً بالعمل بها إلا إن طلب ذلك[٣].

---

(١) أي: البدع الاعتقادية والعملية، التي عليها أهل الأهواء الذين لا يعلمون.

(٢) في الحديث: «المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زُور» [أخرجه البخاري (٤٨١٨)، ومسلم (٣٩٧٢)]. وفي كلام بعضهم: من ادَّعى الشيء قبل أوانه عُوقب بحرمانه.

(٣) حتى ولو طلب أحد من ذلك فعليه أن يُرجعه إلى القواعد المقرَّرة، حتى يبلغ مبلغه ويصل بنفسه إلى ما وصل إليه.

فإن قيل: فإذن المدار على الشريعة الثابتة من طريق النقل، فأي خصوصية لما أخذه الولي عن رسول الله ﷺ بلا واسطة؟

فالجواب: الخصوصية فيه زيادة اليقين في أخبار الآحاد؛ فإن غايتها أنها تفيد الظن لا اليقين.

وقد ذكر الشيخ محيي الدين بن عربي: أنه صحح من طريق كشفه عدة أحاديث قال بعض الحفاظ: إنها ضعيفة منها: حديث: «من عرف نفسه عرف ربه»[1].

وسمعت سيدي علياً الخواص رضي الله تعالىٰ عنه يقول: (إذا صح كشف الولي فلا يكون إلا موافقاً للشريعة ومؤيِّداً بها) فإن ادعى شخص الكشف، وأتى بما يخالف الشريعة رددناه عليه، وجعلنا الخطأ أتى إليه من طريق كشفه، وذلك لأن سائر علوم الأولياء لا تكون إلا من باطن شريعة محمد ﷺ، ومن دائرة علمه. ومن المحال أن يوحيَ الحق تعالىٰ إلى قلب وليه من طريق الإلهام شيئاً يخالف شريعة محمد ﷺ.

فإن قيل: فإذن علوم الكشف فوق ما يراه النائم، ودون الشريعة الثابتة من طريق النقل:

فالجواب: نعم، والأمر كذلك. وقد أجمع القوم كلهم على أن الشريعة التي بين أظهرنا أصح مما يأخذه الولي عن الله من طريق الإلهام بلا واسطة؛ لأن إبليس قد يُلبِّس على الولي، ويقيم له مثالاً بحسب ما يأخذه منه ذلك الولي من سماء أو كرسي أو عرش، فيفتنه بذلك. وما كل ولي أعطي العرفان بين الأمور المحققة والأمور المخيلة.

وقد أقام إبليس مرة لسيدي عبد القادر الجيلي رضي الله عنه عرشاً حين رأى سيدي عبد القادر يأخذ علومه من العرش، وناداه منه: يا عبدي قد أسقطت عنك التكاليف كلها، ولم ينقص بذلك مقامك عندي، بل أنت أعلى مقاماً مما كنت حال

---

(١) هذا من قول يحيى بن معاذ، وليس بحديث.

التكليف[١]، فقال له سيدي عبد القادر الجيلي: اخسأ يا لعين؛ فإن الله تعالىٰ لا يوجب شيئاً على لسان محمد ﷺ ثم يُسارر ولياً بخلافه أبداً، فاضمحل ذلك العرش ووقع إبليس على الأرض كالمغمى عليه، فلولا أن الحق تعالىٰ أيد سيدي عبد القادر بمعرفة إبليس لربما كان أخذ منه ما أضله.

وأما بيان الدهليز الذي يدخل منه العبد إلى معرفة ماهية طريق القوم: فهو السلوك على يد شيخ صادق متضلع من علوم الكتاب والسنة وأقوال الأئمة؛ فإن طريقة القوم عالية المقدار والمكان، ومحال أن يقدم الإنسان على صعود السطح العالي بلا سلم، إلا أن يحصل له ذلك بالجذبات الإلهية، فلا منع.

قالوا: ولا بدّ للمريد من توحيد القصد والإذعان والعمل بكل ما يقوله الشيخ، ومن لم يوجه القصد وأشرك مع الشيخ غيره[٢] فهو مشرك في القصد لا يجيء منه شيء في الطريق، ولو كان شيخه من أكبر الأولياء.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رضي الله تعالىٰ عنه يقول: (من أدبر عن شيخه لحظة واحدة فقد أدبر عن حضرة الله عزَّ وجل، ولو أن مريداً خدم شيخه أربعين سنة لا يدبر عنه لحظة، ثم أدبر عنه، كان ما فاته في تلك الإدبارة أكثر مما ناله في الأربعين سنة).

واعلم يا أخي أن علماء الحقيقة والشريعة قد أجمعوا على وجوب مجاهدة النفس وتطهيرها من الأمراض الباطنة كالكبر والحسد والغل ومحبة الدنيا، وما لا يتم

---

(١) وقد ذكر القشيري رحمه الله أنه: ذكر للجنيد رحمه الله تعالى قومٌ قالوا بسقوط التكاليف واستحلال المحرَّمات وأنهم يزعمون أنهم وصلوا، فقال: نعم لقد وصلوا ولكن إلى سقر ثُمَّ قرأ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٣] ثم قال: الذي يزني ويفعل الفواحش؛ ـ أي: مع اعتقاد حرمتها ـ أحسن حالاً من هؤلاء. وذكر القشيري عن ذي النون أنه قال: الولي هو الذي لا يطفئ نورُ معرفته نور ورعه، ولا يتكلم بباطن علم ينقضه عليه ظاهر الكتاب والسنة، ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله تعالى.

(٢) أي: من شيوخ التربية، أما شيوخ العلم السالمون من البدع فلا مانع من تعددهم بحسب اختصاصاتهم، وبإشارة شيخ التربية وإذنه أولى وأكمل.

الواجب إلا به فهو واجب. قالوا: ولا طاعة للوالدين في ترك المجاهدة، ولا يصير الولد بذلك عاقاً لهما[١]، كما لا يصير عاقاً بمخالفتهما في تعلم العلم الواجب.

فإن قيل: فما الدليل على وجوب رياضة النفس ومجاهدتها؟

فالجواب: الدليل على ذلك ما ورد من عقوبة المتكبر والحاسد والمعجب بعمله والمرائي والمنافق ونحو ذلك، وما توعد الله تعالىٰ عباده عليه بالعقوبة يجب عليهم الخروج منه في هذه الدار، وإلا فلا يطهرهم من ذلك إلا النار. وأيضاً: فإنه كما يجب على العبد الخلوص من الأدناس النجسة في بدنه وثيابه ومكانه قبل دخوله في الصلاة، فكذلك يجب عليه التطهر من صفات الشياطين التي في باطنه؛ لتمكّنه ملائكة الحضرة الإلهية من الوقوف بين يدي الله تعالىٰ؛ فإن كل من كان فيه خصلة من النفاق أو الكبر أو العجب مثلاً لا تمكنّه الملائكة من دخول حضرة ربه أبداً؛ لأنها كالنجاسة الظاهرة على حد سواء، كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله تعالىٰ أواخر هذا الباب.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: (يجب على كل مكلف أن ينظف ظاهره وباطنه من صفات الشياطين، ويخلِّي ظاهره وباطنه، ويتحلى بصفات العلماء العاملين، والأولياء الصالحين؛ لتمكنه الملائكة من دخول حضرة الله عز وجل التي لا تصح الصلاة عندهم إلا بدخولها، ومعظم غرض جميع الداعين إلى الله تعالىٰ: أن العبد يطهر باطنه كما يطهر ظاهره، ويطابق في جميع طاعاته بين الظاهر والباطن؛ ليخرج عن صفات النفاق، ويتخلق بالإخلاص)[٢].

فهذا معظم قصدهم من تسليك المريد، وذلك ليلاحقوا المريد برائحة التخلق بما كان عليه السلف الصالح؛ من الصدق والإخلاص في جميع الأحوال، واتهام النفوس

---

(١) لأنه يحصّل بالمجاهدة ما هو فرض عين من التخلية والتحلية، ولا طاعة للوالدين في ترك ما هو فرض عين علمي أو عملي.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]. فالإخلاص مقدَّم على العبادةِ البدنية والمالية، وهو فرض متعلق بالقلب، والتخلص مما ينافيه من العلل الباطنة فرض قال تعالى: ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓۚ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

بعد ذلك بأنها لم تصدق ولم تخلص، ولا يتم ذلك لأحد إلا على يد شيخ صادق ولو بلغ في العلم الغاية وكان على عبادة الثقلين. فربما كان الذي لا شيخ له على عبادة الثقلين، ثم وقع في العجب آخر عمره، فحبط عمله كله، فكان حكمه كحكم النحل إذا أشرف على ختام الخلية فتسرح على شجر الحنظل سرحة، ثم مج ذلك على الخلية فأفسدها كلها؛ لما فعله تلك السنة.

وكان رضي الله عنه يقول: (لو أن مريداً عبد الله تعالىٰ حتى ملأ ما بين السماء والأرض بغير شيخ فهو كالهباء المنثور؛ لجهله بمعرفة دسائس الأعمال الظاهرة، فضلاً عن الباطنة، بل ولا يعرف الطريق الموصل إلى ذلك حتى يطلب معرفة كيفية التطهر؛ وذلك لأن معظم طريق القوم غيب غير محسوس، فلا يكاد يدرك دسائس أعماله إلا من كشف الله تعالىٰ حجابه).

وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (لو أن عبداً قرأ ألف كتاب في العلم من غير شيخ يفهمه معانيها فلا ثمرة لذلك عند القوم، وهو كمن حفظ كتاباً في الطب مع جهله بتشخيص الداء، وكيفية تركيب الدواء، فكل من سمعه وهو يدرس كلام الحكماء يقول: هذا هو الطبيب، وثم إذا سأله عن اسم الداء، وتنزيل دوائه عليه لم يجد عنده معرفة بذلك يقول: إنه جاهل بالطب، وكذلك حكم من يحفظ مثل كتاب «الإحياء» للغزالي، أو «القوت» لأبي طالب المكي، أو «عوارف المعارف» للسهروردي بغير فهم ولا شيخ له، لا يعرف يداوي نفسه ولا غيره من مرض من الأمراض، والله أعلم).

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (من لم يكن له شيخ في هذا الزمان يخرجه من ظلمة الشكوك والأوهام، بعيد أن يذوق شيئاً من مقام كمال الإخلاص في عبادة من العبادات، بل يصير يرى العبادات الظاهرة الخالصة تقع على يد السالكين، فلا يقدر على الوصول إلى العمل بمثلها) وغاية أمر من لا شيخ له في الإخلاص مثلاً: أن يرى نفسه قد خلصت من الشوائب القادحة في مقام الإخلاص

عنده وهو من الرياء والعجب ومحبة الشهرة بالصلاح[1] ونحو ذلك، لكنه مع ذلك يطلب الثواب على عمله، وإن لم يعطه الحق تعالىٰ شيئاً سخط وندم[2]، وهذا من الرياء المحبط للأعمال عند العارفين، وهو ممن يعبد الله على حرف.

وقد ورد أن عابداً عبد الله تعالىٰ في جزيرة سبعين سنة ـ وفي رواية: خمسمائة سنة ـ وأن الحق تعالىٰ يقول له يوم القيامة: ادخل الجنة برحمتي، فيقول: يا رب بل بعملي.

فلو أن هذا العبد كان قد سلك الطريق على يد عارف، لعرف من أول ما دخل في الطريق أن العبد لا يدخل الجنة إلا برحمة الله عز وجل دون عمله[3]، وكان لزم الأدب مع الله تعالىٰ في جميع أحواله.

وإيضاح ذلك: أن المريد أول ما يتجلى له من الأمور إذا تحلى باطنه من كثرة الذكر توحيد الفعل لله تعالىٰ، ثم توحيد الملك لله تعالىٰ، ثم توحيد الوجود له. وأن العالم كله باق بإبقاء الحق تعالىٰ له لا بنفسه.

---

(١) قال الإمام إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى: ما صدق الله من أحبَّ الشُّهرة.

(٢) عن الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: قال حكيم من الحكماء: إني لأستحي من ربي أن أعبده رجاء للجنة فقط، فأكون مثل أجير السوء إن أعطي عمل، وإن لم يعط لم يعمل، ولكن حبُّه يستخرج مني ما لا يستخرجه غيره. [أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ٤٩٨)].
وأعلى درجات العبادة: أن يعبد الإنسان ربّه؛ لأنه ربٌّ يستحق العبادة، وحباً به، وشكراً له، متحققاً بحديث: «أفلا أكون عبداً شكوراً» [أخرجه البخاري (١٠٦٢)، ومسلم (٥٠٤٤)].

(٣) في الحديث الصحيح: «لن يُدخِل أحداً عمله الجنة»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة» [أخرجه البخاري (٥٢٤١)، ومسلم (٥٠٤٠)].
وقد قال العلماء: دخول الجنة برحمة الله، وتقاسم درجاتها بالأعمال، ولا يعارض الحديثُ قول الله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] لأنّ معنى الآية: أنّ الله تعالى يستر في العمل ما فيه من العلل برحمته تعالى ويثيب عليه ويدخل صاحبه الجنة، وفي «الحكم العطائية» (١٢١): (متى طلبت عوضاً على عملٍ طُولِبت بوجود الصّدق فيه، ويكفي المريب وجدان السلامة)، وفيها (٩٠): (كفى من جزائه إيّاك على الطاعة أن رضيك لها أهلاً)، وفيها (١٢٣): (إذا أراد أن يظهر فضله عليك، خلق ونسب إليك).

فإذا تجلى له توحيد الفعل كله لله تعالىٰ، وأنه ليس للعبد من عمل إلا على وجه نسبة التكليف إليه لا غير[١]، وأن الله تعالىٰ هو الفاعل وحده كشفاً ويقيناً ذهب عن العبد طلب الثواب على عمله[٢]، وذهب عنه العجب والكبر والرياء، ودخل في فضاء الإخلاص، ولم يبق له عمل يعتمد عليه، فحكمه حكم من رأى جاره يصلي طول الليل، وهو نائم على حدث، فمثل هذا لا يخطر في باله أن الله تعالىٰ يعطيه ثواب ذلك العمل الذي عمله جاره أبداً. فهذا حكم من يشهد العمل خلقاً لله تعالىٰ وحده، وهذا هو الإخلاص المشار إليه بقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]. يعني: ولا نفسه بميزانه الشرعي.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (لا بد للعبد في عمله من عينين: عين ينظر بها كون الفعل لله تعالىٰ، وعين ينظر بها نسبة العمل إليه، على حد ما نسبه الله تعالىٰ إليه؛ ليترتب على ذلك الثواب والعقاب).

وسمعته يقول مراراً: (من تجلى له التوحيد الكشفي، رأى نفسه أجنبيّاً عن جميع الأعمال الواقعة على يديه، وهناك لا يصح منه رياء بأعماله ولا عجب ولا تكبر بها.

وأما من يشهد العمل لنفسه، ويطلب خلوصه من الشوائب، فلا يصح له ذلك لغلظ حجابه).

---

(١) قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] فلا خالق ولا مؤثّر إلا الله تعالى، وقدرة العبد الحادثة ليست مؤثرة، بل ليس بينها وبين أفعاله إلا مجرد الاقتران. قال الشيخ الدردير:

والفعل فالتأثير ليس إلا ... للواحد القهار جلَّ وعلا

وقال صاحب الجوهرة:

وعندنا للعبد كسب كلفا ... به ولكن لا يؤثّر فاعرفا

وفي نسخة: ولم يكن مؤثراً فلتعرفا.

فتنسب أفعال العباد لله تعالى خلقاً، وللعباد كسباً بلا تأثير لقدراتهم الحادثة.

(٢) فالأعمال في ظواهر العارفين موجودة، وفي بواطنهم غير مشهودة، وإذا نسبت إليهم ومدحوا عليها استحيوا من الله تعالى واستغفروه.

قال صاحب الحكم (١٤٣): (المؤمن إذا مُدِح استحيا من الله تعالى أن يُثنى عليه بوصف لا يشهده من نفسه).

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (قد طلب الأشياخ أن يسلكوا بالمريد إلى المقامات العالية بسرعة بغير كثرة الذكر فلم يقدروا؛ وذلك لأن من خصائص الذكر كشف الحجب المانعة من دخول حضرة الله تعالىٰ، فكلما انكشف للمريد حجاب ترقى من ذلك المقام، وطلب المقام الذي فوقه، فلا يزال كذلك إلى أن يصل إلى مقام الكمال اللائق به، بخلاف من سلك بغير الذكر يطول زمن حجابه، ولا يكاد يفارق المقام الذي هو عليه؛ لتعشقه به، فحكمه حكم من كان سائراً في تربة ومعه جراب من الفلوس الجدد، ثم رأى كوماً من فضة، فصب الفلوس على الأرض وملأ جرابه فضة، ثم إنه رأى كوماً ذهباً، فصب الفضة وملأ جرابه ذهباً. فلو أنه لم ير كوم الفضة لدام على حمل الفلوس الجدد، ولو أنه لم ير كوم الذهب لدام على حمل الفضة، ولو أنك قلت له حين رأى الفضة: لا ترم الفلوس، أو عند رؤية الذهب: لا ترم الفضة، لم يطعك في ذلك، وربما سفه عقلك).

وقد كان الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه يقول: (ينبغي للشيخ أن لا يأمر المريد برمي الدنيا إلا بعد أن يمهد له بساطاً قبل ذلك يذكر له فيه ما يحصل له من أنواع القربات الإلهية، واللطائف الربانية، والعلوم اللدنية. هناك ينتبه المريد لطلب ما يدعوه الشيخ إليه، ويبادر لامتثال أمره، وتهب عليه ريح التوفيق، فلا يصير يقف مع شيء يحجبه عن حضرة ربه عز وجل، ومثال ذلك: مثال قوم قال لهم رئيس المركب: عند عصف ريح شديدة، كل من لم يرم متاعه غرق هو ومتاعه، فارموا أمتعتكم من الآن، فلم يجبه أحد، ثم إذا جاء وقت الوعد وعصفت الرياح. وشاهد القوم أمارات الهلاك إن لم يرموا أمتعتهم، كان أعقلهم من يبادر إلى رمي متاعه في البحر، ولو أن شخصاً قال له: لا ترم متاعك واغرق أنت، لسفه عقله. فهذا مثال من وقف على قدم الحجاب، وزين له الشيطان أعماله الخبيثة).

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (لو لم يكن من شرف طريق القوم وعزتها إلا أن الإنسان لا يعرف يمشي فيه بغير شيخ ولو صار من مشايخ الإسلام، لكان في ذلك كفاية لشرفها على غيرها، وإعلاماً بِعظم مقدار أهلها).

وسمعته مرة أخرى يقول: (يكفينا في شرف طريق القوم قول موسى للخضر عليهما السلام: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]؛ فإن موسى طلب طريق الإرشاد من الخضر مع سعة علم موسىٰ، ومع كونه نبياً مرسلاً[١]. قال: وكذلك يكفينا في شرفها أن الإمام أحمد بن حنبل كان إذا توقف في مسألة يسأل عنها الشيخ أبا حمزة البغدادي، ويقول له: ما تقول في المسألة يا صوفي؟ فإذا حل أبو حمزة إشكال تلك المسألة تعجب أحمد من ذلك).

وكان رضي الله عنه يقول لولده عبد الله: يا ولدي عليك بالحديث، وإياك ومجالسة هؤلاء الذين سموا نفوسهم صوفية؛ فإنه ربما كان أحدهم جاهلاً بأحكام دينه. فلما صحب أبا حمزة البغدادي، وعرف أحوال القوم، كان يقول لولده: يا ولدي عليك بمجالسة هؤلاء القوم[٢]؛ فإنهم زادوا علينا بكثرة العلم والمراقبة والخشية والزهد وعلو الهمة.

وبلغنا أن الإمام أحمد ما أذعن للصوفية إلا بعد أن أرسل له أبو حمزة جماعة من الفقراء الطيارة، فنزلوا عليه في الليل من دور القاعة، فتحادثوا مع أحمد طويلاً في

---

(١) في الحديث الصحيح: «قال الخضر لموسى: إنك على علم علمكه الله لا أعلمه، وأنا على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه» [أخرجه البخاري (٤٣٥٨)، ومسلم (٤٣٨٥)].
وفي القرآن الكريم من قول الخضر حكاية: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨] وكلمتا ﴿تُحِطْ﴾ و﴿خُبْرًا﴾ تدلان على وجود أصل هذا العلم عند نبيه سيدنا موسى عليه السلام، وتنفي إحاطته به، فلم تكن صحبة النبي الرسول للخضر صحبة مريد لشيخ أو طالب لمعلِّم؛ لاشتراكهما في أصل العلم الباطن، وانفراد كل واحدٍ منهما بعلم تخصصي على جهة الإحاطة لا يعلمه الآخر، ولم يكن الخضر مكلفاً بشريعة سيدنا موسى؛ لانفراده عنه بالنبوة على القول الراجح، وبالتالي لا يصح الاحتجاج بالقصة في اتباع العلماء وطلاب العلم للعامة والجهلة من أدعياء الولاية من أهل الطرق؛ لأنّ أولئك الشيوخ الأميِّين مطالبون بالشرع المحمدي ومكلفون به، فكيف يصح تعطيل الشريعة وهم مخاطبون بها من أجل ما يسمونه العلم الباطن ويدعون كذباً أنه علم الخضر عليه السلام، وأنهم على مقامه ووارثون له؟!

(٢) ومن وصيته لولده: عليك بمجالسة هؤلاء القوم ـ يعني: الصوفية ـ فإنه ليس للعمل عندهم كبير قَدْر يُدخلون عليكَ العُجب بسببه، وإنّ للخطأ عندهم وجوهاً من المعاذير.

أحوال أهل الطريق، وأظهروا له علوماً ومعارف لم يكن سمعها قبل ذلك، فاعترف بفضل أهل الطريق بعد ذلك، ثم لما أرادوا الانصراف، قالوا: يا أحمد طِر معنا في الهواء. فقال: لا أطيق. فقالوا له: قد أثقلك أكل الشهوات[١]، ثم صعدوا من صحن الدار إلى نحو السماء، وهو ينظر، فيقال: إن أحمد صار يتأسف، ولم يأكل بعد ذلك شيئاً من الشهوات إلى أن مات. وكان إذا ضعف من الجوع، يأخذ شحماً، وعدساً ويجعله في جرّة ويضعه على النار حتى يستوي ثم يأكله.

وبلغنا أن الإمام أبا عبد الرحمن الأوزاعي طلب الصحبة لإبراهيم بن أدهم فلم يجبه إلى ذلك، وقال: يا عبد الرحمن الطير لا يطير إلا مع شكله[٢]، فرجع الأوزاعي عن طلب الصحبة لعلمه بعلو مراتب الصوفية. وهذا من الأوزاعي من أعظم دليل على شرف الطريق وأهلها.

وبلغنا أن الإمام الشافعي رضي الله عنه كان يجالس الصوفية كثيراً ويقول: (يحتاج الفقير إلى معرفة اصطلاح الصوفية[٣] ليفيدوه من العلم ما لم يكن عنده)، وقيل له مرة: ماذا استفدت من مجالسة الصوفية؟ فقال: (استفدت منهم شيئين: قولهم: الوقت

---

(١) الخصوصية والمزية لا تقتضي الأفضلية، فما هم عليه من حالٍ خاص لا يعني تقديمهم على العلم والإمامة فيه، وأكل الشهوات المباحة بالمقاصد الشرعية يجعلها قُربات يثاب عليها العبد، أما الشهوات الواجبة شرعاً كالأكل قدر ما يدفع الهلاك عن نفسه والشُرب وما إلى ذلك فهي داخلة في المأمورات التي يؤجر على فعلها امتثالاً ويعاقب على تركها، وكلا هذين القسمين لا يعتبر عائقاً عن عالم الملكوت ولا حاجباً ولا يسبِّب الثِّقَل لأمثال الإمام أحمد رضي الله عنه، ولكنَّ الكُمَّل إذا أعطوا مثل ذلك من الخوارق يتسترون.

(٢) لكل من العلماء والأولياء رتبة، ولكل مقام رجال، ولا يصح لأحدهم من الخوارق أن يعطِّل ما أقامه الله فيه ليتحوّل إلى غيره من تجريد أو تسبب، وفي «الحكم العطائية» (١٩١): (لا تطلب منه أن يخرجك من حالةٍ ليستعملك فيما سواها، فلو أرادك لاستعملك من غير إخراج)، وفيها (٢): (إرادتك التجريد مع إقامة الله إياك في الأسباب من الشهوة الخفية، وإرادتك الأسباب مع إقامة الله إياك في التجريد انحطاط عن الهمة العليّة). وفي كلام السلطان إبراهيم ما يدل على ذلك المعنى.

(٣) من المتفق عليه بين علماء الاختصاص في كل فن أنه لا يجوز الخوض فيه وقراءة كتبه حتى يعلم الإنسان مصطلح أهله، وإلا فهو بين مفسدتين أن يُخطِئ أو يُخَطِّىء.

كالسيف إن لم تقطعه قطعك، وقولهم: إن لم تشغل نفسك بالخير شغلتك بالشر).

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (يكفينا في شرف الطريق إذعان الأئمة لأهلها في كل زمان، وسؤالهم الدعاء منهم في الشدائد دون العكس)[١].

وقد كان سيدي إبراهيم المتبولي رحمه الله تعالىٰ يقول: (نحن مع الفقهاء كبيت الخلاء لا يأتينا أحد منهم إلا وهو محزوق)[٢].

وقد كانت حلقة أبي القاسم الجنيد يعلو أصوات أهلها على حلقة الإمام أحمد بن سريج حتى إن جماعة من طلبة ابن سريج تركوه، وصاروا يحضرون الجنيد، فتنكر ابن سريج يوماً وحضر مجلس الجنيد، وقام معترفاً بفضله. وكان قبل ذلك يمر على حلقته ولا يقف، وإذا سألوه عن الجنيد، يقول: لم أفهم من كلامه شيئاً إلا أن صولته ليست بصولة مبطل[٣].

وناظر الجنيد يوماً فقال له: طريقنا أقرب إلى حضرة شهود الحق تعالىٰ من طريقكم. فقال الجنيد: بل اعكس. فقال له: نريد دليلاً على ذلك. فقال: نعم، فأمر فقيراً أن يرمي حجراً في وسط حلقة الفقراء، فصاحوا كلهم بأعلى صوتهم: الله الله

(١) طلبُ الدعاء من الصالحين أوقات الشدائد من التوسل المتفق على مشروعيته، وله شواهد كثيرة في السنة وآثار السلف، ومن ذلك: ما جاء في مقدمة «صحيح الإمام مسلم»: أدركت في مسجد رسول الله ﷺ سبعين رجلاً يطلب منهم الدعاء، ولا يؤخذ عنهمُ الحديث. أقول: وهكذا أكثر شيوخ الصوفية في عصرنا.

(٢) أي: يلجأون إليهم عند الشِّدة لطلب الدعاء.

(٣) أهل الحق وغيرهم يعرَفون من الوجوه والألسنة والأحوال الظاهرة، وقد قال الإمام أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: من تكلّم عرفناه لوقته من فلتات لسانه، ومن لم يتكلم عرفناه ليومه من حركاته ولحظاته. وفي الحكم: أدب الظاهر عنوان أدب الباطن.

وفي «السيرة النبوية»: أنّ رجلاً مشركاً سئل عن رسول الله ﷺ بعد رؤيته؟ فقال: إنّ وجهه ليس بوجه كذاب. والعامّة من أهل سلامةِ القلوب يعرفون الصادق من غيره بقلوبهم عند النظر إليه أو سماع كلامه، وفي «الحكم العطائية» (٢٨): ما استودع في غيب السرائر ظهر في شهادة الظواهر.

الله[١]، ثم قال للرامي: ارم الحجر في وسط حلقة الفقهاء، فرماه، فصاحوا كلهم: حرام عليك. فقال أحمد بن سريج: قطعتني بالحجة، ولم يزل يجالس الجنيد ويتردد إليه حتى مات.

وكان الجنيد رضي الله تعالىٰ عنه يقول: (طريق الفقهاء هي أساس طريقنا التي بنيت عليه، ولكن زاد الصوفية على الفقهاء كثرة مراعاة العمل بالشريعة، وعدم التساهل في ترك العمل بشيء منها[٢]، ومراعاة أنفاسهم مع الله تعالىٰ، ولو أن الفقهاء اليوم راعوا الأمر كما راعاه الصوفية، لكانوا هم الصوفية، ولكانوا فهموا اصطلاح القوم في ألفاظهم من غير توقيف).

وقيل مرة لسيدي علي بن وفا رضي الله عنه: بم تميزت طريقتكم عن طريق الفقهاء؟ فقال: تميزت بمعرفة حسن العمل بما سمعناه من الفقهاء لا غير؛ فإن الفقيه يغلب عليه مراعاة العلم دون العمل إلا من شاء الله تعالىٰ[٣].

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (طريق القوم هي الطريق المستقيم، ولو لم يكن من شرفه إلا أن حجة الإسلام الغزالي، والشيخ عز الدين بن عبد السلام، طلبا لهما شيخاً في الطريق لكان في ذلك كفاية في الشرف، مع أن الغزالي كان قد لقب بحجة الإسلام، والشيخ عز الدين كان قد لقب بسلطان العلماء). ولما اجتمع الإمام الغزالي بشيخه أبي محمد البازغاني صار يقول: ضيعنا عمرنا في البطالة[٤]، يعني: بالنسبة لما رآه من صحبة الشيخ مع أنه كان قد صنف

(١) يعني: أنّ الذكر أورثهم الحضور مع الله تعالى وشهود أفعال الخلق من أفعاله تعالى، فذكروا الله تعالى عنده وأخذوه بالرضا والتسليم.

(٢) أي: طريقهم ترك الرخص والتأويلات، والأخذ بالعزائم، والتمسك بالمندوب كالواجب، واجتناب المكروه وخلاف الأولى كالحرام.

(٣) قال أحدهم:

فشريعة كسفينةٍ وطريقة كا ... لبحر ثم حقيقة دُرٌّ غلا

(٤) بل بعد انتهائه من مرحلة السلوك صار يمرُّ على المجالس التي كان يدرِّس بها ويقول: ههُنا كنا نعصي الله تعالى؛ أي: بمعاصي النفوس؛ من الرياء وحب الشهرة والسمعة والتعظيم.

كتاب «الإحياء» وغيره.

وكذلك وقع للشيخ عز الدين بن عبد السلام فإنه كان يقول: وهل ثم طريق يقرب إلى الله تعالىٰ غير العلم الذي بأيدينا، فلما اجتمع بالشيخ أبي الحسن الشاذلي، وقطع سلسلة باب القلعة بالكراس، صار يقول: (إن القوم قعدوا على قواعد الشريعة، وقعد غيرهم على الرسوم). كما مر أوائل الباب.

وحكى اليافعي رحمه الله تعالىٰ أنه قال: مكثت خمس عشرة سنة في بلاد اليمن، وخاطر يدعوني إلى الإقامة على الاشتغال بالفقه على طريقة الفقهاء، وخاطر يدعوني أن أشتغل بما عليه الصوفية، حتىٰ جمعني الله تعالىٰ على شخص من أرباب الأحوال بمدينة زبيد، فقال لي مكاشفة: اشتغل بطريق القوم؛ فإنها تجمع طريق الفقهاء وتزيد عليها، وثمرتها أعظم من ثمرة الفقهاء. فقلت له: أريد على ذلك دليلاً، فدخل بي في زاويته، ثم أرسل إلى شخص من العلماء وقال للنقيب: قل له: فلان يطلبك، وأمر الشيخ الفقراء بأنهم لا يردون عليه السلام إن جاء، ولا يفسحون له في المجلس، فقالوا: سمعاً وطاعة. فلما جاء قال: السلام عليكم، فلم يرد أحد عليه السلام. فقال: ردّ السلام واجب يا جهلة. فقال له الشيخ: في نفس الفقراء منك شيء. فقال: وأنا في نفسي منهم أشياء، ونشر أصابع يديه، ثم ولى وهو يسيئهم. ثم إن الشيخ أرسل إلى الفقير، وأمر الجماعة أن يفعلوا معه كما فعلوا مع العالم. فقال الفقير: أنا أستغفر الله العظيم. فقال الشيخ له: إن في نفس الفقراء منك شيئاً، فأخذ نعالهم وعلقها في عنقه وعلى رأسه، وقال: أنا في رضاهم حتى يرضوا عني[1].

فقال الشيخ لليافعي: انظر ثمرة علم ذلك وما أورثه العلم في النفس من الرعونات

---

(١) قال الشيخ أبو مدين رحمه الله:

وحُطَّ رأسك واستغفر بلا سببٍ ... وقم على قَدَم الإنصاف معتذرا

وقل عبيدكم أولى بصفحكُم ... فسامحوا وخذوا بالعفو يا فقرا

ونُقل عن بعضهم: صحبت الصوفية ثلاثين سنة فما اختلفت معهم على شيء، قالوا: ولِمَ؟ قال: لأني كنت معهم على نفسي، ولم أكن مع نفسي عليهم.

والمبادرة للإنكار عليهم في عدم ردّ السلام فوراً، مع أنه يحتمل أنهم كانوا يعلمون أنه على حالة لا يستحق بها ردّ السلام عليه؛ زجراً له[١]، وانظر ثمرة طريق الفقهاء.

قال اليافعي رحمه الله تعالىٰ: فأقبلت من ذلك اليوم على طريق الفقراء، ومطالبة نفسي بالعمل بكل ما علمته حتى كان من أمري ما ترون. وبلغنا أن اليافعي رحمه الله كان يقول قبل اجتماعه بهذا الشيخ: وهل ثَمَّ طريق إلى الله تعالىٰ غير ما مع الفقهاء. وكان لا يسلم للصوفية في شيء.

ووقع لسيدي الشيخ مدين مع الشيخ عبادة المالكي، أن سيدي مدين دعاه إلى وليمته يوماً ـ وكان من أشد المنكرين عليه ـ وقال لجماعته: لا أحد يقوم له إذا حضر، ولا يفسح له في المجلس، ففعلوا، فضاقت على الشيخ عبادة نفسه حتى جلس في طريق الناس، ولم يتلفت إليه، فرفع سيدي مدين رأسه كهيئة الذي لم ينظره حين دخل وانتهض قائماً وقال: الشيخ يأتي ولا تعلموني به، ثم دعاه وأجلسه بجانبه، وقال له: حضر هنا سؤال. فقال الشيخ عبادة له: قل، فقال: هل يجوز القيام لمن يقول للناس: قوموا لي وعظموني كما تعظمون ربكم بالقيام بين يديه؟ فقال الشيخ عبادة: لا. فقال له سيدي مدين: بالله عليك أما تكدرت من عدم قيام الناس لك؟ فقال: نعم. ثم قال الشيخ عبادة ـ ونادى بأعلى صوته ـ: ألا اشهدوا عليَّ بأني أسلمت إسلاماً جديداً على يد سيدي مدين، ثم تلقن عليه الذكر، ولم يزل يخدمه إلى أن مات، وترك تدريس العلم، وأوصى أن يدفن تحت عتبة تربة فقراء سيدي مدين، ففعلوا. وكان يقول: لولا بركة سيدي مدين لكنت هلكت بالكبر والعجب.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: من فوائد الشيخ اختصار الطريق على المريد، وإراحته من شدة التعب من غير ترق، فهو كما قال سيدي عمر بن الفارض رحمه الله في حق من ليس لهم شيخ:

---

(١) الأولى ردُّ السلام عليه؛ لوجوبه، ويمكن امتحانه بطريقةٍ أخرى لا إثم فيها؛ كترك القيام له عند دخوله، وخصوصاً إذا علموا محبته لذلك، وترك مدحه والثناء عليه بما يُدخل عليه العجب.

رضوا بالأماني وابتُلوا بحظوظهم ... وخاضوا بحار الحبِّ دعوى فما ابتلّوا

فهم في السُّرى لم يبرحوا من مكانهم ... وما ظعنوا في السَّير عنه وقد كلوا

وقال سيدي علي بن وفا رحمه الله تعالىٰ في أهل هذا الحال أيضاً:

تشيخوا من قبل أن يوجدوا ... فعمرهم ضاع ولم يولدوا

أي: لأن أول عمر العبد دخوله في طريق القوم، ومن لم يدخل فيها فكأنه لم يولد، وهو بمثابة الأموات بالنسبة إلى أهل الطريق.

وفي كلام السيد عيسى عليه السلام للحواريين: بحق أقول لكم: لن يلج ملكوت السماء من لم يولد مرتين. فإذاً حكم المريد بلا شيخ، كحكم من يريد أن يدخل زقاقاً لا يدري هل ينفذ أم لا؟ فهو يدخل إلى آخره فإن رآه ينفذ خرج منه، وإلا رجع. وحكم من له شيخ حكم من له دليل أمامه، فإذا أراد أن يدخل زقاقاً لا ينفذ مثلاً، قال: هذا لا ينفذ، فلا يدخله، فهو يريحه من تعب الدخول من غير فائدة، وهذا واقع كثيراً للمريد الذي لا شيخ له؛ فإن غالب أعماله التي يعملها بغير شيخ كالدرب المسدود؛ لدخول الآفات فيها.

وكان سيدي إبراهيم الدسوقي رضي الله تعالىٰ عنه يقول: (طلب الشيخ في الطريق واجب على كل مريد[1]، ولو كان من أكابر العلماء). وكان يقول: لو أن طالب العلم كان يأتي بالمأمورات الشرعية على وفق ما أمر الله به من الإخلاص، لما احتاج إلى شيخ كما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين من بعدهم، لكنه لما أتى بها محتفة بالآفات والعلل القادحة في الإخلاص، أو في الصحة احتاج إلى الشيخ، فلا يقال: لو كان علاج هذه الأمراض الباطنة واجباً، لوضع الأئمة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين في ذلك كتباً، ولم نر لهم كتاباً في مثل ذلك؛ لأن هذه الأمراض التي حدثت فينا لم تكن في أهل عصرهم، ولو كانت فيهم لاستنبط المجتهدون في ذلك أدوية وكتباً، وخلصوا الناس من الرياء والنفاق، كما فعلوا ذلك في مسائل الفقه،

(١) هذا من باب: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

بل ذلك كان أولى؛ لما هم عليه من كثرة الخشية والخوف من الله تعالىٰ، ومراعاتهم الأنفاس مع الله تعالىٰ. ولا يقول عاقل قط: إن أحداً من الأئمة يرى في أحد كبراً، أو عجباً أو رياءً أو حسداً أو نفاقاً، ويقره عليه أبداً، بل كان يستنبط له الدواء من الكتاب والسنة؛ ليخرجه من إثم تلك الكبائر التي تمنعه من دخول حضرة ربه في صلاة أو غيرها.

وأيضاً: فإن الأئمة المجتهدين رضي الله تعالىٰ عنهم كانوا مشغولين بما هو أهم وأعم نفعاً للإسلام والمسلمين؛ وهو جمع أدلة التشريع من صدور أهلها المتفرقين في الثغور والأمصار والبلاد، وتحريرها والجمع بينها؛ لتصير ميزاناً يزنون به كل حركة وسكون.

وكانت الشريعة في عصرهم متفرقة في البلاد[١]، فكان مع كل طائفة منهم شيء من الشريعة ليس مع غيرها، ولا شك أن هذا أمر أهم من اشتغال المجتهدين بعلاج أمراض بعض الناس الباطنة حين ظهرت. فلولا جمع الأئمة للأدلة، والبحث عن ناسخ الأدلة ومنسوخها، وعامها وخاصها، لما عرف أحد يمشي في طريق الظاهر ولا الباطن؛ لأن تلك الأدلة هي مادة موازين الأعمال والأقوال في طريق الشريعة والحقيقة.

ثم إنه لما تمهدت طرق الشريعة وأدلتها وقواعدها قيض الله تعالىٰ أئمة لأهل طريق الباطن كالحارث المحاسبي، وأبي طالب المكي، وأبي قاسم القشيري، والإمام الغزالي، فصنفوا في علاج أمراض الباطن كتباً، واستدلوا على بطلان عبادة كل من لم يوافق باطنه ظاهره في عبادته بأدلة صحيحة؛ كحديث: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»[٢]. فشمل الأعمال الظاهرة والباطنة.

---

(١) كما قال الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه لأبي جعفر المنصور عندما أراد حمل الناس على «الموطأ»: إنّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد ومع كلِّ علم، وكل يعمل بما علم.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٣٢٤٣)، والبخاري تعليقاً في باب النجش (٧/ ٣٤٧)، وأخرج البخاري (٢٤٩٩)، ومسلم (٣٢٤٢): «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ».

فكما أبطل علماء الشريعة الصلاة مثلاً بمخالفة أفعالها الظاهرة، كذلك أبطلها علماء الحقيقة بمخالفتها لأفعالها الباطنة كالخشوع(١) والإخلاص(٢) والحضور مع الله تعالىٰ من حين يدخل فيها إلى أن يفرغ منها(٣)؛ فإن قوله ﷺ في الحديث: «ليس عليه أمرنا» شامل لذلك فهل كان أحد من الصحابة يرائي بعبادته، أو يتكبر بها على الناس؟ لا والله، فكما أنه ﷺ معصوم من مثل ذلك، كذلك يكون من اتبعه محفوظاً.

فامتحن يا أخي جميع أحوالك بهذا الميزان تجد جميع ما ورد من الثواب في كل عمل من الأعمال إنما هو في حق من كان مخلصاً فيه دون المرائي به(٤)؛ فقد بان لك من جميع ما قررناه أنه يجب على كل من غلب عليه مرض من الأمراض الباطنة؛ من عجب أو كبر، أو رياء، أو غير ذلك أن يطلب له شيخاً يخرجه من تلك الورطة، وإن لم يجده في بلده أو إقليمه، وجب عليه السفر إليه.

وإن من رزقه الله تعالىٰ سلامة الباطن من الأمراض كالأئمة المجتهدين وكمل أتباعهم لا يحتاج إلى شيخ في الطريق؛ لأن هذا قد عمل بما علم على وجه الإخلاص، وذلك هو حقيقة الصوفي.

قال الإمام القشيري: وأول ما حدث ظهور هذه الأمراض الباطنة في الفقراء أواخر المائة الثالثة من الهجرة؛ لقوله ﷺ: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٥). فمن شهد له رسول الله ﷺ بالخيرية، فقد حاز رتبة الكمال.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: (كان لأهل القرن الأول

---

(١) قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢].

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

(٣) في الحديث: «من تطهر فأحسن الطهور ثم صلّى ركعتين لم يحدِّث فيهما نفسه بشيء غفر له ما تقدم من ذنبه» [أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٤٨)].

(٤) في «الحكم العطائية» (٢٠٣): كما لا يحب العمل المشترك، كذلك لا يحب القلب المشترك. العمل المشترك لا يقبله، والقلب المشترك لا يُقبل عليه.

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٥٧)، ومسلم (٤٦٠١).

كمال الإيمان، ولأهل القرن الثاني كمال العلم، ولأهل القرن الثالث كمال العمل، ثم تغيرت الأحوال والمراسم في أكثر الناس، فاجتمع رأي العلماء العاملين على تسمية كل من عمل بما علم وخلص من الآفات: صوفيّاً، ومن نزل عن ذلك في المقام: عابداً، ومن نزل عن ذلك عامياً، وقارئاً؛ يعني: يتلو القرآن، ولا يراعي العمل بما فيه من الزواجر والفوازع التي تشيب منها الرؤوس[1] إلى أن صار الناس إلى ما ترون. انتهى، والحمد لله رب العالمين.

✿ ✿ ✿

(١) قال النبي ﷺ: «شيبتني هود وأخواتها» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ١٤٨)].

الباب الثاني
أصحاب المقامات من السلف الصالح

الباث الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان جهل من زعم من المتمشيخين في هذا الزمان أن مشايخ السلف الصالح كانوا جاهلين بمقامات الطريق[١]. اعلم يا أخي أن هذا من أدل دليل على جهل القائل، وأنه لم يشم من أحوالهم رائحة[٢]

وقد بلغنا عن بعض الفقراء الظاهرين في زماننا هذا: أنه قال في مجلسه بحضرة ملأ من الناس: قد بلغت في طريق القوم مقاماً لو أدركني أكابر السلف لأخذوا عني الطريق[٣]، وصدّقه الجهلة من أصحابه على هذه الدعوى وقبّلوا رجله.

وبلغنا أنه قال أيضاً: لو أدركت الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وسفيان الثوري، ومالك بن دينار، وبشراً الحافي، وذا النون المصري، وأبا يزيد البسطامي ونحوهم، لسلكتهم الطريق وأوصلتهم إلى مقامات الكمال، لكني لم أدركهم، فماتوا بنقصهم وحجابهم. وقد ذكرت ذلك لسيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ، فقال: هذا

---

(١) إن أراد القائل جهلهم بمصطلحات المتأخرين وتعاريفهم فهو صواب، وإن أراد عدم تحققهم بها وذوقهم فهو خطأ؛ لأنَّ كتبهم مشيرة إلى تلك المقامات، وعباراتهم صريحة فيها.

(٢) العلم شيء والحال شيء والتحقق بهما شيء.

(٣) كثُر مثل هذا الكلام في بعض المشايخ المتأخرين والمعاصرين، ومثله قول القائل: (لو كان الخضر حياً في زماني لما وسعه إلا اتّباعي) وهذا يدل على جهلٍ عظيم من القائل وعدم معرفته أقدار الرجال، وربما يكون الحامل على مثل هذا الكذب أنّ القائل يريد تثبيت عقيدة أصحابه به في ظنه، فيدَّعي الكمالات، وينسب النقص إلى غيره، وهذا من أخطر علل المشايخ وأمراضهم، ورحم الله القائل:

فوا عجباً كم يدَّعي الفضل ناقص ووا أسفاً كم يظهر النقص فاضل

من الجهل المبين من قائله، وهو فوق الجنون بطبقات. مع أنه ثبت بطرق صحيحة أن هذا القائل يفطر في ليالي رمضان عند الأمراء والمكاسين، ولو علمتُ أنه يرجع إلى قول مثلي من غير حصول ضرر لبيَّنْتُ له جميع ما خالف فيه السلف الصالح[١]، حتى يعلم أنه لا يصلح أن يكون تلميذ التلامذة لهؤلاء الأشياخ شفقة عليه ومحبة له[٢]، لا تشفياً للنفس معاذ الله أن أقصد ذلك؛ فإني حينئذ أكون من جملة الشياطين.

وبلغني أنه فطر عند الأمير محمد الدفتردار، فقال له الأمير: لا تأكل من طعامنا؛ فإن نفوسنا لا تطيب أن تأكل منه مع كوننا معدودين من الظلمة. فقال: البحر لا تكدره الدلاء، وما مثال ذلك إلا كمارٍّ بال في نهر النيل. ولعمري هذا الأمير أورع من هذا الشيخ، وأقل دعوى للكمال.

وكان الواجب على هذا المدعي أن يترك الأكل من طعام هذا الأمير، حيث نبهه على ما فيه من الشبهة، وإن لم يكن ذلك خوفاً من الله تعالىٰ، فيكون حفظاً لخرقة الفقراء بين الولاة.

إذا علمت ذلك فلنذكر لك جملة من أحوال السلف الصالح في الورع؛ تنفيراً لك عن اتباع مثل هذا المدعي في أحواله؛ فقد بلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يأكل من طعام حتى يفتشه إلى عاشر يد تتداول عليه في الحل، فإن لم يجد العشرة أيدي في الحل تداولت عليه، امتنع عن أكله وطوى.

---

(١) لو قال قائل: لِمَ لَمْ ينصحه الشيخ ويبين له؟ في كلام الشيخ الجواب: أنه خشي المفسدة الأكبر، وإذا تعارضت مصلحة ومفسدة كان اتقاء المفاسد مقدّماً على جلب المصالح، وإذا تعارضت مفسدتان أُخذ بأخفهما ضرراً.

وقد ورد في الحديث الصحيح: «من حق المسلم على أخيه إذا استنصح نصحه» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٤٢)] وهذا الشخص لم يستنصح الشيخ، فلم يتعين عليه نصحه.

(٢) للشيخ رحمه الله كتاب سمَّاه «لطائف المنن والأخلاق» ذكر فيه أخلاق المريدين، وبيّن فيه أنه من لم يجدها في نفسه لا يصلح أن يكون مريداً فضلاً عن أن يكون شيخاً، فليعرض الشيوخ أنفسهم على هذا الكتاب وما فيه، فمن لم يجد تلك الأخلاق فيه فليعزل نفسه عن المشيخة حتى لا يغش نفسه والمسلمين.

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم لم يأكل من سمك الدجلة إلى أن مات بعد أن نفض جندي فيه سفرته. وكان يقول في كل سمكة أتوه بها: يحتمل أن هذه السمكة أكلت من لباب تلك السفرة، أو تولدت مما أكل منها.

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يأكل من زرع أرضه بعد أن دخلت بهيمته طين جاره في المطر مثلاً، ورجعت إلى أرضه، وفي قوائمها طين من أرض الجار.

وبلغ من ورعهم: أنهم كانوا لا يمشون في ظل عمارة أحد من الولاة وأتباعهم، فضلاً عن الجلوس في ذلك الظل أو ذلك البناء.

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يركب دابته بعد أن سقاها الغلام من بئر حفرها بعض الولاة إلا لضرورة كآبار طرق الحجاز ونحوها من البراري المهلكة.

وبلغ من ورعهم: أن إبراهيم بن أدهم وجماعته كانوا يحصدون بالأجرة، فإذا أخذوها نظروا إليها وردوها وقالوا: نخاف ألا نكون بذلنا وسعنا وقوتنا في الحصاد لصاحب الزرع، ثم يطوون تلك الليلة، وربما سف أحدهم التراب أو الرمل واكتفى به[١]

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يأكل من شيء وصلت إليه يد بني آدم[٢]

وبلغ من ورعهم: أنهم أكلوا من حشيش البادية حتى اخضرت أجسامهم[٣]، وكان الناس يرون سريان الخضرة في أبدانهم إذا أكلوا البقل.

---

(١) أفتى الفقهاء بحرمة سف التراب أو الرمل، وأمثال هذا الورع والمبالغة فيه إلى هذا الحد خروج عن قواعد الفقهاء المجمع عليها، وكان يتعين على أولئك الورعين أن يأخذوا من أجور عملهم كفايتهم وكفاية من يعولون إن وُجد ويدعوا ما سوى ذلك، أما أن يُوصل الورع إلى ارتكاب محرّم فذلك جَور وظلم وخروج عن الاعتدال إلى الإفراط والاعتداء، وهو ردٌّ على فاعليه، ولا يقتدى بهم فيه.

(٢) هذا تعطيل للأسباب والمكاسب التي أقامها الله تعالى بحكمته في خلقه ورزق بعضهم بعضاً بها، إلا أن يراد أنّ هذا الوَرِع كان يأكل من عمل يده ويقتصر على ذلك، فهو من كمالات الشرائع التي كان عليها الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(٣) ورد في الحديث: «إنّ الله غني عن تعذيب هذا نفسه...» [اخرجه النسائي (٣٧٩٢)]، ولو كان مثل هذا في حالة الاضطرار فهو مباح ومقدّم على الميتة وغيرها، أما أن يكون في حالة

=

وبلغنا أن جماعة من المريدين كانوا يعملون بالأجرة، ولا يأكلون من أحد ممن يمسك الميزان(١) أو الزرع شيئاً، وكان لهم فرن في دارهم يخبزون فيه، فزارهم شخص من المعتقدين فيهم، فرأى باب الفرن قد تهدم من جانب، فعجن له قطعة طين وأصلحه بها فامتنعوا من الخبيز فيه، وبنوا لهم فرناً جديداً(٢).

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يأكل من طعام من يعتقد فيه الصلاح ويقول: إن كنتُ صالحاً في نفس الأمر فقد أكلت بصلاحي(٣) طعاماً، وإن كنتُ غير صالح فقد أكلت حراماً بنص الشريعة؛ لأني لو عرضت على صاحب الطعام جميع زلاتي التي عملتها طول عمري ما كان يسلم عليَّ، فضلاً عن كونه يدعوني إلى طعامه، أو يكسوني عمامة أو قميصاً(٤).

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم سافر شهراً في طلب تحليل ذمته من يهودي استجمر في حائطه بغير إذنه.

الاختيار ويترك الطعام الذي خلقه الله تعالى للآدميين ثم يأكل الحشائش، فهو استبدال للذي هو أدنى بالذي هو خير، ومع ذلك نسلم للأولياء أحوالهم التي عن غلبة ولا نقتدي بهم فيها.

(١) يتعين عليهم أخذ أجرتهم ولو وزناً بالاتفاق وفيما تجوّزه أحكام المعاملات الفقهية، وإذا خشوا من التطفيف عليهم أن يضعوا من أجورهم شيئاً تحصل به الطمأنينة لهم بأخذ ما بقي.

(٢) إن كانت قطعة الطين من مِلك خاصٌ لمعيَّن غير الواضع أو عام عليهم نقضها وإعادتها إلى مالكها، أو الاستحلال منه، وإن كانت قطعة الطين من مِلك خاصٌ بالواضع وتبرَّع لهم بها وعلموا حِلّها لا يصح لهم إهدار مالية هذا الفرن وتعطيله وبناء غيره.

(٣) أي: إن المُطعم أو المعطي فعل ذلك لصلاح هذا الشيخ، فلو لم يكن صالحاً في ظن هذا المعطي لما أعطاه، فكان إعطاؤه وإطعامه لغير الله تعالى، وذلك علة قادحة في الإخلاص عند المحققين؛ لأنّ ما كان لله فهو الدائم المتصل سواء وجدت الصفات العَرَضية أو لم توجد، وقد عاتب الله تعالى سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه لمَّا حلف يميناً أن لا يعطي مسطحاً رضي الله عنه ما كان يعطيه إياه عندما خاض في حادثة الإفك، وأمره بالعفو والصفح، فأعاد إليه النفقة وزادها له وكفّر عن يمينه.

(٤) إن فعل المعطي ذلك فهو دليل على أنّ إعطائه ليس لله تعالى، بل للصفة العَرَضية التي زال العطاء بزوالها، ورحم الله تعالى ابن عطاء الله القائل في «حكمه» (١٣٥): (ما صحبك إلا من صحبك وهو بعيبك عليم، وليس ذلك إلا مولاك الكريم) أي: ومن تخلق بأخلاقه وصفاته من العارفين.

وبلغ من ورعهم: أن أحدهم كان لا يقبل هدية أحد تعدى جاره الأقرب وأهدى إليه ولو كانت تساوي ألف دينار، ويقول: إن قبولي هديته فيه مساعدةٌ له على ترك السنة؛ فإن السنة أمرت أن نبدأ بالأقرب فالأقرب داراً[١].

وبلغ من ورع أحدهم: أنه كان لا يأكل من طعام من عليه درهم واحد ديناً[٢]، ويقول: إن صرف قيمة ذلك الطعام إلى الدّين أولى.

وبلغ من ورعهم: أنهم كانوا لا يأكلون من طعام صانع اشتغل بصنعته أو تجارته[٣] عن الصلاة في أول وقتها في يوم من الأيام، أو حسَّنها للناس حتى اشتروها، أو قال عليها: سبحان الله، أو تبارك الله، أو اللهم صلِّ على سيدنا محمد، ونحو ذلك[٤].

وبلغ من اعتناء الحق تعالىٰ بأحدهم: أنه كان يعاقب أحدهم على خلاف الأولى، كما يعاقب أحدنا على الكبائر، وشرب أحدهم من ركوة جندي في طريق الحجاز فعادت قساوتها على قلبه نحو ثلاثين سنة حتى صار لا يستلذ بعبادة من العبادات، هذا مع صيامه الدهر مدة الثلاثين سنة، ثم إنه نودي في سره بعد الثلاثين: الآن قد خلصت من تبعة تلك الشربة[٥].

---

(١) الوارد في السنة الإهداء من الطّعام للأقرب فالأقرب، أمّا في غير الطعام فالبعيد والقريب فيه سواء، وربما قُدِّم البعيد في الإهداء والدعوى بسبب مودّة ومحبة ومهاداة معتادة ومعروف ومكافأة على فضلٍ وما شاكل ذلك.

(٢) هذا مقبول إن حلَّ الأجل أو عُرف صاحب الطعام بالمماطلة؛ لأنه يكون ظالماً بالمَطْل، أمّا في غير ذلك فمباح له صنع الطعام وإطعامه إلا أن يكون الدين غير مؤجَّل فعليه الاستحلال من صاحب الدّين، أو صرف مال ذلك الطعام إليه من دينه.

(٣) هذا في الصنعة والتجارة الخاصة، أما الأجير والموظف والعامل فعليه أن يتفق مع صاحب العمل على الصلاة في الوقت، ويعمل على هذا الشرط ويكون مقدار صلاته وطهوره على مقدار الأركان والواجبات والسنن المؤكدة، ويدع ما سوى ذلك؛ حتى لا يعود على صاحب العمل بالضرر ويأكل أجره حراماً.

(٤) الجهر بالذكر على البضائع المعروضة للبيع وعلى مسمع المشتري منصوص في كلام الفقهاء على كراهته إذا كان بقصد ترويجها أو تغرير المشتري.

(٥) ما يعامل الحق تعالى به الخواص وأهل الاختصاص في العقوبة والمعاتبة لا يقاس عليه العامة

=

وبلغ من ورع جدي الأدنى الشيخ علي الشعراني: أنه لم يأكل من فراخ الحمام؛ لما رأى الفلاحين ينفرون الطير على قمحهم وزرعهم(١)، وقالوا له مرة: إن نحل بلدك يأكل من زهر فواكهنا(٢)، فترك أكل عسل النحل حتى مات، واستفتى له والدي مولانا الشيخ زكريا، والشيخ يحيى المناوي، والشيخ صالحاً البلقيني والشيخ جلال الدين السيوطي، فأفتوه بالحل في مثل ذلك. وقالوا: إن الله تعالىٰ قال للنحل: ﴿كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩]، وهو تعالىٰ المالك الحقيقي، فكان ذلك مستثنى مما ملكه لعبيده، فلما وقف جدي على خطوط هؤلاء العلماء قال: قال تعالىٰ للنحل: كلي من كل الثمرات المملوكة أو المباحة، فقالوا له: إن الحق تعالىٰ أطلق الإذن، فقال: ولو كان ذلك حلالاً خالصاً فلي تركه(٣)

وبلغ من خوف السلف من الله تعالىٰ: أن أحدهم كان يشتد عليه الخوف من الله تعالىٰ فيحترق كبده في بطنه حتى يشم الناس من جوفه رائحة الكبد المشوي؛ منهم: أبو بكر وعمر المشهود لهما بالجنة(٤)، ومنهم: عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وسفيان الثوري، ومالك بن دينار، وعطاء السلمي، والفضيل بن عياض.

ولا يطالبون، وقد قالوا: حسنات الأبرار سيئات المقربين، وقالوا: صغيرة الكبير كبيرة. فكلما علت رتبة الإنسان دُقّق عليه في المؤاخذة.

(١) تنفيرهم الطير عن قمحهم وزرعهم عمل مشروع حفاظاً على قوت الآدميين ورزقهم، لا يعاقبون عليه بترك أكل فِراخ الحمام كما فعل الشيخ رحمه الله وغفر له.

(٢) النَّحل ليس مطالباً بالتورع في المكاسب، فيأكل من الكلأ المباح، ويمتنع عن زهر الفواكه المملوكة، بل من جملة ما أوحى الله به إليه أن يأكل من كل الثمرات. فترك أكل عسله مبالغة لا ترتضيها الأحكام الشرعية، والدليل على ذلك ما ذكره الشيخ بعد ذلك من فتاوى شيوخ الإسلام له بالحل.

(٣) له تركه بشرط عدم اعتقاده ذلك قربة إلى الله تعالى؛ لأن ترك المباح مباح، والمباح ليس معدوداً من القُرب فعلاً أو تركاً، بل عليه فعل المباح ولو مرةً على جهة الندب؛ حتى لا يشبه تركه ترك المحرّم أو المكروه.

(٤) يحتاج هذا النقل إلى إثبات من طريق معتبر، وقد نُقل وجوه من خوف الصاحبين الجليلين وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ولكن لم أقف على أنه كان يشم منهما رائحة الكبد المشوي. فليراجع.

وكان أحدهم إذا سمع شيئاً من أحوال القبر أو يوم القيامة، يمكث الأيام والليالي يبكي لا يأكل ولا يشرب ولا ينام.

وخرج الحسن البصري في جنازة فلما رآهم وهم يدخلون الميت في القبر صاح وخرّ مغشياً عليه، فما رجعوا به إلى بيته إلا في نعش ذلك الميت.

وبكى عمر بن عبد العزيز ليلة حتى جرت دموعه ونزلت من ميزاب غرفته على ضيف كان نائماً تحتها، فشك الضيف أن ذلك من المطر، أو بول حيوان، فتسور سطح الغرفة، فرأى عمر ساجداً، وهو يبكي، ودموعه تجري، وكان كثيراً ما يبكي ويرش دموعه حوله فيأتي الداخل فيحسب أن ذلك ماء الوضوء.

وبكى الفضيل بن عياض، وبشر الحافي، والحسن البصري، وسفيان الثوري الدم بعد أن نفدت الدموع. ولما مرض سفيان الثوري، ذهبوا ببوله إلى طبيب يهودي، فلما نظر إليه قال: هذا بول رجل قطع الخوف من الله كبده في بطنه، ثم مات سفيان بعد ثلاثة أيام[١]

وكان معروف الكرخي رضي الله عنه يقول: أشتهي أن أموت ببلد غير بغداد؛ خوفاً أن لا يقبلني قبري فأفتضح ويسيء الناس ظنهم بأمثالي. وكذلك بلغنا ذلك عن تلميذه السري السقطي رضي الله عنه. وكان السري إذا انتبه من نومه بادر إلى مسح وجهه بيده، فقيل له في ذلك، فقال: أخاف أن يكون الحق تعالىٰ مسخ صورتي وأنا نائم عن خدمته عبثاً. وكان معه مرآة لم يزل ينظر وجهه فيها كل قليل ويقول: أخاف أن يسودَّ وجهي لسوء ما أتعاطاه من الأعمال التي لا تليق بي في هذه الدار. وكثيراً ما كان ينظر إلى أنفه لأجل ذلك من حيث إن الإنسان لا يرى من وجهه غير أنفه عادة.

وكان مالك بن دينار لا يتجرأ أن يخرج مع الناس في الاستسقاء، ويقول: أخاف أن تمطر السماء على الناس حجارة بسبب خروجي معهم، وأخرجوه مكرهاً مرة

(١) نقل الشيخ الشعراني رحمه الله كثيراً من هذه الأخبار في كتابه المسمّى: «تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر إلى ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر». فلتقرأ هناك.

فانتظروا المطر فلم ينزل، فقال: أنتم تستبطئون المطر، وأنا أستبطىء الحجر.

وكان سفيان الثوري إذا مرت به سحابة وهو يحدث الناس حديث رسول الله ﷺ يقطع الحديث حتى تمر السحابة ويقول: أخاف أن ترجمنا بحجارة منها.

وطلب جماعة من جماعة سيدي الشيخ مجاهد النبراوي كرامة من سيدي الشيخ عبد العزيز الديريني فقال: يا أولادي، وهل ثم كرامة لعبد العزيز في القرن السادس أعظم من أن الله تعالىٰ يمسك له الأرض تحت أقدامه إذا مشى عليها، ولم يخسفها به لسوء أعماله، ثم قال: والله ما أرفع رجلي وأضعها على الأرض وأجدها ثابتة تحت رجلي وفي عيني قطرة. وكان آخر من أدركته أنا في القرن العاشر من أهل هذا المقام سيدي الشيخ علي النبتيتي الضرير، وشيخنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وسيدي علي الخواص، وسيدي محمد بن عنان، والشيخ عبد الحليم بن مصلح، والشيخ أمين الدين الإمام بجامع الغمري، والشيخ علي البحيري، وأخي أفضل الدين، والشيخ يوسف الحريثي، كان كل واحد من هؤلاء ربما غلب عليه الخوف من الله تعالىٰ، فيصير يفحص على الأرض كالطير المذبوح.

وبلغ من شدة تواضعهم وهضمهم نفوسهم مع شدة إخلاصهم وكثرة أعمالهم الصالحة: أن أحدهم كان يقول: من أراد أن ينظر إلى مراءٍ فلينظر إليّ؛ منهم: الحسن البصري، وسفيان الثوري، والفضيل بن عياض، ويوسف بن أسباط، وأحمد بن حنبل.

وقالت امرأة يوماً لمالك بن دينار: يا مرائي، فقال: لقد عرفت اسمي ولقبي الذي أضله أهل البصرة. وقال له شخص يوماً: يا شيخ السوء، فقال: ما أراك أبعدت يا أخي.

وبلغ من شدة مراقبتهم لله تعالىٰ وإقبالهم على عبادته: أن أحدهم كان يصلي الصبح بوضوء العشاء الأربعين سنة وأكثر؛ ومنهم: الإمام أبو حنيفة، ومالك بن دينار، وإبراهيم التيمي، وبشر الحافي، وإبراهيم بن أدهم، وكان أحدهم يمكث السنة

وأكثر لا يخطر الطعام على قلبه إلا إن أحضروه بين يديه؛ اشتغالاً بالله عز وجل.

وكان الشبلي لا يأتي إلى شيخه أبي القاسم الجنيد إلا في يوم الجمعة. فقال له يوماً: يا أبا بكر إن خطر في بالك من الجمعة إلى الجمعة غير الله تعالىٰ فلا تعد تأتيني؛ فإنه لا يجيء منك شيء في طرق القوم.

وكان سهل بن عبد الله التستري رضي الله عنه يقول: لي منذ ثلاثين سنة أكلم الله[١] والناس يظنون أني أكلمهم.

ومكث سيدي إبراهيم بن أدهم أول دخوله في الطريق سنة لا يأكل ولا يشرب ولا ينام[٢]. وممن أدركته أنا على هذا القدم الشيخ الصالح الشيخ مرشد القادري المدفون بباب الوزير من القاهرة، مكث خمسين سنة لم يزد في الأكل على زبيبة أو لوزة، كما أخبرني بذلك عن نفسه، وكان بطنه قد لصق على ظهره رضي الله عنه.

ومكث الشيخ تاج الدين الذاكر لا يضع جنبيه إلى الأرض منذ سبع وعشرين سنة، سمعت ذلك منه في مرض موته حين قالوا له: من يكون بعدكم من أصحابكم نجتمع عليه؟ فقال: ليس بعدي أحد، قد طويت سجادة طريقي، ثم قال من باب التحدث بالنعم ما قال، وكان يمكث على الوضوء الواحد خمسة عشر يوماً لا يحدث، وإنما كان يتوضؤ تجديداً. ومدحه أصحابه على ذلك يوماً فقال: قد كان الأوزاعي وأمه لا يدخلان الخلاء إلا كل شهر مرة. وكان يعد أن من دخل الخلاء في شهر مرتين ممن بهم علة البطن.

وكان الإمام مالك، والإمام البخاري لا يدخلان إلا في كل أسبوع مرة، وانتهى أكل أحدهما إلى تمرة أو زبيبة كل يوم، وكانا يقولان: والله لقد استحيينا من الله تعالىٰ في ترددنا للخلاء كل جمعة.

---

(١) أي: من خلال المظاهر الخَلقية، وشهودِه قدر الله تعالى فيما يجريه على ألسنتهم من خِطابه له، متحققاً بقوله تعالى حكاية: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١].

(٢) على جهة خرق العادة باعتبار أنَّ العلاقة بين الأسباب العادية ومسبَّباتها مجرد الاقتران من غير تأثير أحدهما في الآخر، فربما يوجد السبب ولا يوجد المسبَّب عنه، وربما يخلق الله تعالى المسبَّب دون توقف على سبب.

وبلغنا عن سيدي محمد الحنفي الشاذلي أنه كان يمكث السنة أو أكثر لا يأكل فيها كلها سوى تمرة من العام إلى العام.

ومكث سيدي الشيخ أبو السعود الجارحي عشرين سنة يقرأ في النهار ختماً، وفي الليل ختماً في الصلاة وهو صائم[١]، وكان يبيع العطر في مصر العتيق، وكان يطوي رمضان كله مدة أربعين سنة لا يفطر إلا بعد صيام ستة أيام من شوال، وكان يأكل يوم العيد تمرة واحدة وهو جالس في السرداب الذي دفن فيه الآن تحت الأرض. ويقال: إنه مسجد يعقوب عليه السلام.

وبلغ من شدة حياء السلف الصالح أن أحدهم كان يرخي الطيلسان على وجهه من الحياء من الناس حتى لا يراهم ولا يرونه[٢]؛ منهم: إبراهيم التيمي، والشيخ جلال الدين السيوطي، وشيخ الإسلام زكريا، وولده سيدي الشيخ جمال الدين.

وكذلك سيدي إبراهيم بن أبي الوفا الموجود الآن، لم يزل على عينيه رفادة مع صحة عينيه من الرمد، فسألت أصحابه عن ذلك فقالوا: إنما يفعل ذلك حياءً من رؤية الناس له، أو رؤيته للناس، فالله تعالىٰ يزيد في الإسلام من أهل هذا المقام، وينفعنا ببركاتهم.

وقد بسطنا الكلام عن أحوال السلف الصالح في كتابنا المسمى «تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر»، وهو كتاب نفيس يكتب بنور الأحداق فيقال لهؤلاء المدعين في هذا الزمان الذين يزعمون أنهم أكمل من هؤلاء

---

(١) نقل الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه «الأذكار» بعض أحوال السلف الصالح وخوارقهم في ختم القرآن الكريم كله في وقت يسير فليراجع.

(٢) الأولى من ذلك أن يراهم ويروه؛ لأنّ النظر إلى وجوه المؤمنين من أسباب المحبة والترقيّ، وربما يصادف ذلك نظر رضا من وليٍّ لله تعالى فتمحى شقاوته لأنهم «القوم لا يشقى بهم جليسهم» [أخرجه مسلم (٤٨٥٤)]، وقد قيل: من نظر إلى وليٍّ معتقداً فقد سعد، ومن نظر إليه ولي سعِد وأسعد، فلا ينبغي حرمان المسلمين والمؤمنين من النفحات والمواهب الإلهية المترتبة على ذلك النظر الإيماني.

السادات: بالله عليكم هل شمّ أحدٌ منكم رائحة مما ذكرناه عن هؤلاء السلف الصالح من الورع والخوف والحياء وهضم النفس؟! لا والله ما شمّ أحد منهم رائحة من ذلك، إنما هي دعاوى كاذبة.

وقد قال العارفون: إن الدعاوى الصادقة تطفىء نور الإيمان[١]، فكيف الدعاوى الكاذبة؟! وبالجملة: فإنه لو كان لهؤلاء المدعين شيخ صادق لبيّن لهم نقائصهم، وعيوبهم التي انطوت عليها نواياهم، فكان أحدهم يستحي من الله تعالىٰ أن يدعي كمال مقام الإسلام، فضلاً عن كمال مقام الإيمان والإحسان والإيقان، كما درج عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم من الصادقين إلى عصرنا هذا كالشيخ محمد المنير، والشيخ زكريا، والشيخ محمد بن عنان، والشيخ أبو بكر الحديدي، والشيخ محمد العدل، والشيخ عبد الحليم بن مصلح، والشيخ علي النبتيتي الضرير، وأضرابهم ممن ذكرناهم في «طبقات الصوفية»؛ كان أحدهم يرى في نفسه أنه قد استحق الخسف به لولا عفو الله تعالىٰ، هذا مع شدة ما كانوا عليه من الاجتهاد في العبادة ليلاً ونهاراً، حتى إنه لو قيل لأحدهم: غداً تقوم الساعة، ما وجد له زمناً يقبل الزيادة في العمل.

وأما السلف الصالح فأحوالهم معلومة في هضم النفس، والخوف من الله تعالىٰ، وعدم الدعوى؛ حتى كان الحسن البصري، ومالك بن دينار يقولان: لو حلف حالف أن أعمالنا أعمال من لا يؤمن بيوم الحساب لقلنا له: صدقت، لا تكفر عن يمينك؛ لأن من يؤمن بيوم الحساب لا يكون في صحيفته يوم القيامة سيئة واحدة، فكيف وقد صارت صحائفنا كلها سوداء؟! وكان الحسن البصري يقول: والله لقد أدركنا أقواماً كنا في جنبهم لصوصاً[٢]، ولو رأونا اليوم لقالوا: هؤلاء لا يؤمنون بيوم الحساب.

وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالىٰ عنه يوماً عن الأسود وعلقمة أيهما أفضل

---

(١) إلا أن يكون ذلك من باب التحدث بنعمة الله مع خلوّ صاحبها عن العُجب وحب الشهرة.

(٢) المنقول عنه: لقد أدركنا أقواماً لو رأيتموهم لقلتم عنهم: مجانين، ولو رأوكم لقالوا: إنّ هؤلاء لا يؤمنون بيوم الحساب.

من الآخر؟ فبكى، وقال: والله ما نحن بأهل أن نذكرهم، فكيف نفاضل بينهما؟! فانظر يا أخي آداب السلف مع من سبقهم بالزمان.

وقالوا يوماً لإبراهيم التيمي: ما تقول في هذه المسألة يا فقيه؟ فبكى، وقال: إن زماناً صار مثلي فيه يسمى فقيهاً لزمان سوء(١).

وكان ميمون بن مهران يقول: زرت الحسن البصري بعد موت عمر بن عبد العزيز، فدققت باب الحسن، فخرجت إليَّ جارية خماسية السن، فقالت: من تكون؟ فقلت لها: ميمون بن مهران. فقالت: كاتب عمر بن عبد العزيز؟، فقلت لها: نعم. فقالت لي: وما حاجتك يا شقي إلى هذا الزمان الخبيث؟ ثم استأذنت لي، فدخلت، فرحب بي وبكى على عمر حين رآني، وأخرج إليَّ كسرة يابسة وشقة بطيخ، وقال: قد دخلت على عمر أيام خلافته فقدم إليَّ كسرة يابسة ونصف خيارة، وقال: كل يا حسن؛ فإن هذا زمان لا يحتمل الحلال فيه السّرف.

وبلغ مالك بن دينار: أن بعض الناس وصفه بالصلاح، فبكى، وقال: إن زماناً صار مثلي يوصف فيه بالصلاح لزمان ما بقي يرجى فيه صلاح.

وكان ابن أبي رواد يقول: إياكم أن تذكروا لنا أحوال السلف فتفضحونا.

فإن قيل: إنك وضعت هذا الكتاب للأجوبة عن أهل الحقيقة والشريعة، ونراك تقدح بعين في أحوال بعض علماء العصر وفقرائه؟

فقلت: إنني ما فعلت ذلك إلا لينتبه المقصر ويأخذ في طريق الكمال قبل الموت، ورأيت ذلك أرجح في حق بعض المقصرين من الجواب عنهم. فافهم، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) نقل الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى في «الإحياء»: أنّ رجلاً سأل الحسن البصري رحمه الله تعالى سؤالاً فأجابه، فقال السائل: لقد قال الفقهاء بخلاف ذلك، فقال الحسن: وهل رأيت فقيها قط؟ الفقيه: هو المعرض عن الدنيا، المقبل على الآخرة، المداوم على عبادة ربّه، الكافُّ لسانه عن المسلمين، العفيف عن أموالهم، النّاصح لهم.

وقد بان لك من جميع ما قررناه وذكرناه من أحوال السلف الصالح: أن غالب الفقراء الذين برزوا في هذا الزمان من غير إذن أشياخهم وغالب الفقهاء المنكرين على القوم بمعزل عن معرفة أحوال السلف.

فما بسطت لك يا أخي القول في ذكر أحوال السلف هنا إلا تنبيهاً لأهل هذا الزمان من الفقراء أو الفقهاء على تخلفهم عن مقامات سلفهم، بل لو أنصف أحدهم لم يعدّ نفسه من المريدين فضلاً عن المشايخ فضلاً عن كونه قطباً، وقد أفتى بعض العلماء بأنه لا يجوز الاقتداء بأحدٍ من هذه المشايخ الذين برزوا في النصف الثاني من القرن العاشر إلا بعد عرض أحوالهم على أئمة الشريعة؛ لما هم عليه من الجهل والدعاوى الباطلة، واغترارهم بتصديق العامة لهم في دعاويهم الكاذبة فإن العامة لا تعرف المُحِقّ من المُبطل.

وقد تقدم نقل الإجماع من أهل الطريق على أنه لا يجوز لأحد التصدر لأخذ العهد على المريدين، وإلباسهم الخرقة، وإرخائه لهم العذبة، وإدخال المريد الخلوة إلا إن كان متضلعاً من علوم الكتاب والسنة بحيث يفسر القرآن، ويشرح أحاديث الشريعة، ويعرف أقوال الناس في ذلك سلفاً وخلفاً، وأن من عجز عن ذلك فهو مدّعٍ كذاب، وما يفسده أكثر مما يصلحه، فاعلم ذلك وافهمه، والله الموفق.



الباب الثالث
تلازم الشريعة والحقيقة

الباب الثالث
تلازم الشريعة والحقيقة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان كون الشريعة والحقيقة متلازمين[١]، لا توجد إحداهما إلا ومعها الأخرى كملازمة الظل للشاخص، والكف للأصابع.

اعلم يا أخي أن الحقيقة هي الإخبار عن الأمور على ما هي عليه في نفسها[٢]، وذلك هو عين الشريعة المطهرة، فلم ير الخلاف بين الشريعة والحقيقة إلا من لم يحقق النظر، فكما كان أئمة الحقيقة عالمين بالشريعة، كذلك كان أئمة الشريعة عالمين بالحقيقة.

وقالوا: من نظر إلى كون الحقيقة تخالف الشريعة، أو عكسه فهو أعور؛ فإن الشريعة هي أساس علم الحقيقة التي يترقى السالك منها إلى درج الحقيقة، فلا يصح طلب الحقيقة من غير معرفة الشريعة؛ لأنه لا يدخل إلى الحقيقة إلا من باب الشريعة.

وقد تقدم قول سيدي إبراهيم الدسوقي رضي الله عنه: (من لم يحبس نفسه في قمقم الشريعة، ويختم عليها بخاتم الحقيقة لا يقتدى به في الطريق).

(١) **الشريعة**: العلم بالأحكام والعمل بها، **والحقيقة**: علوم المعرفة الإلهية، أو تقول: الشريعة: كل ما يجعلك مرضياً عند الله تعالى، والحقيقة: كل ما يجعلك راضياً عنه، أو تقول: الشريعة: كل ما يتعلق بإصلاح الظاهر، والحقيقة: كل ما يتعلق بإصلاح الباطن، أو تقول: كل العلوم والمعارف الراجعة إلى قول (لا إله إلا الله) حقيقة، وكل العلوم والمعارف الراجعة إلى قول (محمد رسول الله) شريعة، فهما متلازمان؛ لتلازم الشهادتين وعدم صحة انفكاك إحداهما عن الأخرى.

(٢) وهو المعبَّر عنه في كلام غيره بالعلم والمعرفة: الجزم المطابق للواقع عن دليل، أو ذوق، أو شهود.

وسُئِل سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ عن فقيه ينكر على الصوفية، وعن صوفيّ ينكر على الفقهاء، فقال: كل منهما جاهل؛ لأن الشريعة على مرتبتين: إحداهما: خاصة بأهل الأفكار، والثانية: خاصة بأهل الكشف؛ فالأولى غايتها الظن[1]، والثانية غايتها اليقين.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (لا يكمل الرجل في مقام العلم والمعرفة، حتى يرى الحقيقة مؤيدة للشريعة، والشريعة مؤيدة للحقيقة، وأن التصوف ليس هو بأمر زائد على السنة المحمدية، وإنما هو عينها)[2]

وسمعته يقول: (غاية ضابط الصوفي: أنه شخص عمل بعلمه على وجه الإخلاص لا غير، وهو الفقيه حقيقة) فكما أن علم الفقهاء مشيد بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة، كذلك علم التصوف مشيد بالكتاب والسنة وأقوال الأئمة، ولكن لما قلَّ اعتناء الناس بالعمل على رياضة نفوسهم، وتفتيش ما فيها من الدسائس[3]، وتركوا إمعان النظر في أدلة مذاهب القوم رجحوا طريق الفقهاء على طريق التصوف، وصار أحدهم يقول عن كل شيء لم يقدر على العمل به: هذا منزع صوفي لم يعول عليه العلماء، فيوهم بهذا القول أن طريق القوم مرجوحة، والحال أنها راجحة. وكان الأولى له أن يعقب قوله: هذا منزع صوفي لا نقدر على العمل به؛ أدباً مع أولياء الله عز وجل كما درج عليه العلماء العاملون؛ كالإمام الغزالي، والإمام النووي رضي الله عنهما. وقد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾

---

(١) في بعض المسائل، وإلاّ فالعقائد المجمع عليها قطعية يقينة وهي المسماة علم اليقين، فإذا صار الغيب المؤمَن به كأنه شهادة سُمّي عين اليقين، وعليه يُخرَّج قول من قال: لو كشف عني الغطاء لما ازددت يقيناً.

(٢) لأنّ التصوف الحق هو المستنبط من العلوم والأحوال والأخلاق الشرعية والراجع إليها.

(٣) وذلك فرض عين على كل مكلف، ويظهر فيه معنى التكليف على أحد تعريفيه؛ لأنه إلزام ما فيه كلفة، والمشقة الحاصلة في المجاهدة للنفس والتخلص من عللها في الأعمال أشد من المشقة الحاصلة في الأعمال الظاهرة كما هو معلوم.

[فَاطِر: ٢٨]: إن المراد بالعلماء هنا العارفون لا علماء الأحكام فقط؛ فإن الكثير منهم لا يخشى الله تعالىٰ.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (لو أن الناس أمعنوا النظر في أحوال الصوفية لوجدوها مشيدة بالكتاب والسنة، كمذاهب المجتهدين على حد سواء، فإن الشريعة تشهد لكل من المذهبين، وما ثم تمييز بين الطريقين إلا بالمقاصد فقط؛ وذلك لأن الفقيه يطلب بعلمه وعمله الثواب من الله عز وجل في دخول الجنة، والتمتع بما فيها؛ من مأكل، ومشرب، وحور، وقصور، وغير ذلك. والصوفي يطلب بعلمه وعمله الثواب[١] أيضاً، ولكن إظهاراً للفاقة والحاجة والفقر، وإظهاراً لمنة الله تعالىٰ وفضله عليه، ولا يرى أنه يستحق على عمله ثواباً؛ لشهوده أن عمله كله خلق الله عز وجل[٢] كما مر في أوائل الباب الأول. ومن الصوفية من يطلب من جميع أعماله مجالسة الحق تعالىٰ فيها في الدنيا والآخرة، ومنهم من يستحي أن يطلب ذلك من ربه عز وجل، ويقول: أنزه ذلك الجمال البديع عن رؤية مثلي، أو عن مجالستي له.

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رضي الله عنه يقول مراراً: من ظن أن الحقيقة تخالف الشريعة أو عكسه فقد جهل؛ لأنه ليس عند المحققين شريعة تخالف حقيقة أبداً، حتى قالوا: شريعة بلا حقيقة عاطلة، وحقيقة بلا شريعة باطلة، خلاف ما هو عند القاصرين من الفقهاء والفقراء، فإذا تناظروا لا يزدادون بذلك إلا تنافراً، بخلاف الكاملين يقرأ أحدهم قول الآخر؛ إذ لا يتم كمال العلم إلا بمراعاة قواعد الطريقين وحصول شرائطهما.

فإذا رأينا إنساناً يصلي أسقطنا عنه الوجوب بفعلها ظاهراً، ولو أنه كان غير مقرٍّ بوجوبها عليه لكفرناه ولم يسقط عقابها عنه لا في الحقيقة، ولا في الشريعة. فما

---

(١) العارف يطلب الجنة؛ لأنها دار مجاورة الله تعالى ومشاهدته، فهو يقول:

ليس قصدي من الجنان نعيماً ... غير أني أريدها لأراكا

وإذا طلب النعيم فإنما يطلبه لإظهار الفاقة وشهود المِنَّةِ والفضل. كما قال الشيخ.

(٢) فالأعمال في ظواهر العارفين موجودة، وفي بواطنهم غير مشهودة، فيستغفرون الله تعالى من نسبتها إليهم، ومن رؤية استحقاق ثواب عليها.

حكمنا بإسقاط الوجوب عنه بفعلها إلا لحملنا له على أنه مقرّ بوجوبها. فلو قال لنا: أنا لا أعتقد وجوبها عليّ، حكمنا بارتداده، ولم نسقطها عنه؛ لتوقف نية طهارتها على الإسلام. ويظهر لك ذلك أيضاً في حكم الحاكم، فإذا حكم ببينة عادلة، نفذ حكمه ظاهراً وباطناً، في الدنيا والآخرة، وإذا حكم ببينة زور في نفس الأمر لم يعلم بها، نفذ حكمه ظاهراً فقط؛ يعني: في الدنيا، ولو علم بأن البينة كاذبة، لم ينفذ حكمه لا ظاهراً ولا باطناً؛ لأنها كالعدم[١].

ونظير ذلك الأعمال الخالصة، والأعمال التي دخلها الرياء المحبط، إذا جوزي العبد بها في الآخرة، فلا تخالف الشريعة الحقيقة في ذلك إلا من حيث القصد في الباطن لا غير، ولم يُتعب الحق تعالىٰ الخلق بالاطلاع على قلوب الناس.

وكان سيدي إبراهيم الدسوقي رضي الله عنه يقول: (الشريعة كالشجرة، والحقيقة ثمرتها، فلا بد لكل واحدة من الأخرى، ولكن لا يدرك ذلك إلا من كمل سلوكه في طريق القوم)[٢].

وأما غالب الناس فربما شهد الحقيقة مخالفة للشريعة، كما نبه على ذلك قصة موسى مع الخضر عليهما السلام[٣] في إنكاره الصوري عليه أولاً، ثم إنه لما ترقى بذهنه في درج الحقيقة أقره ولم ينكر عليه؛ وذلك ليُعلم موسى قومه بمرتبة كمال العلم؛ فإن ظاهر علم الشريعة لا يبيح لنا خرق سفينة غيرنا بغير إذنه ولو خفنا أن يغصبها منه ظالم، ولا قتل الغلام ولو خفنا أن يرهق أبويه طغياناً وكفراً في المستقبل، وكذلك القول في الجدار. فلولا أن موسى عليه السلام علم أن ما للخضر له وجه إلى الشريعة وأنها تقبله، وإلا كان دام على الإنكار، ولم يقبل للخضر عذراً. ونظير هذه

---

(١) مسألة البينة الكاذبة وعدم نفاذ حكمها ظاهراً وباطناً حال علمه بها محلُّ خلاف بين الفقهاء، وقد ذهب البعض إلى نفاذ حكمها ظاهراً فقط، والله أعلم.

(٢) وقد قيل: الشريعة: أن تعبده، والطريقة: أن تقصده، والحقيقة: أن تشهده، وقيل أيضاً:

فشريعة كسفينة وطريقة كا ... لبحر ثم حقيقة در غلا

(٣) الخضر عليه السلام لم يكن مخاطباً بشريعة سيدنا موسى ﷺ، فلا يصح قياس أحدٍ ممن هو ملزم بالشريعة المحمدية ومخاطب بها عليه، كما توهم ذلك بعض الجهلة من الصوفية.

المسألة التي نحن فيها من قولهم: إن الحقيقة تخالف الشريعة، القولان المشهوران في مسألة: هل كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد فقط والباقي مخطىء[١]؟

فمن بلغ في سلوكه إلى المحل الذي تفرع منه حضرات العلوم، وشهد تفرعها كأنها من عين واحدة، أخذها كلها بحق، ولم يجد قولاً من أقوال علماء الشريعة خارجاً عنها، كالحكم في الكف مع الأصابع.

ومن لم يبلغ إلى محل تفريع العلوم ولا شهده، فهو يقول: المصيب واحد وهو ما عليه إمامي فقط، فهو معذور في قوله، غير معذور في ترك سلوكه إلى عين الشريعة، حتى يشهد أن جميع أقوال العلماء صحيحة، ويعتقد أنهم كلهم على هدى من ربهم، ويطابق بين قوله باللسان وبين اعتقاده بالجَنان؛ فإن غالب الناس يقول: أنا أعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدىً من ربهم، ثم إذا قلت له: اعمل بما قال إمامك: إنه باطل؛ لقول غير إمامك: إنه صحيح، لا يجيبك إلى ذلك. وكثيراً ما ترى صاحب هذا المشهد يحكم ببطلان العبادات والمعاملات إذا خالفت نص إمامه، ثم تراه بعد ذلك يقلد بعض الأئمة في الضروريات، فيقال له: هل صار مذهب إمامك باطلاً، ومذهب الغير صحيحاً حتى عملت به، ثم صار بعد العمل ضعيفاً ومذهبك صحيحاً أم لا؟ ولعله لا يجد لك جواباً يرضيك به.

فالحق: أن السالك على هدى من ربه في قوله: إن المصيب واحد، وأن هذا ما عليه إمامه، والمنتهي كذلك على هدى من ربه إذا شهد عين الشريعة التي تتفرع منها جميع أقوال المجتهدين. فلا يقال: القول الأصح كذا، ولا القول الأصح كذا. بل كل قول لأهله العمل به كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «الميزان الخضرية»[٢] وهو كتاب نفيس لا أعلم أحداً سبقني إلى تأليف مثله، وسيأتي بسطه أيضاً في باب إقامة العذر لأهل الله تعالىٰ قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) أي: في مسائل الفروع الفقهية لا في أصول العقائد؛ فإنّ الحق فيها واحد لا يتعدد.

(٢) المعروف: أنّ الشعراني رحمه الله تعالى بسط ذلك في كتابه «الميزان الكبرى» بسطاً لا يمكن لأحد الزيادة عليه فيه. فليراجع.

الباب الرابع
ورثة الأنبياء

الباب الرابع
ورثة الأنبياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

في بيان كون القوم يبلغون إلى مقام الاجتهاد المطلق[١]، ويخرجون عن التقليد في أحكام الطريق. واعلم رحمك الله تعالىٰ أن كل من رزقه الله تعالىٰ نور القلب كما رزق الأئمة المجتهدين[٢] صار يستخرج الأحكام من الكتاب والسنة[٣] كما يستخرجها المجتهدون، وخرج عن التقليد إلا للشارع ﷺ فقط؛ لأن وجود المجتهد[٤] في كل

(١) إذا أراد الشيخ ذلك في الفروع الفقهية كما دلَّ عليه كلامه فيما بعد فهو مردود؛ لأنَّ المجتهد المطلق ينبغي إثبات وتسليم علماء عصره والعصور التي تلته له ذلك، وأن يصبحوا من مقلديه كمقلدي غيره من المجتهدين، وقد ادَّعى رتبة الاجتهاد المطلق عدد من كبار الأئمة والعلماء ولم يسلَّم لهم ذلك، وإن أراد بلوغه رتبة الاجتهاد في أحكام الطريق فربما يسلَّم ذلك في حق من بلغ مقام القطبانية والكشف الصحيح.

(٢) المثلية مع الأئمة المجتهدين ليست في نور القلب فقط، بل هناك شروط مجمع عليها لا بدَّ من توفرها في الإمام المجتهد، وإذا اختل شرط منها بطل كونه مجتهداً، وهي مذكورة في كتب الأصول. فلتراجع.

(٣) من لم يبلغ رتبة الإمامة والاجتهاد لا يصح له استخراج الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة؛ لأنه حينئذٍ يكون قد سوَّى نفسه وهو لا يعلم بمن يعلم، وربنا سبحانه لم يسوِّ بينهما بقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: ٩]، وإذا لم يكن من الذين يعلمون ولم يسلَّم له ذلك من علماء عصره هو مأمور بسؤال من يعلم، كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وإذا لم يصح له الاجتهاد والاستنباط ولم يسأل فهو متبع هواه، وقد نهانا الله تعالى عن اتباعه وإقراره على هواه بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

(٤) نحن لا ننكر وجود مجتهدي الاستنباط لأحكام الوقائع والنوازل في كل عصر؛ لأنَّ الله تعالى أمرنا بالرجوع إليهم في ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ولكن ننكر أن يكون المريد أو شيخ الطريقة هو المجتهد المنفرد، مع أنه لم يسلَّم له علماء عصره ذلك؛ لعدم توفر الشروط.

عصر كالروح للعالم، متى فقد من العالم مات العالم، كما يموت الإنسان إذا خرجت روحه من جسده.

وإيضاح ذلك: أن المجتهد نائب لرسول الله في تبيين شريعته للأمة، وحياة قلوبهم بالعلم، ولولاه لماتوا من شدة الجهل، ولولا وجود المجتهد في كل زمان ما شرط العلماء في القاضي أن يكون مجتهداً، فافهم(١)

وقد صرح الشيخ محيي الدين بأن المريد يبلغ إلى درجة الاجتهاد المطلق(٢)،

---

(١) ذكر الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى في «حاشيته» (١/ ٥٢) طبقات المجتهدين وهي:

الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع؛ كالأئمة الأربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، وبه يمتازون عن غيرهم.

الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخصافِ والكرخيِ والطحاوي وأمثالهم؛ فإنهم لا يقدرون على شيء من المخالفة في الأصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وأضرابه؛ فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل الأمرين، منقول عن صاحب المذهب أو أحد من أصحابه.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسين القدوري وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أرفق بالناس.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار..

السابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين. ا.هـ بتصرف.

(٢) وقد قال في رسالته «روح القدس»: لا يطلق عليك اسم المريد حتى تجد في الكتاب والسنة كل ما تريد. وليس المراد بلوغ المريد رتبة الاجتهاد، بل يطلعه الله تعالى على أدلة الأئمة المجتهدين في الكتاب والسنة، ويقرّ بصحة ذلك كله واتباعهم فيه، وربما يحمل الكلام على

=

فضلاً عن الأشياخ، فقال في (باب صلاة الجنازة) من كتاب «الفتوحات المكية»: إذا بلغ المريد مقام الاجتهاد المطلق فهو يعمل بما ظهر له، أو يقف عند قول شيخه.

والذي أراه: يقف عند قول شيخه[1]؛ لارتفاع شيخه في مقام علمه عن الظن بوصوله إلى علم اليقين، أو عين اليقين، أو حق اليقين.

فإن قلت: اليقين مأخوذ من ماذا؟

فالجواب: هو مأخوذ من يقن الماء في الحوض: إذا استقر، وهو إشارة إلى سكون العلم في القلب واستقراره فيه، واطمئنان القلب من غير تردد ولا شك ولا وهم ولا ظن، ثم إن هذا السكون والاستقرار والاطمئنان إذا أضيف إلى العقل والنقل والنفس يقال له: علم اليقين، وإذا أضيف إلى الروح يقال له: عين اليقين، وإذا أضيف إلى القلب يقال له: حق اليقين[2]، وإذا أضيف إلى السر الوجودي يقال له: حقيقة حق اليقين[3]، ثم إن هذه الحقائق كلها لا تجتمع إلا عند الكامل من الرجال، فاعلم ذلك؛ فإنه علم نفيس لا تكاد تجده في كلام أحد من العارفين.

فعلم أن المريد لا يبلغ إلى مقام علم اليقين وما بعده إلا بعد بلوغه درجة الاجتهاد

ندرة من يصل إلى رتبة المريد بهذا الشرط، فضلاً عن أن يصبح شيخاً مسلكاً.

(١) كيف يقف عند كلام شيخه وقد بلغ رتبة الاجتهاد كشيخه، والمجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر؟ إلا أن يكون على جهة الأدب الرتبي باعتبار أنّ شيخه كان سبب فتحه وبلوغه.

(٢) المستفاد من كلام غيره: أنّ المضاف إلى القلب يقال له: عين اليقين، والمضاف إلى الرُّوح يقال له: حق اليقين.

(٣) اللطيفة المودعة في الجسد لهاأسماء باعتبار المتعلقات؛ فتسمى نفساً إذا تعلقت بالشهوات الجسدية ووقعت في أسرها وصارت خادمة لها، وتسمّى عقلاً إذا تعلقت بالأدلة والبراهين المكتسبة من طريق الحواس أو المسلَّمات اليقينة لدى أصحاب العقول السليمة، وهو المسمّى: علم اليقين، وتُسمَّى قلباً إذا تعلقت بالأخبار والنصوص القطعية المتعلقة بالغيب ويصبح الغيب كأنه شهادة وهو المسمى: عين اليقين، وتسمى روحاً إذا شهدت وحدانية الله تعالى وهو المسمَّى: حقَّ اليقين، وتسمَّى سراً إذا غابت وفنيت بمشهودها عن شهودها وهو المسمّى: حقيقة اليقين، والله أعلم.

في الأحكام الظاهرة، ثم إنه يرتفع من ذلك الاجتهاد إلى الاجتهاد في الأحوال الباطنة، فلكل عبادة عنده لها شروط وأركان وسنن وآداب في مقام الإسلام والإيمان والإحسان والإيقان تخالف شروط المقام الآخر وأركانه وسننه وآدابه ولا كل واحد من مشايخ زماننا هذا يدرك شيئاً من ذلك، بل ربما جهل شروط الصلاة وأركانها في مقام الإسلام، في دولة الباطن، فضلاً عن الإيمان، والإحسان، والإيقان[١]

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: كل من لم يعرف شروط الصلاة وأركانها وسننها وآدابها في مقام الإسلام، فهو لما بعده أجهل[٢]، وكذلك القول في شروط الزكاة، والصيام، والحج، فلا يمكن للعبد أن يترقىٰ في مقام الإسلام أو الإيمان أو الإحسان إلى ما بعده إلا بعد إتقان المقام المترقى عنه.

وكثيراً ما سمعته يقرر ذلك ويقول: كل شيخ لم يعرف ذلك فهو معدود من العوام لا من أشياخ الطريق.

قلت: وإنما فتحت لك يا أخي هذا الباب؛ ليقل إنكارك على القوم إذا رأيت لهم كلاماً لم تفهم معناه[٣] فتجعله من جملة علومهم لا يخطر لك على بال.

وقد صنفت كتاباً عظيماً في أسرار الطريق وآدابها في مقام الإحسان والإيقان خاصة، فسمع به بعض مشايخ العصر، فلم يجد عنده علماً بشيء منه، فبالغ في الإنكار عليّ هو وجماعته وبعض من يجتمع عليه من الأكابر، فأشعت في مصر أني

---

(١) **الإيمان**: هو علم اليقين، **والإحسان**: عين اليقين، **والإيقان** رتبتان: حق اليقين، وحقيقة اليقين.

(٢) لأنّ ركن الإسلام قنطرة ركن الإيمان؛ فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، وركن الإيمان قنطرة ركن الإحسان؛ فكل محسن مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن مسلم محسناً، وركن الإحسان قنطرة ركن الإيقان؛ فكل موقن محسن مؤمن مسلم، وليس كل محسن مؤمن مسلم موقناً.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ودوائر العلوم المستنبطة والوهبية أوسع من دوائر الفهوم والعقول، وإلا لفهم جميع العلوم كل أحد، وذلك متعذر.

غسلته حتى سكنت الفتنة مع أنه كله حقائق لا ينكرها المنصف إذا دخل إلى معرفتها بجلاء الباطن من كدورات البشرية.

ولعمري من هو غارق في شهوة بطنه وفرجه ووظائفه ورياسته وحب التمييز على الأقران وغير ذلك من الصفات المذمومة كيف يصح له دخول حضرة أهل الله تعالىٰ حتى يعرف أحوال أهلها[١]؟

وكان سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: (لا ينبغي لأحد الإنكار على شيء من كلام القوم إلا إن رآه مخالفاً لصريح الكتاب والسنة وقواعد الأئمة، وليس له إنكار بمجرد توقفه في فهمه)[٢]

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: (لا يخلو كلام القوم وغيرهم من ثلاثة أحوال: إمَّا أن يوافق صريح السنة؛ فهذا لا كلام لأحد فيه، وإمَّا أن يخالف صريح السنة؛ فهذا لا يجوز لأحد العمل به، والإنكار على صاحبه واجب، وإمَّا أن لا يظهر لنا موافقته ولا مخالفته، فأحسن أحواله الوقف)[٣].

وحيث علمت يا أخي أن في القوم مجتهدين في الطريق نظير المجتهدين في الشريعة، فسلِّم لهم يا أخي كل ما أدى إليه اجتهادهم، كما تسلِّم للأئمة المجتهدين في الطرق الظاهرة[٤] من غير مطالبتهم بدليل، لا سيما ما كان عليه الجمهور، وإياك

---

(١) من كلامهم في ذلك: حُرِّمت حضرة القدوس على أصحاب النفوس، وقالوا: آخر ما يخرج من قلوب الصديقين حبُّ الرِّياسة.

(٢) وفي ذلك قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم
ومن أخذ العلوم بغير شيخ ... يضل عن الصراط المستقيم

(٣) وقد قال الشيخ الأكبر ابن عربي رضي الله عنه ما معناه:
الإنصاف يقتضي أن نُجري ما يأتينا من كلام العارفين مُجرى ما يأتينا من علماء أهل الكتاب، فنقبل منه ما يقبله الشرع، ونردّ ما يردّه، ونقف فيما لا يظهر لنا قبوله ولا رده.

(٤) الأئمة المجتهدون في الطرق الظاهرة انعقد الإجماع على إمامتهم واتّباعهم، أما المجتهدون في الطريق فلم ينعقد الإجماع على إمامتهم واتّباعهم باستثناء أفراد في السلف الصالح كالإمام =

أن تقول كما يقول بعضهم: هذا منزع صوفي ـ كهيئة المتبرىء منه ـ فإن ذلك سوء أدب، وإن كنت ولا بد قائلاً ذلك، فقل عقبه: لا نطيق المشي عليه؛ فإن ما شرطوه مثلاً، أو أوجبوه، أو ندبوا إليه، أو حرموه، أو كرهوه، محمود بلا شك. وكل عن مقامه يتكلم.

إذا علمت ذلك **فمما شرطوه عليك يا أخي في صحة الوضوء في مقام الإسلام الباطن**: أن لا يكون على ذلك العضو الذي تطهره بالماء أو التيمم لمعة من المعاصي الباطنة أو الظاهرة ولا بعض ميل إلى معصية، وذلك بالتوبة النصوح عند غسل كل عضو أو مسحه بالتراب أو الماء؛ ليطهر العضو ظاهراً أو باطناً، وقالوا: من كان على عضوه ذنب، أو كان عنده ميل إلى معصية فطهارته باطلة.

ومما شرطوه في الصلاة: الخشوع[1]، وأن لا ينشغل أحدنا عن مشاهدة ربه فيها إذا تدبر في معاني القرآن والأذكار، بل يتدبر المعاني مع جمع القلب على الله تعالىٰ.

وقالوا: متى تفرق قلبه عن شهود الحق جلّ وعلا بتدبره في معاني الأحكام والأذكار بطلت صلاته؛ فإن العبد إذا تدبر، كانت آية تذهب به إلى شهود الجنة وما فيها، وآية تذهب به إلى شهود النار وما فيها، وآية تذهب به إلى أحكام الطلاق، وآية تذهب به إلى أحكام المواريث والعدد، وغير ذلك من قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع أممهم.

وغالب الناس إذا تخيل هذه الأمور في ذهنه حجب عن شهود الحق جلّ وعلا

الجنيد رضي الله عنه والأقطاب الأربعة والإمام أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنهم، وأما عامة شيوخ الطرق المتفرعة عن تلك الأصول فلا تسلم لهم دعوى الإمامة والاجتهاد، وخصوصاً فيما خالفوا فيه سلفهم الصالح، وخرجوا فيه عن قواعدهم وضوابطهم.

(١) قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢]، ومدح أقواماً من المقربين إليه بقوله: ﴿وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]. وثبت في الصحيح: أنّ الصلاة التي يكفّر الله بها الذنوب هي التي لا يحدّث الإنسان فيها نفسه بشيء؛ ففي «البخاري» قال ﷺ: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدّث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه» [أخرجه البخاري (١٥٥) وغيره].

بقلبه، وخرج عن موضوع الصلاة؛ فإن موضوعها الحضور بالقلب مع الله تعالىٰ من أولها إلى آخرها، وبعضهم يستمر معه الحضور حتى يدخل في الصلاة التي بعدها، وهكذا كما عليه الذين هم على صلاتهم دائمون[١]، وإذا تعارض عندنا أمران راعينا تحصيل الأفضل منهما، ولا شك أن الإقبال على مشاهدة حضرة الحق جلّ وعلا في الصلاة أفضل من الإقبال على أحكامه وأصفيائه من الأنبياء وغيرهم.

وقد قالوا: من شأن النفس العجز عن القدرة على مراعاة شيئين معاً في آن واحد بحيث لا يشغلها أحدهما عن الآخر؛ فإن أعطى الله تعالىٰ عبده القدرة على مراعاة شيئين معاً في آن واحد فذلك من أكبر النعم[٢]

ومما شرطوه أيضاً في صحة الصلاة: أن لا يكون في باطن العبد غلٌّ ولا حقد ولا مكر ولا حسد ولا بغي ولا عجب ولا كبر ولا نفاق ولا شحناء ولا رياء ولا محبة للدنيا، بل يكون طاهراً مطهراً من هذه الأشياء كلها وغيرها، ومجمع الخبائث كلها محبة العبد للدنيا؛ لأنها رأس كل خطيئة[٣]، وجميع المعاصي تتفرع منها، وأقل مراتب عدم محبتها: أن يتساوىٰ عند العبد من حيث الميل النفساني الذهب والتراب على حد سواء، كما هو شأن المريد إذا دخل طريق القوم. وقالوا: كل من كان الذهب أرجح في باطنه من التراب فضلاً عن الفضة فصلاته باطلة؛ أي: يحتاج إلى الاستغفار؛ لأن صاحب هذا الحال لا يصح له دخول حضرة الصلاة بين يدي الله، بل تطرد ملائكة الحضرة قلبه، وتمنعه من الدخول.

---

(١) المداومة على الصلاة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣] مغايرة للمحافظة عليها المذكورة بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩] فالمداومة عند القوم تعني استمرار أنوار الصلاة الأولى وعكوف القلب في حضرة شهود الله إلى الصَّلاة الأخرى دون تخلل انقطاع، والمحافظة تعني القيام بشروط الصلاة الظاهرة والباطنة وفي أوقاتها.

(٢) وهو مقام الكمل الذي لا يحجبه فرقه عن جمعه، ولا جمعه عن فرقه.

(٣) ورد من أقوال الحسن البصري رحمه الله: (حب الدنيا رأس كل خطيئة وعماد الذنوب) انظر: «المقاصد الحسنة» (١/ ١٠٠).

ومعلوم عند العارفين أن من لم يدخل حضرة الله لا تصح له صلاة، وهي إلى العادة أقرب منها إلى العبادة .

فإن قلت: فهل يقدح في صحة الصلاة ترجيح الذهب على التراب من حيث الحكمة الإلهية التي جعلها فيه من جعله ثمناً لحوائج المعاش مثلاً دون التراب؟

فالجواب: لا يقدح ذلك في صحة الصلاة؛ لأنه بيان للواقع، وإنما يقدح من كان يحب الشهوة والطبع، فيجمع ويمنع. وأما من يتصدق وينفق فذلك من أعلى مراتب الكمال.

ثم إن الناس يتفاوتون في الأمراض الباطنة كثرة وقلة من حيث مؤاخذتهم بها؛ فمن الناس: من يؤاخذ بخطور شيء من أمراض الباطن على قلبه في الصلاة، ومنهم: من يسامح بمثل ذلك، ومنهم: من يسامح بيسير الحسد والحقد والكبر مثلاً إذا بذل وسعه في رياضة نفسه، ومنهم: من لا يسامح بمثل ذلك، وهكذا في سائر أمراض الباطن؛ من كبائر وصغائر ومكروهات؛ فإنها على صورة النجاسة الظاهرة على البدن على حد سواء في حضرة الله تعالىٰ، بل قالوا: مراعاة الطهارة من أمراض الباطن كلها أولى من حيث إنها محل نظر الله تعالىٰ للعبد، كما أشار إليه حديث مسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»[1].

ومنهم: من يشترط في صحة الصلاة شدة الحضور مع الله تعالىٰ فيها من أولها إلى آخرها؛ بحيث لا يخطر شيء من الكونين على باله، ومنهم: من لا يشترط في صلاته ذلك، وإنما اشترط حضوره في أكثرها فقط[2]. ومنهم: من يسامح في الغفلة في قيراط من أربعة وعشرين قيراطاً، ومنهم: من لا يسامح بذلك، وهكذا.

ومنهم: من يستمر معه الحضور إلى سلامه من الصلاة، ويزول، ومنهم: من

---

(١) أخرجه مسلم (٤٦٥١).

(٢) ومنهم: من اشترط حضوره عند تكبيرة الإحرام، ثم قال: ببركة هذا الحضور وسرّه عند الافتتاح يسري حكماً إلى آخرها فيتفضل الله تعالى بقبولها.

يستمر بعد الصلاة درجة، ومنهم: من يستمر حضوره درجتين، وهكذا إلى أواخر وقت تلك الصلاة، ومنهم: من يستمر إلى دخول وقت الصلاة التي بعدها كما مرت الإشارة إليه، وهو مقام الملامتية الذي ورثوه عن الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كما أن من يستمر حضوره إلى أواخر وقت تلك الصلاة مقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: من استمر حضوره بعد سلامه من الصلاة إلى دخول وقت الصلاة التي بعدها، فهو من الذين على صلاتهم دائمون، ويؤيده حديث: «إن أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة»[1]، فقلت له: فما المراد بالذين هم على صلاتهم يحافظون؟

فقال: هم الذين إذا حصل عند أحدهم غفلة عن ربه افتتح صلاته حضوراً مع الله تعالىٰ.

فقلت له: فإذاً من يستمر بعد سلامه من الصلاة إلى الصلاة التي بعدها لا يطالب بكثرة النوافل على الشروع؛ لأنه لا معنى للقيام والجلوس في حضرة الشهود؟ فقال: نعم؛ لأن جميع العبادات ما شرعت بالأصالة إلا ليحضر العبد فيها بقلبه بين يدي الله عز وجل، فإذا حصل الحضور بين يدي الله تعالىٰ فلا ينبغي إحداث ركوع أو سجود[2] أو غيرهما إلا بإذن من الشارع ﷺ، كما إذا كان في حضرة المراقبة لله عز وجلّ والمناجاة له فأقيمت صلاة الظهر مثلاً؛ فمن الواجب الصلاة بالركوع والسجود، ولا يجوز له أن يترك ذلك ويقول: غاية الصلاة أن أكون حاضر القلب معه، وأنا حاضر الآن، فاعلم ذلك ودر مع الشرع حيث دار.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٩/ ٢٦٥).

(٢) إحداث النافلة لمن قلبه دائم الحضور مع الله تعالى أمر محمود وفيه زيادة فضل؛ لاشتراك الظاهر مع الباطن في التوجه إلى الله تعالى والمواجهة وأنوارهما، وفيه من المواهب اللدنية والنفحات الأقدسية أعظم مما انفرد القلب به، كما دل عليه الحديث القدسي الصحيح: «ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)].

وقد غلط في هذا المعنى قوم فلم يصلوا، فإياك ثم إياك من مثل ذلك، ومن هنا قلَّت نوافل أكابر الرجال في الأفعال الظاهرة، ولم يظهروا لأتباعهم منها إلا بقدر ما يعلمون قدرتهم عليه، وكتموا عنهم ما علموا عجزهم عنه.

وهذا سر خفي نبهتك عليه، فاحتفظ به؛ لتقوم بآداب الأكابر؛ فإن غالب الناس ممن لا ذوق له في طريق القوم يرجح العباد الذين يكثرون من القيام والصلاة والصيام على كثير من العارفين، وغاب عنهم أن كل ذرة من مراقبة العارف بين يدي الله عز وجل أرجح من أمثال الجبال من عمل أولئك العباد[١]، اللهم إلا أن يكون من حصل له دوام الحضور والشهود دائماً إلى الله عز وجل، فمثل هذا تكون عبادته الفعلية أو القولية أرجح في حقه من الأعمال القلبية وذلك ليقتدي به المريدون، ويتلذذوا بنعيم مشاهدة ربهم بقلوبهم في تلك العبادات، ويشكروه على تأهيله لهم لأن يقفوا بين يديه؛ فإن ذلك أعظم نعيم في الدارين، حتى إنه لولا مشاهدة العارفين لربهم في الجنة ما أحبوا دخولها؛ فإن غاية أمرها أن يكون فيها الأكل والشرب والجماع وسكنى القصور ونحو ذلك، وليس شيء من ذلك مقصود القوم من ربهم.

واعلم يا أخي: أن رسول الله ﷺ ما شرع النوافل لأمته إلا لما علم من عدم طاقاتهم على دوام الحضور مع الله تعالىٰ من صلاة الفريضة إلى دخول أختها، فشرع لهم النوافل بين كل صلاة وصلاة، مصلحة لهم استجلاباً لشهودهم ربهم بعد نزول ذلك الحجاب الذي وقع لهم بعد سلامهم من الصلاة.

وكذلك شرع لهم قيام الليل، وصلاة الضحى؛ لبعد الزمن الذي بين صلاة العشاء والصبح، وبين الصبح والظهر، وكان وجوب مثل ذلك على رسول الله ﷺ وجوب رحمة وشفقة، وزيادة اعتناء بوقوفه ﷺ بين يديه؛ إذ هو رأس أهل الحضرة الإلهية، لا

---

(١) سيدنا محمّد ﷺ سيّد أهل كل مقام وإمامهم، فهو سيّد العارفين أهل المراقبة والمشاهدة وسيّد العُبّاد (فكان يقوم الليل حتى تتفطر قدماه) [أخرجه البخاري (٤٤٦٠)] ووارثه الكامل على ذلك، فيشارك أهل كل مقام في مقامهم ويكون إمامهم فيه وهو الأرجح، وثبت أنّ السَّري السقطي رحمه الله تعالى كان الشباب لا يجارونه في العبادة وهو ابن الثمانين من عمره.

يصح منه تخلف عنها في ليل أو نهار؛ لأن ذلك سبباً في نعيمه ﷺ والألف سنة عنده في حضرة ربه كلمحة، وأيضاً فليقتدِيَ به كل مقتدٍ في أي وقت شاء، ولا يطول زمن الحجاب على أمته؛ وليعظم ثوابه ﷺ بكثرة نوافل أمته فإنها كلها في صحائفه ﷺ من حيث إنه هو الذي شرعها، وأمرهم بها، ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: جميع ما كان تكليفاً للعباد فهو نعيم للخواص وإن حصل في ذلك كلفة ومشقة على الخواص، فليس ذلك لذات التكاليف، وإنما هو لما فيها من الهيبة والإجلال، بحيث يحس أحدهم أن أعضاءه تفصلت من بعضها بعضاً، لا من حيث تعب الركوع والسجود مثلاً؛ إذ لا يتكلف لذلك أصالة إلا المنافقون الذين خذلهم الله، وحجبهم عن شهوده، فقد بان لك وجه تسميتها تكاليف في حق الخواص. فاعلم ذلك.

ثم لما كان جميع الدعاة إلى الله تعالىٰ في طريق الظاهر أو الباطن أمناء للرسل عليهم الصلاة والسلام، ونوابهم في هداية أممهم إلى كل شيء يقربهم إلى حضرة ربهم، كان لهم مقام الاستحسان والاستنان والاجتهاد[1]، فلهم أن يبينوا لتلامذتهم ويستحسنوا لهم ما يرونه أصلح لدينهم ودنياهم، لكن مما هو داخل تحت أصل من أصول الشريعة لا مطلقاً، فلا اعتراض على أحدهم إذا أمر مريده أن يصلي قبل الظهر ثمانية، وبعدها ثمانية مثلاً.

ويقول المبتدع المعترض: هذه بدعة زائدة على السنة. والجواب على هذا المعترض في تكليف الشيخ مريده بالصلاة الزائدة على السنة؛ وذلك لأن الشيخ أمين

(١) حديث: «من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها» [أخرجه مسلم (١٦٩٠) عامٌّ مخصوص بمن بلغ رتبة الإمامة والخلافة الظاهرة والباطنة؛ لحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» [أخرجه أبود داود (٣٩٩١) وغيره] وقد أدخل الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى الأئمة المجتهدين في الخلفاء الراشدين، وفي حديث: «اللهم ارحم خلفائي قالوا: ومن خلافؤك يا رسول الله؟ قال: «الذين يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس» [أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٦/١٣)].

على دين المريد، وربما رأى صلاة ذلك المريد ناقصة، بحيث لا يتحصل من صلاة الثمان ركعات ثواب ركعتين مثلاً فأمره بزيادة أربع ركعات من النفل المطلق من باب الاجتهاد؛ تحصيلاً لكمال الثواب، وقال له: إنَّ في تلك الثمان أربعاً أصلية، وأربعاً كالجبر لما فيها من النقص، وقواعد الشريعة لا تأبى مثل ذلك؛ بقرينة حديث: «إن أحدكم ليصلي الصلاة، ولا يكتب له من ذلك إلا ما عقل عشرها تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها»[١]

فعلم أنه لا ينبغي لأحد المبادرة إلى الإنكار على من أمر المريد بالزيادة على ما ورد في السنة من العدد كما لا ينبغي لأحد أيضاً المبادرة للإنكار على من أعاد الصلاة لخلل ظاهر أو باطن رآه فيها، وفي الحديث: «الصلاة خير موضوع ـ يعني: في الميزان يوم القيامة ـ فاستكثر من ذلك أو أقل»[٢].

وقد قال العلماء رضي الله عنهم: لا يسمى بدعة إلا ما كان ليس مندرجاً تحت أصل، ومثل ذلك هو الذي ينبغي إنكاره؛ لأنه زيادة في الشريعة لم يأذن بها الله تعالىٰ.

فانظر يا أخي كمال عبادة شخص على حد ما أمره الله تعالىٰ بها، ثم بعد ذلك لا تأمره بالزيادة[٣] ولعلك لا تجد الآن أحداً على هذا القدم، بل ربما كانت النوافل الواردة في السنة لا تجبر خلل الفرائض؛ إمَّا لشدة نقص في الفرائض، وإمَّا لخلل في النوافل.

وفي كلام سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ: لا نفل إلا بعد كمال فرض،

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٧٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٥/ ٢٥٢).

(٣) وعليه حُمل حديث الصَّحابي الذي قال: أرأيت إذا صليتُ الصلوات المكتوبات، وصمت رمضان، وأحللت الحلال، وحرمت الحرام، ولم أزد على ذلك شيئاً، أأدخل الجنة؟ فقال النبي ﷺ: «نعم» [أخرجه مسلم (١٨)]. فاعتبره العلماء الرَّبانيون واقعة عين خاصة لا يقاس عليها أحد منها؛ وذلك لعلم النبي ﷺ أنه يؤدي المكتوبات من دون خلل فيها يحتاج إلى جبر النافلة، وليس غيره كذلك، فليتنبه.

وذلك خاص برسول الله ﷺ، أو بكمل ورثته، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

وقد بلغنا أن الشيخ أبا مدين سن لأصحابه ركعتين بعدالعَشاء، أو الغَداء، فهم يفعلونها إلى وقتنا هذا، وأقره على ذلك علماء المغرب من حيث إنهما شكر على تلك النعمة، قال تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: ١٣].

فكلفهم بالشكر بالعمل لا بالقول فقط، والأمة المحمدية أولى بمثل ذلك من آل داود.

وسن الشيخ محيي الدين صلاة الاستخارة كل يوم بعد صلاة الصبح عند صلاة الضحى يقول في دعائها: اللهم إن كنت تعلم أن جميع حركاتي وسكناتي من هذا الوقت إلى مثله من الغد، وحركات غيري وسكناته كذلك خير لنا في معاشنا ومعادنا فقدرها لنا ويسرها لنا، وإن كنت تعلم أن جميع ما أتحرك فيه أو أسكن، أو يتحرك فيه غيري كذلك أو يسكن من وقتي هذا إلى مثله من الغد، في حقي وحق غيري، شر لنا في ديننا ومعاشنا ومعادنا، فاصرفه عنا، واصرفنا عنه، واقدر لنا الخير حيث كان، ثم رضّنا به.

وقال: قد جربنا ذلك فوجدنا كل من صلى ودعا بهذا الدعاء، تكون حركاته وسكناته كلها حميدة في حق نفسه وحق غيره.

ثم لا يخفى أن ما ذكرناه من بطلان الوضوء والصلاة بوجود مرض من الأمراض الباطنة، هو في مقام الإسلام من حيث الباطن لا غير، ولهم في مقام الإيمان والإحسان والإيقان شروط أُخر ذكرنا غالبها في كتاب «أسرار الشريعة» فلا نطيل بذكرها هنا؛ لقلة العاملين بها كما مرت الإشارة إليه أوائل هذا المبحث.

وكل ذلك من باب: حسنات الأبرار سيئات المقربين، فما يتقرب به المحسن، يستغفر منه المقرب الموقن، كما أن ما يشهده المحسن من الحق تعالىٰ، يستغفر منه المقربون؛ لأن كل شيء خطر ببال العبد فالله تعالىٰ بخلافه؛ فما حضر أحد مع الحق تعالىٰ من حيث ما يستحقه جلاله وعظمته أبداً إلا أن يكون معصوماً.

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: من كمال العبد: أن يعبد رباً منزهاً عن كل ما يخطر بالبال، فتكون عبادته على الغيبة[١]، لا على الحضور مع كنه الذات؛ فإن ذلك محال.

ومن هنا قال المحققون في معنى حديث: «اعبد الله كأنك تراه»[٢]: إنها حالة دون حالة علم العبد بأن الله تعالىٰ يراه، وأن عبادة العبد ربه كأنه يرى ربه من درجات التعليم التي يترقى منها إلى درجة الكمال، وهو أن يعبد العبد ربه على الغيب وينزهه عما قام في مخيلته من الأشكال، فيُبقي العبد نظر ربه المحقق إليه لا مع نظره هو إلى ربه بحكم الوهم. وهنا أسرار يذوقها أهل الله تعالىٰ لا تسطر في كتاب.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: إياكم أن تنكروا على شيخ أمر تلميذه بتقديم صلاة النافلة، أو الذكر مثلاً على طلب العلم، أو عكسه؛ فإن للأشياخ في ذلك مشاهدة صحيحة، وذلك أنه لا يأمر تلميذه بعلم مفضول إلا إن علم أن في عمله للأفضل علة تقدح في الإخلاص فيه، وأشغله بالمفضول الذي لا علة فيه، ورأى أن ذلك أحسن له من الأفضل أو من ترك العمل بالكلية. وكذلك لا ينبغي لكم الإنكار على شيخ ينهى مريده عن صلاة النافلة أو العلم، ويأمره بالذكر؛ لأنه ربما رأى نيته في العلم فاسدة بالكشف أو بالقرائن، ورأى عنده جهلاً بالله لغلظ حجابه، فأمره بالذكر حتى ينجلي باطنه ويصير يعرف الله تعالىٰ، ثم بعد ذلك يأمره بكثرة النوافل، نظير ما قالوا في تقديم معرفة شروط الصلاة وأركانها قبل الدخول فيها، وكذلك الحكم في الوضوء وسائر العبادات.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله يقول: إيضاح مراد الأشياخ بتقديم الذكر على الصلاة النافلة، وعلى نوافل العلم: أن ينجلي باطن العبد، ويصير يعامل الله تعالىٰ على الكشف والشهود في الإخلاص والحضور لا غير.

---

(١) أي: في مرتبة الإيمان بالغَيب، فيعبد الله تعالى على حدِّ ما علمه من الكمالات مع تنزيهه تعالى عن كل ما يخطر بالبال من صفات الخلق ومن التخيل لأنه لا يعلم الله تعالى إلا به.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢/٤٦٨)، وأخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٩) بلفظ: «أن تعبد الله كأنك تراه...».

وكان يقول: إذا رأيتم المريد يكثر من النافلة، ويقلل من الذكر، فاعلموا أنه باطل لا يجيء شيء منه في الطريق؛ لأن صلاة النافلة من صفات الكمل لا المريدين. ومن المريدين من لا يقدر على طول المكث في حضرة الله تعالىٰ في الصلاة فقلبه يدخل ويخرج طول صلاته.

ومراد القوم أن يصلوا إلى حد يقدرون فيه على طول الحضور لا غير، فإذا رأينا شيخاً يأمر تلميذه بكثرة النوافل، عكس من يأمره بقلّتها، حملناه على أنه رأى ذلك المريد لا يقدر على طول المكث في حضرة الله حال ذكره أو مراقبته، بل يخرج منها كل قليل فإذا خرج، ثم دخل، أمره بالتحية للحضرة عند الدخول إلا أن يكثر خروجه ودخوله عادة.

كما قالوا في داخل حرم مكة: إنه يستحب له الإحرام بنسك، أو يجب إلا أن يتكرر دخوله كحطاب وصياد.

فإن قلت: فما مراد القوم بقول أحدهم: دخلت في حضرة الله، خرجت من حضرة الله، ما هي الحضرة؟ هل هي مكان مخصوص، أو شهود مخصوص؟

فالجواب: هي شهود مخصوص؛ فإن العبد ما دام يشهد أنه بين يدي الله عز وجل، والحق تعالىٰ يراه، فهو في حضرته، فإذا حجب عن هذا المشهد خرج من حضرته، سواء كان في جوف الكعبة أو غيرها من البقاع، فليست خاصة بمكان مخصوص، وإنما هي شهود مخصوص وإن استلزم ذلك الشهود المخصوص مكاناً مخصوصاً، فافهم.

ومما شرطوه في قبول الزكاة والصدقة في مقام الإسلام: عدم المن بها على من يأخذها من الفقراء والمساكين وبقية الأصناف ولو بالقلب؛ بأن يخطر له منَّة على الآخذ، ومتى خطر في قلبه أن له منَّة على الآخذ حبط عمله، كما يأخذ من إطلاق القرآن ذلك بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤] فشمل المنّ باللسان والقلب، وهذا قلّ من يسلم منه من العلماء فضلاً عن غيرهم، فاعلم ذلك.

ومما شرطوه في صحة الاعتكاف في مقام الإسلام: دوام عكوف القلب في حضرة الله تعالىٰ من غير تخلل غفلة أو حجاب، فمن خرج قلبه من حضرة الشهود لله تعالىٰ في لحظة من مدة اعتكافه بطل اعتكافه كله.

وكذلك يشترط في صحة الاعتكاف عند القوم عدم ميل القلب إلى شهوة من الشهوات مدة الاعتكاف؛ فمتى مال لغير الله تعالىٰ بطل اعتكافه، وكذلك لو حجب عن شهود أن ربه يراه في لمحة واحدة بطل اعتكافه عن شهود ربه، فيجب عليه تجديد نية الاعتكاف كلما وقع في شيء مما يطلبه إلا أن يكون ممن أعطاه الله تعالىٰ القوة والتمكين في معرفة الله تعالىٰ، وصار يشهد السر القائم بالوجود كله[١]، وأن معية الحق تعالىٰ مع كل شيء[٢]، فمثل هذا لا يشغله شهود الحق تعالىٰ عن الخلق، ولا شهود الخلق عن الحق تعالىٰ، ولا يضره شهود الخلق من حيث إن وجودهم دلالة على الحق تعالىٰ فافهم.

ومما شرطوه في صحة الصوم في مقام الإسلام: عدم ارتكاب العبد مكروهاً، فضلاً عن المحرمات، لأن شرط صحته أن لا يخرقه الصائم بارتكاب شيء يكرهه الله تعالىٰ، وكل من خرق صومه دخل له الشيطان من ذلك الخرق، فنجس قلبه وباطنه.

ومعلوم أن الصوم في أصله صفة صمدانية مطهرة من الشوائب النفسانية والشيطانية؛ فكل شيء دخل بدن صاحبها مما هو ليس من جنس الصوم، قطع الصوم وزن حكم ما قدمناه في الصلاة، فكما يقطع الصلاة نية الخروج منها، كذلك يبطل الصوم الميل إلى فعل مكروه فيه، فضلاً عن الفعل المحقق.

وقد أجمع أهل الكشف على أن الحق تعالىٰ ما فرض صوم رمضان إلا ليحفظ العبد من دخول الشيطان بدنه أو جوفه من العام إلى العام؛ ولذلك ورد في الحديث

---

(١) وهو سر القيومية؛ فالأشياء كلها قائمة بقيومية الله تعالى وبإمداده، وفي الحديث الصحيح: «اللهم أنت قيّوم السموات والأرض ومن فيهنَّ» [أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٢/ ٧٨)].

(٢) المعية بعلمه تعالى لا بذاته؛ لأنَّ الذات ليس لها تعلق مستقل.

مرفوعاً: «الصيام جُنة ما لم يخرقه»[١]، ومتى خرق الصائم صومه بغيبة أو نميمة، أو ميل إلى شهوة في مذهب القوم فقد خرق صومه، فدخل الشيطان جوفه فأهلكه، كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «أسرار الدين».

ومما شرطوه في صحة الإحرام بالحج في مقام الإسلام: أن يفسخ بعقده الإحرام على كل عقد يضاده مما وقع فيه منذ وعىٰ على نفسه، ولا يبقى عنده ميل إلى شهوة من شهوات الدنيا التي تحجبه عن حضرة الشهود، وأن يتجرد عن كل شيء دون الله تعالىٰ، حين ينزع المخيط، وأن يزول عنه كل علقة تقدح في الكمال ظاهرة كانت أو باطنة بالغسل للإحرام، وأن يجد في نفسه جواب التلبية بقول الحق تعالىٰ: «لبيك عبدي»[٢]، وأن يجزم عند دخوله الحرم بترك كل محرم أبداً ما عاش، وأن يحصل له حال يغيب به عن حسّه إذا أشرف على مكة، فضلاً عن دخول المسجد أو البيت، ولا يصير يشهد سوى ربه عز وجل من شدة القرب، وأن يهرب من محبة الدنيا وجميع شهواتها إذا رمل في الثلاثة أشواط بحيث لا يبقى عنده داعية لشهوة مباحة فضلاً عن المكروهة، وأن يجد الأمان من عذاب الله تعالىٰ والحجاب في الدنيا والآخرة إذا صافح الحجر الأسود مع علمه بإطلاق حضرة الحق التي لا أمان فيها لأحد، فيأمن بعين، ويخاف بعين، وأن يطلع على مقامه عند ربه ومكانته عنده حين يصلي الركعتين خلف المقام، وأن يسمع تكبير الملائكة إذا كبر على الصفا سبعاً حتى يكبر معها، ويجد حقيقة التكبير ذوقاً، وهكذا في سائر أعمال الحج إلى طواف الوداع؛ كل عمل له شروط، وأركان، وسنن، وآداب.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: غاية ما يصل إليه صوفية زماننا هذا أن يصلوا إلى معرفة الشروط والأركان والسنن والآداب التي استخرجها

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٨٦)، وأخرجه الطبراني في «الكبير (١٩/ ١٤) بلفظ: «الصيام جُنّة ما لم يخرقه»، قيل: وبم يخرقه؟ قال: «بكذب أو غيبة».

(٢) جزء من حديث قدسي ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب «المرض» (٢١٩) من رواية بكر بن خنيس والرقاشي؛ قال العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء» (٨/ ٢٤٧) وهما ضعيفان.

المجتهدون من أهل الطريق بالنظر لمقام الإسلام فقط، وأما ما استخرجوه بالنظر لمقام الإيمان والإحسان والإيقان أو بالنظر لمقام علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فذلك يكاد فهمه أن يكون كالمحال عليهم.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: ما ثم كامل في طريق القوم إلا وقد خرج عن تقليد المجتهدين بما أعطاه الله تعالىٰ له من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، ولا يبقى عند كامل تقليد إلا لرسول الله ﷺ فقط، فيصير يأخذ العلم بالأحكام من حيث أخذها الأئمة المجتهدون، وبعضهم يترقى إلى مقام الإيقان بحكم الإرث لرسول الله ﷺ، لا استقلالاً، وهناك لا تزلزله الأدلة، ولا يرجع عن قول قاله أو عمل به لظهور دليل آخر، ولا يبدو له في الآخرة علم آخر خلاف ما علمه في الدنيا.

وسمعته مرة أخرى يقول: إياكم أن تبادروا إلى الإنكار على أحد من القوم إذا رأيتموه يتكلم بكلام يخالف ما فهمه بعض العلماء؛ لأن الأفهام تختلف، ودائرتها واسعة، وليس فهم أولى من فهم عند صاحبه.

بل كل واحد يقول: فهمي أصح من فهم غيري. بل تربصوا وتأملوا في الكلام قبل أن تنكروه فربما كان له دليل خفي من المفاهيم، أو من لغة العرب يشهد لذلك.

وقد روى الطبراني مرفوعاً: «أن شريعتي جاءت على ثلاثمائة وستين طريقة، ما من طريق يسلكها العبد المؤمن إلا اهتدى ونجا من عذاب النار»[1].

كل ذلك فتحاً لباب التسليم للأئمة المجتهدين، والعلماء العاملين في طريق الظاهر والباطن.

وقد قال الإمام الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه: الإنكار فرع من النفاق. وقال المزني: بل هو النفاق كله؛ لأنهم ردوا به ما جاءت به الرسل فكفروا، ولو أنهم اعتقدوا صدق رسلهم ما كفروا.

---

(١) رواه السمرقندي في «تنبيه الغافلين» عن عمر مع الاختلاف في اللفظ ص: (١٩ ـ ٢٠).

فإن أعطاك الله تعالىٰ يا أخي العلم بهذه الطرق كلها على وجه الكشف واليقين، ونظرت فيها ولم تجد دليلاً لقول ذلك الفقيه أو الصوفي، فلك حينئذ الإنكار، كما تنكر على من خرق الإجماع على حدٍّ سواء، والله تعالىٰ أعلم.

فتأمل في هذا الباب؛ فإنه نفيس، والحمد لله رب العالمين.



الباب الخامس
اصطلاحات الصوفية

الباب الخامس
اصطلاحات الصوفية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان نبذة من مصطلح القوم، وبيان أخذهم بالعزائم دون الرخص، وأمثلة ذلك من الأحاديث وكلام الأئمة، وبيان ما يمنع من دخول حضرة الله تعالىٰ من الصفات الخبيثة. اعلم رحمك الله أن ما تقدم عن سيدنا ومولانا شيخ الإسلام زكريا أنه كان يقول: كل فقيه لا يعرف مصطلح القوم فهو كالخبز الحاف بلا أدم، أو كالحطب اليابس، وأي شيء يضر الإنسان أن يكون فقيهاً صوفياً محدثاً نحوياً أصولياً جامعاً بين معرفة سائر العلوم، ويكون له يد في كل علم؛ فإن هذه العلوم، هي مجموع الشريعة وآلاتها، ومن لم يعرف مصطلح أهلها ربما أنكر عليهم، بل عاداهم، كما قال الإمام علي بن أبي طالب القيرواني المغربي في شعره:

والجاهلون لأهل العلم أعداء

قال تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، فإذا علم العبد معنى ذلك الشيء ترك الإنكار ضرورة[١]، إلا أن يكون إنكاره عناداً، أو جحداً، كمن حقت عليه كلمة العذاب، فحينئذ لا يعذر في الجهل بعد إرسال الرسل بالبينات والزُّبُر.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: الفقهاء ينكرون على أهل الله، وأهل الله لا ينكرون على الفقهاء؛ لأن طريق الفقهاء هي أساس طريق القوم، فقد ذاقوها قبل أن يدخلوا طريق القوم، ثم جاوزوها إلى الحقيقة.

---

(١) وقد قيل: من اتَّسع علمه قلّ اعتراضه، وقيل: من تبحَّر في العلوم وعرف مصطلحات أهلها لم يخطِّىء أحداً.

وأنا أقول: لا ينبغي لفقيه أن ينكر على صوفي، ولا عكسه؛ لأن كل واحد منهما في إحدى مرتبتي الشريعة لم يخرج منها، ولكن لما كان الجامع بين الطريقين قليلاً في الناس، وغالبهم ناظر للشريعة والحقيقة بفرد عين، أنكر كل واحد ما زاد على عينه، ويكون على علم كل فقيه وصوفي أن كلّاً من طريقي الفقهاء والصوفية محررة على الكتاب والسنة تحرير الذهب والجوهر، وإنكار كل من الطائفتين على علماء الطائفة الأخرى جهل من المنكر؛ لأن أدلة الشريعة تشهد للطائفتين، ولو أن كلّاً من المنكرين مشى على قواعد الشريعة، لما وجد شيئاً ينكره؛ لأن كلّاً منهما قائل بوجوب التقييد على الكتاب والسنة، ويبين وجه ذلك إذا سئل عنه؛ فمن أين يأتي الإنكار؟

وإيضاح ذلك: أن بعض طلبة العلم ينفر من المتصوفة، وبعض المتصوفة ينفر من بعض طلبة العلم، فلمّا بعُد كل منهما عن مخالطة الآخر، جهل ما عليه الآخر من موافقة الكتاب والسنة في أعماله وأقواله وأحواله وعقائده، فاستدرجه ذلك إلى الإنكار لا سيما إذا كان لا يعرف حاله[1]، والغالب على كل واحد الاشتغال بغير ما يشتغل به الآخر.

فالغالب على الفقيه الاشتغال بالعلوم المتعلقة بالحلال والحرام، والصوفي عرف ذلك واشتغل بعلاج الأمراض الباطنة ومعرفة دائها ودوائها، فلا تكاد تجد طالب علم يتطلب مغرمة هذه الأمراض، ولا تكاد تجد صوفياً يطالع في كتب الفقه، ولا يدرس فيها ولا يفتي.

وقدكان علماء السلف الصالح رضي الله عنهم جامعين بين الطريقين: العلم، والعمل، فلما تأخر الزمان، غلب على الفقهاء الاعتناء بحفظ العلم، وقصروا في العمل وأخذوا بالرخص، وافترق الناس، وصاروا يعدون من اعتنى بالعلم دون العمل فقيهاً، ومن اعتنى بالعمل والآداب الشرعية؛ من إخلاص، وزهد، وورع، وقيام ليل، وصيام نهار، ونحو ذلك صوفيّاً، ولو نظروا بعين البصيرة لم يجدوا له اسماً خلاف

(١) وقد قيل: من جهل شيئاً عاداه.

الفقيه؛ فإن حقيقة الفقيه والصوفي واحدة، وهو أنه شخص عمل بجميع ما علمه على وجه الإخلاص لا غير.

هذا ما عندي من العلم في حقيقة الصوفي، لكن لا يخفى أن العلم مقدمة لكل عمل، وما لا يعلمه العبد لا يطالب فيه بعمل، فمن أراد الاقتداء الكامل بالشارع ﷺ وبالأئمة المجتهدين، والعلماء العاملين فليشتغل بالعلم حتى يصير يقطع العلماء في مجلس المناظرة في كل علم من علوم الشريعة، وهناك يعرف الطريق، ويصلح له الاقتداء بالشارع وأتباعه؛ فإن لكل حركة أو سكون يقع من العبد ميزاناً شرعياً.

وممن أدركناه من الأشياخ على هذا القدم؛ الذي هو الاشتغال بعلم الشريعة والحقيقة: شيخنا شيخ الإسلام زكريا، وشيخ الإسلام برهان الدين بن أبي شريف المقدسي، والشيخ عبد الحق السنباطي، والشيخ شهاب الدين الشيشيني الحنبلي، وشيخ الإسلام الفتوحي الحنبلي، والشيخ شمس الدين اللقاني، وأخوه الشيخ ناصر الدين اللقاني، والشيخ شهاب الدين الرملي، وشيخ الإسلام كمال الدين الطويل، وشيخ الإسلام الشيخ برهان الدين القلقشندي، وشيخ الإسلام نور الدين الطرابلسي، والشيخ شهاب الدين بن الشبلي[١]؛ ولذلك قل إنكارهم على القوم رضي الله عنهم أجمعين.

وقد خلفهم على هذا القدم جماعة؛ منهم الشيخ محمد الرملي، والشيخ محمد البكري، والشيخ شمس الدين الشربيني، والشيخ نجم الدين الغيطي، والشيخ سراج الدين الحانوتي، والشيخ شمس الدين البرهمتوشي، والشيخ بدر الدين الشهاوي، وجماعة ذكرناهم في الطبقات. فالله تعالىٰ يكثر من أمثالهم، ويحمي بهم السنة المحمدية أبداً ما عاشوا، فعن قريب تقْفِر الديار المصرية منهم، وتظلم الدنيا بفقدهم؛ فأسأل الله تعالىٰ من فضله أن يجعل في تلامذتهم البركة؛ ليقوموا بعدهم بشعائر

---

(١) القارىء لتراجم شيوخ الإسلام من السلف والخلف والذين انتفع الناس بعلمهم وعملهم يجد أنهم مشاركون لأهل التصوف في أحوالهم ومقاماتهم، ومُقرّون لهذا المشرب، ومتأدبون مع المنتسبين إليه.

الدين، وهلم جراً حتى يأتي أمر الله، آمين، اللهم آمين.

وقد حضرت مرة شيخنا شيخ الإسلام زكريا وقد امتنع من إقراء شخص العلم، فشفعت فيه عنده، فقال: إن نيته في العلم غير صالحة، فخفت أن أعلمه شيئاً يكون زاده إلى النار.

وكذلك رأيت الشيخ شهاب الدين السمنودي، والشيخ جلال الدين بن القاسم المالكي، والشيخ شهاب الدين المسيري يفعلون. وهذا أمر قد أغفله غالب الناس، ولعل ذلك إحساناً للظن بالناس، وظنهم أن الله تعالىٰ سيصلح بينهم في العلم[١].

ولما جاء عبد الرحمن بن القاسم يطلب أن يقرأ على الإمام مالك رضي الله عنه فلم يجبه إلى ذلك إلا بعد عشرين سنة وهو يعلمه الإخلاص والأدب. وكان عبد الرحمن يقول بعد ذلك: صحبت الإمام مالكاً عشرين سنة، فكان منها ثمانية عشر سنة في الأدب، وثنتان في تعليم العلم، فياليتني جعلت العشرين كلها أدباً. ولعل مراده بقوله: منها ثمانية عشر سنة في الأدب؛ أي: مع العلم.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: كل ما لا يبتغى به وجه الله تعالىٰ من علم أو عمل، فهو مضمحل في الدنيا، لا يصل إلى الآخرة منه إلا الإثم والعقوبة؛ لأن جميع ما ورد في ثواب الأعمال إنما هو في حق المخلصين، وأما غير المخلصين فقد توعدهم الله تعالىٰ بالنار، ومن زعم أن له ثواباً بعمل دخله الرياء وحب السمعة والصيت والأغراض الفاسدة، فقد افترى على الله الكذب، وحكمه حكم امرأة حملت من الزنا من غير أن يعلم أهلها، فهي تخاف الفضيحة إذا ولدت، أو كحكم من كان يبيع ويشتري بفلوس طول عمره، ثم نادى السلطان عليها بالإبطال.

فلا تسأل يا أخي عما يقع له من الندم والخوف والحزن، فهذا مثال من لم يخلص في علمه وعمله وظهر فساد نيته يوم القيامة.

---

(١) ذهب بعض العلماء إلى أننا إذا علمنا أن طالباً نيته غير صالحة فإننا نعلمه ونخلص في تعليمه رجاء أن ينعكس عليه حال المعلِّم المخلص، فيخلص في العلم والتعليم ولو بعد حين، أو ينقذه العلم الذي يأبى أن يكون إلا لله.

وقد بسطنا الكلام على هذا المقام في أوائل كتابنا «تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر»، وذكرنا فيه من أقاويل السلف والخلف نحو كراسة، فراجعه، والحمد لله رب العالمين.

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: من مصطلح القوم في أخذهم بالعزائم دون الرخص: أنهم لا يأخذون على مريد عهداً حتى يتوب من سائر الذنوب، ويخلص من سائر التبعات؛ فإن من عليه ذنب لم يتب منه أو حق لآدمي لا يقدر شيخ يدخله في الطريق أبداً؛ لأنها حضرة الله تعالىٰ، فهي كالجنة لا يصح لأحد دخولها يوم القيامة وعليه حق لآدمي.

ومن ذلك أيضاً: أنهم لا يلقنون أحداً كلمة: لا إله إلا الله التلقين الحقيقي إلا إن أقدرهم الله تعالىٰ على أن يفرغوا عليه جميع ما قسم له من علم الشريعة المطهرة حال قولهم له: قل: لا إله إلا الله، فلا يحتاج بعد التلقين إلى نظر في كتاب.

وكذلك لا يلبسون أحداً الخرقة إلا إن علموا أن الله تعالىٰ أقدرهم على نزع جميع أخلاقه السيئة حال نزع الخرقة من بدنه، ثم يفرغون عليه جميع الأخلاق الحسنة التي قسمت له حال إلباسه الخرقة من يد الشيخ، فلا يحتاج بعدها إلى علاج خلق من الأخلاق.

وكذلك لا يرخون لمريد العذبة إلا إن أقدرهم الله تعالىٰ على أن يخلعوا على المريد سر النمو والزيادة في كل شيء نظر إليه، أو مسه، حتى لو مدّ عمود الحجر أو الخشب امتد معه، كما وقع للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين أرخى له رسول الله ﷺ العذبة[1]

وكذلك لا يدخلون مريداً الخلوة إلا إن علموا من طريق كشفهم أنه يفتح عليه فيها فتوح العارفين؛ من الطيران في الهواء، والمشي على الماء[2]، ودخول النار من غير

---

(١) أي: في حمل باب خيبر والترس به.

(٢) الطيران في الهواء والمشي على الماء ليس شرطاً في فتوح العارفين، فـ (ربما رزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة) كما في «الحكم» (١٧٩).

ضرر، وكشف ما في الملك والملكوت، ونحو ذلك مما ذكرناه في خاتمة (الباب الثاني) من كتاب «قواعد الصوفية» فراجعه. فمن لم يقدره الله تعالىٰ على ما ذكرناه فهو مفتعل متشبه في الطريق، فيسامح بذلك عند بعضهم. وأما من فعل ذلك من غير نية صالحة كقصده التمشيخ فهو كالمستهزىء بها وبالأولياء، فهو إلى المقت أقرب؛ لتجرئه على مراتب العارفين، بخلاف من يقصد بذلك التبرك والتشبه بالصالحين، فهذا لا بأس به؛ لأن التشبه بهم مطلوب[1].

وسمعت سيدي علياً المرصفي رضي الله عنه يقول: يجب على من لم يعطه الله تعالىٰ شروط مقام من مقامات أهل الطريق أن يصرح إذا فعل صورته بأنه متشبه لا محقق؛ ليخرج عن ورطة الدعاوى والنفاق، فإن لم يصرح بأنه متشبه لا محقق حرم عليه ذلك[2].

ومن مصطلحهم أيضاً: أن يمقتوا المريد على ترك الأدب؛ تخلقاً بأخلاق أهل الله، ودليلهم في ذلك ما رواه ابن حبان في «صحيحه» وغيره، في شأن الكلام على الخلاء، من أن الله تعالىٰ يمقته على ذلك؛ فإن ترك الكلام على الخلاء إنما هو أدب لا واجب. ومن قال: إنما كان المقت على ذلك مضموناً لكشف السوءة، ومن تكلم على الخلاء وهو مستور العورة لا يمقته الله تعالىٰ، قلنا له: يلزمك الدليل على ذلك.

وكان سيدي علي الخواص رضي الله عنه يقول: الحق تعالىٰ يمقت على ترك الأدب، وعلى خلاف الأولى، فضلاً عن المكروه والحرام، لكنه مقت مشاكلة للواقع، وإلا فأين مقت الكافر من مرتكب الغيبة مثلاً؟! فللكافر مقت يخصه، ولشارب الخمر مقت يخصه، ولفاعل المكروه وخلاف الأولى مقت يخص كلاً منهما.

مطلب ترك المباح والأخذ بالعزائم دون الرخص

ومن مصطلحهم أيضاً: أن يأخذوا العهد على المريد بترك المباح، وهذا ربما

(١) بشرط المحافظة على القواعد والضوابط وعدم الابتداع.

(٢) فـ (ربما عبَّر عن المقام من وصل إليه، وربما عبّر عنه من استشرف عليه، وذلك ملتبس إلا على صاحب بصيرة) «الحكم» (١٨٨).

يتسارع المجادلون إلى إنكاره عليهم ويقولون: كيف يأخذ هؤلاء العهد على إنسان بأن لا يفعل ما أباحه الله تعالىٰ له، هذا يشبه السعي في إبطال العمل بالشريعة؛ لأن فيه إخراج المباح عن رتبته إلى رتبة المنهيات؟

والجواب: إن هذا الإنكار بغير علم؛ لأن جميع مشايخ الطريق إنما تصدروا لترقية المريدين إلى المقامات العالية ومعلوم أن المباح من حيث ما هو مباح لا ترقي فيه لأحد؛ إذ هو حظ النفس يتنفس العبد فيه من مشقة التكليف والملل، جعله الله تعالىٰ رحمة لعباده؛ لعجز النفس عن التقييد ليلاً ونهاراً تحت الأمر والنهي، وقد قال العلماء بالله: إن مراقبة الله تعالىٰ مع الأنفاس ليست من مقدور البشر من الأمم، اللهم إلا أن يمد الله تعالىٰ عبداً بالقوة والعزم فلا مانع من ذلك. وفي المثل السائر: يشيب العبد وفي خاطره أنه يهرب له مرة في عمره يكون فيها مطلق العنان لا تحجير عليه فيها.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: ما جعل الله تعالىٰ المباح إلا راحة للنفوس الضعيفة العزم، حين ركّب الله تعالىٰ في طبعها الملل من التكليف، ولو أن الله تعالىٰ لم يركب في ذواتهم الملل لم يشرع لهم المباح، بل كانوا كالملائكة يسبحون الليل والنهار، لا يَفْتُرُون، ولا يعرفون للملل طعماً.

قال: ولما كان القوم في شأنهم الأخذ بالعزائم دون الرخص، وطلب دوام الترقي في جميع أحوالهم طلبوا من المريدين العمل على تقليل المباحات حسب طاقاتهم، وأن يجعلوا مكان كل مباح طاعة يثابون عليها؛ فإن لم يقسم لهم طاعة نووا بالمباح خيراً؛ من أكل وكلام ونوم ولبس ونحو ذلك، ويقصدون بالنوم التقوية على قيام الليل، وبأكل الشهوة والمباسطة لإخوانهم ببعض كلام زوالَ العبوسة والملل من الذكر، ونحو ذلك؛ فإن البشر جزماً يمل ولو صار من الأقطاب.

وقد أجمع القوم على أن كل من مهد لنفسه فراش الرخص دون العزائم لا يجيء منه شيء في الطريق.

وقال سيدي إبراهيم الدسوقي: ما بنيت طريق القوم إلا على النار، والبحر الهدار، والجوع والاصفرار، ما هي بالمشدقة ولا بالفشار.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله يقول: لا يصح لمريد قدم في الإرادة حتى يترك المباحات جملة، ويجعل مكان كل مباح تركه فعل مأمور شرعي من مندوب أو أولى، حتى يجتنب المباح كأنه خلاف الأولى، ويجتنب خلاف الأولى كأنه منهي عنه كراهة تنزيه، وحتى يجتنب المكروه كأنه حرام، وحتى يجتنب الحرام كأنه كفر، وحتى يفعل المندوب كأنه واجب، ويفعل الأولى كأنه مندوب، كل ذلك تعظيماً لأمر الله ونهيه.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول: كأن لسان حال النفس تقول لصاحبها: كن معي في بعض أغراضي، وإلا صرعتك، وفي الحديث مرفوعاً: «المُنْبَتّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»[١]

والمراد بالمُنْبَتّ: الذي حمَّل دابته فوق طاقتها حتى رقدت على الأرض، فلا هو قطع الأرض، ولا هو أبقى فيها قوة تحمل بها نفسها فضلاً عن غيرها.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: لا بأس بتناول بعض الشهوات المباحة؛ تقوية للنفس إذا ضعفت عن القيام بالعبادة، كما أنه لا بأس بلبس الثياب الفاخرة؛ إظهاراً لنعمة الله عز وجل عليه، كما أنه لا بأس بأكل الطعام اللذيذ، وشرب الماء البارد الحلو؛ لأجل استجابة الأعضاء للشكر بعزم وقوة، كما عليه السادة الشاذلية؛ فقد كان الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه يقول لأصحابه: كلوا من أطيب الطعام، واشربوا من ألذ الشراب، وناموا على أوطئ الفراش، والبسوا اللين من الثياب، وأكثروا من ذكر ربكم؛ فإن أحدكم إذا فعل ذلك وقال: الحمد لله رب العالمين، يستجيب كل عضو فيه للشكر، بخلاف ما إذا فعل ضد ذلك؛ كأن أكل خبز الشعير غير منخول أو بالملح والمش العتيق، أو لبس المسوح التي تؤذي جلده، أو نام

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٨).

على الأرض الخشنة، أو شرب الماء المالح أو السخن، فإنه يقول: الحمد لله رب العالمين، وعنده اشمئزاز وبعض سخط على مقدور الله عز وجل. ولو أنه نظر بعين البصيرة لوجد إثم الاشمئزاز والسخط الذي عنده يرجح على إثم من تمتع بالدنيا؛ فإن التمتع بالدنيا المباحة أحق بيقين من حصول الاشمئزاز والسخط.

وكان سيدي أبو المواهب الشاذلي رحمه الله يقول: طريقنا إظهار النعمة في الملبوس وغيره دون التقشف؛ لما فيه من رائحة عدم انشراح النفس به، فثياب أحدنا كثياب الأغنياء، وقلبه قلب فقير، فلا يكاد أحد ينسبه إلى الفقر؛ لما هو عليه من الفخامة، وأكل الأطعمة الفاخرة[١].

وقد كان الشيخ إبراهيم المواهبي الشاذلي إذا فتح الله عليه بدينار مثلاً في يوم يشتري به لحماً ويطبخ به طعاماً ويدعو إخوانه للأكل، فربما حضر مع إخوانه أحد من أبناء الدنيا، فسلب الشيخ من طريق الفقراء وقال: والله إن معيشة هذا أوسع من معيشة أهل الدنيا، ويبسط لسانه في الشيخ بغير حق والحال أنه من كرام الفقراء، وربما كان أحوج من صاحب المرقعة.

وفي الحديث: «إن المعونة تأتي من الله على قدر المؤنة»[٢]، فربما أتت المعونة من الله تعالىٰ لهذا الشخص السنة المتوالية؛ لكونه يطعم الناس بكل مال دخل له كل يوم بيومه[٣]، لا يبيت على دينار ولا على درهم، فيظن بعض الناس أن ذلك من مال مجموع عنده، وليس كذلك.

وكان سيدي محمد بن عنان رحمه الله تعالىٰ يقول: يجب على كل فقير الإكثار من

---

(١) وهؤلاء على مقام: (المساكين في زي السلاطين)، وتعزز أبناء الآخرة على أبناء الدنيا أمر مطلوب؛ إظهاراً للغنى بالله تعالى، وزهداً في الدنيا وأهلها.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠/٤١٦).

(٣) وفي الحديث القدسي الصحيح: «يا ابن آدم إنك أن تبذل الفضل خيرٌ لك، وأن تمسكه شرٌّ لك، ولا تلام على كفاف» [أخرجه مسلم (١٧١٨)].
والصوفية يقولون: أنفق ما في الجَيب يأتك ما في الغيب.

الطاعات حتى لا يكاد يجده أحد في ساعة من ليل أو نهار إلا في واجب أو مندوب أو أولى، أو في اجتناب محرم وما ألحق به من المكروه وخلافِ الأولى.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: من شرط المريد الصادق أن لا يوجد في غفلة من عبادة ربه في ساعة من ليل أو نهار فإن سكنت جوارحه الظاهرة، فالباطنة متحركة لا تغفل، فلا يزال في عبادة ظاهرة أو باطنة كما هو شأن الكمّل، وإنما يتفاوت الكمّل في زيادة المشاهدة وخلوصها من الشوائب لا غير.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: يحتاج فاعل المباح أن يكون له عدة أعين: فعين ينظر بها إلى أن المباح من صدقات الحق تعالىٰ عليه، فيفعله ويشكره على ذلك، وعين ينظر بها إلى أنه قد يكون استدراجاً وحبالة للمكر الإلهي به في هذه الدار، فيخاف من فعله، وعين ينظر بها إلى أن رؤية كونه استدراجاً وحبالة للمكر الإلهي من باب سوء الظن بالله عز وجل، فيستغفر منه، وعين ينظر بها إلى أن المباح من خصائص الحق جلّ وعلا؛ من حيث كونه تعالىٰ يفعل ما يشاء لا تحجير عليه، بخلاف العبد؛ فإن شرفه بكونه تحت تحجير سيده في سائر أحواله.

وقد درج السلف الصالح كلهم على الخوف من فعل المباح؛ لكونها حالة يكون العبد فيها مع نفسه، لا مع ربه غالباً. فتأمل في هذا المبحث؛ فإنه نفيس.

وبعد أن علمت أن للقوم أخذ العهد على المريد بترك المباح لكونه لا يترقى فيه، علمت من باب أولى أن لهم كذلك أخذ العهد على المريد في ترك كل ما سكت عنه الشارع ﷺ، ولم يصرح فيه بحلٍّ، ولا كراهة، ولكن صرح بعض العلماء بكراهته مثلاً؛ فإن الشارع قد أمّن علماء أمته على شريعته من بعده، وجعلهم نواباً عنه في إرشاد الأمة، وأن لهم أن ينهوا المريد عن المباح، كما نهى رسول الله ﷺ فاطمة رضي الله تعالىٰ عنها عن لبس الحرير والتحلي بالذهب؛ تنزيهاً عنهما وإن كان قد أباحهما لإناث أمته، كما صرحت به الأحاديث الصحيحة.

وقال لفاطمة يوماً: «لا تلبسي الحرير ولا الذهب، فمن لبسهما في الدنيا، لم

يلبسهما في الآخرة»(١)، وكما نهى رسول الله ﷺ عائشة رضي الله تعالىٰ عنها عن الأكل في كل يوم واحد مرتين وقال لها: «أكلتان في نهار واحد سرف، والله لا يحب المسرفين»(٢)، مع أنه ﷺ قد أباح لأمته أن يتغدوا كل يوم ويتعشوا(٣)، وجمع ﷺ بين الغَداء والعَشاء في اليوم الواحد كثيراً.

فإن قلت: هل كان أحد من الصحابة يأخذ بالتشديد الذي يفعله الصوفية؟

فالجواب: نعم، وممن ثبت ذلك عنه عبد الله بن عباس، وأبو ذرالغفاري، وأبو الدرداء، ولما نزل الماء في عيني عبد الله بن عباس، قال له الأطباء: إن تركت السجود أمكننا مداوتك، فاختار العمى على عدم ترك السجود، مع أنه لو أومأ بالسجود وداوى عينيه من العمى لكان ذلك مباحاً له.

وثبت عن أبي ذر أنه كان يرى تحريم الادخار للقوت والنقود مع علمه بأن رسول الله ﷺ ادخر قوت عامه.

واحتمل بلال وصهيب التعذيب من الكفار ولم يوافقوهم على ما طلبوا منهما من القول مع أن ذلك القول كان مباحاً لهما؛ لأن قلبهما كان مطمئناً بالإيمان.

وقد تبع الصحابةَ في مثل ذلك أشياخ الطريق فشددوا على أنفسهم، وأمروا

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، والذي في «الصحيحين» وغيرهما عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»، زاد النسائي: وقال ابن الزبير رضي الله عنهما: من لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة، وأما النهي عن لبس الذهب فأخرج ابن حبان في «صحيحه»: «ويل للنساء من الأحمرين: الذهب والمعصفر» ولعل النهي عن الحرير والذهب مع أنه حلال لهُنَّ إجماعاً ما صُرِّح به في الحديث الذي رواه أبو الشيخ وغيره بأنهما سبب للهوهنَّ وإعراضهن عن الخير.

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥٤٢٥) عن عائشة قالت: رآني رسول الله ﷺ وأنا آكل في يوم مرتين فقال: «يا عائشة اتخذت الدنيا بطنك، أكثر من أكلة كل يوم سرف، والله لا يحب المسرفين». قال البيهقي: في إسناده ضعف.

(٣) ولكن من غير إسراف ولا مخيلة فقد أخرج البخاري معلقاً: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدّقوا في غير إسراف ولا مخيلة».

مريدهم بذلك، واكتحلوا بالملح، وضربوا نفوسهم بقضبان الخيزران حتى لا يأخذهم نوم.

وكان الشبلي رضي الله عنه: يضع عنده كل ليلة حزمة من الخيزران، حتى ربما فنيت الحزمة كلها قبل الفجر.

واغتسل سيدي عبد القادر الجيلي في ليلة باردة حين احتلم أربعين مرة. واغتسل إبراهيم الخواص في ليلة واحدة سبعين مرة لما أخذته البطن فكان كلما قضى حاجته يدخل بالماء يغتسل؛ لئلا يمكث على الحدث لحظة؛ تعظيماً لله تعالىٰ، وكان ذلك امتحاناً من الحق تعالىٰ لهما.

وكذلك آخذوا المريد بأكل الشهوات المباحة لكون ذلك يوقفه عن الترقي، وكذلك آخذوه بالنوم من غير ضرورة، وبالأكل من غير جوع، وبالكلام من غير حاجة، وبكثرة مخالطة الناس إلا لضرورة، فأرادوا أن يثاب مريدهم في أفعاله وأقواله وأحواله ثواب الواجبات، فيأكل حين يجب عليه الأكل، ويتكلم حين يجب عليه الكلام، فإن نزل عن ذلك فلا ينزل على الاستحباب، فيأكل حين يستحب له الأكل، ويتكلم حين يستحب له الكلام وذلك عند الحاجة.

ومما آخذوا المريد به أيضاً النسيان والاحتلام، ومدّ الرجل في ليل أو نهار إلا لحاجة، وكذلك آخذوه بالخاطر ولو لم يستقر، كما هو مبسوط في كتب القوم؛ كـ«رسالة القشيري»، و«عوارف المعارف».

ومما استدلوا به على مؤاخذتهم المريد بأكل الشهوات المباحة: كون الحق جل وعلا نعى على الكفار أكلهم الشهوات المباحة بقوله تعالىٰ: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأحقاف: ٢٠] [(١)]، وقالوا: ما نعاه الحق جلّ وعلا على الكفار فنحن وأصحابنا أولى بتركه، والتباعد عنه، ويؤيد ذلك قول عبد الله

---

(١) وقد امتنع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن التوسع في المباح، وقرأ هذه الآية الكريمة عندما عوتب على ذلك.

بن مسعود في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. قال: هو واد في جهنم يقذف فيه الذين يتبعون الشهوات.

وأوحى الله تعالىٰ إلى داود عليه السلام: يا داود؛ حذِّر وأنذر قومك أكل الشهوات؛ فإن قلوب أهل الشهوات عني محجوبة[1]. وكما أن أكل الشهوات يطرد قلب العبد عن حضرة الحق جلّ وعلا، فكذلك يسلبه حلاوة العبادة كما جرّب.

وفي الزبور: إن أهون ما أنا صانع بالعبد إذا آثر شهوته على طاعتي أن أحرمه لذيذ مناجاتي. وكما أن أكل الشهوات معدود من سوء الأدب مع الله، فكذلك مدّ العبد رجله بين يدي ربه على الكشف والشهود، أو على الإيمان والحضور يعتبر من سوء الأدب، كما سيأتي بسطه.

ومما استندوا إليه في مؤاخذتهم المريد بالنسيان: كون المريد لا يقع له ذلك غالباً إلا بتعاطيه أسباب النسيان، بدليل أن العبد لما تتوجه همته إلى تحصيل أمر محبوب يصير يقظان لا يكاد يأخذه نوم ولا ذهول عنه، بل ربما رآه في منامه إن نام من شدة تعلق خاطره بحصوله. ومن هنا قال علماؤنا: إنَّ المسافر لو نسي الماء في رحله، أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب، فتيمم، قضى في الأظهر؛ لنسبة التقصير إليه في نسيانه أو إضلاله. وقالوا: لو صلى بنجس لم يعلمه وجب القضاء في الجديد، وإن علم ثم نسي فكذلك يجب القضاء على المذهب؛ فالمسألة الثانية تشهد لما قلناه؛ لكونه كان الواجب عليه حين علم بالنجاسة أن يغسلها، فلما فرّط في عدم غسلها آخذوه بالنسيان.

وقال علماؤنا أيضاً: لو أكل طعام إنسان ظاناً أنه طعامه لزمه ضمانه، ونظائر ذلك في كتب الفقه كثيرة؛ فإن قاعدة الشريعة التي أتانا بها الشارع: «رفع الخطأ والنسيان والإكراه عن الأمة»[2]. أي: رفع حكم ذلك إلا ما استثني؛ كدية الخطأ، وقضاء

---

(١) وقد قيل: لا تسكن الحكمة قلباً ملئت معدة صاحبه من طعام حلال.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (٦/ ٤٢١).

الصلاة، والنسيان والإكراه على فعل محرم، أو ترك واجب؛ إذ العلماء أمناء الرسل على الشريعة، والناس تبع لهم في ذلك.

وفي «الفتوحات المكية»: إنما آخذ القوم المريد بالنسيان؛ لأن مبنى طريقهم على الحضور الدائم مع الله تعالىٰ، والنسيان فيها عارض نادر، والنادر لا حكم له.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: نسيان الأنبياء(١)، وكمل الأولياء تشريع لقومهم، لا ينسبون فيه إلى تقصير، كما أشار إليه حديث: «إنما أنسى ليستن بي»(٢)، وأما نسيان الأصاغر فقد يكون للتساهل والتقصير، وقد يكون لغير ذلك؛ كذهول قلوبهم عما يفعلون من عظيم ما تجلى لهم من عظمة الله عز وجل.

وكان يقول: لا ينبغي للشيخ قبول اعتذار المريد عن النسيان، وأنه لم ينس ذلك الأمر إلا للاستهانة به؛ فإن ذلك انتصاراً للنفس، وقبوله مما يوقف المريد عن الترقي.

وليتأمل المريد لو أن أحداً من الصادقين وعده بألف دينار مثلاً إن حضر جماعة الصبح أو العصر وكان له عادة بالتساهل في حضورها، ويقول: إنما تخلفت نسياناً، كيف يصير يحدث نفسه بالحضور؟! وإن خاف نسياناً أو نوماً أعطى فتوحاً لمن يذكره أو ينبهه، كل ذلك حرصاً على تحصيل الدنيا الفانية.

ولا شك أن ما وعد الله تعالىٰ به من يصلي في جماعة من الأجر والثواب أفضل من ملك الدنيا كلها؛ لأن كل ما فيه رضى الله تعالىٰ عنه لا يقابل بالأغراض الدنيوية، وكم فات النائم من الغنائم؟ فكان غرض القوم من رياضة المريد والتضييق عليه أن يحول تلك الداعية التي عنده للدنيا وحظوظ النفس إلى محبة الله تعالىٰ ورسوله والدار الآخرة؛ فكما أنه يعطي الأجرة لمن يوقظه للصلاة مثلاً لأجل الألف دينار التي وعد

---

(١) جمهور العلماء على استحالة النسيان في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الشرعيات التي أمروا بتبليغها قبل التبليغ، وأجازه البعض بعده، أما في الأحكام العملية فأجازوا أن يُنَسَّى ليشرع ويسن، وبه ورد الحديث.

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٣٠٢) بلفظ: «إني لأنسَى ـ أو أُنَسَّى ـ لأسُنَّ».

بها، فكذلك ينبغي أن يعطي الأجرة لمن يوقظه لأجل حصول الثواب الأخروي، بل أولى؛ لما في ذلك من مناجاة ربه عز وجل بارتفاع الوسائط، ويتلذذ بمناجاته التي لا يقابلها نعيم في الدارين.

فإن قلت: فما حكم من يقدم أعمال الدنيا على أعمال الآخرة في اليقظة؟

فالجواب: هذا عبد لم يصح له قدم في محبة الآخرة فلا يجيء منه شيء في بدايات الطريق، فضلاً عن نهايتها.

وكان سيدي محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي رحمه الله يقول: لا يصح لمريد قدم عندنا في طريق الله عز وجل حتى يزهد في نعيم الدارين، وهناك يؤهل لدخول الطريق.

وكان يقول: علوم الطريق كلها ترجع إلى سكتة ولفتة. فقيل له: وما معنى ذلك؟ فقال: يسكت عن الكون بعدم الالتفات إليه، ويلتفت إلى الله بقلبه.

وكان يقول: الناس أربعة أقسام: عوام، وخواص، وخواص الخواص، وعارفون؛ فالعوام: من يقدم الدنيا على الآخرة، فيصبح كل يوم والدنيا أكبر همه، لا يلتفت لصلاة الصبح في جماعة، ولا للورد الذي بعدها.

والخواص: من يقدم أعمال الآخرة على أعمال الدنيا؛ للثواب الذي وعده الله تعالىٰ به.

وخواص الخواص: هو من يعبد الله تعالىٰ امتثالاً لأمره، لا خوفاً من ناره، ولا رجاء لجنته.

والعارفون[1]: هم الذين خرجوا عن العلل كلها حتى عن لذة مجالستهم في العبادة لله تعالىٰ، أو مناجاتهم له.

---

(١) يعبدونه لأنه ربٌّ يستحق العبادة، فلسان حال من يعبده طمعاً في الجنة أو خوفاً من النار: أنه لو لم يخلق الجنة ولا النار لما عبده، وكفى بذلك جهلاً ونقصاً.
ولسان حال من يعبده للذّة: أنها إذا فُقدت أو انقطعت لم يعبده، وكفى بذلك جهلاً ونقصاً.
فالعارفون: هم الذين تخلصوا من علل الأعمال والأحوال كلها ظاهراً وباطناً.

ومما استندوا إليه في مؤاخذاتهم المريد بالاحتلام: كونه لا يقع من المريد إلا بعد وقوع مقدمات من إطلاق بصره إلى النظر في الوجوه الحسان مثلاً، وتقدم الميل والشهوة إلى الجماع ومقدماته، وإن وقع أنه احتلم مع كف بصره عن المستحسنات فلا يكون إلا في حلائله، فلا يكون في حرام أبداً.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: إذا وسوس الشيطان إلى مريد بالنظر إلى ما لا يحل ونظر، ومالت نفسه إلى الاستمتاع به ولم يقدر على ذلك في اليقظة، أتاه إبليس في المنام؛ ليسخر به، ويفوته صلاة الصبح مثلاً حتى يتطهر، وربما أتاه بتلك الصورة المستحسنة أول الليل حتى نام، فمنعه من قيام تلك الليلة كلها؛ لعدم وجود ما يغتسل به من الماء، لا سيما في ليالي الشتاء مع عدم وجود ما يسخن الماء به.

فاعلم أن كل من لم يطلق بصره فليس للشيطان عليه سبيل؛ لذلك لم يبلغنا أن أحداً من الأنبياء أو المحفوظين من الأولياء[١] احتلم قط لعصمة الأنبياء، وحفظ الأولياء[٢] من أن يلعب بهم الشيطان في يقظة أو منام. لكن لا يخفى أن لعب الشيطان بالمريدين في النوم أخف من لعبه بهم في اليقظة، فيجب عليهم الشكر؛ لكونه تعالىٰ لم يقدِّر عليهم الزنا في اليقظة.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: إن وقع أن أحداً من الأولياء احتلم فلا يكون ذلك إلا في حليلته دون ما لا يحل له، وسبب ذلك ما يتجلى لقلوبهم من هيبة الله وعظمته، فيذهل أحدهم عن تدبير بدنه، فيفرط ماؤه؛ لذهاب القوة الحافظة؛ ولذلك قالوا: قلّ من يجن إلا وينزل المني.

---

(١) نُقل أن الإمام النووي رحمه الله تعالى لم يحتلم ثلاثين سنة، وفاتته صلاة العشاء مع الجماعة ليلة فاحتلم في تلك الليلة، فكان احتلامه عقوبة ترك سنة الجماعة، والله أعلم.

(٢) حفظ الأولياء جائز وليس بواجب، وهو على وجوه: منها: حفظهم عن أن يخطر الذنب في بالهم فترات طويلة، ومنها: حفظهم عن الإصرار عليه إذا وقعوا فيه، بل يوفقهم الله تعالى لعمل يكفِّر ذلك الذنب عنهم بسببه، وربما تجري عليهم الذنوب وقد غفرت بسبب متقدم، والله أعلم.

وقد وقع أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه احتلم مرة في جارية له، فاغتسل وقال: لقد ابتلينا بهذا الأمر منذ ولينا أمر المسلمين واشتغلنا بأمورهم.

وبلغنا عن سيدي إبراهيم المتبولي رضي الله عنه: أنه لم يحتلم قط إلى أن مات بعد مائة وسبع سنين، وكان يقول: من زعم أنه تاب من الزنا توبة خالصة، ثم احتلم بعد ذلك فيما لا يحل له، فهو دليل على عدم صحة توبته؛ إذ من شرط صحة التوبة النصوح أن لا يصير في نفسه حلاوة لتلك المعصية التي تاب منها، واحتلامه يدل على بقاء حلاوة تلك المعصية في نفسه، ولولا وجودها في نفسه ما كان يفكر في الجماع ومقدماته، ولا كان احتلم.

ومما استندوا إليه في مؤاخذتهم المريد بمدِّ رجله بغير حاجة في ليل أو نهار: كون العبد دائماً بين يدي الله عز وجل إيماناً وشهوداً، شعر بذلك أم لا يشعر، فطلبوا من المريد أن يواظب على عدم مدِّ رجليه بغير حاجة بحكم الإيمان بأنه بين يدي الله عز وجل حتى ينكشف عنه الحجاب بعد انتهاء السلوك، ويصير حجابه من شدة رقته كأنه ليس بحجاب، وهناك يكون دخول النار أهون عليه من مدّ رجليه بغير حاجة[١]، وهذا أمر لا يكاد يعرفه إلا من ذاقه.

وقد قال الشيخ أبو القاسم الجنيد: كان عندي توقف في قول القوم: إن الذاكر يصل في ذكره إلى حد لو ضرب وجهه بالسيف لم يحسّ به، حتى وجدنا الأمر كما قالوا.

وبلغنا عن السيد إبراهيم بن أدهم رضي الله تعالىٰ عنه أنه قال: مددت رجلي في ليلة بغير ضرورة فسمعت هاتفاً يقول في الحال: يا إبراهيم تأدّب؛ فإنك بين يدي ربك، وما هكذا يجالس العبد الملوك. قالوا: فما مدّ إبراهيم رجليه بعد ذلك حتى مات بعد عشرين سنة.

---

(١) يذكر الشعراني رحمه الله في غير هذا الكتاب: أنّ من أدب القوم إذا أراد أحدهم أن يمدّ رجله أن يستأذن من الله تعالى ولو بقلبه، أو يقول بلسانه: دستور يا الله، وهو أدب رفيع.

وأخبرني أخي أفضل الدين رحمه الله: أنه حصل له في بدايته انكشاف الحجاب حتى صار يرى نفسه بين يدي ربه عز وجل، وهو منه كحبل الوريد لا ينحجب عنه لمحة، فصار لا يتجرأ يخرج حدثاً، فضلاً عن البول والغائط وكشف العورة في الخلاء. قال: فما كنت إلا هلكت، ثم إني سألت الله عز وجل أن يسدل الحجاب عليّ فأسدله رحمة بي. ثم كان يقول بعد ذلك: لولا أن الله تعالىٰ حجب الخلق عن شهوده لماتوا كلهم من هيبته في نحو يوم واحد، ولما وقع أحد منهم في معصية، وبطل سر القدرة، وتعطلت حضرة بعض الأسماء.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: إنما آخذ الفقراء المريد بتهمة الخلق له بالسرقة والزنا مثلاً، وسحبوه إلى بيت الوالي مع براءته من مثل ذلك وإن كان الشرع يقضي بعدم المؤاخذة بالتهمة بالمعاصي، وبالخواطر التي لم تستقر؛ لأن الفقراء لم يؤاخذوه بذلك حقيقة، إنما آخذوه بتعاطي مقدمات التهاون بحقوق الله تعالىٰ وحقوق الناس؛ فما آخذوه إلا بأمر تحقق وقوعه فيه، ولو أنه خاف من حقوق الناس ولم يمل بقلبه يوماً إلى الزنا مثلاً، ما اتهم بذلك، ولو تكرر منه الخوف من ذلك والنفرة منه، لما كان الناس اتهموه، ولشهدوا كلهم ببراءة ذمته، وكذّبوا من اتهمه.

فرجع سبب المؤاخذة إلى عدم تحفظه في ظاهره عن الوقوع في الرّذائل، وتساهله حتى صار الناس لا يستبعدون إضافتها إليه، وربما كان ذلك المريد وقع في ذنب محقق، وستره الله عن الناس قبل توبته ودخوله في طريق القوم، فظن أن الله تعالىٰ غفر له والحال أنه لم يغفر، فآخذه الله تعالىٰ به بالقتل أو قطع اليد، وربما كان في الوقت الذي اتهموه فيه بذلك الذنب في بلد أخرى، فيقول الناس: مسكين فلان أخذوه ظلماً، والحال أنه إنما أخذ بالذنب المحقق.

فعلم في جميع ما قررناه في هذا الباب أن طريق القوم كلها أدب وخير، وأنها من أجلّ الطرق خلاف ما يظنه بعض من لا خلطة له بهم من الأجلاف الذين غلظ حجابهم، فالله تعالىٰ يتفضل عليهم بالعفو، ولا يؤاخذهم بالطعن في أخلاق الأولياء؛ فإن الطعن فيها طعن في أخلاق الأنبياء؛ لكونهم ورثتهم.

وقد تقدم عن أبي تراب النخشبي رضي الله تعالىٰ عنه أنه كان يقول: إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أولياء الله تعالىٰ؛ أي: لأنه لا يحترم جلساء الملوك إلّا من أقبل عليهم ودخل حضرتهم من المقرّبين عنده لاسيما جلساء الحق عز وجل؛ فإنهم لا يكونون إلا من خواص المتطهرين من جميع الأدناس الظاهرة والباطنة؛ كالحسد، والكبر، والعجب، والرياء، والنفاق، والحقد، والمكر، والحرص على الدنيا؛ فإن من كان فيه خصلة من هذه الخصال لا تمكنه الملائكة أبداً من دخول حضرة الله تعالىٰ، ومعلوم أن أهل حضرة الله تعالىٰ ثلاثة أصناف: أنبياء، وملائكة، وأولياء، وليس أحد من هؤلاء يحب الدنيا ويقع في الحرص عليها أبداً، وإن وقع من الأولياء شيء من ذلك فهو قبل كماله أو بعده، ويتوب منه على الفور، وليصح له دخول حضرة الله التي هي قوت أرواح الأولياء، فهي لأرواحهم كالماء للسمك.

وقد انعقد إجماع أهل الله قاطبة على أن المعاصي الباطنة كالنجاسة الظاهرة على حدّ سواء عند الله، بدليل مؤاخذاتهم بها، فكما لا تصح صلاة من في بدنه، أو في ثوبه نجاسة، كذلك لا تصح صلاة من في قلبه نجاسة؛ من غلٍّ، أو حقد، أو مكر، أو نحو ذلك إلا بقدر ما عفا عنه العلماء بالله تعالىٰ في دولة الظاهر أو الباطن كيسير عجب أو كبر؛ قياساً على يسير دخان النجاسة، أو غبار الزبل، لكن لا يخفى أن هذا العفو إنما هو في حق العوام من أهل الطريق، أما الخواص فلا يصح لهم مسامحة مثل ذلك لنفوسهم، كما لا يصح لهم مسامحتها في ارتكاب المكروه وخلاف الأولى، فعلم أن الكامل من طابق بين طهارة الباطن والظاهر من كل دنس.

وقد بلغنا عن أبي الربيع المالقي رضي الله عنه: أنه سمع يوماً تلميذه أبا عبد الله القرشي يقول في دعائه: اللهم لا تفضحني بسريرتي على رؤوس الخلائق في الدنيا والآخرة، فقال له الشيخ أبو الربيع: يا ولدي ولأي شيء تجعل لك سريرة سيئة تفتضح بها في الدنيا والآخرة؟ هلّا طهّرت سريرتك كما تُطهّر علانيتك لتطابق بين ظاهرك وباطنك فتخرج عن صفات المنافقين؟

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: قد أجمع المحققون من أهل الله عز وجل على أن حضرة الله تعالىٰ محرم دخولها على كل من بقي عليه بقية من ارتكاب المحظورات إلا بقدر ما يعفىٰ عنه من النجاسة الظاهرة فقط. كما أجمعوا على أن من صلّى وفي ثوبه أو بدنه نجاسة لا يعفى عنها، أو ترك لمعة من أعضاء الطهارة بلا طهارة لا تصح صلاته، فكذلك من صلى وفي باطنه صفة نجسة من صفات الشياطين، بل النجاسة الباطنة أولى بالتطهير عندهم من النجاسة الظاهرة؛ لأن القلب محل رعاية الحق تعالىٰ من العبد[1].

وكان رضي الله عنه يقول: من صلى وفي قلبه غلٌّ، أو حقد، أو مكر، أو محبة للدنيا، فينبغي له التوبة فوراً وإعادة تلك الصلاة؛ لأن أهل الله تعالىٰ لا يتعبدون بمثل هذه الصلاة؛ لأنهم يشهدون أن تلطخ باطنهم بشيء من نجاسة الأمراض الباطنة كتلطخهم بالنجاسة الظاهرة على حدّ سواء، فلا تُسقط هذه الصلاة عنهم الفرض؛ لأنها صلاة صورية لا حقيقية.

ولكن لما كان مبنى أحكام العامة على ظاهر الشريعة؛ لكونها رحمة بهم، حكمنا بصحة صلاته في الظاهر، وحسابهم على الله تعالىٰ، بخلاف مبنى طريق القوم؛ لأن مبناها على مطابقة الظاهر للباطن في الدنيا والآخرة؛ وذلك لأنهم خرقوا ببصرهم إلى الدار الآخرة، ورأوا بنور الكشف الأعمال التي يصح أن تقبل، والأعمال التي لا تقبل، حتى كان ذلك رؤية عينهم من هذه الدار، ولكل مقام رجال.

فإن قال قائل: ما مراد القوم بحضرة الله تعالىٰ التي يمنع من دخولها من كان متلطخاً بشيء من نجاسات الظاهر أو الباطن؟

فالجواب كما مر في الباب الذي قبله: أن مرادهم بحضرة الله تعالىٰ حين أطلق بينهم شعور العبد أنه بين يدي ربه عز وجل، وهو تعالىٰ يراه، فما دام يستشعر ذلك

---

(١) أي: موضع نظر الحق تعالى؛ لما في الحديث: «إنّ الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم» [أخرجه مسلم (٤٦٥٠)].

فهو في حضرة الله عز وجل، فإذا حجب عن هذا المشهد خرج من الحضرة سواء كان ذلك في الصلاة أو خارجها، وإذا خرج من الحضرة بطلت صلاته؛ لأن من شرط صحة الصلاة عند أهل الله عز وجل دوام الحضور مع الله تعالىٰ من حين يحرم بها إلى أن يسلم منها، كما تقدم إيضاحه في هذا المبحث.

وهذه الحضرة هي حضرة الإحسان التي يعبد العبد فيها ربه كأنه يراه، فإن قلت: فإذن دخول هذه الحضرة إنما هو بالقلوب بالأصالة، والأجسام إنما هي تبع لها؛ إذ لا تشهد الروح نفسها في مكان إلا وتشهد جسمها معها؛ كحضرة النوم على حد سواء؟ فالجواب: والأمر كذلك.

وقد أجمعوا على أن من لم يتطهر من سائر النجاسات الظاهرة والباطنة لا يقدر على دوام استحضاره أنه بين يدي ربه أبداً، بل تزهق روحه من تلك الحضرة، ويخرج منها قهراً عليه، بل نقول: إن الملائكة الموكلين بباب الحضرة الإلهية لا يمكنون مثل هذا من الدخول أبداً؛ لأنهم مرصدون لتعليم الناس آداب الدخول وشروطه وأركانه، ويغارون أن يقع بصر الحق تعالىٰ على عبد متلطخ بنجاسة ظاهرة أو باطنة وإن كان الحق تعالىٰ لا يصح حجاب شيء عنه، بل لو قدر أنه خالف إشارة الملائكة ودخل الحضرة في وقت ذهول الملائكة عنه لو قُدِّر[(١)] ولحظ جمال الحق تعالىٰ بقلبه لاحترق بشهاب من شهب الحضرة، أو طرد منها لو بقي جسمه بلا حرق كما تحترق الشياطين حين ترمى بالشهب من السماء.

فلهذا كان أهل الله تعالىٰ يسارعون إلى تطهير ظاهرهم وباطنهم معاً، ولا يكتفون بأحدهما، حتى إن بعضهم عمل بالمجاهدة والرياضة على عدم حضور المعصية على القلب السنة والسنين.

وكان الشيخ الكامل أبو سليمان الدنبلي المقيم بمكة يقول: لي منذ خمسين سنة ما

(١) نسبة الذهول إلى الملائكة عليهم السلام لا يصح ولو تقديراً وافتراضاً؛ لاستحالته كبقية النقائص في حقهم.

أظن أني ملت إلى المعصية ظاهرة ولا باطنة، بل ولا خطرت على قلبي، وذلك أن العبد ما دام عنده ميل إلى المعاصي فهي تخطر على قلبه ضرورة، فإذا لم يكن عنده ميل ذهب الخطور ضرورة بحكم الإرث لمقامات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم لا يخفى أن من جملة ثمرات تطهير العبد نفسه من المعاصي الظاهرة والباطنة عدمَ وقوعه بعد ذلك في سوء ظن بأحد من المسلمين، كما بسطنا الكلام عليه في مقدمة كتابنا المسمى بـ «طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالىٰ وبالعباد». وهو كتاب نفيس نحو مجلدين ضخمين، أجبت فيه عما يتوهمه الجهلة في جناب الله تعالىٰ، وعن ملائكته، وعن أنبيائه، وعن الجن والإنس على اختلاف طبقاتهم من عوام وأمراء وفقهاء وفقراء وتجار وغير ذلك، بميزانه الشرعي، فراجعه ترَ العجب.

وذكرنا فيه أن كل من كان فيه صفة نقص فمن لازمه سوء الظن بغيره فيها وحمله على أنه وقع فيها، أو معرض للوقوع فيها قياساً على نفسه هو؛ إذ لو تطهر منها لم يبق عنده تصور لها مطلقاً، ومثال ذلك: الذي خلقه الله تعالىٰ عنيناً لا يشتهي الجماع، ولا يذوق له طعماً، فإذا رأى شخصاً يكلم أجنبية في طريق أو عطفة أو خلوة، لا يخطر في باله أبداً سوء، بخلاف من كانت الشهوة غالبة عليه، فإن ذهنه يتبادر إلى ظن السوء قياساً على نفسه هو إذا خلا بتلك الأجنبية.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول: لا يكمل العبد حتى يصل إلى مقام لا تخطر الفحشاء فيه على قلبه. فإن قلت: كيف يطّلع الكمّل على نقائص مريديهم حتى يخلصوهم منها؟

فالجواب: يطلعهم الله تعالىٰ عليها من باب الإلهام لا من باب أن في قلب الشيخ نظيرها، بل أجمعوا على أنه لا يشترط في الشيخ أن يكون مطلعاً على معاصي المريد الباطنة حتى يكاشفه باستعمال ما يزيلها وشهوتها من قلبه، وأوجبوا على المريد أن لا يكلف شيخه بمثل ذلك؛ لأنه كشف شيطاني يجب على الشيخ التوبة منه فوراً لو وقع؛ إذ لا يطلع على عورات الناس إلا الشياطين.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: لا يكلف شيخه إلى مكاشفته بما في باطنه إلا كلُّ جاهل بأحوال المشايخ؛ لأنهم رضي الله عنهم لا نظرة لهم في عورة أحد من الناس، وإنما المريدون هم الذين يذكرون[1] لهم ما عندهم من الأمراض، ليداووهم منها، ولو قدر أن شيخاً اطلع على عورة مريده فليس ذلك من باب قياس الشيخ المريد على نفسه هو، وإنما ذلك من قبيل الإلهام من الله تعالىٰ بواسطة صدق المريد في طلب الطريق كما مر آنفاً.

وسمعته رضي الله عنه يقول: محل طلب حسن الظن بالناس إنما هو في الأفعال والأقوال التي تحتمل الخير والشر من الأعمال القلبية المتعلقة بالنية[2]، أما الأفعال والأقوال التي صرح الشرع بتحريمها فلا يجوز لمؤمن أن يحمل صاحبها على محمل حسن؛ كشرب الخمر، والأكل من الحرام، وتقبيل الأجنبية.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: يجب على كل مؤمن مجاهدة نفسه الأبية بالرياضة على يد شيخ؛ ليطهر نفسه من سائر الأخلاق غير المحمودة، وتحليتها بالأخلاق المحمودة، وعلى ذلك إجماع علماء الحقيقة والشريعة، ولا سيما إن كان عند النفس شكاسة وكثرة رعونات، حتى تنقاد لفعل أوامر ربها التي يأمرها الدعاة إلى الله تعالىٰ بها مما يمنع صاحبه من دخول حضرة الله عز وجل بحيث يؤدي المأمورات، ويتجنب المنهيات من غير توقف ولا كسل ولا خلل فيها ظاهراً وباطناً بحسب مقامه، ثم إن ذلك لا يصح له إلا بأحد شيئين: إمَّا بالسلوك على يد شيخ صادق متضلع من علوم الشريعة والحقيقة، عارف بدسائس النفوس، وإمَّا بالجذبات الإلهية بلا واسطة شيخ. وهذا من قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) من غير نسبة ذلك إليهم، بل على جهة ضمير الغَيبة كقولهم: رجل ابتلي بذنب كذا وكذا كيف يتخلص منه؟

(٢) وكذلك في الأحوال الغيبية، وقد ذكر الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى في «الوصايا»: ليت فقهاء الشرع يحسنون ظنهم بعصاةِ المسلمين بعد غيبتهم عنهم، ويحكمون بتوبتهم عما رأوهم عليه من الذنوب، كما يحسِّنون ظنهم بالهرة بعد غيبتها عنهم ويحكمون بطهارة سؤرها إن رأوها تأكل فأرة قبل ذلك؛ لأنّ عصاة المسلمين أولى بحسن الظن من الهرر.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: أجمع علماء الظاهر والباطن على وجوب علاج أمراض الباطن حتى تخمد حركتها عن الاستعمال[(١)]؛ فإنّ زوال تلك الأمراض لا يصح من غير معصوم؛ وذلك لأن الله تعالىٰ طهّر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من سائر الأدناس والخواطر الرديئة بسابق العناية، لا بعمل عملوه، ولا بخير قدّموه، وبقي غيرهم على وجود تلك الصفات الرديئة في طينته، ولكن ما دامت العناية الإلهية تحف الولي فسائر الصفات الرديئة معطلة عن الاستعمال، فإذا تخلفت عنه العناية تحركت تلك الصفات للاستعمال؛ ولذلك كان الولي محفوظاً لا معصوماً.

وقد أنشد سيدي علي بن وفا في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

عبادك يا مولى الموالي الذين هم	**عبادك محفوظون حفظ الحبايب**
من الدر لم يظهر لصافي ذواتهم	**سوى نورك الماحي لجنح الغياهب**
ببابه مياه صفت ذاتاً ومجراً ومنبعاً	**وصينت عن الأكدار من كل جانب**

وسمعت أخي أفضل الدين رحمه الله تعالىٰ يقول: ما قلق أحد من كلام قيل فيه، وضجر منه وتكدر، إلا نادته هواتف الحق تعالىٰ: ما قيل فيك وصفك بالأصالة لولا فضلي عليك[(٢)].

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: لا يكمل الفقير حتى يتحمل أذى الثقلين من غير قلق ولا ضجر. وكان يقول: إياكم أن تفهموا من نحو قوله تعالىٰ:

---

(١) فتبقى فيه تلك الصفات من حيث القوة كامنة معطّلة لا من حيث الفعل؛ لحفظه من آثارها.

(٢) ولذلك يؤخذ على المريد عهد في بعض الطرق ألا ينتصر لنفسه، وألا يدافع عنها فيما نسب إليها وإن لم يكن واقعاً بالفعل، وذلك باعتبار القوة والإمكان؛ أي: ولا يصدِّق ذلك حتى لا يقع في الكذب ويوقع غيره في سوء الظن والغيبة، بل قال الإمام أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: إذا نسب إليك شيء من السوء وسئلت عنه فقل: الله أعلم بما كنا عاملين.

وعند رؤية مبتلى يقولون: «الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضَّلني على كثير ممّن خلق تفضيلاً» كما ورد في الحديث [أخرجه الترمذي (٣٣٥٣)] أي: لولا معافاة الله تعالى لنا لكنا مثل أهل البلاء فيما ابتلوا به.

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحِجر: ٩٧] أن رسول الله ﷺ كان يضيق صدره حقيقة في الباطن؛ فإن ذلك جهل بمقام رسول الله ﷺ، واعتقادنا الصحيح الجازم أن الوجود العلوي والسفلي لو قام كله في صعيد واحد يؤذي رسول الله ﷺ لاحتمله؛ لأن رسول الله ﷺ لا يشهد في الوجود فاعلاً لذلك إلا الله تعالىٰ، والخلق كالمجبورين على أفعالهم المكرهين عليها[١]

قال: وتأمل لو كان في يد أحد من أصدقائك عصا، فمسكه شخص من الجبابرة قهراً، وصار يضربك بتلك العصا بتحريك يد صديقك قهراً عليه، فكيف تقيم العذر لصديقك ولا تؤاخذه على ذلك ولا تعتب عليه؟ فعلم أن قول بعضهم: إن رسول الله ﷺ كان يضيق صدره حقيقة من قول الكفار، ولذلك دواه الله تعالىٰ بدواء التسبيح والسجود؛ قول يوهم نقص مقامه الشريف عن تحمل الأذى وعجزه عنه، وذلك لا يليق بمقامه ﷺ؛ وقد كان أبو القاسم الجنيد الذي هو من آحاد أتباعه يقول: والله لو جلس عن يميني أحبُّ الناس إليَّ يطعمني الحلوى والفواكه، ويكلمني الكلام الحلو، ويشممني الندّ والعنبر، وعن يساري شخص آخر أبغض الناس إليّ، يطعمني الزقوم، ويكلمني الكلام القبيح، ويشممني النتن والعذرة، ما زاد الأول عندي، ولا نقص الثاني عندي[٢]

وإنما خصَّ الله تعالىٰ التسبيح والسجود والعبادة والذكر في مداواة الصدر؛ لأن العبد لا يضيق صدره قط من شيء إلا وهو غافل عن الله عز وجل محجوب عنه،

(١) الأولى أن نقول: رسول الله ﷺ ووراثه من الكمّل لا يشهدون في الوجود فاعلاً مؤثِّراً إلا الله تعالى.
ولا نقول: الخلق كالمجبورين المكرهين؛ لأنّ لهم نسبة الفعل إليهم باعتبار الجزء الاختياري المعبَّر عنه بالكسب مع نفي التأثير عنهم فيه.

(٢) قال مثل ذلك الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه في «البرهان المؤيَّد»: لو انقسم الخلق إلى فريقين: فريق يبخرني بالند والعنبر، وفريق يقرض لحمي بمقاريض الحديد لما ميّزت هؤلاء عن هؤلاء.

ولولا ذلك لتلذذ بكل شيء يؤذيه عادة. وحقيقة التسبيح: هو الثناء على الله تعالىٰ بالأمور السلبية[١]، كنفي التشبيه والتحديد، وسائر النقائص التي لا تليق بجنابه تعالىٰ. أما حقيقة التحميد: فهو الثناء على الله تعالىٰ بما يليق بجلاله وكماله عادة، وأما حقيقة معنى السجود: فهو كناية عن طهارة العبد عن طلب العلو والرفعة؛ وذلك لفنائه حال السجود عن صفة العلو؛ ولذلك أمر المصلي أن يقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى وبحمده. وحقيقة العبودية المشار إليها: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ﴾ [الحجر: ٩٩]: هو إظهار التذلل والتباعد عن حب العلو، وذلك إشارة إلى فناء العبد ذاتاً ووصفاً وهما موجبان لخلع التقريب والاصطفاء، والعز والدنو المشار إليه بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، وفي الحديث أيضاً: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[٢]، وفي الحديث أيضاً: «ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه»[٣]، وفيه إشارة إلى فناء العبد عن شهود نفسه في شهود ربه.

وكان أبو القاسم الجنيد رضي الله عنه يقول: لا ينبغي للعبد أن يقرأ كلام القوم إلا لمن كان من المصدقين لهم المقتدين بولايتهم وخصوصياتهم؛ فإن ذكر الكلام لغير أهله كالعورة يجب سترها[٤].

وقد ذكرنا في كتاب «قواعد الصوفية»: أنه رضي الله عنه كان لا يقرأ كلام القوم بين الخواص إلا بعد أن يغلق بابه، ويضع مفاتيحه تحت وركه، ويقول: أتحبون أن يرمى أهل الله تعالىٰ بالكفر والزندقة؟ وكذلك الحسن البصري، والشبلي رضي الله عنهما كانا يقولان: من لم يقم بباطنه التصديق للطائفة، فليس له أن يجالسهم؛ لأن مجالستهم من غير تصديق لهم سمّ قاتل.

---

(١) أي: السالبة للنقائص عن الله تعالى.

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٢١).

(٤) وقد قيل: لا تضعوا الحكمة عند غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم، وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

فإن وجدت أهلاً للمواعظ والحكم ... بثثت وإلا فمخزون لديَّ ومكتتم

وكان سيدي محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي رحمهما الله تعالىٰ يقول: كثير من كلام الصوفية[١] لا يتمشى ظاهره إلا على قواعد المعتزلة أو الفلاسفة فإياك والمبادرة إلى إنكاره، بل تربص وانظر إلى ما استندوا إليه من الأدلة[٢] حتى قالوا ماقالوا؛ فليس كل شيء قاله المعتزلة أو الفلاسفة يكون باطلاً[٣]، وإنما حذر العلماء من مطالعة كتبهم؛ لأن خطأهم في الإلهيات أكثر من إصابتهم.

وسمعته رضي الله عنه يقول: طريق القوم مبني على شهود الإثبات، وعلى ما يقرب من طريق المعتزلة في بعض الحالات وهي حالة شهود غيبة الصفات[٤] في شهود وحدة الذات حتى كأن لا صفات، وهذه الحالة وإن كانت غيرها أرفع منها فهي عزيزة المرام، شديدة الإيهام، موقعة لسوء الظن في السادة الكرام؛ لتشبهها بمذهب المعتزلة، ولا شبهة في تلك الحالة. فليتنبه السالك لمثل ذلك، وليحذر من الوقيعة في القوم؛ فإنها من أعظم المهالك، وما رأينا أحداً سلب من أعراضهم وأنكر عليهم ومات على نعت استقامة أبداً، ومن شك فليجرب.

قلت: ومن الأولياء من سدّ باب الكلام في دقائق العلوم المتعلقة بأسرار الطريق جملة واحدة حتى مات، وقال: من سلك الطريق ذاق علوم الأسرار كما ذاقها أهل

---

(١) إن أراد بهم عوامّ الصوفية فمن الممكن أن يوافق ظاهر كلامهم كلام غيرهم مع اختلاف المقاصد، وإن أراد بهم خواصّهم من الأئمة فهم على عقيدة أهل السنة في الأصول، وليس فيهم مبتدع، وليقرأ المنصف أقوالهم في التوحيد والعقيدة في «الرسالة القشيرية» وفي كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف» للكلاباذي؛ ليجد صحة ما أشرت إليه.

(٢) عند المخالفين لأهل الحق فيما خالفوا فيه شُبه الأدلة، وليست أدلة معتبرة حتى تعتبر نتائجها وما بُني عليها، فالمبنيُّ على باطل باطلٌ.

(٣) الميزان الذي نزن به عقائد المخالفين لأهل الحق هو عقيدة أهل الحق؛ فما قبلته تلك العقيدة قبلناه، وما ردّته رددناه، وكونها موافقة لأهل الحق في بعض الفروع والمسائل لا يعني أحقية جميع ما عندهم، وما وافقوا فيه الحق نأخذه من عقيدة أهل الحق لا منهم. فليتنبه.

(٤) غَيبة الصوفية عن شهود الصفات لا يعني نفيها كما قالت المعتزلة، بل الصوفية مثبتون للصفات قائمة بذاته تعالى.

الطريق، واستغنى عن سماع كلام غيره[١]؛ منهم: الشيخ أبو عبد الله القرشي، والشيخ عبد الرحيم القناوي، والشيخ أبو الحسن الشاذلي، والشيخ أبو العباس المرسي، والشيخ ياقوت العرشي؛ فكل هؤلاء لم يضع أحد منهم شيئاً في الطريق، وإن نقل عن أحد منهم شيء من دقائق العلوم فإنما ذلك مما فهمه بعض أصحابهم من مجالسهم الخاصة بهم.

وقيل لأبي عبد الله القرشي: ألا تحدثنا بشيء من أسرار الله تعالىٰ؟ فقال: لو كلمت أعز أصحابي بشيء من أسرار الطريق كان أول من يفتي بضرب عنقي.

وقيل للشيخ أبي الحسن الشاذلي: ألا تضع لنا رسالة في الطريق؟ فقال: رسالتي قلوب أصحابي؛ فإن أصحابي إذا لم يُحيوا طريقي من بعدي فلا يحييها ورق في جلد.

وأخبرني الشيخ شمس الدين البوصيري قال: قلت لشيخنا أبي السعود الجارحي يوماً: مرادنا تسمعنا شيئاً من أسرار الطريق، فقال: يا شمس الدين، والله ما ائتمنك على إخراج ريح وأنت تسمع، فكيف أئتمنك على أسرار الله تعالىٰ؟!

ويقع لي كثيراً أني أقول في بعض مؤلفاتي: (وهذا باب مغلق تركناه مغلقاً لمن يجد مفتاحه من قلبه، لو فتحناه لأظهرنا عجباً) إشارة إلى أن هناك شيئاً من علوم الأسرار لا يمكن وصفه في كتاب؛ لأن الكتاب يقع في يد أهله وغير أهله، وقد سبقنا إلى ذلك الأشياخ قبلنا وقالوا: من أظهر شيئاً من أسرار الله تعالىٰ[٢] استحق القتل.

وتقدم أنه لا يجوز أن يعتقد في سادات الطريق أنهم زنادقة؛ عملاً بقول بعض

---

(١) لأنّ منبع الحقائق الأرواح العُلوية الملكوتية، وهي متحدة في الإشراق النوراني أصلاً وإن اختلفت درجاته، فكلام أهل الحقائق عبارة وإشارة تعلم الأرواح أحقيته عند سماعه أو قراءته، فكيف بعد ذوقه وإدراكه؟

(٢) نظراً لتفاوت درجات العلماء في العلم وإدراكهم له لا يصح لأحدٍ أن يحدث قوماً بما لا تدركه عقولهم، وإلا لكان على بعضهم فتنة، وفي الحديث الصحيح: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذب الله ورسوله؟» [أخرجه البخاري (١٢٤)]، وليس هناك أسرار تكتم كما يتوهم، وإنما المراد: أنها علوم لا يحدث بها غير أهلها.

السلف: كل من رأيتموه يسر بالكلام[١]، ولا يتجرأ بذكره على رؤوس الأشهاد فاعلموا أنه زنديق. فافهم أنهم لم يقولوا ذلك إلا زجراً وتنفيراً عن النطق بما أمرهم الشرع بكتمه، كما أشار إليه حديث أبي هريرة: «إنَّ الله تعالىٰ أوحى إلى رسول الله ﷺ بثلاثة علوم: فعلم أمره بإفشائه وهو الشريعة، وعلم أمره بكتمه وهو سر القدرة، وعلم خيَّره فيه»[٢]

قال بعض المحققين: والعلم الذي خيّره فيه هو علم التصوف[٣]، فأمره أن لا يذكره إلا لمن يؤمن به، وأمره بكتمه عن من لا يؤمن به؛ فلا يفشى جملة، ولا يكتم جملة.

ولا يجوز عند كل عاقل أن يذكر في كلامه أو مؤلفه إلا ما علم من الناس قبوله[٤]، وإلا وقع له ما وقع للحلاج[٥]. وقد قال له الجنيد: قد فتحت يا حسين في الإسلام ثلمة لا يسدها إلا رأسك. فانظر غيرة الجنيد على ظاهر الشريعة أن يخرج

---

(١) المراد بهؤلاء أصحاب العقائد الباطلة الزائغة الهادمة للشرع وأصوله وأحكامه.

(٢) المعروف أنّ هذا من كلام العلماء وليس بحديث، وقد قال النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» [أخرجه البخاري (٦٠٠٤)، ومسلم (٤٣٥١)]. وقال: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطّت السماء وحق لها أن تئط...» الحديث [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٩/ ٨٩)]. وقال: «أُذن لي أن أحدِّث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش...» الحديث [أخرجه أبو داود(٤١٠٢)].

ومن العلوم المخيَّر فيها العلم بأسماءِ المنافقين، وأعلم به سيدنا حذيفة رضي الله عنه دون غيره، وعلوم ما سيقع من بني أمية من بعده، وأخبر به سيدنا أبا هريرة رضي الله عنه وقال: «لو بثثه لقطع مني هذا البلعوم» [أخرجه البخاري (١١٧)]؛ ومن المخيَّر فيه: ما همَّ أن يكتبه ﷺ في مرض موته فحال بينه وبين ذلك تنازعهم واختلافهم عنده، فلم يكتبه كما في «الصحيح»؛ إذ لو كان مما يجب تبليغه ما تركه لاختلافهم وقد عاش بعد ذلك أياماً، ولو كان مما يمتنع إفشاؤه ما همَّ بكتبه لهم.

(٣) إذا أريد بالتصوف ما يتعلق بصلاح الباطن كما تقدم فهو عام وليس بخاص.

(٤) ما دام موافقاً للأدلة ومبنياً عليها فهو مقبول، وإلا فهو ردّ.

(٥) اختلف الباحثون في سبب قتل الحلاج على أقوالٍ كثيرة، والصحيح: أنه لأسباب سياسية وبشهادة زور، راجع كتاب «الحلاج شهيد المحبة» لطه عبد الباقي سرور.

أحد عنه، وبلغنا أن الجنيد منع أبا بكر الشبلي من الكلام في الطريق على رؤوس الأشهاد.

وأجمع أهل الطريق كلهم على أن كل من تكلم بأسرار الطريق مذموم عند الله وعند العقلاء، فالله يجعلنا وإخواننا ممن حماه الله من ذلك، آمين اللهم آمين، والحمد لله رب العالمين.



الباب السادس
دفاع عن الشيخ الأكبر
محيي الدين بن العربي

الباب السادس

دفاع عن الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في ذكر جماعة من العلماء الذين أمسكوا عن الإنكار على القوم وجماعة من الذين أثنوا عليهم ومدحوهم وشهدوا لهم بالعلم والصلاح، والذين أنكروا عليهم بحكم الإشاعة ثم رجعوا عن الإنكار بعد الاجتماع بهم، أو بعد معرفة مرادهم لا سيما الذين أثنوا على الشيخ محيي الدين ومدحوه.

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: قد نص الإمام الشافعي على عدم تكفير أحد من أهل الأهواء والبدع[1]، وقال: لا أكفر أحداً منهم بذنب دون الكفر الصريح، وفي رواية عنه: ولا أكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، وفي رواية أخرى عنه: ولا أكفر أهل التأويل المخالف للظاهر بذنب.

قال شيخ الإسلام سراج الدين المخزومي رضي الله عنه: ولعل الإمام الشافعي أراد بأهل الأهواء أصحاب التأويل المحتمل كالمعتزلة والمرجئة، وأراد بأهل القبلة أهل التوحيد، وأولياء الله تعالىٰ كلهم أهل توحيد، فإياك أن تقع في حقهم وترميهم بالزندقة.

وكان الإمام المزني رحمه الله يقول: لا أكفر أحداً من أهل القبلة كما قال به محمد بن إدريس وغيره؛ فإن المسائل التي اختلفوا فيها، لطاف دقاق تدق عن النظر؛ يعني: بالنظر لغالب الناس، وإلا فالكاملون يعرفونها.

---

(١) أهل السنة والجماعة متفقون على عدم تكفير معيَّن إلا من ورد بهم النص القطعي، وعدم تكفير أحدٍ من أهلِ القبلة من أهل التأويل وأصحاب الأهواء والبدع.

وروى الإمام البيهقي عن أبي حازم عن الإمام زاهر بن أحمد السرخسي أنه قال: لما حضرت وفاة أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني ودعا أصحابي وأصحابه، وقال لنا: اشهدوا عليّ أني لا أكفر أحداً من أهل القبلة؛ لأني رأيتهم كلهم يشيرون إلى معبود واحد، والإسلام يشملهم ويعمهم، فانظر يا أخي كيف سماهم مسلمين.

وقال الإمام أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالىٰ: لقد راجعت الإمام أبا بكر بن فورك في مسألة من العقائد مراراً وهو يقول: أمهلني حتى أتثبت فيها؛ فإنه دين الله.

وكان إمام الحرمين رحمه الله يقول: لو قيل لنا: فعلوا ما يقتضي التكفير، ويؤدي إلى التعطيل من عبارات القوم وغيرهم، لقلنا: هذا طمع في غير مطمع؛ فإن هذا بعيد المدرك، وعزيز المسلك، يستمد من تيار بحار التوحيد، ومن لم يحط علماً بنهايات الحقائق لم يحصل من التكفير على وثائق.

وكان الإمام أبو طاهر القزويني رحمه الله يقول: كما أعطى الله تعالىٰ أولياءه الكرامات التي هي فرع المعجزات، فلا بدع أن يعْطيهم من العبارات ما يعجز عنه فحول العلماء فضلاً عن غيرهم. وقال رضي الله عنه في كتابه المسمى بـ «سراج العقول»: اعلم أن الأئمة المتدينين كلهم قد أمسكوا عن تكفير أهل الأهواء وغيرهم ممن يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقالوا: ما دخل به الإنسان دين الإسلام لا يخرج منه إلا بتركه؛ وذلك لأن الكافر مباح الدم والمال لا يمكن من نكاح مسلمة، ولا تجري عليه أحكام أهل الإسلام في حياته، ولا بعد مماته، ومن أين لأحد علم ذلك؟ قال: وعندي أن الخطأ في ترك ألف كافر أهون عند الله تعالىٰ من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، وفي الحديث مرفوعاً: «لأن يخطىء الإمام في العفو أحب إلى الله تعالىٰ من أن يخطىء في العقوبة»[1].

ثم إن تلك المسائل التي يحكم فيها بالتكفير في غاية الدقة والغموض؛ لكثرة

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٩/ ٤١)، والترمذي (١٣٤٤) وذكر أنه قد روي موقوفاً، وأن الوقف أصح.

شعبها، واختلاف قراءتها، وتفاوت دواعيها، ويحتاج الأمر إلى استقصاء النظر في معرفة الخطأ من سائر وجوهه، والاطلاع على حقيقة التأويل وشرائطه في الأماكن، ومعرفة الألفاظ المحتملة للتأويل وغير المحتملة، وذلك يستدعي معرفة طرق أهل اللسان من سائر قبائل العرب في حقائقها ومجازاتها واستعاراتها، ومعرفة دقائق التوحيد وعوارضه، إلى غير ذلك مما هو متعذر جداً على فحول العلماء في كل عصر. وأطال الشيخ أبو طاهر في بيان ذلك، ثم قال: فعلم أن الكفر هو ضد الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣]. والإيمان: هو التصديق بالرسول وبما جاء به، كما أن الكفر هو التكذيب بذلك، وفي تصديق الرسول تصديق الله عز وجلّ، وفي تكذيبه ضد ذلك، قال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النِّسَاء: ٨٠]

فإذا فهمت هذا علمت أن العمدة في التكفير تكذيب الرسول، وتفصيل ذلك: أن الكفر مخالفة نص مقطوع به، أو مخالفة إجماع الخواص والعوام في أمر ديني، وفيهما جميعاً تكذيب الرسول، وهذه مسألة فقهية لا مجال للعقل فيها. فعلم أن من كفّر من العلماء أحداً من المسلمين فإنما ذلك تشديد وزجر وتنفير وتغليظ على ذلك الشخص الذي أفحش في مخالفة أهل السنة مثلاً والجماعة، وقد ورد: «ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة وهي الجماعة»[(١) (٢)]، وهي رواية غريبة رواها في آخر كتابه «سراج العقول»

وعليها فيكون المراد بحديث: «كلها في النار إلا واحدة» أي: في النار مرورها، كما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مَريَم: ٧١]، أو أنها تدخل النار ثم تخرج بالشفاعة؛ إذ لا يخلد في النار موحّد.

قال شيخ الإسلام المخزومي رحمه الله: وقد أفتيت مرة بقتل يهودي انتقص من

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٣)، وأحمد في «المسند» (٢٤/ ٢٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٨).

(٢) ذهب بعض العلماء في فهم الحديث إلى أنّ الأمم قبل الأمة المحمدية اثنتان وسبعون أمة، وأنَّ كل من أدرك الشرع المحمدي من تلك الأمم ولم يُسْلِم فهو في النار، والله أعلم.

مقام رسول الله ﷺ، فعاتبني على ذلك الشيخ جلال الدين البلقيني ولد شيخنا الشيخ سراج الدين رضي الله عنه وقال: هل كنت بعثت به إلى المالكية؛ ليتقلدوا أمره، وأرحت نفسك من تبعته في الآخرة.

قال: وقد أفتى شيخنا شيخ الإسلام الزهري بقتل رجل سبّ أُمّنا عائشة رضي الله تعالىٰ عنها، ونهاه فلم يرجع، فلما خرجوا به يجرونه إلى القتل صار يقول بأعلى صوته: يا زهري أتقتلون رجلاً يقول: ربي الله، ومحمد نبيّ؟ قال المخزومي: فكان الزهري لا يزال يتذكر قوله ويبكي ويقول: إني أخاف أن يؤاخذني الله تعالىٰ به يوم القيامة.

وقد وقع مسطح فيما وقع ولم يقتله النبي ﷺ ولا أبو بكر رضي الله عنه، هذا التوقف العظيم في حق من سب التي صرح القرآن ببراءتها، فكيف لا يتوقف عن الإفتاء بالقتل لولي لأجل عبارة وجدناها منسوبة إليه ولم نفهم معناها؟!

وقد حكي أن شيخ الإسلام صالحاً البلقيني أفتى بقتل رجل من الصوفية، فأمر السلطان بقتله، فبلغ ذلك الشيخ جلال الدين المحلِّي شارح «المنهاج»، فطلع إلى السلطان وعقد له مجلساً، وقال: من منكم أفتى بقتل هذا؟ فقال الشيخ صالح: أنا أفتيت به، فقال له: ما مستندك في ذلك؟ فقال: فتوى والدي شيخ الإسلام في مثل هذه الواقعة بقتل صاحبها، فأخذ الشيخ جلال الدين بيد الرجل وقال: قم معي، تريد يا صالح تقتل رجلاً مسلماً كثير الذكر لله ولرسوله بفتوى والدك؟ فما تجرأ أحد يتبعه من العلماء الحاضرين.

وقد وقع نظير ذلك للشيخ إبراهيم المواهبي في قوله: إن الله تعالىٰ معنا بالذات أخذاً من قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فقال له غالب العلماء: إنما هو معنا بالعلم فقط دون الذات(١)، فأفتى بعضهم بكفره، وخالف في ذلك الشيخ

(١) نقل الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في «الإحياء» الإجماع على تأويل المعيَّة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] بالعِلْم؛ أي: بتعلق العلم، والتعلق: أمر زائد على قيام الصفة بذاته تعالى، فليتنبه.

زكريا، وشيخ الإسلام برهان الدين بن أبي شريف وجماعة، فدخل عليهم سيدي محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي، فقال: كلكم يجادل في هذه المسألة بغير علم، ولكن من أراد منكم أن يعرف هذه المسألة فليقم يحكمني في نفسه، ويخرج عن زوجته وماله وثيابه ووظائفه ويمكنني من إدخاله الخلوة أربعين يوماً. فما تجرأ أحد منهم يقوم؟ فأخذ الشيخ إبراهيم من يده من وسط جامع الأزهر وخرج به، فما تجرأ أحد يتبعه. وكان له حال عظيم، وقال له: يا إبراهيم أنت أعمى القلب، كيف تتكلم بأسرار أهل الطريق بحضرة من لم يدخل قط حضرتهم؟

وكان شيخ الإسلام المخزومي رحمه الله تعالى يقول: العلوم التي يجب على العبد معرفتها قبل الإنكار على الصوفية شيئاً من كلامهم كذا وكذا، فذكر نحو سبعين علماً ووصفاً، منها أن يتخلى عن الرذائل حتى لا يصير في ظاهره، ولا في باطنه شيء يكرهه الله تعالىٰ؛ وذلك ليصير حسن الظن بعباد الله كلهم، قياساً على نفسه هو.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: من لازم أهل السوء أن يظنوا بالناس السوء، ويجب على كل عبد السعي في إزالة جميع الرذائل؛ ليسلم من سوء الظن.

قال المخزومي رحمه الله: ومن العلوم الواجب على العبد معرفتها قبل أن ينكر على القوم رضي الله عنهم: أن يكون عنده حسن ظن بأولياء الله تعالىٰ؛ ليتقرب من حضرتهم فيشرف على مقاصدهم؛ فإن من أساء الظن بهم طرد عن حضرتهم، ورماهم بحجارته.

ومنها: أن يكون قد اطلع على معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء سلفاً وخلفاً.

ومنها: ملازمة النظر في كتب تفسير القرآن العظيم، ومعرفة التأويل وأسرار الكتاب والسنة.

ومنها: كثرة النظر والتأمل في معاني آيات الصفات وأخبارها، واطلاعه على جميع ما قاله السلف والخلف في معانيها، ومعرفة من أخذ بالظاهر، ومن قال

بالتأويل، ومن دليله أقوى وأرجح من غيره.

ومنها كثرة الغوص على منازع الأئمة المجتهدين، ومعرفة أدلتهم التي استندوا إليها من كتاب، أو سنة، أو قياس، أو إجماع.

ومنها: أن يكون متبحراً في علم الفقه والمعاني والبيان. ومنها ـ وهو أهمها ـ: معرفة اصطلاح القوم فيما عبروا عنه من التجلي الذاتي[1] والتجلي الصوري[2]، وما المراد بالذات[3]، وذات الذوات[4]، والصفات[5]، والأسماء[6]، والمشيئة والإرادة[7]، . . . .

---

(١) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (١٦): التجلي الذاتي: ما يكون مبدؤه الذات من غير اعتبار صفة من الصفات معها.

(٢) التجلي الصُّوري: أن يتجلى الحق بمظهر من المظاهر الخلقية، وهو مشار إليه بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وبحديث: «رأيت ربي في أحسن صورة» [أخرجه الدارمي (٢١٤٩)].

(٣) **الذات**: الواجبة الوجود لذاتها، القائمة بنفسها، التي تستند إليها الأسماء والصفات.

(٤) ما تستند إليه الذوات في وجودها، وهو المعبَّر عنه بسر القيومية؛ لأنَّ الذوات الإمكانية ليست قائمة بنفسها بل بغيرها.

(٥) **الصفات**: ما كان دالاً على ذاته تعالى، أو على معنىً قائم بذاته، أو على فعل من الأفعال. قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٤٣): الصفة: هي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها، ثم قال: الصفات الذاتية: ما يوصف الله بها، ولا يوصف بضدها كالقدرة، والصفات الفعلية: ما يجوز أن يوصف الله بضده كالرِّضا والرَّحمة والسُّخط والغضب، والصفات الجمالية: ما يتعلق باللُّطف والرَّحمة، والصفات الجلالية: ما يتعلق بالقهر والعزة والعظمة.

(٦) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٦): الاسم: ما دلَّ على معنىً في نفسه، وهو ينقسم إلى: اسم عين، وهو الدال على معنىً يقوم بذاته، وإلى اسم معنىً، وهو ما لا يقوم بذاته، سواء كان معناه وجودياً كالعِلم، أو عدمياً كالجهل.

(٧) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٧١): المشيئة: عبارة عن تجلي الذات والعناية السابقة لإيجاد المعدوم أو إعدام الموجود، وإرادته: عبارة عن تجليه لإيجاد المعدوم، فالمشيئة أعم من وجه من الإرادة، ومن تتبع مواضع استعمالات المشيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك، وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منهما مقام الآخر.

وحضرة الواحدية[١]، وحضرة الأحدية[٢]، والإنسان الكبير[٣]، ومعنى الظهور[٤] في النور، والبطون في السر المكنون[٥]، والمرآة الكبرى[٦]، والعالم العلوي، والعالم السفلي الروحاني والجثماني، والخواطر[٧]، والصفات الثمانية[٨]، وعالم الغيب[٩]، وعالم الشهادة[١٠]، والشؤون[١١]،

---

(١) **الواحدية**: ظهور الذات بالصفات، والصفات بالذات، فتظهر الأسماء والصفات مع مؤثَّراتها بحكم الذات لا بحكم افتراقها.

(٢) **الأحدية**: اسم لصِرف الذات المجرَّدة عن الاعتبارات الحقية والخلقية، فليس للأسماء ولا للصفات ولا لشيء من مؤثَّراتها في هذا المقام ظهور.

(٣) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (١١): الإنسان الكامل: هو الجامع لجميع العوالم الإلهية والكونية الكلية والجزئية، وهو كتاب جامع للكتب الإلهية والكونية، إلى أن قال: وأنّ النفس الكلية قلب العالم الكبير، كما أنّ النفس الناطقة قلب الإنسان، ولذلك يُسمَّى العالم بالإنسان الكبير.

(٤) **الظهور**: تجلي اسمه تعالى الظَّاهر على الأشياء فيكون به ظهورها ونورها؛ إذ ليس لها من الظهور ما ليس له حتى تكون هي المظهرة له.

(٥) **البطون**: تجلي اسمه تعالى الباطن الساري في الأشياء بإمداده وقيامها؛ إذ لا قيام لها بنفسها، والسر المكنون: سر القيومية.

(٦) **المرآة الكبرى**: الكَوْن باعتبار ظهور أفعاله تعالى فيه، وتعلقات أسمائه وصفاته، قال الشيخ ابن عليوه المستغانمي رحمه الله تعالى:

لـــــه الـــكـــون مـــرآة ومـــظـــهـــر الـــصـــفـــات

(٧) الخواطر لها أربعة مصادر: خاطر ربَّاني، وملكي، ونفساني، وشيطاني.

(٨) هي الصفات السبعة المعاني؛ وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام منضافة إلى صفة الوجود النفسية.

(٩) المعبَّر عنه بعالم الملكوت.

(١٠) المعبَّر عنه بعالم المُلك.

(١١) **الشؤون**: جمع شأن، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] وهذا اليوم الشأني هو الجزء الذي لا يقبل التجزؤ من الزمن، ولله تعالى فيه تجليات على جميع الدوائر الإمكانية العُلوية والسُّفلية لا يُماثل فيها تجلّ تجلياً، ولا يتجلى على دائرةٍ إمكانية بتجليين متماثلين؛ لأنه البديع الذي أبدع الأشياء على غير مثال سبق.

والكون[١]، والإمكان، والوجوب، والمحال[٢]، والحروف العلمية[٣] والرسمية[٤] والعينية[٥]، والماهية[٦]، والهوية[٧]،

---

(١) **الكَوْن**: حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها، وعند أهل التحقيق: قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٦٠): عبارة عن وجود العالم من حيث هو عالم، وهو مرادف للوجود المطلق العام عند أهل النظر، وهو بمعنى المكوَّن عندهم.

(٢) **الممكن**: ما يصح في العقل وجوده وعدمه، **والواجب**: ما لا يُتصور في العقل عدمه، **والمحال**: ما لا يتصور في العقل وجوده.

(٣) **الحروف العلمية**: هي الحروف الخَلقية التي هي علامات على وجوده تعالى وعلمه، وهي المعبَّر عنها بالعوالِم، قال العارف:

ونحن على توحيدها الصِّرف أحرف ... مسطرةً قد بات يقرؤها الأُمّي

ويمكن أن يراد بها: الكلام المنزل في الكتب والصحف الإلهية.

(٤) **الحروف الرسمية**: هي حروف اللغات الدالة على المعاني والتي تتركب منها الكلمات.

(٥) **الحروف العينية**: هي الحقائق البسيطة غير المركبة من الأعيان، وتُسمَّى عَيناً باعتبار مقابلتها بالفَردية الإلهية المعبّر غنها بالوِترية، وفي الحديث: «إن الله وِتر يحب الوتر» [أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٠٤)] قال العارف: ورَنَتْ عين لِعَيْن.

(٦) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٦٣): ماهية الشيء: ما به الشيء هو هو، وقيل: منسوب إلى (ما)، والأصل: المائية، قلبت الهمزة هاء لئلا يشتبه بالمصدر المأخوذ من لفظ (ما)، والأظهر: أنه نسبة إلى (ما هو) جعلت الكلمتان ككلمة واحدة.

والأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب ما هو يُسمَّى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يُسمَّى: حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار: هُوية، ومن حيث حمل اللوازم له: ذاتاً، ومن حيث يستنبط من اللفظ: مدلولاً، ومن حيث إنه محل الحوادث: جوهراً وهي ثلاثة أقسام: ماهية نوعية: وهي التي تكون في أفرادها على السوية كالإنسان، وماهية جنسية: وهي التي لا تكون في أفرادها على السوية، وماهية اعتبارية: وهي التي لا وجود لها إلا في عقل المعتبر ما دام معتبراً، وهي ما به يجاب عن السؤال بما هُو؟ كما أن الكمية: ما به يجاب عن السؤال بكم؟

(٧) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٨٣): الهُوية: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق.

والهُو: الغيب الذي لا يصح شهوده للغير، كغيب الهوية المعبَّر عنه كنهاً باللاتعين وهو أبطن البواطن.

والسكر[١]، والمحبة[٢]، والفص والخاتم[٣]، وغير ذلك مما هو مذكور في كتبهم، فمن لم يعرف مرادهم كيف يفهم كلامهم؟ أو كيف ينكر عليهم بفهمه شيئاً ليس هو مرادهم؟

وقد بلغنا أن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله شرح جملة من أبيات تائية سيدي عمر بن الفارض، وأرسلها إلى سيدي الشيخ مدين تلميذ سيدي الشيخ أحمد الزاهد؛ لينظر فيها ويكتب له عليها، فمكثت عنده نحو شهرين، ثم كتب له على ظاهر الكتاب: ما أحسن قول من قال:

سارت مشرقة، وسرت مُغرِّباً شتان بين مشرِّق ومُغرِّب

وكان شيخ الإسلام المخزومي يقول: لم لا يتصدى هؤلاء المنكرون لإزالة المنكرات الظاهرة التي بين أظهرهم، كأكل بعضهم معلوم الوظائف من غير مباشرة لا بنفسه ولا بنائبه؟ وربما كان ليس فيه أهلية لها بالكلية؛ لما هو عليه من البطالة والكسل والخمول وارتكاب صفات لو رآها الواقف لربما كان لا يقره في وظيفته أبداً.

وقد صرح المحققون بأن ذلك المعلوم في حكم الإجارة والجعالة، فمن لم يعمل شيئاً لا يستحق شيئاً، وأطال في ذلك، ثم قال: ألا ترون إلى شيخ الإسلام الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله كيف رد على المجسمة والرافضة، وكتب الأجوبة العلمية في الرد على ابن تيمية، ولم ينكر يوماً من الدهر على شيء من كلام الصوفية مع سماعه ومطالعته لا سيما كلام الشيخ محيي الدين بن عربي مع شهرة كلامه في بلاد الشام؟ بل نقل عنه أنه كان يقول: ليس الردّ على الصوفية من مذهبي، وكذلك كان يقول شيخ الإسلام تاج الدين بن الفركاح الفزاري، والإمام المجمع على جلالته وعلمه الشيخ

---

(١) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٣٩): **السُّكر**: هو غَيبة بواردٍ قوي يعطي الطرب والالتذاذ، وهو أقوى من الغَيبة وأتمّ منها.

(٢) **المحبة**: فناء المحبِّ بأوصاف المحبوب حتى لا يبقى فيه فراغ لغيره، فيصبح وصفه وصفه وخُلقه خُلقه، وأولى درجاتها: التشبه والاتّباع، وآخرها: الفَناء.

(٣) **الخاتم**: علامة الحق على قلب العارف، **والفَصّ**: ما يجعله الله في ظاهر العارف من علامة تدل على مقامه الغيبي القلبي يُعرف بها بين العارفين.

محيي الدين النووي ونحوهم، فلم يوجد لأحد من هؤلاء مصنف في الرد على أحد من الصوفية، بل كانوا يذكرون كراماتهم في حياتهم وبعد مماتهم، رضي الله عنهم أجمعين.

وكان شيخ الإسلام المخزومي يقول: سمعت شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وقد سئل عن الشيخ محيي الدين بن عربي، فقال: اعلم يا أخي أن الشيخ لما خاض في لجج بحار المعرفة، وتحقيق الحقائق، وغلب عليه الحال بالاعتماد على الله تعالىٰ دون خلقه، عبر في أواخر عمره في «الفصوص»[1]، و«الفتوحات»[2]، و«التنزلات الموصلية» وفي غيرها بما لا يخفى علمه على من هو في درجته من أصحاب الإشارات. ثم إنه خاض بعده قومٌ عميٌ عن طريقه فغلطوه في ذلك، بل كفروه بتلك العبارات، ولم يكن عندهم معرفة باصطلاحه، ولا سألوا من يسلك بهم إلى إيضاحه، وما ذلك إلا لأن كلام الشيخ تحته رموز وروابط وإشارات وضوابط وحذف إضافات هي في علمه وعلم أمثاله معلومة عندهم، وعند غيرهم من الجهال مجهولة، ولو أنهم نظروا إلى كلماته بدلائلها وتطبيقاتها، وعرفوا نتائجها ومقدماتها، لنالوا ثمرات مراده، ولم يباين اعتقادهم اعتقاده.

قال: ولقد كذب والله وافترى من نسبه إلى الحلول والاتحاد كما يشهد لذلك عقيدته المذكورة أول كتاب «الفتوحات» وغيرها. قال: ولم أزل أتتبع كلامه في العقائد، وأكثر من النظر في أسرار كلامه وروابطه حتى تحققت بمعرفة ما هو عليه من الحق، ووافقت الجم الغفير المعتقدين فيه من الخلق، وحمدت الله عز وجل إذ لم أكتب في ديوان الغافلين عن معرفة مقامه، الجاحدين لكراماته وأحواله. انتهى كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله.

---

(١) كتاب «فصوص الحِكَم» مختلف في نسبته؛ فمنهم من نسبة إلى الشيخ الأكبر ابن عربي رحمه الله تعالى، ومنهم من نفى تلك النسبة إليه.

(٢) «الفتوحات المكيّة» للشيخ ابن عربي، ذكر الشعراني في مقدمة كتابه «اليواقيت والجواهر» أنّه دُسّ على الشيخ ابن عربي في «الفتوحات» ما لم يدس مثله في غيره من الكتب وعلى غيره من المؤلفين.

فما بلغك يا أخي عن الشيخ سراج الدين البلقيني من إنكاره على الشيخ فذلك قبل معرفته بحال الشيخ كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

وكان الأوزاعي رحمه الله تعالىٰ يقول: سألت شيخنا شيخ الإسلام الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن تكفير أهل الأهواء والبدع، فقال رضي الله عنه: اعلم يا أخي أننا نستعظم القول بالتكفير؛ لأنه يحتاج إلى أمرين عزيزين:

أحدهما: تحرير المعتقد، وهو صعب من جهة الاطلاع على ما في القلب، وتخليصه عما يشوبه من الشبه، ويكاد الشخص يصعب عليه تحرير اعتقاده في نفسه في عبارة، فضلاً عن اعتقاد غيره.

الأمر الثاني: أن الحكم بأن ذلك كفر صعب من جهة معرفة علم الكلام ومآخذه، وتمييز الحق فيه من غيره، وإنما يحصل ذلك لرجل جمع صحة الذهن، ورياضة النفس، واعتدال المزاج، والتهذيب بعلوم النظر، والامتلاء من علوم الشريعة وأسرارها، وعدم الميل إلى الهوى. وبعد هذين الأمرين يمكن التكفير أو عدمه.

ثم إن ذلك إما أن يكون في حق شخص معين، فشرطه مع ذلك اعتراف الشخص به، هيهات يحصل ذلك، وكيف يعترف بما به يقتل ويحرق؟ وأما البينة في ذلك فصعب قبولها؛ لأنها تحتاج في الفهم إلى ما قدمناه من الأمرين. وإما أن يكون ذلك في حق طائفة، فلا يقبل ذلك إلا من حيث العلم الإجمالي. وإما على ناس بأعيانهم، فلا سبيل إلى ذلك إلا بإقرار جميعهم، ولا يكفي في ذلك أن يقال: هذا من تلك الطائفة؛ لصعوبة تحرير ما قدمناه. والغالب على أهل الفرق الزائغة أنهم عوام لا يعرفون حقيقة الاعتقاد، وإنما يحبون مذهباً ينتمون إليه من غير إحاطة، فلو حكمنا بتكفيرهم لجرّ ذلك إلى فساد عظيم وإن كنا نحكم من حيث الجملة على من اعتقد ذلك أنه كافر، والشأن إنما هو في تشخيصه؛ إذ التكفير صعب بكل حال كما ذكرناه، ولكنه لا ينكر إذا حصل شرطه، فالأولى الإعراض عن عوام أهل الأهواء والبدع، وإن وجدنا أحداً منهم يقبل الهدى هديناه، ووكلنا أمر كل من لم يقبل طريق أهل السنة

والجماعة إلى خالقه، العالم بسريرته فيجازيه يوم يبعثه. انتهى كلام الشيخ تقي الدين السبكي، وهو كلام في غاية التحرير فتأمله؛ فإنه يصدك إن شاء الله تعالىٰ عن التهور والإقدام على الوقيعة في أولياء الله تعالىٰ.

وقد سئل شيخ الإسلام مجد الدين الفيروز أبادي صاحب كتاب «القاموس» في اللغة عن الكتب المنسوبة للشيخ محيي الدين بن عربي كالفتوحات، و«الفصوص»، هل يصح لمسلم قراءتها ومطالعتها؟ وهل هي من الكتب المقروءة المسموعة أم لا؟ فأجاب رضي الله عنه: الذي أقوله وأتحققه وأدين إلى الله تعالىٰ به أن الشيخ محيي الدين كان شيخ الطريقة حالاً وعلماً، وإمام التحقيق حقيقةً ووسماً، ومحيي رسوم العارفين فعلاً واسماً، إذا تغلغل فكر المرء في طرف من بحره غرقت فيه خواطره؛ إذ هو بحر لا تكدره الدلاء، وسحاب لا تتقاصر عنه الأنواء، كانت دعواته تخرق السبع الطباق، وتتفرق بركاته فتملأ الآفاق، وإني أصفه وإنه يقيناً فوق ما وصفته، وناطق بما كتبته، وغالب ظني أني ما أنصفته.

وأما كتبه ومصنفاته: فهي البحار الزواخر ما وضع الواضعون مثلها، وإنما خص الله بمعرفة قدرها أهلها، ومن خواص كتبه: أن من واظب على مطالعتها، وتأمل في معانيها، انشرح صدره لحل مشكلات الدين ومعضلاته، وهذا الشأن لا يكون إلا لمن خصه الله تعالىٰ بعلومه اللدنية.

قال الشيخ مجد الدين: وقد رأيت إجازة كتبها الشيخ محيي الدين للملك الظاهر صاحب حلب، وكتب في آخرها: وأجزته أيضاً أن يروي عني سائر مصنفاتي، ومن جملتها كذا وكذا، حتى عدّ أربعمائة مؤلف وأكثر؛ منها: تفسيره الكبير، بلغ فيه إلى قوله تعالىٰ في سورة الكهف: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] فتوفاه الله تعالىٰ إليه وهو في خمسة وتسعين جزءاً، كل جزء فيه من علوم القرآن ما لا يدرك أحد من أمثالنا له قراراً ولا غوراً؛ فإنه صاحب الولاية العظمى، والصديقية الكبرى فيما نعتقد، وندين الله تعالىٰ به، وقال فيه:

وما عليَّ إذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن العدل عدوانا

والله والله والله العظيم ومن ... أقامه حجة للدين برهانا
إن الذي قلت بعضٌ من مناقبه ... ما زدت إلا لعلّي زدت نقصانا

وقال الشيخ مجد الدين رحمه الله تعالىٰ: وثَمّ طائفة في الغي تائهة يعظمون عليه النكير، وربما بلغ بهم الجهل إلى حد التكفير، وما ذاك إلا لقصور أفهامهم عن إدراك معاني كلامه، وعن اقتطاف ثمرته، ثم أنشد:

عليَّ بحث القوافي من معادنها ... وما عليّ إذا لم تفهم البقر

قال: ومن نظر في أول خطبة كتاب «الفتوحات المكية» عرف أنه كان ممن شرح الله تعالىٰ صدره بنور العلم اللدني، وعرف مقدار الرجال، فإياك أن تلتفت إلى كلام من طعن في الشيخ من بعض الأفراد، وتترك إطباق جمهور العلماء العاملين والأئمة العارفين على صحة اعتقاده.

وقال: ولم يزل العلماء والعارفون يسترون كلامهم بإشارات لا يفهمها إلا من كان منهم، أو معتقداً فيهم. قال: وأما ما نقله بعضهم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي رحمه الله: أنه سئل يوماً عن الزنديق من هو؟ فقال: هو كابن عربي، فكذب وزور فقد روينا عن شيخ الإسلام العلائي عن جماعة من مشايخه عن خادم الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال: كنا في مجلس الدرس بين يدي الشيخ، وكان في باب الردة، فذكر القارىء لفظة الزنديق، فقال بعضهم لبعض: هل هذه اللفظة عربية أو أعجمية؟ فقال بعض الفضلاء: هي فارسية معربة، أصلها: زن دين، وهو الذي يضمر الكفر ويظهر الإسلام، فقال: مثل مَن؟ فقال شخص من جانب الشيخ عز الدين: مثل محيي الدين بن عربي بدمشق، فلم ينطق الشيخ عز الدين بشيء في ذلك المجلس، فلما انصرف من الدرس وأفطرنا معه ـ وكان صائماً نفلاً ـ فسألته عن القطب الغوث في هذا الزمان من هو؟ فقال وهو مبتسم: لا نعلمه إلا الشيخ محيي الدين بن عربي، فأطرقت ساعة متحيراً، فقال لي: مالك؟ ذاك كان مجلس الفقهاء، فما وسعني فيه غير السكوت. فهذا هو الذي روي لنا بالسند الصحيح عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله.

قال الشيخ مجد الدين: وأما مدح غير الشيخ عز الدين للشيخ محيي الدين فكثير؛ فقد كان الشيخ كمال الدين الزملكاني من أجلّ مشايخ الشام يقول: ما أجهل من ينكر على الشيخ محيي الدين حاله لأجل كلمات وألفاظ وقعت في كتبه، قد قصرت أفهامهم عن إدراكها فليأتوني بها أحل لهم مشكلاتها، وأبين لهم مقاصده بحيث يظهر لهم الحق، ويزول عنهم الوهم؛ فإن لكل طائفة اصطلاحاً فيما بينهم لا يعرفه الدخيل فيهم إلا بتوقيف منهم، حتى علوم الهندسة والفلك والمنطق.

وسئل الشيخ قطب الدين الحموي رحمه الله عن الشيخ محيي الدين لما رجع من الشام إلى بلاده: كيف وجدت ابن عربي؟ فقال: وجدته في العلوم بحراً زخراً لا ساحل له.

وذكر الشيخ صلاح الدين الصفدي رحمه الله في تاريخ علماء العصر ما نصه: (من أراد أن ينظر إلى كلام أهل الله تعالىٰ، ويسمع منهم العلوم الدينية، والمواهب اللدنية، فلينظر في كتب الشيخ محيي الدين بن عربي).

وبلغ أبا عبد الله الذهبي حافظ الشام: أن الشيخ محيي الدين يقول: ما صنفت كتاب «الفصوص» إلا بإذن من الحضرة النبوية، فقال الحافظ: ما أظن أن مثل الشيخ محيي الدين يتعمد الكذب أصلاً، مع أن الحافظ الذهبي هذا كان من أشد المنكرين على طائفة الصوفية.

وكان الشيخ مجد الدين الفيروز أبادي صاحب: «القاموس» يقول: من أعظم دليل على أن ما في كتب الشيخ محيي الدين مما يخالف ظاهر الشريعة مدسوس عليه: كونه كان من العلماء الوارثين، كما يشهد لذلك كتبه التي لم يعرف عالم ولا صوفي ينسخ على منوالها صفحة واحدة، وأيضاً: فإن مسكنه ومظهره كان بدمشق، وقد أخرج كتبه وعلومه إلى علمائها، ولم ينكر أحد منهم عليه شيئاً مما فيها.

وكان قاضي القضاة الشيخ شمس الدين الخونجي الشافعي رضي الله عنه يخدم الشيخ محيي الدين خدمة العبيد. وأما قاضي قضاة المالكية فهبت عليه نظرة من الشيخ فزوّجه ابنته، وترك القضاء وتبع طريقه.

قال الشيخ مجد الدين: ومناقب الشيخ وكراماته لا تحصرها مجلدات، لو لم يكن من كراماته إلا كتبه؛ فإنها تكاد أن تكون من علوم الأنبياء لما فيها من الكشوفات والمعارف، وقول المنكرين في مثله كالهباء لا يعبأ به، وقد سبق الإنكار على جماعة من الأكابر قبله كالشيخ أبي يزيد، وذي النون المصري، وابن خفيف وغيرهم. وسيأتي بسط من وقع عليهم الإنكار إن شاء الله تعالىٰ.

قال الشيخ مجد الدين: وأما قول ابن الخياط اليمني: إن كتب ابن عربي لا يحل لأحد مطالعتها؛ فهو قول قبيح، وجهل صريح، لا يجوز لمسلم النطق به إلا إذا وقف على جميعها ورآها مخالفة للكتاب والسنة، ووافقه العلماء على ذلك، وأما عجزه هو عن فهمها، فذلك لا يقدح في كمال الشيخ.

وقد تقدم أن كتب الشيخ تزيد على أربعمائة مؤلف؛ منها: «التفسير الكبير»، ومنها: «التفسير الصغير» في ثمانية أسفار، وهو على طريقة المحققين من المفسرين، ليس فيه ما ينكر، ومنها: كتاب «الرياض الفردوسية في الأحاديث القدسية» ليس فيه سوى الأحاديث الصحيحة التي رواها سيد المرسلين عن رب العالمين، ومنها: كتاب «المعلى» مختصر «المحلَّى» لابن حزم في الفقه المجرد، مشتمل على مذاهب السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فهل يجوز لمسلم أن يقول: إن هذه الكتب لا يجوز مطالعتها بل ربما يكفر من حرم المطالعة فيها؟ نعوذ بالله تعالىٰ من جهل الجاهلين، وزيغ الزائغين.

قال شيخ الإسلام المجد الفيروز أبادي رحمه الله: وكيف يسوغ لابن الخياط أن يقول في مجالسه: إن الشيخ محيي الدين من غلاة الصوفية، أما علم أن الصوفية سادات الناس في كل زمان، والغلاة إنما هم أهل الضلال والبدع كالروافض الذين يسبون الشيوخ وأمهات المؤمنين؟ وأكثر الصوفية هم أهل الفقه من أصحاب رسول الله، وإمامهم في هذا المقام ومرشدهم هو سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين.

قال: وكان شيخنا مجتهد زمانه شيخ الإسلام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالىٰ يقول كثيراً: طريق الصوفية هي طريق الرشاد التي كان عليها السلف الماضون، إليها يستندون، وعليها يعتمدون، ولكنه مسلك صعب المرتقى. ولعله يشير بقوله: صعب المرتقى؛ أي: لأنه طريق الجنة كما في حديث: «حفت الجنة بالمكاره»[١]

وبلغنا أن الشيخ مجد الدين كان يبالغ في الثناء على الصوفية لا سيما على الشيخ محيي الدين، ثم يقول: وبالجملة فما أنكر على الصوفية في كل عصر إلا بعض الفقهاء القح الذين لا حظ لهم في مشرب المحققين، وأما جمهور العلماء فاعترفوا لهم بالعلم والفضل والكرامات وقالوا: لو كنا على مقاماتهم كان وقع على يدنا شيء من الكرامات كما وقع على أيديهم، فرضي الله عن أهل الإنصاف.

وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رضي الله عنه يقول: إن وقع من أحد من أكابر العلماء إنكار على أحد من الصوفية، فإنما ذلك سد ذرائع على العامة الذين لا يفهمون كلامهم، ولا يدخلون تحت يد تربيتهم.

وأما الشيخ محيي الدين فقد كان مقيماً بالشام وعلماؤها يترددون عليه ليلاً ونهاراً، ويعترفون له بجلالة المقدار، وأنه أستاذ المحققين من غير إنكار، ويكتبون كتبه ويقرؤونها عليه نحو ثلاثين سنة وهي متداولة بينهم، ولم ينطق أحد منهم في حقه بكلمة سوء، بل أجمعوا على تعظيمه وتكريمه والإنفاق عليه من أجلّ أموالهم، حتى إن قاضي القضاة الشافعي رتب للشيخ كل يوم ثلاثين درهماً فضة حتى وسّع الله تعالىٰ على الشيخ، فصار ينفق على كل من كان ينفق عليه إلى أن مات؛ وذلك أنه دخل هو وابن المقفع إلى مدينة إرم ذات العماد وفتحها، ودخل إلى القبة التي فيها صاحب المدينة فوجد تحته بقية الإكسير الذي عمّر منه المدينة؛ لبنة من ذهب، ولبنة من فضة، فأخذ منه ملء الجراب وقسمه بينه وبين ابن المقفع، فكان يضع منه مقدار ظفر على قناطير فيصير ذهباً، ومفاتيحها كانت معلقة في عمود من حديد خارج المدينة، وأما

---

(١) أخرجه مسلم (٥٠٤٩).

مفاتيح القبة التي فيها الملك فدفنها الشيخ مكانها؛ وذلك أن الإنسان إذا وقف عند دخول وقت العصر عند العمود المذكور يجد المفاتيح عند منتهى ظله. هكذا أخبرني بعض أهل الكشف، وحاشا أولياء الله أن يكذبوا.

وكان الشيخ مجد الدين يقول: لم يزل الملوك والأكابر يترددون على الشيخ، ويزدحمون على بابه، ويتبركون به، وليس ذلك إلا لما رأوا من فضله.

وذكر الشيخ في «الفتوحات المكية» في الباب الثاني والستين: أن الأشياخ بأسرهم كانوا إذا حضروا في مجلس يتأدبون معي فيه، فلا يكون ذلك المجلس إلا لي وحدي؛ لرجوعهم كلهم إلى قولي.

قال الفيروز أبادي رحمه الله تعالىٰ: ولما جاور الشيخ مكة شرفها الله تعالىٰ كان البلد إذ ذاك مجمع العلماء من الفقهاء والمحدثين، كان الشيخ محيي الدين هو المشار إليه بينهم في كل ما تكلموا فيه، وكانوا كلهم يتسارعون إلى مجلسه ويتبركون به، ويقرؤون عليه تصانيفه، وهذه المؤلفات التي هي الآن في خزائن كتب مكة، وإطباق الناس على كتابتها والمطالعة فيها وعلى وقفيّتها من أصدق شاهد على ذلك. وكان أكثر الناس في عصره يشتغلون بقراءة الحديث وشرحه، وسماعه وإسماعه، وصنف فيها كتاب «الفتوحات» عن ظهر قلب، ليس له مادة تعرف من كتب الناس، وهو كله جواب لصاحبه بدر الحبشي كان مقيماً بالشام، فأرسل للشيخ كتاباً فيه ليش قاعد بمكة والشام محتاجة لك؟

وكان جواب كتابه «الفتوحات» كلها، وهي ترجع من أوله إلى آخره إلى ست مسائل ذكرها الشيخ في مقدمة الكتاب، ولما فرغ من تأليف كتاب «الفتوحات» وضعه على سطح الكعبة المعظمة مدة سنة، فلما أنزله وجده كما وضعه لم يبتل منه ورقة واحدة، ولا لعبت به الرياح مع كثرة أمطار مكة في تلك السنة، وما أذن للناس في كتابة «الفتوحات» وقراءتها إلا بعد ذلك.

قال الشيخ مجد الدين الفيروزْ أبادي: وأما ما أشاعه بعض المنكرين عن الشيخ

عز الدين بن عبد السلام وعن شيخنا السراج البلقيني تغمدهما الله برحمته أنهما كانا يأمران بعدم مطالعة كتب الشيخ، بل أمرا بإحراقها، فذلك كذب وزور، ولو أنها أحرقت لم يبق منها في مصر الآن كتاب، ولا نسخها أحد بعد هذين الشيخين، وحاشا الشيخين من الأمر بذلك، ولو أنه وقع لم يَخْفَ على الناس؛ لأنه من الأمور العظام التي تسير بها الركبان في الآفاق، ولكن يكفي المنكر من الله ما يستحق.

قال الشيخ مجد الدين: وأما إنكار بعضهم على الشيخ بأنه قال: يجوز للجنب والحائض المكث بالمسجد مطلقاً؛ فلم ينفرد الشيخ بذلك، بل هو مذهب إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ومذهب الإمام المزني أحد أصحاب إمامنا الشافعي، وهو قول ترجمان القرآن عبد الله بن عباس وجماعة من التابعين والفقهاء والمحدثين كما ذكره الشيخ في كتابه «المعلَّى» مختصر «المحلَّى» للإمام محمد بن حزم، وملخص ما فيه: قال ابن عباس وجماعة من الصحابة: يجوز للحائض والجنب المكث في المسجد؛ لعدم صحة الحديث فيه عندنا وعند من قال بقولنا.

وقال الإمام أبو حنيفة: لا يجوز المكث والمرور لهما إلا إذا كان في المسجد ماء أو طريق. وقال آخرون: يجوز المكث لهما إذا كانا على وضوء. وقال الإمام أحمد بن حنبل والمزني: يجوز المكث لهما؛ كمذهب ابن عباس ومن تبعه. فالشيخ محيي الدين إذا اختار ذلك لا يجوز الطعن فيه بمخالفة الشريعة ولا الإنكار عليه كما زعمه المنكر عليه.

وقد كان سهل بن عبد الله التستري وغيره يقولون: من رأيتموه يزدري الأولياء، وينكر مذاهب الأصفياء، فاعلموا أنه محارب لله ولرسوله.

وكان الشيخ عبد القادر الجيلي رضي الله عنه يقول: لحوم الأولياء والعلماء مسمومة، ومعاداة الله تعالىٰ في مبغضهم معلومة، ومن أطلق لسانه فيهم بالثلب ابتلاه الله تعالىٰ قبل موته بأمراض ظاهرة وباطنة، لا يقدر الأطباء على مداواته من شيء منها، أقلها موت القلب عن سائر الخيرات، فلا يصير له ميل إلى فعل خير.

وكان أبو عبد الله القرشي يقول: من غض ولياً لله عز وجلّ ضرب في قلبه بسهم مسموم ولم يمت حتى تفسد عقيدته في الله ورسوله وسائر الأولياء والعلماء. والغض من الأولياء: هو تحقيرهم وتنقيصهم عن المقام الذي ظهروا به من العلم والعمل وقد تقدم قول أبي تراب النخشبي رضي الله عنه: إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أولياء الله.

ونقل الإمام الغزالي في الباب الثاني من كتاب (العلم) من «الإحياء» عن بعض العارفين أنه قال: من لم يكن له نصيب من علوم القوم يخاف عليه سوء الخاتمة. قال: وأدنى نصيب منه: التصديق به، والتسليم لأهله.

وكان أبو الحسن الشاذلي رحمه الله تعالىٰ يقول: من لم يتغلغل في علوم القوم مات على غير سنة، فيخشى عليه سوء الخاتمة.

ونقل الغزالي أيضاً في الباب السادس من «الإحياء» عن بعض العارفين أنه قال: إنما انقطع الأبدال في أطراف الأرض، واستتروا عن أعين الجمهور؛ لأنهم لا يطيقون النظر إلى وجوه بعض علماء عصرهم، وما هم عليه من الغفلة عن مراقبة الله وعن مشاهدة أحوال الآخرة، وعدم انقيادهم لهم، فخافوا عليهم المقت إذا نبهوهم فلم ينتبهوا؛ لأنهم عند أنفسهم أنهم من العلماء، وعند الأولياء من الجهلة، فرأوا الإعراض عن الجاهلين من أخلاق المؤمنين. وهذا مبنيٌّ على المرجوح من المذهبين.

وذكر الشيخ محيي الدين في الباب السادس والثلاثين من «الفتوحات» ما نصه: نحن لا نخطىء بحمد الله ولو أخطأ المجتهدون؛ لأننا لم نأخذ من علم رسول الله ﷺ من طريق كشفنا إلا ما كان من شرعه حقيقة؛ أي: يقيناً.

وقال أيضاً في الباب السابع والثلاثين منه: اعلم يا أخي أن علومنا وعلوم أصحابنا ليست من طريق الفكر، إنما هي من الفيض الإلهي؛ وذلك لأن علوم الأفكار يتطرق إليها الفساد، والصحة فيها مظنونة، فلا وثوق بما تعطيه الأفكار. . . إلى آخر ما قال.

وقال في الكلام على أسرار الأذان والإقامة من «الفتوحات»: اعلم أننا لم نقرّر في كتابنا هذا أمراً غير مشروع ولله الحمد؛ فما خرجنا بحمد الله عن الكتاب والسنة في شيء منه.

وقال في كتاب (الحج) منه: اعلم يا أخي أن موازين الأولياء المكملين لا تحصى، لكنهم محفوظون في موازينهم من مخالفة السنة، وإن كانت العامة تنسبهم إلى المخالفة فما هي مخالفة في نفس الأمر، وإنما مخالفة بالنظر لمن حجب عن مشاهدتهم الشريعة.

وقال في كتاب (الصلاة) منه في الكلام على دعاء التوجه ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]: اعلم أنه لايعتبر مخالفة أحد لأهل الله تعالىٰ إلا في نقلهم الأحكام المشروعة؛ فإن فيها يتساوى الجميع، ويعتبر فيها المخالف بالقدح في الطريق الموصل أو في المفهوم باللسان العربي، وأما في غير ذلك فلا تعتبر إلا مخالفة أهل طريقنا لنا؛ لأن غاية هذه المخالفات إنما هي في الفهم لا في عين الحكم، والأفهام تختلف، على أن الخلاف ليس هو من طريقنا؛ لعلمنا بمنازل الأقوال كلها ومرجعها إلى عين واحدة.

وقال في الباب الحادي والستين وأربعمائة من «الفتوحات»: ما بنيت كتابي هذا بل ما بناه إلا الله دوني إلا على إفادة الخلق، فكله فتح من الله تعالىٰ؛ إذ لا يقتضي حالنا إلا إبلاغ ما ألهمنا الحق تعالىٰ إبلاغه.

وقال في أبواب المنازلات الخطابية منه: اعلم أني ما وضعت كلمة من هذا الكتاب عن فكر ونظر، وإنما ذلك من نفث في الروع على يد ملك الإلهام.

وقال في الباب الثامن والسبعين ومائة منه: اعلم أن العشاق إنما يتكلمون غالباً بلسان المحبة والعشق، لا بلسان العلم والعقل وتحقيق الأحوال.

قلت: وفي ذلك عذر عظيم لمثل سيدي عمر بن الفارض رضي الله تعالىٰ عنه وأضرابه.

فإن قلت: إن هذا الكتاب موضوع للجواب عن الصوفية، وجواب الإنسان عن نفسه متهم فيه؛ فكيف ذكرت عن الشيخ محيي الدين ما هو متهم فيه من تزكية نفسه في عدم وقوعه في الخطأ في شيء من مؤلفاته؟

فالجواب: قد أجمع المحققون على أنه لا أعلى من تزكية الإنسان نفسه إذا كان صادقاً؛ لأنه يخبر عن ذوق، وغيره إنما يخبر عن حسن ظن لا غير، فما فوق تزكية الإنسان لنفسه إلا تزكية الله ورسوله، ومن هنا قالوا: إن سلام الله على يحيى أعلى من سلام عيسى على نفسه؛ فإن الله تعالىٰ قال في حق يحيى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ١٥].

وعيسى قال: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣٣] وإلى آخره. فافهم والله أعلم.

وقد نقل الإمام الغزالي في «الإحياء»: أن من أكبر الآثام تخطئة الناس من غير اطلاع على مرادهم، وحمل كلامهم على معنى لا يرتضونه.

وقال في كتابه «المنقذ من الضلال»: إنما يجب على العلماء بيان ما تبين لهم من الحق لا ما لا يتبين لهم، وليس لهم أن يبينوا لكل أحد يبين لهم الحق، إنما يبينون لكل أحد ما يبلغه عقله وينتفع به لا غير.

قال الشيخ قطب الدين الشيرازي: واعلم يا أخي أن إنكار العوام على الخواص لا يقدح في كمالهم، كما لا يقدح ذلك في رسالة الأنبياء؛ كنسبة بعض الناس لهم إلى الجنون والسحر وغير ذلك، وقوله: كما لا يقدح ذلك؛ أي: الإنكار. وقال أيضاً في «شرح المفتاح»: كان الشيخ محيي الدين بن عربي كاملاً مكملاً في العلوم. وكذلك وصفه العلامة المحقق صدر الدين بن القونوي، والشيخ سعد الدين الحموي، والشيخ مؤيد الدين الحجزري، والشيخ شهاب الدين السهروردي، والشيخ كمال الكاشي وغيرهم، وقالوا كلهم عن الشيخ: إنه الكامل المحقق، صاحب الكرامات والكمالات مع أن هؤلاء الأشياخ كانوا من أشد العلماء إنكاراً على من يخالف ظاهر الشريعة.

وكان الشيخ فخر الدين الرازي رحمه الله يقول: الشيخ محيي الدين ولي عظيم، وذلك بعد مكاتبة صدرت من الشيخ محيي الدين له، صورتها: بعد الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد: فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا أحب أحدكم أخاه فليعلمه أنه يحبه»[١]، وقال الله تعالىٰ: [العصر: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقد وقفت على بعض كتبك التي ألفتها وما أيدك الله تعالىٰ به فيها من القوة المتخيلة وما تتخيله بفكرك من الأمور، ويكون على علم الأخ: أن النفس متى تعدت كسب يديها لا تجد قط حلاوة علم الجود والوهب؛ لأنها تأكل من تحت رجلها، والرجل إنما هو من يأكل من فوقهم مما فوقه؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وليعلم ولي وفقه الله تعالىٰ أن الوراثة الكاملة هي التي تكون من كل الوجوه لا من بعضها، وقد قال رسول الله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»[٢]، فينبغي للعاقل أن يجتهد في أن يكون وارثاً من جميع الوجوه، ولا يكون ناقص الهمة، فيقطع عمره في معرفة المحدثات وتفاصيلها والأحكام المتعلقة بها، فيفوته حظه من ربه عز وجل في هذه الدار، وينبغي له أيضاً أن يريح نفسه من سلطان فكره؛ فإن الحق المطلوب فوق ما يدركه الفكر، وأيضاً فإن العلم بالله خلاف العلم بوحدانيته. وغاية العقول أن تعرف الله تعالىٰ من حيث كونه موجوداً، أو من حيث السلب والإثبات، وهو خلاف ما عليه الجماعة أصحاب المقامات العلية من العقلاء والمتكلمين إلا سيدنا أبا حامد الغزالي قدس الله سره ونور ضريحه؛ فإنه معنا في هذه القضية، والله تعالىٰ أجلّ من أن يعرفه العقل بفكره وبنظره.

وكذلك ينبغي للعالي الهمة أن لا يكون تلقيه عند هذا من عالم الخيال، وهي

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٧/ ١٦٨)، وأحمد في «المسند» (٣٥/ ٣٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٥٧)، والترمذي (٢٦٠٦)، والبخاري تعليقاً في باب العلم قبل القول والعمل (١/ ١١٩).

الأنوار المتجسدة الدالة على معانٍ وراءها؛ فإن الخيال من شأنه أن ينزل المعاني العقلية في القوالب الحسية، فيريك العلم في صورة اللبن، والقرآن في صورة الحبل، والدين في صورة القبة.

وكذلك ينبغي للعالي الهمة أن لا يكون تعلمه مؤنثاً متعلقاً بالأخذ من النفس الكلية، كما ينبغي له أيضاً أن لا يأخذ علمه من فقير أبداً، وهو الكون كله، وكل ما لا كمال له إلا بغيره فهو فقير.

هذا حال كل ما سوى الله تعالىٰ؛ فارفع يا أخي الهمة في أن لا تأخذ علمك إلا عن الله تعالىٰ على الكشف والشهود؛ فإنه عند المحققين أنه لا فاعل إلا الله، فما بالكم أيها العقلاء لا تأخذون إلا عن الله عقلاً لا كشفاً؟ وما فاز أهل الهمم العالية إلا بالوصول إلى عين اليقين.

واعلم يا أخي أن أهل الأفكار إذا بلغوا في علمهم الغاية القصوى فلا يتجاوزون التقليد لأفكارهم، والأمر أعظم من أن يقيده الفكر أو يدركه، وما دام الفكر موجوداً فمن المحال أن يطمئن العقل أو يسكن؛ فإن للعقول حدّاً تقف عليه من حيث قوتها في التصرف الفكري، ولها صفة القبول لما يهبه الله تعالىٰ لها؛ فإذن ينبغي للعاقل أن يتعرض لنفحات الجود، ولا يبقى مأسوراً في قيد فكره ونظره وكسبه؛ فإنه على شبهة في ذلك[1] لا يرقى عنها.

ولقد أخبرني بعض أصحابك: أنه رآك تبكي يوماً، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: مسألة اعتقدتها منذ ثلاثين سنة تبين لي الساعة بدليل لاح لي أن الأمر على خلاف ما كان عندي، فبكيت وقلت: لعل الذي لاح لي أيضاً أن يكون مثل الأول؛ فهذا قولك، ولو أنك أخذت علمك عن الله تعالىٰ لم تتزلزل عن علمك الأول، ومن المحال على العارف بدرجة العقل والفكر أن يستريح ولا سيما في باب معرفة الله عز وجل، ومن

---

(١) ما دام الباحث والعالم غير منفرد بفكره ونظره ومتّبعاً لما قامت عليه الأدلة القطعية النقلية والعقلية فلا شبهة في ذلك ولله الحمد. فالإجماع ومسلمات العقول السليمات من موجبات اليقين.

المحال أن تعرف صفات ذاته بطريق الفكر والنظر، فما بالك يا أخي تبقى في هذه الورطة، ولا تدخل طريق الرياضات والمجاهدات والخلوات التي شرعها رسول الله ﷺ؟ وتأمل في قوله تعالىٰ في الخضر عليه السلام: ﴿عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ومثلك يا أخي من يتعرض لهذه الخطة الشريفة والمدينة العظيمة الرفيعة.

وليعلم الأخ وفقه الله أن كل موجود فذلك السبب محدث مثله؛ فإن له وجهين: وجه ينظر به إلى سببه، ووجه ينظر به إلى موجده وهو الله سبحانه وتعالى؛ فالناس كلهم ناظرون إلى وجوه أسبابهم، والحكماء والفلاسفة كلهم إلا المحققون من أهل الله تعالىٰ كالأنبياء وكمل ورثتهم فإنهم مع معرفتهم بالسبب ناظرون إلى موجدهم من الوجه الآخر، والكامل يكنى أبا العيون. ومنهم: من ينظر إلى ربه من وجه مسبّبه لا من وجهه، فيقول: حدثني قلبي عن ربي[١]، ومنهم: من قال وهو الكامل: حدثني ربي بنفسه بارتفاع الوسائط، وإليه أشار صاحب المعارف الكامل أبو يزيد البسطامي رحمه الله بقوله: (أخذتم علمكم علم الرسوم ميتاً عن ميت[٢]، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت). ومن كان وجوده مستفاداً من غيره فحكمه عندنا الجهل[٣]؛ إذ العارف لا يعوّل في شيء من أموره على غير الله ألبتة.

وينبغي للعاقل أن لا يطلب من العلوم إلا ما يكمل به ذاته، وينتقل معه إلى الدار الآخرة، وليس ذلك إلا العلم بالله تعالىٰ من حيث الوهب والمشاهدة، والعلم بأحوال الآخرة؛ ليتأهب لها من هذه الدار بالإيمان والتسليم والخوف.

---

(١) مثل هذا القول إذا صدر عن مشهود له بالتحديث الباطن الوارد فيهم الحديث، وكان منضبطاً بضوابط الشرع وراجعاً إليه، وعارفاً بالخواطر والواردات وجهاتها ومميّزاً فيما بينها فهو مقبول.

(٢) الحكم على الوسائط بكونهم أمواتاً باعتبار الحقيقة لا ينفي إثباتهم والنسبة إليهم باعتبار الحياةِ الوهبية العَرَضية، والعلوم العقلية والاستنباطات الشرعية هي من الله تعالى يجريها عليهم، فيتعين أخذها عن الله تعالى كأخذ العلوم اللدنية عنه من غير وسائط فليتنبه.

(٣) الاستغناء عن الأسباب تعطيل للحكمة الإلهية التي اقتضت وجودها وإثباتها وإمدادها.

وقد قالوا: إن علم الطب لا يحتاج إليه إلا في عالم الدنيا الذي هو محل الأسقام والأمراض، فإذا انتقل العبد إلى عالم ليس فيه سقم ولا مرض، فمن يداويه بذلك العلم؟ بل الذي ينبغي للعبد ولو أخذ علمه من طريق الوهب أن لا يقف معه ويقنع به، بل يطلب الزيادة منه أبداً ما عاش، قال تعالىٰ لمحمد ﷺ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] فليس للعبد أن يأخذ من العلم الذي يفارقه في هذه الدار إلا ما تمس الحاجة إليه لا غير، وليجتهد في تحصيل العلم الذي ينتقل معه عند انتقاله حيث انتقل.

وقد نبهناك على أن العلم الذي ينتقل معك هو العلم بالله تعالىٰ، والعلم بمواطن الآخرة وما يقتضيه مقاماتها حتى يمشي فيها كمشيه من منزله، فلا ينكر شيئاً من التجليات الواقعة هناك أصلاً كما يقع فيه غيره ممن قصر أمله على العلم الدنيوي، ومعلوم أن مواطن الآخرة مواطن تمييز لا مواطن امتزاج؛ فإن مواطن الامتزاج تعطي صاحبها الغلط، وكل من حصّل مقام المعرفة تميز يوم القيامة عن الطائفة التي تقول عندما تجلى لها ربها: لست ربنا، ونعوذ بالله منك، نحن ها هنا منتظرون حتى يأتينا ربنا، فلما جاءهم في الصورة التي يعرفونها عرفوه بها في دار الدنيا أقروا به، فما أعظمها من حسرة، فينبغي لكل عاقل الكشف عن هذين العلمين، بطريق الرياضة والمجاهدة والخلوة على الطريقة المشروطة.

وكنت أريد أن أذكر لك يا أخي الخلوة وشروطها وما يتجلىٰ لك فيها على الترتيب شيئاً فشيئاً، لكن منع من ذلك الوقت؛ وأعني بالوقت: العلماء المجادلين الذين ينكرون كل ما جهلوه من طريق القوم، وقيدهم على ذلك كثرة التعصب، وحب الظهور والرياسة، وأكل الدنيا بالدين، فلم يذعن أحد منهم لأهل الله عز وجل، ولو أنهم أذعنوا لهم لازدادوا علماً على علمهم؛ ففرق عظيم بين من يعرف مكة بالسماع من الحجاج، وبين من سافر معهم ودخلها وسكن فيها. انتهى ما كتبه الشيخ محيي الدين للشيخ فخر الدين في مراسلته، فتأمله؛ فإنه يطلعك على غزارة علم أهل الله عز وجل؛ فإنه إذا كان مثل الشيخ فخر الدين الذي أجمع الناس كلهم على أنه لم يجتمع لأحد من فنون العلم ما اجتمع في الشيخ فخر الدين، وبعد ذلك احتاج إلى أهل الله أن يرقوه في العلم فكيف بغيره؟! فكفى بذلك منقبة للقوم.

وقد كان الإمام عبد الله بن أسعد اليافعي نزيل مكة المشرفة يثني على الشيخ محيي الدين، ويبالغ في ثنائه عليه، ويجيز رواية كتبه ويقول: مثل من يطعن في أحد من أهل الله تعالىٰ كمثل من يطعن في أوائل الإسلام على القرآن ومن جاء به من قوله: هذا أساطير الأولين، ولو نشاء لقلنا مثل هذا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ومن عادى أولياء الله تعالىٰ الوارثين لعلوم أنبياء الله، فهو كمن عادى الأنبياء، وإن كان لم يبلغ إلى حد التكفير الموجب للخلود في النار، ويخاف عليه من سوء الخاتمة.

وقد اعتمد شيخنا شيخ الإسلام زكريا في شرح «الروض» حين أجاب عن الشيخ محيي الدين بن عربي على تزكية اليافعي له، فقال: وقد صرح بولاية الشيخ محيي الدين بن عربي جماعة؛ منهم: اليافعي رحمه الله تعالىٰ، وعبارته في شرح «الروض» بعد أن ذكر من طعن في طائفة ابن عربي وأخرجهم عن دائرة الإسلام: والحق أنهم مسلمون أخيار، وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية، وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن افتقر عند غيرهم ممن لو اعتقد ظاهره عنده كفر إلى تأويلات؛ إذ اللفظ المصطلح على حقيقته في معناها الاصطلاحي مجاز في غيره؛ فالمعتقد منهم لمعناه معتقد لمعنى صحيح.

وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة من العلماء عارفون بالله عز وجل؛ منهم: الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله، والشيخ عبد الله اليافعي، ولا يقدح فيه وفي طائفته ظاهر كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما قلناه، ولأنه قد يصدر عن عارف بالله تعالىٰ إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان، بحيث تضمحل ذاته في ذاته، وصفاته في صفاته، ويغيب عن كل ما سواه، حتى تشعر بالحلول والاتحاد؛ لقصور العبارة عن بيان حاله الذي ترقى إليه، ولست في شيء منها، كما قال السعد التفتازاني وغيره. انتهى ما ذكره في شرح «الروض» في باب (الردة). وقد ذكرنا في مقدمة كتاب «الفلك المشحون» زيادة على ذلك.

وذكر الإمام النووي في كتابه «بستان العارفين» في الزهد: أنه يحرم على كل عاقل أن يسيء الظن بأحد من أولياء الله عز وجل، ويجب عليه تأويل أقوالهم وأفعالهم ما دام لم يلحق بهم.

وكان الشيخ صدر الدين القونوي رحمه الله يقول: لا تقبل فتوى شخص في القوم إلا إن كان يعرف اصطلاحهم في ألفاظهم، كما لا تسمع فتوى الأصولي أو النحوي على الفقيه تقليداً له من غير نظر في فتواه؛ لعدم إحاطة الأصولي أو النحوي بتحقيق علم الفقه وإتقانه؛ فإن من لا معرفة له بمصطلح القوم إذا سمع قولهم: حقيقة التوبة: هي التوبة من التوبة، ينكر ذلك ضرورة. فإذا عرف أن مرادهم اتهام أنفسهم في خلوص التوبة، ورؤيتهم بها على غيرهم لربما رجع عن إنكاره.

وقد سئل شيخ الإسلام الشيخ سراج الدين المخزومي رحمه الله عن الشيخ محيي الدين وعن كتبه، فصنف في ذلك كتاباً نحو مائة ورقة وسماه «كشف الغطاء بالنور الذهبي عن أسرار جواهر ابن عربي» وذكر فيه ما نصه: اعلم يا أخي أن إقدام أمثالنا على الشيخ محيي الدين بالإنكار عليه غاية الجهل والجنون، أين الثريا من الثرى؟ فمن أقدم على الإنكار على مثل الشيخ محيي الدين وقع في أخطر الأمور العظيمة، وهل يجوز تكفير مثل الشيخ بما ذكره في «الفتوحات» بعد أن وقف على ما فيها فوق الألف عالم وتلقوها بالقبول؟

وقد شرح كتاب «الفصوص» جماعة من أئمة الشافعية، وشاعت كتبه في جميع الأمصار والبرية، وقرئت متناً وشرحاً في غالب البلاد، ورأيناها بالقراءة الظاهرة في الجامع الأموي وغيره بالإسناد، وتغالى الناس قديماً وحديثاً في شرائها ونسخها، وتبركوا بها وبمؤلفها؛ لما كان عليه من العلم والزهد ومحاسن الطريقة، وترجمه جماعة من العلماء بأنه كان آية من آيات الله عز وجل، وأن الفضل في زمانه رمى بمقاليده إليه، وقال: لا أعرف إلا إياه. وكان له أئمة معاصرون يعتقدونه ويأخذون عنه، ويعدون نفوسهم في بحر علومه كالقطرة من البحر المحيط، وهل أنكر عليه إلا جاهل أو معاند؟!

قال المخزومي: وكان شيخنا شيخ الإسلام والمسلمين أحد الأئمة المجتهدين الشيخ سراج الدين البلقيني ينكر على الشيخ في بداية أمره، فلما انتهى في العلم إلى مقامه، وتحقق كلامه وتأويل مراده، أبدى عنه المعاذير، وندم على تفريطه في حقه في

البداية، وسلم له الحال في كل ما أشكل عليه عند النهاية. ولما بلغه أن الشيخ بدر الدين بن السبكي قاضي القضاة ردّ على الشيخ موضعاً من كتاب «الفصوص» أرسل إليه كتاباً من جمله: يا قاضي القضاة الحذر كل الحذر من الرد على الشيخ، وإن كنت ولا بد رادّاً، فردّ على من ردّ على الشيخ، وإلا فدع.

قال شيخ الإسلام المخزومي: ولما وردت القاهرة عام وفاة شيخنا، الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله، وذلك عام أربع وثمانمائة، ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين من أنه يقول بالحلول أو الاتحاد، فقال الشيخ: معاذ الله وحاشاه من ذلك، إنما هو من أعظم الأئمة، وشيخ الشيوخ في بحار علوم الكتاب والسنة، وله يد عظيمة عند الله، وقدم صدق عنده، قال شيخ الإسلام المخزومي: فقوي بذلك يقيني في اعتقادي في الشيخ من تلك الساعة، وعلمت أنه من أهل السنة والجماعة. وقال: فمن نقل عن الشيخ سراج الدين أنه استمر على إنكاره على الشيخ إلى وقت وفاته فهو مخطىء.

قال: وقد شهدنا أكبر تلامذته الشيخ عز الدين بن جماعة يشرح كتاب «الفصوص» بمصر إلى آخر وقت، ولم ينكر عليه أحد، لا الشيخ جلال الدين البلقيني ولا غيره، ولم يزل الخلائق على قراءة مصنفاته وكتابتها بحل الذهب جيلاً بعد جيل، حتى أراد الله تعالىٰ بهلاك شخص من أهل اليمن لا أسميه، افترى على الشيخ ببعض كلمات، وأرسل بها إلى بلاد الإسلام، فكتب العلماء عليها بحسب السؤال، والسؤال كذب على الشيخ من أصله، أو فاسد من حيث الفهم.

قلت: وقد وقع لي أنا ذلك بعينه، ودارت المسائل في الجامع الأزهر وغيره نحو سنة، فالله يغفر لمن دسَّ ذلك في كتبي، ولمن أشاع ذلك عليّ، ولمن صدّق المنكر على ما نسبه إليّ، ويتولاه برحمته آمين؛ فإني سامحته، أرجو بذلك أن يسامحني الله تعالىٰ، والله أعلم.

وسئل العماد بن كثير الذي طبق الأرض علماً عن الشيخ محيي الدين فقال:

أخشى أن يكون من خطأه هو المخطىء، ومن كفَّره هو الكافر، وقد أنكر عليه قوم فوقعوا في المهالك. قال المخزومي رحمه الله: هذا ما سمعته عن الشيخ عماد الدين بلفظه رضي الله عنه .

وسئل شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة عن الشيخ محيي الدين فقال: ما لكم ولرجل قد أجمع الناس على جلالته وعلمه وصلاحه وزهده .

وسئل الشيخ محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن الشيخ محيي الدين فقال: هو الأستاذ، روح التنزلات والإمداد(١)، ألف الوجود(٢)، وعين الشهود(٣)، وبقاء المشهود(٤)، والناهج منهاج النبي العربي، قدس الله سره، وأعلى معالي ذكره.

فتأمل ما ذكرته في هذا الباب؛ فإنه نجاة لك من المهالك وقد نصحتك، والحمد لله رب العالمين.



(١) روح التنزلات والإمداد؛ أي: هو كعبة الأسرار ومنبع الأنوار تتنزل عليه ومنه المواهب والنفحات الإلهية، فيمدُّه الله تعالى، ويمدُّ به من يشاء من عباده.

(٢) قطب الرَّحى والذي به سريان سرِّ القيومية كالكعبة المشرَّفة، قال تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

(٣) يُشهد به تعلقات الأسماء والصفات الإلهية السارية في الممكنات، فيكون جامعاً لما تفرَّق في غيره.

(٤) يفنى جسم المرآة في نظر الناظر حال انعكاس الشعاع النوراني عليها، ويبقى شهوده لذلك النور مع غيبته عن جسم المرآة، وهذا معنى قولهم: (فيفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل).

الباب السابع
تمسك الصوفية بظاهر الشريعة

الباب السابع
تمسك الصوفية بظاهر الشريعة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ما جاء في بيان إنكار الفقهاء على الصوفية من المصالح، وبيان أن الفقيه مأجور، وأن الصوفي معذور[١]، وذكر جماعة من القوم أوذوا وأخرجوا من أوطانهم.

اعلم يا أخي أن الله تعالىٰ خلق العالم على طبائع مخصوصة، فلا يتعدى أحد طوره الذي أقامه الله تعالىٰ فيه؛ من سعة أو ضيق ضرورة، فمن اتسع حاله وجَّه[٢] لغيره كلامه أو حاله، أو سلم له ذلك، ومن ضاق حاله أنكر ضرورة كل ما لم يعرفه، وليس اللوم الحقيقي إلا على من ينكر الحق جحداً أو عناداً.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: التحقيق أن على كل من الفقيه والفقير اللوم؛ أما الفقيه: فلتقصيره في السلوك إلى مقام يراعي فيه الحقيقة؛ وأما الصوفي: فلتقصيره أيضاً في السلوك إلى مقام يراعي فيه الشريعة، ولو أن كلّا منهما بلغ مقام الكمال لأقر كل واحد صاحبه على ما هو عليه من حيث إنه مبتدىء في طريق الشريعة أو طريق الحقيقة، ينظر بعين واحدة، والكامل من نظر بالعينين.

وسمعته أيضاً يقول: اللوم على الصوفي أكثر من اللوم على الفقيه؛ لأن سلطان الشريعة ومحل استعمالها إنما هو في هذه الدار، ومن استعمل الحقيقة هنا فقد استعملها في غير محل سلطانها فإن محل ذلك إنما هو في الدار الآخرة[٣].

---

(١) الصوفي معذور إذا كان في حالة غَلبَة وغَيبة، وإلا فهو مخاطب ومسؤول، يُؤمر ويُنهى، وتقام عليه الحدود.

(٢) أي: أوَّل له كلامه على وجهٍ مرضيٍّ شرعاً.

(٣) يصح اعتراض الفقيه والمتكلم على الصوفي، ولا يصح اعتراضه عليهما؛ لأنه مكلَّف بما عندهما، وليسا مكلَّفين بما عنده.

ولذلك لما حكم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالحقيقة حين ولاه الشيخ عز الدين بن عبد السلام القضاء بالوجه القبلي من مصر، أرسل الشيخ عز الدين عزله من القضاء وقال: إنما وليتك لتحكم بظاهر الشريعة فقط. وكانت قصة سبب عزله أنه حكم ببقرة على من أخذها بغير طريق شرعي، ولم يقدر صاحبها أن يثبت ذلك، فقال: حكمت عليك بإعطاء البقرة لصاحبها، فقال: ما له عندي شيء. فقال: تنكرها وقرونها خارجة من عينيك، فخرج من عينيه قرنان وبرزتا فمات من وقته.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: مصلحة الفقيه في الإنكار أكثر ثمرة من التسليم؛ لأننا لو سلمنا لكل من انتسب إلى الصوفية مقاله وحاله لتلف نظام الشريعة، فكان الإنكار أرضى لله ولرسوله؛ ولذلك قام الجنيد والأكابر من الصوفية على الحسين بن منصور الحلاج لما شطح وقالوا له: فتحت في الإسلام نقرة لا يسدها إلا رأسك، كما مرّ بسطه مراراً.

وسمعته يقول أيضاً: كان في وقوع الأذى لأهل الله تعالىٰ تحقيق دعواهم أنهم يحبون الله ورسوله[1]، فامتحنهم بالأذى والنفي والخروج من أوطانهم وأهلهم وأصحابهم ورابطتهم وزواياهم؛ لينظر أحدهم حال نفسه، ويقضي عليها بما يستحقه؛ فإن كل محب مدع، وكل مدع ممتحن، ومن لا دعوى عنده لا امتحان له .

فإن قيل: إنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد امتحنوا كثيراً ـ كما هو مذكور في

---

(١) والمدَّعي يمتحن ولا شك، والصدق في المحبة سبيل الابتلاء لتحقيق مقامات القُربِ، وفي الحديث الصحيح: «أشدُّ النَّاس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٥)]، وفي الحديث الآخر: قال رجل: يا رسول الله إني أحبكم أهل البيت، فقال له النبي ﷺ: «آلله»، قال: اللهِ قال: «فأعد للفقر تجفافاً؛ فإن الفقر أسرع إلى من يحبنا من السيل من أعلى الأكمة إلى أسفلها» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٨/ ٢٣١)]. وفي حديث ورقة بن نوفل: (ليتني أكون حيَّاً إذ يخرجك قومك، قال: «أو مخرجيَّ هم؟» قال: لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عُودي) [أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٢٣١)]. ونُقل عن الإمام أبي الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى: يُؤذى العالِم على أيدي العوام الجاهلين، ويؤذىٰ الولي على أيدي إخوانه والفقهاء الجامدين.

قصص القرآن ـ وأخرجوا من أوطانهم مع أنهم معصومون من الدعاوى التي لا حقيقة لها؟

فالجواب: إن كلامنا فيمن آذى أهل الله تعالىٰ من المسلمين.

ولذلك قلنا فيما سبق: إن المنكر مأجور؛ لأنه مجتهد في إنكاره، فخرج الكافر بأنه لا يؤجر في أذاه لأهل الله عز وجل، بخلاف المسلم.

وقد كان بعضهم يقول: التحقيق: أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لهم مقام المحبة من وجه، ومقام المحبوبية من جهة الحق تعالىٰ من وجه، فإن ابتلاهم فهو من حيث كونهم محبين، وإن عافاهم فهو من حيث كونهم محبوبين، ولا يخفى ما فيه، والذي عندي أنهم إنما ابتلوا بلاءً صورياً[١] لا حقيقياً؛ ليتأسى بهم قومهم في تحمل البلايا لا غير؛ فإن مقام أحدهم حضرة الإحسان أو الإيقان، ومن يشاهد الحق جلّ وعلا على الدوام لا يكون عنده دعوى ولا كراهة لمن آذاه، بل يستحلي جميع ما يفعله قومه به من الأذى. فإن قال قائل: إنَّ الله تعالىٰ قد صرح في القرآن بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧]

فالجواب: قول الله تعالىٰ حق وصدق، ولكن ضيق صدر رسول الله ﷺ ليس من كلام قيل فيه؛ فإن اعتقادنا أن الوجود كله لو قام على صعيد واحد ينكر عليه ويؤذيه لا يتغير منه شعرة واحدة، وإنما ضيق الصدر مما يقوله الكفار في حق الله عز وجلّ وحق شرعه، لا في حقه ﷺ، ولو سلمنا أن ذلك من كلام قيل فيه فضيق صدره إنما هو من جهة كونهم لم يحترموا رسول الله ﷺ، فكره ﷺ منهم عدم احترامهم له من حيث كونه رسول الله، وكره لقومه ذلك من حيث إنهم تعرضوا به لسخط الله.

---

(١) **البلاء الصُّوري**: هو الجاري على الصورة الظاهرة من غير إحساس بالألم، والتحقيق خلاف ما ذهب إليه المؤلف؛ لأن الكُمَّل يحسون بالألم زيادة في مراتبهم عند الله تعالى بالإضافة إلى تأسي غيرهم بهم، وقد ثبت: (أنّ النبي ﷺ كان يشدُّ رأسه بعصابة من ألم المرض) [أخرجه البخاري (٨٧٥)]، وقال: «إني أوعك كما يوعك رجلان منكم» [أخرجه البخاري (٥٢١٦)، ومسلم (٤٦٦٣)]، والشواهد كثيرة في السنة المطهرة.

وإذا كان الجنيد الذي هو من آحاد الأمة يقول: لو جلس عن يميني أحب الناس إليَّ يطعمني الحلوى والفاكهة، ويسقيني ألذ الشراب، ويكلمني بأطيب الكلام، ويشممني الند والعنبر، وجلس عن يساري من كان بالضدِّ من ذلك؛ فأطعمني الزقوم، وسقاني ماء الحنظل، وكلمني بأقبح الكلام، وشممني النتن والقذر، ما زاد هذا، ولا نقص هذا بما وقع على يد كل منهما، فكيف بسيد المرسلين؟!

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: لم تزل الأشراف تبتلى بالأطراف من الكفار، أو من أراذل الناس، ثم قد يكون ذلك الطرف مصيباً، وقد يكون مخطئاً؛ فالمصيب كالذي يذب عن الشريعة، والمخطىء كالذي يذبّ عن نفسه حبّاً في الرياسة، وأما الأنبياء والأصفياء فلا يزدادون بالأذى إلا كمالاً.

وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي وغيره: لما علم الله تعالىٰ ما سيقال في أنبيائه وأصفيائه قضى على قوم بالشقاء، فجعلوا له زوجة وولداً، حتى إذا ضاق ذرع الولي من كلام قيل فيه، قيل له: أمالك في الله تعالىٰ ورسوله أسوة حسنة؟! فقد تكلموا في الله ورسوله ما لا يجوز في حقهم، فلا يسع إلا التأسي والصبر.

وقد أخرج الحاكم في «مستدركه» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم العلماء، ثم الصالحون»[1].

والمراد بالعلماء هنا: هم العلماء بالله تعالىٰ من خواص العارفين، وبالصالحين: مطلق العلماء، والله أعلم.

وأوحى الله تعالىٰ إلى عيسى عليه الصلاة والسلام في «الإنجيل»: (لا يفقد نبي حرمته إلا في بلده).

وأخرج البيهقي أن كعب الأحبار قال يوماً لأبي موسى الخولاني: كيف تجد قومك لك؟ قال: مكرمين مطيعين محبين، قال: ما صدقتني التوراة إذن؛ ما كان رجل حكيم في قوم قط إلا بغوا عليه وسبوه.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٢/ ٤٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦١٣)، وأحمد في «المسند» (٥٥/ ٣١).

وأخرج ابن عساكر عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أزهد الناس في الأنبياء وأشدهم عليهم الأقربون[١] وذلك فيما أنزل عز وجلّ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]»، ثم قال أبو الدرداء: إن أزهد الناس في العالِم أهله وجيرانه؛ فإن كان في جسمه شيء عيروه، وإن كان عمل في دهره ذنباً عيروه.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام جلال الدين السيوطي رحمه الله يقول لما زرته وهو في الروضة قبيل مرض موته: لم يكن كبير قط في عصر من الأعصار إلا إذا كان له عدد من السفلة، ولم تزل الأشراف تبتلى بالأطراف[٢]؛ فكان عدوّ آدم عليه الصلاة والسلام إبليس، وكان عدوّ إبراهيم عليه السلام النمروذ، وكان عدو موسى عليه السلام فرعون، وكان عدو رسول الله ﷺ أبا جهل وأضرابه.

وكان لابن عمر عدو يعبث به كلما مر عليه، فقال ابن عمر له يوماً: إن للخلق يوماً يخسر فيه المبطلون. رواه ابن عساكر .

وكان عدو ابن عباس نافع بن الأزرق؛ فكان يؤذيه أشد الإيذاء، حتى إنه كتب لابن عباس رضي الله عنهما أسئلة تعنت فيها، ثم قال الشخص: اذهب بها إلى هذا الذي نصب نفسه لتفسير القرآن بغير علم حتى تسأله.

ومن المعروف في «صحيح البخاري» وغيره ما قاساه سعد بن أبي وقاص ـ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ـ من جهال الكوفة، وشكواهم لعمر بن الخطاب فيه أن لا يحسن أن يصلي.

وكذلك من المعلوم ما قاساه الإمام مالك من أهل عصره، وكذلك ما قاساه الإمام الشافعي رضي الله عنه من أهل مصر لما ادعى الاجتهاد المطلق وخالف أصحاب

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٢٩١).

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١].

الإمام مالك رضي الله عنهم، واضطربت مصر حتى كاد أهلها يفتنون، ثم إنهم عارضوا أصحاب الشافعي رضي الله عنه بعده أن يدرس أحدهم مذهبه أكثر من ثمانين سنة، ولم يزل بعض الناس يطعن في مذهبه حتى جاء الإمام البيهقي، فتتبع كلامه ونصره بتأليف كتابه المسمى بـ «السنن الكبرى» الذي اختصرته أنا وسميته بـ «المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين».

وكذلك الإمام أبو حنيفة وأحمد، وما قاساه كل منهما من الضرب والحبس مشهور، وكذلك ما قاساه الإمام البخاري حتى أخرجوه من بخارى إلى مدينة خرتنك، فمات بها.

وسمعت شيخنا الشيخ جلال الدين السيوطي يقول في مرض موته: أشهدكم أنني سامحت بحقي جميع من آذاني من الإخوان وغيرهم، وإنما صنفت كتاباً في الرد عليهم رحمة بهم؛ لئلا يتجرؤوا على أحد من العلماء من بعدي، وأيضاً: فإن للعالم أن يجيب عن نفسه خوفاً على أصحابه أن ينتقص اعتقادهم فيه بالتجريح، فلا يلتفتوا لما عنده من العلم، فيفوتهم الخير[1].

ورأيت في كلام سيدي إبراهيم الدسوقي في كتاب «الجوهرة» له أنهم تكلموا في عبد الله بن الزبير ونسبوه في كثرة عبادته إلى الرياء والنفاق، وكان يحسن الخشوع في الصلاة حتى لا يحسّ بصوت أحد، فبينما هو ساجد يوماً إذ صبوا على رأسه ووجهه ماءً حارّاً، فكشط لحم وجهه وجلدة رأسه وهو لا يشعر، فلما فرغ من صلاته وصحى قال: ما هذا الذي أجده برأسي ووجهي؟ فأخبروه الخبر. فقال: غفر الله لهم ما فعلوا، ومكث زماناً يتألم من رأسه ووجهه. ودليل ذلك كله قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فكل نبي وولي له من هذه الفتنة الحظ الأوفر بحسب علو مقامه ودرجته.

---

(١) هذا الجواب عن نفسه يتعين إن انفرد في المصر بعلوم الفرض العيني والكفائي، ولم يوجد غيره من العلماء مشاركاً له في ذلك، ولا تمكن أصحابه الهجرة ابتغاء طلب العلم من أهله، وإلا فغير متعين الجواب عن نفسه، وهم مخيَّرون بين البقاء في صحبته أو التحول إلى غيره.

ولما كان الابتلاء لأهل الله تعالىٰ من أصله شرفاً لهم، جمع الله تعالىٰ لخواص هذه الأمة من البلايا والمحن جميع ما كان في الأمم السابقة؛ لعلو درجتهم عنده. وقد نقل الثقات؛ منهم: الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي، وابن خِلكان، والشيخ عبد الغفار القوصي، وغيرهم، يؤيد بعضهم كلام بعض: أنهم نفوا الشيخ أبا يزيد البسطامي من بلده سبع مرات؛ وذلك أنه لما رجع من سفريته إلى بسطام يتكلم بعلوم غريبة لا عهد لأهل بلده ولا علم لهم بها في مقامات الأنبياء والأولياء وأسرار الشريعة، أنكر ذلك الحسين بن إبراهيم البسطامي عالم بسطام ومدرسهم في العلوم الظاهرة، وأمر أهل بسطام أن يخرجوا أبا يزيد منها، ففعلوا، ولم يعد إليها إلا بعد موت الحسين المذكور، فلما مات الحسين المذكور قام له قائم آخر أشد من الأول وهكذا، ثم إن الأقران كلهم ماتوا، واستقر أمر الناس كلهم على تعظيم الشيخ واعتقاده إلى يومنا هذا لانقضاء زمن الامتحان بموته.

وقد أرسل له ذو النون المصري يقول له: إلى متى الدعة والراحة في هذه الدار وقد سارت القوافل؟ فأرسل أبو يزيد يقول له: ليس الرجل من يسافر مع القوافل، وإنما الرجل من ينام إلى الصباح ويصبح أمام القافلة. فقال ذو النون: هذا أمر لم يبلغه حالنا.

ووشى أهل مصر بذي النون المصري إلى بغداد مقيداً مغلولاً لما رموه بالزندقة، وقالوا للخليفة: إنه أتلف عقائد أهل مصر، ووشوا به مرة أخرى من أخميم إلى سلطان مصر، وادعوا عليه بالكفر، فلما نزلوا المركب قال: اللهم إن كانوا كاذبين فغرقهم، فغرقت به المركب فماتوا أجمعون، والناس ينظرون، فقيل له: فما بال الرئيس؟ فقال له: إنه حمل الفساق.

قال ابن خلكان: ولم يزل أهل مصر ينكرون عليه إلى أن مات، فلما مات ورأوا الطيور الخضر ترفرف على نعشه من الجيزة إلى القرافة، اعتقدوه اعتقاداً عظيماً، وندموا على ما كانوا فيه من قلة الاعتقاد.

ورموا سمنون المحب رضي الله عنه بالعظائم مع أنه من مشايخ «رسالة القشيري» الجامعين بين الشريعة والحقيقة، وأوقعوه في محن عظيمة، حتى إن امرأة كانت تعشقه وهو لا يُجِيبْها إلى ما تدعوه إليه ادّعت عليه في مجلس القاضي مراراً أنه يأتيها في الحرام؛ قهراً عليها هو وجماعته، وامتلأت المدينة بذلك وقالوا: كيف يدعي هؤلاء الصلاح، ويظهرون للناس النسك والعبادة، وهم فسقة؟ ثم إن الخليفة أمر بقتل سمنون وأصحابه؛ فمنهم: من هرب من البلد، ومنهم: من توارى سنين حتى كشف الله عنهم تلك المحنة.

وأخرجوا سهل بن عبد الله التستري مع علمه وجلالته من بلده إلى البصرة، ونسبوه إلى قبائح، بل كفَّروه حين قال لما سئل عن التوبة: هي التوبة من التوبة، وفي رواية أخرى: أنهم كفروه بقوله: يجب على العبد التوبة مع الأنفاس، فقام عليه الفقهاء وقالوا: هذا يشمل أوقات التكاليف.

وقتلوا الحسين الحلاج مع أنه لم يثبت عنه ما يوجب القتل ـ كما قاله الإمام أحمد بن خلكان ـ وقطعوا يديه ورجليه قبل صلبه، ولما خرجوا به للقتل صار يبتسم ويقول مناجياً لربه: هذا جزاء من يحبك يا رب، وكان الناس قد افتتنوا في أمره، فدعاه الوزير إلى القاضي ليدّعي عليه بإذن الخليفة ـ وكان من أشد القائمين عليه. فقال له القاضي: من أين أخذت هذه الأقوال التي تقولها يا مراق الدم؟

فقال: عن كتب الحسن البصري. فتلقف الوزير من القاضي قوله: يا مراق الدم، وأعلم بذلك الخليفة، فأمر بقتله بهذه الكلمة التي أتى بها لسان القاضي. هذا ما وقع، فأراد القاضي أن يرجع، فتوعدوه بالقتل إن رجع، وكانت العامة كلها مع الحلاج على الخليفة حتى إنهم قالوا له قبل ذلك: إن قتلته قتلناك، فأسند الخليفة أمره إلى القاضي، حتى كان ما كان. انتهى كلام ابن خلكان.

وكذلك رموا أبا سعيد بن الخراز بالعظائم، وأفتى العلماء بكفره بألفاظ وجدوها في كتبه؛ منها: لو قيل لي: من أين إلى أين؟ لقلت: من الله إلى الله، مع ألفاظ أخر.

وشهدوا على أبي القاسم الجنيد رضي الله عنه بالكفر مراراً في بداية أمره حين خرق إلى بحار الحقيقة، ثم صار يستر عن الناس كلاماً لا يفهمونه ولا ينقلونه إلى أن مات. وكان ابن دينار من أشد المنكرين عليه وعلى رويم وعلى سمنون، وعلى ابن عطاء، وعلى جميع مشايخ العراق. وكان إذا سمع أحداً يذكرهم بخير تكدر، وتمعر وجهه.

وأخرجوا محمد بن الفضل البلخي بسبب أن مذهبه كان مذهب أهل الحديث في آيات الصفات وأخبارها، وقالوا له: يحرم عليك أن تقيم في بلدنا. فقال: لا أخرج منها حتى تجعلوا في عنقي حبلاً وتمروا بي في أسواق البلد، وتقولوا: هذا رجل مبتدع نريد أن نخرجه من بلدنا، ففعلوا به ذلك وأخرجوه، فالتفت إليهم وقال: يا أهل بلخ نزع الله من قلوبكم الصدق في معرفته. قال الأشياخ: فلم يخرج بعد دعوته من بلخ صوفي، مع أنها كانت أكثر بلاد العراق صوفية.

وأخرجوا أبا عبد الله الحكيم الترمذي أحد الأوتاد إلى بلخ حين صنف كتاب «علل الشريعة»، وكتاب «ختم الأولياء»، وأنكروا عليه بسبب هذين الكتابين، وقالوا له: لقد أوهمت الناس تفضيل الأولياء على الأنبياء، وأغلظوا عليه القول، فجمع الشيخ كتبه ووضعها في صندوق في الدجلة في مرض موته، فخرجت يدان من الماء، فأفخذت الصندوق، وقال: إن ملوك البحر أخبروني أنهم يحفظون كتبي حتى يخرجوها بين يدي الساعة، فيحيوا بها الشريعة بعد اندراسها.

وأنكروا على يوسف بن الحسين الرازي وقام عليه جميع زهاد الراز وصوفيتها، وتكلموا فيه بالعظائم حتى مات، فلم يتبع جنازته إلا العامة مع أنه أحد رجال «رسالة القشيري».

وأخرجوا أبا الحسن البوشنجي وأنكروا عليه وطردوه إلى نيسابور، فلم يزل بها إلى أن مات.

وأخرجوا الشيخ أبا عثمان المغربي من مكة مع كثرة مجاهداته ورياضاته، حتى

كان يأكل كل ستة أشهر أكلة، وطاف به العلوية على أشراف مكة، وهو مضروب على جمل والدم يخر من جسده، وأقام ببغداد إلى أن مات.

وشهدوا على الشبلي رضي الله عنه بالكفر مراراً مع تمام علمه وعمله ومجاهداته واتباعه للسنة المحمدية. وكان كل من يحب الشبلي يشهد عليه بالجنون، ويدخلوه البيمارستان؛ ليمنعوه من القتل حين كانت الحقيقة تبدو له، وكان كثيراً ما ينتتف شعر حواجبه؛ ليرجع إلى كمال إحساسه.

وكان الشيخ أبو الحسن الخوارزمي يقول: إن لم يكن الشبلي من أهل الجنة فمن يكون من أهلها؟!

وأنكر أهل المغرب على الإمام أبي بكر النابلسي مع كمال فضله وكثرة علمه وزهده، واستقامة طريقته، وتصدّيه لإزالة منكرات الولاة وغيرهم، وأخرجوه من المغرب إلى مصر مقيداً مغلولاً، وشهدوا عليه بالكفر عند السلطان، فأمر بسلخه منكوساً وهو حي، فصاروا يسلخونه وهو يتدبر مواعظ القرآن، ويقرؤه بخشوع، حتى كاد الناس أن يفتتنوا به، فأخبروا السلطان بحاله، فقال: اقتلوه ثم اسلخوه.

وسلخوا أيضاً النسيمي بحلب، وهو حي، وحكموا بكفره، فصار ينظر إلى الذي يسلخه ويبتسم وينظم أبياتاً في التوحيد حتى نظم خمسمائة بيت، وكان الفقهاء يعقدون له المجالس فيقطعهم بالحجج، فعمل عليه بعض الناس حيلة قتلوه بها؛ وذلك أنهم كتبوا سورة الإخلاص وأعطوها لشخص يخيط النعال، وقالوا له: اجعلها في طباق هذا النعل؛ فإن فيها محبة وقبولاً، ففعل ذلك وهو لا يشعر، ثم قالوا لنائب حلب: إنه بلغنا من طرق صحيحة أنه جعل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في نعله، وإن كنت لا تصدقنا فأرسل إليه وافتق النعل، ففعل فوجد الأمر كما قالوا، ولم يجب الشيخ عن نفسه شيئاً، وقال: قد سبق في علم الله ذلك.

ورموا الشيخ أبا مدين المغربي بالزندقة، وأخرجوه من مدينة بجاية إلى تلمسان، فمات بها مع كونه أحد الإمامين اللذين عن يمين القطب ويساره بشهادة سيدي الشيخ

محيي الدين، وشهدت له الحية المحدقة بجبل (ق) بالولاية[١]، وقالت لبعض الأبدال لما سألته عنه فقال: إن أهل بلاده يؤذونه، فقالت: والله ما كنت أظن أن الله تعالىٰ يوالي عبداً من عبيده ويحبه، فيكرهه أحد[٢].

وأنكروا على الشيخ أبي القاسم النصر أباذي، وأخرجوه من البصرة، وأنكروا عليه كلاماً وجدوه في كتبه، فلم يزل بالحرم المكي حتى مات.

وأنكروا على الشيخ أبي عبد الله الشجري صاحب أبي حفص الحداد، وقام عليه أبو عثمان الحيري من جملة من قام عليه، وهجروه وأمروا الناس بهجره وعدم مجالسته حتى مات.

وشهدوا على القاضي عياض بأنه تهوّد لما كان لا يفتح بابه يوم السبت، لكنه كان جعله للتأليف، وكسروا عليه الباب ودخلوا عليه فوجدوه يؤلف في العلم، وامتلأت بلاد المغرب بأنه تهوّد، فشرع في تأليف كتاب «الشفاء» ليزيل ما في نفوس الناس منه، فلم يبلغ إلى ما قصد، ثم خنقوه في الحمام بأمر السلطان.

وكذلك قتلوا الإمام ابن عبد البر وأطعموه السم، فمات.

وشهدوا على الشيخ أبي الحسن الحضرمي بالكفر، وحكوا عنه ألفاظاً كتبوها في درج، وحمل إلى القاضي، فاستحضروه وناظره، فقطع القاضي بالحجة، فعملوا عليه الحيلة ومنعوه من الجلوس للعلم والوعظ إلى أن مات.

وكذلك وقع للإمام أحمد الملثم المدفون خارج باب الفتوح من مصر، وكتبوا كلامه في درج ووضعوها في صندوق؛ ليطلعوا بذلك السلطان، فمد يده فأخذ الدرج

---

(١) لم يثبت من جهة النقل بطريق صحيح وجود جبلٍ محيط بالأرض اسمه جبل (ق)، ولا وجود حية محيطة به، بل هو من الإسرائيليات المأخوذة عن أهل الكتاب، ولم يثبت ذلك في علمي الجغرافية والجيولوجيا القديم والحديث، فهو من الأوهام الباطلة، فليتنبه.

(٢) هذه الحية أحسنت ظنها وكان خلاف الواقع، فكم والى الله تعالى عبيداً وكرههم كثير من الخلق، فلا أدري هل بقيت على حسن ظنها أم رجعت عنه؟

من الصندوق، فأرسل يقول للقاضي: الذي أخذ الدرج من الصندوق قادر أن يمد يده فيسلبك الإيمان[١]، فتاب القاضي ورجع عنه.

وأنكروا على الحافظ أبي نعيم صاحب «الحلية»، ومنعوه من الجلوس في المسجد لإملاء الحديث والوعظ، ثم أخرجوه من البلد، فدعا عليهم، فانهدم المسجد يوم جمعة، فمات تحت الهدم جميع من كان قام عليه، فخرجوا له وردوه إلى البلد فرجع، ثم قاموا عليه ثانياً، فوقعت لهم فتنة، فقتل ثلث البلد.

وأنكروا على الإمام الكامل ابن سمعون ورموه بالعظائم، مع جلالته وكثرة علمه وزهده وورعه، ولما مات لم يحضر أحد منهم جنازته.

ورموا الإمام أبا القاسم بن جميل بالعظائم وهجروه إلى أن مات، لكنه لم يتزلزل عما هو فيه من الاشتغال بالعلم والحديث، وصيام الدهر وقيام الليل والزهد في الدنيا، حتى إنه لبس الحصير، وكان يقول: إذا اشتغل الناس بكم، فاشتغلوا أنتم بالله، وإياكم أن تشتغلوا بمقابلتهم[٢].

وأنكروا على إمام الحرمين شيخ الغزالي وحسدوه وآذوه، فرزقه الله ولداً، واشتغل بالعلم، وصار يدرس نيابة عن والده، فأطعموه السم فقتلوه. فقال إمام الحرمين: حسبي الله ونعم الوكيل.

وأفتوا بكفر الإمام الغزالي حجة الإسلام بألفاظ وجدوها في كتابه «الإحياء»

---

(١) أي: قادر بإقدار الله تعالى له على ذلك وبإذنه، ويخلق الله سلب الإيمان عند مدِّ يده نصرة له وتأييداً، ويكون له نصيب من قوله تعالى في الحديث القدسي في وليِّه: «كنت يده التي يبطش بها» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)].

(٢) لأن الله تعالى وعد بنصر أوليائه فقال في الحديث القدسي: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)] وقال سبحانه في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨].

ودعت السيدة عائشة رضي الله عنها على من ظلمها، فقال لها النبي ﷺ: «لا تسبِّخي عنه» [أخرجه أبو داود (١٢٧٩) وقال أبو داود: لا تسبخي؛ أي: لا تخففي عنه].

وحرقوا ما وجدوا في أرض المغرب من نسخ «الإحياء». وكان من جملة من قام عليه القاضي عياض.

وضرب رسول الله ﷺ ابن أبي الخوارزمي في المنام مقارعاً، فلم يزل أثر الضرب على جنبيه حتى مات بسبب الغزالي والواقعة مشهورة؛ ومن جملة ما شنعوا على الغزالي به: قوله: ليس في الإمكان أبدع مما كان[١]

وأخرجوا الشيخ أبا الحسن الشاذلي وجماعته من بلاد المغرب إلى أرض مصر، ثم كتبوا إلى نائب مصر وإسكندرية إنه سيقدم عليكم مغربي زنديق أخرجناه من بلادنا، وإياكم أن تجالسوه فيتلف عقائدكم بحلاوة كلامه. فما وصل الشيخ إلى إسكندرية حتى وجد بذلك العلم مع أهل إسكندرية، ووقع له في مصر وقائع كثيرة إلى أن حج بالركب المصري بعد انقطاعه خمس سنين من خوف الطريق، ورجع بالناس سالمين، فاعتقده الناس، وصحبه الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وازداد الناس فيه اعتقاداً.

ورموا شيخ الطريق سيدي أحمد بن الرفاعي بالكفر والزندقة كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «طبقات الصوفية».

وأنكروا على سيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي أشد الإنكار، فكان يقول: آه، آه، آه من أهل هذا الزمان، ولكن ما بقي إلا القليل ونرحل عنهم.

وأنكروا على سيدي أحمد البدوي أشد الإنكار، ويقال: إن الأموات الذين يخرجون من قبورهم[٢] كل ليلة جمعة في الكوم الذي في بلده من دعائه عليهم، أو هو غيرة من الله عز وجل له من غير دعاء وقع منه.

---

(١) أي: باعتبار تعلق العلم الإلهي القديم، وعلم الله تعالى لا ينقلب جهلاً، ولا يجوز على الله تعالى البداء.

(٢) خروج الأموات من قبورهم ورؤية بعض الأحياء لهم معذّبين، ثم عودتهم إلى القبور بأجساد مثالية برزخية أمر ممكن يقظة ومناماً وهو مخصوص من عموم المنع، وقد رأى ابن عمر رجلاً خرج من قبره وطلب منه سقيا ماء، فقيل له: لا تسقه؛ فإنه أبو جهل. وقد ثبت أنّ البهائم ترى وتسمع الميت وهو يعذب في قبره، والشواهد على ذلك كثيرةٌ في السُّنة، فلا مانع أن يجعل الله ذلك لبعض البشر من عباده.

وقتلوا الإمام أبا القاسم بن قس صاحب كتاب «خلع النعلين».

وكذلك قتلوا الإمام ابن برجان والمرجاني والجويلي، مع كونهم كانوا أئمة في المغرب ـ كما قاله ابن خلكان ـ وشهدوا عليهم بالكفر مراراً فلم يقتلوا، فعملوا الحيلة عليهم وقالوا للسلطان: إن هؤلاء ولوا ابن برجان الملك، وخطبوا له في اثني عشر بلداً، فأرسل السلطان فقتله غيلة.

ورموا الشيخ عز الدين بن عبد السلام بالكفر وعقدوا له مجلساً في كلمة قالها في عقيدته، وحزبوا السلطان عليه، ثم تداركه الله تعالىٰ بلطفه.

وحسدوا شيخ الإسلام ابن بنت الأعز، وزوّروا عليه كلاماً، فأمر السلطان بقتله، ثم تداركه الله بلطفه؛ وذلك أن الملك الظاهر بيبرس كان انقاد له انقياداً كلياً حتى كان لا يفعل أمراً إلا بمشاورته، فمشى الأعداء بينهم بالكلام حتى رتبوا للسلطان مسألة يقول الحنفية فيها: إنها صواب، وما عليه الشافعية خطأ، فعارضه شيخ الإسلام تقي الدين في ذلك، فانتصر بعض الحسدة للسلطان على الشيخ، وكان لا يحكم في مصر في ذلك الزمان إلا بقول الإمام الشافعي فقط، فولّى السلطان القضاة من أهل المذاهب الأربعة من تلك الواقعة.

وأنكروا على الشيخ تاج الدين بن السبكي، ورموه بالكفر، واستحلال شرب الخمر والزنا وأنه يلبس الغمار والزنار بالليل ويخلعهما بالنهار، وتحزبوا عليه، وأتوا به مقيّداً مغلولاً من الشام إلى مصر، وجاء معه خلائق من الشام يشهدون عليه، ثم تداركه اللطف على يد الشيخ جمال الدين الإسنوي.

وأنكروا على سيدي الشيخ إبراهيم الجعبري ومنعوه أن يجلس على كرسي الوعظ، وكذلك سيدي عبد الله بن أبي جمرة الشاذلي، وسيدي حسين الجاكي، وسيدي أحمد الزاهد، وأضرابهم.

وأنكروا على سيدي الشيخ حسن التستري، تلميذ سيدي يوسف العجمي، ورموه عند السلطان شعبان بالعظائم، وكان السلطان ينزل إلى زيارة الشيخ، فامتنع وأمر بسدّ

باب زاوية الشيخ التي بقنطرة الموسكى بمصر، فدعا الشيخ على الوزير الذي تولى سد بابها وقال الشيخ: اللهم من سدّ علينا الزاوية أن تسد عليه طبقات بدنه، فعمي الوزير، وخرس، وطرش، وانسد محل بوله وغائطه فمات لوقته. فقالوا للسلطان: هذا الأمر كان لك، فحمله عنك الوزير، فنزل السلطان لزيارته، ولم يزل يتردد إليه حتى مات.

وأنكروا على حافظ العصر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله، وسعوا في قتله عند السلطان جان بلاط، وطومان باي العدل، واختفى نحو شهرين، ثم انتقل إلى روضة مقياس النيل بمصر العتيق، فلم يزل بها إلى أن أخرجت جنازته منها.

وحسدوا شيخنا شيخ الإسلام زكريا، ورموا بينه وبين السلطان قايتباي، فحبس جماعته اثني عشر سنة، وما خلوا فيه ولا بقوا، ثم ظهر للسلطان الحق، فاعتقده إلى أن مات.

وكذلك مشوا في قتل الشيخ برهان الدين بن أبي شريف عند السلطان الغوري بفتوى عارض السلطان فيها، فشنقوا امرأة واتهموه بها على بابه، فدعا على الغوري، فمزق الله تعالىٰ ملكه في تلك السنة.

ومِحَنُ الأئمة من المتقدمين والمتأخرين مشهورة في كتب التواريخ والطبقات؛ فمنهم: المعافى، ومنهم: المبتلى بالإنكار عليه في حياته وبعد مماته كالشيخ محيي الدين، وسيدي عمر بن الفارض، والشيخ عبد الحق بن سبعين، وأضرابهم؛ وذلك ليعظم الله تعالىٰ لهم الأجر، ويحكمهم في حسنات من استغابهم وذكرهم بسوء يوم القيامة، حتى ربما أن بعضهم لا يرضى في غيبة واحدة بأعمال من استغابه، فيجيء شخص آخر له عليه حق، فلا يجد معه شيئاً من الحسنات، فيلقى من سيئاته عليه ثم يطرح في النار كما ورد.

وإنما ذكرنا لك هذه المحن يا أخي؛ لتتأسى بهؤلاء الأشياخ في تحمّل الأذى، ثم تسامح جميع من آذاك في هذه الدار، وتشفع فيه يوم القيامة إن وجدت الزبانية تجره إلى النار كما عليه المشايخ الصادقون؛ فخذ يا أخي في التأهل لتحمّل الأذى من

جميع أهل عصرك إن طلب أن تدخل في طريق القوم، فلا بدّ لك من ذلك إن شئت أم أبيت، قال تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول: كلام هؤلاء الناس في أهل الله لا يؤثر في كمالهم بل يزدادون به كمالاً، كما لا يؤثر نفخ الناموسة في الجبل العظيم، والله تعالىٰ أعلم. فاعلم ذلك؛ فإنه علم نفيس، والحمد لله رب العالمين.

۞ ۞ ۞

الباب الثامن
أسباب الإنكار لعلوم الصوفية

الباب الثامن

أسباب الإنكار لعلوم الصوفية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان سبب رمز القوم كلامهم بالإشارة دون التصريح، وبيان سبب إنكار الناس بعضهم على بعض في كل دور، وبيان أن العلوم اللدنية خاصة بالأولياء، وأن جميع العلوم الشرعية ترجع إلى علم الوهب[١] وعلم النظر، وما ثم بين هذين العلمين علم، وإنما هي عقائد تتجلى لقلوبهم، وبيان الوصول إلى علم الحقيقة، وأن الكلام المسموع يكون واحداً، ويفهم كل من السامعين منه معنى لم يخطر على بال الآخر، وبيان ما يقع فيه الحاسدون لأقرانهم من الجهل المفرط، ويفهم خصوصيات المعاصرين لهم. وفقنا الله لطاعته أجمعين.

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: سبب الإنكار الواقع في سائر الأدوار في كل عصر من الناس على بعضهم بعضاً خفاء الطريق التي يأتي للعبد منها العلم؛ فإن لكل عبد طريقاً تخصه لا يشاركه أحد فيها سوى بالاسم فقط. فإن قلت: فلم اشتد الإنكار على أهل العلم اللدني أكثر من الإنكار على أهل علوم الكسب مع كون العلوم اللدنية أعلى؟

فالجواب: إنما اشتد إنكار الناس على أهل العلم اللدني؛ لأنه من علوم الوجه الخاص الذي بين كل عبد وبين ربه عز وجل، أتى صاحبه من طريق الكشف والشهود على لسان ملك الإلهام، فلا يعلم به غير صاحبه[٢]، وقد قالوا: كلما بعد الكلام عن

(١) فالله تعالى هو الوهَّاب عند الأسباب، وهو الوهَّاب بلا أسباب.

(٢) ويكون هذا العلم مقبولاً ونافعاً لصاحبه إذا وافق أصول الشرع الشريف.

الأفهام اشتد إنكاره[١]؛ لبعد المنكر عن حضرة من أنكر عليه. قال ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[٢][٣]، فربما أعطى الحق تعالىٰ عبده في تلك الحضرة علوماً غريبة لم تسبق لأحد من أقرانه من حيث ألفاظها.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: فربما أعطى الحق تعالىٰ عبده في محل شهود قربه من حضرته علوماً من غير واسطة فكر، ولا نظر في كتب، فيحار الناس فيها[٤].

وقد قيل للجنيد رحمه الله تعالىٰ: نراك تتكلم بعلوم لم نجدها مع أحد غيرك، فممّن استفدتها؟ فقال: استفدتها من جلوسي بين يدي الله تعالىٰ، ثلاثين سنة تحت تلك الدرجة، وأشار إلى درجة في داره كان يجلس فيها من بعد العشاء إلى الصباح.

قال الشيخ محيي الدين: وقد أجمع القوم على أن من علامة الفتح على المريد أن يتكلم بعلوم لم تكن عنده قبل ذلك[٥]، ويسمى فتوح العبادة، وكان يقول: ربما تهبُّ على قلوب أهل الله النفحات الربانية فتقلب عين العبد من ذلك المقام الذي هو فيه إلى مقامات لا يبلغها العبد بالسلوك في العادة، فيمسي جاهلاً، ويصبح عالماً، فيحار الناس في أمره حين يرونه يتكلم بالعلوم الغريبة التي لا توجد في شيء من الكتب[٦]،

---

(١) قال سيدنا علي رضي الله عنه: «حدِّثوا النَّاس بما يعرفون، أتحبون أن يكذَّب الله ورسوله؟» [أخرجه البخاري (١٢٤)]، وقال سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحدِّثٍ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» [أخرجه مسلم (٦)]، وقالوا: إيَّاك وما يسبق إلى العقول إنكاره وإن كان عندك اعتذاره.

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٤).

(٣) قرباً ـ الله أعلم به ـ ليس كمثله شيء، أو قرب مكانة.

(٤) وعلامة صحتها: قَبول العامّة والخاصة لها وفهمهم إياها.

(٥) أي: يصوغ القواعد والحكم بصياغاتٍ علمية شرعية لم يأخذها من كلام غيره، والمقصود الدلالة على الله تعالى، قال العارف:

عباراتنا شتىً وحسنك واحد ... وكلٌّ إلى ذاك الجَناب يشير

(٦) الحكم أنه لا يوجد شيء منها في الكُتب حكمٌ غيبي لا يُقبل؛ لأنّ الإنسان عاجز عن الإحاطة بجميع ما كتبه العلماء والأولياء من العلوم والمعارف في الكتب المخطوطة والمطبوعة، فيكون المراد الكتب التي بين أيديهم ويتدارسونها بالعادة والله أعلم.

فبعضهم يرميه بالزندقة، وبعضهم يقول: هذا رجل يدعي النبوة وأنه يوحى إليه، فهو إما عاقل فيقتل، وإما مجنون فلا خطاب لنا معه، وأما الفلاسفة: فيقولون فيه: هذا شخص فسدت خزانة خياله. وأطال في ذلك، ثم قال: فاعلم أن الأمزجة مختلفة، والحسد في النوع البشري غالب[١]، ولما علم أهل الله ذلك، وأن الخلق على أطوار مختلفة: جاهل، وعالم، ومنصف، ومعاند، وقاهر، ومقهور، وحاكم، ومحكوم، ورئيس، ومرؤوس، وحاسد، ومحسود، كما سبق به علم الله القديم، عدلوا إلى الإشارة كما عدلت مريم عليها السلام من أجل أهل الإفك والإلحاد إلى الإشارات، وصانوا أسرار الحق تعالىٰ بتسميتهم الحقائق الخفية عن الأفهام: إشارات، وصاروا يتكلمون بها فيما بينهم، ولا يفهمها من ليس منهم.

وقال الشيخ محيي الدين رضي الله عنه: ومن أعجب الأمور في هذه الطائفة مع أنه لا يوجد إلا فيها: أنه ما من طائفة تحمل علماً من الفلاسفة والمناطقة والنحاة وأهل الهندسة والحساب والمتكلمين إلا ولهم اصطلاح لا يعلمه الدخيل بينهم إلا بتوقيف من الشيخ، أو من أهل ذلك العلم، لا بد من ذلك إلا أهل الطريق خاصة؛ فإن المريد الصادق إذا دخلها وما عنده خبر بما اصطلحوا، وقعد معهم وهم يتكلمون في اصطلاحهم فهم من كلامهم جميع مرادهم حتى كأنه الواضع لذلك الاصطلاح، ولا يستغرب ذلك هو من نفسه، بل يجد ذلك علماً ضرورياً لا يقدر على دفعه، وكأنه ما زال يعلمه[٢] ولا يدري كيف حصل له، فاستراح أهل الله تعالىٰ بوضع الإشارات بينهم من ورطة المنازعة والجدال مع أنه ليس منهم.

فلكل آية في القرآن عندهم وجهان، بل وجوه كثيرة: وجه يرونه في نفوسهم،

(١) وخصوصاً بين الأقران والقراء والفقهاء، وقلَّ أن يخلو أحد منهم عنه، والحامل على ذلك حب الشُّهرة والظهور، والمنصف من ينقاد إلى الحق ويتبعه ولو ظهر على لسان خصمه، وينسب كل قولٍ إلى قائله ولو كان قرينه أو تلميذه.

(٢) وذلك لأن الحقائق الإيمانية العلمية والذوقية مودعة في كل رُوح، وتشترك في إدراكها الأرواح كلها، ولكن الذي يحجب بعضها إنما هو حجب الشبهات والشهوات، فإذا زالت الحُجب أدركت الحق على ما هو عليه في الواقع.

ووجه يرونه فيما خرج عنهم، فيسمون ما يرونه في نفوسهم إشارة؛ ليأنس بذلك العلماء، واقتدوا في ذلك بسنن من قبلهم. ألا ترىٰ أنه سبحانه وتعالىٰ كان قادراً على تنصيص جميع ما تأوله العلماء في كتابه العزيز ومع ذلك فلم يفعل، بل أدرج في تلك الكلمات الإلهية التي نزلت باللسان العام لجميع المراتب والمقامات علوماً ومعاني لا يدركها إلا أهل الاختصاص(١)؟

قال: ولو أن هؤلاء المنكرين على أهل الله تعالىٰ أنصفوا لاعتبروا في نفوسهم إذا نظروا في الآية بالعين الظاهرة التي يسلمونها فيما بينهم، فيرون أنهم يتفاضلون في ذلك، ونقلوا أصوات بعضهم على بعض في الكلام في معاني تلك الآية، ويقر القاصر منهم بفضل غير القاصر، وكلهم في مجرى واحد، ومذهب واحد، ومع هذا التفاضل المشهود لهم فيما بينهم ينكرون على أهل الله إذا جاؤوا بشيء يدق عن أفهامهم، ولكن سبب ذلك كله إنما هو اعتقادهم في أهل الله الجهل والعامية؛ لكونهم لا يرون العلم يحصل لأحد منهم إلا بالتعليم على مصطلح طريقهم المعتاد(٢)، وغاب عنهم أن لله تعالىٰ عباداً يتولى تعليمهم بواسطة ملك الإلهام؛ غيرة عليهم أن يكون لبشر من الأمة عليهم منَّة، وحتى لا ينسبون إلا إليه، كما وقع للخضر عليه السلام(٣)، قال الله تعالىٰ: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] وكثيراً ما يقول القوم:

---

(١) وهم علماء الاستنباط: قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

(٢) وإذا حصل من غير طريق التعلم والتعليم، فعلامة صحته: موافقته لما جاء في طريق العلماء من القواعد المجمع عليها، وقد اتفق العلماء على أنّ الإسناد في العلم من الدِّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ورحم الله القائل:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة ... إلا الحديث وإلا الفقه في الدِّين
العلم ما كان فيه قال حدثنا ... وما سوى ذاك وسواس الشياطين

(٣) الخضِر عليه السَّلام لم يكن مخاطباً بشرع سيّدنا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام الذي أُرسل به إلى بني إسرائيل، بينما عموم الأولياء في الأمة المحمدية مخاطبون بالشرع الذي جاء به سيدنا محمّد ﷺ؛ لأنهم من أفراد أمته، فلا يصح قياسهم على الخضر عليه السلام.

فلان خضري المقام؛ إشارة إلى أن الله تعالىٰ تولى تعليمه بغير واسطة. قال الشيخ محيي الدين: فأخطأ هؤلاء في قولهم: إنَّ الله تعالىٰ لا يعلم من ليس بنبي ولا رسول إلا بواسطة. غير ذلك لا يكون، ونسوا نحو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرَّحمـٰن: ١-٢](١)، وقوله تعالىٰ: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البَقـَرَة: ٢٦٩]، والحكمة: هي العلم، وجاء بـ (من) وهي نكرة تعمّ.

قال: وسبب استبعاد الناس أن الحق تعالىٰ يعلم من ليس بنبي بلا واسطة: قياسهم الناس على أنفسهم؛ فإنهم ما تعودوا أخذ العلم إلا من بطون الكتب وأفواه الرجال الذين هم من جنسهم، فحجبهم ذلك عن أن يعلموا ما أهل الله تعالىٰ فيه من العلم الصحيح عن العالم المعلم الذي لا يشك مؤمن في كمال علمه، ولا غير مؤمن، ومن كان معلمه الحق جلّ وعلا ـ كما قلنا ـ بواسطة ملك الإلهام فعلمه قطعاً أصح ممن كان معلّمه فهمه أو فكره، أو بشراً مثله كوالده، أو شيخه؛ لأن أصل العلم في نفسه معصوم(٢)، وإن وقع فيه خطأ فهو راجع إلى العبد الذي تلقاه، لا إلى الحق جلّ وعلا.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: ما ثم أعلى فتوحاً من الأولياء الأميين الذين لم يتقدم لهم اشتغال بشيء من العلوم الكسبية؛ لأن علوم الوهب إذا وردت على القلب فرأت فيه شيئاً منقوشاً من علوم الكسب(٣) رجعت من حيث جاءت، بخلاف الأمي تجد لوحاً ممسوحاً لا كتابة فيه فينزل.

---

(١) علَّم سيّدنا محمَّداً ﷺ بواسطة جبريل عليه السَّلام، وعلَّم الصَّحابة رضي الله عنهم بواسطة سيّدنا محمد ﷺ، وعلَّم التابعين بواسطة الصَّحابة، وهكذا إلى الخَلَف، ولم يقل أحد بأنّ الله تولى تعليمه علوم الشريعة بلا واسطة، ولو وقع لفردٍ من الأولياء على جهة خرق العادة وامتحنه أهل الاختصاص في ذلك العلم لأثبتوا صدقه بموافقتهم، أو كذبه بمخالفتهم.

(٢) إذا ورد فيه نص ظاهر جَلّي، أو انعقد عليه إجماع الأئمة المجتهدين، وإلا فهو ظني يحتمل القبول والرد.

(٣) الأكمل أن يأخذ العلوم من طريق الكسب المعتبر عند أهله بشروطه، ثم يأخذها تنزلاً من طريق الوَهْب، فيكون بين الطريقين كمال التوافق.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: لا أعلم أعلى علماً ممن كان فتحه من عين على غير يد شيخ؛ كسيدي الشيخ أبي مدين، والشيخ عبد الرحيم القناوي، والشيخ أبو الحسن الشاذلي، والشيخ محيي الدين بن عربي، والشيخ أبو السعود بن أبي العشائر وأضرابهم؛ فإنك لا تجد فيه شيئاً ينكر لنورانيته[١].

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: لا أعلم إلا ما كان ثابتاً لا تزلزله الأدلة[٢]، وليس ذلك إلا علم الوهب؛ لأنه إخبار بالأمور على ما هي عليه، بخلاف علوم النظر، فربما حكم الحاكم منهم بحكم أول النهار، ثم رجع عنه آخر النهار.

وسمعته يقول: أعلى العلوم مرتبة: العلم بالله تعالىٰ على طريق الكشف والشهود القلبي، ويليه علم النظر، وليس دون علم النظر علم إلهي أبداً، إنما هي عقائد في قلوب الخلق[٣] لا علوم.

وكان الشيخ محيي الدين رحمه الله يقول: إذا تجلىٰ علم الحق تعالىٰ لظاهر النفس وقع لها الإدراك بالحسِّ في برزخ التمثيل؛ فإن كان العبد من علماء الشريعة زيد له في علوم الأحكام عما كان يعلمه قبل ذلك، وإن كان العبد نحوياً زيد له في ميزان الكلام، وإن كان من علماء المنطق زيد له في ميزان المعاني والنتائج، وإن كان من علماء الحقيقة زيد له في الأسرار والدقائق والحقائق، وهكذا[٤]، لكن لا يعلم أن تلك الزيادة من تجلي الحق تعالىٰ على قلبه إلا العارفون فقط وأما غير العارفين فينسبون

---

(١) هؤلاء وأضرابهم صحبوا وجالسوا كبار علماء وأولياء عصورهم وأخذوا عنهم وكانوا سبب منحتهم كما يتبين ذلك من قراءة تراجمهم، ورحم الله القائل: ما أفلح من أفلح إلا بصحبة من أفلح.

(٢) الأدلة اليقينة لا يعارض بعضها بعضاً، بل هي موصلة إلى اليقين، وما يتعارض إنما هو شبه الأدلة التي عليها المُبتدعة من أهل الأهواء، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

(٣) ما وافق الحقّ منها فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود.

(٤) كل ذلك استنباطات ممّن تأهّل لها، لا تخرج عن الأصول في كل علم.

الزيادة إلى أفكارهم إن حسوا بها، فإن لم يحسوا بها كانوا كالبهائم[١].

وكان الإمام الغزالي رحمه الله يقول: لما أردت أن أنخرط في سلك القوم، وأشرب من شرابهم نظرت في نفسي فرأيت كثرة حجبها، ولم يكن لي شيخ إذ ذاك، فدخلت الخلوة واشتغلت بالذكر والرياضة أربعين يوماً، فانقدح لي من العلم ما لم يكن عندي أصفى وأرق مما كنت أعرفه، فنظرت فيه فإذا فيه قوة فقهية، فرجعت إلى الخلوة واشتغلت بالرياضة والمجاهدة أربعين يوماً، فانقدح لي علم آخر أرق وأصفى مما حصل عندي أولاً، ففرحت به، ثم نظرت فيه فإذا فيه قوة نظرية، فرجعت إلى الخلوة ثالثاً أربعين يوماً، فانقدح لي علم آخر هو أرق وأصفى، فنظرت فيه فإذا فيه قوة ممزوجة بعلم، ولم ألحق بأهل العلوم اللدنية، فعلمت أن الكتابة على المحو ليست كالكتابة على الصفاء الأول والطهارة الأولى، ولم أتميز عن النظار إلا ببعض أمور.

حكى ذلك عنه الشيخ محيي الدين، ثم قال: فرحم الله أبا حامد ما كان أكثر إنصافه وتحرره من الدعوى. وكان رضي الله تعالىٰ عنه يقول: من أراد الوصول إلى مقامات الرجال والتعرض للنفحات الربانية والواردات الإلهية فليعمل على جلاء مرآة قلبه من الصدأ أو الغبار الحاصل من محبة الدنيا وشهواتها.

وكان يقول كثيراً: الفقهاء على ثلاثة أقسام في دخول أحدهم إلى حضرة أولياء الله تعالىٰ: قسم كسر ميزان عقله وفهمه وسبكها بالنار[٢] حتى خرجت عن كونها ميزاناً،

(١) وبعضهم تُودع فيه المواهب، وينفقها الحق تعالى عليه في وقت حاجته إليها، أو ينفعه بها في البرازخ الأخرى، والإنسان بورود تلك العلوم الإلهية عليه على وفق حكمته تعالى لا يكون فيها كالبهائم، وإلا لكان ورودها عليه عبثاً وهو مستحيل في حقه، ومنهم: من يحس بها وتقوم عليه الحجة بها؛ لإنكارها وجحودها بعد اليقين، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، فيكونون بسبب ذلك كالأنعام بل هم أضل؛ لأن الأنعام لا تقيم الحجة على نفسها بالإنكار والجحود بعد العلم لو صحَّ وقوعه.

(٢) أي: بالتحقق بمقامي التسليم والرضا لإرادة الله تعالى والانقياد الكلي في الظاهر والباطن لشرع الله تعالى، وصاحب هذا المقام ليس عنده شيء من المنازعة للقدر أو تعطيل للأحكام والآداب.

ثم دخل بعد ذلك إلى حضرة أهل الله تعالىٰ؛ فهذا هو الذي يستحق أن يمنحوه من علومهم وأسرارهم ما هو خاص بطريقهم.

وقسم وضع ميزانه[١] على بابهم، ثم دخل إليهم بلا ميزان؛ فهذا لا يؤمن عليه أن يزن بها ما سمعه منهم إذا خرج من حضرتهم، فيرد عليهم كل ما لم يقبله عقله من كلامهم، فيخسر مع الخاسرين، وربما مقت واستحكم فيه المقت.

وقسم دخل بميزانه الجائر على الأولياء، فوزن به كل ما سمعه منهم وهو بحضرتهم، فأخرجهم عن دائرة الشريعة؛ فهذا قد استحق الطرد والمقت أشد من القسم الذي قبله، نسأل الله العافية.

وقد كان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ إذا دخل عليه شخص من المجادلين وأراد أن يكلمه بشيء من العلوم النافعة في الطريق يضيف ذلك الكلام إلى غيره فيقول كالمستشير في عرض ذلك الكلام عليه هل يقبله أو يطعن فيه: ما تقولوا في قول بعضهم في معنى الحديث الفلاني: كذا وكذا، هل هو صحيح عندكم؟ فإن قال: صحيح أفاده له، وإلا كتمه عنه.

فقلت له: ما سبب إضافتكم كلامكم إلى غيركم؟ قال: أخاف أن يكون ذلك الكلام فوق دائرة عقله فيرده عليَّ ولا ينتفع به، وأكون أنا الخصم له، وربما استفتى عليَّ وخطأني.

وقد قلت لسيدي علي المرصفي رحمه الله مرة: ما سبب إنكار بعض أهل الدوائر على بعضهم؟ فقال: سببه تفاوتهم في القرب من عين الشريعة التي يتفرع منها كل قول، وعليها مدار الدين كله؛ فإن أوسع الدوائر معنى أضيقها حسّاً[٢]، وأوسعها حسّاً

---

(١) أي: ميزان عقله وفهمه، وأشبه ما يكون هذا بالمعتزلة الذين جعلوا العقل أصلاً والشرع تابعاً، فالحسن عندهم ما حسّنه العقل، والقبيح عندهم ما قبَّحه العقل، ويكفي في الرد عليهم أنّ العقول متفاوتة فتتفاوت الأحكام تبعاً لذلك، بينما أهل الحق جعلوا الشرع أصلاً والعقل تابعاً، فالحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبَّحه الشرع.

(٢) أضيقها حِساً: أي: عبارةً، فتكون العبارات قليلة وقد اختزنت فيها المعاني الكثيرة، وذلك مثل

=

أضيقها معنى. وأين فهم العارفين من الأولياء من فهم رسول الله ﷺ من القرآن؟! وأين فهم آحاد الناس من فهم المجتهدين من الكتاب والسنة؟ وأين فهم العوام من فهم العلماء؟

واعلم يا أخي أن العبد كلما قرب من حضرة الله عز وجل قل إنكاره، وكلما بَعُدَ زاد في الإنكار(١)، فالقطب الغوث قد خرق الدوائر كلها ومرَّ على جميع علومها، فلا ينكر من غيره شيئاً، وغير القطب ينكر كل ما زاد على مرتبة فهمه وعقله دون ما كان دونه في الفهم والعقل.

وينبغي لكل عبد أنعم الله عليه بالتسليم جعل كل علم لم يفهمه من جملة مجهولاته التي لم يقرأها مما اختص به العارفون دونه .

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: يجب على كل فقيه التصديق والتسليم لأهل الله عز وجل في كل ما أتوا به من العلوم المتعلقة بمواجيدهم وأفهامهم، كما يسلم ذلك إذا أتى به عالم من أهل مذهبه؛ فإنه يجعله قولاً في المذهب ولا يرده بالكلية، على أن من حقق النظر وجد أهل الله العاملين بما علموا الزاهدين في هذه الدنيا أولى منه بالأعمال الموافقة للشريعة؛ لما هم عليه من شدة اتِّباعهم للقدم المحمدي الذي لا يقدر على المشي عليه أحد غيرهم.

فإياك يا أخي أن يقوم بك داء الحسد، ولا تذعن للانقياد لهم ولا لأقوالهم؛ خوفاً على رئاستك أن تذهب، فيفوتك خير كثير، فلم يزل الأولياء يعلمون غيرهم العلوم

جوامع الكَلِم التي أُوتيها رسول الله ﷺ، فالاستنباط منها دائم، والفهم فيها متجدِّد من حيث المعاني لا من حيث الأحكام، ويُؤتى وُرَّاثه ﷺ من جوامع الكَلِم لا جوامع الكلِم؛ لأنها من خصائصه ﷺ على جهة الشمول والإحاطة.

(١) ونظراً لتفاوت العقول في الفهم والإدراك تتفاوت العلوم المدركة، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، فالإنسان الكامل لا ينكر ما لا يحيط بعلمه، بل يرجع إلى من هو أوسع دائرة علمية منه ليعلّمه إيّاه، وقد ذكر الله تعالى في أوصاف الكافرين التكذيب بما لم يحيطوا بعلمه فقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩] فليحذر المسلم من الاتصاف بمثلِ هذا الوصف الذميم.

التي عندهم دون العكس؛ لأنهم غَنِيُّون عن علم العلماء الذي استنبطوه بأفهامهم؛ لما أعطاهم الله تعالىٰ من علم الوَهْب[١].

وقد جاء الشيخ فخر الدين الرازي يطلب الطريق على يد الشيخ نجم الدين الكردي في ألف طالب يمشون وراءه من بلاد الراز، فبلغ ذلك الشيخ نجم الدين فقال: إنه لا يطيق الطريق[٢]، فلما وصل إلى رباط الشيخ بطلبته، ظن الناس أن الشيخ نجم الدين يقوم له ويمشي خطوات[٣]، فلم يتحرك له، فلما سلم عليه قال: يا أخي ما أقدمك إلى بلادنا؟ فقال: جئت أطلب الطريق إلى معرفة الله تعالىٰ، فقال له الشيخ: لا تطيق ذلك، فقال: بل أطيق إن شاء الله تعالىٰ. فراجعه مرات والشيخ فخر الدين يأبى إلا أن يتتلمذ له، فقال الشيخ نجم الدين للنقيب: افتح له هذه الخلوة، وقل له يدخل يشتغل بالله تعالىٰ، فدخل، فتوجه الشيخ نجم الدين إلى الله، فسلبه جميع ما كان معه من العلوم، فلما شعر بذلك صاح بأعلى صوته في الخلوة: لا أطيق، لا أطيق، لا أطيق، فأخرجه الشيخ وقال له: أعجبني صدقك، ثم قال له: يا فخر الدين كيف تطلب الطريق إلى الله تعالىٰ مع حبك للرئاسة على الأقران وتكبرك عليهم[٤]؟ وماذا عليك أن تكون عبداً لله عز وجل لا ركون لك إلى غيره، ولا دعوى عندك لملك كل شيء في

---

(١) الكامل لا يحصر المواهب الإلهية في شخصٍ دون غيره؛ لأنّ كل إنسان عنده من المواهب والاختصاصات ما ليس عند غيره، فهو يحتاج إلى غيره وغيره يحتاج إليه، فلا يستغنى عن دائرةٍ من دوائر الوهب والاختصاص اللدُّني أو الكسبي، والاستغناء عن علم العلماء المستنبط فيه رائحة الاستغناء عن علمٍ إلهي وهبه الله تعالى لأولئك العلماء، وفيه من سوء الأدب مع الله تعالى ما فيه.

(٢) لو سلَّكه في الطريق على قَدَره كان خيراً من ردِّه؛ وذلك لينال شرف النِّسبة والتبرك.

(٣) القيام للقادم من سفرٍ ولأهل العلم محبوب ومندوب إليه، فكان الأولى فعله ما دام أُمنت الفتنة على الداخل بحسن الظن فيه ولا يؤدي تعظيمه إلى مفسدة.

(٤) كان على الشيخ وهو من أهل التوجه إلى الله أن يتوجَّه إليه سبحانه في سلب الشيخ من حبِّ الرئاسة والتكبر لو كشف له عن ذلك، كما توجَّه في سلبه جميع ما معه من العلوم قبل الخلوة، ثم يسلِّكه حتى يكون عبداً لله عز وجلّ لا ركون له إلى غيره، وهذا من النصيحة له والمساعدة على الخير، وغالب الظن أنّ القصة فيها تصرف على غير الوجه الذي جرت به، والله أعلم.

الوجود؟ فبكى الشيخ فخر الدين وقال: قد خسرنا، وفاز غيرنا[١]

فقال له الشيخ: قد صرت من معارفنا، وكنا نود أن تكون من أصحابنا فلم يُقدَّر ذلك، اذهب إلى بلادك بسلام.

فانظر يا أخي إلى الشيخ فخر الدين الذي أجمع الناس على جلالته وجمعه من العلوم ما لم يكن عند غيره كيف اعترف بأنه لا يصلح للطريق[٢] وأذعن للشيخ نجم الدين.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: إياكم أن تتركوا الانقياد لمن كان فقيهاً ثم تصوف ورأس عليكم عند الأمراء والأكابر، وقدّموه عليكم في زيادة الإجلال والتعظيم، وإياكم أن تردوا عليه علومه التي استفادها من الصوفية، أو تردوا اختصاصه بها؛ فإن هذا الداء لم يزل في المعاصرين للأولياء، ومعلوم أن الأولياء على الأخلاق الربانية، فلا يتصدقون بعلمهم إلا على من اشتدت فاقته وحاجته إليهم[٣]، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].

فمن جاء من العلماء إلى فقير وهو يرى نفسه أعلم منه بالشريعة، فأين فقره وحاجته إلى علمه حتى يتصدق عليه به؟[٤].

---

(١) وكان كثيراً ما ينشد هذين البيتين:

أرواحنا في وحشة من جسومنا — وأكثر سعي العالمين ضلال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا — سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

(٢) في القصة أنه لا يطيق ما فوق استعداده، وليس فيها أنه لا يصلح، والعجيب: أن أهل الطرق الصوفية يسلّكون العوامّ الجاهلين، ولا يقولون عن واحد منهم. لا يصلح، فكيف صلح العوام؟! ولم يصلح العلماء، مسألة فيها نظر.

(٣) ومن الأخلاق الربانية: الإمداد العام، قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، فالكامل من تخلق بها كلها، ويكون عنده زيادة إعطاء لمن اشتدت فاقته وحاجته عملاً بالخُلق الآخر.

(٤) العالِم يأتي إلى الفقراء ليأخذ عنهم تزكية النفس وصفاء المشهد والإخلاص في العلم والعمل، وليتصدق عليهم بما عنده من فضل العلم مع التواضع وعدم رؤية النفس، فكل منهم يتصدق على الآخر بما ليس عنده مما هو مفتقر إليه.

وسمعت الشيخ عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالىٰ يقول: لو كشف حجاب العبد لرأى أن المعلم له هو الله تعالىٰ على الدوام؛ لأنه لا أحد أقرب إلى قلبه من الله تعالىٰ، ولو أن أهل الله تكلموا بكل علم علموه لمات العلماء بغيظهم[١]، ومقت خلق كثير ممن يرد عليهم كلامهم، لكنهم رضي الله عنهم لما جبلهم الله تعالىٰ عليه من الرحمة والشفقة لا يظهرون من علومهم للخلق إلا بقدر ما يعلمون أن عقولهم تقبله لا غير.

وسمعته أيضاً يقول: ربما يقول بعض الحساد: إن هذه العلوم التي يتكلم بها فلان ليست من علومه، وإنما استفادها من فلان، أو من بعض الكتب المتقدمة، فيؤمن بها إذا نسبت إلى بعض الناس، ولا يؤمن بها إذا نسبت إلى أحد من أقرانه المعاصرين له[٢]، ثم إذا سلمنا لهذا الحاسد مقالته، فلا بد أن ينتهي الأمر إلى شخص يتكلم بتلك العلوم، ليس بنبي ولا رسول؛ فالذي أعطى ذلك الشخص لا مانع أن يعطي هذا المعاصر مثل ذلك أو أعلى منه؛ فإنه تعالىٰ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البَقَرَة: ١٠٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، فأفهم أنه تعالىٰ إذا شاء خص من شاء من عباده بشيء من علمه، وما بعد بيان الله تعالىٰ بيان؛ فإن رسول الله ﷺ لم يتكلم بلفظ هذه العلوم التي يتكلم عليها أهل الله تعالىٰ، ولا بلغنا ذلك في شيء من الأحاديث، فما بقي إلا أن تكون تلك العلوم اختصاصاً إلهياً لهذا العبد، وما يفعل المحسود إذا منحه الحق تعالىٰ علماً من العلوم؟ فإنه ليس له أن يرده على الحق تعالىٰ رضىً لخاطر ذلك الحاسد، وربما أتت تلك العلوم للمحسود

---

(١) العالم المخلِص لا يغتاظ مما يهبه الله تعالى لعباده، ولا يحسدهم على ما آتاهم الله من فضله، بل يسرُّ بعطاء الله تعالى لهم ويغبطهم عليه، ويتعرض لنفحات الله تعالى بمحبتهم ومجالستهم، ويحب أن يهدي الله العباد كلهم، ولا يبالي على يد مَنْ هداهم، وإذا أحبَّ ذلك لأحدٍ أن يجريه الله تعالى على يديه فله مثل الأجر، وهو وإيّاه في المنزلة سواء.

(٢) من نسب كل قولٍ إلى قائله بُورك له في علمه وثبتت أمانته وعدالته، وعلم الإنسان الخاص به هو فهمه الذي لم يسبق إليه ولم يأخذه عن أحد، ولو ظهرت موافقته لكلام غيره فيما بعد فهو من التوافق في الخواطر والإدراكات الروحية المشتركة.

وهو قائم بين يدي الله تعالىٰ في الأسحار(١)، والحاسد نائم على جنبيه، ولكن للأولياء أسوة في ذلك برسول الله ﷺ؛ حيث قالوا فيه: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] يعنون غلاماً عطاراً لبعض اليهود، وكان رسول الله ﷺ يجلس إليه في بعض الأوقات.

فانظر يا أخي ما يؤدي إليه الحسد حتى استبعدوا على سيد الخلق أجمعين ما يتكلم به من العلوم، ولم يستبعدوا ذلك على غلام لبعض اليهود.

وسمعت سيدي محمّداً المغربي الشاذلي رحمه الله يقول: اطلب طريق ساداتك وإن قلوا(٢)، وإياك وطريق غيرهم وإن جلوا(٣)، وكفى شرفاً قول موسى للخضر عليهما الصلاة والسلام: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦](٤)، وهذا أعظم دليل على وجوب طلب علم الحقيقة(٥)، كما يجب طلب علم الشريعة.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: العارفون بيقين أعلم بالشريعة من شيخ الإسلام، ولكنهم اكتفوا في تدريس علم الشريعة بأهلها، وتصدروا لإرشاد المريدين وتعليمهم حسن العمل بما تعلموه من العلماء؛ طلباً لتكميل الناس في بواطنهم كما كملوا في ظواهرهم، فيحصل لهم الكمال ظاهراً وباطناً .

فإن قلت: فما طريق الوصول إلى علم الحقيقة؟

فالجواب: طريق الوصول إلى ذلك: التقوى والإيمان، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، أي:

---

(١) لأن أكثر البشارات تأتي للعبد المقرَّب وهو قائم بين يدي ربّه تعالى، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩].

(٢) قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

(٣) أي: كثُروا، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦].

(٤) لأنه أُمر بذلك من الله تعالى، وهو على علمٍ من الله تعالى لا يعلمه الخضِر عليه السّلام، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح.

(٥) وهو معرفة الحِكَم الباطنة للمقادير الظاهرة، أو تقول: معرفة غيب الأعمال والأحكام.

أطلعناهم على علوم العلويات والسفليات، وأسرار الجبروت، وأنوار الملك والملكوت[١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، والرزق نوعان: روحاني، وجسماني، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢][٢]، أي: ما لم تكونوا تعلمون من العلوم الإلهية؛ ولهذا أضاف التعليم إلى الاسم الذي هو دليل على الذات، وجامع لمعاني الأسماء والصفات والذات.

فاعلم ذلك وإياك أن تتوهم فيما يفسرون به من الآيات والأحاديث من الإشارات واللطائف أنهم يحيلون بذلك التفسير الأمور الظاهرة؛ فإنهم لا يجعلون أن الآية تحتمل كل ما فسرها به العلماء، وإنما للآية أو الحديث ظاهر وباطن وحدّ ومطلع كما ورد؛ فمن المعاني: ما جلبت له الآية أو الحديث ودلت عليه في عرف اللسان، ومنها: ما كان فهمه خاصاً بمن فتح الله تعالىٰ عليه بنور القلب.

وكان أخي أفضل الدين رحمه الله يتكلم عن الآية من سبعين وجهاً ويقول: حقيقة العلوم التي تسمى باطناً إنما هي من علوم الظاهر؛ لأنها ظهرت للقائل بها، ولو أنها بطنت عنه لما اهتدى لفهمها ولا لذكرها. فقلت له: صحيح ذلك، ولكن ذلك خاص بأهل الكمال. فقال: نعم؛ فإن الظاهر: هو المعقول والمقبول الذي يكون منه العلوم النافعة والأعمال الصالحة، وأما الباطن: فإنما هو المعارف الإلهية التي هي روح تلك العلوم المقبولة المعقولة. فقلت له: وما الحد، وما المطلع؟ فقال: الحدّ: هو ما يتميز به العلم من المعرفة. والمطلع[٣]:

---

(١) هذا من التفسير الإشاري للنص القرآني الكريم من غير تعطيل لظاهره، ومن غير القطع أنه مراد الله تعالى دون غيره.

(٢) التقوى في النص: امتثال الوامر، واجتناب النواهي، وذلك متوقف على العلم الكسبي؛ فمن عمل بما علم على وجه الإخلاص سُمِّي تقياً، ويعلمه الله تعالى ما لم يكن يعلم.

(٣) المطلِع: مرجع كل حُكم ظاهر أو باطن إلى اسم أو صفةٍ يكون منه أو منها الابتداء، وإليه أو إليها الانتهاء، فباعتبار الابتداء يسمى مطلعاً، وباعتبار الانتهاء يسمى حدّاً.
وربما يراد بالحدِّ: كل مميِّز للشيء عن غيره ولو بوجهٍ ما.

هو معنى يتحد فيه الظاهر والباطن والحد[١]، فيكون طريقاً إلى الشهود الكلي الذاتي.

فافهم وإياك أن يمنعك مانع عن تلقي هذه العلوم من أهل الله عز وجل، الخارجة عن مدارك القوم، ويقول لك ذو جدال ومعارضة للقوم بغير حق: إن في تفسير هؤلاء القوم لكلام الله تعالىٰ إحالة للظاهر؛ فإنه سوء ظن بالقوم، وجهل بأحوالهم، بل هم يسلّمون الظاهر لأهل الظاهر الذين قصر فهمهم عن درك الحقائق، ويرونه حقاً وصدقاً، ولا يكون إحالة إلا لو قالوا: لا معنى لهذه الآية أو الحديث إلا ما قلناه فقط، وهم لم يقولوا ذلك.

وقد قلت مرة لسيدي علي الخواص: ما تقول في معنى قول الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في معنى قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: إن بقرة كل إنسان نفسه، وقد أمره الله أن يذبحها بسيوف المخالفات والمجاهدات[٢]؛ فإن في ذلك إحالة للظاهر؟ فقال: ذلك لا يكون إحالة للظاهر إلا لو كنا لا نسلم لأهل الظاهر ظواهرهم، ونحن بحمد الله نقر الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ونزيد عليهم بما تفضل الله تعالىٰ علينا بفهمه، وفتح به على قلوبنا برحمته ومنته. فقلت له: فما مرادهم بالفتح؟ فقال: هو عبارة عن فتح عين الفهم لما جاء به رسول الله ﷺ من الآيات والإخبارات، والأحكام، فلا يحتاج معه إلى نظر في كتاب من شروح أهل السنة[٣]؛ إذ الولي لا يأتي قط بشرع جديد، وإنما يأتي بالفهم الجديد[٤] في الكتاب

(١) يتحد فيه شهوداً موافقاً لما هو عليه الأمر حقيقةً في الواقع؛ عالم الشهادة مع عالم الغيب، وعالم المُلك مع عالم الملكوت، وعالم اللطائف مع عالم الكثائف. وشهود الأزل متحد مع الأبد في الوصف الثبوتي: «كان الله ولا شيء غيره» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣/ ١٠٦)].

(٢) وذلك لأنك إذا شققت عليها بالمجاهدات إلى أن شققتها ـ وهو معنى الذَّبح ـ تحقق فيك بالشّق وصف الباقر، فاستخرجت منها ما أودع فيها، قال تعالى عن الأرض إذا فجرت وحُفرت: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١]، ومثلها النفس إذا شُقت بالمشاقّ من المجاهدات، وهو تفسير إشاري للآية فليتنبه، واستعارة وتمثيل.

(٣) ولكن من لم يبلغ رتبة ضبط الصَّدْر فعليه بضبط الكتاب، ومن ترك ضبط الكتاب وليس من المشهود لهم بضبط الصَّدر فهو ومن وافقه من الهالكين.

(٤) الفهم الجديد في المعارف لا في الأحكام، فليتنبه.

والسنة الذي لم يكن يعرف لأحد من الأمناء قبله، وربما فهم المعترض من اللفظ ضد ما قصده صاحبه[١]؛ لما وقع لبعض العلماء في مدينة بغداد: أنه خرج ذات يوم قاصداً مدرسته، فسمع شخصاً ينشد هذا الشعر:

إذا العشرون من شعبان ولت فواصل شرب ليلك بالنهار

ولا تشرب بأقداح صغار فإن الوقت ضاق عن الصغار

فخرج هائماً على وجهه حتى أتى إلى مكة، فلم يزل مجاوراً بها يعبد الله ليله ونهاره حتى مات؛ فقد فهم هذا العالم ضد ما كان فهمه غيره من شربه الخمر مثلاً، والله أعلم.

وذكر الشيخ محيي الدين: أن بعضهم أنشد بين يدي بعض العارفين قول بعض الشعراء:

لو كان لي مسعد بالراح يسعدني لما انتظرت بشرب الراح إفطارا

الراح شيء شريف أنت شاربه فاشرب ولو حملتك الراح أوزارا

يا من يلوم على صهباءَ صافيةٍ خذِ الجنان ودعني أسكن النَّارا[٢]

فقال بعض الحاضرين من الفقهاء: لا يجوز إنشاد مثل هذه الأبيات. فقال ذلك العارف: انشد يا فقير هذا رجل محجوب عن الله تعالىٰ بسبعين ألف حجاب، لم يفتح

(١) هناك بَون شاسع بين مراد المتكلم وفهم السامع، والتحكم في مراد المتكلم إذا كان متوفىً لا يمكن الرجوع إليه تقوُّل وافتراء على الغيب، وكلام القوم إما أن يكون قطعي الثبوت أو ظنيَّهُ، وإما أن يكون قطعي الدلالة أو ظنيها، فإن كان قطعي الثبوت والدلالة بمعنى أنه لا يقبل التأويل الحق بوجه ما، نقول: هل بقي قائله معتقداً إياه حتى قُبض عليه أم يحتمل رجوعه عنه؟ فالأولى السكوت عن خواتيم الخلق وبواطنهم، وتفويض علم ذلك إلى الله تعالى العليم الخبير.

(٢) لا يُراد بالنار نار جهنم أعاذنا الله والمسلمين منها، وإنما هي نار المجاهدات المحرقة للشهوات، فإذا كانت مضطرمة عن حُبِّ لله سبحانه ومعرفة به يتلذذ بها ولا يشعر بألمها، بل تصبح له نعيماً وجنّة، ويقول بقول رسول الله ﷺ: «أرحنا بها يا بلال» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٩٥)]، ويقول للمخاطبين من أهل الدنيا: خذوا جِنان الدنيا ولذاتها ودعوني في لذتي مع ربي فيما ترونه أنتم ناراً، فهو في حقيقته النعيم المقيم.

الله تعالىٰ عين فهم قلبه؛ إذ لو كان ممن فتح الله عين فهم قلبه لنظر بصفاء الهمة، وسمع بثاقب فهمه وبما خوّله من نور المعرفة، وأخذ الإشارة من معاني الغيب، واتّبع أحسن القول من حقيقة ما يسبق إلى سره، قال تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزُّمَر: ١٧-١٨].

وكثيراً ما يكون المسموع واحداً ويختلف فيه أفهام المستمعين بحسب أحوالهم الغالبة عليهم؛ قال تعالىٰ: ﴿يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ [الرّعد: ٤] (١).

وحكى أن ثلاثة نفر كانوا جالسين في مجلس الشبلي رضي الله عنه، فسمعوا قائلاً يقول في السوق: يا سعتر بري، ففهم كل منهم عن الله تعالىٰ مخاطبة خوطب بها في سره بحسب حاله ومقامه. فقال الشبلي لواحد منهم: ما الذي تسمع؟ قال: سمعت قائلاً يقول: اسعَ تَرَ بري، وسأل الثاني: ما سمعت؟ فقال: الساعة ترى بري. وقال للثالث: ما سمعت؟ فقال: ما أوسع بري؛ فأما الأول: فهو مريد يدل على النهوض إلى الله تعالىٰ بالأعمال الصالحة؛ ليستقبل الطريق بالجد والاجتهاد، فقيل له: اسعَ إلينا بصدق المعاملة تَرَ برّنا موجوداً لمن أمله. وأما الثاني: فهو سالك إلى الله تعالىٰ أحرقه نار الشغف، فقيل له: الساعة ترى بري. وأما الثالث: فهو الواصل إلى حضرة الله تعالىٰ الشاهد لسعة بره وجوده.

قال الشيخ محيي الدين: وقد دعانا مرة بعض العلماء إلى وليمة في زقاق القناديل

---

(١) ومثل ذلك المطر النازل من السماء ينزل على الأراضي الطيبة والخبيثة، وكلٌّ تنبت بما هي أهل له، قال تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، وجعل النبي ﷺ ذلك مثل النفوس بقوله: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها نقيَّةٌ قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله الناس بها فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً» [أخرجه البخاري (٧٧)]. وقال ابن عبّاس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرّعد: ١٧]: الماء: هو العلم، والأودية هي: القلوب، وهو تفسير إشاري منه رضي الله عنه.

بمصر، فاجتمع فيها جماعة من المشايخ، فلما قدم الطعام عجزوا عن الأوعية، وكان هناك وعاء من زجاج جديد قد اتخذ للبول ولم يستعمل بعد، فغرف فيه رب المنزل الطعام، والجماعة يأكلون؛ وإذ الوعاء تقول بصوت فصيح: حيث أكرمني الله تعالىٰ بأكل هؤلاء السادات مني، لا أرضى بنفسي بعد ذلك أن أكون محلاً للبول، ثم انكسر نصفين ونحن ننظر، فقلت للجميع: سمعتم قول هذا الإناء، فقالوا: نعم. فقلت لهم: قد قال قولاً آخر غير ذلك. قالوا: وما قال؟ قلت: قال: كذلك قلوبكم قد أكرمها الله تعالىٰ بالإيمان والمحبة، فلا ينبغي لكم بعد ذلك ترضوا بأنها تكون محلاً لحب المعاصي والشهوات. وسيأتي ذكر بسط كرامات الأولياء في الباب الأخير إن شاء الله تعالىٰ، والحمد لله رب العالمين.



الباب التاسع
ضرورة تأويل شطحات الصوفية

الباب التاسع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان تأويل كلمات أحوال نسبت إلى القوم، لا سيما ما نسب إلى الأكابر من المحققين كالشيخ محيي الدين رضي الله عنهم أجمعين.

اعلم أنه قد تقدم في الأبواب السابقة مدح القوم، ومدح علومهم وأحوالهم، وما بقي إلا التأويل لكلامهم، وأما ردّه فلا يجوز عند أهل الله عز وجل؛ لأن من شأنهم البحث عن منازع الأقوال، ومعرفة من أين أخذها أصحابها، لا ردها؛ فإن ذلك جهل، هذا حظ أهل الله تعالىٰ من البحث في الأقوال.

وقد كان شيخ الإسلام مجد الدين الفيروزأبادي صاحب كتاب «القاموس» في اللغة يقول: قد ترقى القوم في مقامات العلم إلى أن بلغوا العلم المجهول الذي لم يرد به صريحاً كتاب ولا سنة، ولكن الأكابر من العلماء قد يردون ذلك إلى الكتاب والسنة بطريق دقيق لا يشعر به غالب الناس؛ وذلك لحسن استنباط هؤلاء العلماء، وحسن ظنهم بالعباد، وذكر نحوه الغزالي كما تقدم في الباب الذي قبله.

فعليك يا أخي بالتصديق والتسليم لكل ما فهمه أولياء الله من شريعته تفز بخير الدنيا والآخرة.

إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: مما نسبه المنكرون إلى الشيخ محيي الدين بن عربي رضي الله عنه أن الشيخ يقول بفساد قول: لا إله إلا الله، قالوا: وذلك كفر.

والجواب: إن الشيخ رضي الله عنه لم يتلفظ بهذه العبارة، وكيف يتلفظ بمثلها وهو يعلم أنها من القرآن؟ هذا لا يقوله عاقل، وإنما مراد الشيخ رضي الله تعالىٰ عنه من كلامه الذي فهم منه المنكر ما فهم: أن الحق تعالىٰ ثابت قبل إثبات المثبت

وجوده، ومن كان ثابتاً لا يحتاج إلى إثبات، وهو معنى قوله في «الفتوحات»: اعلم أنه ما ثم من ثبت له ألوهية من الخلق ينفى[1]، وإنما المؤمن بذكر الله تعالىٰ يقول: لا إله إلا الله؛ امتثالاً لأمر الله تعالىٰ، أو على سبيل التلاوة لا غير، كما يقول في تلاوته للفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥]، مع أنه لا يرى له شركة مع الله تعالىٰ في خلق الأفعال، وإنما له حكم في ظهور الأعمال فقط من حيث إن الأعمال من قسم الأعراض لا تظهر إلا من جسم[2]. كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «الميزان الخضرية».

ومن ذلك: دعوى المنكر أن الشيخ رضي الله عنه جعل الحق تعالىٰ والخلق واحداً، وأنه لا موجود إلا الله[3]، وأنه كفر بقوله في بعض شعره:

فيحمدني وأحمده ويعبدني وأعبده

والجواب: إننا نقول: حاشا شيخ المحققين من أن يريد ما فهمه المعترض عليه، وإنما مراده من عبارته التي فهم المنكر ما فهم منها: أن الوجود الحقيقي لله تعالىٰ وحده، وأما غيره من العوالم كلها فهو موجود بإيجاده تعالىٰ لا بنفسه، فإن شاء الحق

---

(١) أي: لم يؤثّر خلقُه فيه الوحدانية ولم تتوقف صفة الوحدانية على توحيدهم؛ لأنّه الواحد بذاته، كما أنهم لم يؤثروا فيه التنزيه بقولهم: (سبحان الله) ولم يتوقف تنزيهه على قولهم؛ لأنّه المنزه بذاته، فعليهم أن يقولوا: (لا إله إلا الله) امتثالاً لأمره، وأن يوحّدوه بتوحيده تقليداً له واتباعاً، وأن يقولوا: (سبحان الله) امتثالاً لأمره، وأن يسبّحوه بتسبيحه تقليداً له واتباعاً، فيكون توحيده وتسبيحه من حيث هو لا من حيث هم.

(٢) في هذا الكلام ردٌّ عل معتقدي الجسمية في حقه تعالى؛ إذ لو كان جسماً لظهرت الأعراض ـ ومنها: الأعمال ـ فيه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

قال تعالى في بيان أنّ الخلق له وحده: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقال حكاية: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢] فتأمل قوله: (بأيديكم ـ بأيدينا) يتبين لك المراد.

(٣) حذَّر العلماء بالله من مثل هذا القول المُوهم، وقالوا: الأولى أن نقول: لا موجود بذاته إلا الله، أو لا واجب الوجود بذاته ولذاته إلا الله؛ إذ الله واجب الوجود، وما سواه مفقود في الشهود لا في الوجود؛ إذ ما سواه موجود به سبحانه وتعالى.

تعالىٰ أعدمه، وإن شاء أوجده، وعليه يحمل قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر: كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»(١)

وحقيقة الباطل هنا: هو ما ذكرناه من أن العالم قائم بالله تعالىٰ لا بنفسه، فهو كالباطل من هذا الوجه لا من كل وجه، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [صٓ: ٢٧]، وقد ثبت عن الشيخ محيي الدين أنه كان يقول: لو كنت سلطاناً لضربت عنق كل من يقول: ما ثَمّ إلا الله؛ لأنه يهدم بذلك جميع الشرائع وأحكامها.

وسئل الجنيد عن حقيقة العالم فقال: هو محدث بإجماع، ووجوده متردد بين وجود وعدم، لا يخلص لأحد الطرفين، فيا لها من حيرة، ولكن العارف إذا وصل إلى مقامات القرب في بداية عرفانه ربما تلاشت عنده الكائنات، وحجب عن شهودها بشهود الحق تعالىٰ؛ لأنها زالت من الوجود بالكلية(٢)، ثم إذا كمل عرفانه فإنه يشهد الحق تعالىٰ والخلق معاً في آن واحد؛ الله فاعل(٣)، والعالم مفعول(٤)، وما كل أحد يصل إلى هذا المقام، غالب الناس إن شهد الحق تعالىٰ لم يشهد الخلق، وإن شهد الخلق لم يشهد الحق.

وقد قال الشيخ في «الفتوحات» في نحو ثمانين موضعاً منها: ما ثم إلا عبد تحت قهر الرب وتصريفه أزلاً وأبداً، وفي كتابه: «لواقح الأنوار»: ما ثم إلا الله وفعله، ما

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥٣)، ومسلم (٤١٨٧).

(٢) وذلك كغياب شهود جسم المرآة في نظر النّاظر مع الحكم بوجوده عند انعكاس أشعة الشمس عليه ومنه.

(٣) ومن النصوص القرآنية الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٦]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفِيل: ١]، ومن النصوص النبوية: «قدَّر الله وما شاء فعل» [أخرجه مسلم (٤٨١٦)].

(٤) وما يسند إلى الخلق من أفعال كسبية فهو باعتبار أنهم مظاهرها لوجود الجزء الاختياري من غير أن يكون لهم تأثير ذاتي في إيجادها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وفي الحديث: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» [أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٨/ ١٩١)].

لا يسع المؤمن جهله كما سيأتي بسطه في صحة الكلام على تأويل قول من قال بقِدم العالم؛ يعني: في العلم القديم[١].

وأما قول الشيخ:

فيحمدني[٢] وأحمده ويعبدني[٣] وأعبده

فلا ينبغي المبادرة إلى الإنكار على الشيخ بسبب ذلك؛ لأن مراده أن الله تعالىٰ يحمده؛ أي: يشكره على طاعته له فضلاً منه تعالىٰ، ويحمد هو ربه على توفيقه لذلك.

وأما قوله: ويعبدني وأعبده، فمعنى يعبدني: أي: يطيعني ويعطيني ما أسأله فيه من الرزق والمغفرة مثلاً[٤]، ومعنى وأعبده: ظاهر لا يحتاج إلى شرح، والعبادة في اللغة: هي الطاعة[٥]، قال تعالىٰ: ﴿لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠]، أي: لا تطيعوه.

فالشيخ قال ما ذكر نظراً للمعنى مع أن الشيخ يعرف أن معنى العبادة الذي هو الذلة والانكسار والخضوع لا يجوز إطلاقه على الحق جلّ وعلا، بل صرح في كتبه وقال: لا يجوز لنا أن نسمي الله تعالىٰ إلا بما سمى به نفسه على ألسنة رسله.

وقد سألت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله عن معنى البيت المذكور فقال: معناه: يحمدني فضلاً منه إذا أطعته بامتثال الأمر واجتناب النهي، وأحمده أنا على ذلك، ويطيعني إذا أطعته؛ أي: باستجابة دعائي.

---

(١) أي: باعتبار تعلق العلم القديم به تعلقاً تنجيزياً قديماً، وليس المراد قدِم العالم العيني أو النوعي الذي قال به الفلاسفة وغيرهم.

(٢) **الحمد**: هو الثناء والتعظيم، وأقسامُه أربعة: حمد قديم لحادث، وهو حمد الله تعالى أنبياءه وأولياءه بكلامه القديم؛ أي: ثناؤه عليهم وتعظيمه لهم في العوالم، وحمد حادث لقديم، وحمد حادث لحادث، وحمد قديد لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته بذاته.

(٣) يصح أن تكون العبادة هنا بمعنى الاستجابة؛ أي: يستجيب لي وأستجيب له، وهذا من قبيل المشاكلة اللفظية، والأولى عدم استعمال الكلمات التي لها معانٍ شرعية خاصة بمعانيها اللغوية العامَّة؛ خشية الإيهام على العوام.

(٤) وقد اصطلح العلماء على تسمية ما من الأدنى إلى الأعلى دعاءً لا أمراً أدباً وإن كانت الصيغة صيغة أمرٍ. فليتنبه.

(٥) وفي الاصطلاح: تذلل الظاهر بهيئةٍ مشروعة عن حبٍّ ورغبة أو خشية ورهبة في الباطن، مع اعتقاد النفع والضر الذاتي في المعبود.

وأما ما فهمه المنكر من أن الشيخ جعل الحق تعالىٰ والخلق واحداً فهو فهم مخطىء قد صرح الشيخ بخلافه في مواضع من: «الفتوحات» منها: قوله في الباب السابع والخمسين وخمسمائة في الكلام على اسمه تعالىٰ البديع(١) بعد كلام طويل: وهذا يدلك على أن العالم ما هو عين الحق جلّ وعلا؛ إذ لو كان عين الحق تعالىٰ ما صح تسميته بديعاً؛ أي: خالقاً، قال تعالىٰ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١] أي: خالقهن.

ومنها: قوله في الباب الرابع عشر وثلاثمائة: لو صح أن يخرج الإنسان عن إنسانيته، أوالملك عن ملكيته، لصح انقلاب الحقائق، وخرج الإله عن كونه إلهاً، وصار الحق تعالىٰ خلقاً، والخلق حقاً، وما وثق أحد بعلم، وصار المحال واجباً، لا سبيل إلى قلب الحقائق.

ومنها: قوله في الباب الثامن والأربعين: لا يصح أبداً أن يكون الخلق في رتبة الحق، كما لا يصح أن يكون المعلول في رتبة العلة.

ومنها: قوله في الباب الثاني والسبعين وثلاثمائة بعد كلام طويل: فعلم أن القلوب به هائمة، والعقول فيه حائرة، يريد العارفون أن يعطلوا سره(٢) من العالم، ويكون العالم مستقلاً بنفسه فلا يقدرون، ويريدون أن يجعلوه تعالىٰ عين العالم فلا يتحقق لهم ذلك، فهم فيه متحيرون، وذلك غاية المعرفة.

ومن ذلك دعوى المنكر على الشيخ أنه يقول بالحلول والاتحاد، وحاشاه رضي الله تعالىٰ عنه من ذلك؛ فقد صرح في عقيدته أول «الفتوحات» بنفي الحلول والاتحاد.

وقال في الباب الثاني والتسعين ومائتين من «الفتوحات»: أعظم دليل على نفي الحلول والاتحاد الذي ربما يتوهمه بعض أهل الشطح: أن تعلم عقلاً أن القمر في

---

(١) **البديع**: هو الذي يُبدع كل شيء على غير مثال سبق، فلا يماثل شيء من المبدعات شيئاً آخر.

(٢) أي: تعلق صفاته الست وهي: القدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر والكلام، والسرّ الساري في العوالم المقتضي لإثباتها هو سرُّ القيومية.

نفسه ليس فيه من نور الشمس شيء، وأن الشمس ما انتقلت إليه بذاتها، وإنما القمر مجلى، فكذلك العبد ليس فيه من خالقه شيء حلّ فيه، وإنما هو مجلى له؛ أي: دليلٌ عليه.

وقال في باب الأسرار من «الفتوحات»: من قال بالحلول فهو معلول، وهو مريض لا دواء لدائه، ولا طبيب يسعى في شفائه؛ فإن من فصل بينك وبينه فقد أثبت عينك وعينه، ألا ترى إلى قوله: «كنت سمعه الذي يسمع به»[١]، فأثبتك بإعادة الضمير إليك؛ ليدل عليك، وما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد، كما أن القائل بالحلول معدود من أهل الجهل والفضول؛ فإنهم أثبتوا حالاً ومحلاً، وعينوا حراماً وحلاً. وكان يقول: من فصل[٢] فنعم ما فعل، ومن وصل فقد شهد على نفسه؛ إذ الشيء الواحد لا يصل نفسه إلا إذا تجزأ، والتجزؤ محال، وما ثم إلا ذاته ومصنوعاته[٣].

وقال في الباب التاسع والستين وثلثمائة: من قال بحلوله تعالىٰ في الصور فهو جاهل.

وقال في باب «الأسرار»: الحادث لا يخلو عن الحوادث، لو حل الحادث في القديم لصح قول أهل التجسيم، القديم لا يحل ولا يكون محلاً.

وقال في الباب التاسع والسبعين وثلاثمائة: مقام الواحد يتعالىٰ أن يحل فيه شيء، أو يحل في شيء؛ لأن الواحد[٤] ليس من العدد على المعتمد.

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢١).

(٢) لا يوصف الله تعالى بالاتصال ولا بالانفصال، ولا يقال: هو داخل العالم ولا خارجه، فليتنبه.

(٣) ومصنوعاته غيره لا عينه، فحقائق الأشياء ثابتة لا متوهمة، وليست قائمة بنفسها، وليست قائمة بذاته تعالى؛ لأنّ ذاته ليست محلاً للحودث، وليست ذاته قائمة بها؛ لاستحالة حلوله تعالى فيها، بل الأشياء ثابتة بإثباته، قائمة بإمداد قيوميته وتعلق صفاته.

(٤) أي: اسمه تعالى الواحد ليس مرتبة عددية، وليس داخلاً في العدِّ؛ لأنه لا يُحَدُّ، ولذا لا يصح تشبيهه بواحد الأعداد الساري فيها المتركب بها مع غيرها.

وقال في باب «الأسرار»: ليس من الملة القول بالعلة إذ الحق عند أهل الملة لا يصح أن يكون علة[١]، وقد كان تعالىٰ موجوداً أوّلاً، فلماذا العناء؟ من كان علة لا يفارق معلوله، كما أن الدليل لا يفارق مدلوله؛ إذ لو فارقه ما كان دليلاً، ولا كان الآخر عليلاً، ما قال بالعلة إلا من جهل ما تعطيه الأدلة، القول بالعلة معلول بواضح الدليل، وليس إلى مخالفته سبيل؛ لأن أحكام الحق تعالىٰ في عباده لا تعلّل، وهو المقصود والمؤمل.

وكان سيدي علي بن وفا رحمه الله يقول: حيث أطلق القول بالاتحاد في كلام القوم من الصوفية فمرادهم: فناء مرادهم في مراد الحق[٢] جلّ وعلا، كما يقال: بين فلان وفلان اتحاد: إذا عمل كل منهما على وفق مراد الآخر: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

ثم ينشد قوله من قصيدته:

وعلمك أن كل الأمر أمري[٣] — هو المعنى المسمى باتحاد

كما قال في قصيدة أخرى:

---

(١) لأنه يلزم عقلاً عدم تأخر المعلول عن علته، ويترتب على ذلك القول بقِدم العالم وعدم الإرادة والاختيار بإيجاده وهو كفر.

(٢) إن كان مراده تعالى مرضياً عنده بإخباره فمع شهودنا الإرادة نرضى بالمراد موافقة له تعالى، وإن كان مراده تعالى غير مرضيٍّ عنده بإخباره فمع شهودنا الإرادة لا نرضى بالمراد موافقة له تعالى، ولا يحملنا الفناء في شهود الإرادة على عدم التفريق بين المراد المحبوب والمراد غير المحبوب فليتنبه.

(٣) إن أراد بالأمر الأمرَ الكوني فمرجعه إلى الإرادة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وإن أراد به الأمر الشرعي فهو خصوص مراده بمحابّه تعالى ومرضياته بإخباره. قال صاحب الجوهرة:

إرادة وغايرت — أمراً وعلماً والرضا كما ثبت

ولذا ما يقوله العوام: (كله بأمره) إن أرادوا الأمر الكوني الراجع إلى الإرادة فمسلَّم، وإن أرادوا الأمر الشرعي فهو مردود؛ لأنّ من مراداته تعالى ما لا يأمر به، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

يظنوا بي حلولاً واتحاداً وقلبي من سوى التوحيد خالي
فلو أني كما زعم النواحي لما أضحى مقام الشوق حالي

إلى آخر ما قال أي: لو كنت أزعم أني أتحدث بالحق تعالىٰ على حد ما يتبادر إلى الأذهان، لما وقع مني شوقي إليه؛ إذ الشوق لا يكون إلا لغائب، فاعلم ذلك.

ومن ذلك: دعوى المنكر أن الشيخ يقول بعدم خلود الكافرين في النار[١]، وأن عذابهم ينقضي، ويخلق الله تعالىٰ لهم مزاجاً يتلذذ بالنار، حتى لو أنهم خرجوا منها إلى الجنة لتألموا بذلك، إلى آخر ما يقولونه عن الشيخ.

حاشا الشيخ رضي الله عنه الذي هو من أعظم الأمناء على الشريعة أن يتلفظ بمثل ذلك، ويجعل المجرمين كالمسلمين، وإن وجد ذلك في بعض كتبه فهو مدسوس عليه بيقين؛ فقد حكى هو الإجماع خلفاً وسلفاً على خلود المشركين والمنافقين والمنكرين والمتكبرين والكافرين في النار، فكيف يحكي الإجماع ويخالف مع معرفته بأن خرق الإجماع حرام؟ فالله يغفر لمن افترى ذلك عليه. وقد قال في عقيدته الصغرى أول «الفتوحات»: ونعتقد أن تأبيد العذاب على الكفار والمشركين والمنافقين حق.

وقال في الباب الرابع والستين من «الفتوحات»: اعلم أن إبليس ومن تبعه من الكفار لا يخرجون من النار أبداً؛ ففي الحديث: «ينادي المنادي يوم القيامة: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت»[٢]، فقد صرح الشارع بخلود أهل النار في النار؛ وذلك لأن جهنم تغلق بعد هذا النداء على النار غلقاً لا تفتح بعده، ثم تنطبق النار على أهلها، ويدخل بعضها في بعض؛ ليعظم انضغاط أهلها

(١) القائل بفناءِ النار وأهلها وجعل أمدٍ لهما ينتهيان إليه هما الشيخ ابن تيمية وتلميذه الشيخ ابن القيم غفر الله لهما، ولعلهما رجعا عن ذلك وعن غيره مما خالفا به أهل السنة والجماعة.
أما الشيخ ابن عربي رحمه الله تعالى فالموجود في كتبه: أنّ مآل الأمر إلى الرحمة فينقطع شعورهم بالعذاب فيها مع الخلود إلى ما لا نهاية، وقال الشعراني وغيره: إنه مدسوس عليه، وأرجو أن يكون كذلك، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٦١)، ومسلم (٥٠٨٧).

فيها، ويرجع أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها، ويُرى الناس والشياطين فيها كقطع الفحم في القدر إذا كان تحتها نار عظيمة، فتدور بمن فيها علواً وسفلاً ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧] بتبديل الجلود. هذه عبارته بحروفها، وهي تكذب من نسب إليه غير ذلك.

وقال في الباب الثاني والستين أيضاً: اعلم أن أهل النار الذين هم أهلها، هم المجرمون خاصة الذين لا يخرجون منها أبداً وهم أربع طوائف لا غير:

الأولى: المنكرون على الله بعدم امتثال أمره الذي جاءت به الرسل كفرعون وأضرابه.

الثانية: المشركون: وهم الذين يجعلون مع الله إلهاً آخر.

الثالثة: المعطّلة: وهم الذين نفوا الإله جملة واحدة، فلم ينسبوا إلهاً للعالم، ولا من العالم.

الرابعة: المنافقون: وهم الذين أظهروا الإسلام من إحدى هذه الطوائف الثلاث خوفاً على دمائهم وأموالهم وحريمهم، وهم في نفوسهم على ما هم عليه من الاعتقاد لأحد هذه الأمور التي يعتقدها هؤلاء الطوائف.

فهؤلاء الأربع طوائف هم الذين لا يخرجون من النار من جن وإنس. هذه عبارته.

وذكر الشيخ عبد الكريم الجيلي في كتابه المسمى بـ «الإنسان الكامل»، وفي شرحه لباب الأسرار من «الفتوحات»: أن مراد القوم بأن أهل النار يخرجون منها هم عصاة الموحِّدين لا الكفار. وقال: إياك أن تحمل كلام الشيخ محيي الدين أو غيره من الصوفية في قولهم بانتهاء مدة أهل النار من العصاة على الكفار؛ فإن ذلك كذب وخطأ، وإذا احتمل الكلام وجهاً صحيحاً وجب المصير إليه. انتهى كلام الشيخ عبد الكريم رحمه الله.

ثم إنه بتقدير صحة نسب ذلك إلى الشيخ محيي الدين فالشيخ لم ينفرد بذلك؛ فقد

قال جمع من الظاهرية، وفرقة من الحنابلة والقدرية[١] بفناء النار، وأن الجرجير ينبت فيها، وأن اللبث في قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] يرجع إلى نهاية في العدد، على اختلاف وجوه الحق في التفسير.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: إنما ساق الشيخ محيي الدين الخلاف في عصاة الموحدين لا في حق الكفار، أما في حق الكفار فهو قائل بتأبيدهم جزماً. كما سبق بيانه.

وقال في كتابه «لواقح الأنوار»: وإياك أن تفهم من سياق العلماء الخلاف فيمن يخرج من النار أنه في حق من كذب الرسل من الكفار؛ فإن ذلك خطأ، وإنما هو في حق أمة الإجابة إذا ماتوا من غير توبة وأخذهم الله تعالىٰ، أو أنه حكاية عن مذهب من يقول بتخليد العصاة من الموحدين إذا ماتوا على غير توبة[٢].

وقال في «الفتوحات»: لم يطلعنا الله تعالىٰ على مقدار مكث عصاة الموحدين في النار إذا دخلوها من طريق كشفنا، وإنما استروحنا معرفة المدة من قوله تعالىٰ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، وما نحن من كمال الخمسين على يقين. فتأمل في ذلك؛ فإنه حسن.

ومن ذلك: اعتراضهم على الشيخ وإنكارهم عليه، ودعوى المنكر أن الشيخ رضي الله عنه يقول: بقدم العالم، وأنه دهري الاعتقاد، وأن الأفلاك قديمة. وذلك من جملة ما افتروه على الشيخ فقد ذكر في عقيدته أول «الفتوحات» ما يكذب هذا المفتري، وكيف يظن عاقل بالشيخ أنه ينكر الصانع ومبنى كتبه كلها في الشريعة والحقيقة على

(١) ما قاله هؤلاء المبتدعة مردود عليهم؛ لمخالفته النصوص وخرقهِ الإجماع، ولا يعتبر مبرِّراً للشيخ ولا لغيره أن يقول به، والشيخ لا يقول بفناء النار أصلاً، وإنما وجد في كتبه القول بنفي شعور أهلها بالعذاب، وهو مردود أيضاً، وتقدم أنه مدسوس عليه.

(٢) وهو مذهب مردود على قائله، مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة القائلين بعدم تخليد العصاة من الموحِّدين ولو ماتوا على غير توبة، وقد دلَّ على ذلك ظاهر النصوص النبوية الصَّحيحة.

معرفة الله وتوحيده، وعلى إثبات أسمائه وصفاته وأنبيائه ورسله، وذكر الدارين، والعالم الدنيوي، والعالم الأخروي، والبستانين[١]، والبرزخين[٢]؟! ومعلوم أن الدهري لا يثبت نبوة، وأن الفلاسفة عقيدتهم قدم الأفلاك، وعدم البعث والنشور، كما صرح بذلك طائفة منهم. وكلام الشيخ في جميع كتبه يكذب هذا المفتري في جميع ما قاله، ولكن عين المبغض عوراء.

وقد ذكر الشيخ محيي الدين في باب الأسرار من «الفتوحات» ما نصه: من زعم أن الكون عين مستقلة فهو صاحب علة، ما قال بالعلل إلا القائل بأن العالم لم يزل، وأنى للعالم القِدم وما له في رتبة الوجود الوجوبي[٣] قَدم؟ لو ثبت للعالم قِدم لاستحال عليه العدم، والعدم ممكن، بل واقع، فاعتقد ولا تنازع، ولكن أكثر العبيد في لَبْس من خلق جديد، وما عرف تجدد الأعيان إلا أهل الحسبان، والأشعري أثبت ذلك في العرض[٤]، والفيلسوفيُّ تخيل أن ذلك من مرض.

وقال في الباب التاسع والستين: اعلم أنه يقال: إن الحق تعالىٰ مقدر الأمور أزلاً، ولا يقال: إنه تعالىٰ يوجدها أزلاً، فإن ذلك محال من وجهين:

أحدهما: هو أن كونه موجداً إنما هو أن يوجِد ما لم يكن موصوفاً عند نفسه بالوجود، وهو المعدوم، ومحال أن يتصف الموجود الذين كان معدوماً بأنه كان موجوداً أزلاً؛ لأن وجوده مستفاد من موجد أوجده، وهو الله تعالىٰ.

والوجه الثاني من المحال: استحالة وجود العالم في الأزل؛ لأن مفهوم الأزل نفي الأولية، والحق هو الموصوف بذلك، فيستحيل وجود العالم في الأزل، لأنه يرجع إلى قولك: العالم مستفيد الوجود من الله غير مستفيد الوجود من الله.

---

(١) لعل المراد بالبستانين: نعيم الأشباح، ونعيم الأرواح؛ أي: مادة ومعنى، والله أعلم.

(٢) أي: برزخ أهل النعيم، وبرزخ أهل العذاب.

(٣) أي: إن وجود العالم ليس واجباً لذاته ولا من ذاته، بل وجوده واجب عَرَضي، ورحم الله الشيخ أبا مدين القائل:

من لا وجود لذاته من ذاته ... فوجوده لولاه عين محال

(٤) لأنّ العَرَض لا يبقى زمانين، وهو الحق.

وقال في الباب السابع والسبعين ومائة في معنى قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]: اعلم أنه ما ثم شيء خلق إلاّ من عدم نسبي، والعدم النسبي وجود؛ أي: في علم الحق. قال: وهذا هو مرادنا بقولنا في أول خطبة «الفتوحات»: الحمد لله الذي خلق الأشياء من عدم، وعدمه هو الوجود العلي، وأطال في ذلك ثم قال: فلما ظهرت عين المخلوقات من الوجود العلي أعدمت العدم الأول الذي ثبت بنسبة ما، فهو من حيث تلك النسبة ثابت، ومن حيث النسبة الأخرى منفي عنها.

فإذا تحققت يا أخي هذا فإن شئت قلت: عن عدم، وإن شئت قلت: هو عن وجود بعد علمك الأمر على ما هو عليه. وقد بسط الشيخ الكلام على نفي قِدم العالم وحدوثه، وقدم الصفات في الباب الثامن والخمسين وخمسمائة من «الفتوحات»، فراجعه إن شئت، وحاصله: أن العالم قديم في العلم الإلهي من حيث كونه معلوم علم الله الذي لا افتتاح له، وأنه حادث في الظهور لعالم الشهادة[1] والله تعالىٰ أعلم. ولي في هذه المسألة مؤلف نحو خمس كراريس ألفته لماسأل أفضل العجمي علماء مصر عن معنى قول الشيخ: الحمد لله الذي خلق العالم عن عدم، جمعت فيه نقول أبواب الفتوحات وغيرها، والحمد لله رب العالمين.

ومن ذلك: دعوى المنكر أن الشيخ يقول بقبول إيمان فرعون، وأن فرعون كان من أهل الكشف.

قال شيخ الإسلام المخزومي، وشيخ الإسلام الخالدي: هذا افتراء وتحريف على الشيخ؛ فإن الشيخ لم يذكر هذه العبارة، وإنما حكى مذاهب من قال بقبول إيمانه من السلف أخذاً من قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]. وأن ذلك كان آخر عهده بالدنيا.

وكان القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله يقول: قبول إيمان فرعون هو الأقوى من حيث الاستدلال، ولم يرد لنا نص صريح أنه وقع منه بعد حكاية الله عنه الإيمان ما

(١) وهذا معنى قول العارف: قديمة في العلم، حادثة في الجسم، معناها الوجود، ومجلاها الحدود.

يكفر به[١]. وقد صرح الشيخ محيي الدين في الباب الأربعين وثلثمائة من «الفتوحات» بعدم قبول توبة أهل اليأس[٢]، وأنها لم تقبل إلا من أهل يونس خاصة، فدخل فرعون فيمن لم تقبل توبته.

وقال في الباب الثاني والستين: إن فرعون وأضرابه من أهل النار الذين لا يخرجون منها؛ لأنه كان من المتكبرين، وهم إحدى طوائف أهل النار، كما تقدم بسطه في الكلام على خلود أهل النار في النار.

ثم بتقدير ثبوت مثل ذلك عن الشيخ فهو في أوائل دخوله في الطريق قبل أن يبلغ إلى مقام الكشف؛ فقد أجمع أهل الكشف على أن فرعون في النار، وقد نقلوا عن الشيخ مسائل كثيرة صح رجوعه عنها كما نبه على ذلك في عدة مسائل في «الفتوحات» وقال: كنت أقول بكذا زماناً ثم رجعت عنها؛ منها: مسألة القول بالكسب في مسألة خلق الأفعال، كما ذكره في الباب الحادي والعشرين ومائة. ومنها: قوله في الباب الثامن والتسعين ومائة: كنت أقول بتفضيل الملائكة على الرسول من البشر[٣]، حتى رأيت رسول الله ﷺ في واقعة، وأعلمني بالحق في ذلك. فيجب حمل الشيخ على المحامل الحسنة، والله أعلم.

وأما قول المنكر: إنه جعل فرعون من أهل الكشف، فالشيخ لم ينطق بهذه العبارة، وإنما ذكر أن فرعون وقومه كانوا يعرفون قواعد البحث على طريق الجدل، وهذا شيء لم يزل أهل الأعصار يتداولونه بينهم جاهلية وإسلاماً لا سيما الفلاسفة

---

(١) يكفي في الدلالة على عدم قبول إيمانه قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٩١ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩١-٩٢]، وقوله سبحانه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨].

(٢) اختلف العلماء في حكم قبول توبة أهل اليأس على قولين: الراجح قبولها ما لم يغرغر، خلافاً للكافر الآيس فالراجح عدم قبول إيمانه عند اليأس، والله أعلم.

(٣) الراجح أن خواصّ البشر وهم الأنبياء أفضل من خواصّ الملائكة كالرؤساء الأربعة، وأنَّ خواصَّ الملائكة أفضل من عوامّ البشر وهم الأولياء، وأنّ عوامّ البشر وهم الأولياء أفضل من عوامّ الملائكة، والله أعلم.

والحكماء، وكان من جملة ما كان عند فرعون وقومه من ذلك أن كل سؤال عن ماهية شيء يستدعي الكلام لمقتضى التركيب الرسمي من جنس وفصل، فأحب فرعون اختبار موسى عليه الصلاة والسلام حتى يسمع منه جوابه في سؤاله عن الماهية، ولم يكن فرعون على جهل من ذلك؛ لما عنده من قواعد البحث التي كان سمعها من القدماء، ووجدها في كتب الأقدمين من الرسل قبل زمانه؛ من أن إله الخلق لا ماهية له تعقل؛ لعدم تركيبها، فأحب اختبار موسى، هل يجيبه بماهية تقتضي التركيب أم لا؟ فيعرف مقامه في العلم.

فلما أجابه بقوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٤]. عرف مقامه في العلم، فما كفر فرعون من حيث جهله بالماهية، وإنما كفر بدعواه الربوبية وتكذيبه رسوله عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك لما خاف من ارتجاج قومه إذا أسلم قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٧]، أي: مستور شأنه عنكم، فظن الحاضرون أن فرعون أعلم من موسى، فكان كفر فرعون عناداً على هذا.

فإن صح عن الشيخ محيي الدين أنه وصف فرعون بالكشف، فمراده جعل فرعون ممن عنده علم بالحد الرسمي الذي تلقّاه من تعريف الفلاسفة لا من باب الكشف الذي هو نور في القلب لأهل الإسلام؛ إذ ليس في كلام الشيخ كما ترى دليل على تخصيصه بذلك. ذكر ذلك شيخ الإسلام الخالدي رحمه الله تعالىٰ، فتأمله؛ فإنه نفيس.

ومن ذلك: دعوى المنكر أن الشيخ محيي الدين يقول: الولاية أفضل من الرسالة، وأن الشيخ قصد بذلك الطعن والتنقيص لمقامات الأنبياء، والشيخ رضي الله عنه عما فهمه هذا المنكر بمعزل بقرينة ما نذكره عنه من النقول، وإنما قال الشيخ في بعض كتبه: إن دائرة الرسالة أضيق من دائرة الولاية[1]؛ لتعلق الرسالة بأحكام الحق في

(١) في هامش (ب): قوله: (دائرة الرسالة أضيق من دائرة الولاية) قول حقٌّ لا يحتاج إلى تأويل؛ فإن دائرة الرسالة لا تسع إلا الرسالة فقط، وأما دائرة الولاية فهي أعم وأوسع؛ تسع الرسالة والنبوة والولاية، فدائرة الرسالة تشمل الرسل فقط، ولا يدخلها غيرهم، وأما دائرة الولاية تشمل الرسالة والأنبياء والأولياء، فهي يدخلها كل من أشرنا إليهم، وبهذا ظهر لك صحة قوله المذكور. ا.هـ.

الدنيا، وتعلق الولاية بأحكام الحق تعالىٰ في الدنيا والآخرة، وتحت هذه العبارة أمران:

أحدهما: أن ذلك بالنظر إلى ولاية النبي في نفسه ورسالته، والأمر في ذلك ظاهر من كلام الشيخ؛ لأن الرسالة تنقطع أحكامها بزوال الدنيا، والولاية باقية في الجنة، وما كان له البقاء فهو أشرف مما يفنى إلا ما خصه الشارع، فالكلام في ولاية النبي مع رسالته هو، لا في ولاية الولي مع رسالة الرسول.

الأمر الثاني: أن يكون مراد الشيخ أن ولاية النبي قد تكون مفضولة دون ولاية الولي، وبه صرح جماعة؛ منهم: شيخ الإسلام سراج الدين المخزومي، وشيخ الإسلام العزمي شيخ سراج الدين الخالدي، ولكن من طريق كشفه واطلاعه؛ فقد نقل عنه أنه كان يقول: إذا فضل نبي من وجه رسالته على ولي، فلا يلزم أن يكون أفضل من كل وجه.

قلت: وفي هذا نظر، والذي تميل إليه القلوب السليمة أن ولاية النبي تابعة لتفضيل نبوته، فكما فضل على الأولياء بنبوته، كذلك فضل عليهم بولايته، والله أعلم.

قال العزمي: وقد نقل بعض مشايخنا عن الشيخ سعد الدين التفتازاني قدس الله روحه أنه قال: قد يقع تردد في أن نبوة النبي أفضل من ولايته أو بالعكس، فمن قال بالأول؛ لما فيه من النبوة، ومن قال بالثاني؛ لما في الولاية من معنى القرب والاختصاص، وعدم الاشتغال بغير الله تعالىٰ من الخلق.

قال شيخ الإسلام العزمي رحمه الله: والذي يظهر لي أن هذا الكلام مردود؛ لأن الأنبياء أعظم قرباً من غيرهم في حال اشتغالهم بأمور ولايتهم، وفي حال اشتغالهم بأمور رسالتهم.

وذكر الشيخ محيي الدين في الباب الرابع عشر من «الفتوحات» في حديث: «أنا خاتم الأنبياء فلا نبي بعدي ولا رسول»[1]: وقد خص من هذا الحديث ظهور الأولياء.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٥)، وأخرج البخاري (٤٠٦٤)، ومسلم (٤٤١٨): قال رسول الله ﷺ لعليّ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي».

وفي هذا دليل واضح على أن الشيخ رحمه الله تعالىٰ كان يقدم مقام النبوة على مقام الولاية؛ فإن ظهور الأولياء ما قصمت إلا لانقطاع الوحي الرباني الذي هو قوت أرواحهم، ولكن الحق تعالىٰ قد تفضل عليهم بوحي الإلهام؛ ليستأنسوا به، وليس في كلام الشيخ ما يفهم منه تقديم مقام الولاية على مقام الرسالة، خلاف ما فهمه المنكر.

وذكر أيضاً في الباب الخامس والستين وثلثمائة ما نصه: إن قال قائل: هل يكون لولي ذوق في مقام النبوة؟ قلنا: لا. فإن قال قائل: هل يكون لولي ذوق في مقام ولايته لا يكون لنبي أم لا؟ قلنا: لا نعلم. فلم يرجح شيئاً. فقول بعض المنكرين: إن الشيخ محيي الدين يفضل مقام الولاية على مقام الأنبياء؛ كذب عليه وافتراء.

قال المخزومي: ولم أدر من أين أخذ المنكر ذلك من كلام الشيخ؟ إلا أن يكون ذلك على عادة فهمه المعكوس، وها هي كتب الشيخ كلها بين أظهر الناس ليس فيها رائحة مما قاله هذا المنكر.

وقال الشيخ في شرحه لـ «ترجمان الأشواق»: اعلم أن مقام النبي ممنوع دخولنا له، وغاية معرفتنا به النظر إليه كما ينظر من في الجنة إلى أهل عليين، وكما ينظر أهل الأرض إلى كواكب السماء. قال: وبلغنا عن الشيخ أبي يزيد رضي الله عنه أنه قال: فتح لي من مقام النبوة قدر خرم إبرة تجلّياً لا دخولاً، فكدت أحترق.

وذكر في الباب السابع والستين وثلاثمائة من «الفتوحات» ما نصه: أعطيت من مقام العبودية التي خص به رسول الله ﷺ مقدار الشعرة الواحدة من جلد الثور، فما استطعت القيام به، وطلبت الإقالة.

ولقد أنصف سيدنا ومولانا شيخ الإسلام الشيخ مجد الدين الفيروزأبادي حيث قال: لا ينبغي لأهل الفكر والنظر الاعتراض على أهل العطايا والمنح بفهمهم السقيم؛ فإن علوم هؤلاء القوم فوق علوم النظر، وكان الشيخ محيي الدين من أكبر أهل العطايا والمنح

الذي كشف لهم عن شهود جمال وجهه[١] تعالىٰ الباقي، فتلألأت لهم سبحات الأنوار الساطعة إلى يوم التلاقي، ومن تعرض لتخطئة الشيخ وتكفيره، فربما كان هو الكافر؛ وذلك لكثرة جهله وحرمانه، أو لضعف فهمه وإيمانه، وعدم مبالاته بهفوات لسانه.

فاعلم ذلك يا أخي وإياك والهجوم على كلام الأكابر، وأنت لم تدخل دائرتهم، والحمد لله رب العالمين. فهذه هي المسائل التي شنوا الغارة على الشيخ محيي الدين بسببها.

وأما ما نسبه المنكرون إلى غيره من الأولياء؛ فمن ذلك: قول بعض المنكرين على أبي حمزة الخراساني أحد رجال «رسالة القشيري» حين وقع في بئر نازعته نفسه أن يستغيث بالخلق، فقال في نفسه: والله لا أستغيث، فما استتم الخاطر، حتى مرّ برأس البئر رجلان فقالا: نسدّ هذا البئر؛ لئلا يقع فيها أحد فيهلك، فسدوه عليه، فهمَّ أن يصيح ثم قال في نفسه: إن كان ولا بد لك من الاستغاثة فالله أقرب من الخلق، ثم سكت فبينما هو بعد ساعة إذ جاء شيء، وكشف عن رأس البئر وأدلى رجله، وكأنه يقول في همهمته: تعلق بي، فتعلق به أبو حمزة، فأخرجه، فإذا هو سبع عظيم، فمرّ ذاهباً، فهتف بأبي حمزة هاتف يقول له: أليس هذا بحسن منا نجيناك من التلف بالتلف؟! فقال المعترض: ما فعله أبو حمزة هذا لا يجوز شرعاً.

والجواب: أنه لا ينبغي المبادرة إلى الاعتراض؛ فإن أبا حمزة لم يصدر منه ذلك إلا بعد أن منحه الله عز وجل يقيناً كاملاً، وقلباً مشاهداً، وحالاً غالباً، وحياءً زاجراً له، وحاجزاً عليه أن يلتفت إلى غير مولاه أو يرى معه فاعلاً سواه، كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: إننا لا نرى مع الحق تعالىٰ أحداً من الخلق، وإن كان ولا بدّ لنا من شهودهم، فنحن نراهم كالهباء في كوة الشمس إذا رأيته ذرات صاعدة وهابطة، ثم إذا قبضت عليها لا تجد في يدك شيئاً.

---

(١) أي: تجلى لهم بالكشف عن حقيقته سبحانه على قدر ما تسعه عقولهم وقلوبهم، فعرفوه حقاً بما عرَّفهم به تعالى بلا حصر ولا إحاطة، وليس المراد أنهم رأوا ذاته تعالى، فذلك مخصوص بالدار الآخرة.

قال اليافعي اليمني رحمه الله: ولو أنه كان حصل لهذا المنكر على أبي حمزة نفحة من نفحاته لما أنكر عليه. قال: والعجب كل العجب ممن ينكر ويعترض على من يراه من الأولياء فانياً عما سوى الحق، مشاهداً له، لا يرى في الملك والملكوت إلا من هو أشفق عليه من أمه، بل من نفسه، مع أن لما وقع للشيخ أبي حمزة شاهداً عظيماً في الشرع؛ وهو ما ورد أن السيد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لما ألقي في النار، عرض له جبريل عليه الصلاة والسلام في الهواء، بأمر الله عز وجل، وقال له: ألك حاجة؟ فقال: أما إليك فلا. قال: فاسأل ربك ينجيك. فقال: حسبي من سؤالي علمه بحالي[1]. فهل هذا من إبراهيم إلا من كمال يقينه؟!

وأيضاً: فإن المتوكل على ثلاثة أقسام ـ كما قال سهل بن عبد الله التُستري رحمه الله تعالىٰ: ـ فقسم سلّموا نفوسهم لله تعالىٰ، فلم يجلبوا لها نفعاً، ولم يدفعوا عنها ضرراً، وطردوا ذلك في كل شيء من الضرورات، فلم يستحفظوا من عدو، ولا سبُع، ولا نسبوا أنفسهم لسبب من الأسباب، فهم كالميِّت بين يدي الغاسل، وهذا أول المقامات في التوكل[2].

---

(١) الثابت في الحديث الصحيح: «كان آخر قول إبراهيم ﷺ حين أُلقي في النار: حسبي الله ونعم الوكيل» وهي كلمة تفويض إلى الله تعالى، وهو دعاء والتجاء واضطرار، أما القصة المذكورة فهي من الإسرائيليات، ولا يصح قياس حال الشيخ أبي حمزة على سيِّدنا إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام من وجوه:

١) أنّ سيدنا إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام نبي رسول، وربما يكون من أحكام نبوته الخاصة به عدم الاستعانة بالأسباب أو الالتفات إليها، وهذا إن صحّت القصة المروية في ذلك.

٢) أنّ الشيخ أبا حمزة مأمور باتباع الشرع المحمدي والذي فيه الاستعانة بالأسباب ظاهراً وعدم الالتفاف إليها باطناً، والسيرة المحمدية ملآى بالشواهد على ذلك، وليس مأموراً باتباع حال سيدنا إبراهيم الخاصِّ به.

٣) أنّ سيدنا إبراهيم عليه السلام على يقين من الله تعالى بنصرته وتأييده وإظهار معجزة له في تلك الواقعة؛ لأنه رسول مأمور بتبليغ شريعة، أما الشيخ أبو حمزة فليس مأموراً بتبليغ شريعة ينتظر بسببها خارقاً للعادة يظهره الله تعالى له، والله تعالى هو الذي يختبر عباده بما شاء، وليس العبد هو الذي يختبر ربَّه، والله أعلم.

(٢) وهذا المقام فيه نقص؛ لمخالفته للشرائع، ولتعطيل الحكمة الإلهِية المترتبة على وضع الأسباب والأمر باستعمالها.

وقسم: تسبّبوا في الضرورات دون غيرها؛ جلباً ودفعاً، ضراً ونفعاً، وهذه طريقة جمهور الأنبياء والأولياء الكمل، فلا ينبغي للمنكر أن يحتج بمثل ذلك على أصحاب القسم الأول؛ لأن بعض الأولياء[١] ـ كما تقدم ـ لا يحترزون ولا يتسببون لأنفسهم في شيء، وقد يصدر منهم أشياء في وقت غلبة حال تسلبهم من التدبير والاختيار، فلا يقاسون بغيرهم.

وكان رسول الله ﷺ يحترز من العدو، ولكن ذلك تشريعاً لضعفاء أمته؛ فإنه كان بهم رؤوفاً رحيماً، ولو أن دليل الركب سلك بهم طريقاً وعرة يقوى عليها دون كثير منهم لم يكن بهم رؤوفاً رحيماً.

وقسم: دخلوا في الأسباب كلها في الضرورات وغيرها، لكن مع اعتمادهم على المسبِّب دون السبب، والله تعالىٰ أعلم.

ومما أنكروه أيضاً على إبراهيم الخواص فيما حكي عنه أيام بدايته: أنه كان لا يقيم في بلد إلا أياماً قلائل، ثم يرحل منها خوف الشهرة، وأنه أقام في بلد، فاشتهر فيها بالصلاح، فأراد أن يزيل تلك الشهرة؛ لما رأى فيها من الضرر القلبي، فدخل الحمام وغافل الحارس، ولبس ثياب أمير، ولبس مرقعة من فوقها وخرج يمشي رويداً رويداً حتى لحقوه، ونسبوه للصوصية، وضربوه وأخذوا منه الثياب.

فقال بعض المنكرين: إن هذا الفعل لا يجوز في الشرع؛ لما فيه من تعريض نفسه للتهمة، ووقوع الناس في عرضه، وربما عوقب في بيت الوالي، فهو فعل محرم من وجوه كثيرة. ثم قال هذا المعترض: والعجب كل العجب من أبي حامد الغزالي كيف أسلبه حب التصوف إلى أن أخرجه عن دائرة الشرع، وصار يمدح أرباب هذه الأمور، فيا ليته لم يتصوف!

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على مثل ما ذكرته؛ فإن قواعد الفقه مصرحة بأنه

---

(١) ما دام الأولياء ليسوا أصحاب شرائع فهم مأمورون باتّباع الشرع المحمدي وعدم تعطيل شيء منه، فإذا لم يُغلبوا بحالٍ قاهر، وبقوا على صحوهم كانوا مكلّفين بالأحكام والآداب.

يجوز تعاطي أخفّ المفسدتين؛ كاستعمال النجاسة في المداواة عند فقد ما يقوم مقامها من الطهارات[١]، ومن عرف ما ذكر سلّم للصوفية مثل ذلك، وعلم أن للفقير أن يداوي قلبه ببعض المحرمات؛ ليدفع عنه محرماً آخر هو أشد منه، وإذا جاز أن تداوى الأجسام من الأسقام بشيء حرام فأحرى أن يجوز مداواة القلوب التي هي محل نظر الله عز وجل من العبد ومحل المعرفة والنور بشيء محظور؛ لأن مرض الأجسام رحمة وحسنات، ومرض القلوب نقمة وهلكات، وأين هلاك الأبدان من هلاك الأديان؟!

وقد بان لك يا أخي من هنا أن مداواة القلوب من مرض محبة الشهرة والرئاسة ونحوهما أولى وأحرى. ومعلوم أن الأمراض إنما تداوى بأضداد عللها؛ كالحرارة تُداوى بالبرودة، وعكسه، فكذلك الخوّاص رحمه الله تعالىٰ داوى شهرة الصلاح بشهرة الطلاح، والله أعلم.

ومما أنكروه: أيضاً على القوم كالشبلي وغيره: رميهم الدنانير في البحر وقولهم لها: ما أحبك أحد إلا أذله الله تعالىٰ. فقال المنكر: هذا إضاعة مال، وقد نهى الشرع عنه، وأطال في ذم فاعل ذلك، ثم قال: والعجب كل العجب من أبي حامد الغزالي كيف يحكي عن الشبلي هذه الحكاية، في معرض المدح، ولعمري لقد طوى أبو حامد بساط الشريعة طياً.

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يجوز أن يكون فعل ذلك في غلبة حال ورد عليه، وذو الحال الغائب غير مكلّف، بل قال ابن تيمية بعدم وقوع طلاق الغضبان الذي هو أخف حالاً من صاحب الحال.

الثاني: أنه يجوز أن يكون شهد فيها سمّاً مهلكاً لكل من صارت إليه فأتلفها، كما تقتل الأفعى والعقرب[٢]

---

(١) وهذا المعروف في كتب الفقه بالتداوي بالمحرَّم.

(٢) الأفعى والعقرب أمرنا شرعاً بقتلهما شهدنا فيهما سمّاً أو لم نشهد، أمّا المال: فنهينا شرعاً عن =

والوجه الثالث: أنه يجوز أن يكون ذلك بإشارة مؤذنة بالإذن اضطرته إلى ذلك بحيث لم يجد عن ذلك محيصاً، وذلك يكون لهم كثيراً على يد ملك الإلهام[١]، على أن الغالب ممن رمى الدنانير في البحر إنما رماها بعد علمه من طريق كشفه أن الله تعالىٰ يقدره بعد ذلك على استخراجها من البحر، كما وقع مثل ذلك لسيدي أحمد الزاهد، ولسيدي مدين، وللشيخ عبد الرحمن العجمي بدمياط، وللشيخ محمد السروي وغيرهم رضي الله عنهم. فكان رمي مثل هؤلاء للدنيا في البحر، كمن يضع المال في صندوقه[٢]، فليس ذلك من قسم إضاعة المال، فاعلم ذلك.

ومما أنكروه أيضاً: ما وقع لأحمد بن أبي الحواري حين أمره شيخه أبو سليمان الداراني بدخول التنور وهو يسجر[٣]؛ وذلك لأنه كلم شيخه وهو مشغول القلب، فقال له: إنَّ التنور قد حمي، وأكثر عليه من القول، فقال: اذهب وادخل فيه، وقد كان عاهده أن لا يخالفه في شيء فدخله، ومكث فيه ساعة، ثم تذكره الشيخ فقال: اذهبوا فأخرجوا أحمد، فأخرجوه ولم يحترق منه شيء. فقال المنكر: هذا فعل لا يجوز شرعاً، وليس لأحد امتثال قول من أمر به بوجه من الوجوه.

= إضاعته ولو كشف لنا عن كونه سماً مهلكاً في حق من صار إليه، فهو قياس مع الفارق، وقد قالوا: لا يُطلع الله على غيبه من يعطل حكمته وظاهر شرعه، والجواب الأول أولى؛ لأنَّ صاحب الحال المغلوب على عقله معذور ولا يُقتدى به.

(١) لا يصح العمل بواردات ملك الإلهام إذا صادمت حكماً شرعياً.

(٢) الأولى أن يضع المال في الصندوق ويخرجه منه ولو كان ممن يقدره الله تعالى على إخراجه من البحر أو كان من أهل الهمة كصاحب عرش بلقيس الذي نقله بالهمة من سبأ إلى بيت المقدس؛ لأنّ الولي الكامل يخفي الكرامة، ويتستر بالأسباب الظاهرة التي حكمها جارٍ على العامّة، وقد قالوا: من كمال الآداب إثبات الأسباب؛ أي: مع نفي تأثيرها وعدم الاعتماد عليها.

(٣) من المقطوع به أنّ الأسباب العادية لا تؤثر بطبعها ولا بقوّةٍ مودعة فيها، وإنما الخالق عندها هو الله تعالى بقدرته، وما كان معجزة لنبيٍّ صحَّ أن يكون كرامة لولي، ولكن الولي الكامل لا يدخل على المهالك باختيار أو بقصد الشهرة، وإنما لإحقاق الحق وإبطال الباطل، أو بقصد تقوية يقين الضعفاء من المؤمنين، وقد أمر أمير أن تدخل جماعته في النار، فقالوا: وهل أسلمنا إلا فراراً منها؟!، ولما أخبروا رسول الله ﷺ قال: «لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف» [أخرجه البخاري (٣٩٩٥)، ومسلم (٣٤٢٥)].

والجواب: أنه لا ينبغي المبادرة إلى الإنكار؛ لأن أحمد إنما دخل بعد علمه بقوة يقينه وظنه في الله تعالىٰ أنه لا يحرقه بالنار إذا امتثل أمر شيخه، وأيضاً: فإنه كان ساعياً في الوفاء بعهد شيخه، مجتهداً في ذلك، فأدى اجتهاده إلى وجوب الوفاء بعهده ولو في أمره له بدخول النار، والوفاء بالعهد محمود في الشرع بالجملة.

وقد قال بعض العارفين: الصادق تحت خفارة صدقه؛ يعني: أنه إذا ارتكب المهالك عن صدق يقين حماه صدقه ويقينه من الهلاك، وانقلب ذلك الهلاك نجاة بإذن الله تعالىٰ. قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ولعل أحمد بن أبي الحواري كان إبراهيمي المقام(١)، والله أعلم.

ومما أنكروه أيضاً على أبي الغيث بن جميل اليمني رضي الله عنه: قوله لعلماء زمانه لما دخلوا عليه يزورونه: مرحباً بعبيد عبدي، فأنكر العلماء ذلك عليه، وأخبروا بذلك الشيخ العارف بالله تعالىٰ إسماعيل الحضرمي، فضحك وقال: صدق الشيخ أنتم عبيد الهوى، والهوى عبده، ولم تزل الفقهاء تهجوا الفقراء؛ فمنهم: من يسلب(٢) المنكر عليه إيمانه وعلمه كسيدي أحمد البدوي وأضرابه، ومنهم: من يتعطف على المنكر عليه كسيدي أحمد بن الرفاعي وأضرابه.

قال اليافعي رحمه الله تعالىٰ: وكل من كان موفقاً حمل كل شيء سمعه عن القوم على محمل حسن، أدنى ذلك أنه لا يجوز نسبة الشطح عن الشريعة إلى أحد معين إلا بعد ثبوت ذلك عنه، ومن أساء الظن بالقوم بعد أن احتملت أحوالهم المحامل الحسنة فهو مخذول، نسأل الله العافية.

قال: ومن امتلأ قلبه إيماناً بأحوال الفقراء، وبالعلم بسيرتهم، وسلم لهم

---

(١) وقد قال الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه عن كرامات الأولياء: هي للوليِّ كرامة تمرُّ، وللنبيِّ معجزة تستمرُّ.

(٢) أي: يعاقبه بالسَّلب بإذن الله تعالى أو بالدعاء عليه، وهذا من حرب الله تعالى لمؤذي أوليائه؛ فقد قال في الحديث القدسي: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)].

أحوالهم، هداه الله تعالىٰ إلى الأجوبة الحسنة عنهم، ومن كان بالضد من ذلك فهو ينكر عليهم ضرورة؛ لعماه عن طريق الصواب.

قال اليافعي: ومذهبي فيمن اختلف العلماء في تكفيره من أهل الشطح: التوقف ووكول الأمر فيه إلى الله تعالىٰ، ولا أرى لأحد من القاصرين مطالعة كلامه، لا سيما من ليس عنده تحقيق لقواعد الشريعة، ومعرفة الأصل دون الفرع، والله أعلم.

ومما أنكروه أيضاً على بعض المشايخ: قوله: رأيت القطب الغوث بمكة سنة خمس وثلاثمائة على عجلة من ذهب، والملائكة يجرون العجلة في الهواء بسلاسل من ذهب. فقال المنكر: استعمال الذهب حرام، فكيف يقع ذلك من القطب؟

والجواب: أن القطب لم يفعل ذلك بنفسه، ولا صاغ العجلة الذهب، وإنما الحق تعالىٰ صنع له ذلك في عالم الملكوت لا في هذا العالم الذي هو محل تكليفنا، ولو أن الله تعالىٰ أذن لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً، وعلم العبد ذلك الإذن يقيناً فلبسه لم يكن منتهكاً للشرع[١] بتقدير ثبوت ذلك عن الله تعالىٰ.

قال اليافعي: فإن قيل: من أين يحصل للعبد إذن من الحق تعالىٰ له يقيناً والوحي قد انقطع؟

فالجواب: للأولياء أمارات يعرفونها فيما بينهم، إذا وجدوها قطعوا بها؛ لحفظهم من مواطن تلبيس النفس والشيطان[٢]. وأجاب اليافعي: بأنه يحصل للأولياء العلم من حيث حصل للخضر عليه السلام حين قتل الغلام بناء على أن الخضر وليّ[٣].

---

(١) الباطن لا يخالف الظاهر، ولا يأمر الله تعالى عبداً باطناً بما يخالف شرع نبيّه الظاهر، وسدُّ الذرائع أصل من الأصول لا يصح تجاوزه، ولو فُتح باب الإذن الباطن للأمة لارتكبت المنهيات بهذه الدعوى، وتعطلت بسبب ذلك الأحكام الشرعية.

(٢) علامة الحفظ من تلبيس النفس والشيطان: موافقة الإلهام الباطن للشرع الظاهر.

(٣) لا يصح القياس على الخضر عليه السلام؛ لأنه لم يكن مأموراً باتباع شرع سيدنا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام، بينما أولياء الأمة المحمدية على اختلاف درجاتهم مأمورون بالشرع المحمدي ظاهراً وباطناً.

والحق: أن الخضر مقامه فوق مقام الصدِّيقية، ودون مقام النبوة، كما أخبر بذلك عن نفسه، وبه صرح الشيخ محيي الدين في «الفتوحات» وقال: إن مقام الخضر يسمى مقام القربة، وأنكره جماعة منهم الغزالي، وقالوا: لا نعرف مقاماً بعد النبوة إلا مقام الصديقية، والله أعلم.

ومما أنكروه أيضاً على القوم: قولهم بحياة الخضر في الدنيا إلى أن يرفع القرآن من الصدور. والجواب: أن هذا الإنكار لا يقع إلا ممن لم يجتمع به، أو لم يعتقد وجوده كما عليه ابن تيمية وأتباعه.

والصحيح عند جمهور العلماء أنه حي إلى الآن، وبه قطع جمهور الأولياء، ورجحه الفقهاء والأصوليون وأكثر المحدثين. حكاه أبو عمرو بن الصلاح ونقله عن النووي رحمه الله تعالىٰ. وقال: سأل جماعة من الفقهاء الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما تقولون في الخضر أحي هو؟ فقال: ما تقولون لو أخبركم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أنه رآه بعينه أكنتم تصدقونه أم تكذبونه؟! فقالوا: نصدقه، فقال: قد أخبر والله عنه سبعون صدّيقاً[(١)] بأنهم رأوه بأعينهم، كل واحد منهم أفضل من ابن دقيق العيد.

قال اليافعي رحمه الله: وقول الشيخ عز الدين بأفضلية آحاد الأولياء على آحاد الفقهاء هو الصحيح المختار عند المحققين من العلماء الموفقين؛ إذ العارف بالله تعالىٰ أفضل من العارف بأحكام الله تعالىٰ، مع أن من شرط العارف العلم بالأحكام أيضاً؛ فمعرفة الله تعالىٰ أمر زائد، وبذلك قال الشيخ عز الدين وغيره، ولم يزل الصديقون في كل عصر يخبرون بأنهم يجتمعون بالخضر، وذلك مشهور عنهم في الكتب المشهورة

(١) إذا كانت الأمة الإسلامية تصوم رمضان بشهادة عدل واحد إذا كان بالسماء عِلة، فلِم لا تصدّق جماهير الأولياء فيما يخبرون عنه المسلمين؟ فمن لم يكن من المسلمين في عقله علة فليصدِّق، ومن كان منهم في عقله علة فليسلِّم، وأدنى درجات التسليم التوقف، فلا نقبل ولا نردّ شيئاً غيبياً لم تقم الأدلة الصريحة الصحيحة على قبوله أو ردّه، فنعامل الأولياء معاملة أهل الكتاب فيما يخبرون به مما لم يظهر لنا موافقة شرعنا أو مخالفته.

التي نقلها عنهم الثقات، منهم: سهل بن عبد الله التستري، وأبو الحسن الشاذلي، والشيخ أبو عبد الله القرشي، والشيخ أبو العباس المرسي، والشيخ محيي الدين بن عربي، وذكر أنه أخذ عنه سند لبس الخرقة عند الحجر الأسود، وأخذ عليه العهد بالتسليم لمقالات الشيوخ.

قلت: وقد اجتمعت بالخضر عليه الصلاة والسلام فوق سطح جامع الشيخ أبي العباس الغمري بمصر المحروسة سنة إحدى وعشرين وتسعمائة، وعلمني ميزان الشرع، وميزان العقائد اللتين يردُّ كل منهما جميع أقوال العلماء في ذلك العلم إليهما، وهما دون سبعة أسطر، وقد شرحت كل واحد منهما في مجلد، وهما من عجائب الزمان، وكذلك أشار عليَّ بمجلس الصلاة على رسول الله ﷺ بكرة النهار كل يوم.

وقد كان الشيخ أبو العباس المرسي يقول: أكره من الفقهاء شيئين: قولهم بموت الخضر، وقولهم بكفر الحلاج، ووالله لقد صافحت الخضر بيدي هذه أكثر من سبعين مرة.

وكان أبو عبد الله القرشي رحمه الله يقول: شروط الاجتماع بالخضر ثلاثة؛ من لم تجتمع فيه لا يجتمع به ولو كان على عبادة الثقلين:

الأول: أن يكون على سنة لا يتدين ببدعة.

الثاني: أن يكون سليم الصدر لأهل الإسلام، ليس في قلبه شحٌ، ولا حقدٌ، ولا مكرٌ، ولا حسدٌ، ولا غلٌّ لأحد منهم.

الثالث: أن لا يكون له حرص على الدنيا، فلو ادخر قوتاً أو درهماً لغد لا يجتمع به.

قالوا: ويجتمع بالأولياء الكمل في اليقظة، وبالمريدين في المنام؛ لأنهم لا يطيقون مجالسته في اليقظة، ولا يجتمع مع أحد في نوم أو يقظة إلا معلماً له ما لم يكن يعلم، كما بسطنا الكلام على ذلك في كتابنا «هادي الحائرين إلى رسوم أخلاق العارفين»، وفي كتاب «الميزان الخضرية المدخلة لجميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية» فراجعه إن شئت، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على القوم أيضاً: تمايلهم يميناً وشمالاً عند قول: لا إله إلا الله، وقالوا: لم يرد بذلك نص، إنما ورد الحث على ذكر الله تعالىٰ من غير تمايل.

والجواب: أن الحافظ أبا نعيم روى عن الفضيل بن عياض أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا ذكروا الله تعالىٰ تمايلوا يميناً وشمالاً، كما يتمايل الشجر في الريح العاصف إلى قدام، ثم ترجع إلى وراء(١)

فاعلم ذلك يا أخي وإن كنت ولا بد تنكر فأنكر على أهل المحرمات بالنص التي تراها في بلدك، وغيرها لا تنكر، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على القوم أيضاً: قولهم: يصح أن يكون العبد في مكانين في آن واحد، وقالوا: في هذا جمع بين الضدين من حيث المكانان.

والجواب كما قاله الشيخ صفي الدين بن أبي المنصور وغيره: أن ذلك صحيح؛ فإن الولي إذا تحقق وتمكن في ولايته يقدره الله تعالىٰ على تطوير ما شاء من جهة روحانيته، حتى يكون في ألف مكان أو أكثر في آن واحد، في جهات متعددة، على وفق إرادته بإذن الله تعالىٰ، فالصورة التي ترى بمكة حق، والتي ترى في ذلك الوقت ببغداد حق(٢)

وقد أفتى الجلال السيوطي رحمه الله تعالىٰ بعدم الحنث فيمن حلف من أهل مصر

---

(١) وذكر أبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٤٠). مثل ذلك عن سيّدنا عليٍّ رضي الله عنه، وذكر الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى في «الحاشية» عن ابن كمال باشا أنه سئل عن التمايل فأجاب:

ما في التواجد إن حققت من حَرَجٍ ... ولا التمايل إن أخلصت من باس

فقمت تسعى على رِجل وحُقَّ لمن ... دعاه مولاه أن يسعى على الراس

(٢) هي أجسام مثالية نورانية تتشكل فيها الرُّوح، وتمدّها مع بقاءها في الجسد الأصلي المكلَّف، ومثل ذلك ما نراه في المنام من تشكل أرواحنا بصور أجسادنا، وأرواح غيرنا بصور أجسادهم، فما هو لنا في المنام يكون للأولياء في اليقظة.

ورأى رسول الله ﷺ أرواح النبيين عليهم الصَّلاة والسَّلام متشكلة بصور الأجساد ووصفها بوصفها، ورأى موسى عليه السَّلام في قبره قائماً يصلي، ورآه في السماء السادسة.

أن سيدي عبد القادر الدشطوطي بات عنده تلك الليلة من العشاء إلى الفجر، وحلف الآخر أنه بات عنده من العشاء إلى الفجر من أهل الروضة. وقد بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالىٰ وبالعباد» وهو كتاب نفيس في مجلدين ضخمين، والله تعالىٰ أعلم.

قال اليافعي: أخبرني بعض العلماء أنه أنكر على فقير بعض المعقولات، فقال له: يا فقيه إن هذه أشياء فوق طور العقل، فانظر أين تراني الآن؟ قال الفقيه: فنظرت فإذا هو واقف في الهواء في حال كونه في الأرض على حدّ سواء.

قال: وأخبرني أيضاً بعض العلماء أنه أنكر على فقير كونه لا يراه أحد في صلاة جماعة، فقال له الفقير: إن شاء الله أصلي معكم اليوم، فأحرم بجانب الفقيه وصلى الركعة الأولى، ثم نظر الفقيه إليه فرأى غيره يصلي مكانه في الركعة الثانية، فتعجب من ذلك، فلما قام إلى الركعة الثالثة رأى شخصاً آخر غير الاثنين الأولين، فازداد تعجباً، فلما قام إلى الركعة الرابعة رأى شخصاً آخر غير الثلاثة الذين قبله، فصار يرى أربعة أشخاص يصلون، فلما سلّم من الصلاة وجد الفقيه واحداً، فقال الفقير للفقيه: أيّ هذه الأربعة الذي حكمت عليه بتركه الصلاة، أو بترك الصلاة معكم؟ فأفحمه. قال: وقد وقع مثل هذا كثيراً لقضيب البان، وسهل بن عبد الله التستري وغيرهما، وذكر حالاً عجّل لبعض الأولياء في هذه الدار؛ فإن التطور إنما محله الدار الآخرة[(١)].

وقد كان سهل بن عبد الله التستري يجلس في بيته طول النهار، والناس يرونه جالساً في المسجد يدرس العلم طول النهار، وكان الناس كلهم يظنون أنه سهل بعينه، وهذا من باب ظهور جبريل في صورة دحية رضي الله عنه، فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على أرباب الأحوال من القوم: تعاطيهم أفعالاً ظاهرها الفساد، فيقع

(١) التطور في الدار الآخرة له إطلاق وله تقييد كالذي يكون لهم في سوق الصُور: يدخل أحدهم إلى السوق فالصورة التي تعجبه يتلبس بها، كما ثبت في الحديث.

الناس في سوء الظن بهم؛ من إظهار كشف العورة، وعدم الوضوء[١]، ونحو ذلك.

والجواب كما قال سيدي عبد القادر الدشطوطي: إن الأولياء لا يتركون الصلاة، كيف يصح لهم تركها[٢] وهم صدور الحضرة الإلهية في كل موكب ينصب؟ بل هم أول من يحضر ذلك الموكب، وإذا رأى أحد عورة أحدهم فإنما تلك عورة الرامي؛ لأن الأولياء أبدانهم مرآة كلها، ولا يرى الإنسان في المرآة إلا صورة نفسه.

وسمعت سيدي محمد بن عنان رحمه الله يقول: أحوال أرباب الأحوال غريبة؛ ترى أحدهم مكشوف العوة وهو مستور، وتراه يأكل وهو صائم، وتراه يعصي وهو مطيع، فقال له الشيخ شهاب الدين المسيري رحمه الله تعالىٰ: هذا تكذيب للحس لا يقبله العقل، وربما استخف الناس عقلكم. فقال الشيخ محمد رحمه الله: فاضرب عليه من رسالتي، فضرب عليه.

وقال اليافعي رحمه الله تعالىٰ: لقد شاهدنا خلقاً كثيراً من الفقراء يصلون في الخلوات جماعة، ولا يصلون في الجماعة التي بين الناس، ويقولون: شعار الجماعة قائم بغيرنا[٣]،

---

(١) أكثر من يقع منهم ذلك هم أهل الغَلَبة الذين يُغلبون على عقولهم، ويذهب بسبب ذلك صحوهم، فهم في حال غَيبتهم مرفوع عنهم التكليف والخطاب وهم معذورون، ومن وقع منه ذلك وهو صاحٍ فهي معصية تنكر عليه سواء كان من الأصاغر أم من الأكابر.

(٢) منهم من يغيب عن عقله وإحساسه بين الصَّلاتين ويصحو عند أول وقت الصَّلاة فيؤديها بشروطها وآدابها ثم يُعاد إلى غيبته، وهؤلاء أهل العِناية، ومنهم من يستمر في غيبته أياماً وشهوراً، فهو ملحق بالمغمى عليه في الحكم.

(٣) لأنّ حكم صلاة الجماعة مختلف فيه بين الفقهاء فمن قائل: هو فرض عين، ومن قائل: هو شرط صحة، ومن قائل: هو فرض كفاية، ومن قائل: هو سنة مؤكدة.

والخروج من خلاف العلماء مطلوب عند أهل الورع من الصوفية وغيرهم، إلا أن يكون إمام جماعة المسجد مبتدعاً بدعة ضلالة أو موافقاً لأهل البدع في العقائد فلا يُصلَّى خلفه، بل نص الفقهاء على كراهة إمامته والصَّلاة خلفه، وكل صلاةٍ تؤدّى مع الكراهة لمعنى خارج عنها لا يحصل فيها فضيلة التضعيف للأجر والثواب، ويستحب إعادتها في الوقت وبعده.

ولا يبالون بقول الخلق فيهم: أنتم زنادقة[1] بعد أن علموا حالهم مع الله تعالىٰ[2].

وقد ذكرنا في كتاب «طهارة الجسم والفؤاد» عدد من رأيناه لا يصلي مع الجماعة من أهل زماننا، ويراه الناس يصلي تلك الصلاة في مكان آخر كمكة، والمدينة، وبيت المقدس، وسد يأجوج ومأجوج، وجبل (ق)، ونحو ذلك[3]، فراجعه.

قال اليافعي: وقد روينا عن الشيخ العارف بالله تعالىٰ شيخ الطريقة علماً وعملاً وحالاً وذوقاً وكشفاً وتحقيقاً الشيخ شهاب الدين السهروردي: أنه كان يزور الشيخ علياً الكردي وكان هذا الكردي مكشوف العورة قد أخذ البول على أفخاذه طرقاً، ولا يراه أحد يصلي ولا يصوم، وكان لا يصده ذلك عن زيارته[4]، فيقال لمن ينكر على القوم أحوالهم: هل أنت أعلى مقاماً من السهروردي؟ فإن قال: نعم، قلنا: هذا دليل على أنك مجنون.

وقال اليافعي: وقد أنكر بعضهم على الشيخ علي هذا عدة أمور تخالف ظاهر الشريعة وقال في نفسه: كيف يكون هذا ولياً مع مخالفته لظاهر الشريعة[5]؟ فقال

---

(١) يتعين عليهم إظهار عقيدتهم بأدلتها حتى لا يُتهموا بالزندقة والمروق من الدين، فإذا أظهروا ما هم عليه بالأدلة وبقي قوم على إنكارهم واتهامهم لا يُلتفت إليهم حينئذٍ ولا يبالى بهم، وقد قال الإمام أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: (من علامة الصديقية: كثرة أعدائها وعدم المبالاة بهم).

(٢) وفي الحكم العطائية (١٤٤): أجهل النَّاسِ من ترك يقين ما عنده لظنّ ما عند الناس.

(٣) سدُّ الذرائع يقتضي عدم ترك هؤلاء لجماعة مساجد بلادهم ولو وقتاً من الأوقات، حتى لا يُتخذ ذلك ذريعة لتاركي صلاة الجماعة ويدَّعون مثل ذلك كذباً، وتتعطل بسببهم الجُمع والجماعات، ومن ادَّعى ذلك فليأخذ كل وقت معه واحداً إلى بلد يصلي فيه حتى يسلّم له ذلك.

(٤) تصح زيارة عصاة المسلمين المتلبسين بالمعصية بقصد نصيحتهم إن كانوا من أهل الرشد والتعقل، وستر عوراتهم وإعداد طعامهم وتنظيف ثيابهم إن كانوا من أهل الغَيبة والغَلَبة، والشرع لا يمنع من ذلك مع عدم إقرارهم على ما هم عليه، والعلماء لا يتركون حقاً لوجود باطل.

(٥) لا تلازم بين كونه ولياً وكونه لا يعصي؛ لأننا لا نقول بعصمة الأولياء، ولكن يحفظ الولي عن

=

الشيخ علي مكاشفاً له: الذي هو مخالف للشريعة منا تحترق داره الليلة، فاحترقت دار المنكر[(١)]. كما قال اليافعي. وأهل الوله والتحريف في هذه الدار لا يعلم عددهم إلا الله تعالىٰ، وقد يتشبه فيهم الفاسق والزنديق، فإن قال قائل: هذا يؤدي إلى الالتباس فيعتقد الناس من لا يدرى أهو من أهل الوله أو هو من الزنادقة؟

فالجواب: الناس على ثلاثة أقسام: قسم نعتقده، وقسم لا نعتقده، وقسم نتوقف عنده.

فالقسم الأول: نعتقده بأحد ثلاثة أشياء: الأول: أن ترى أهل العلم الباطن يعتقدونه على أي صفة كان. الثاني: أن لا يصر على منكر ظاهر. الثالث: أن يجتمع فيه الديانة مع الكرامة بشرطها مع الإصرار على بعض المنكرات في الظاهر[(٢)].

القسم الثاني: أن يكون على الضد من صفة أهل القسم الأول؛ فيصر[(٣)] على المنكر مع العلم به، ولا يظهر منه كرامة، ولا يعتقده أحد من أهل الحقيقة، فهذا لا نعتقده.

القسم الثالث: يتوقف في الاعتقاد فيه باجتماع ثلاثة أشياء: الأول: ظهور أمر خارق

الوقوع في المعصية، أو يوفق للتوبة منها بعد الوقوع فلا يُصر عليها، أو يغفرها الله تعالى له بالفضل منه، أو بسبب متقدم أو متأخر، وقد قال تعالى في أهل الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣، ١٣٥]، فربما يُتصور في المتقي فعل الفاحشة وظلم النفس، ثم يذكر الله تعالى ويستغفر فيغفر له إن شاء الله تعالى.

(١) كان على الشيخ الولي أن يعامله بالرَّحمة والشفقة، قال تعالى في عبده الخضر عليه السَّلام: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، فانظر كيف آتاه الله الرحمة قبل العلم اللدني؛ ليكون اطّلاعه الكشفي رحمةً بالخلق.

(٢) إذا كان يُحدث لكل ذنب توبة، ويعزم باطناً على عدم الرجوع إلى الذنب، فليس بمُصرٍّ ولو وقع في الذنب في اليوم سبعين مرة، فتكون صورتُه صورة المُصرّ وليس بمُصرٍّ على الحقيقة، ولكن عليه أن لا يبرِّر الذنب لنفسه ولا يجهر به، ويستغفر الله تعالى سراً وجهراً، ويتعرض لنفحات الله في الأزمنة والأمكنة ودعاء الصالحين؛ ليُعافى من الذنب ولو وقع مغفوراً له.

(٣) كيف نعلم أنه مصرّ ولم يطلعنا على نيته الرجوع إلى الذنب؟ ومجرد معاودة الذنب ليست دليلاً على الإصرار؛ لاحتمال العزم القلبي ألا يعود إليه، فتحسين الظنّ مقدّم. ولن يُسأل الإنسان عن حسن ظنه ولو كان خلاف الواقع، وإنما يُسأل عن سوء الظن إذا كان خلافه.

للعادة منه[١]، والثاني: جهلنا بحاله، والثالث: إصراره على المنكر المذكور مع علمه به، ومثل هذا لنا البحث معه وعنه[٢]؛ فإن ظهر لنا ما يقتضي صلاحاً أو طلاحاً عاملناه بمقتضاه، وإلا فإن كان المنكر فاحشاً جانبناه، وغير فاحش خالطناه، والله أعلم.

قال اليافعي: وهذا الذي ذكرته في المجهول الحال من المجانبة والمخالطة هو على سبيل الاحتياط، وإلا فليس يخفى الولي الصديق من الساحر الزنديق، فلا الآداب كالآداب، ولا الحركات كالحركات.

ومما أنكروه على الإمام الغزالي قوله: ليس في الإمكان أبدع مما كان. قال المنكر: وهذا يفهم منه العجز في الجناب الإلهي، وهو كفر صريح.

والجواب: كما قال الشيخ محيي الدين في «الفتوحات»: أن كلام الغزالي في غاية التحقيق، فلا ينبغي الإنكار عليه؛ لأنه ما ثم إلا مرتبتان: مرتبة قدم، ومرتبة حدوث؛ فالمرتبة الأولى: للحق تعالىٰ وحده بإجماع جميع الملل، والمرتبة الثانية: للخلق، فلو خلق تعالىٰ ما خلق فلا يخرج عن رتبة الحدوث، فلا يقال: هل يقدر الحق تعالىٰ أن يخلق قديماً يساويه في القدم[٣]؟ لأنه سؤال مهمل في غاية المحال.

وأجاب الشيخ عبد الكريم الجيلي بأن كل واقع في الوجود قد سبق به العلم القديم، فلا يصح أن يرقى عن رتبته في العلم الإلهي، ولا ينزل عنها، فصح قول الإمام: ليس في الإمكان أبدع مما كان[٤].

(١) ظهور الأمر الخارق للعادة ليس دليلاً على الولاية، فربما رزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة، ونحن قوم نعرف الكرامة بالولي ولا نعرف الوليٍ بالكرامة.

(٢) لا يحتاج الأمر إلى تضييع الوقت بالبحث معه وعنه؛ إن وجدناه بحال معصية نصحناه واجتنبناه، وإن كان في غير حال المعصية جالسناه وخالطناه، مع حسن الظن في جميع الأحوال والتماس الأعذار، ولو كان الإنسان يجتنب كل من يعصي لما صحب أحدٌ أحداً، ولما صحبه أحد؛ لأنه لا يخلو أحد عن معصية.

(٣) من المعلوم أن القدرة الإلهية تتعلق بالممكن فقط، فهي لا تتعلق بالمستحيل؛ لأنه لو تعلقت به لصار ممكناً، ولا بالواجب؛ لأنّ فيه تحصيل الحاصل وقلب الحقائق، وكل ذلك ممتنع.

(٤) وذلك لأنّ علم الله تعالى لا ينقلب جهلاً، فلا يقع خلاف ما تعلق به علمه تعالى، ولا يمكن تغيير ذلك العلم؛ لاستحالة البداء على الله عزّ وجل.

وأجاب الشيخ محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي في الطريق رحمه الله تعالىٰ: بأن معنى كلام الغزالي: ليس في الإمكان أبدع مما كان؛ حكمة يحكم بها عقلنا بخلاف ما استأثر الحق تعالىٰ بعلمه وإدراكه، وأبدعيته خاصة به تعالىٰ فإن ذلك أكمل وأبدع حسناً من هذا العالم[1] الذي أظهره لنا؛ إذ لو كان هذا العالم يدخله نقص لتعدى ذلك إلى خالقه تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد أجمع أهل الملل كلها على أنه لا يصدر عن الكامل إلا كامل؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧-٤٨]، ومعلوم أن الامتنان والامتداح لا يكون إلا فيما هو كامل الأوصاف، وإلا فكيف يمتن الحق تعالىٰ ويمتدح عند خلقه بمفضول؟!

وقد ألف الشيخ برهان الدين البقاعي رحمه الله في هذه المسألة مؤلفاً، وحاصله: أنه بمعزل عن مراد الإمام الغزالي بكل وجه كما بيّنته في رسالة «الفتح بالأجوبة عن أهل الشطح»، وفي كتابنا المسمى بـ «طهار الجسم والفؤاد من سوء الظن بأهل الله تعالىٰ وبالعباد» وهما مجلدان ضخمان.

ومما أنكروه أيضاً على الإمام الغزالي رحمه الله: قوله: يباح للصوفية تمزيق ثيابهم عند غلبة الحال[2] إذا قطعت قطعاً مربعة تصلح لترقيع الثياب والسجادات، كما يجوز تمزيق الثوب ليرقع به قميص آخر. قال المنكر: ولقد عجبت من هذا الرجل ـ

---

(١) يشير كلامه إلى أنّه ليس في الإمكان أبدع مما كان باعتبار ما أبرزه الله تعالى بقدرته في هذا العالم على وفق علمه، ولا يلزم منه نفيُ الإبداع الواقع في الدار الآخرة مثلاً وهو مما استأثر الله تعالى بعلمه، فهو أعظم عظمة لا يحاط بها وأبدع إبداعاً لا نهاية له من هذا العالم بلا شك، وجواب الشيخ الجيلي المتقدِّم أسلم باعتبار أن ما يبرزه الله تعالى في الدارين على وفق علمه، ولا يقع خلاف ما تعلق به، ولا يتصور أبدع منه؛ لأنه لو تُصور لكان في ذلك نسبة الجهل والنقص إليه تعالى، وهو محال.

(٢) عند غَلَبة الحال يحصل مع صاحبه غَيبة عن الحسِّ، فلو وقع منه تمزيق ثيابه عند ذلك فهو معذور، أما لو كان صاحياً فهو مخاطب بالأحكام الشرعية، ولا يباح له تمزيق ثيابه، ولا إهدار ماله.

يعني الغزالي ـ كيف أسلبه حبّ مذهب الصوفية حتى ذهل عن أصول الفقه ومذهب الشافعي، واختار بدع الصوفية على مذاهب الأئمة؟!

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الإمام الغزالي بموافقته الصوفية في تمزيق الثياب عند غلبة الحال؛ فإن ذلك غرض صحيح في معاملة أرباب القلوب؛ فإن الصوفي لولا رأى صلاح قلبه، أو طريق حضور قلبه مع الله تعالىٰ بذلك ما مزق ثوبه[١]، بل كان هو ينكر على من فعل ذلك.

وبالجملة: فلو كان جميع أموال الدنيا وأمتعتها بيد الفقير، ورأى حضور قلبه مع الله تعالىٰ لحظة في إتلافها كلها بحرقها أو رميها في بحر، لكان له ذلك بطريق الاجتهاد، ولا لوم إلا على من يمزق ثيابه ويتلف ماله إسرافاً وسفهاً، ولكل مقام رجال. وقد أنشدوا:

ولو يذوق عاذلي صبابتي صبا معي[٢] لكنه ما ذاقها

فاعلم ذلك والزم الأدب مع حجة الإسلام في دولتي الظاهر والباطن، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه عليه أيضاً: قوله في كتاب «الإحياء»: المقصود بالرياضة تفريغ القلوب، وليس ذلك إلا بالخلوة والجلوس في مكان مظلم[٣]، فإن لم يكن مظلماً لف

---

(١) إذا رأى صلاح قلبه في الخروج عمّا في يديه فليتصدق بماله وثيابه على المستحقين من الفقراء ولا يتلفها ولا يحرقها، وليلبس الخشِن والمرقع إلى حين انتهائه من السلوك أو تخلصه من الحال الذي غلب عليه، وعلى شيخه المسلك أن يرشده إلى ذلك؛ لأنّ فيه موافقة الشرع الشريف.

(٢) نذوق معه ونصبو، ولكن مع الصحو والتمكين لا مع الجذب والشطح.

(٣) لا يصح لأحد أن يسلك في مثل ذلك لنفسه، بل يبقى في توجيه شيخه المسلّك له وتربيته إذا كان كاملاً وتوفّرت فيه شروط الإرشاد وهي: علم صحيح، وذوق صريح، وهمة عالية، وحالة مرضية، وبصيرة نافذة، فإن وُجد فيه بعضها عامله بالمشيخة فيما وُجد فيه، وعامله بالأخوّة في الباقي.

رأسه في جبته، أو تدثر بكساء أو رداء؛ فإنه في مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق تعالىٰ ويشاهد جلال حضرة الربوبية.

قال المنكر: انظروا إلى هذه الترهات العجيبة، وكيف صدرت من فقيه، ومن أين له أن الذي يسمعه إذ ذاك هو نداء الحق تعالىٰ، أو أن الذي شاهده جلال الربوبية؟ وما يؤمنه أن يكون ما يجده هو من الوساوس والخيالات الفاسدة؟ وهذا هو الغالب على من يستعمل التقلل في المطعم، فإنه يغلب عليه الماليخوليا.

والجواب: أن ما قاله الإمام الغزالي تبعاً لغيره هو الصحيح، لكن له شروط عند أهل الطريق من بلوغه في الورع الغاية القصوى، ومداومة مراقبة الله تعالىٰ مع الأنفاس، وعدم شغل قلبه بنعيم الدنيا والآخرة، وهناك يخرج العبد من مواطن التلبيس من النفس والشيطان، وتصير روحه ملكية تشاهد جلال الربوبية[١]، كما تشاهده الملائكة[٢]، وكل من دخل الخلوة على ما اصطلح عليه أهل الله تعالىٰ عرف ما أقول، ومن لم يدخل فهو معذور في إنكاره لعدم وجدانه ما ذكره الغزالي في نفسه، فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه عليه أيضاً: تقريره في «الإحياء» قول أبي سليمان الداراني: إذا طلب الرجل الحديث، أو سافر في طلب المعاش، أو تزوج فقد ركن إلى الدنيا[٣]. قال

---

(١) تلوح له أنوار تسمى البوارق ثم اللوامع ثم الطوالع، يراها بعين قلبه المسمّاة بالبصيرة، وهي من أنوار الملكوت والجبروت وراثة من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٧٥] الآية، وليست أنوار الذات العلية؛ لإجماعهم أنّ الله تعالى لا يُرى بالبصر ولا بالبصيرة في الحياة الدنيا، ويستثنى الأنبياء والرسل عليهم الصَّلاة والسلاَّم فلهم أنوار تجليات الذات على بصائرهم النورانية لا أبصارهم إلا سيدنا محمداً ﷺ على قول، وما يقع لبصائر الأولياء إنما هو وراثة من الحضرة المحمدية لا استقلالاً بتجلٍّ ذاتي خاص، والله أعلم.

(٢) الملأ الأعلى والملائكة يطلبونه تعالى كما يطلبه العارفون والأولياء، وهم في حكم الحجاب العام، واختلف العلماء في رؤية الملائكة لله تعالى يوم القيامة وفي الجنة؟ والصحيح: وقوعها لهم، والله أعلم.

(٣) أي: قبل معرفته بالله تعالى، وقبل تحققه بالإخلاص له؛ لأنه والعياذ بالله يخشى عليه أن يصبح عبد الشُّهرة والسُّمعة، وعبد الدرهم والدنيار، وعبد الزوجة، وكل ذلك من عقوبات من ركن إلى الدنيا بقلبه قبل معرفته بربه والله أعلم.

المنكر: هذه الثلاثة أشياء مخالفة لقواعد الشريعة، وكيف لا يطلب الحديث وقد ورد أن: «الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم»؟[(١)(٢)]

وكيف لا يطلب المعاش وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لأن أموت من سعي رجلي أطلب كفاف وجهي أحب إليَّ من أن أموت غازياً في سبيل الله[(٣)]؟ وكيف لا يطلب التزويج وصاحب الشرع ﷺ يقول: «تناكحوا تناسلوا»؟[(٤)(٥)] فما أرى هذه الأوضاع من الصوفية إلا على خلاف الشرع.

والجواب: أن مثل الإمام الغزالي لا يجهل مثل هذه الأمور، بدليل مدحها في مواضع أخر من كتاب «الإحياء»، وإنما مراده أن الدخول في مثل هذه الأمور من لازمه غالباً دخول الآفات التي تحبطها؛ فإن من طلب الحديث لزمته الرياسة، وصار مقدّماً عند الناس في التعظيم والإكرام على من لم يطلبه، وقلّ من يتخلص من الميل أو المحبة لمثل ذلك. وأما التجارة والبيع والشراء مع الخلاص من الميل إلى الدنيا فلا

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٥٧)، والترمذي (٢٦٠٦).

(٢) جميع ما ورد في فضل العلم إنما هو في حق من أخلص لله تعالى فيه، والإخلاص لا يتحقق إلا بالتخلص من الحظوظِ والرُّعونات النفسية، والتوقي عن ملاحظة البَرية.

(٣) (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة) كما ورد في الحديث الذي أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٤٠٠)، وأول الفرائض العينية على كل مكلف معرفة الله تعالى.

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦/ ١٧٣) والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٠٧).

(٥) بشرط أن يكون الزوج قوياً مالكاً لقلبه متمكناً من معرفة ربِّه، فلا يتبع هوى زوجته فيما يسخط الله تعالى عليه، ولا تشغله عن ذكر ربِّه وصدق التّوجه إليه، فإن كان ضعيفاً فإنه يتعين عليه ترك المصلحة خشية الوقوع في المفسدة، وقد أمر سيدنا عمر رضي الله عنه ابنه عبد الله بطلاق امرأته، فسأل النبي ﷺ فقال له: طلقها، فطلقها [أخرجه البخاري (٤٩١٧)].

فقد علم سيدنا عمر وهو الملهم المحدّث أنّ في إبقائها على عصمة ابنه مفسدة على دينه وورعه، فترك مصلحة إبقائها خشية تلك المفسدة، وأقرَّه النبي ﷺ على ذلك، وأمر عبد الله بمثل أمر أبيه، وأمر سيِّدنا إبراهيم ﷺ ابنه سيدنا إسماعيل عليه الصَّلاة والسَّلام بتطليق زوجته، فطلقها وتزوَّج غيرها [أخرجه البخاري (٣١١٣)] مع أنّ سيِّدنا إسماعيل نبي ورسول ولا تخشى عليه مفسدة، ولكنَّ أباه رأى ما هو الأصلح والأكمل فأمره به، فامتثل أمره.

يكون إلا ممن كمل سلوكه، ودخل حضرة الله تعالىٰ، وعرف الموانع كلها قال تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، أي: مراقبته، فمدحهم بالرجولية لكونهم تاجروا وباعوا واشتروا ولم يشغلهم ذلك عن مراقبة الحق تعالىٰ[(١)]، وكأنهم في حال بيعهم وشرائهم يخاطبون الله تعالىٰ لا تحجبهم هياكل الحق[(٢)] عن مشاهدته. فكلام أبي سليمان جرى على الغالب، فلا لوم على الغزالي ولا غيره في تقريرهم لأبي سليمان على ذلك.

وقد كان سيدي الشيخ أبو الحسن الشاذلي يقول: الدنيا ابنة إبليس، فمن أحبها فقد تزوجها، ومن تزوجها فقد صاهر إبليس، وصار يتردد إلى ابنته، ويدخل على زوجته ليلاً ونهاراً بل بمجرد خطبتها يقع التردد المذكور على عادة الأصهار إذا جزموا بالخطبة، وأين من يسلم من إبليس مع تردده إليه؟! فتأمل. وأما كون التزويج من جملة الميل إلى الدنيا فهو ظاهر لأنه؛ في الغالب يطلب للاستمتاع، وذلك الاستمتاع لا يحصل إلا بالوقوع في الآفات التي كان عنها بمعزل أيام عزوبته، لا سيما إن كان متجرداً عن القيام في الأسباب التي تجلب له أمر معاشه[(٣)]، فإنه يتلف بالكلية ويلزمه

---

(١) فمن راقب الله تعالى فيما أقامه فيه، ولم يشغله ما هو فيه عن الله تعالى بل أخذه من الله ورجع به إليه، وراعى الأحكام الشرعية بظاهره وباطنه، فهو الكامل، وقد قالوا: خلوة العارف في جلوته؛ فظاهره مع الخَلق يقوم بحقوق الشريعة، وباطنه في كل ذلك مراقب لله تعالى، فهو واحد في حضرتين شهوديتين، لا يحجبه ظاهره عن باطنه، ولا باطنه عن ظاهره، وكفى بذلك كمالاً

(٢) أي: مظاهر تعلقات أسمائه وصفاته تعالى ومجاري أفعاله، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] فأضافهم الحق تعالى إليه، والمضاف إلى اللطيف لطيف.

وقال العارف:

إذا مارأيت الله في الكلِّ فاعلاً	رأيت جميع الكائنات ملاحا
وإن لم تر إلا مظاهر صنعه	حُجبت وصيّرت المِلاح قِباحا

(٣) كالمنقطعين من الصُّوفية في الزوايا والتكايا، يتجردون في زعمهم عن الدنيا وهم يطمعون بما في أيدي الخلق، فمن أعطاهم مدحوه ووافقوه على معاصيه، ومن لم يعطهم ذمّوه وقاطعوه وشددوا عليه النكير، يبصرون في عينه القذاة، ولا يبصرون الجذع في أعينهم.

الرياء لكل من أحسن إليه بلقمة أو خَلَقَةٍ[١] أو غيرهما، فأبغض الخلق إليه من يذمه عنده خوفاً أن يتغير اعتقاده فيه فيقطع عنه بره، فكان عبادة هذا كلها لأجل ذلك الذي أحسن إليه.

وفي الحديث: «خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ الذي لا زوجة له ولا ولد»[٢]

وفي الحديث أيضاً: «سيأتي على أمتي زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وولده، فذكر الحديث إلى أن قال: «وذلك أنهم يعيرونه بضيق المعيشة إلى أن يوردوه موارد الهلاك»[٣][٤].

وأشد ما على الزوجة والولد أن القائم عليهم يردّ شيئاً أتاه من الشبهات من نقود أو ثياب أو طعام، فيصير هو وإياهما في حرب، ويودون أنه يقع في النار ولا يردّ عنهم شيئاً من ذلك.

وقد استشار شخص سيدي عليّاً الخواص في التزويج، فقال له: شاور غيري. فقال له فقيه: ما منعك أن تشير عليه بفعل السنة؟ فقال الشيخ: أنت ما حفظت إلا كونه سنة، أما تنظر إلى الآفات المرتبة على ذلك من هلاك الدين وأكل الحرام والشبهات؟

فاعلم ذلك فإن مثل الإمام أبي سليمان الداراني والإمام الغزالي أعلم بالشريعة منك بيقين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) خَلَق الثوب: من باب سمع ونصر وكرم؛ أي: بلي، والخَلَق: محرّكة: البالي، للمذكر والمؤنث، جمعه: خلقان.

(٢) ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣/ ٣٨١)، وقال الحافظ العراقي: أخرجه أبو يعلى من حديث حذيفة، ورواه الخطابي في العزلة من حديثه وحديث أبي أمامة، وكلاهما ضعيف.

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (١/ ٤٥٠)، وذكره الغزالي في «الإحياء» (٣/ ٣٨٢)، وقال العراقي: أخرجه الخطابي في العزلة، والبيهقي في «الزهد» نحوه، وكلاهما ضعيف.

(٤) وللشيخ المحدِّث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى رسالة سماها «العلماء العزَّاب» فيمن لم يتزوج من العلماء سلفاً وخلفاً ومات عَزَباً مع الأجوبة عن ذلك، فلتراجع.

ومما أنكروه أيضاً على الغزالي: تقريره قول الجنيد: إذا كان الأولاد عقوبة[١] شهوة الحلال، فما ظنكم بعقوبة شهوة الحرام؟ قال ابن القيم: هذا غلط من الجنيد ومن أقره على ذلك؛ فإن الجماع سنة أو مباح، وكلاهما لا عقوبة على فاعله جرياً على قواعد السنة.

والجواب: أن مراد الجنيد بالعقوبة التي تحصل ما يلازم ذلك مما لا يعنيه. وقال تعالىٰ:[٢] ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤] ولا يحذِّر الحق تعالىٰ إلا مما فيه رائحة الإثم[٣].

وقد تقدم في هذا الكتاب أن من مصطلح القوم[٤] أن يؤاخذوا المريد على فعل المباح، ويعاقبوه عليه من حيث كونه يوقف عن الترقي؛ وقد اشتهى بعضهم بيضاً

(١) تسمية أولاد الحلال عقوبة إنما هو مجاز باعتبار ما ينتج عنهم من متاعب التربية وهمومها، ولا شك أنه مثاب على ذلك ومأجور عند الله تعالى، وقد سمَّى رسول الله ﷺ البيان سحراً، ولا يلزم من ذلك تحريمه، وأن صاحبه يعاقب عليه عقاب السحر، والإمام الجنيد رضي الله عنه سمّى ذلك عقوبة ولا يلزم أن تكون على حرام أو مكروه، فهي مشاكلة لفظية يراد بها هنا الفتنة، والله أعلم.

(٢) بل كل التقادير خيرها وشرها فتنة؛ أي: اختبار لإيمان المؤمن، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] فعلامة صدق الإيمان وصحته: ألا يتغير عن عبوديته لله تعالى، وألا يترك عبادته بتغير التقادير عليه؛ فإنّ الله يختبر إيمان عبده بالغنى كما يختبره بالفقر، وبالعز وبالذل، وبمدح الخلق وذمِّهم، وبالعطاء وبالمنع، فمن بقي على الاستقامة مهما تغيرت عليه المقادير فهو المؤمن، وإلا فهو ممن يعبد الله على حَرْف، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]

(٣) التحذير إما من عدوٍّ ظاهر كقوله تعالى: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، أو من عدو باطن كالآية المذكورة؛ ففي الحالة الأولى يخشى الإنسان على جسده، وفي الثانية يخشى على قلبه، والله أعلم.

(٤) المصطلح الخاص لا يعطّل الحكم العام ولا يضاده، والمباح منه ما هو عزيمة في حق قوم، ومنه ما هو رخصة في حق آخرين.

=

وسمناً، فاتّهم بأنه من اللصوص فضربوه سبعين سوطاً، ثم عرفوه فاعتذروا إليه وقدموا له بيضاً وسمناً، فقال لنفسه: كلي شهوتك بعد سبعين عصاة(١). وكذلك قطعت يد الشيخ أبي الخير التيناتي أحد رجال «رسالة القشيري» في تناول شهوة مباحة كان عزم أن لا يأكلها(٢)، ولكل مقام رجال، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الإمام الغزالي أيضاً: تقريره أبا حمزة البغدادي على قوله: إني لأستحي من الله أن أدخل البادية وأنا شبعان، وقد اعتقدت التوكل؛ لئلا يكون شبعي

وقد نهى رسول الله ﷺ عبد الله ابن عمرٍو رضي الله عنهما عن مواصلة الصِّيام ودوام القيام وهو عزيمة، وأمره بالرخصة فلم يأخذ بذلك وبقي على عزيمته، وعندما كبر سنه قال: يا ليتني قبلتُ رخصة رسول الله ﷺ، [أخرجه لبخاري (١٩٣)، ومسلم (١١٥٩)].

فلا يُسمَّى في أخذه بالعزيمة وتركه الرخصة عاصياً ولا آثماً ما دام لا يوجبه على نفسه ولا على غيره؛ لأنه أخذ بما هو مباح في الأصل، وداخل في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] و﴿مَا﴾ مصدرية على قول؛ أي: استطاعتكم وهو تفريغ الجُهد والوُسع والطاقة، وهي من أشدِّ الآيات وأشقها؛ لأنها آمرة الأقوياء بالعزائم وترك الرُّخص التي هي للضعفاء، وقد رأى النبي ﷺ السيدة عائشة رضي الله عنها تأكل في اليوم مرتين فقال لها: «يا عائشة، أما تحبين أن يكون لك شغل إلا في جوفك؟ الأكل في اليوم مرتين من الإسراف، والله لا يحبُّ المسرفين» [أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢/١٣٨)]، فهذا أخذ بالعزيمة في أمرٍ مباح، وهو حكم خاص بالأقوياء لا بالضعفاء، وكثرة التوسع في المباح تجرُّ إلى خلاف الأولى، ثم إلى المكروه، ثم إلى الحرام، وقد قال بعضهم: نفوسنا ضعيفة إن تساهلنا معها في رخصة جرتنا إلى رُخَص كثيرة، والله أعلم.

(١) اللهمَّ آتنا ما نشتهي من المباح، واحفظنا فيه واحفظ قلوبنا، ولا تعرضنا للتهمة ولا للسِّياط آمين.

(٢) هذه وإن كانت عقوبة باعتبار مقامه على نقضِ عزمه الباطن؛ لأن الله تعالى نهى عن إبطال العزم بقوله: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]. والنية والعزم عمل، وحسنات الأبرار سيئات المقرَّبين، لكنها من وجهٍ آخر لمّا اتُّهم وقُطعت يده لا شك أن يثيبه الله تعالى على صبْره على قدَره ورضاه عنه وعدم منازعته لقضائه، ولكن هل هذا يرفع عنه الإثم بإتلاف العضو وإثم غيره؟ وهل يتقابل الثواب على تقديره مع الإثم فيغلب الثواب الإثم أو الإثم الثواب؟ الله أعلم بما يُعامل به عباده، ولا نوجب على الله تعالى حُكماً، ونفوض أمر الخلق إليه ونقول كما قال السيِّد المسيح عليه الصَّلاة والسَّلام في حق قومه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

زاداً تزودت به. قال المنكر: ومن العجب اعتذاره عن أبي حمزة بقوله: كلام أبي حمزة صحيح، لكن يحتاج إلى شرطين:

أحدهما: أن يكون الإنسان قد رأى في نفسه بحيث يمكنه الصبر على الطعام أسبوعاً ونحوه.

والثاني: أن يمكنه التقوت بالحشيش، ولا تخلو البادية من أن يلقاه آدمي معه طعام بعد أسبوع، أو ينتهي إلى محلة أو حشيش يجد به ما يقوته.

قال ابن القيم: إنَّ أقبح ما في هذا القول صدوره من فقيه؛ فإنه قد لا يلقى أحداً، وقد يضل، وقد يمرض فلا يصلح له الحشيش، وقد يلقاه من لا يطعمه، وقد يموت فلا يدفنه أحد.

والجواب: أما كلام أبي حمزة فهو في غاية الإخلاص، وكذلك ما شرطه الإمام الغزالي فهو صحيح يتمشى على قواعد الفقه، وأما ما ذكره ابن القيم فلا ينهض حجة واضحة على أبي حمزة والغزالي؛ لأنه ولو حمل أيضاً الزاد يجوز أن يقع له ما يقع لمن لم يحمله، فتضيع منه النفقة ويضل عن الطريق وغير ذلك، لكن لا يخفى أن حمل الزاد سُنّة، ومن فعل السُّنة كان تحت نظر الله تعالىٰ بالإمداد واللطف[1]؛ لأنه فعل ما كلف بخلاف من لم يحمل زاداً؛ فإنه موكول إلى نفسه ولو كان ممن صحت تجربته للحق جلّ وعلا؛ فإن الحق تعالىٰ لا يقيد عليه بفعل ما يشاء إلا إن قيد على نفسه بشيء، فللعبد طلبه منه عبودية.

وقد قال رجل للحسن البصري: إني أريد أن أجلس في مسجد وأترك السبب؛ لاعتقادي أن الله تعالىٰ لا يضيّعني، فقال له الحسن: إن كنت على يقين السيد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام فافعل، وإلا فالزم الحرفة، والله أعلم.

ومما أنكروه على الإمام الغزالي أيضاً: تقريره ما حكاه عن بعضهم أنه بات عند

(١) وهذا معنى قولهم: التزود شرعه ﷺ، والتوكل حاله، ولا يترك أحدهما من أجل الآخر.

السباع في برية، ليمتحن توكله على الله تعالىٰ هل صح أم لا؟ قال المنكر: كيف يجوز للغزالي أن يسكت على ما فعله هذا الرجل مع تعرضه لأسباب الهلاك ببياته عند السباع لا سيما إن كانت جيعانة. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَة: ١٩٥].

والجواب عن الغزالي وعن من حكى عنه ما ذكر: أن ذلك في حق أرباب الأحوال الذين يغلب حالهم على حال السبع، ويركبونه، ويعركون أذنه، وينقاد لهم، بل يخاف منهم(١). وهذا مقام يبلغه المريد أوائل دخوله في الطريق، فيمسح الله تعالىٰ من قلبه الخوف من كل شيء من المخلوقات جملة واحدة(٢).

وقد وقع لي ذلك؛ فنمت في خربة كلها ثعابين وحيات، وصارت الثعابين والحيات تدخل في ثيابي، وتخرج من طوقي، ولا يتغير مني شعرة.

وكذلك وقع أن إبليس تزيّا في زي حية عظيمة كفخذ الصبي، وصار يدخل في كمّ سيدي عبد القادر الجيلي، ويخرج من طوقه، فلم يتغير. فقالوا له في ذلك. فقال: إن هي إلا دويدة لا تتحرك إلا إن حركها الحق جلّ وعلا.

وكذلك وقع لأخي أفضل الدين أننا نزلنا في عقبة السودي في طريق الحجاز، وهي كثيرة الحيات والعقارب فقالوا له: نم فوق الأعدال خوفاً من الحيات، فتبسم وقال: إنَّ الحية عبد مأمور، لا تقدر تلسع إلا من أذن لها الحق تعالىٰ بلسعه، فيوحي إليها: إلسعي فلان بن فلان في الموضع الفلاني، في الوقت الفلاني، فإذا أذن لها فلا يفيد الحذر(٣)، وإذا لم يأذن لها فلا يحتاج إلى حذر.

---

(١) وقد وقع مثل ذلك لسَفينة مولى رسول الله ﷺ.

(٢) يمحو الله تعالى من قلبه الخوف؛ لأنه يُريه أنّ نواصيها بيد الله تعالى، وأنه يسلطها على من يشاء من عباده، فليس لها تأثير ذاتي في قدَر من المقادير فهو يخاف الله أن يسلطها عليه.

(٣) إذا فعل العبد أسباب الحفظ من الأدعية والأذكار النبوية يُرفع عنه ما قُدِّر له من المقادير المعلَّقة، ولمّا شكا رجل إلى رسول الله ﷺ ما لقي من عقرب لدغته قال: «أما لو قلت: أعوذ بكلمات الله التّامّات من شرِّ ما خلق، لم تضرّك» [أخرجه مسلم (٤٨٨٣)]، وفي الحديث: «لا يردُّ القضاء إلا الدعاء» [أخرجه الترمذي (٢٠٦٥)].

وفوق مقام أهل هذا المقام مقام أرفع من هذا وهو الخوف من كل شيء يؤذي والتباعد عنه، ولو علمنا أن الحق تعالىٰ قدر علينا ما يؤذينا فنتحفظ من الأذى حسب طاقتنا، ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء، ونثاب على ذلك الحذر لا سيما إن كان شهد أحدنا أن نفسنا وديعة عندنا لله تعالىٰ، وقد أمرنا بمدافعة الأقدار عنها[١] كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب «المنن والأخلاق»، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الإمام الغزالي أيضاً: تقريره ما حكاه عن أبي الحسن الدينوري أحد رجال «رسالة القشيري»، أنه حج اثنتي عشرة حجة وهو حاف مكشوف الرأس[٢].

قال ابن القيم: هذا من أعظم الجهل؛ لما في ذلك من الإيذاء للرأس والرجلين، ولا تسلم الأرض من الشوك والوعر، وكان هؤلاء الصوفية ابتكروا من عند أنفسهم شريعة سموها بالتصوف، وتركوا شريعة محمد ﷺ بجانب، فنعوذ بالله تعالىٰ من تلبيس إبليس؛ فإن مثل هذه الحكايات تفسد عقائد العوام، ويظنون أن فعلها من الصواب.

والجواب: أنه لا ينبغي المبادرة إلى الإنكار على من أتلف جسمه في مرضاة الله تعالىٰ، وتعظيم حرماته، وربما كان من خرج للحج حافياً مكشوف الرأس وقع في ذنب عظيم عنده، وظن أن الحق تعالىٰ قد سخط عليه بسببه[٣]، فخرج بتلك الهيئة يطلب التنصل من ذنوبه على وجه الذل والانكسار.

---

(١) ونحن قوم نقابل أقدار الحق بأقدار الحق للحق، ونفِرُّ من قَدَر اللهِ إلى قَدَر الله، ولمّا سُئل النبي ﷺ عن رُقىً يُرقى بها المريض، هل تردُّ من قَدَر الله شيئاً؟ قال: «هي من قَدَر الله» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٩/ ٩١)].

(٢) إذا اعتقد أو غلب على ظنه أن في ذلك إيذاءً له فإنه يُمنع منه، وفي الحديث: «إنّ الله غنيٌّ عن تعذيب هذا نفسه» [أخرجه النسائي (٣٧٩٢)]، وإذا حماه الله تعالى من الأذى خرقاً للعادة فهو مباح في حقه، ولا يصح اقتداء غيره به.

(٣) على العبد أن يحسِّن الظن بالله تعالى في كل أحواله، وأن يفعل الكفارات الشرعية لمغفرة الذنوب مهما عظمت، وفي «الحكم العطائية» (٤٩): (لا يعظم الذَّنب عندك عظمةً تصدُّك عن حُسنِ الظن بالله تعالى، فإن من عرف ربه استصغر في جنب كرمه ذنبه)، وقال الشافعي رضي الله عنه:

تعاظمني ذنبي فلما قرنتُه ... بعفوك ربِّي كان عفوك أعظما

وقد وقع لسفيان الثوري رحمه الله تعالىٰ أنه حج من البصرة حافياً فلقيه الفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وسفيان بن عيينة خارجاً من مكة، فقالوا له: يا أبا عبد الله أما كان من الرفق بذاتك أن تركب ولو حماراً؟ فقال: أما يرضى العبد الآبق من سيده أن يأتي إلى مصالحته إلا راكباً؟!، فبكى الفضيل والجماعة.

فانظر يا أخي إلى قول سفيان وفعله، واقتدِ به؛ فإنه أعلم بالشريعة منك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه أيضاً على الغزالي: ما أجاب به من سأله عن رجل يدخل البادية بلا زاد، عن قوله: هذا من فعل رجال الله، فقيل له: فإن مات؟ فقال: الدية على العاقلة. فقال المنكر: هذه فتوى جاهل بقواعد الشريعة؛ إذ لا خلاف بين فقهاء الإسلام أنه لا يجوز لأحد دخول البادية بغير زاد، وأن كل من فعل ذلك ومات بالجوع فهو عاص لله تعالىٰ مستحق للعقوبة في الآخرة.

والجواب: أنه لا ينبغي المبادرة إلى الإنكار على من فعل مثل ما قال السائل؛ لاحتمال أن يكون مراد الغزالي بالرجال أرباب الأحوال الذين غلبت عليهم أحوالهم لا العارفين من مشايخ الطرق، بقرينة ما مرّ في الجواب قبله، ولا لوم على الغزالي إلا لو جعل ذلك شائعاً في حق كل الناس، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الغزالي أيضاً: تقريره عن أبي الخير الأقطع ما حكاه عنه من قوله: إني عقدت مع الله عهداً أن لا آكل شيئاً من الشهوات[1]، فمددت يدي إلى ثمرة في شجرة فقطعتها فبينما أنا أمضغها إذ ذكرت العهد، فرميت بها من فمي، فدار بي فرسان، وقالوا: قم، وأخرجوني إلى ساحل بحر إسكندرية، وإذا أمير وحوله خيل وجند، فقالوا: أنت من اللصوص، وإذا معهم جماعة من لصوص السودان، فسألهم عني، فقالوا: لا نعرفه، فكذبهم الأمير، وشرع يقدم يداً ويقطعها إلى أن وصل إليَّ

(١) لو عاهد الله تعالى أن لا يأكل شيئاً من الشهوات المحرَّمة فهو مطلوب شرعاً، أما الشهوات المباحة فليس له ذلك، ونقض عهده والتكفير عنه بالكفارة الشرعية متعين عليه حينئذٍ.

فقال لي: تقدم ومدّ يدك، فمددتها[١] وقطعت. . . إلى آخر ما قال. قال المنكر: فانظروا إلى هذا الجهل العظيم ما فعل بصاحبه، ولو أن عند التيناتي رائحة علم لعلم أن ما فعله حرام عليه وليس لإبليس عون على العباد والزهاد أكثر من الجهل. وما أظن غالب ما يقع لهؤلاء إلا من الماليخوليا[٢]

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الغزالي ولا على التيناتي؛ لأنهما مجتهدان في ذلك، فرأيا أن نقض العهد مع الله تعالى[٣] ذنب يستحق به قطع اليد من حيث إن نقض العهد عند الأكابر أعظم من سرقة ربع دينار، وقد يكون ذلك من جملة علم الخضر[٤] وإقدامه على قتل الغلام، وخرق السفينة، وأيضاً: فإن مشهد الأكابر حضرة التقدير الإلهي[٥]، فهم مع الله الذي قدّر بالقطع لا مع الجلاد الذي يقطع اليد مثلاً.

فكلام الغزالي في حق الأكابر[٦]، وقول المنكر في حق الأصاغر؛ فإنه كان يكفي في عقوبة أحدهم أن يتوب ويستغفر من نقض العهد، وليس له أن يمكن الجلاد من قطع يده ما أمكن؛ لأن ذلك لم يأمر به الشرع، والله أعلم.

---

(١) المتعين عليه إثبات براءته لحق الشرع المتعلق به وبمن يقيم الحدّ كي لا يأثم بإتلاف عضو، ولا يأثم بإثم غيره.

(٢) ليس فيهم مرض الماليخوليا، وإنما الغَلَبة الحاصلة على عقولهم والغَيبة عن الرشد هما نتيجة الأحوال القاهرة على بواطنهم والتي لا يستطيعون دفعها عنهم، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يُوسُف: ٢١]، وسبب ذلك عدم السلوك على أيدي الكاملين من العارفين.

(٣) العهد مع الله تعالى لا ينعقد فيما يصادم الحكم الشرعي، وفي الحديث الصحيح: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفِّر عن يمينه» [أخرجه مسلم (٣١١٥)].

(٤) علم الخضِر لا يقاس عليه غيره؛ لأنه غير مخاطب بشريعة رسول ولا مكلف بها أمراً ونهياً، بخلاف غيره من الخاصة والعامة من هذه الأمة المحمدية فهم مخاطبون بالشرع ومكلفون به، وسيف الشرع فوق أعناق الجميع.

(٥) الكامل هو الذي يقابل أقدار الحق بأقدار الحق للحق، كما قال سيِّدي الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه.

(٦) الأكابر أشدُّ تمسكاً بالشرع وأحكامه وآدابه، ولولا ذلك لما صاروا أكابر، فلو قال: في حقِّ أصحاب الأحوال ممن لم يبلغ درجة التمكين لكان أولى.

ومما أنكروه على الصوفية: قولهم: إنَّ المسافر إذا قدم من سفر على غير طهر، فدخل الرباط وفيه جماعة فلا ينبغي له السلام عليهم بل يأتي الميضأة ويتطهر، فإذا تطهر وصلى ركعتين، فحينئذ يسلم على شيخ الرباط، ثم على الباقين(١). قال المنكر: هذا مما ابتدعوه على خلاف قواعد الشريعة، قال المنكر: ويشبه أن يكونوا أخذوا ذلك من مذهب الأطفال في المجلس؛ فإنك إذا قلت للطفل لما يأتي المجلس ويجلس بلا سلام: ما لك ما سلمت علينا؟ يقول: ما غسلت وجهي بعد، ولعل هؤلاء الأطفال علّموا مثل ذلك لهؤلاء الجهلة.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على من ترك السلام على أهل الرباط حتى يتطهر(٢)؛ لأن السلام اسم من أسماء الله تعالىٰ، وكل عاقل يكره أن يذكر اسم ربه على غير طهارة.

وقد ورد أن شخصاً سَلَّم على رسول الله ﷺ بعد أن قضى ﷺ حاجته وقبل أن يتطهر، فلم يرد ﷺ السلام عليه حتى ضرب بيديه الحائط ومسح وجهه ويديه، وقال: «كرهت أن أذكر اسم الله تعالىٰ على غير طُهر». بل بلغنا أن أبا سليمان الداراني كان من عاداته أن يذكر اسم الله تعالىٰ كل ليلة على سور المدينة من العشاء إلى الفجر، فطلع السور ليلة فلم يتكلم إلى الفجر، فقيل له في ذلك، فقال: تذكرت كلمة قبيحة تكلمت بها حال الشباب، فما تجرأت أن أذكر اسم الله تعالىٰ بلسان تكلمت به القبح(٣).

---

(١) ونظير ذلك ما قاله الفقهاء في حديث المسيء صلاته أنه صلّى ثم جاء فسلَّم: إنه ينبغي على داخل المسجد أن يبدأ بالتحية ثم يسلّم على القوم، وذلك من تقديم حقّ الله تعالى على حقِّ الخلق.

(٢) فإذا اضطر للسَّلام أو ردّه فليتيمم بتراب مباحٍ غير مملوك؛ عملاً بالحديث الوارد.

(٣) لو استغفر الله تعالى عن تذكر الكلمة القبيحة وتصدَّق بصدقة على إنسان أو حيوان لكان خيراً له من السكوت، فقد قالوا: كلما تذكر الإنسان معصية فليجدِّد لها استغفاراً وتوبة، وليتصدق بما تيسر «فالصدقة تطفىء الخطيئة» كما ورد في الحديث [أخرجه ابن حبان (٤٥٩٧)]، والاستغفار والتوبة يدخل بهما العبد مرتبة المحبوبية، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فانظر يا أخي لك شيخاً يسلك بك طريق أهل الله تعالىٰ؛ لتعرف آداب أهل حضرته، وتقوم بواجب حق التعظيم لله تعالىٰ ولأسمائه[١]، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الغزالي: قوله: إن الاشتغال بعلم الظاهر بطالة[٢]

قال ابن القيم: هذا جهل مفرط منه، وأصل ذم الصوفية العلم أنهم رأوا أن طريق الاشتغال به لا توصلهم إلى الرياسة[٣] إلا بعد طول زمان، بخلاف طرقهم المبتدعة؛ من لبسهم الزي، وصلاتهم بالليل، وصيامهم بالنهار، وتقصير الثياب والأكمام.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الغزالي بسبب قوله ذلك، فإن مراده: أن الاشتغال بالعلم على طريق أهل الجدال بطالة بالنسبة إلى طريق العلماء العاملين لا أنها بطالة من كل وجه.

وقد كان الإمام سفيان الثوري يقول: قد صار علم الناس اليوم من جملة زادهم إلى النار؛ لعدم مراعاتهم العمل به، وجعله شبكة يصطادون بها أمر معاشهم.

وكيف يظن بالغزالي أن يريد ما فهمه المنكر وهو يعلم أن علم الشريعة هو أساس علم الحقيقة؛ إذ الشريعة لها تقويم صور العبادات الظاهرة[٤]، والحقيقة لها تقويم صور العبادات الباطنة[٥] بحيث تستحق أن يقبلها الله تعالىٰ تفضلاً منه تعالىٰ.

وقد بلغنا أن الغزالي ما قال ذلك إلا في حق نفسه لما دخل على طريق القوم،

---

(١) وليخلصك من غَلَبة الأحوال التي توقعك في المهالك والمفاسد.

(٢) إن لم يصحبه تزكية باطنة ولم يتحقق صاحبه بالإخلاص فيه.

(٣) لا يقصد أهل التربية الوصول من خلال الزهد والعبادة إلى الرِّياسة، واتهامهم بذلك تحكم في النوايا والمقاصد ـ ولا اطّلاع لأحدٍ غير الله تعالى عليها ـ وسوء ظنٍّ بهم، وقصصهم في الابتعاد عن الشهرة وأسبابها كثيرة مشهورة.

(٤) وذلك باستيفاء شروط الصحة الظاهرة؛ لتكون العبادة محكوماً بصحتها على أقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى.

(٥) وذلك باستيفاء شروط الصحة الباطنة؛ لتكون العبادة مقبولةً عند الله تعالى بفضله على ما ذكره الربَّانيون والعارفون من أولياء الله تعالى رضي الله عنهم وقدَّس أسرارهم العليَّة.

ورأى كمالها وآدابها، فقال: ضيعنا عمرنا في البطالة[١]، والله أعلم.

ومما أنكروه على الشبلي رحمه الله تعالىٰ: قوله: ما في الجبة إلا الله[٢]؛ بالباء الموحدة، وفي رواية أخرى: ما في الجثة إلا الله[٣]؛ بالثاء المثلثة. وقالوا: هذا يقتضي مذهب الحلولية.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الشبلي؛ لأن كلامه مع أهل العلم الذين حديثهم أحاديث الشريعة وقواعدها، فهو مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وحديث: «إن الله في قبلة أحدكم»[٤] على حدٍّ سواء؛ فإن كل عالم بالله يعرف أن الحق تعالىٰ لا يدخل في الكون، ولا يجتمع معه في حدٍّ ولا فَصْلٍ؛ لمباينته تعالىٰ للعالم في سائر الصفات.

ومعنى كلام الشبلي: ما في جسمي فاعل إلا الله تعالىٰ حقيقة، وجميع أفعالي إنما هي مجاز بحكم إمداد الحق تعالىٰ لي مدداً مستقلاً، وبذلك أوّلوا قول من قال: ما ثم في الكون إلا الله؛ أي: ما ثم فيه فاعل حقيقة إلا الله[٥]، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي: قوله: اعلم أن ميل قلوب أهل التصوف إنما هو إلى

---

(١) المنقول عنه أنّه لمّا مرَّ بالمدارس التي كان يدرّس بها قال: (ههنا كنا نعصي الله تعالى) أي: معاصي القلوب؛ من الرِّياء وحُبِّ السُّمعة والشُّهرة، والتَّعالي على الأقران، والتقدم على الإخوان، وغير ذلك.

(٢) الكلام على حذف مضاف؛ أي: ما في الجبة إلا خَلق الله، أو فعل الله.

(٣) الكلام على حذف مضاف أيضاً؛ أي: ما في الجثة إلا حُبُّ الله، أو التوكل على الله، أو الإيمان بالله، وهكذا.

وتأويل الكلام المتشابه الصادر عن مسلم متعيِّن حتى لا نوقعه في الشرك أو الكفر فيما يحتمل التأويل، فنأثم حينئذٍ إثماً عظيماً، والعياذ بالله تعالى.

(٤) أخرج البخاري (٣٩١)، ومسلم (٨٥٢): «إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى».

(٥) لو قال: (ما ثَمَّ فيه فاعل مؤثِّر إلا الله) لكان أولى؛ لإجماع أهل السنة والجماعة على أنّ العبد لا تأثير له في شيء من أفعاله، مع صحة نسبه الأفعال إليه وتسميته فاعلاً لا مؤثِّراً.

تحصيل العلوم اللدنية دون العلوم النقلية[١]، ولذلك لم يحضوا على دراسة العلم، ولا تحصل ما صنفه المصنفون، وإنما حضوا على الاشتغال بالله تعالىٰ وحده، والاشتغال بذكره فقط إلى آخر ما قال .

وعد المنكرون ذلك من جملة ما غلط فيه الغزالي وقالوا: قد حث الشارع على طلب العلم، فكيف يمدح من لم يحض على تحصيله من الصوفية؟ وقالوا: عزيز هذا الكلام أن يصدر من أكبر متشرع؛ فإنه لا يخفى قبحه، وهو كالطي لبساط الشريعة حقيقة ثم على المذهب، فقد فاتت الفضائل علماء الأمصار كلهم؛ فإنهم لم يسلكوا طريق الصوفية على هذا النحو الذي ذكره الغزالي، وإذا ترك الإنسان الاشتغال بعلم الشريعة خلت النفس بوساوسها وخيالاتها، ولم يبق عندها من العلم ما يطرد ذلك فيلعب بها إبليس أيّ لعب.

والجوابُ: أن مراد الغزالي ـ كما حكاه عن القوم ـ: إنما هو بعد إحكام الفقير علم الشريعة؛ فإنه رحمه الله تعالىٰ حكى إجماع القوم على أنه لا ينبغي لأحد دخول طريق القوم إلا بعد تضلعه من علوم الشريعة، بحيث يصير يقطع علماء الشريعة بالحجج في مجلس المناظرة، ولا ينبغي حمل مثل كلام الإمام الغزالي على أن مراده مدح الاشتغال بأحوال طريق القوم من غير تقدم علمهم بالشريعة؛ فإن ذلك أبعد من البعيد.

وقد كان الإمام الغزالي يقول: حقيقة الصوفي أنه عالم عمل بعلمه على وجه الإخلاص لا غير؛ فالغزالي في واد، والمنكر عليه في واد آخر، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الجنيد رحمه الله فيما نسب إليه من أنه قال لمن سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] فقال: أي: لا تنسى العمل به[٢]. فقيل له: وما معنى قوله تعالىٰ: ﴿وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

---

(١) التي هي فروضُ كفاية أو نافلة، وليس المراد الفرائض العلمية التي هي فرض عين على كل مكلّف فليتنبه.

(٢) هو وعد من الله تعالى لنبيه ﷺ أنه لن يُنسيه ما أقرأه إيّاه نسيان ذكر أو نسيان ترك، بل هو =

فقال: معناه ترك العمل بما فيه، فقال السائل: لا يفضض الله فاك.

قال ابن القيم: لا وجه لقوله: أي: لا تنسى العمل به، والغلط فيه ظاهر؛ فإنه فسره على أنه نهي، وإنما هو خبر لا نهي؛ إذ لو كان نهياً لكان مجزوماً[١]، فتفسيره هذا على خلاف ما أجمع عليه العلماء.

وقوله: ودرسوا ما فيه إنما هو من الدرس الذي هو التلاوة، لا من درس الشيء الذي هو هلاكه[٢]. قال: ولكن هؤلاء لما تركوا العلم، وانفردوا بالرياضة على مقتضى آرائهم ظنوا بأنفسهم أنهم صاروا أعلم من الفقهاء، ولم يصبروا عن الكلام في معاني الكتاب والسنة، فوقعوا في الأغاليط؛ لأن وقائعهم التي يستندون إليها في علمهم غير معصومة.

والجواب: أن الإمام الجنيد أعلم بمعاني الكتاب والسنة من هذا المنكر بيقين[٣]، وكان من أعظم المجتهدين في علم الطريق، وكان يقول: ما نزل من السماء علم وجعل الحق تعالىٰ لأحد من الخلق إليه سبيلاً إلا وجعل لي فيه حظّاً ونصيباً.

وكان يقول: كل الطرق مسدودة على أهلها إلا على المتبعين آثار رسول الله ﷺ.

محفوظ منهما، إلا ما شاء الله تعالى نسخه أو تأخيره؛ ليؤتيه خيراً منه كما وعده بذلك في قوله: ﴿۞مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البَقَرَة: ١٠٦]، فليس في كلام الإمام الجنيد رحمه الله تعالى ما يشير إلى النهي.

(١) لا يلزم من كونه مجزوماً على أنه نهي حذف ألفه على لغة من يثبت حرف العلة ويقدّر الجزم فيه، على حدّ قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلّق ... ولا ترضّاها ولا تملّق

(٢) كلام الجنيد رحمه الله تعالى إن صحَّ عنه فمعناه: درسوه بعدما درسوه، فالأولى من درس الشيء الذي هو الهلاك والترك، والثانية من الدراسة وهي التلاوة؛ فجوابه من قبيل الجناس اللفظي تقديراً.

(٣) الشيخ ابن القيم رحمه الله تعالى كثيراً ما يذكر في كتبه الإمام الجنيد ويثني عليه خيراً ويترضى عليه، ويقول: إنه على طريقته، والشواهد كثيرة في كتابه «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، وكذلك شيخه ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وكان يقول: علمنا هذا مشيد بالكتاب. فإذا عرفت هذا الأصل في حق الإمام الجنيد، فكل كلام نقل عنه مما يخالف ظاهر الشريعة فهو تحريف عليه، وله وجه صحيح لم يبلغه عقل المنكر؛ فإن النهي كثيراً ما يعبر عنه بلفظ الخبر نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢](١)، إلى غير ذلك، وأما تفسيره قوله تعالىٰ: ﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فقال: أي: بترك العمل، فهذا تفسير باللازم للمقصود من سياق الآية وهو ترك اليهود للعمل بما في التوراة، لا تفسير اللفظ ﴿درسوا﴾ حتى يتوجه الاعتراض.

وقد أجمع الفقهاء والأصوليون على أن طريق الجنيد وصحبه طريق مقوَّم على الكتاب والسنة، ولا عبرة بمن يقدح في طريقه من المحجوبين عن منازعته، فاعلم ذلك.

ومما أنكروه على الشبلي رحمه الله: تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. أي لمن كان الله تعالىٰ قلبه.

قال ابن القيم: وهذه جرأة عظيمة على كلام الله تعالىٰ، وهو خلاف أقوال جميع المفسرين. وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمي في تفسيره للقرآن من كلامهم الذي كله هذيان لا يحل سماعه(٢) مجلدين سماه «حقائق التفسير» فإياك والنظر فيه.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الشبلي إلا بعد العجز عن تأويل كلامه،

---

(١) أي: كأنهم نُهوا عن الإنفاق إلا ابتغاء وجه الله فانتهوا، فأخبر الله تعالى عنهم بحقيقة ما هم عليه بعد انتهائهم، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [النور: ٢٦]، هل هي خبر يراد به النهي، أو خبر بعد نهيٍّ؟ كلاهما محتمل.

(٢) ما كان من كلامهم تفسيراً إشارياً ولا يصادم حكماً شرعياً لا يسمى هَذَياناً، ولا نقول: لا يحل سماعه، وتعميم الحكم على كلامهم كله بذلك غير مقبول في المنهج العلمي الصحيح، بل تُوزن كل كلمة بموازين الشرع، ثم يحكم عليها بالقبول أو الرد، وكل إنسانٍ يؤخذ من كلامه ويردُّ عليه إلا رسول الله ﷺ، ونحن قوم لا نترك حقاً لوجود باطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]ولكن طعام الكبار يضرُّبالصغار.

والذي ظهر لي أن الكلام فيه حذف؛ أي: لمن كان الله تعالىٰ مؤيد قلبه[١]، كما قالوا في معنى حديث: «فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به...» إلى آخره[٢] أي: كنت مؤيداً له في جميع حواسه الظاهرة والباطنة، حتى لا يزيغ عن طريق الحق، فقاس الشبلي القلب على السمع والبصر في الحديث الأول، ولا يجوز حمل كلام الشبلي على ظاهره؛ فإنه كان من العلماء الجامعين بين طريقي الباطن والظاهر، والله أعلم.

ومما أنكروه على الحسين الحلاج: قوله في قول الحق تعالىٰ: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ [الرّعد: ٤٢]: أي: لا مكر أبين من مكر الحق تعالىٰ بعباده حيث أوهمهم أن للحادث اقتراناً مع القديم.

وقد قال الشيخ أبو القاسم الجنيد رحمه الله تعالىٰ: إذا أُقرن الحادث بالقديم لم يبق له أثر[٣]

قال ابن القيم. وهذا كفر محض لأنه يشير إلى أنه كالهزء واللعب، ولكن الحلاج يليق به ما قلناه.

والجواب: أن إطلاق المكر على الله تعالىٰ جائز بنص القرآن[٤]، ولكنه وصف

---

(١) أو تقول: حافظ قلبه عن التقلب، مثبتاً له عند التحويل، وفي الحديث الصحيح: «اللهمَّ يا مقلِّب القلوب ثبت قلبي على دينك» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٧٤)]، وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠].
أو تقول: لمن كان الله تعالى عند قلبه بإحضار قلبه في مقامي المراقبة والمشاهدة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٢١).

(٣) المنقول عنه قوله: إذا قُرن الحادث بالقديم تلاشى الحادث وبقي القديم؛ أي: في شهود العبد لمعنى حديث: «كان الله ولم يكن شيء غيره» [أخرجه البخاري (٢٩٥٣)]. لأنّ (كان) ههنا تعني صفة ثبوتية من الأزل إلى الأبد، وعلى ذلك خرِّج قول لبيد رضي الله عنه: ـ ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل ـ وقد قال فيها النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر» [أخرجه البخاري (٣٥٥٣) ومسلم (٤١٨٧)]، وليس المراد تلاشي الحادث في الوجود الحقيقي، فهذا لا يقوله محقق.

(٤) إذا كان على جهة المشاكلة اللفظية لوصف العبد، ومعناها: أنّ الله تعالى يجازي العبد

=

كمال في حقه تعالىٰ نظير السخرية والاستهزاء والنسيان؛ فإن هذه الأمور وأشباها كلها كمال في جانب الحق تعالىٰ، فنؤمن بها على علم الله تعالىٰ فيها، وهو مذهب السلف، وليست هي نقصاً إلا في جانب العبد بطريقه الشرعي؛ ليخرج نحو حديث: «الحرب خُدعة»[1].

وأما قوله: إن من المكر إيهامهم أن للحادث اقتراناً مع القديم، فلا إنكار عليه فيه؛ لاحتمال أنه يريد عدم اقترانه بالقدم في حال افتتاح الوجود لا في الأثناء. وعلى ذلك حملوا قول الجنيد الذي تقدم: إن الحس يكذب كل من نفى وجود الحادث، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي في تفسير قوله تعالىٰ عن إبراهيم الخليل: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]: إن الأصنام[2] هي الذهب والفضة، وعبادتهما: حبهما والاغترار بهما

قال ابن القيم: وهذا تفسير لم يقل به أحد من المفسرين.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الإمام الغزالي بسبب ذلك؛ فإنه لم يرد قصر معنى الآية على ذلك، بل على إرادة التعبير بطريق الإشارة، وفي الصحيح: «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة»[3].

المتصف بها بإعادة آثار ما اتصف به في حق غيره عليه، فالوصف الذي يعامل به العبد الخلق يعامله به الحق جزاءً وِفاقاً، ولا يصحُّ أن نسمِّي تلك صفاتٍ لله تعالى ولو مع التفويض، ولا نشتق له تعالى منها أسماءً، كما هو مذهب المحققين.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٧٧١).

(٢) **الأصنام**: كل معبود بباطل سواء كان حجراً أو شجراً أو غير ذلك، والعبادة: التذلل الظاهر على هيئة مشروعة عن حُبٍّ ورغبة، أو خشية ورهبة في الباطن، مع اعتقاد الضرِّ أو النَّفع الذاتي في المعبود بحيث يرجوه ويخافه، وهذا لا يوجد في مُحبِّ الدرهم والدينار، وبالتالي لا يصح تنزيل النص القرآني عليهما إلا من طريق الإشارة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٧٣).

فسمى محب هذه الأمور عبداً لها[١]، مع أنها لا تعقل ولا تدري من يحبها ولا من يبغضها، فكانت كالأصنام. والعبادة في اللغة هي الميل للشيء، والطاعة له، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يٓس: ٦٠]. أي: تطيعوه في وسوسته لكم بالسوء، فكما نهى الحق عن طاعة إبليس بالعبادة له استعارة مجازية، كذلك صح للغزالي استعارة العبادة للذهب والفضة التي هي عبارة عن شدة محبتهما، ومقاتلة الناس لأجلهما بجامع أن القلب يشتغل بهما عن الله تعالىٰ، كما يشتغل عباد الأصنام بها لا بالله.

ومما أنكروه على أبي يزيد قوله لما سمع قارئاً يقرأ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البُرُوج: ١٢]، فقال: بطشي أشد من بطش الله.

قال المنكر: هذا كلام من لم يشم من الإسلام فلا يجوز ذكره.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على أبي يزيد بسبب ذلك، بل يجب حمله على تمجيد الله تعالىٰ، وعلمه بسعة حلمه وعلمه وعفوه.

وإيضاح ذلك: أن بطش الحق تعالىٰ بعباده المسلمين كله رحمة وتأديب لهم حتى بإدخالهم النار للتطهير فهو مخلوط بالرحمة[٢].

وتأمل يا أخي نفسك وأنت تصفع ولدك وتفرك أذنه إذا رأيته واقفاً على شفير بئر

---

(١) ليس مجرد حبِّ هذه الأشياء يجعل الإنسان عبداً لها، وإنما تذلل الإنسان بفعل حرام للوصول إلى المال، وتكثيره والمباهاة والافتخار به والاعتماد والتوكل عليه، مع عدم أداء حق الله تعالى فيه جعله كالعبدِ له؛ لطاعة هواه في معصية ربّه، وتفاخره بالخميصة والثياب على الفقراء والمساكين، والعجب النفسي بذلك جعله كالعبد له؛ لطاعة هواه في معصية ربه.

(٢) هذا بطشه بعباده المسلمين، أمّا سياق الآية فهي في بطش الله تعالى بالكافرين، وهو بطش انتقام لا يماثله بطش ولا انتقام، وبالتالي لا يصحُّ منازعة الله تعالى في وصفه أو ادعاؤه، فضلاً عن أن يكون أشدَّ منه، ولا أظن أنّ مثل هذا الكلام يصدر عن الشيخ أبي يزيد رضي الله عنه، وإثبات هذا الكلام وأمثاله عنه أو عن غيره يحتاج إلى إسنادٍ صحيح مسلسل بالثقاتِ العدول، وهو لا يكاد يُوجد.

أو نهر، وخفت عليه الغرق، فهل ذلك محبة في ولدك أو بغض له؟ فإن فهمت ما قلناه فقد وقفت على الطريق، وخرج بقولنا: بعباده المسلمين بطشه بالكفارة فإنه بطش أبدي.

وأما بطش العبد: فهو محض انتقام ليس فيه رحمة؛ لضيق العبد وحصره، حتى يود أنه لو قدر على خنق من كلمه كلاماً يضره لفعل.

وتأمل يا أخي ضعف أكبر ملوك الدنيا عن تحمل كلمة واحدة في حقه، بل ربما قتل من تكلم بتلك الكلمة، ولم يكتف بضربه ولا حبسه، كل ذلك لضعفه ونقص حلمه. فبهذا الاعتبار كان بطشه بأخيه أشد نكاية من بطش الله تعالىٰ بعبده، فهو مدح لله تعالىٰ بالحرمة والشفقة، لا ذم له ولا عجز، تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وبالجملة: فالتحقيق أن يقال: بطش العالم كله من جملة بطش الله تعالىٰ بخلقه، ولكن بطشه بالواسطة أشد من بطشه بلا واسطة[١]، والله أعلم.

ومما أنكروه عليه أيضاً قوله: لو شفعني الله تعالىٰ في جميع الخلق، لم يكن ذلك عندي بأمر كبير، غاية الأمر أنه شفعني في قطعة طين[٢].

قال المنكر: في هذا القول ما لا يخفى من الازدراء بمقام رسول الله ﷺ الذي فضّله الله تعالىٰ به على الأولين والآخرين.

والجواب: أنه لا ينبغي المبادرة إلى الإنكار على أبي يزيد بسبب هذا القول؛ لاحتمال أن يكون مراده بيان شرف مقام رسول الله ﷺ عن أن ينحصر في مقام شفاعة

(١) لا تدخل أفعل التفضيل في صفاته تعالى، وما وُجد في بعض صفاته تعالى من صيغ التفضيل فليس على بابه، وبالتالي لا حدَّ لصفة من صفاته، ولا نهاية لعظمتها، ولا يصح ترجيح أحد الأمرين على الآخر بلا مرجح، وكلام الشيخ فيما ظهر للخلق حسب علمهم، وإلا فما لم يظهر لهم أعظم وأشدّ، وأفعل التفضيل ليس على بابه، بل المراد به المبالغة؛ لأنه لا نهاية لعظمته وشدَّته.

(٢) ينبغي تعظيم تلك الشفاعة من حيث إذن الله تعالى له فيها لا من حيث المشفَّع فيهم، فتعظيم النعمة تعظيم للمنعم بها.

أو غيرها، بل هو أعلى وأجلّ من ذلك[١]، وإذا كنت أنا لا أرى شفاعتي في الخلق أعلى مقاماً من سائر ما يعطيه الله تعالىٰ لي في الآخرة[٢]، فكيف بأبي بكر، وعمر مثلاً، فضلاً عن سيد الأولين والآخرين؟ فقصد أبو يزيد تعظيم نعم الله تعالىٰ على نبيه ﷺ، فأخطأ في التعبير لما يعطيه ظاهر عبارته من الشطح.

ولعل أبا يزيد كان في مقام تعظيم نعم الله تعالىٰ، وتلاشت جميع الكائنات في عينيه، وهو مقام ناقص بالنسبة إلى من يعظم كل ذرة من الكائنات من حيث كونها من شعائر الله تعالىٰ[٣]، وتوجهت قدرته على إرادتها؛ فالبعوضة بهذا المشهد كالعرش العظيم على حد سواء، وقال: إن خلق الناموسة أعجب من خلق الفيل[٤] وأكثر أعضاء منه، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الغزالي: ما نقله في «الإحياء» عن سهل بن عبد الله التستري هذا الكلام وتقريره عليه: وهوأن للربوبية سراً لو ظهر لبطلت النبوة[٥]، وأن للنبوة سراً لو

(١) لأن نعم الله تعالى عليه لا نهاية لها، والشفاعة نعمة من تلك النِّعم.

(٢) بل ما يعطيه الله تعالى إيّاه من القرب والشهود والرؤية لذاته أعلى من الشفاعة بالخلق يقيناً، ولا مجال للمقايسة والمفاضلة بين هذا وذاك؛ لأنّ القرب والرؤية يتعلق بذات العبد المقرَّب، والشَّفاعة متعلقة بغيره.

(٣) قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] وشعائر الله: كل ما هو دالٌّ على وجوده تعالى ووحدانيته، وهذا شامل لكلِّ ذرة من الكائنات. وقال العارفون: لا تنظر إلى حقارة المخلوق، ولكن انظر إلى عظمة الخالق. والقدرة يُوجد الله تعالى بها كل ممكن ويعدمه، فلا تفاضل بين المقدورات بهذا الاعتبار؛ لأنَّ القدرة واحدة لا تعدد فيها.

(٤) كل مخلوق فيه من أسرار الإبداع الإلهي ما ليس في غيره، وفيه ما يميّزه الله تعالى به عن غيره، فالبديع سبحانه مبدع كل شيء على غير مثال سبق، فلا يماثل شيء شيئاً.

(٥) لمّا نزل قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥] سأل عمر رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله، فعلى ما نعمل على شيء قد فُرِغ منه أو على شيء لم يُفرَغ منه؟ قال: «بل على شيءٍ قد فُرِغ منه وجرت به الأقلام يا عمر، ولكن كل ميسر لما خُلِقَ له» [أخرجه الترمذي (٣٠٣٦)].

فلو ظهرت السابقة التي في علم الله تعالى لكل مخلوق لاتَّكل عليها وترك العمل، وفي ذلك تعطيل للشرائع والأحكام، ولذلك نهي في الشرع عن إخبار العامة بما لا تبلغه عقولهم، أو يفهموه على غير وجهه خشية أن يتكلوا.

ظهر لبطل العلم، وأن للعلماء بالله سراً لو ظهر لبطلت الأحكام والشرائع.

قال ابن القيم: فانظرا إلى هذا التخليط القبيح من الشيخ ودعواه أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها[١]، وذلك من الهذيان.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على سهل، ولا على الغزالي لأن ما ذكراه إنما هو على سبيل الفرض والتقدير؛ أي: أن لله تعالىٰ في عباده وشرائعه أسراراً اختص بها دون خلقه[٢] لشدة حجابهم، ولو رفع ذلك الحجاب لتساوى علمهم وعلم سيدهم، ولا قائل بذلك. ومن أراد أن يشم رائحة مما ذكرناه فلينظر إلى حضرة ربه سبحانه وتعالىٰ قبل خلقه الخلق يجد واحداً فرداً لا ثاني معه يشهده أبداً[٣]، ثم يستصحب هذا المشهد وهو نازل في المراتب من غير تخلل غفلة أو حجاب، وأكثر من هذا لا يقال.

وإذا لم يكن في الوجود إلا واحداً لا خلق معه ذهبت الرسالة والرسول؛ لعدم وجود[٤] من تتوجه عليهم الأحكام، فكان بقاء الرسالة وأحكامها بعدم كشف سر الربوبية[٥]، فافهم، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي قوله: ضاع لبعض الصوفية ولد صغير، فقيل له: لو

---

(١) ليس في كلام سهل أنّ باطن الشريعة يخالف ظاهرها، بل هو تحميل لكلامه لغير ما يحتمل.

(٢) ومن ذلك أن أقواماً يعملون بعمل أهل الجنة وهم من أهل النار، وأقواماً يعملون بعمل أهل النار وهم من أهل الجنة، على وفق علمه تعالى الأزلي، فلو رفع عنهم الحجاب وأبصرهم ما هم عليه في العِلْم لتركوا العمل بالشرائع.

(٣) وفي الحديث: «كان الله ولم يكن شيء غيره» [أخرجه البخاري (٢٩٥٣)] وهو صفة ثبوتية لا يعتريها التغير بوجود الخلق أو فنائهم الحسي.

(٤) نفي الوجود والخطاب إن كان لغلبة فناءٍ وشهود في الباطن فهو حال ينبغي الخروج عنه وعدم الاستسلام له وعدم البقاء في قبضته؛ لأنّ حقائق الأشياء ثابتة على الحقيقة ومكلفة ومخاطبة بإجماع العقلاء والعارفين. وإن كان النفي عقيدة وحقيقة فهو خلاف الواقع، ولم يقل به أحد من العلماء المحققين.

(٥) الذي هو علمه تعالى الأزلي بما العباد عليه من سعادة وشقاء.

سألت الله تعالىٰ أن يردّه إليك؟ فقال: اعتراضي على فعله[١] أشد عليَّ من ذهاب ولدي.

قال ابن القيم: لقد طال تعجبي من أبي حامد هذا، كيف يحكي هذه الحكايات على وجه الاستحسان لها والرضى عن أصحابها، ويعد الدعاء والسؤال لله تعالىٰ اعتراضاً؟ لقد طوى هذا بساط الشريعة طياً؛ إذ الدعاء مشروع بالإجماع.

والجواب: أن مراد الغزالي أن ذلك فيه معنى الاعتراض، لا أنه اعتراض. وإيضاحه: أن الاعتراض يرجع إلى تمني غير ما سبق في علم الله عز وجل[٢]، وقد سبق في علمه تعالىٰ ضياع ولد هذا الصوفي، فرضي بقضاء ربه[٣]، ولم يطلب رجوع ولده[٤]؛ لتساوي وجود ولده وعدمه عنده في أي مكان كان، فلا فرق بين كونه في

---

(١) ربما كان هذا الصُّوفي معترضاً بباطنه على فعل الله تعالى الذي هو ضياع ولده، فرأى من الأدب أن يعاقب نفسه على هذا الاعتراض أن لا يسأله أن يردّه إليه، وأصول التصوف لا تقبل مثل ذلك؛ لأنه لا اعتراض على الله تعالى في فعل من أفعاله، ونقابل أقدار الحق بالأسباب التي أمرنا بها والتي يخلق عندها أقداراً يدفع بها الأقدار الأولى، فنكون ممن يفرُّ من قدر الله إلى قدر الله. قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣].

(٢) لا اطّلاع لأحد على ما سبق في علمه تعالى إلا بعد وقوع القَدَر وبروزه، وبالتالي سبق في علمه تعالى ضياع الولد، وسبق في علم الله تعالى أيضاً أنّ هذا العبد إذا دعاه بردِّ ولده لن يستجيب له أو يستجيب، ولا اطّلاع للعبد على ذلك، وعليه أن يفعل السبب امتثالاً للأمر مع اعتقاد عدم تأثيره، ثم ينظر ما يبرزه الله تعالى من القدَر على وفق علمه استجابةً أو ردّاً، وتدبير البشر ومنه الدعاء لاستكشاف سرّ القدر، وهكذا الأسباب كلها والتي أُمرنا بها في مقابلة الأقدار.

(٣) الرِّضى بالقضاء لا يلزم منه تعطيل الأسباب الشرعية أو العادية؛ لأنّ الله يخلق عندها ما يشاء من المقادير كذلك.

(٤) وهذا نقص في عبوديته لله تعالى، وسيدنا يعقوب عليه الصَّلاة والسَّلام مع رضاه عن الله تعالى في قضائه بإبعاد سيدنا يوسف عليه الصَّلاة والسَّلام عنه كان دائم التمني للقائه ودائم الالتجاء والتضرع والبكاء، وقال لأبنائه ما حكاه الله تعالى عنه بقوله: ﴿ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. وهذا هو كمال الرسالة.

داره، أو أقصى الأرض؛ لأنه عبد الله تعالىٰ[١]، لا عبد لوالده.

وأيضاً: فإن الحق جلّ وعلا قال: ﴿أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ﴾ [الأنفال: ٢٨][٢] أي اختبارات لكم هل تشتغلون بها عني إن قامت عندكم أو ذهبت[٣] أم لا؟

وقد كان الشيخ عبد القادر الجيلي رحمه الله تعالىٰ إذا ولد له ولد يخرج به إلى صحن الدار، ويقول: يا رب أشهدك أني أخرجته من قلبي[٤]، فإن شئت فأبقه عندنا، وإن شئت فخذه عندك؛ أي: بالموت[٥]، وإلا فهو عند الله بكل حال[٦]،

---

(١) كونه عبداً لله تعالى لا يعني أن يفرِّق بينه وبين والديه وإخوته وأهله، فذلك نوع من العذاب، وقد نهي في الشرع عن التفريق بين الأم وولدها والأب وابنه، وعن التفريق بين المتحابين، «والله أرحم بعبده من الأم بولدها» [أخرجه البخاري (٥٥٤٠)]. فحاشاه سبحانه أن يفرِّق بينهم في الدنيا أو في الآخرة، وقد جعل من جملة نعيم الآخرة أن يُلحق ذرية المؤمن به في درجته، وهو من جملة نعيم الدنيا كذلك إلا ما كان امتحاناً، فذلك مقام يقابل بالصبر مع العمل بالأسباب الدافعة له.

(٢) **الفتنة**: الابتلاء والاختبار بأداء حقوق الله تعالى فيها أو تضييع ذلك، وقد قال تعالى عن المقادير كلِّها خيرها وشرِّها والتي تقابل بالشكر والصبر: ﴿وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. وعلامة المخلِص: ألّا يتغير بالامتحان، فيأخذها من الله تعالى ويرجع بها إليه، من غير تعدٍّ لحدٍّ من حدود الله أو اعتداء على حقٍّ من حقوق الخلق.

(٣) لا يلزم من إقامتها عند العبد الكامل في العبودية أن يشتغل بها عن حقوق الله تعالى، أو يشتغل بحقوق الله تعالى عن حقوقها، ولا من ذهابها كذلك.

فهو يحب إقامتها عنده مع عدم الاشتغال بها باطناً لا ذهابها عنه؛ لأنه يجمع إلى القيام بحقوق الله تعالى القيام بحقوقها، وهذا أكمل في العبودية، والخيرة فيما يختاره الله، والله رؤوف بالعباد.

(٤) أي: لا يتعلق به تعلقاً قلبياً يحجبه عن الله تعالى حجاباً يؤدي به إلى تضييع حقٍّ من حقوق الله سبحانه، وإلا فمن أوصاف الكاملين التصابي للصِّبية وملاعبتهم، وقد كان سيد الخلق ﷺ الذي لا يحجب باطنه عن الله تعالى طرفة عين يلاعبهم وينبسط لهم.

(٥) مشيئته تعالى تعلقت بإبقائه أو بموته أزلاً، ولا حاجة من العبد أن يدعوَ أو يخيِّر سيِّده أو يختار عليه.

(٦) لأن حضرة الله تعالى ليست مقيَّدة بزمانٍ أو مكان، وكان النبي ﷺ يقول: «إني لست مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» [أخرجه البخاري (٦٧٥٥) ومسلم (١٨٤٦) بنحوه] ويُقال للعبد

فافهم، والله أعلم[١]

ومما أنكروه على الشيخ أحمد أخي الإمام الغزالي في قوله لشخص أراد الإسلام: احملوه إلى أخي أبي حامد ليعلمه كلام المنافقين[٢]، يعني: لا إله إلا الله.

قال ابن القيم: هذا الكلام أظهر في العيب من أن يعاب؛ فإنه في غاية القبح والشناعة.

والجواب: أن مراد الشيخ أحمد أخي أبي حامد: أن غاية تعليم أبي حامد لهذا الذي أسلم أحكام لا إله إلا الله الظاهرة دون أن يوصله إلى مقام التحقيق، وهو موافقة الباطن للظاهر.

ومعلوم أن من لم يوافق ظاهره باطنه فهو منافق، وكأنه يقول: اجمعوه على أخي ليوصله إلى مقام الإسلام ظاهراً[٣]، ثم ائتوني به أوصله إن شاء الله تعالىٰ إلى مقام الإسلام الباطن على وجه الكشف واليقين، فليس مراد الشيخ أحمد بالمنافقين أهل النفاق الأكبر، فافهم، والله أعلم.

ومما أنكروه على أبي يزيد البسطامي: قوله لما سمع خوف الناس من النار: وما النار؟ والله لو رأيتها لطفأتها بطرف مرقعتي[٤]

قال ابن القيم: هذا قول زنديق يجب قتله؛ فإن الهوان مما خوَّف الله تعالىٰ به

=

الذي قصَّر في زيارة مريض: «مرض عبدي فلاناً فلم تعده، أما علمت أنك لو عدتَّه لوجدتني عنده» [أخرجه مسلم (٤٦٦١) وهكذا.

(١) العبارات المنقولة عن الأكابر إمَّا أن تكون في حال البداية أو التوسط؛ أي: قبل بلوغهم درجات الكمال، وبالتالي لا يقتدى بهم فيها.

(٢) قال النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه» [أخرجه أبو داود (٤٢٣٦)] وإذا لم يوافق اللسان القلب في الشهود فهو معدود من النفاق، والشهادتان باعتبار أركان الدِّين ثلاثة: فالشَّهادة اللِّسانية إسلام، والشَّهادة العلمية إيمان، والشَّهادة الكشفية إحسان.

(٣) الإسلام قنطرة الإيمان، والإيمان قنطرة الإحسان، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وكل محسن مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن مسلم محسناً.

(٤) أراد أن يرقيهم من الخوف مما خوَّفهم الله تعالى به إلى الخوف من الله تعالى، وهو خوف

=

عباده كفر .

والجواب: أن أبا يزيد كان الغالب عليه الغيبة عن الخلق بشدة حضوره مع الله تعالىٰ، وصاحب هذا الحال تتلاشى عنده الكائنات في جانب شهود الحق تعالىٰ.

وقد أرسل إليه ذو النون المصري مرة السلام مع رسول، فلما دخل عليه الرسول وجده مكشوف الرأس، جالساً على سرير، فسأله عن أبي يزيد، فقال له: أين أبو يزيد؟ فقال: أنا رسول ذي النون المصري. فقال له: أنا جئت في طلب أبي يزيد[(١)]. فقال له: كذلك أنا جئت في طلب أبي يزيد، ولم يقدر رسول ذي النون المصري أن يأخذ منه كلاماً يفهمه، فلما رجع الرسول إلى ذي النون أخبره بما حدث، فقال: أخي أبو يزيد ذهب في الذاهبين في الله .

وفي الحديث: «إن النار تقول للمؤمن يوم القيامة إذا مر على الصراط: جُزْ يا مؤمن فقد أطفأ نورك لهبي»[(٢)]، ويحتمل أن أبا يزيد يريد بالنار التي يطفيها بطرف مرقعته ناره المتعلقة به وحده لو قدّر أنه دخلها فهو يطفيها بنور الإيمان، سواء كان بطرف مرقعته أم بغيرها، حتى بالإشارة بيده، فافهم؛ فإن كرامات الأولياء حق[(٣)]، والله أعلم.

ومما أنكروه على أبي يزيد أيضاً: قوله: سبحاني سبحاني ما أعظم شأني، أنا

العظمة المسمّى بالخشية، قال تعالى: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] والنار مخلوق مأمور، وإذا أذن الله تعالى لعبدٍ مقرَّب محبوب عنده تحقق له الإمداد الخاص الوارد في حديث: «فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)]، فإذا كان الله له لساناً ويداً وسمعاً وبصراً كان له أن يأمر النار بأمر الله وإذنه؛ فإنها تأتمر امتثالاً للإذن الإلهي، وعندما يشفع المؤمنون بإخوانٍ لهم أدخلوا النار يقال لهم: «اذهبوا إلى النار فمن عرفتموه من إخوانكم فأخرجوه منها» فلو لم تنطفىء النار بأمرٍ إلهي على ألسنتهم لما استطاعوا الاقتراب منها ولا إخراجهم منها.

(١) هذا في مرحلة غلبة الأحوال قبل الوصول إلى التمكين.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦/ ١٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٤٣٣).

(٣) الولاية وهبية، فهي وصف باق يمر به أكثر الأولياء أهل الجذبات الإلهية في البرازخ كلها، ولبقاء الولاية يمكن وقوع الكرامات والخوارق تأييداً من الله تعالى لعباده، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤].

ربكم الأعلى[١]. فقيل للجنيد، فقال: إن الرجل مستهلك في شهود الجلال، فنطق بما استهلكه لذهوله عن رؤية غير الله، فلم يشهد إلا الحق، فنعته بقوله: (سبحاني سبحاني) بحكم النيابة عن الحق جلّ وعلا من باب حديث: «إن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده»[٢]

قال ابن القيم: وهذا من خرافات الجنيد ومن أبي يزيد، بل قول فرعون أخف منه، فإنه قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤][٣] والرب يسمى به المخلوق[٤]؛ فيقال: رب الدار، ورب الفتى، وقول أبي يزيد: سبحاني سبحاني لا يجوز إلا لله عز وجل[٥]. قال: وقد نقل عن أبي يزيد خرافات أخر؛ منها: قوله: الكعبة طافت بي، ومنها: قوله: حججت مرة فرأيت البيت، وحججت الثانية، فرأيت صاحب البيت دون البيت، وحججت الثالثة فلم أر البيت ولا صاحب البيت، وإنما رأيت نفسي فقط[٦]. وحجب عن شهود الله نظير صاحب المصيبة، فربما قال يوم موت ولده العزيز: إن

---

(١) ربما يجري ذلك مجرى الحكاية بضمائر المتكلم لنص قرآني أو قدسي كالقارىء يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١٤] فيسمعه آخر فإذا كان أمياً لا يعرف أنه كلام الله فإنه يكفر القارىء بلا شك، فيأتيه الحافظ ويعلمه أنه كلام الله، فيرجع عن تكفيره.

(٢) أخرجه مسلم (٦١٢) بلفظ: «فإن الله تبارك وتعالى قال على لسان نبيّه: سمع الله لمن حمده...».

(٣) وقال ما حكاه الله عنه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] فكيف يجعل قول مدّعي الألوهية أخفَّ من قول مسلم موحِّد له وجه من التأويل الصحيح؟

(٤) إذا كان معرَّفاً بالألف واللام (الرّب) لا يصح التسمي به لا حقيقة ولا مجازاً، وإنما يقال مضافاً كما في الأمثلة المذكورة.

(٥) لا بدّ من سؤال المتكلم عن مراده، ولا يجوز الحكم الغيبي على قلبه وقصده، ولم يكن أبو يزيد مدَّعياً للألوهية حتى يُحمل تسبيحه على ذلك، ويصحُّ أن يكون قوله: «سبحاني» بمعنى: أنزهُ معتقدي في الله تعالى، فلا أعتقد فيه تعالى ما لا يليق به، وإلا فالله تعالى مسبَّح؛ أي: منزَّه قبل تسبيح خلقه، وغير محتاجٍ إلى تسبيحهم ولا متوقف عليه، وتسبيح الخلق له امتثالاً لأمره واقتداءً به تعالى فيما أخبرهم به من التنزيه.

(٦) ربما رأى نفسه مرآةً للتجلي الإلهي المعبّر عنه بالقرب في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ

=

فلاناً ما رأيناه اليوم، فيقول الناس له: إنه جالس على بابكم من بكرة النهار، فيقول: والله لمن اتهم، والله ما رأيته، وهكذا القول فيمن حجب عن شهود الحق ليس فيه نفي لوجوده تعالىٰ، فتامل، وإياك والغلط.

والجواب: عن قول أبي يزيد ما أومأ إليه الجنيد أنه ذهل عن رؤية الكون بشهود الحق تعالىٰ، فكان نائباً عن الحق تعالىٰ في قوله: سبحاني[1] إلى آخره من باب قول ﷺ: «إن الله تعالىٰ قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده» كما ذكره الجنيد.

وقال بعض العارفين: إن قول أبي يزيد: سبحاني، وارد على سبب، وهو أنه قال يوماً: سبحان الله تعالىٰ. فقال له الحق تعالىٰ في سره: هل شاهدت فيَّ عيباً حتى تنزهني عنه. فقال له: يا رب[2]، فقال الحق تعالىٰ: فنفسك إذن نزِّه عن النقائص.

فأخذ أبو يزيد في الرياضة والمجاهدة حتى تخلص من سائر الأدناس والرعونات النفسانية، فقال إذن: سبحاني؛ أي: أني قد تطهرت يا رب عن النقائص بفضلك ورحمتك وفهّمه معنى التسبيح من أن يتقدمه شهود تجريح، وذلك لا يليق بالحق تعالىٰ، وإنما يليق بالعبد؛ لأنه الذي يصح في حقه التجريح.

﴿ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] قرباً هو أعلم به ليس كمثله شيء، فغاب عن شهود البيت، وعن شهود الله تعالى في تجلياته على ما حوله من المظاهر الخَلقية المعبَّر عنها بالمرآي، وبقي له شهود تجليه فيه وحده، وربما يحجب الإنسان عن شهود المرآة حال انعكاس أشعة الشمس عليها مع إثباتها.

(١) أما قوله: «ما أعظم شأني» فيصحُّ تأويله على أنه أعظم مظهر خلقي لتجليات الحق تعالى وإمداداته، وقوله: «أنا ربي الأعلى» على حذف مضاف؛ أي: أنا مظهر ربي الأعلى، ومرآة تجليه الكبرى.

فما دام يمكن تأويله ولو بتكلف لا يصحُّ الحكم على قائله بالكفر والزندقة، فلأن نخطىء في إيمان عبد وهو عند الله كافر خير من أن نخطىء في تكفيره وهو عند الله مؤمن، وإذا كانت الحدود تُدرأ لأدنى شبهة فالكفر والزندقة أولى أن يدرآ.

(٢) لو قال: (يا رب أنزهك بتنزيهك، وأسبّحك بتسبيحك، من حيث أنت لا من حيث أنا) لكان مقبولاً ولا شك.

فإن قلت: فهل ثَم مقام يتخلص فيه العبد من شهود ما لا يليق بجناب الحق تعالىٰ؟

والجواب: نعم يصح ذلك للعبد، وذلك بأن يسبح الحق امتثالاً لأمره، نظير قول العبد: لا إله إلا الله، ما ثَمَّ من ثبتت ألوهيته مع الله تعالىٰ حتى ينفى، ولا من نفى ألوهية الحق جلّ وعلا على وجه الإطلاق حتى يثبتها العبد، فافهم، والله أعلم.

وأما قوله: إن الكعبة طافت به[1]؛ فقد رأى ذلك أيضاً الشيخ عبد القادر الجيلي، والشيخ إبراهيم المتبولي، وأما رؤيته لرب البيت دون البيت، فهو مقام يكون للسالك، إذا توسط الطريق، فحجب عن شهود العالم بشهود الحق تعالىٰ، ثم إذا كمل حاله رأى البيت ورب البيت، ثم إذا اضمحل رأى نفسه فقط[2]

ومما يوضح الجواب: ما ورد مرفوعاً: «إن المؤمن أعظم حرمة من البيت»[3]، فجعل البيت كالخادم للمؤمن، لا بدع في طواف الخادم بسيده[4]

(١) باعتبار ملكوتها النُّوراني الذي يعرف الله تعالى ويُسبِّحه، فلربّما تجسَّد هذا الملكوت وسلَّم على العارف وتكلم معه وطاف به، وقد ثبت في الأحاديث سلام الجماد على النبي ﷺ وتكلم الحيوانات بين يديه، وفي «صحيح البخاري»: «أن رجلاً كان يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفتت إليه فكلمته فقالت: إني لم أخلق لهذا ولكني خُلِقت للحرث، قال الناس: سبحان الله، قال النبي ﷺ: «فإني أؤمن بذلك وأبو بكر وعمر» [أخرجه البخاري (٣٣٩٠) ومسلم (٤٤٠١) بنحوه].

(٢) شهود نفسه فقط لا يكون نتيجة اضمحلال، بل يشهد أنه مرآة التجلي الكبرى من حيث بروز تعلقات الأسماء والصفات الإلهية.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٢٢) من حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك ماله ودمه وأن نظن به إلا خيراً» وورد في الحديث: «من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم الكعبة» [أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٤٦)] وما ذلك إلا لأنّ الكعبة بناء سيدنا إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، بينما الإنسان بناء الله وصنعته وصبغته: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨].

(٤) قال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس: ٨٣] والملكوت: عالم اللطائف المودعة في الكثائف، ومنه ملكوت الكعبة المشرفة المسبِّح لله تعالى؛ فإنه يُطاف به من قبل من =

ومما أنكروه على أبي يزيد أيضاً: قوله: أنا اللوح المحفوظ، حين سئل عنه، ومنه قوله في الثلاثة الذين هم على قلب جبريل: أنا أولئك الثلاثة، فقيل له: كيف؟ قال: قلبي واحد، وهمي واحد، وروحي واحد.

ومنه قوله: مثلي مثل لجة مظلمة، لا أول لها ولا آخر، ومنه قوله: إن لوائي يوم القيامة هو لواء محمد ﷺ، تحته الجن والإنس مع سائر النبيين، ومنه قوله: ليس مثلي في السماء يوجد، ولا مثل صفتي في الأرض تعرف، أنا هو، وهو أنا، وهو هو، ومنه قوله حين دخل مدينة وتبعه خلائق يتبركون به فقال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] فقالوا: جُنَّ أبو يزيد، وتركوه.

ومنه قوله: رفع بي مرة حتى قمت بين يديه سبحانه وتعالىٰ، فقال لي: يا أبا يزيد إن خلقي يحبون أن يروك، قلت: يا عزيزي وأنا أحب أن يروني، ثم قال أبو يزيد: يا عزيزي إن كانوا يحبون أن يروني فزيني بوحدانيتك، وألبسني لباسك وارفعني إلى أحديتك، حتى إذا رآني خلقك قالوا: رأيناك، فتكون أنت ذاك، ولا أكون أنا هناك، ففعل بي سبحانه ذلك، ثم قال: اخرج إلى خلقي، فخطوت من عنده خطوة إلى الخلق خارج حضرته، فغشي عليَّ، فنوديت: لا صبر لي عن حبيبي، ردّوه علي.

ومنه قوله: أراد موسى أن يرى الله تعالىٰ، وأنا ما أردت أن أرى الله، وإنما هو الذي أراد أن يراني.

ومنه قوله: أول ما صرت إلى وحدانيته صرت طيراً جسمه من الأحدية، وجناحاه من الربوبية، فلم أزل أطير في هواء الكيفية عشر سنين، حتى صرت إلى هواء أوسع من ذلك ألف ألف مرة، فلم أزل أطير حتى صرت في ميدان الأزلية، فرأيت فيها شجرة الأحدية، ثم وصفت أرضها وشجرها وثمارها، ثم قال: فنظرت فعلمت إن ذلك خداع منه.

=

يتشرف به، ويطوف هو بمن يشرف بهم، وقد كان من دعاء رسول الله ﷺ: «اللهمَّ زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً، وزد من شرفه تشريفاً وتعظيماً وتكريماً» [أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ١٨٣)].

ومنه قوله: أشرفت على ميدان فما زلت أطير فيه، حتى صرت من ليس في ليس، ثم صعدت بليس في ليس في ضيعة التضييع، ثم أشرفت على بحر التوحيد في غيبوبة الحق عن العارف، وغيبوبة العارف عن الخلق.

قال ابن القيم: أجود ما يقال في جميع هذا الكلام: إنه من الماليخوليا، وهو فوق الجنون بطبقات.

والجواب: عن قول أبي يزيد: أنا اللوح المحفوظ(١): أن مراده أن قلبه انجلى من الصدأ والغبار بكثرة الذكر والرياضة، حتى صار كالمرآة تجلي كل ما قابلها، حتى الوجود العلوي والسفلي(٢)، ومن جملة ذلك اللوح المحفوظ، وهذا أمر يحصل للسالك فيصير يقرأ جميع ما قابل قلبه من الكتابة من نفس قلبه، ولا يحتاج إلى رؤية البصر لذلك اللوح، وإنما لم يقبل العلماء من صاحب هذا المقام ما ينقله عن قلبه عن

(١) قوله: «أنا اللوح المحفوظ» اللوح المحفوظ: مخلوق نوراني ملكوتي، فلا يمتنع عقلاً ولا شرعاً أن يعلم مخلوق علم مخلوق آخر، وأن يتصف بوصفه إذا كان الإمداد النوراني الملكوتي حاصلاً للعبد في مقام القرب والمحبوبية؛ لأنّ الله تعالى قال: «فإذا أحببته كنت سمعه وبصره ويده ورجله» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)] وذلك في حق العبد، ولم يقل مثله في حق اللوح ولا غيره من العوالم الملكوتية، فإذا فتح الله تعالى ملكوت العبد يريه به ملكوت كل شيء وراثة لسيدنا إبراهيم ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ويحتمل أن يكون قوله هذا إشارة إلى أنه حُفظ من التغيير والتبديل في عقيدته ومشاهده لإنعام الله عليه بالتمكين، كما حفظ اللوح من التغيير والتبديل، الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لهم العصمة، والأولياء لهم الحفظ.

(٢) يقول العارف الرَّواس رضي الله عنه:

سرٌّ بطيِّ الحُجب	فيه شؤون الرُّتب
سماؤنا في القلب	ليت العذول يدري

وذلك مثل الماء في الغدير إذا صفا من الكدورات يرى في صفحاته صورة الكواكب والنجوم وصورة القمر.

قال أحدهم:

تواضع تكن كالنجم لاح لناظرٍ	على صفحات الماء وهو رفيع
ولا تك كالدخان يعلو بنفسه	في طبقات الجوّ وهو وضيع

اللوح، لعدم عصمته من تلبيس الشيطان(١)، فقد يكون ذلك اللوح ليس هو اللوح المحفوظ وإنما أقامه له إبليس؛ فإن الله تعالىٰ أعطى إبليس القوة على مثل ذلك(٢).

وأجمع أهل الكشف على أن ما ثبت عن الله تعالىٰ بالوسائط من طريق الظاهر أصح مما يأخذه العبد عن الله تعالىٰ من غير واسطة في المقام الباطن(٣)

وأما قوله: أنا أولئك الثلاثة(٤): فيحتمل أنه يريد بذلك أن الله تعالىٰ ورثه أحوال الثلاثة، وذلك مقام يكون للمريد في بداية أمره، فإذا انتهى ورث محمداً ﷺ، فيدخل في ذلك إرث جميع الأنبياء والمرسلين(٥)، كما وقع لعلي بن أبي طالب، وللشيخ أبي مدين المغربي وغيرهما.

(١) ولاحتمال أن يكون اطّلاع الولي على مقادير المحو والإثبات فيخبر عن الشيء أنه يقع ثم يُمحى ولا يقع، أو يخبر أنه لا يقع ثم يثبت فيقع، فيظن أنه كاذب وأنّ كشفه غير صحيح، وهو خلاف ذلك، قال تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٣٩].

(٢) إبليس أهون وأحقر من أن يسلط على وليٍّ من أولياء الله الذين أدخلهم الله مقام الحفظ؛ فإنه لا يجرؤ على الاقتراب منهم لا هو ولا جنوده فإنه يحترق، ففي الأولياء من صفات النجوم: أن الله جعلهم زينةً للناظرين، ورجوماً للشياطين، وليُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر وقد قال تعالى لإبليس: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وإبليس اعترف بقوله: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠].

(٣) بل بينهما كمال التوافق، ولا يحيد الباطن عن الظاهر قيد شعرة ولا أقلَّ من ذلك، وكل باطن يخالف الظاهر فهو باطل.

(٤) ذكر الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في رسالته: (الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال) حديث سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «ولله في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبريل عليه السلام، ولله في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل عليه السَّلام، ولله في الخلق واحد قلبه على قلب إسرافيل عليه السلام» [رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١/٣٠٣)] فقول أبي يزيد رحمه الله تعالى أنه أولئك الثلاثة من حيث أنه أميرهم، أو جمع الله فيه ما تفرّق فيهم.

(٥) وذلك لأن الله تعالى جمع لسيِّدنا محمدٍ ﷺ ما تفرّق في غيره من الأنبياء والمرسلين عليهم الصَّلاة والسَّلام، قال تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] فأطلعه الله على هداهم ـ وهو شرائعهم الموحاة إليهم ـ وأمره بالاقتداء بذلك الهدى فكان من شرعه، فشاركهم في العلم والعمل بشرائعهم وتميَّز عنهم بما لم يشاركوه فيه من الخصائص في حقه ﷺ وحقّ أمته.

وأما قوله: أنا لجة مظلمة[١]: فهو صحيح من حيث صفات النفس؛ فإن هذه صفتها[٢]، وذلك أن الله تعالىٰ جعل النفس مرتبة تعجيز[٣] دون حقيقة معرفته تعالىٰ، فكأنه تعالىٰ يقول: إن عرفتم نفوسكم عرفتموني، فلم يعرفوا كنه نفوسهم فلم يعرفوا كنه ربهم.

وأما قوله: إن لوائي يوم القيامة هو لواء محمد ﷺ[٤]؛ فإن لواء العبد هو لواء لسيده حقيقة، فقصد أبو يزيد بذلك تعظيم رسول الله ﷺ؛ فإن لواءه ولواء جميع الأولياء من فضله وإحسانه، فليس في ذلك ما ينكر.

وأما قوله: ليس مثلي في السماء يوجد... إلى آخره: فهو صحيح، لأن الله تعالىٰ لم يخلق أبداً شيئين على صفة واحدة[٥]، فلا بد من زيادة أو نقص لأحدهما عن الآخر، ولو بزيادة شعرة من بدنه[٦]. وأما قوله: إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدوني،

---

(١) ويحتمل أنَّه عبَّر عن سعةِ عطاء الله تعالى له وشبَّه روحه بالبحر الخِضم الذي في أعماقه ظلمات لا يُوصل إليها ولا تكتشف أسرارها، قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ﴾ [النور: ٤٠] فهو تعبير أنه لا يمكن للبشر أن يحيطوا بما آتاه الله إيَّاه من العلوم والمواهب والكشوفات الملكوتية، وأنهم عاجزون عن ذلك كعجزهم عن كشف أسرار البحر المحيط، ويرجح هذا المعنى قوله: لا أول لها ولا آخر.

(٢) هذا صحيح بالنسبة إلى نفوسنا الظلمانية لا إلى النفوس النورانية كنفس أبي يزيد رضي الله عنه.

(٣) لا شك أننا عاجزون عن الإحاطة بأسرار الله تعالى في نفوسنا وعن معرفة كنهها وحقيقتها، فكيف نعرف أسرار الله في نفوس أوليائه وأنبيائه؟ أم كيف نعرف كنه وحقيقة الذات الإلهية؟
فالعجز عن الإحاطة بالمخلوق دليل العجز عن الإحاطة بالخالق سبحانه من باب أولى.

(٤) يشير بكلامه أنه ليس له لواء مستقل يكون تحته أتباع له، وإنما لواؤه هو لواء رسول الله ﷺ وأنه وأتباعه والخلق جميعاً تحت ذاك اللواء، وهذا من كمال أدبه مع رسول الله ﷺ، وكأنَّه يقول لأتباعه من الأولياء: كونوا جميعاً تحت لواء النبي ﷺ وذلك بالتمسك بأحكام وآداب شريعته ظاهراً وباطناً، ولا تجعلوا لأنفسكم ألوية وأتباعاً؛ فإنه منازعة لهذا النبي الكريم وسوء أدبٍ معه، فلا لواء إلا لواؤه، والخلق جميعاً تحت ذلك اللواء المبارك.

(٥) فالمثلية من كل وجه غير موجودة بين شيء وشيء، وإلا لبطل مدلول وتعلق اسمه تعالى (البديع) الذي يبدع كل شيء على غير مثال سبق، فليس شيء مثل شيء أبداً.

(٦) وأما قوله بعد ذلك: (أنا هو وهو أنا وهو هو) فمعناه ـ والله أعلم ـ مأخوذ من قوله تعالى:
=

فلا ينبغي الاعتراض عليه بسببه؛ لأنه قد يكون في تلاوة القرآن، فجهر بذلك ولم يعن نفسه(١).

وأما قوله: رفع بي(٢) حتى قمت بين يديه سبحانه وتعالىٰ. . . إلى آخره: فمعنى

=

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] فكل منهما مُحبٌ ، فالله تعالى مُحبٌ ومحبوب، والعبد المقرّب كذلك، وهذا على حدِّ قول القائل: أنا من أهوى ومن أهوى أنا. ويصح تأويله على وجه (أنا هو) باعتبار إرادته تعالى وقدرته؛ أي: أنا مراده ومقدوره، (وهو أنا) باعتبار أنّ للعبد المقرَّب عنده ما يشاء، كما أخبر بقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ﴾ [الزُّمَر: ٣٤]، فاتَّحد المُراد، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] فالله تعالى يريد والعبد يريد، والمراد واحد، وهذا معنى قولهم: لله عباد إذا أرادوا أراد، وأما قوله: (هو هو) فهو بمعنى: لا يعلم الله إلا الله، والخلق كلهم عاجزون عن الإحاطة بشيء من علمه إلا بما شاء، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] هو الله.

(١) قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧] فالقرآن كلام الله المتلوُّ بالألسنة المكتوب في المصاحف غير الحالّ فيها.

(٢) إن كان ذلك رؤيا منامية فلا اعتراض ولا إنكار؛ لرفع القلم عن العبد في ذلك، أما يقظةً: فلا عُروجَ لأحدٍ من الخلق بعد سيِّدنا محمَّد ﷺ إلى السَّموات، ويحتمل أنّ ذلك كان خيالاً بين اليقظة والنوم، والمراد بالرفع المعنوي لا الحسي، وذلك بترقيه في المقامات، والمراد بالوقوف بين يَدي الحق تعالى: استحضار معيّته تعالى ومراقبته ومشاهدته في تجلٍّ من تجلياته في مظاهر الخلق أو النَّفس، وقوله: (وأنا أحبُّ أن يروني) فيه كمال الأدب مع الله تعالى؛ لجعل مراده في مراد الحق تعالى، فهو أحبَّ مما أحبّه الله تعالى له، وطلب من الله تعالى أن يفيض عليه من أنوار صفاته وتعلقاتها ما إذا رآه الخلق ذكروا الله تعالى عند رؤيته ولم يحجبوا به عن الله تعالى، وهذا من غيرته على الحضرة الإلهية أن يشغل الخلق عنها بمظهر من مظاهر تجلياتها ومتعلق أسمائها وصفاتها، وقد ورد في الحديث في صفة أولياء الله تعالى أنهم الذين: «إذا رُؤوا ذكر الله تعالى» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٤١٠)]. فالولي الكامل لا يحبُّ أن يشغل به أحداً عن الله تعالى غَيرةً وأدباً مع الحضرة الإلهية، ورحم الله تعالى الشيخ ابن عليوه القائل:

مـــن أنـــا ومـــن أيـــنـــي فـــي تـــجـــلـــي ذات الله؟

وهذا المقام في التوحيد به يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل، وأمَّا قوله: (فغشي عليَّ فنوديت . . .إلخ: ففيه بيان سرِّ الاختصاص والاصطفاء لهذا العبد، وأنه كما غار على الحضرة الإلهية أن ينشغل الخلق به عن الله غار الحق تعالى عليه، فستر فيه سرَّ الخصوصية وأخفاه عن خلقه؛ حتى لا ينشغل هو بهم عن مشهده العِرفاني، قال تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ﴾ [آل عِمرَان: ٧٤]، وقال: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓۗ﴾ [النَّمل: ٥٩]؛ فالعبد المصطفى لا يحجب

=

قوله: إن كانوا يحبون أن يروني، فزيني بوحدانيتك[١]؛ أي: التي وحدتني بها، ورفعتني بها على أقراني، حتى تسترني بينهم، ولا يظهر لي عورة عندهم فيحتقروني[٢]، ولا يتلذذوا برؤيتي، ثم طلب أن لا يكون عليه تبعة فيما لبس من مسمى صفات الحق تعالىٰ فتكون أنت هناك، ولا أكون أنا[٣]، يعني: كما هو في نفس الأمر؛ فإن صفاتي كلها بالأصالة هي صفاتك[٤] بحكم الملك والخلق، وليس مراده الصفات القائمة بالذات، فافهم.

أحداً عن الله تعالى، ولا يُحجب بأحد.

ومن أدعية الإمام أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ما معناه: (إن أقواماً دعوا أن تقبل بالخلق عليهم، وإني أسألك اعوجاج الخلق عني؛ حتى لا أُحجب بهم أو يحجبوا بي عنك) أقول: وإني أدعو الله تعالى أن لا يشغلني بإقبال الخلق ولا بإدبارهم، وأن لا يحجبني بذلك عنه تعالى، ولا يحجبهم عنه بي ولا بغيري آمين.

وأمَّا قوله: (رُدوه عليَّ) فهو إشارة إلى ضعفه عن القيام بوراثة الرسالة، وأنه باقٍ في وراثة النبوة؛ لعدم استطاعته القيام بالجمع بين الحضرتين: حضرة الحق، وحضرة الخلق من غير أن يحجب عن إحداهما بالأخرى، فرُدَّ إلى العكوف في حضرة الشهود مع حجبه عن الخلق وحجبهم عنه.

(١) أي: أوصلني إلى مقام الوترية المشار إليه في حديث: «إن الله وتر يحب الوتر» واجعلني واحداً لك لا أشرك معك غيرك، كما أنك واحد لا شريك لك في الذات والصفات والأفعال، فلا أرجو غيرك ولا أخاف غيرك، ولا أحب غيرك، ولا أعبد رباً سواك.

(٢) قال الإمام ابن عطاء الله في «الحكم العطائية» (١٠٨): (سبحان من ستر سرَّ الخصوصية بظهور البشرية)، وقال (١٣٥): (ما صحبك إلا من صحبك وهو بعيبك عليم، وليس ذاك إلا مولاك الكريم) أي: ومن تخلق بأخلاقه تعالى من العارفين، وقال (١٥٨): (من اطّلع على أسرار العباد ولم يتخلق بالرَّحمة الإلهية، كان اطّلاعه فتنةً عليه، وسبباً لجرِّ الوبال إليه).

(٣) لأنّ جميع المظاهر الخلقية لا قيام لها بنفسها، وما هي في مشهد العارفين إلا ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور: ٣٩].

(٤) أي: من تعلقات صفاتك وأسمائك ومن إمداداتك؛ لأنّ صفات الله لا تُملك لأنها ليست مخلوقة، وليس بين العبد وبين الله تعالى اشتراك في حقيقةٍ من الحقائق المختصة بكُلٍّ، فليس في الله تعالى من صفات الخلق شيء، وليس في العبد من صفات الله تعالى شيء، وما يوجد في بعض النصوص والعبارات ما يوهم الاشتراك فهو من قبيل المشاكلة اللفظية لا غير.

وهو نظير قوله تعالىٰ حكاية عن عيسى عليه السلام ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى﴾ [المائدة: ١١٦] التي هي ملك لك ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦][١] التي هي في ذاتي[٢]، وتضاف إليك بحكم الملك أيضاً، فهي مضافة إلى عيسى وإلى الحق في الحالين بمشهدين صحيحين، فكأن عيسى يقول: تعلم ما في نفسي؛ لأنك خالقها، ولا أعلم أنا ما فيها؛ لأني لست بخالق لها، فافهم.

وأما قوله: أنا ما أردت أني أرى الله... إلى آخره: أي: لأني علمت من منع موسى من الرؤية أنه لا يصح لي أن أراه، فلم أطلب ذلك، وأما هو تعالىٰ فأراد رؤيتي[٣]؛ أي: بتوجه إرادته على إيجادي وإخراجي من مكنون غيبه إلى عالم

(١) قال المفسرون: إطلاق النفس عليه تعالى من قبيل المشاكلة اللفظية مع تباين الحقائق.

(٢) أي: باعتبار سرّ نفخ الرُّوح فيه على جهة الخصوصية، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] ومن بيانية، وليست تبعيضية، فقوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] بمعنى: تحيط بي ولا أُحيط بك وإن كنت من خاصتك، فروحه مضافة إلى الله تعالى تشريفاً وخصوصية، ومضافة إلى سيدنا عيسى عليه السلام باعتبار الظَّرفية، وَكذلك كل عبدٍ مقرَّب مشرَّف يضاف سر الاختصاص فيه إلى الله تعالى؛ إرجاعاً للوصف إلى أصله ومستحقه، ويضاف إلى العبد ظرفاً ومظهراً. وهذا من إضافة الشيء إلى الفاعل تارة، وإلى المفعول تارة أخرى.

(٣) تفسَّر الإرادة هنا بالمحبة؛ وذلك لأنّ أهل العلم غايروا بين الإرادة والأمر والرِّضا، فكأنّ الشيخ رحمه الله تعالى يشير إلى عناية الله تعالى به ومحبته له، بأن ظهر له من إرادة الله تعالى ما يحبه الله ويرضاه بأن استعمله في طاعته وخصَّه بمحبته، مع جواز ما يقابل ذلك من وجوه الإمكان، خلافاً لسيِّدنا موسى ﷺ العبد المحبوب المقرَّب، فإنه ظهرت إرادة الله تعالى بالمحبة والمحبوبية مع عدم جواز ما يقابل ذلك من وجوه الإمكان لعصمته فهو آمن، وطلب من الله تعالى رؤية ذاته فمنع.

أمّا أبو زيد فالله تعالى أراد أن يراه في مقامِ العباد المقرَّبين المحبوبين وأن يلحقه بالصالحين المصطفين منهم، فحقق ذلك له وحفظه منِ خلافه وأمَّنه بعد الخوف، وهو لم يكن يرى ذلك ولم يكن يطمع بحصوله، وكان ذلك وهباً من الله تعالى من غير سؤالٍ منه ولا طلب، بل محض فضل من الله تعالى وكرم. فسيدنا موسى ﷺ لا يبلغ أحد مبلغه من العصمة الذاتية والأمان التابع لها، وبالتالي لا يصحُّ لأحدٍ أن يطلب مطلبه، بينما الولي مهما بلغ في مراتب الولاية الوهبية هو على خوف السَّلب وإن لم يقع ذلك؛ لأنّ أمانه عرضي باعتبار الحفظ الجائز لا الواجب، والله أعلم.

الشهادة، مع أنه تعالىٰ لا تختلف عليه الأحكام، وأن رؤيته تعالىٰ لي وأنا في مكنون العلم الإلهي كرؤيته تعالىٰ لي وأنا في عالم الشهادة على حد سواء[١]، تعالىٰ الله أن يحجبه شيء أزلاً وأبداً.

وأما قوله: صرت طيراً جسمه من الأحدية... إلى آخره: فهي مشاهد يراها السالك في عالم الخيال[٢]، لا يعرفها إلا من ذاقها، وما لم يذقها فلا يتعقلها، بل يرى أن ذلك محال.

وأما قوله: فما زلت أطير فيه حتى طرت من ليس في ليس[٣]، ثم صرت بليس في ليس: فمعناه زوال شهوده لشيء، وهو حضرة العدم النسبي، فلم ير نفسه ولا غيره، وقد وقع لبعضهم أنه اتسع بصره يوماً فرأى الوجود كله كالذرة[٤] بالنسبة لما فوقه ولما تحته، ثم غابت تلك الذرة في علم الله، فضاع من جملة ما ضاع من الوجود في ذلك الشهود[٥]، وهذا ما حضرني من الجواب، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على ميمون بن مِهران: قوله: تكلمت أمس مع الخضر[٦] عليه السلام

---

(١) يقال مثل ذلك في حق كلِّ إنسان توجهت قدرة الله تعالى على إيجاده، حتى في حق سيدنا موسى والنبيين عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(٢) وهي من مراحل السير الخيالي أثناء الذكر الخاص في «الخلوة» فيتخيل السالك روحه طيراً يخرق الجهات الست، ثم يغرق في البحر النوراني المحيط.

(٣) يصحُّ أن يكون المعنى من عدم في عدم، ويصحُّ أن يكون بمعنى التنزيه المذكور في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فطار بجناحي التنزيه في هذه الآية، حتى شهد التنزيه حال شهوده كل شيء، فلم تحجبه كثرة المظاهر الخلقية عن شهود الأحدية.

(٤) وهو كذلك في الواقع فالكرة الأرضية ومن عليها بالنسبة للمجرَّات كالذَّرة، وهكذا المجرَّات بالنسبة إلى الفضاء، وصدق الله تعالى القائل: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].

(٥) في «الحكم العطائية» (٢٤٦): (إنما وسعك الكونُ من حيث جُثمانيتك، وأنت تسعه من حيث ثبوت روحانيتك) ومن أقوالهم: الله واجب الوجود وما سواه مفقود؛ أي: في الشهود.

(٦) الأكثرون من العلماء المحققين على أنّ الخضِر عليه السَّلام ما زال حيّاً، وأن الأولياء يجتمعون به، وقيل: بموته، والله أعلم.

في مسألة من مسائل المحبة، وكانت الملائكة يستحسنون قولي[١]، والله عز وجل يسمع كلامي[٢] فلم يعب عليَّ، ولو أنه تعالىٰ عاب عليَّ لكان أخرسني[٣]

قال المنكر: لو أن لميمون بن مهران هذا عقلاً ثابتاً لرددنا عليه، ولكنه مجنون، وأين الخضر؟ ومن أين له أن الملائكة يستحسنون قوله، والله عز وجل يسمع كلامه؟

والجواب: أنه لا ينبغي لأحد الإنكار على ميمون؛ لأنه ادعى وقوع أمر ممكن عادة؛ فإن الخضر لم يزل الأولياء يجتمعون به إلى عصرنا هذا، وأنا بحمد الله ممن اجتمع به، وأفادني الميزان الشرعية، والميزان المتعلقة بعقائد الأكابر من الأولياء، وأمرني بمجلس الذكر والصلاة على رسول الله ﷺ كل يوم بعد صلاة الصبح كما تقدم.

وأما علمه باستحسان الملائكة لكلامه: فهو ممكن، كأن يسمعهم يقولون: هذا كلام حسن، وقد أجمع أهل الكشف أن الأولياء يرون الملائكة[٤] ويسمعون كلامهم، ويعرفون أنه كلام الملائكة من طريق الإلهام، لكن في وقتين مختلفين لا في وقت واحد؛ إذ لا يجمع بين شهود الملك وسماع كلامه إلا نبي أو رسول، وأما الولي فإن رأى الملك لا يسمع كلامه، وإن سمع كلامه لا يرى شخصه[٥].

---

(١) ورد في كرامات الصحابي الجليل عمران بن الحصين رضي الله عنهما أنه كان يسمع تسليم الملائكة الكرام عليه في حالة مرضه.

(٢) لا شك أنَّ سمع الله وبصره متعلقان بكل موجود، قال تعالى: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]

(٣) لعلَّ ذلك لعلامة بينه وبين الله تعالى على جهة خَرق العادة كرامةً له أنه إذا أراد التكلم بباطل يُحال بينه وبينه بالسكوت والخَرس، خصوصاً إذا علم أنه عبد مقرَّب ومحبوب عند الله تعالى له كرامة قوله: «كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش لها» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)]، وهذا داخل في الحِفظ الجائز في حق الأولياء.

(٤) وقد ثبت رؤية عددٍ من الصحابة رضي الله عنهم لسيِّدنا جبريل عليه السَّلام حال تشكله، وفي الحديث المتفق على صحته: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» [أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٩)].

(٥) يستثنى من ذلك حال نزع الرُّوح من الجسد؛ فإنَّ المحتضر يرى الملائكة ويسمع كلامهم، وما =

وأما علمه بأن الحق تعالىٰ يسمع كلامه ولم يعب عليه: فهو صحيح، ويعرف العبد ذلك بوزن كلام نفسه على ظاهر الكتاب والسنة، فإن وافقهما علم أن الحق يرضاه منه، وإن لم يوافقهما علم أن الله تعالىٰ يعيبه عليه ولا يرضاه.

وأما قوله: ولو أنه تعالىٰ عاب عليَّ ذلك لكان أخرسني؛ يعني مثلاً، أو لم يرد خلق ذلك الكلام على لسان. قلت: وقد يريد الحق تعالىٰ من العبد الكلام، ولا يرضاه منه، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، والله أعلم.

ومما أنكروه على الشبلي رحمه الله تعالىٰ: قوله: إن سيدنا محمداً ﷺ يشفعه الله في أمته، وأنا أشفع بعده في أهل النار حتى لا يبقى فيها أحد(١).

قال المنكر: دعواه بأنه يزيد على محمد ﷺ في الشفاعة كفر، ولو أمكنني لضربت بالسيف أعناق خلق كثير، ولكن قدرتي ما وصلت إلا إلى اللسان والقلب.

يكون لعموم الخلق عند الموت يمكن أن يكون للخاصّة قبل ذلك سماعاً أو رؤية، ولا يمنع من ذلك عقل ولا شرع، وهذه السيِّدة مريم رضي الله عنها وهي صديقة وليست نبية سمعت ورأت الملك الكريم حال تشكله كما أخبر بذلك ربنا سبحانه بقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] فقد جمع لها بين السماع والرؤية في وقت واحدٍ، والله أعلم.

(١) جاء في الحديث الصحيح: «يُخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان أو من خير» [أخرجه البخاري (٦٨٨٦) بنحوه] وهذا عام في عصاة مؤمني هذه الأمة والأمم السابقة، فلا يمتنع أن يشفع النبي ﷺ في مؤمني أمته، ثم يؤذن لأولياء هذه الأمة أن يشفعوا في عصاة مؤمني الأمم السابقة فيخرجونهم بإذن الله تعالى، فيكون في ذلك إظهار كرامة أولياء هذه لأمة على غيرها من الأمم للخيرية الثابتة لها في النصوص، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] فكما يكونون شهداء على الأمم وشهداء للنبيين والمرسلين بتبليغ شرائعهم إلى أممهم ـ كما ثبت في الحديث ـ يكونون شفعاء لعصاة مؤمني تلك الأمم زيادة في إكرام هذه الأمة المحمدية لكرامة نبيها ﷺ.

قال صاحب الجوهرة:

وواجب شفاعة المشفَّع ... محمَّدٍ مقدَّماً لا تمنع

وغيره من مرتضى الأخيار ... يشفع كما قد جاء في الأخبار

ويستثنى من ذلك مَن قال الله تعالى فيهم: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٨].

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الشبلي في شفاعته في أهل النار؛ لأنه يعني بعض عصاة الموحِّدين؛ لاحتمال أن رسول الله ﷺ يستنيبه في ذلك بإذن الله عز وجل[١]، كما يحكم السلطان في موكبه بين الخلائق، ثم تعرض له حاجة فيقول لخازن داره مثلاً: احكم بين هؤلاء الخلائق الذين بقوا، واختم الموكب، ولا تنتظر إذني في الانصراف. وليس في كلام الشبلي ما يؤذن بأنه يشفع استقلالاً، وإنما فيه أنه يباشر الشفاعة بإذن رسول الله في بعض أهل النار، وغالب الشفاعة في الأمة يباشرها ﷺ بنفسه.

وكذلك ليس في كلام الشبلي ما يؤذن بالزيادة في الشفاعة على محمد ﷺ، حاشا الشبلي من أن يخطر ذلك بباله؛ فإنه من خواصِّ أولياء الله، وأكثرهم أدباً، حتى إنه لما زار رسول الله ﷺ لبس ثوباً جديداً[٢] ونزع ما كان عليه، وقال: لا أزور رسول الله ﷺ بثوب دخلت به الخلاء ولو مرة واحدة. وكذلك بلغنا أنه كان له قميص يصلي فيه، وقميص على باب الخلاء يلبسه إذا دخل، ويخلعه إذا خرج[٣] فافهم، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي: قوله في «الإحياء»: كان بعض الشيوخ في بدايته يكسل عن قيام الليل، فألزم نفسه القيام على رأسه طول الليل؛ لتصير نفسه تجيبه إلى قيام الليل اختياراً[٤]. وكذلك عالج بعضهم حب المال؛ فباع جميع أمتعته، ورمى ثمنها في

(١) بل الثابت في الصَّحيح: أنّ المؤمنين يشفعون في إخوانهم «يقولون: يا رب؛ إنّ إخواناً لنا كانوا يصلون معنا أُمر بهم إلى النار، فيقول الله تعالى لهم: اذهبوا فمن عرفتموه من إخوانكم فأخرجوه منها» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٠/ ١٥١)].

(٢) هذا مستحب عملاً بحديث أشجِّ عبد القيس وهو في الصحيح حيث جعل القوم يتبادرون من رواحلهم فيقبلون يد النبي ﷺ ورجله، وانتظر الأشج حتى أتى عيبته فلبس ثوبيه ثم أتى النبي ﷺ...) [أبو داود (٤٥٤٨)].

(٣) هذا مبالغة في الورع، وقد أراد أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى أن يفعل مثل ذلك، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ لم يفعله، فتركته.

(٤) جاء في الحديث الصحيح: «إنّ الله غني عن تعذيب هذا نفسه» [أخرجه النسائي (٣٧٩٢)]، وليستعذ الإنسان بالله تعالى من العجز والكسل كما علّمنا رسول الله ﷺ، وليفعل المسلم

=

البحر خوفاً من أن يقع في حب تزكية الناس له، ووصفه بالجود أو الرياء في ماله المذكور[١].

وكذلك كان بعضهم يستأجر من يشتمه على رؤوس الأشهاد ليعوّد نفسه الحلم[٢].

وكان آخر يركب البحر في الشتاء عند اضطراب الموج ليعود نفسه الشجاعة[٣].

وكان بعضهم إذا خاف النوم يقف على رجل واحدة على رأس حائط عال حتى لا يأخذه النوم[٤].

قال المنكر: أعجب من جميع هؤلاء عندي أبو حامد، كيف حكى هذه الأشياء ولم ينكرها[٥]؟ وقد أتى بها في معرض التعليم، ولم يزنها بميزان الشريعة، وقبل أن

أسباب نشاطه في العبادة من الإكثار من ذكر الله تعالى وصحبة الصالحين والتعرض لنفحات الله تعالى في الأزمنة والأمكنة المباركة.

(١) لو استشار عالماً عارفاً لأشار عليه بالصدقة بماله والإخفاء بذلك؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وسئل العارف السُّهروردي رضي الله عنه عن رجل يعمل العمل ويدخل عليه العجب أو يزكيه الناس، هل يترك العمل خشية ذلك؟ فأجاب بقوله: يعمل ويستغفر الله تعالى.

(٢) لا حاجة إلى استئجار من يشتمه فذلك واقع على ألسنة السفهاء من غير استئجار، ولا يخلو إنسان عن المزعجات وعن الإيذاء، ورحم الله تعالى ابن الوردي القائل:

وليس يخلو المرء من ضدّ ولو ... حاول العزلة في رأس جبل

(٣) الشجاعة في الجهاد وقتال الأعداء، وليست في ركوب البحر والتعرض للهلاك بلا مبرِّر شرعي، وقد نهي عن ركوب البحر إلا لحاجٍّ أو معتمر أو مجاهد كما في الحديث.

(٤) قال النبي ﷺ: «إذا نعس أحدكم وهو يصلي فليرقد» [أخرجه البخاري (٢٠٥)، ومسلم (١٣٠٩)] وقد حلَّ النبي ﷺ حبلاً لزينب رضي الله عنها كانت تتعلق به إذا نعست وقال: «ليصلِّ أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقعد» [أخرجه النسائي (١٦٢٥)]. ونهى النبي ﷺ عن النوم على سطح ليس له جدار خشية السقوط، وهؤلاء المنقول عنهم هذه الأشياء إن صحّت عنهم فهم من أصحاب الأحوال الذين تنكر عليهم أحوالهم المخالفة للشرع، ولا يقتدى بهم فيها.

(٥) يحتمل دسُّها عليه في كتابه «الإحياء»، ويحتمل أنه أنكر ذلك ولم يبلغنا إنكاره بسبب سقط من كتابه المذكور.

يورد هذه الحكايات قال: ينبغي للشيخ أن ينظر حال المبتدىء فإن رأى معه مالاً حاضراً زائداً عن حاجته أخذه، فصرفه في الخير، وفرغ قلب المريد منه حتى لا يلتفت إليه[١]، وإن رأى الكبر قد غلب عليه، أمره أن يخرج إلى السوق للحرفة والسؤال بالإلحاح، ويكلفه المواظبة على ذلك[٢]، وإن رأى الغالب عليه البطالة استخدمه في تعهد الأخلية وتنظيفها من القذر، وملازمة المطبخ، وكنس القاذورات ومواضع الدخان، وإن رأى شره حب الطعام غالباً عليه، ألزمه الصوم، وإن رآه عزباً ولم تنكسر شهوته بالصوم، أمره أن يفطر ليلة على الماء دون الخبز، وليلة على الخبز دون الماء، ويمنعه اللحم.

قال ابن القيم: وإني لأتعجب من أبي حامد هذا كيف يأمره بهذه الأمور التي تخالف ظاهر السنة؟ وكيف يحل لأحد أن يقوم على رأسه طول الليل؟ وكيف يحل رمي المال في البحر؟ وكيف يحل سب المسلم بلا سبب؟ وهل يجوز لمسلم أن يستأجر من يشتمه؟ وهل يجوز لأحد أن يقوم على رأس جدار عال على رجل واحدة، ويعرض نفسه للوقوع بالنوم فتنكسر رقبته فيموت. فما أرخص ما باع أبو حامد الغزالي الفقه بالتصوف الذي يراه!

والجواب: أن أهل الطريق في جميع ذلك مجتهدون[٣] لا سيما في ترجيح الأعمال بعضها على بعض، فكلما أدى اجتهادهم إلى أنه أرضى لله تعالىٰ، أو أخف إثماً[٤]، أو فيه تقريب للطريق على المريدين قدموه على أنه يحتمل أن الشيخ كان ممن أقدره الله على جمع ذلك المال الذي أمر مريده برميه في البحر كما تقدم في هذا الباب.

---

(١) الأولى أن يرغبه بالصدقة في وجوه الخير، وأن يرقيه إلى تفريغ قلبه من المال حتى لا يلتفت إليه وإن وُجِد في يده، كما كان عليه أغنياء الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) إشغاله بخدمة الفقراء والمساكين وغسل ثيابهم وتنظيف بيوتهم أولى من خروجه إلى السوق وسؤال الناس بالإلحاح.

(٣) الاجتهاد في ترجيح بعض المباحات على بعض لا بأس به، ولا يصح الاجتهاد بفعل مكروه أو حرام.

(٤) حال تعارض مفسدتين فإنه يؤخذ بأخفهما ضرراً وإثماً.

وكذلك يحتمل أن الشيخ ما أمره بالوقوف على رأسه، أو على رأس جدار إلا بعد أن علم قدرته على ذلك ولو بإدمان سابق نظير ما يفعل البهلوان على تفصيل ذلك كما تقدم بسطه في الباب الرابع، والله تعالىٰ أعلم.

ومما أنكروه على أبي حامد الغزالي: حكايته عن أبي تراب النخشبي أنه قال لمريد له: لو رأيت أبا يزيد مرة واحدة كان أنفع لك من رؤية الله عز وجل سبعين مرة[١].

قال ابن القيم: وهذا الكلام فوق الجنون بدرجات.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الغزالي في تقريره أبا تراب على هذه المقالة؛ لأن مراده أن ذلك المريد يجهل مقام الأدب والمعرفة لله تعالىٰ، فهو لا ينتفع بأخذه في باب الرؤية؛ لعدم وصول إلى هذا المقام في هذه الدار، ومن كان كذلك فلا يصح أن يمنحه الحق تعالىٰ شيئاً من الآداب لعدم أهليته لذلك بخلاف رؤية أبي يزيد؛ فإنه يعلمه طريق الأدب مع الله تعالىٰ ومع خلقه، فكان أنفع له مما تقدم، وهذا شأن أكثر الناس اليوم، فلا يصح لهم الأخذ عن الله تعالىٰ؛ لكثرة حجبهم التي بينهم وبينه[٢]، فهذا معنى قول أبي تراب، وليس مراده أن رؤية أبي يزيد أفضل من رؤية الله تعالىٰ لمن يعرفه، لكن لا يخفى ما في لفظ أبي تراب المذكور من عدم الحسن في التعبير، فافهم، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي في حكايته عن ابن الكريتي شيخ الجنيد أنه قال: نزلت في

---

(١) من المقطوع به استحالة رؤية الله تعالى يقظة بعيني الرأس في الدنيا، وعندما طلبها سيِّدنا موسى ﷺ ولم يقدره الله عليها وقع ما أخبر الله عنه بقوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] وهو نبي رسول، فكيف بمن ليس بنبي ولا رسول؟ فمن لطف الله تعالى بعبده أن حجبه عنه، وجعل تجلياته تتلطف في حضرات أسمائه وصفاته وتظهر في مرآي خلقه؛ ليقدر العارفون والسالكون على قبولها والانتفاع بها.

(٢) وهذا كرجل لا يعرف آداب الدخول على الملوك ولا آداب مجالستهم، يؤمر به إلى أهل التربية ليؤهَّل لذلك، وقالوا: من لم يجالس أهل الأدب بالأدب أسرع إليه العَطَب، وقالوا: من لم يأخذ أدبه عن المتأدبين أفسد من اتّبعه.

محلة فعرفت فيها بالصلاح[١]، فشتّ قلبي ونفر مني، فدخلت الحمام وسرقت ثياباً فاخرة ولبستها، ثم لبست مرقعتي فوقها وخرجت، فجعلت أمشي قليلاً قليلاً، فلحقوني وأخذوا مني الثياب الفاخرة وصفعوني، وسموني لص الحمام، فسكنت نفسي.

قال الغزالي: فهكذا كانوا يروضون أنفسهم حتى يخلصهم الله تعالىٰ من فتنة النظر إلى الخلق ومراعاتهم بهم ثم من النظر إلى النفس، وأرباب الأحوال ربما عالجوا أنفسهم بما لا يفتي به الفقيه مهما رأوا صلاح قلوبهم بذلك، ثم يتداركون ما فرط منهم من صورة التقصير كما فعل هذا في الحمام.

قال ابن القيم: سبحان من أخرج أبا حامد من دائرة الفقه بتصنيفه كتاب «الإحياء»، فيا ليته لم يحك مثل هذه الأمور التي لا يحل لأحد السكوت عليها. والعجيب: أنه يحكي هذه الأمور ويستحسنها ويسمي أصحابها أرباب الأحوال، وأي حالة أقبح من حال مَنْ خالف الشريعة، ورأى المصلحة في النهي عن اتباعها؟ وكيف يجوز أن يطلب صلاح القلوب بفعل المعاصي[٢]؟ ثم كيف يجوز التصرف في مال

(١) لعلّه كان من الملامتية الذين لا يبطنون شراً، ولا يظهرون خيراً، وإذا عُرفوا ببلد بالصّلاح واعتقد فيهم العامة والخاصّة يفرون منها إلى غيرها، وإذا لم يستطيعوا الفِرار يفعلون ما يُنكر عليهم من المكروهات؛ لينفر الخلق عنهم خشية تعلقهم بهم، وهذا من غيرتهم على قلوب الخلق؛ حتى لا يكون منها توجّه ولا تعلق إلا لله تعالى وبه.
وهذا داخل في خطأ الفعل لا القصد، ويكون صاحبه ممن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً، قال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]. وعلماء الشرع مجمعون على أنّ الغاية لا تبرّر الوسيلة المحرّمة، فننكر ذلك على أصحاب الأحوال، ونسلّم بواطنهم إلى الله تعالى.

(٢) ليس هناك مسلم عاقل يستبيح فعل المعصية أو يبرّرها، أو يهجم على فعلها وهو على كامل عقله وإيمانه، ولكن ضعف البشرية يظهر في حال غَلبةٍ؛ لينفذ فيه القدر الإلهي فيورثه ذلاً وتوبة، فيستوجب حسب وعد الله تعالى محبته: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وفي الحديث: «عجباً لأمر المؤمن إنّ أمره كله له خير»، بما فيه قدر المعاصي النافذ فيه؛ فإن عاقبته إلى خير، وليست عين المعصية خيراً ولكن باعتبار ما ينتج عنها في حال المؤمن، وفي «الحكم العطائية» (٩٦): (ربَّ معصية أورثت ذلاً وافتقاراً خير من طاعة أورثت عِزاً واستكباراً) ونسأل الله تعالى السلامة والمحبة بلا ابتلاء.

الغير بغير إذنه؟ فإن نص الإمام أحمد والشافعي: أن من سرق من الحمام ثياباً عليها حافظ وجب قطع يده[١]، ثم أين أرباب الأحوال أولاً حتى يعمل العبد على وفاقهم في الرياضة؟ كلا والله إنها شريعة لو أن مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه أراد أن يخرج عنها لما وجد لذلك مساغاً، ولو أنه خالفها وعمل برأيه لكان عمله مردوداً عليه؛ إذ الحق تعالىٰ لا يقبل من الأعمال إلا ما كان على وفق الشريعة المطهرة.

قال: وتعجبي من هذا الفقيه الذي استلب التصوف علمه وعقله أكثر من تعجبي من هذا المستلب للثياب من الحمام، فيا ليت أبا حامد بقي مع قواعد الفقه، واستغنى عن هذه الهذيانات.

والجواب عن هذا كله كما سبق قريباً هو: أن القوم مجتهدون في أحكام الطريق؛ فكل ما رأوه أصلح لقلوبهم عملوا به، وذلك من باب تعارض المفسدتين[٢]، فيجب ارتكاب الأخف منهما .

وأما ما يترتب على الفعل شرعاً فقد جربوا حمايتهم من وقوع العقوبة لهم بسببه، بل يعرفهم الناس بذلك ويقبّلون أيديهم، فهم آمنون مما يضر ذاته من قطع اليد[٣]، أو غير ذلك من وجوه الضرر فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على أبي الحسين النوري: رميه ثلثمائة دينار في البحر، واستدلاله

(١) هذا إذا سرق وأخفى السرقة، أما لص الحمام هذا فقد لبس الثياب الفاخرة ولبس مرقعته فوقها، والرواية تقول بأن مرقعته لم تكن سابغة ساترة، بل كانت الثياب الفاخرة باديةً ظاهرة تحت مرقعته، وهو بذلك يستحق التعزير من الصفع والضرب، وقد فُعل به ذلك.

(٢) أي: إذا تعارضت مفسدة في الظاهر كارتكاب مكروه مع مفسدة في الباطن كالكِبر والعجب والرياء وغير ذلك من كبائر الإثم الباطن، ولم يتوصل إلى زوال مفسدة الباطن إلا بارتكاب المفسدة الظاهرة فعلوها أخذاً بأخف المفسدتين، هكذا سوَّلت لهم نفوسهم، فصبر جميل والله المستعان على ما يصفون.

(٣) إذا فعلوا ما يوجب حدّاً تعيّن إقامته عليهم إلا لشبهة، ولا يحميهم معرفة الناس بهم ولا تقبيل أيديهم، فسيف الشرع فوق رقاب الجميع من خاصة وعامة.

بأن سليمان عليه الصلاة والسلام طفِق مسحاً بالسوق والأعناق[١]، وقال: كما خاف سليمان أن يشغله عرض الخيل عن ذكر الله تعالىٰ[٢]، قطع سوقها، وأعناقها بالسيف، وكذلك كل من خاف من شيء يشغله عن الله تعالىٰ له إتلافه[٣].

قال ابن القيم: هذا الاستدلال باطل؛ لأن إتلاف المال لم يأتِ بجوازه شريعة، وهو سفه لا يليق بالأنبياء فعله، وما أرى هؤلاء الجهلة إلا مبتدعين شريعة من عند أنفسهم.

والجواب: أنه ولو لم يأت لنا شريعة مصرحة بجواز إتلاف الأموال فهو جائز من باب تعارض مفسدة الدين ومفسدة الدنيا، فأهل الله تعالىٰ يقدمون تحصيل مصالح

---

(١) الصحيح أنّ مسحه بالسوق والأعناق كان عليها تبرّكاً، وليس ذبحاً كما قيل؛ لأنّ الذبح يكون بالأعناق لا بالسُّوق، فلمَّا ذكرا دلَّ ذلك على أنه مسح تبريك عليها، قال الإمام الفخر الرازي رحمه الله في «تفسيره»: إنّ رباط الخيل كان مندوباً إليه في دينهم كما أنه مندوب إليه في دين محمد ﷺ، فاحتاج إلى الغزو فجلس وأمر بإحضار الخيل وأمر بإجرائها، وذكر أنه لا يحبها لأمر الدنيا ونصيب النفس، وإنما يحبها لأمر الله تعالى طلب تقوية دينه، وهو المراد من قوله: ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢]، ثم إنه عليه السَّلام أمر بإعدادها وتسييرها حتى توارت بالحجاب؛ أي: غابت عن بصره، ثم أمر الرائضين أن يردُّوا تلك الخيل إليه، فلما عادت إليه طفق يمسح سوقها وأعناقها، والغرض من ذلك المسح أمور:

الأول: تشريفاً لها وإبانةً لعزتها؛ لكونها من أعظم الأعوان لدفع العدو.

الثاني: أراد أن يظهر أنه في ضبط السياسة والملك متضع إلى حيث يباشر أكثر الأمور بنفسه.

الثالث: أنه كان أعلم بأحوال الخيل وأمراضها وعيوبها، فكان يمتحنها ويمسح سوقها وأعناقها حتى يعلم هل فيها ما يدل على المرض. وقد أطال الفخر الرازي في الردِّ على من يقول خلاف هذا.

(٢) قال تعالى حكاية عنه: ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] ومعنى ذلك أنّه أحبّ الخير، وهو المعقود في نواصي الخيل كما صحّ في الحديث؛ لأنها آلة الجهاد، وكان هذا الحب متسبباً عن ذكر الله تعالى، أو من أجل ذكر الله تعالى عليها وإعلاء كلمته في الجهاد في سبيله.

(٣) له الخروج عنه بالصّدقة، كما فعل الصحابي الذي تصدَّق ببستانه عندما شغله الطائر القمري بين الشجر عن صلاته فلم يدر كم صلى، فخرج عن بستانه صدقة في سبيل الله تعالى.

آخرتهم ودينهم[١]، وأهل الدنيا يقدمون مصالح دنياهم على دينهم، فالأول: خاص بالأكابر من المؤمنين، والثاني: خاص بالعوام منهم، وكل عن مقامه يتكلم، وعن فهمه من قواعد الشريعة يترجم[٢]، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الشبلي رحمه الله تعالىٰ: وقوفه على فرد رِجْلٍ من فوق حائط والرجل الأخرى في الهواء إلى الصباح؛ طلباً للإدمان على الوقوف في قيام الليل[٣]

قال ابن القيم: قد جمع هذا بين أمرين محرمين:

الأول: مخاطرته بنفسه؛ فإنه معرض لغلبة النوم، فيقع فيموت عاصياً، أو ينكسر ظهره أو رجله أو عظمه كله.

الثاني: أن ذلك تعذيب للنفس من منعها حظها من النوم[٤]

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الشبلي بسبب ذلك؛ فقد يكون فعل ذلك بعد تقدم إدمان كثير سابق، كما يفعله البهلوان الذي يمشي على الحبل بالقبقاب، فلولا تقدم الإدمان له ما كان يجوز له فعل مثل ذلك، بل ولا كان يجيب هو من دعاه إلى ذلك، كما مر آنفاً بما فيه، فافهم والله أعلم.

ومما أنكروه على الشبلي أيضاً: قوله يوماً في مجلسه: إن لله تعالىٰ عباداً لو بصقوا على النار لأطفؤوها.

قال ابن القيم: وهذا من الخرافات والهذيانات، وهو من جنس ما قاله أبو يزيد،

---

(١) تحصيل الآخرة والدِّين لا يكون بإتلاف المال، بل بالخروج عنه صدقة في سبيل الله تعالى.

(٢) يشترط في قبول فهم المسلم للنصوص أن يكون على وفق قواعد الأصول والتشريع، وإلا فهو مردود.

(٣) ليس للشبلي رحمه الله تعالى ولا لغيره أن يعذِّب نفسه بمثل ذلك، هذا إن صحَّ عنه، ويكفي المسلم أن يصلي ما تيسر له أول الليل أو وسطه أو آخره، ثم يستلقي على فراشه ويشغل نفسه بذكر الله تعالى إلى أن ينام، فيكتب طول الليل ذاكراً وقائماً إن تقدمت النية بذلك، ويكون نومه صدقة عليه من ربه سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البَقَرَة: ١٤٣].

(٤) قال النبي ﷺ: «إنّ لجسدك عليك حقاً، وإنّ لعينك عليك حقاً» [أخرجه البخاري (١٨٣٩)].

من أنه لو شاء لأطفأ النار بطرف مرقعته(١)، وكلاهما من إناء واحد يغترف.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على هٰذين الوليين؛ لاحتمال أن يريدا فعل ذلك بإرادة الله تعالىٰ وحوله وقوته، لا بحولهما ولا قوتهما(٢)؛ فإن ذلك بعيد في العقل، بل لو صب كل منهما على النار كذا كذا ألف راوية من الماء ما أطفأها(٣)، ويصح أن يكون مراد الشبلي غير ذلك من الأوجه الصحيحة التي تخفى على أمثالنا، ولا ينبغي الإنكار إلا في شيء يعارض النصوص الشرعية، والله أعلم.

ومما أنكروه على الشبلي أيضاً: اكتحاله بالملح أيام بدايته حتى لا يأخذه النوم، وربما حمّى الميل في النار ثم اكتحل به(٤).

قال ابن القيم: وهذا محرم بإجماع المسلمين، وربما عمي وفسد بصره(٥). قال: والعجب من الغزالي والقشيري في حكايتهما ذلك عنه ومدحهما له بسبب ذلك مع أنه محرم، ولعمري لقد طوى هؤلاء بساط الشريعة طياً(٦).

---

(١) تقدم التعليق على مثل ذلك فراجعه.

(٢) ليس لأحد من الخلق حول أو قوة ذاتي، إنما حول الخلق وقوتهم بالله تعالى؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله تعالى، وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللهم بك أحول وبك أصول وبك أقاتل» [أخرجه أبو داود (٢٦٢)].

(٣) إلا بإذن الله تعالى، والأسباب كلها متساوية في الإمكان، جرت العادة بها في الإطفاء أو لم تجر، وقد قال النبي ﷺ: «أطفئوا الحريق بالتكبير» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/٦٦)] فما يخلقه الله تعالى عن سبب ممكن أن يخلقه عند سبب آخر.

(٤) السُّنة الاكتحال بالإثمد؛ ففي الحديث: «اكتحلوا بالإثمد» [أخرجه الترمذي (١٦٧٩)]، وربما يخرق الله تعالى العادة لعبدٍ فيجعل اكتحاله بالملح قائماً مقام اكتحاله بالإثمد، ويجعله له منفعةً لا ضرر فيه، خصوصاً إذا علم بإعلام وحي الإلهام له منزلته في الولاية وجريان الكرامة، وإلا فليس للعبد أن يجرِّب ربّه، وليبق في دائرة الأسباب وما جرت العادة فيها من المسبَّبات بخلق الله تعالى.

(٥) إلا أن يخرق الله له الحكم العادي؛ لأنّ السبب لا تأثير له بذاته ولا بقوّة مودعة فيه.

(٦) هذه الأشياء على احتمال صحتها عنهم تكون في حال بداياتهم، أو حال غَلَبة عليهم، ولا يقع منهم إنكار للشريعة ولا لأحكامها، بل تخرق لهم العوائد في بعض الأسباب على جهة الكرامة، فيظن أنها مخالفة، ولا يقتدى بهم في ذلك.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار بمجرد فعله ذلك؛ لاحتمال أنه ما اكتحل بالملح والميل المحمّى بالنار إلا بعد إدمانه واحتماله مثل ذلك من غير ضرر يخشى منه العمى وإفساد البصر، بل ذلك كالكحل الحار الذي يكون لإنضاج دموع العين مما يحتمله الناس غالباً، والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي في تقريره الشبلي على رمي ما كان معه من الدنانير في الدجلة[١]، وقال: ما أعزك عبدٌ إلا أذله الله عز وجل.

قال ابن القيم: وأنا أتعجب من أبي حامد أكثر من تعجبي من هؤلاء الجهلة بالشريعة، كيف يحكي ذلك عنهم على وجه المدح لهم لا على وجه الإنكار؟ وأي رائحة من الفقه بقيت عند أبي حامد حتى يكتب عنه شيء من العلم؟! فإن الفقهاء كلهم يقولون: إن رمي المال في البحر لا يجوز.

والجواب: أنه قد تقدم مراراً أن أهل الطريق مجتهدون في أحوالها، وأن من قواعد الشريعة ارتكاب أخف المفسدتين إذا تعارض معنا مفسدان، وقد تعارض هنا أمران:

أحدهما: مفسد للدين فقدموه على المفسد للدنيا، وتقدم أيضاً: أن من الأولياء من يقدره الله تعالىٰ على استخلاص ما رماه في البحر، حتى كأن ما رماه موضوع عنده في صندوقه كما وقع لسيدي مدين وغيره، فافهم والله أعلم.

ومما أنكروه على الغزالي: ما حكاه عن شقيق البلخي: أنه رأى مع شخص رغيفاً ليفطر عليه من صومه، فهجره[٢] وقال: تمسك رغيفاً إلى الليل.

---

(١) تقدم التعليق على مثل ذلك فليراجع.

(٢) إذا كانت الهجرة في الله لمخالفةٍ شرعية فهي جائزة أو واجبة ولو لسنين، أمَّا الهجرة للتربية فهي مباحة إلى ثلاث؛ لحديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث» [أخرجه البخاري (٥٦١٢)، ومسلم (٤٦٤١)]، وقد نهى النبي ﷺ أنساً رضي الله عنه أن يخبىء شيئاً لغدٍ [أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/٤)] وهو دليل أهل التصوف على منع المريد أن يرفع شيئاً أو يدّخره؛ لأنه قادح عندهم في مقام التوكل، وهذا حكم الخاصة، وفي الحديث: «لو أنكم

قال ابن القيم: انظروا إلى هذا الجهل العظيم بالشريعة، كيف يفعل محرماً لأجل أمر مباح؟ وكيف يجوز هجر المسلم بغير سبب مسوّغ لذلك؟ والذي عندي أن هؤلاء لما قلَّ علمهم بالشرع صدرت منهم هذه الأقوال والأفعال المخالفة للشريعة(١)، وقد حكى يحيى بن يحيى رحمه الله تعالىٰ عنه أنه قال: عندي أن مخالفة الصوفية من جملة طاعة الله عز وجل(٢)، ولكن قد اصطلح الذئب والغنم.

وقد أنكر الفقهاء بمصر على ذي النون وأخرجوه من إخميم إلى الجيزة، ثم من الجيزة إلى بغداد. وكذلك أنكروا على أبي يزيد البسطامي، وكذلك على أبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري وغيرهم، كل ذلك لما كانوا يقعون فيه من مخالفة ظاهر الشرع(٣).

توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٦٦/١٨)]، أما العامة: فيصح لهم إدخار الطعام إلى عام عملاً بالسنة فقد ورد أنّ النبي ﷺ ادّخر طعاماً لأهله مدة عام.

(١) الذين صدرت عنهم هذه الأقوال والأفعال كانوا من كبار الأئمة والعلماء بالشرع الشريف، ولعلّ ذلك كان منهم في حال البداية أو الغَلَبة، أو دست عليهم من أعدائهم ونسبت إليهم بقصد تشويه مشرب التصوف والإساءة إلى أهله؛ لتنفير العامة عن اتباعهم والاقتداء بهم.

(٢) الصوفية ثلاثة أصناف: صوفية الأرزاق، وصوفية الرسوم، وصوفية الحقائق والأخلاق كما قال الشيخ ابن القيم رحمه الله تعالى، فإذا ورد ذم للصوفي في كلام أحد من العلماء فالمراد صوفية الأرزاق وصوفية الرسوم، وليس المراد صوفية الحقائق والأخلاق؛ فإنهم ورَّاث النبي ﷺ على الحقيقة وراثة علم ووراثة حال. وقد حذّر علماء الصوفية من صحبة ثلاثة أصناف: الأغنياء الغافلين، والقراء المداهنين، والصوفية الجاهلين.

فمخالفة الصوفية الجاهلين وصوفية الأرزاق والرسوم من جملة طاعة الله عز وجل كما حكى الإمام يحيى بن يحيى رحمه الله تعالى.

(٣) إخراج هؤلاء الأكابر من بلادهم كان نتيجة ما أشاعه عليهم الحسدة والمبغضون، وليتحقق لهم وراثة الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وفي حديث ورقة بن نوفل قال للنبي ﷺ: ليتني أكون فيها جذعاً حين يخرجك قومك، قال: «أوَ مخرجيَّ هم؟!» قال: ما جاء أحد بمثل ما جئت به إلا عُودي»، فكم أخرج من الأئمة والعلماء من بلادهم؟ وكم أوذوا في الله؟ فهل يعني إخراجهم أنهم كانوا مبطلين؟ سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

قال ابن الجوزي: وكانت الزنادقة في العصر الماضي يكتمون حالهم، ولم يتجاسروا على إظهار ما عندهم حتى جاء الصوفية فرفضوا الشريعة جهراً، وتستروا[١] بمسمى الحقيقة، وصاروا يقولون: هذا حقيقة، وهذا شريعة. وهذا من أقبح الأمور؛ لأن الشريعة قد وضعها الحق تعالىٰ لمصالح العباد في الدارين، فما الحقيقة بعد ذلك إلا إلقاء الشيطان في النفس، وقد تمادى هؤلاء الجهلة في غيّهم حتى صار أحدهم يقول: حدثني قلبي عن ربي، وفي ذلك تصريح بالاستغناء عن بعثة الرسل، وهو كفر، فهي كلمة مدسوسة في الشريعة تحتها هذه الزندقة، ولكن قد صار الخوارج عن الشريعة كثيراً بالسكوت على هؤلاء الجهلة الذين سموا أنفسهم صوفية، وأطال في ذلك في آخر الباب العاشر من كتاب «تلبيس إبليس» فراجعه.

والجواب: أما هجر شقيق لمن أمسك الرغيف إلى آخر النهار فهو جائز؛ ليخرجه من ورطة الحرص وطول الأمل، والوقوع في رائحة الاتهام للحق جل وعلا[٢] في أنه يضيعه ويميته جوعاً إذا لم يمسك الرغيف، ولو أنه قوي يقينه لكان ترك إمساك الرغيف وطلبه وقت الحاجة إليه فقط، واستراح من الوقوع في الحرص والشك في أن الله تعالىٰ يضيعه فإن ذلك الرغيف لا يخلو إما أن يكون مقسوماً له فلا يقدر أحد يأكله، فهو لو رماه في السوق يعود إليه، وإما أن لا يكون مقسوماً له، فأي فائدة في إمساكه[٣]؟ فإنه إذا أمسكه إلى وقت الفطر لا يقدر على أكله بل يأكله غيره، فتأمل. ثم

---

(١) تستَّر بالصُّوفية والتَّصوف كثيرٌ من منكري الشريعة ومعطِّلي أحكامها، فينبغي على الباحث المنصف ألا يحكم على التصوف من خلال من انتسب إليه أو تستَّر فيه، وألا يعمّم حكمه على الصوفية كلهم سلفاً وخلفاً بالزندقة والمروق من الدِّين، ففيهم ومنهم الصالحون ومنهم دون ذلك، كما هو شأن جميع المذاهب والمشارب.

(٢) لا يلزم من الأخذ بالرخصة الشرعية للضعفاء في ادّخار الطعام اتهام الله تعالى أنه يضيعهم ويميتهم جوعاً إذا لم يفعلوا، بل نأمرهم بالأخذ بالسبب ولتصحبه نية إكرام الضيف وإطعام المحتاج، ونأمرهم مع ذلك بالتوكل على الله تعالى والاعتماد عليه، لا على السبب فذلك أكمل.

(٣) يمسكه على نية إيصاله لمن قُسم له من ضيف أو محتاج من إنسان أو حيوان إن قُدِّر له مجيئهما، فإن لم يقدَّر مجيء واحد منهما وبقي إلى وقت الفطر تبين أنَّه مقسوم له، فيأكله ويشكر الله تعالى.

إن العلة في تحريم الهجر إنما هو الأذى للمسلم بغير طريق شرعي، كأن يكون لحظ النفس.

وأما هجر الشيخ للمريد ليقبّح في عينه المباح الذي يجرّه إلى حرام[١]، فلا منع منه؛ لأنه هجر لله تعالىٰ لا لحظ نفس، وربما كان المريد بايعه على امتثال أمره[٢] والرضا بما يفعله معه من العقوبات على أعماله الرديئة، فافهم.

وأما قول ابن القيم: إنَّ في مخالفة الصوفية طاعة الله فهو في غاية القبح؛ فإن حقيقة الصوفي أنه عالم عمل بعلمه على وجه الإخلاص، فكيف يكون مخالفة مثل هذا في أفعاله وأقواله من طاعة الله تعالىٰ؟ والإطلاق في محل التفصيل خطأ، فكأن الواجب على ابن القيم أن يقول: إن مخالفة من انتسب إلى الصوفية وليس هو منهم طاعة وقربة إلى الله تعالىٰ، ليخرج أئمة الطريق رضي الله عنهم[٣]

وأما إنكاره على أهل الحقيقة وقوله: إن الشريعة كانت كافية عن الحقيقة، فهو كلام صدر بلا تأمل؛ فقد قدمنا أن الحقيقة غاية مرتبة الشريعة؛ وذلك أن الناس في فهم الشريعة على مرتبتين:

أحدهما: من عمل بالشريعة تقليداً من غير أن يصل إلى مقام اليقين.

والثانية: من عمل بها بعد وصوله إلى مقام اليقين. فليست الحقيقة بأمر زائد على

---

(١) أي: كإمساك الطعام فإنه مباح، ولكن إذا اقترن أو جرَّ إلى الحرص وطول الأمل واتهام الحق تعالى والشك في الرِّزق حرُم إمساكه، ويؤمر بالتّطهر من هذه الرذائل الباطنة، ويؤمر بتقوية اليقين بالله تعالى حتى يستوي عند العبد إمساك الشيء والخروج عنه.

(٢) وقد اشترط سيدنا الخضر عليه السلام على سيدنا موسى ﷺ ألا يسأله عن شيء فقال: ﴿فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠] مع أنَّ السؤال مباح، ورضي سيِّدنا موسى بهذا الشرط امتثالاً للأمر واجتناباً للنهي، فلما صحبه وظهر منه خلاف ما اشترط عليه قال له: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨].

(٣) أي: المجمع على إمامتهم كرجالِ «الرسالة القشيرية»، و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السُّلمي، و«الحلية» لأبي نعيم، و«صفة الصفوة» لابن الجوزي، رضي الله عنهم أجمعين.

الشريعة؛ لأن الحقيقة هي الإخبار بالأمور على ما هي عليه في نفسها[١]. وهذا هو حقيقة الشريعة؛ فإن الشارع لا يخبر إلا بالواقع، فغاية أمر التصوف: الوصول بالرياضات والمجاهدات إلى مقام العلم واليقين[٢].

وأما قوله: إنَّ من قال: حدثني قلبي عن ربي كفر، فليس بمسلَّم لقائله على الإطلاق، إنما يكون كفراً إذا عارض النصوص الشرعية، وصار يتدين بذلك، وأما إذا اطّلع على ذلك بطريق الإلهام والتحديث الذي هو مقام السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٣]، على أسرار الشريعة ودقائقها، وعلى زيادة آداب في العمل بها، فلا منع من ذلك، وما بلغنا أن أحداً من الأولياء ادعى أنه خرج من التقليد للشارع، أو خرج عن دائرة علمه ﷺ أبداً، بل كلهم مجمعون على أن جميع علومهم من باطن شريعة محمد ﷺ، وأنه لا يجوز لأحد منهم العمل بما فهمه منها إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة[٤] وموافقته لهما، فاعلم ذلك، فالله يغفر لابن القيم[٥] ما ظنه بالصوفية؛ فإنه ذبَّ عن الشريعة بحسب فهمه، والله أعلم.

ومما أنكروه على أبي طالب المكي: ذكره في كتاب «القوت»: أن مروان القاضي

(١) وهذه هي المعرفة: الجزم المطابق للواقع عن دليل، أو عن شهودٍ مجمع عليه؛ فهي مرتبتان: علم اليقين وهي للعلماء، وعين اليقين وهي للعارفين والأولياء.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، قال الشيخ ابن عليوه المستغانمي رحمه الله تعالى:

جاهد تشاهد كل الفوائد ... سرَّ الأماجد في قولك الله

(٣) قال النبي ﷺ: «قد كان في الأمم قبلكم محدّثون فإن يكن في أمتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب منهم» [أخرجه مسلم (٤٤١١)]، وقال سيدنا علي رضي الله عنه: (ليس لنا إلا كتاب الله تعالى أو فهم أوتيه رجل مسلم) أي: يتوافق مع القواعد والأصول المجمع عليها.

(٤) قال أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى: ربما تنكت النكتة من نكت القوم في قلبي الشهر والشهرين فلا أقبلها إلا بشاهدي عدل: الكتاب والسنة.

(٥) ويغفر للإمام الشعراني والإمام الغزالي وجميع المسلمين والمؤمنين أحياءً ومنتقلين ويغفر لي بهم ومعهم آمين.

كان له جوار تغنّينَ لأصحابه من الصوفية إذا حضروا عنده، وتقريره مروان والصوفية على سماع الغناء[١] وما كان ينبغي لأبي طالب إلا الإنكار.

قال ابن القيم: إن ثبت ذلك عن مروان القاضي فسق، أو عن الصوفية فسقوا.

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على أبي طالب إلا على وجه التنزيه؛ فإن سماع الغناء جائز. وقد نقلوا عن مسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي، وشيخ البخاري، أنه كان لا يملي حديث رسول الله ﷺ حتى يطلب بين يديه البخور بالند والعنبر، وسماع العود، فإذا حضرت قلوب الحاضرين، وطربت أسماعهم وابتهجت أملى الحديث حينئذ.

قال الشيخ أبو المواهب الشاذلي: فلو كان ذلك فسقاً لما كان الشافعي والبخاري أخذا عن مسلم بن خالد الحديث. فكما أن مسلماً رضي الله عنه رأى جواز ذلك؛ ليحضر قلوب السامعين للحديث، فكذلك القاضي مروان والصوفية رأوا الغناء وحسن الصوت به سبباً لحضور قلوبهم مع الله تعالىٰ[٢]، فأشاروا به من باب الجواز؛ لأن ذلك مطلوب بل سبب.

وقد بلغنا أن سيدي عمر بن الفارض كان يشتري المغنيات الداخلات في طيب الأنغام، وكان إذا وجد في قلبه قساوة أمرهن بالغناء، فإذا حضر قلبه أمرهن بالسكوت[٣] وبالجملة: فهو أمر مختلف فيه بين العلماء، فلا يفسق به إلا معتقد تحريمه، مع أنه لم يقل بإباحة ذلك من الصوفية إلا بعض أفراد، وجمهورهم على خلاف ذلك، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) المسألة خلافية بين العلماء، والجمهور على منع ذلك، وللشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى رسالة سمّاها «كشف الدلالات عن حكم سماع الآلات» بيّن فيها أدلة القائلين بالإباحة، فلتراجع، ونحن على مذهب الجمهور في هذه المسألة.

(٢) حضور القلوب مع الله تعالى لا يكون بسبب محرَّم أو مكروه، بل بما هو متفق على إباحته، وقد أنكر الشيخ الأكبر ابن عربي رضي الله عنه مجالس السَّماع التي أباحها بعض الصوفية، وذلك في أول كتابه «روح القدس في مجالسة النفس» فلتراجع.

(٣) فعله ليس حُجَّة، ولا يصح تقليده فيه؛ لمخالفته مذهب الجمهور.

وكان ابن القيم يقول: بلغنا عن أبي عبد الله الحاكم شيخ الإمام البيهقي أنه يقول: اجتمعنا في مجلس غناء مع فارس بن عيسى الصوفي في دار أبي بكر الأبريسمي وكان عنده جارية اسمها هزارة تغني، وكانت من مستورات القوانات. قال ابن القيم: وهذا من أقبح ما بلغنا فلو سلمنا أن هؤلاء الصوفية جهلة بالشريعة، فكيف يجهل الحاكم الحافظ مثل ذلك، ويرى إباحة السماع من امرأة أجنبية؟ وقد ذكر ذلك في كتاب «تاريخ نيسابور»، وهو كتاب علم، وكفى بذلك قدحاً في عدالته.

والجواب عن الحاكم هو الجواب عن مسلم بن خالد السابق آنفاً والله أعلم.

ومما أنكروه على سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه: قوله في حزب البحر: نسألك العصمة في الحركات والسكنات والخطرات والإرادات. وقالوا: العصمة لا تكون إلا للأنبياء، فكيف يجوز للشاذلي أن يسألها؟ ما ذلك إلا من الجهل المبين.

والجواب: أنه لا ينبغي الاعتراض على الشيخ؛ لأن في ضمن سؤال العصمة يعني الحفظ وعلمه أنه غير معصوم، ولو أنه رأى نفسه معصوماً كالأنبياء ما سأل ربه ذلك[(١)].

وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: العصمة واجبة للأنبياء لمقام النبوة، وجائزة للأولياء لا لمقام الولاية، بل ربما يكون لخاصية في نفس الولي؛ فإنه قد يصدر ممن هو في مقام الولاية الوقوع في المعصية[(٢)]، بخلاف النبي لا يجوز أن يقع منه معصية لمقام النبوة، فلا يوجد نبي إلا وهو معصوم، بخلاف الولي فقد يوجد غير معصوماً، وقد يوجد معصوماً[(٣)] بأن لا يقدّر الحق عليه ذنباً مع جوازه في حقه.

---

(١) ومن ذلك: ما ورد في الدعاء النبوي: «أسألك عزائم مغفرتك، والعصمة من كل ذنب، والسلامة من كل إثم» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢١٩)]، والعصمة هنا: بمعنى الحفظ.

(٢) سئل الإمام الجنيد رضي الله عنه أيزني العارف؟ فأطرق رأسه ساعة ثم قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

(٣) أي: محفوظاً، وربما يقع منه الذنب ويغفره الله تعالى له بسبب متقدم أو متأخر، وهناك خصال يكفّر الله بها ما تقدم من الذنوب وتأخر.

قال: ومن الدلائل على جواز عصمة الأولياء: أن الله تعالىٰ كلفنا بالواجبات وترك المحرمات، فيجوز لأحدنا أن يطلب من الله أن يعينه على ما كلفه به ربه، وفي ذلك إذن لنا بطلب العصمة. وعلى هذا لا فرق بين أن يقول الداعي: اللهم امنعني من المعصية، أو احمني من الوقوع فيها، أو احفظني منها، أو وفقني حتى لا أعصيك، أو ارزقني الأدب معك حتى لا أعصيك، واعصمني؛ فإن لفظ العصمة لفظ اصطلاحي لا يجب على الداعي اجتنابه، وفي الحديث الصحيح «والمعصوم من عصمه الله تعالىٰ»[1]. وفي كلام الشافعي[2]: من العصمة أن لا تجد. فأطلق الشارع ثم الإمام الشافعي لفظ العصمة على آحاد الأمة، والله أعلم.

ومما أنكروه على القوم أيضاً: تكلمهم بالكلمات التي لا توافق ظاهر الشريعة كما تقدم في الباب السابق.

والجواب: أنه لا ينبغي لأحد الإنكار إلا بعد إمعان النظر في ذلك الكلام مع التبحر في علوم الشريعة، ثم بعد إمعان النظر نقول: إن تلك الكلمات لا تخلو إما أن تكون في التوحيد، أو في فروع الفقه؛ فإن كانت في التوحيد فلا يخلو إما أن يفهم معناها، أو لا يفهم معناها، فإن لم يفهم معناها فلا يجوز إنكارها؛ لأن الإنكار لا يكون إلا بعد الفهم، وإن فهم معناها فلا يخلو إما أن يكون في حال السكر[3] أو في حال الصحو؛ فإن كانت في حال السكر، فحكم صاحبها حكم المجنون والنائم والمغمى عليه والصبي الذي لا يميز أو يميز، ولا يخفى أنه لا ثواب لأحد من هؤلاء في تلك الكلمات، ولا عقاب عليها، حتى لو نطقوا بكلمة كفر، فالحكم كذلك.

(١) أخرجه البخاري (٦١٢١).

(٢) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: استفدت من مجالسة الصوفية ثلاث كلمات: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، نفسك إن لم تشغلها بالخير شغلتك بالشر، العصمة أن لا تجد.
ومعنى: العصمة أن لا تجد: ألا تجد ما تستعين به على معصية الله، وألا تتيسر لك أسبابها.

(٣) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٣٩): **السُّكر**: هو غَيبة بواردٍ قوي يعطي الطرب والالتذاذ، وهو أقوى من الغَيبة وأتم منها.

وقد ورد في «الصحيحين» في الذي ضلت عنه دابته في أرض فلاة، وعليها طعامه وشرابه، وأيس منها، فوضع رأسه لينام أو يموت، فاستيقظ فوجد دابته واقفة عند رأسه، فقال من شدة الفرح: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك»(١) ما يشهد لما قلناه من النطق بالحال، وقد قال ﷺ فيه: «إنه أخطأ من شدة الفرح»، ولم يقل فيه: كفر، مع أنه قلب حقيقة الربوبية وهي قديمة إلى العبودية وهي حادثة، وبالعكس، ولم يكن في قلبه إلا التوحيد(٢).

وفي حديث الأمر بالطاعة للأئمة: «اسمعوا وأطيعوا إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان»(٣)، وفي حديث «الصحيحين» أيضاً: «ما أمرت أن أنقب عن قلوب الناس»(٤).

إذا علمت ذلك فما قاله هذا الرجل الذي ضلت دابته ثم وجدها، من قوله: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، هو نظير من قال: أنا الحق، وسبحاني(٥)، وإنما نطق ﷺ،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٣٤)، ومسلم (٤٩٣٢).

(٢) قال الله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وقال: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].
والمغلوب على عقله الغائب عن رشده في حكم المكره فلا يُكفر بما يصدر عنه إلا إذا أقرَّ به بعد صحوه.

(٣) أخرج البخاري (٦٥٣٢)، ومسلم (٣٤٢٧) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان». وأما حديث: «اسمعوا وأطيعوا» فهو عند البخاري (٦٥٢) بلفظ «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة».

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٠٤)، ومسلم (١٧٦٣).

(٥) إذا قالوا ذلك عن غيبة وغَلَبة فهم مثل صاحب الراحلة المخطىء، وإلا فهم مؤاخذون فيما قالواه إذا لم يمكن تأويله بتأويلٍ شرعي مقبول، وكان قطعي الثبوت وقطعي الدلالة على الكفر ولم يرجعوا عن ذلك.

بهذا الكلام شفقةً على أمته، فوضع الدواء والحكمة قبل مجيء العلة ليداوىٰ بها عند وجودها في حق الناطق والسامع، ومن بلغه خبر ذلك.

وانظر إلى قوله ﷺ: «أخطأ من شدّة الفرح» فبيّن فيه أن شدة الفرح تدهش العقل بالشيء اليسير من الدنيا جداً، فكيف لا يدهش العقل بمشاهدة الحقيقة واتساعها؟ فهذا ما حضرني من الجواب إن كانوا قالوا ما ذكر في حال السكر.

وأما إن كانوا قالوا ذلك في حال الصحو، فإن كان معنى تلك الكلمات واضحاً لا يحتمل التأويل بوجه من الوجوه ووقع الإجماع الضروري أن مثلها كفر، وتاب قائلها، فإن التوبة مقبولة بالإجماع إلا إن تكرر ذلك منه وكثر؛ فإن بعض العلماء لا يراعي توبته ويقتله، ثم إذا قبلت توبته لم يجز نسبة ذلك إليه بعدها، فإن لم يتب بعد الاستتابة وجب قتله لذلك؛ لما يترتب عليه بين الناس من الأمور الشنيعة.

وأما إذا احتملت تلك الكلمات التأويل بوجه أو أوجه، فالتكفير صعب خطر كما مر على الإمام الشبلي وغيره، لا سيما في حق من لم يعرف منه تهاون في الدين، بل هو مشهور به، وما صدر منه لم يكن يقصد به سوءاً، وإنما العبارة لم تخلص عما هنالك بعد ثبوته[١]

فإياك يا أخي أن تظن بكلمة برزت من امرىء مسلم سوءاً، ما دمت تجد لها في الخير محملاً، بخلاف ما إذا لم نجد لها محملاً، كما أشار إليه حديث: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان»[٢]

وإنما ذكرنا أن التكفير صعب عسر خطر؛ لكونه فيه الإخبار عن إنسان مسلم بأنه خالد مخلد في النار، لا يمكن من نكاح مسلمة، ولا يجري عليه أحكام أهل الإسلام لا في حياته ولا بعد مماته. ومن أين لأحدنا الوصول إلى ما يوجب ذلك؟!

وأما إذا لم يكن الكلام الذي قاله ذلك الشخص مكفراً في نفسه، وإنما خالف

---

(١) لم تسعفهم اللغة في التعبير الصحيح عما يريدونه فتكلموا بالمشكل والمتشابه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٢)، ومسلم (٣٤٢٧).

الإجماع الضروري، ففي التكفير بذلك نظر[١] كما في تكفير المكفر له كذلك[٢]. وبالجملة: فالعارفون لا يخفى عليهم هذه التفاصيل وغيرها، حتى إن بعضهم قال: لم لا تقتلونني فيما قلته في حال سكري؟ لما أخبروه بما قاله في حال صحوه.

وأما إذا كانت الكلمات في غير التوحيد بل هي في الفروع، فلا يخلو إما أن يكون في الفقه المعروف وهو المخصوص بكتب الفقهاء، وإما أن يكون في غيرها، وهي التي يتكلم فيها الصوفية غالباً من حقائق الرضا[٣] والتسليم[٤] والتوبة[٥] والمحبة[٦]

(١) اختلف العلماء في دلالة الإجماع هل هي قطعية أو ظنية؟ وبالتالي اختلف في منكره ومخالفه على قولين: الكفر والفسق.

(٢) في الحديث الصحيح: «من قال لأخيه: كافر فقد باء بها أحدهما» [أخرجه مسلم (٩١)].

(٣) قال تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] وعرَّف ابن عجيبة رحمه الله تعالى الرِّضا بقوله: تلقّي المهالك بوجهٍ ضاحك، وقال الشريف في «التعريفات» (٣٦): الرضا: سرور القلب بمُرِّ القضاء.

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وعرَّف الشيخ ابن عجيبة رحمه الله تعالى التسليم بقوله: استواء النِّقمة والنعيم، وقال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (١٨): التسليم: استقبال القضاء بالرِّضا، وقيل: التسليم: هو الثبوت عند نزول البلاء من تغير في الظاهر والباطن.

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، قال العارفون: التوبة: رُوح جميع المقامات، وقال الشيخ ابن عجيبة: التوبة ثلاث درجات:

١) توبة العوام: وهي من الذنوب، ٢) توبة الخواص: وهي من العيوب، ٣) توبة خواص الخواص: من مشاهدة ما سوى المحبوب.

وقال الشريف في «التعريفات» (٢٢): التوبة: هي الرجوع إلى الله بحل عقدة الإصرار عن القلب، ثم القيام بكل حقوق الرب والتوبة النصوح: هي توثيق العزم على ألا يعود لمثله، وقيل: ألا يبقي على عمله أثراً من المعصية سراً وجهراً، وقيل: هي التي تورث صاحبها الفلاح عاجلاً وآجلاً.

(٦) قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وحقائق اليقين[١]، وغيرها من الأمور المنصوص عليها أو المستنبطة منها؛ فإن كانت هي التي في كتب الفقهاء ففيها قياسات ومسائل مختلف فيها، كالبنت المخلوقة من الزنا، فالشافعي يجيز نكاحها مع الكراهة، وأبو حنيفة وغيره يحرمونه، كما يحد الشافعي شارب النبيذ ويقبل شهادته، وأبو حنيفة لا يحده، بل ولا يعزره، وأحكامها داخلةٌ في حكم الشرع بتقريره عليه الصلاة والسلام حكمهما.

وكذلك التحليل يبيحه الشافعي بشرطه، ويستحبه أبو حنيفة، ويحرمه مالك وأحمد، وكلهم داخلون في حكم الشرع، ويجب على كل واحد منهم الأخذ باجتهاده، ولا يجوز له تقليد غيره كما أوضحنا في كتاب «ميزان الخضرية المدخلة لجميع المذاهب في الشريعة المحمدية».

وقد يصح حديث عند واحد، ولا يصح عند آخر، وقد يبلغ شخصاً، وقد لا يبلغ آخر. وقد يصح حديث ويعارضه ما هو أقوى منه؛ فالعمل بالراجح متعين، وما قاله الشافعي هو شرع، وما قاله أبو حنيفة وغيره هو شرع، ولا يجوز الإنكار على من قلد إماماً من هؤلاء، فقد علمنا أن عند الفقهاء مسائل مختلفاً فيها كما أن عند المتصوفة أموراً مختلفة فيها، بخلاف أكابر الصوفية، فلكل مسألة عندهم وجه لا يضعفون من كلام الفقهاء والصوفية شيئاً.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: الفقهاء والصوفية آخذون من البحر المحيط الذي لا تنفد أحكامه ولا أسراره، ومن يقدر على الإحاطة بذلك حتى يعرف أن تلك الكلمات التي قالها الصوفية خارجة عن جميع مذاهب العلماء، أم لا توافق مذهباً واحداً من مذاهب الأئمة، ولا أصلاً من أصولهم جملة وتفصيلاً؟

---

(١) قال الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٨٥): اليقين: العلم الذي لا شك معه، وعند أهل الحقيقة: رؤية العيان بقوة الإيمان لا بالحجة والبرهان. وقيل: مشاهدة الغيوب بصفاء القلوب، وملاحظة الأسرار بمحافظة الأفكار. وقيل: تحقيق التصديق بالغيب بإزالة كل شك وريب. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وسمعت أخي أفضل الدين رحمه الله يقول: ليس كل من تزيّا بزي القوم يكون منهم؛ فقد يكون لا يعلم ما أوجبه الله عليه من فرائض الدين، ومثل هذا قد يتكلم فيما لا يعلم فيخالف الشريعة، فليس هو من الفقهاء، ولا من الصوفية، ولا من المتصوفة.

وإيضاح ذلك: أن التزيي بزيهم فقط من غير العلم والعمل بآدابهم وما يجب عليه من الأحكام مما يصلح ظاهره وباطنه لا يصير بذلك صوفياً، بل من جهل شيئاً من الأحكام الواجبة عليه مع قدرته على التعلم فليس هو بصوفي، وإنما هو من قسم الجهال، بل من قسم الفسقة بإجماع القوم وإجماع الفقهاء.

كما أن من لبس لباس الفقهاء لا يصير فقيهاً، ولا يصح نسبته إلى الفقهاء؛ لفقد شروط الفقهاء والصوفية(١).

وسمعته أيضاً يقول: من شرط القوم أن يأخذوا بالأمور المجمع عليها إن وجدوا ذلك، فإن لم يجدوه أخذوا بالأشد والأشد من كل مذهب أو ما عليه الأكثرون، ولا يتقيدون بمذهب مخصوص من أوله إلى آخره، بل يتركون العمل بالرخص منه ومن غيره، ويعملون بالعزيمة والأفضل منه ومن غيره.

وهذا معنى قولهم: الصوفي ليس له مذهب؛ أي: معيّن؛ لأن طريقه طريق ورع وتحفظ واحتياط، وكذلك تلامذتهم لا يترخصون برخص المذاهب؛ لأنه طريق جد ومجاهدة وورع(٢).

وقد أجمعوا على أن المريد متى ترخّص لغير عذر، انحط عن مقام الورع والمجاهدة؛ إذ الرخص لا تكون إلا للعوام من أرباب الصنائع والحرف رفقاً بهم ورحمة لهم.

فإياك يا أخي أن تفهم من قول القائل: إن الصوفية لا مذهب لهم أن ذلك وصف لهم بالذم، وتتوهم أن أحدهم لا يكون على مذهب أصلاً؛ فإن ذلك وهم باطل،

---

(١) قالوا: ليس كل ما يلمع ذهباً، وليس كل من لبس الرداء الأبيض صار طبيباً.

(٢) قالوا: التصوف مذهب كله جدّ، فلا تخلطوه بشيءٍ من الهزل.

حاشا أولياء الله تعالىٰ من مثل ذلك، بل الذي نشاهده منهم تعظيم العلماء أكثر مما يعظم العلماء بعضهم بعضاً؛ وذلك لأنهم شاركوهم في علمهم، وتميزوا عنهم بعلوم الفتح، فعرفوا مقدار العلماء من الطرفين، ويحبون الخير لكل الناس.

وقالوا: كن فقيهاً صوفيّاً، ولا تكن صوفيّاً فقهياً[1]؛ أي: تفقّه أولاً، ثم تصوف؛ وذلك ليبني أحدهم أمره في الطريق على أساس ذلك، وقالوا: من لم يتقن أصوله لم تثمر فروعه.

وقال الإمام مالك رحمه الله: تفقهوا ثم اعتزلوا[2]، والله تعالىٰ أعلم.

ومما أنكروه على القوم: تسميتهم طريقهم علم الحقيقة والشريعة.

فقال المنكر عليهم: ما تريدون بالحقيقة والشريعة[3]؟ هل الحقيقة داخلة في الشريعة أم خارجة عنها؟ فإن كانت داخلة في الشريعة فلأي شيء سميتموها بغير الشريعة؟ وإن كانت خارجة عنها فلا حاجة لنا بها.

---

(١) ومثله قولهم: كن محدِّثاً صوفياً، ولا تكن صوفياً صاحب حديث؛ أي: قدِّم تعلم الحديث والفقه قبلَ التصوف.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

فقيهاً وصوفياً ليس واحداً ... فإني وحقِّ الله إياك أنصح

فذلك قاسٍ لم يذق قلبه تقىً ... وهذا جهول كيف ذو الجهل يصلح

(٢) العزلة في حق الفقيه ربما كانت جائزة في زمنه لكثرة الفقهاء العاملين، أما في زماننا فيتعين عدم عزلة الفقيه عن الأمة؛ لحديث: «إذا لعن آخر هذه الأمة أولها، فمن كان عنده علم فليظهره، فإنّ كاتم العلم يومئذٍ ككاتم ما أنزل الله على محمد ﷺ» [أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٤٣٦)].

(٣) **الحقيقة**: كل مشهد مرجعه إلى قولك: (أشهد أن لا إله إلا الله)، والشريعة: كل قول وفعل مرجعه إلى قولك: (أشهد أنّ محمّداً رسول الله).

وقال بعضهم: كل ما يجعلك راضياً عن الله تعالى مرجعه إلى الحقيقة، وكل ما يجعلك مرضياً عند الله تعالى مرجعه إلى الشريعة.

وقالوا: الشريعة هي العين، والحقيقة نورها، وعند بعضهم: الحقيقة هي العين، والشريعة نورها.

والجواب: أن تعلم يا أخي أن النبي ﷺ له أقوال وأفعال وأحوال ومشاهدات[(١)] وتنزلات فسمّى القوم الأقوال بالشريعة، والأفعال بالطريقة، والأحوال والمنازلات والمشاهدات بالحقيقة، فلا يخرج شيء من ذلك عن رسول الله ﷺ، فلما ورث الوارثون ذلك من رسول الله ﷺ اصطلحوا على تسميته بتلك الألفاظ[(٢)]، كما قسم أهل الأصول أصول الأدلة إلى أقوال وأفعال وتقريرات؛ فالأقوال: الكتاب والسنة وما يرجع إليهما من قياس وإجماع، والأفعال: إلى ما هو من خصائصه، وإلى ما هو له ولغيره إلى آخر ما قالوه، وأما التقريرات: فهي تقريره ﷺ على قول أو فعل علمه أو بلغه.

فإذا قالوا: الشريعة أو الحقيقة أو الطريق، فمرادهم ما قدمناه. وإذا أمعن الإنسان النظر في معاني الكتاب والسنة وجد كثيراً من ألفاظ القوم مأخوذة من ذلك؛ كالذوق[(٣)]، والشوق[(٤)]، والمحبة، وغير ذلك، ووجد لهم مخارج كثيرة جداً، ومن توجه إلى حضرة الله تعالىٰ[(٥)] كما توجهوا، عرف ما عرفوا، وذاق ما ذاقوا.

---

(١) قال النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» [أخرجه البخاري (٩٨٦)، ومسلم (٤٣٥١)] وقال: «إني لست كأحدكم أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٩/ ٨٩)].

(٢) قال علماء الأصول: لا مشاحة في الألفاظ.

(٣) في الحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمّدٍ رسولاً» فجعل للإيمان طعماً يذاق إذا كانت حاسة الذوق سليمة لا علة فيها، ورحم الله البوصيري القائل:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد ... وينكر الفم طعم الماء من سقم

وقال غيره:

ومن يك ذا فم مرٌّ مريض ... يجد مراً به الماء الزلالا

وقال الشريف في «التعريفات» (٣٥): **الذوق**: عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرّقون به بين الحق والباطل، من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره، وقالوا: من ذاق عرف.

(٤) في الحديث: «اشتاقت الجنة إلى ثلاثة: علي وعمار وسلمان» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٠/ ٤٧٠)]، وقد عرفه الشريف في «التعريفات» (٤٢): نزاع القلب إلى لقاء المحبوب.

(٥) قال الشيخ ابن عجيبة رحمه الله تعالى: عُرِّف التصوف بأكثر من ألفي تعريف، مرجعها إلى صدق توجه القلب إلى الله تعالى في عموم الأحوال.

وقد استعمل القوم في كلامهم ما استعمله العرب في كلامهم الذي نزل على نحوه القرآن المشتمل على أنواع الحقائق والمجازات والكنايات[١] والاستعارات التخييلية، وتخاطبوا بهذا فيما بينهم.

وقد قال بعض العلماء: إن أكثر كلام العرب مجاز، وصح عن الإمام أبي القاسم الجنيد رحمه الله أنه كان يقول: علمنا هذا، وطريقنا هذا مشيد بالكتاب والسنة؛ فمن لم يقرأ القرآن، ويكتب الحديث لا يقتدى به في طريقنا، وكان يقول: إنه ليقع في قلبي الشيء فلا أقبله إلا بشاهدي عدل وهما: الكتاب والسنة، وكان يقول: كل الطرق مسدودة عن الخلق إلا على المقتفين آثار رسول الله ﷺ[٢].

وقد خرج أبو يزيد البسطامي لزيارة رجل قد اشتهر بالولاية، فوقع أن ذلك الشخص بصق على يمينه[٣]، فرجع ولم يزره. وقال: هذا شخص غير مأمون على أدب من آداب السنة، فكيف يكون مأموناً على شيء من أسرار الله التي يمنحها لأوليائه؟

ومن كلام الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه: إياك أن يعرض لك في حال عزلتك[٤] أمر يشبه العلم من طريق الكشف[٥] والإلهام والمشاهدات فتقبله بلا شهادة الكتاب والسنة له بالصحة، بل أعرض عنه وإن كان حقّاً في نفس الأمر؛ فإن الله تعالىٰ قد ضمن لنا العصمة في جانب الكتاب والسنة، ولم يضمنها لنا في جانب الكشف والإلهام والمشاهدة، فإذا لم يقبل ذلك إلا بالكتاب والسنة ذهب الكشف بالوساوس المتوهمة.

---

(١) قال سيدنا ابن عباس رضي الله عنه: إن الله حيي كريم يكني بما شاء عما شاء.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤]، وقال سبحانه: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

(٣) أو بصق في مسجد زاويته جهة القِبلة.

(٤) المراد بالعزلة ههنا: الخلوة المعروفة عند أهل الله تعالى وبشروطها، وفي «التعريفات» (٣٣): الخلوة: محادثة السرِّ مع الحق حيث لا أحد.

(٥) قال أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى: إذا عارض كشفك الكتاب والسنة فخذ بالكتاب والسنة واضرب بكشفك عُرض الحائط.

فاحفظ هذا الباب حتى تكون على بيّنة من ربك؛ إذ البيِّنة لا خطأ معها ولا إشكال، فهذه الحكايات وما والاها تعرفك حال الصوفية وجلالتهم، وما كانوا عليه من الحفظ والتعاون عن الإخلال بشيء من الآداب، فضلاً عن السنن والواجبات[١]، وأنهم متقيّدون في جميع أحوالهم من قول أو فعل أو غير ذلك بالكتاب والسنة؛ لمعرفتهم بمعاني القرآن والحديث.

وقد كان الإمام الشافعي يقول: من حفظ القرآن عظمت قيمته، ومن عرف الفقه نبل قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن عرف العربية رق طبعه، ومن عرف الحساب جزل رأيه، فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على القوم بالتوهم: نسبتهم إلى القول بالاتحاد؛ أي: اتحاد الحق تعالىٰ بالخلق، وعكسه، وهذا من قائله افتراء على القوم، فقد أجمعوا كلهم على استحالة ذلك[٢]، فما نسب إليهم هو ضد ما هم عليه من الاعتقاد؛ وذلك لأن الاتحاد لا يكون إلا في الأجسام؛ فإنه امتزاج شيء بشيء، ودخول أجزائه في أجزائه بحيث يستهلك فلا يحصل التمييز بين الممتزجين، وتكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر، كامتزاج الزعفران بالماء، والعسل بالخل، وهذا ممكن في الأجسام. والصوفية مجمعون على أن الله تعالىٰ قديم ليس بجسم، فلا يحصل بينه وبين العبد شيء من ذلك كما مر بسطه في الأجوبة عن الشيخ محيي الدين رحمه الله.

---

(١) علماء الصوفية يتمسكون بالمندوب كما تتمسك العامة بالواجبات، ويجتنبون المكروه وخلاف الأولى كما تتجنب العامة المحرَّمات.

(٢) لأن الاتحاد لا يكون إلا من موجودين مستقلين بالوجود يحل أحدهما بالآخر أو يتحد به، ووجود الممكنات حقيقي ولكن غير مستقل؛ أي: غير قائم بنفسه، بل هو ثابت بقيومية الله تعالى وإمداده فلا يتصور الحلول، ومثال ذلك: القمر مظهر ضياء الشمس من غير أن تحل به أو يتحد بها، قال الشيخ الأكبر ابن عربي رضي الله عنه: من قال بالحلول فإيمانه معلول، ومن قال بالاتحاد فهو من أهل الإلحاد.

وقال الشريف في «التعريفات» (١): الاتحاد: هو شهود الوجود الحق الواحد المطلق، فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجوداً به معدوماً بنفسه، لا من حيث أنّ له وجوداً خاصاً اتحد به؛ فإنه محال.

وإذا كان أهل الحجاب[١] يحيلون الجسمية في حق الحق جلّ وعلا، وينزهونه أن يشترك مع خلقه في حدٍّ أو حقيقة، فكيف بأهل السلوك من العارفين؟!

وإيضاح ذلك: أن الشيئين إن بقيا فلا اتحاد، وإن عدما فلا اتحاد، وإن عدم أحدهما وبقي الآخر فلا اتحاد، وكل موجود ثبت قدمه استحال عدمه وكل موجود ثبت حدوثه استحال قدمه؛ إذ الحقائق لا تنقلب، ومعاذ الله أن يقع أحد من العقلاء في هذا المحال[٢]، فكيف لمن يجمع بين العقل والنقل والكشف وهو الولي؟! ولكن القوم لما شهدوا بالكشف أموراً لم يكن لها في الشاهد مثال ولا عبارة مألوفة، ولا يتوصلون إليها أنكرها عليهم المحجوبون؛ لكون الحقائق والمعاني الكلية لا يفي بها عبارة ولا مثال ولا إشارة؛ فلذلك دهشوا من سلطان الحقيقة، وعلوّ أوج موجها، واتساع شأنها فلا يقدرون على بيان ذلك، فربما نطق الفقير منهم بشيء موهم[٣] ليتعلق به الحسود والمعاند والجاهل المكايد بأبعد احتمال، ونزّله على اصطلاحه هو لا على مراد الناطق به، ولم يعذره بوجه من الوجوه، وهذا مخالف لما ورد في الكتاب والسنة من الحث على عدم التحسس والتجسس، وحسن الظن بالمسلمين[٤]

وكثيراً ما يسمع الجاهل بطريق القوم لفظ الاتحاد، فيظن أن الأمر كما فهمه هو، فيشن على الفقراء الغارة، والحال أن ذلك ليس هو باتحاد جسم بجسم، وإنما هو

---

(١) أهل مقام العلم بالله تعالى بالدليل والبرهان لا بالشهود والعيان.

(٢) في الحكم العطائية (١٦): فيا عجباً كيف يظهر الوجود في العدم أم كيف يثبت الحادث مع من له وصف القِدم؟!!.

(٣) أو يقع في الشطح، وقد عرّفه الشريف في «التعريفات» (٤١) بقوله: الشطح: عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى، وهو من زلات المحققين؛ فإنه دعوى بحق يفصح بها العارف من غير إذن إلهي؛ أي: فلا يكون لها قالب شرعي.

(٤) قال بعض السلف: خصلتان ليس فوقهما في الخير خصلة: حسن الظن بالله، وحسن الظن بعباد الله، وقال الشيخ ابن عطاء الله: علامة الولي ثلاثة أشياء: سلامة الصدر، وسخاوة النفس، وحسن الظن بعباد الله.

اتحاد محبة وصدق[١]، فهي حالة لطيفة يجدونها في حال فنائهم ترجع إلى معنى اسمه تعالىٰ الودود وغيره.

وقد يسمى العبد بالودود[٢]، ويكون له في ذلك الاسم حظ من التخلق به أو التحلي أو التعلق. وكثيراً ما يقول الناس: بين فلان وفلان اتحاد عظيم، بمعنى الود والصداقة والإخاء والألفة[٣]، ومنه: قوله ﷺ: «تزوجوا الودود الولود»[٤]، ومنه: حديث: «المؤمن إلف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف»[٥]، ومنه: حديث: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[٦].

وإلى هذا الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، ونحوها من الآيات التي تشير إلى ما ذكرناه[٧].

وكان أبو القاسم الجنيد يقول: أخوك في الحقيقة هو أنت إلا أنه شخص غيرك[٨]

(١) فهواه اتباع محبوبه ومرضاته، وفي الحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» [ذكره النووي في «الأربعين» وصححه. انظر «فتح الباري» (٢٠/ ٣٦٤)].

(٢) وبغيره من الأسماء كذلك كالمؤمن والمحسن والكريم والعالم والولي.

(٣) بل لا تكمل الأخوَّة بينهما حتى يقول كل منهما للآخر: (يا أنا) عن تحقق، كما قال الإمام الغزالي رضي الله عنه في «الإحياء».

(٤) أخرجه أبو داود (١٧٥٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣١٧٥).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨/ ٣٧٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٣).

(٦) أخرجه البخاري (٥٥٥٢)، ومسلم (٤٦٨٥).

(٧) ومنها: قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، فسمَّى الغَير باسم النفس، لبيان الحقيقة الكلية الجامعة، ومنها: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

(٨) ومن هذا قول بعضهم:

اثنان نحن وفي الحقيقة واحد ... لكن أنا الأدنى وأنت الأكبر

ومما وقع لبعض إخواننا أنه نام فوجد تحت جنبه حصاة، فحصل لصاحبه مثل ذلك، فقلق أحدهما لأجل قلق صاحبه للود والصفاء، وكل من صفت روحه، واعتدل مزاجه، ولان جلده وقلبه إلى ذكر الله عز وجل[١]، ذاق ما ذكرناه، وصار يتألم بألم صاحبه، ويتلذذ بتلذذه، فالعاقل من بكى على نفسه في حجابها وبعدها عن أخلاق المؤمنين، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على القوم أيضاً: نسبتهم إلى الوهم[٢] والخيال قياساً على حالهم هم، والقوم بحمد الله تعالىٰ منزهون عن مثل ذلك، إنما هم على بيِّنة من ربهم، وبصيرة من أحوالهم، ولعل سبب نسبة الناس ذلك إلى القوم خفاؤه على غالب الناس؛ إذ هو علم جليل ومقام شريف، ليس هو من عالم الحس حقيقة، وإنما هو حس في خيال، فهو شديد الاشتباه بالحس، حتى ربما ظن العبد أن ذلك في الحس، ولا يقع لعبد إلا على وجه الكرامة لا سيما الداخل فيه مع العلم به؛ فإن غالب الناس يدخله ولا يحس به؛ وذلك أن الأجساد على مثل صورة الأجسام[٣]، فلذلك يشتد الشبه به إلا عند من رسخ في مقام الولاية.

وسمعت أخي أفضل الدين رحمه الله تعالىٰ يقول: الفرق بين الجسم والجسد وإن أطلق أحدهما على الآخر من حيث اشتراكهما في الصورة: أن الجسم للإنسان من جواهر وأعراض ـ وهي عناصر متحللة محتاجة إلى الأغذية المختلفة لما تحلل ـ بخلاف الجسد من نور أو غيره ولا يحتاج إلى طعام، وليس له شيء مما للأجسام إلا صورة التمثل[٤]

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

(٢) قال الشريف في «التعريفات» (٨٥): الوهميات: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، والقياس المركب منها يُسمَّى سفسطة.

(٣) قال الشريف في «التعريفات» (٢٤): الجسم: هو المركب من جوهرين فأكثر، والجسد: كل روح تمثل بتصرف الخيال المنفصل وظهر في جسم ناري كالجن، أو نوري كالأرواح الملكية أو الإنسانية، حيث تعطى قوتهم الذاتية الخلع واللبس، فلا يحصرهم حبس البرازخ.

(٤) قال الله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، فبين تعالىٰ أن الجسد لا يأكل الطعام، ومفهومه: أن الجسم يأكل الطعام لأنه عنصري، فعلم أنه لا يضرنا إطلاق اللفظين على شيء واحد إذا حصل الفرق بمعنى صحيح عليه دليل، كما لا يضرنا كون غير القوم لم يتكلم فيه إذا كان المعنى مستنبطاً من كتاب أو سنة أو قياس أو مجمعاً عليه؛ لأن العلوم الشرعية التي جمعت علوم الأولين والآخرين لم توضع معانيها في الكتب المصنفة[١]، وإلا انحصرت الأفهام، واقتصرت على ما في الكتب حتى لا يستنبط شيء من المعاني غير ما في تلك الكتب، وعدم وجدان الشيء لواحد أو لقوم لا يلزم منه عدم الوجدان لغيرهم، ولا من عدم دليل خاص عدم المدلول بالكلية[٢].

وبالجملة: فحقيقة هذا العلم لا يعلم إلا بالوجدان[٣] والدخول فيه؛ لأن الوجدانيات من الأمور التي لا يقال فيها: لم؟ ولا كيف؟، ولا يقام عليها دليل، ولا يطلب عليها برهان.

---

(١) ما في الكتب المصنفة هو بعض علوم الأولين والآخرين، فالعلم أوسع من أن يُحصر، قال الله تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال عز وجل: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

(٢) لأنّ الدليل ما يلزم من وجوده وجود المدلول، ولا يلزم من عدمه عدم المدلول، فيلزم طرده ولا يلزم عكسه.

(٣) قال النبي ﷺ: «ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار» [أخرجه البخاري (٥)، ومسلم (٦٠)]، فجعل للإيمان حلاوةً يجدها المؤمن في قلبه.

قال الشريف في «التعريفات» (٨٣): الوجدانيات: ما تكون مدركة بالحواس الباطنة؛ أي: كالحُبِّ والبغض، والشّوق والخوف والرّجاء، والبسط والقبض وما إلى ذلك من أحوال الباطن، والخلق كلهم مستوون في إدراكه في أنفسهم ضرورةً وإن لم ير أثره ظاهراً.

وما كان هذا حكمه فطلب علم حقيقته ظلم وتعنت، وعدم معرفة القواعد، أو تكذيب الواجد فيما وجد جعل كتكذيب الدعاة إلى الله تعالىٰ فيما أتوا به من الشرع.

ومما يدل لما قررناه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [صٓ: ٣٤][1].

وقوله تعالىٰ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتمثل جبريل في صورة دحية، وفي صورة أعرابي في أكثر مجيئه، وتمثل الملك على صورة للرجل الذي خرج لزيارة أخيه في الله[2]، وكل ذلك في صورة الأجسام بالأجساد وهم أرواح، ولم تنقلب حقائقهم

---

(١) قال أبو السعود في «تفسيره» (٥/ ٤٧٨): أظهر ما قيل في فتنته عليه الصَّلاة والسَّلام: «ما صحَّ مرفوعاً أنه قال: «لأطوفنّ الليلة على سبعين امرأة، تأتي كل واحدة بفارسٍ يجاهد في سبيل الله تعالى، ولم يقل: إن شاء الله، فطاف عليهن فلم تحمل إلا امرأةٌ واحدة جاءت بشقِّ رجل، والذي نفسي بيده لو قال: إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون» [أخرجه البخاري (٦١٤٨)، ومسلم (٣١٢٦)].

أما ما يذكر في بعض التفاسير: أن شيطاناً تختم بخاتم سليمان وجلس على كرسيه أياماً فهي من الإسرائيليات المخالفة للعقيدة الصحيحة، فيجب ردها واعتقاد استحالتها، وقد ردّ العلماء على القصة المكذوبة بردود منها: أنّ الشيطان لو قَدَرَ على التشبه في الصورة والخِلقة بالأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام فحينئذٍ لا يبقى اعتماد على شيء من الشرائع، فلعلَّ هؤلاء الذين رآهم الناس من الأنبياء ما كانوا أولئك بل كانوا شياطين تشبهوا بهم في الصورة؛ لأجل إغواء الناس وإضلالهم، ولما كان ذلك باطلاً؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الدِّين بالكلية، كان ما أدى إليه باطلاً بالكلية.

ومنها: أنهم قالوا: إنّ الشيطان لمّا جلس على كرسي سليمان عليه الصَّلاة والسَّلام اجتمعت عليه الطير والإنس والجن، وقائل هذا في غفلة عما جاء في الكتاب الكريم من أنّ تسخير الجن لسليمان عليه الصلاة والسلام إنما كان بعد الفتنة لا قبلها بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ [صٓ: ٣٤-٣٧].

فذكر الشيخ الشعراني رحمه الله هذه الآية في موضع الاستدلال على عالم التجسد والمثال لا يصح.

(٢) عن النبي ﷺ: «أن رجلاً زار أخاً له في الله تعالى، فأدرج الله على مدرجته ملكاً قال له: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية، قال: هل لك عليه من نعمة تربها؟ قال: لا، غير أني أحببته في الله تعالى...» الحديث [أخرجه مسلم (٤٦٥٦)]، ومثله الحديث الصحيح في مجيء ملك بصورة أقرع وأبرص وأعمى [أخرجه البخاري (٣٢٠٥) ومسلم (٥٢٦٥)].

حتى صاروا آدميين؛ إذ الحقائق لا تنقلب[١]، وقد ورد: «أن الله تعالىٰ يخلق من عمل ابن آدم صورة على صورته»، وورد في حديث قيس رضي الله تعالىٰ عنه: «لا بد لك من قرين يدفن معك وهو حي، وتدفن معه وأنت ميّت، وهو عملك»[٢]، وورد: «أن الموت يؤتى به في صورة كبش فيذبح بين الجنة والنار» وهو عرض لا عدم، والأعمال أعراض، ويؤتى بها يوم القيامة وتوضع في الميزان وتوزن[٣].

ونظير ذلك: صلاته ﷺ الصلاة الشرعية ذات الركوع والسجود بالأنبياء ليلة الإسراء بأرواحهم مع أجسادهم على الأصح[٤]، وهي صورة أعمالهم كما تراهم مع

---

(١) قال أهل العلم: بشرية الرسول ﷺ في حياته الدنيوية قيد في نورانيته، وهذا القيد حاكم عليه بأحوال البشر من الأكل والشرب والجماع في الحل، وكل ما لا يؤدي إلى نقص في مرتبته العلية، بينما الملك حال تشكله وتمثله البشرية ليست قيداً في نورانيته، وبالتالي هذا القيد ليس حاكماً عليه، فلا يجوز أن تجري عليه أحكام البشر؛ لأنه مستحيل أصلاً والبشرية عارضة له، والعارض لا يلغي حكم الأصل المهيمن.

(٢) ورد في الحديث الصحيح: «أن العمل يجسّد للميت في قبره»، وفيه: «ويأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب طيّب الريح فيقول: أبشر بالذي يسرُّك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: ربِّ أقم الساعة حتى أرجع إلى أهلي ومالي، ويأتي الكافرَ رجلٌ قبيح الوجه قبيح الثياب منتن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسوؤك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه يجيء بالشر، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: ربِّ لا تقم الساعة» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٠)].

(٣) راجع ما قاله شراح جوهرة التوحيد عند قول الماتن:

ومثل هذا الوزن والميزان ... فتوزن الكتب أو الأعيان

(٤) مع أجسادهم المثالية البرزخية، وليست الترابية التي تنشق عنها القبور عند نفخة البعث، وكل روح تعطى هيئة وشكل الجسد الذي كانت فيه، قال صاحب الجوهرة:

ولا تخض في الروح إذْ ما وردا ... نص من الشارع لكن وُجدا

لمالكٍ هي صورة كالجسد ... فحسبك النصُّ بهذا السَّند

وقد وصف النبي ﷺ بعض أرواح الرسل عليهم الصَّلاة والسَّلام بصور أجسادهم، كقوله في سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام: «فإذا هو رجل كأنه من رجال شنوؤة» [أخرجه البخاري (٣١٤٣) ومسلم (٢٥١)].

أجسامهم في النوم إلا من رفع منهم بجسمه، وحفظ قلبه كرامة له من غير أكل عادي؛ وذلك لئلا يكونوا من الذين يذوقون الموت مرة أخرى، ولا يحتاج حمل الصلاة هنا على الدعاء؛ لأن الجسم قد يكون في مكانين في وقت واحد[١]، والله على كل شيء قدير. فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الغزالي: قوله: لا وجه لتحريم سماع الأصوات المطربة مع الضرب بالقضيب والتصفيق؛ فإن أحد هذه الأمور حلال، فكذلك إذا اجتمعت تكون مباحة، ولا دليل على تحريم السماع من نص أو قياس، وإذا كان الصوت موزوناً فلا يحرم[٢].

قال ابن القيم: لقد نزل أبو حامد بهذا الاحتجاج عن رتبة الفهم الصحيح، وإني لأتعجب من انسلاخه عن الفقه إلى مثل هذه الهذيانات.

والجواب: أن الغزالي رحمه الله كان مجتهداً في مثل ذلك، فلا لوم عليه في قوله بإباحة اجتماع هذه الأمور، والله أعلم.

قال ابن القيم: وقد بلغنا عن الغزالي ما هو أقبح من قوله بإباحة الغناء مع الآلة المطربة، وهو قوله: من أحبَّ الله تعالىٰ وعشقه واشتاق إلى لقائه، فالسماع في حقه مؤكد لعشقه[٣] وهذا خطأ؛ لأنه لا يجوز إطلاق العشق على الله تعالىٰ[٤] لأنه مشتق من العشق كالعليق[٥] الذي ينتشر على الحيطان في البساتين وغيرها، وهو يقتضي مماسة

---

(١) كما قالوا في حديث: «مررت على موسى ليلة أسري بي وهو قائم يصلي في قبره» [أخرجه مسلم (٤٣٧٩)] ثم رآه في السماء السادسة.

(٢) تقدم أن القول بالإباحة خلاف ما عليه الجمهور القائلون بالتحريم.

(٣) **العِشق**: إفراط الحُبِّ، أو عجب المحبّ بمحبوبه.

(٤) ليس في كلام الغزالي إطلاق العشق على الله تعالى، وإنما أطلقه على العبد وهو جائز، وليس هو من أفعال الاشتراك، فلم يقل: المعاشقة بين الله وعبده، وربّما يكون العِشق حال العبد الذي أَلِه؛ أي: تحيَّر حَيْرة الدهشة، وأصله: وَلِه وَلَهاً، فهو العبد الوَلهان بمحبة سيِّده.

(٥) لا يلزم في المشبّه أن يكون على جميع وجوه المشبَّه به، بل ربّما يكون وجه الشَّبه واحداً لا تعدد فيه، وقد شبَّه النبي ﷺ البيان بالسِّحر في قوله: «إنّ من البيان لسحراً» [أخرجه البخاري (٤٧٤٩)]، ولا يلزم من هذا التشبيه حرمته؛ لحرمة المشبّه به.

العاشق للحق تعالىٰ[(١)]، وذلك محال، ثم أي توكيد لعشقه في نحو قول المغني:

ذهبيُّ اللون تحسب من ... وجنتيه النار تنقدح

وما وجه المناسبة بين الماء والطين وبين خالق الأرضين والسماوات حتى يعشق[(٢)]، تعالىٰ الله عن ذلك وعن قول هؤلاء الملحدين علواً كبيراً.

قال: ثم العجب من قول الصوفية بإباحة مثل ذلك مع دعواهم أنهم أعرف بالله تعالىٰ من غيرهم، هذا من أدل دليل على جهلهم بالله تعالىٰ[(٣)].

قال: وكثيراً ما يقولون عن بعض الناس: سلموا له حاله[(٤)]، وليس لنا أحد من الخلق يسلم له ما يفعل إلا الشارع ﷺ لا غير؛ لعصمته، بخلاف غير المعصوم.

والجواب: أنه لا إنكار على الغزالي وغيره في تسمية محبة الله تعالىٰ عشقاً؛ لأنه لم يرد لنا نهي عن ذلك.

وأيضاً: فإن العشق أوائل مقدمات المحبة، فلو سمينا العاشق لله تعالىٰ محباً له كان كذباً، فالعاشق يطلب التقرب[(٥)] من حضرة محبوبه لا الاتصال به؛ لأنه يعلم أن ذلك محال[(٦)]، فلا اعتراض على الغزالي، ولا لوم عليه في قوله بأخذ الإشارات من

---

(١) هل القائل بالعِشق قائل بجسمية الإله سبحانه وتعالى حتى يقتضي العشق المماسة؟ بل جميع العقلاء والعلماء والعارفين قائلون بتنزيه الإله عن كونه جسماً، وأنه لا تجري عليه تعالى صفات الأجسام وكمومها وكيفياتها.

(٢) العِشق ليس عشق جسد لجسد حتى يسأل الشيخ عن المناسبة بين الماء والطين وبين الله تعالى.

(٣) بل الجهل صفة من فسَّر كلامهم على غير مرادهم، ومن جهِل شيئاً عاداه، والجاهلون لأهل العلم أعداء.

(٤) الأحوال التي تعتري أصحابها ثلاثة أقسام: حال ظهر موافقته للشرع فهو مقبول، وحال ظهر مخالفته للشرع فهو مردود، وحال لم يظهر لنا موافقته ولا مخالفته فهو مسلَّم لصاحبه ولا يقتدى به فيه، وهذا كأخبار أهل الكتاب.

(٥) قال الله تعالى في الحديث الصحيح: «ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)].

(٦) قال صاحب الحكم (٢١٣): وصولك إلى الله وصولك إلى العلم به، وإلا فجلَّ ربنا أن يتصل به شيءٌ أو يتصل هو بشيء.

الأشعار ونحوها بأن كل ما في الوجود دليل على الله تعالىٰ[(١)]، فلا فرق بين أن تأخذ تلك الإشارة المحركة للوجد من نفسه، أو من غيره كله على حد سواء[(٢)].

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: إنما وضع الصوفية وغيرهم الأشعار التي فيها التغزلات؛ أدباً مع الله تعالىٰ أن يجعلوه محلاً لتغزلاتهم، فلذلك أتوا بليلى ولبنى والرباب وزينب ونحوهن[(٣)]، وتغزلوا فيهن، وأخذوا من ذلك المعنى مقصودهم[(٤)].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] والعالمون: اسم جمع لعالم، وسُمِّي عالماً؛ لأنّ كل فرد من أفراده علامة على موجده، قال الشريف في «التعريفات» (٤٦): العالم عبارة عما يعلم به الشيء، واصطلاحاً: عبارة عن كل ما سوى الله تعالى من الموجودات؛ لأنه يعلم به الله من حيث أسماؤه وصفاته.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠-٢١]، وقال صاحب الجوهرة:

فانظر إلى نفسك ثم انتقل ... للعالم العلوي ثم السفلي
تجد به صنعاً بديع الحكم ... لكن به قام دليل العدم
وكل ما جاز عليه العدم ... عليه قطعاً يستحيل القدم

قال العارف:

عباراتنا شتى وحسنُك واحد ... وكلٌّ إلى ذاك الجناب يشير

(٣) ثبت استشهاد كثير من العلماء والأئمة بالشعر المشتمل على أسماء ليلى ولبنى وسعدى والرباب وزينب، وهذا دليل الجواز، ولا يراد تسمية الله تعالى بهذه الأسماء، تعالى الله عن ذلك، وإنما هي أسماء رمزية على جهة الكناية يُرمز بها إلى المحبوب الحقيقي أو المجازي.

قال الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله تعالى:

أعرِّض حين أنشد باسم ليلى ... وما ليلى المرام ولا هواها
ولكنَّ المرام بلوغ فضل ... بمدحة خير خلق الله طه

(٤) قال بعضهم: خذوا المعاني واتركوا الأواني والمباني، وقال الشيخ ابن عليوه رحمه الله:

خذِ الحق منا واترك الهوى ... وكن كما كنا ومت وانطوى
فما ترى منا حق وسوى ... فمعنانا معنى بالكل احتوى
عن الكون تهنا وكل السّوى ... فحاشا ولسنا من أهل الدعوى

وقد تقدم في هذا الكتاب أن القوم يتكلمون غالباً بلسان السكر والشوق لا بلسان الصحو والعلم، وأن جميع ما نجده في كلامهم لا ينبغي لنا إنكاره إلا إذا وجدنا أحدهم صاحياً من سكر الحال، والله أعلم.

ومما أنكروه على ابن طاهر رحمه الله: قوله: أجمع مشايخنا على أن الخِرقة المتخرقة والصحيحة إذا وقعت حال السماع أمرها راجع إلى مشايخ السماع يفعلون فيها ما يرونه[1]، واحتجوا بقول عمر رضي الله عنه: الغنيمة لمن حضر الوقعة، ولكن خالفهم شيخنا أبو إسماعيل وغيره فجعلوا الخرقة على ضربين: فما كان مخروقاً قسِّم إلى الجميع[2]، وما كان صحيحاً دفع إلى القوَّال، واحتجوا بحديث سلمة بن الأكوع: «من قتل قتيلاً فله سَلَبه أجمع»[3]، والقتيل إنما وجد من جهة القول فالسلب له.

قال ابن القيم: فانظروا إلى تلاعب هؤلاء الجهلة بالشريعة، وإجماع مشايخهم الذي لا يساوي بعرة[4] وجميع ما استدلوا به على قولهم خرافات وهذيانات[5]

والجواب: أنه لا ينبغي الإنكار على الأشياخ إلا إذا حكموا في أموال غيرهم بغير إذنه، وبغير طيبة نفس بذلك[6]، وأما إذا اتفق جماعة وحكَّموا شيخهم في أموالهم

---

(١) للإنسان أن يهب ما يشاء من ملكه لغيره دون حَرَج شرعي يمنعه من ذلك.

(٢) على جهة التبرك؛ لأنه أثر طاعةٍ وحالٍ عن وَجْد وموهبة، وقد قال الله تعالى حكاية عن سيدنا يوسف عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يُوسُف: ٩٣] وأمر النبي ﷺ المعيون أن يستغسل بثوب العائن وقال: «إذا استغسلتم فاغسلوا» [أخرجه مسلم (٤٠٥٨)]. وتبرَّك الإمام الشافعي رضي الله عنه بغسالة قميص الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٠٩)، ومسلم (٣٢٩٥).

(٤) لا يجوز تحقير أحدٍ من المسلمين فضلاً عن الأولياء والعارفين، ولا الاستهانة بما اصطلحوا عليه، قال النبي ﷺ: «بحسب امرىء من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم» [أخرجه مسلم (٤٦٥٠)] وقال أيضاً: «لا يحقرَّن أحدكم نفسه» [أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٣٧٠)].

(٥) إنما هو استدلال إشاري مع عدم تعطيل الظاهر المراد.

(٦) في الحديث: «لا يحل لمسلم أن يأخذ مال أخيه إلا بطيب نفس منه» [أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢/ ١٧٩)].

يفعل بها ما يريد[١]، فليس في ذلك بأس.

فابن القيم في واد، والقوم في واد، ولا لوم على مشايخ الصوفية إلا لو حكموا في ثياب المريدين غصباً عليهم، وذلك غير واقع من الأشياخ رضي الله عنهم وحاشاهم من ذلك.

وأما قوله عن إجماع مشايخ القوم: إنه لا يساوي بعرة فلا يخفى ما فيه من سوء الأدب مع أولياء الله عز وجل، فالله يغفر له ما ظنه بالقوم من السوء، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على فتح الموصلي: قوله: خرجت حاجّاً في بعض السنين، فلما توسطت البادية فإذا أنا بغلام صغير بلا زاد، فقلت له: يا ولدي ما بالك لم تحمل معك زاداً؟ فقال: يا عم أنت بطال، ربنا يرزق أحدنا في بطن أمه، ويضيعنا إذا خرجنا من بطنها، قال فتح: فما رأيت صغيراً أشدّ توكّلاً منه[٢].

قال ابن القيم: تقرير فتح الصغير على مثل ذلك مما يفسد الأمور الشرعية، ثم إنه ليس العجب من هذا الصبي، إنما العجب ممن يقره على هذا المنكر في تلك البَرية، ولكن إذا كان هذا من فعل فتح مع كونه من كبار الصوفية، فكيف يفعل غيره؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والجواب: قد تقدم الجواب عن مثل ذلك مراراً، وأنه لولا وجود إدمان سابق ممن يخرج البادية بلا زاد لما خرج إلا بزاد، وكان هو الذي ينكر على من أمره أن يخرج بلا زاد، والإدمان تارة يكون بقوة اليقين، وتارة بالصبر عن الأكل والشرب مدة طويلة. وقد حج أخي أفضل الدين بأربعة أرغفة من مصر يأكل في كل ربع رغيفاً[٣].

(١) في الحديث: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم» [أخرجه البخاري (٢٣٠٦)، ومسلم (٤٥٥٦)].

(٢) كان الأولى على الشيخ الموصلي أن يأمر الصغير بالأسباب، وأن يُعلمه أنها لا تنافي التوكل على الله تعالى.

(٣) لا ننكر أن الله تعالى يخرق الأسباب لبعض عباده الصّالحين معجزةً لنبي أو كرامةً لوليٍّ، ويجعل الإمداد الكثير في الطعام القليل، ووقعت كرامة في بيت سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع أضيافه وفي حديثه: «فكنا لا نرفع لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها» الحديث في الصحيح.

وكان إبراهيم بن أدهم يسافر في البراري المهلكة بجماعته، وكانوا إذا اشتهوا عليه سويقاً مخلوطاً بسكر غَرَف لهم ذلك من الأرض بقصعته[١] واشتهى جماعة ذي النون المصري رطباً في البادية، فحرك لهم شجرة أم غيلان فنثرت عليهم رطباً، فأكلوا حتى شبعوا وناموا[٢].

وأخبرني الشيخ يوسف الكردي: أن جماعة سيدي إبراهيم المتبولي اشتهوا في طريق القدس سماطاً يمد لهم في الطريق فيه ألوان مختلفة في أواني صيني، فقال لهم: ناموا، فناموا، ثم قاموا فوجدوا السماط ممدوداً[٣]. قال: فأكل الفقراء وشبعوا، ثم رحلنا وتركنا ذلك السماط في البرية على حاله، فمثل هؤلاء لا ينبغي الاعتراض عليهم إذا خرجوا بلا زاد، والحمد لله رب العالمين.

ومما أنكروه على الشبلي: ما نقل عنه من أنه كان يوقد الشموع بين أصابعه العشرة من الليل، ويقول للناس: غنوا لي، فيغنون له[٤]، ثم يخرج صارخاً، فغنوا له يوماً

(١) تواتر في كرامات الأولياء تحويل الجمادات والنباتات والأشربة إلى أطعمة وأشربة حلال وبأطعمةٍ مختلفة، وقد ذكر كثيراً منها الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله تعالى في كتابه «جامع كرامات الأولياء».

(٢) السبب الذي وضعه الله تعالى لشيء يضعه لشيء آخر أو أشياء أُخر، ويجري عنده ما يشاء من المقادير ما دامت داخلة في الإمكان الذي تتعلق به قدرة الله تعالى، وكل الوجوه الإمكانية متساوية في هذا التعلق.

ولا يجوز الافتراء على الله تعالى بتحديد تعلق القدرة، أو تقييدها بما وُضعت له الأسباب من الوجوه الإمكانية دون غيرها، وفي ذلك نسبة العجز إلى الله سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوَّاً كبيراً.

(٣) طلب الحواريون رضي الله عنهم من سيدنا عيسى ﷺ أن يدعوَ ربّه بإنزال مائدة من السماء فدعا ربّه قائلاً: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ﴾ [المائدة: ١١٤] وما كان معجزةً لنبيٍّ صحَّ أن يكون كرامةً لولي.

(٤) المراد بالغناء هنا: الشِّعر، والإنشاد المهيِّج للقلوب الساكنة بتنبيهها وتوجيهها إلى الله تعالى ربِّ العالمين، وهو رخصة للضعفاء عند الصوفية.

وشبَّهوه بالحداء للإبل؛ فإنها إذا سمعت الحادي يخف ثقلها ويسرع سيرها، حتى تقطع

=

شعراً، وكان عنده ضيوف، فتركهم بالبيت ولم يرجع إليهم، وخرج يوم عيد، وقد حلق حواجبه ونتف أشفار عينيه[(١)]، وتعصب بعصابة وهو يقول للناس: فطر وعيد وأنا وحيد فريد.

ثم نظر إلى أمرد جميل الصورة فأنشد يقول:

طرحوا اللحم للبزاة … على ذروة الحسن
ثم لاموا على البزاة إذ … خلعوا فيهم الوسن
لو أرادوا لنا صلاحاً … ستروا وجهك الحسن[(٢)]

ومات ابن الشبلي فحلقت أمه شعرها عليه فمضى إلى المزين وحلق لحيته كلها وكانت كبيرة جداً، فقيل له: يا أستاذ ما حملك على هذا؟ فقال: هذه حلقت شعرها على مفقود، وأنا حلقت لحيتي على موجود[(٣)].

وحلق مرة أخرى لحيته، فبكى عليه الفقراء، فأخذ سواداً وطلى به وجهه وأخذ كساء وائتزر به وطرح على كتفيه مئزراً، ومضى إلى الجامع والفقراء معه، فلما رآه الناس اجتمعوا عليه، وسألوه الدعاء، فدعا لهم، فلما عاد إلى داره قلنا في ذلك

المسافات البعيدة بوقت يسير، وكان للنبي ﷺ حاديان يحدوان للإبل، حادٍ للرجال، وحادٍ للنساء، وكان يقول: «يا أنجشةُ رويدك بالقوارير» [أخرجه البخاري (٥٦٩٥)، مسلم (٤٢٨٧)].

(١) ربما يفعل المغلوب مثل ذلك؛ ليعود إلى الحس وليخرج عن الحال الذي ملكه.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أي: اصبروا، والصبر حبس النفس على الطاعة وعن المعصية وعن الاعتراض على الله تعالى. وقد أراد الله تعالى الصّلاح للصّالحين الذين امتثلوا أمر الله تعالى بغضّ أبصارهم عن النساء وعن المرد الحسان، قال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

(٣) علّل ذلك بأنه أراد إشغال العامة بهيئته حتى لا يتسخطوا على القَدَر بموت ابنه، ولا يسيئوا الأدب مع الله تعالى في ذلك ولو أشغلهم بالذكر وقراءة القرآن لكان أولى من ارتكاب المحظور بحلق لحيته، وكان عليه أن ينصح زوجته بعدم حلق شعرها؛ لأن النبي ﷺ بريء من الحالقة والصالقة والشاقة، والحالقة: التي تحلق شعرها، والصالقة: التي ترفع صوتها بالنياحة، والشّاقة: التي تشق ثوبها.

فقال: رأيت عند نفسي زهواً وعجباً بثيابها وأصحابها، فخالفتها[(١)] وتشبهت بأحوال المجانين.

قال ابن السراج: وكان من شأن الشبلي إذا أعجبته ثيابه النفيسة يلفها ويلقيها في تنور النار فيحرقها[(٢)]، وكان كثيراً ما يأخذ الند والعنبر فيبخر بهما ذنب حمارته[(٣)]، وكان يحرق اللوز والسكر في النار ويقول: إنه يشغلني عن الله تعالى إذا أكلته، وكذلك يشغل غيري[(٤)]، وكان يرمي كل متاع رآه في داره في البحر مع أن عياله محتاجون إلى رغيف[(٥)]. وسمع مرة قائلاً يقرأ قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨] فقال: ليتني كنت واحداً من هؤلاء[(٦)] وكان يقول: الله الله، ولا يقول: لا إله إلا الله، ويقول: أخشى أن أموت في وحشة النفي ولا أصل إلى كلمة التوحيد[(٧)].

---

(١) أي: عالجها بما فيه إسقاط منزلتها عند الخلق؛ حتى لا يعتقدوا فيه ما يتنافى مع عقيدة التوحيد بتعليق قلوبهم به، وعدم تعليقها الدائم بشهود الله تعالى ومراقبته.

(٢) لو فعل ما فعله النبي ﷺ بالثوب الذي فيه خطوط لكان أتبع للسُّنة؛ فقد قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «خذوه إلى أبي جهم، وائتوني بأنبجانيةٍ» [أخرجه البخاري (٧١٠)، ومسلم (٧١٠)]. وكان أبو جهم كثير الأسفار فتطمس بذلك أعلام الثوب.

(٣) من الأدب مع الله تعالى وجرياً للحكمة في وضع الأسباب أن تضع كل سبب في موضعه الذي أُمرت بوضعه فيه، وأن لا تعطله بتركه، وأن لا تظلمه بوضعه في غير موضعه، فالند والعنبر يوضع على رؤوس البشر لا على أذناب الحمير والبقر.

(٤) إذا كان يشغله عن الله عليه ألا يشتريه، وألا يقبله إذا أُهدي إليه، وليتركه أو ليهده إلى من لا يشغلهم عن الله تعالى؛ لأنهم يشهدون الله تعالى هو المطعم والمهدي، ويقولون: «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا».

(٥) لا ينبغي له أن يضيِّع عياله، وفي الحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يضيِّع من يعول» [أخرجه أبو داود (١٤٤٢)] وعليه ألا يجري حاله عليهم، وألا يرقيهم فيما يراه ترقياً في نفسه، وليبقهم فيما أقامهم الله فيه من الأسباب المباحة.

(٦) أي: ليتلذذ بسماع كلام الله تعالى وخطابه الواقع لهم، ولكن لو اكتفى بسماع كلام الله وخطابه الواقع لأهل الجنة وسأل الله تعالى ذلك واستعاذ به من النار لكان كاملاً على الشرع الإلهي والمنهج النبوي.

(٧) قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» [أخرجه أبو داود (٢٧٠٩)] ولو مات عند النفي وقبل الإثبات فإنه يقبض على ما في قلبه من الإثبات لحديث؛ «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة» [أخرجه مسلم (٣٨)].

قال ابن الجوزي بعد إيراد هذه الأمور: قد تحيرت في أمر الشبلي هذا، فتارة يفعل أفعال المجانين، وتارة يفعل أفعال الزنادقة، وتارة يفعل أفعال الجاهلين بالشريعة، وأكثر أفعاله من الماليخوليا، وكيف لا يقول: لا إله إلا الله، ويختار خلاف ما اختاره الشارع، وحثّ على قوله وتكراره؟!

والجواب عن الشبلي رضي الله تعالىٰ عنه: فأما في إيقاده الشمع بين أصابعه، وسماع الغناء، وحلق حواجبه ولحيته، وتسويد وجهه وما بعده: فذلك جائز في الجملة لا سيما عند غلبة الحال؛ فإنه ملحق بالمجاذيب[١] الذين خرجوا عن التكليف، كما يعرف ذلك من دخل طريق القوم.

وأما حرق الثياب ورمي الأمتعة في البحر: فقد قدمنا أن مثل ذلك لا يقع منهم إلا باجتهاد، أو مع قدرتهم على عوده من البحر أو من التنور صحيحاً لا نقص فيه.

وأما قوله: ليتني كنت واحداً منهم: فلا ينبغي إنكاره؛ لأنه ما تمنى ذلك من حيث كونهم كانوا كفاراً يعذبون، وإنما ذلك من حيث تلذذه بكلام الحق تعالىٰ له بقوله: اخسؤوا في النار، بقرينة قوله في وقت آخر: كل الناس يخافون من قول الحق للزبانية: خذي عبدي هذا إلى النار، وأنا أحب ذلك؛ لتلذذي بكلامه جلَّ وعلا حتى لا أُحس بألمٍ أبد الآبدين[٢]، والله أعلم.

ومما أنكروه على أبي الحسين النوري: قوله لما سمع المؤذن: طعنة وسم الموت، وقوله لما سمع كلباً ينبح: لبيك الله وسعديك، وأنهم سألوه عن ذلك فقال: إن المؤذن أذن وقلبه غافل عن الله عز وجل[٣]، والكلب ذكر الله تعالىٰ بلا رياء ولا

---

(١) **المجذوب**: من جُذب قلبُه بجذبة؛ أي: نفحة إلهية مع بقاء عقله ورشده، أما من طغى جذب قلبه على عقله حتى أنه لا يعي خطاباً ولا يدرك حكماً ولا أدباً فهو مرفوع عنه القلم، فإن كان الجذب لا بالتعمل ولا بالاكتساب فهو غير مؤاخذ ومعذور، وإن كان بالاكتساب فهو مؤاخذ على تضييع عقله، وليس بمأجور.

(٢) أي: يسكر بلذة سماع كلامه تعالى حتى يغيب عن إحساسه بألم العذاب، عافانا الله وإيّاه من ذلك كله بمنه وفضله وكرمه، آمين.

(٣) عليه أن يأخذ كلمات المؤذن بحضور قلب، وأن تورثه الحضور بعد الغفلة دون أن يتأثر بغفلة المؤذن عن الله تعالى، فالواردات كالمطر ينزل على الأرض الطيبة فتنبت النبات الطيّب، وينزل على الأرض الخبيثة فتنبت النبات الخبيث.

سمعة ولا غفلة[١].

وقد أنكر ابن القيم ذلك كل الإنكار وقال: هذا الجواب منه لا يكفي في اتباع السنة فهو من جملة الهذيانات .

ومما أنكروه عليه أيضاً: قوله لمّا وضع رجل يده على لحيته فقال له: ارفع يدك عن لحية الله تعالىٰ، فلما دعوه إلى مجلس الشرع، قال: نعم لحيتي لحية الله[٢]؛ أي: هي ملك له، وكذلك لحيتك أيها القاضي، وجميع ما في الوجود كله ملك لله، فأطلقه القاضي وخلّى سبيله.

قال ابن الجوزي: لو كنت مكان هذا القاضي لم أكتف منه بمثل ذلك؛ لأن ظاهر لفظه دعوى الألوهية، بل كنت أضربه وأحبسه الحبس الطويل؛ لجرأته على سوء الأدب فيما يتعلق بالله عز وجلّ.

قال: وقد نقلوا عنه وعن الشبلي ألفاظاً لا يحل لمسلم النطق بها؛ منها: قول الشبلي لشخص: أنت من أولاد آدم؟ فقال: نعم، فقال: أنت من أولاد الذي باع ربه بأكلة[٣]

---

(١) لا شك أنّ كل العوالم تذكر الله وتسبحه، قال تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النُّور: ٤١]، ولكن ليست كل الأصوات الصادرة منها تسبيح لله تعالى؛ لأنّ لها لغاتٍ تخاطب بعضها بعضاً بها، فما الذي أدرى النوريّ رحمه الله تعالى أنّ هذا النباح تسبيح وليس خطاباً أو إشارة لكلاب أ خرى بشيء ما؟ لعله عُلّم لغة الحيوانات وفهم المراد منها.

(٢) الكلام المشكل الذي يحتاج إلى تأويلٍ متكلف أو فيه مجازات أو استعارت لا يصدر من كاملٍ في الوارثة المحمدية.

(٣) ما كان سيدنا آدم عليه الصّلاة والسّلام يظن أنّ مخلوقاً يقسم بالله تعالى كاذباً؛ لما لله سبحانه وتعالى عنده من العظمة، فلما أقسم له إبليس أنّ الله تعالى ما نهاه عن هذه الشجرة إلا ليكون ملكاً أو خالداً بجوار ربّه، قال تعالى حكاية: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠-٢١] وكان سيدنا آدم عليه الصّلاة والسّلام يخشى أن يخرج من الجنة، وأن يفوته فيها مجاورة الله تعالى والقرب منه، وقد حذّره الله تعالى من إبليس بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧] فأكل من الشجرة لا بقصد المعصية ومخالفة النهي، وإنما بقصد البقاء في

=

ومنها: قوله: من عرف الله لا يقول: الله أبداً؛ لأن الله لا يقال بالله(١)

ومنها: قوله لمن قال له: علمني التوبة من المعاصي، فقال له: طلق زوجتك، ويتم أولادك(٢)، وقد صحت توبتك.

ويمكن أن يقال: إن معنى قول الشبلي عن السيد آدم: إنه باع ربه؛ أي: حضرة قربه من ربه على حذف مضاف، وسماه بيعاً؛ لاختياره الأكل على تركه تبعاً لما سبق به العلم الإلهي، وكان هذا الأكل منه صورياً لا حقيقياً، كما قال الشيخ عبد العزيز الديريني وغيره: إنما فعل ذلك فتحاً لقبضة السعادة للذين أذنبوا، ثم تابوا من بنيه، وليعلمهم كيف يتوبون إذا وقعوا في المخالفات؟

وغاية كلام الشبلي: أن ما فعله السيد آدم يسمى معصية في ظاهر الشريعة، وبه صرح القرآن، فلا لوم على الشبلي إلا من حيث اللفظ لا من حيث المعنى.

وأما قوله: إن الله لا يقال بالله، فهو كلام غوره بعيد لا يسطر في كتاب.

القرب من الله تعالى ومجاورته بعد أن أقسم له إبليس بذلك، فظهر ما علّقه الله تعالى على الأكل منها من إهباط آدم وزوجه عليهما السلام تحقيقاً لقول الله تعالى لملائكته عليهم السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ولذلك قرّر العلماء أنّه لا يقال: عصى آدم ربَّه إلا عند قراءة النص القرآني، مع تأويل ذلك بأنه أخطأ في الفعل ولم يخطىء في القصد ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣] وسنَّ بذلك لأبنائه من بعده طريق التوبة والإنابة، وعلَّم الله تعالى أبناء آدم عليه الصلاة والسلام بشخص أبيهم طريق الاجتباء والاصطفاء.

(١) بل من عرف الله بالله يقول: الله بالله فيقول: الله من حيث هو سبحانه، أو يقول: اللهُ اللهُ، ويكون تكرار الاسم على جهة الخبرية إلى ما لا نهاية؛ لبيان عجزه عن الإحاطة بأسرار هذا الاسم فضلاً عن عجزه عن الإحاطة بالمسمَّى.

(٢) أخرج ذلك من قلبك فلا تكون الزوجة والأولاد سبب ارتكاب معصية، كاكتساب المال الحرام أو المشبوه من أجل إطعامهم وكسوتهم، ولا يكونون سبب غفلته عن الله تعالى بتضييع فريضة من فرائض الله تعالى، وكان سيِّدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يتململ في محرابه، ثم يخاطب الدنيا بقوله: (يا دنيا غُرِّي غيري لقد طلقتك ثلاثاً لا رجعة لكِ أبداً) [أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤٣)] وعلى ذلك درج أهل التصوف من بعده.

ومما أنكروه على القوم: تجردهم من الثياب ما عدا ساتر العورة[١]، وقالوا: إنه أمر لم يبلغنا أن أحداً من الصحابة فعله.

والجواب: قد ثبت تجرد بعض الصحابة من ثيابه على عهد رسول الله ﷺ كما ذكره السهروردي رحمه الله لا سيما أهل الصفة ـ وكانوا أربعمائة رجل ـ فلم يكن على غالبهم إلا ساتر العورة من جلود الضأن، أو الخَلَق المرقع من الثياب[٢].

وقد رقّع ﷺ[٣] وأهل بيته ثيابهم، وكذلك أبو بكر وعمر[٤]، وسميت سنة التجريد من عهد رسول الله ﷺ إلى وقتنا هذا لا ينكرها إلا جاهل، والله أعلم.

ومما أنكره بعضهم: وقوع الجذب للأولياء[٥] حتى إن أحدهم يتعرى من الثياب ويترك الطهارة والصلاة وسائر العبادات[٦]، وقالوا: لو كان ذلك من صفات الولاية لكان الأولى بذلك الصحابة[٧] رضي الله عنهم، ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه كان

---

(١) أو ربما يبقي أحدهم لنفسه قميصاً واحداً اقتداءً ببعض الصحابة رضي الله عنهم، وكان لهم قميص واحد فإذا غسلوه جلسوا في البيت ينتظرون جفافه؛ ومنهم سعيد بن عامر الجمحي رضي الله عنه.

(٢) ربما كان بعضهم يستتر ببعض حتى لا يُرى من خلال المرقعات بعض عورته، وقد سئل النبي ﷺ عن الصَّلاة في الثوب الواحد فقال: «أوَ لكلكم ثوبان» [أخرجه البخاري (٣٤٥)].

(٣) وكان النبي ﷺ يرقع ثوبه، ويخصف نعله، ويقمُّ بيته، ويحلب شاته [أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢٦٠)].

(٤) ويكفي في ذلك عند ذهابه إلى استلام مفاتيح بيت المقدس، وكان في ثوبه سبعة عشر رقعة، فقال له أبو عبيدة بن الجرَّاح رضي الله عنه: لو غيَّرت ثيابك يا أمير المؤمنين فإنك قادم على قوم إيمانهم بأعينهم، فقال سيدنا عمر: أوّه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نحن قوم أعزّنا الله بالإسلام فمهما ابتغينا العِز بغيره أذلنا الله [انظر «المستدرك على الصحيحين» (١/ ٢٠٤)].

(٥) من غير أهل السلوك والإرادة، أو من السالكين عند شيوخٍ غير كاملين في المعرفة.

(٦) لِغَيبة عقله ورشده عن فهم خطاب موجَّه إليه كالسكران.

(٧) الصَّحابة حاشاهم من الجذب الظاهر، أو أن يطغى ما في بطونهم من المشاهد على عقولهم، وذلك ببركة صحبة أكمل الخلق سيدنا محمَّد ﷺ، فكانوا كلما شربوا من المعاني ازدادوا صحواً وكمالاً

مجذوباً يتعرى ويبول على سيقانه، ولا يعرف طهارة من زال عنه بحمد الله تعالىٰ سوء ظنه بأحد من المسلمين.

وكذلك ذكرنا في آخر كتابنا المسمى بـ «هادي الحائرين إلى رسوم طريق العارفين» الجواب عمن ترك البيع والشراء والمزاحمة على الدنيا، واعتمد على سؤال الناس، وعمن جلس في المساجد والربط، وعمن اختار لبس الثياب النقية البياض، ومن اختار لبس السواد والمرقعات، ومن حمل القنديل والحربة، وعن ندائهم على من وقع في سوء أدب، وعن جمعهم للمناقشة والمحاكمة بين يدي الشيخ، وغير ذلك، فراجعه.

وجميع ما أجبنا به عن أهل الله تعالىٰ في هذا الباب نافع جداً فتأمله يا أخي؛ لتحفظ من إطلاق اللسان في أولياء الله تعالىٰ بغير حق[١]، فتسقط من عين رعاية الله عز وجلّ، ولا أعلم أحداً من الموفقين[٢] يخالفني في شيء من هذه الأجوبة، وإن كانت إقناعية في بعض المواقع، إنما يقع الإنكار على الأولياء ممن طمس الله تعالىٰ

(١) من آداب القوم رفع اللسان عن الخلق كلهم، فلا يذكرون عورة أحد ولا نقصه، ويفوّضون أمر العباد إلى الله تعالى الذي يعلم السرَّ وأخفى.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

لسانك لا تذكر به عورة امرىء ... فكلك عورات وللنّاس ألسن

وعينك إن أبدت إليك معايباً ... فصنها وقل يا عين للناس أعين

وقال الشيخ أبو مدين رحمه الله تعالى:

ولا تر العيب إلا فيك معتقداً ... عيباً بدا بيّناً لكنه استترا

وحطَّ رأسك واستغفر بلا سبب ... وقم على قدم الإنصاف معتذرا

وقد شرح قصيدته هذه الشيخ ابن عطاء الله تعالى بكتاب سمّاه «عنوان التوفيق في آداب الطريق» فليُقرأ.

(٢) الموفّق المنصف هو الذي يستر وينصح، والأحمق الجاهل هو الذي ينشر ويفضح، ورحم الله تعالى القائل:

وعين الرِّضا عن كل عيب كليلة ... كما أنّ عين السخط تبدي المساويا

على عين بصيرته[١]، وهم أهل مذهب معروف[٢]، ولا يجوز لمسلم موافقة أحد منهم على الإنكار على أولياء الله تعالىٰ[٣]؛ فقد قال أبو تراب النخشبي رضي الله عنه: لا ينكر على أولياء الله تعالىٰ إلا كل مطرود عن حضرته، وكان يقول: إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أولياء الله تعالىٰ.

وكان أبو عبد الله القرشي رضي الله عنه يقول: من غضّ من ولي لله عز وجل ضرب في قلبه بسهم مسموم[٤]، ولم يمت حتى تفسد عقيدته في الله عز وجل وفي رسله وأوليائه[٥]، فلا يصير يظن في الله ولا في رسله ولا في أوليائه خيراً، فلا يأخذ أحد بيده يوم القيامة، نسأل الله اللطف.

وكان اليافعي رحمه الله تعالىٰ يقول: لا يجوز لمسلم إنكار خصوصيات الأولياء، ولا أن يتربص بهم، وقبوله زلة أو غلطة أشاعها أحد من أهل الغفلة عن الله عنهم بلا ثبوت، وربما صار أحد الغافلين عن الله تعالىٰ يخالط الفقراء متجسساً على كلمة منهم، يعدها أهل الغفلة عن الله زلة، والحال أنها من حقائق اليقين، ومعلوم أنه لا

---

(١) قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

(٢) وهم أهل الزّيغ في العقيدة القائلون بالتجسيم والتشبيه والجهة، أعداء الأولياء، وصدق الله تعالى القائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١] أي: ولكل وارثٍ نبي عدواً لتكمل له الوراثة.

(٣) إلا في الكفر البَواح الذي لا يقبل التأويل بوجه، ويكون معك فيه من الله تعالى ظهير وبرهان.

(٤) إذا كان يضرب قلب العبد بسهم مسموم إذا نظر العبد إلى محاسن ومفاتن امرأةٍ، فقد ورد في الحديث: «النظرة سهم من سهام إبليس مسموم» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٨/٢٤٦)] فكيف بما هو أشدُّ من النظر كالطعن بأولياء الله تعالى وتنقيصهم؟ وإذا كانت الولاية غيباً في الخلق، فليحملنا ذلك على الأدب مع جميع المسلمين وحسن الظن بهم وتوفيض أمرهم إلى الله تعالى.

(٥) لحديث: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» [أخرجه البخاري (٦٠٢١)]، وفي لفظ: «من عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٧)].

يجوز التجسس على آحاد الناس فضلاً عن العلماء العاملين وعباده الصالحين[١].

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: كثيراً ما يسمع أهل الجدل كلمة من كلمات العارفين لا يفهمونها: فلا يسألون أهل الطريق عن معناها ويتخذونها ذريعة إلى الوقوع في أعراض الأولياء؛ جهلاً وتعصباً بالباطل[٢]، ولو كان الحكام يسمعون لغالب المجادلين في أهل الله عز وجل لكفَّروهم، وأكثر ما يرمون أهل الله تعالىٰ بالأمور الباطنة كالرياء والنفاق والزندقة[٣]؛ وذلك لأنهم رأوا ظاهرهم محفوظاً من المعاصي الظاهرة غالباً، فخافوا أن يرموهم بشيء من المعاصي الظاهرة، فيكذبهم الحس والناس.

وكان اليافعي رحمه الله تعالىٰ يقول: لو أن أهل التعصب على أهل الله بغير حق قدروا على قتل أولياء الله تعالىٰ أو حبسهم أو ضربهم لفعلوا، ولكنهم لما عجزوا عن ذلك أخذوا في سب أعراضهم، وربما وجد أحدهم كلاماً فيه نوع استعارة أو مجاز أو ضرب من المبالغة، ونحو ذلك، فشن الغارة عليهم ووقع في عرضهم بالكلام القبيح،

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحُجرَات: ١٢] وقيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه فلان تقطر لحيته خمراً فأدار وجهه وقال: (نهينا عن التجسس ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به» [أخرجه أبو داود (٤٢٤٦)] وقال النبي ﷺ: «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفضِ الإيمان إلى قلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تعيِّروهم ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله» [أخرجه الترمذي (١٩٥٥)]، وفي الحديث «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» [أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٤)] وهذا معنى قولهم: الوصف الذي تعامل به الخلق يعاملك به الحق.

(٢) قال الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يُونس: ٣٩].

(٣) كان المنافقون يطعنون بالمؤمنين في عهد النبوة، فإذا تصدَّق رجل صدقة كبيرة قالوا: مراء، وإذا تصدق بصاع قالوا: إنَّ الله غني عن صاع هذا، فأنزل الله فيهم: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩] [أخرجه البخاري (١٣٢٦)]، وورد: «أكثروا ذكر الله حتى يقول المنافقون: إنكم مراؤون» [أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٩٧)] وهكذا جرت سنة الله في عباده: لكل مؤمن منافق يؤذيه.

والحال أن ذلك مما يعده أهل المعرفة فضلاً[١]، وصار يعده هو كفراً وبدعة وجهلاً.

وكان يقول: من علامة مقت الله تعالىٰ للعبد وسوء خاتمته: أن يكون قليل الاعتقاد في الطائفة[٢]، فاحصاً عن أحوال بواطنهم، مترجياً انكشاف عوراتهم، شامتاً فيهم إذا نسبوا إلى نقص[٣].

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول مراراً: من علامة التعصب على أهل الله عز وجل أن تجد المتعصب يميل إلى من يذكرهم بسوء[٤]، ويجعل وجود معارفهم عند كل ذي عقل سليم، ومحاسنهم مساوىء، وربما بالغ أحدهم في التعصب فصار يكذب على ذلك الفقير، ويفتري عليه الأمور التي تنفر العلماء عنه من شدة البغض[٥]، والحال أن هذا المبغض من أعداء الله عز وجل؛ لمحاربته أولياءه.

---

(١) لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه، وكل إناءٍ بالذي فيه ينضح.

(٢) يقابل ذلك: من أحبَّ القوم معتقداً فيهم دخل دائرة الولاية الصُّغرى، ويُطلب منه الدعاء، ومن سلك طريقهم ودافع عنهم دخل دائرة الولاية الكبرى وسعِد وأسعد الله به، فهم القوم لا يشقى بهم جليسهم، فكيف يشقى محبهم ومحبوبهم؟

ورحم الله تعالى العارف الرَّواس القائل:

وقد عيَّرتني بالجنون جماعة	فقلت لهم قولاً لسامعه يحلو
فسلِّم لأهل الوجد أمر شجونهم	إذا شئت أن تحظى بسرٍّ فنونهم
هم القوم لا يشقى لحيظ عيونهم	مجانين إلا أنَّ سرَّ جنونهم

عزيز على أعتابه يسجد العقل.

(٣) قال النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحب لنفسه» [أخرجه البخاري (١٢)].

(٤) قال سيِّدنا ابن مسعود رضي الله عنه: (لو أنَّ رجلاً مؤمناً جاء إلى مجلس فيه مائة منافق وليس فيه إلا مؤمن واحد لجاء حتى يجلس إليه، ولو أن منافقاً جاء إلى مجلس فيه مائة مؤمن، وليس فيه إلا منافق لجاء حتى يجلس إليه) [ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١١٢) عن ابن مسعود مرفوعاً، وعزاه للعسكري في «الأمثال»]، وصدق من قال: شبيه الشيء منجذب إليه.

(٥) لا يمتنع ممن يكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ أن يكذب على أولياء الله تعالى والعارفين به، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وفي الحديث: «من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال» [أخرجه أبو داود (٣١٢٣)]، وردغة الخبال: مكان تجمع صديد أهل النار وقيحهم.

وسمعته يقول: كيف ينبغي لمؤمن أن ينكر على الفقراء المتمزقين في محبة الله عز وجل، وصاروا حفاة عراة من القمصان، بلا قلنسوة، ولا عمامة، مع أن كشف الرأس والحفا وخلع القميص وقع لرسول الله ﷺ؛ فقد روى الترمذي: «أن رسول الله ﷺ كان يخرج هو وأصحابه يعودون المرضى في أقصى المدينة بلا قميص[١] ولا عمامة ولا نعل ولا خف»[٢].

وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله يقول: كيف ينبغي لمؤمن أن يحط على الفقراء بإشاعة الأعداء عنهم[٣] كلمة شطح مثلاً، وهو لم يجتمع بهم ولم يخالطهم، ويصير يحكي تلك الزلة لكل داخل عليه حتى يملأ البلد[٤].

وكان اليافعي رحمه الله يقول: واعجباً من قوم يدَّعون العلم[٥]، ثم يطعنون على سادات الأولياء، ويعمون عن رؤية محاسنهم الزاهرة[٦]، وأنوارهم الباهرة، وكيف

---

(١) واعتنق رسول الله ﷺ زيد بن حارثة رضي الله عنه عاري الصدر بلا قميص.

(٢) أخرج الإمام مسلم (١٥٣٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر أنه قال: (كنّا جلوساً مع رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل من الأنصار فسلّم عليه ثم أدبر الأنصاري، فقال رسول الله ﷺ: «يا أخا الأنصار؛ كيف أخي سعد بن عبادة؟» فقال: صالح، فقال رسول الله ﷺ: «من يعوده منكم؟» فقام وقمنا معه ونحن بضعة عشر ما علينا نعال ولا خفاف ولا قلانس ولا قمص نمشي في تلك السباخ حتى جئناه، فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه).

(٣) كم نسب أعداء التصوف والصوفية إليهم ما هم برآء منه؟ الكثير الكثير الذي لو جُمع لبلغ مجلَّدات ومجلّدات.

(٤) من أشدِّ الناس عذاباً الرجل يكذب الكذبة فتملأ الآفاق أو تبلغ الآفاق، وفي حديث عذاب البرزخ بيان نوع عذابه.

(٥) أهل العلم المخلصون يحميهم الله تعالى بالعلم والإخلاص فيه عن الطعن بأحدٍ من المسلمين فضلاً عن الأولياء والصالحين، أمّا مدّعوا العلم فهم الساقطون الخاسرون، ولا يضرُّ القمر والكواكب نُباح النابحين.

(٦)

وإذا أتى الحبيب بذنبٍ واحدٍ ... جاءت محاسنه بألف شفيع

تدينوا بتلف أعراضهم الظاهرة[١] البريئة من النقائص، ولم يصغوا إلى سماع علومهم اللدنية وأخلاقهم المحمدية؛ جحوداً وعناداً ومكراً واستهزاءاً.

وقد كان الشيخ عبد القادر الجيلي رحمه الله تعالىٰ يقول: من وقع في أعراض الفقراء ابتلاه الله تعالىٰ بموت القلب، حتى يصير لا يحن إلى فعل خير، وعاقبه بالطمع إلى ما في أيدي الخلق، وقسَّى قلوبهم عليه.

وكان اليافعي رحمه الله تعالىٰ يقول: لا تكاد ترى أحداً يقرض في أعراض الفقراء وينفر منهم إلا والمقت ظاهر على وجهه لا يخفى على من في قلبه نور، وما رأيت أحداً من الفقراء قط يخرج الصلاة عن وقتها ولا يسكر، ولا يأمر أحداً بترك شيء من الخيرات[٢]. فما وجه الإنكار عليهم؟ فاعلم ذلك وتأمله، والحمد لله رب العالمين.



---

(١) يقابل هؤلاء بالرد عن أعراض الأولياء والعلماء؛ لحديث: «من ردَّ عن عرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة» [أخرجه الترمذي (١٨٥٤)].

(٢) ولا يأمر أحداً بارتكاب المنهيات، بل ينصح بالابتعاد عنها ولو كان النَّاصح مبتلىً بها، وقد قالوا: على مدير الكاس أن ينصحَ الجُلاَّس، وعلامة المؤمن إذا ذُكِّر بالله تعالى تذكّر، وأحد الثلاثة الذين أطبقت عليهم الصخرة نصحته المرأة بعد أن قعد منها مقعد الرجل وقالت له: (اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه) فقام عنها وهي من أحبِّ الناس إليه. [أخرجه البخاري (٢٠٦٣)]، فوقعت النصيحة منه موقعها مع تلبسه بأسباب المعصية، قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

الباب العاشر
عذر الصوفية في استخدام الرمزية

الباب العاشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في بيان إقامة العذر[(١)] للقوم في تكلمهم بالعبارات المغلقة على غيرهم:

اعلم يا أخي أن للقوم في ذلك أسوة بالأكابر من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فقد أخفى السيد إبراهيم عليه الصلاة والسلام حاله عن النمرود[(٢)] حتى جاءه التأييد عليه من الله تعالىٰ.

وفرّ موسى عليه الصلاة والسلام من فرعون وجنوده[(٣)] حتى جاءه التأييد من الله تعالىٰ.

واختفى رسول الله ﷺ في الغار من الكفار ثلاثة أيام، وتبعه على ذلك أكابر ورثته من العلماء العاملين؛ كالإمام مالك، والإمام أحمد، وسفيان، والفضيل، وإبراهيم التيمي، وأضرابهم رضي الله عنهم أجمعين.

فكما اختفى ﷺ وكتم ما معه من الحق المبين عن الجهلة المنكرين حتى أتاه الأمر من الله تعالىٰ بإظهاره[(٤)]، فكذلك ينبغي لورثته أن يخفوا ما معهم من المعارف وأسرار

---

(١) عملاً بما ورد: «إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذراً، فإن لم تجد فقل: له عذر» [أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٧/ ٣٧٦)].

(٢) أي: عندما قال لزوجته سارة: إذا سألك عني قولي: هو أخي، وسُئل عنها فقال: هي أختي. [أخرجه البخاري (٣١٠٨)].

(٣) قال الله تعالى حكاية عنه: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٢١].

(٤) في قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤]، وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ١-٢].

الطريق[١] حتى يؤيدهم الله تعالىٰ بالنصر؛ إما بتصديق الخلق لهم، وإما بالتأييد بالحجج القاهرة والكرامات الباهرة.

قال سيدي علي بن وفا رضي الله تعالىٰ عنه: فيقال لمن يعترض على القوم في رمز كلامهم عمن ليس من أهله ويقول: إن كان ذلك حقاً موافقاً للشريعة، فلأي شيء يرمزونه؟: أرأيت يا أخي لو أنكر المجانين على العقلاء من العلماء مخالفتهم لأمرهم ولما عليه المجانين من الكلام الذي لا فائدة فيه، ومن عدم التطهر من البول والغائط، وترك التكاليف، وقالوا: لا نرضى عنكم إلا إن وافقتمونا على حالنا، أفينبغي للعلماء العقلاء موافقتهم على صفات الجنون، ويتجنون معهم، ويتركون عقولهم حتى يألفوهم، وأحدهم يمكنه الفرار من المجانين بعقله وذاته؟

أو أرأيت يا أخي إذا كان إنساناً كائناً بين السباع والذئاب الضواري، ولم يمكنوه أن يقيم بينهم إلا أن يمشي مثلهم على يديه ورجليه مكباً على وجهه، ويعوي كعوائهم، ويصيح كصياحهم، أينبغي له أن يفعل ذلك لأجل موافقة السباع والذئاب، ولأجل أن يقيم بينهم ويألفوه، مع إمكانه الفرار منهم والإقامة على طريقته الإنسانية؟!

لا والله لا ينبغي لعاقل فعل ذلك، ولا للقادر على فعل خير أن ينسلخ منه؛ ليرضي أهل الشر والفساد[٢]، ولا أن يرضى بإقامته معهم ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢] فنعوذ بالله أن نرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله.

وسمعت سيدي علي بن وفا رحمه الله تعالىٰ يقول أيضاً: ألسنة جميع المحبين لله

---

(١) قال سيِّدنا علي رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذَّب الله ورسوله؟) [أخرجه البخاري (١٢٤)]، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان على بعضهم فتنة» [أخرجه مسلم (٦)]. وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

فإن صادفت أهلاً للمواعظ والحِكم ... بثثت وإلا فمخزون لديَّ ومكتتم

(٢) في الحديث: «من التمس رضا الله بسخط الناس رضي الله عنه، وأرضى الناس عنه، ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٧٥)].

عز وجل أعجمية على غيرهم، وهي عند أهلها عربية[١]. وأطال في ذلك بذكر أمثلة، ثم قال: وإياك يا أخي بعد اطّلاعك على هذه الأمثلة والأدلة أن تبادر إلى الإنكار على القوم في إخفائهم كلامهم على غيرهم، ورمزهم له بالإشارات؛ فإن في قصة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام مع الخضر عليه الصلاة والسلام كفاية لكل معتبر؛ فإن فيها إقامة العذر لعلماء الشريعة إذا أنكروا ما لم يفهموه، وفيها إقامة عذر لأهل الله تعالىٰ أيضاً كما أشار إليه قول الخضر: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢][٢]، وإن كان ما وقع من موسى إنما هو بعد نسيانه لما شرطه الخضر عليه.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: في قصة موسى والخضر إقامة العذر لمن أنكر، ولمن أُنكر عليه، لكن من شأن أهل الله تعالىٰ أنهم لا يقيمون الحجة على أحد من المسلمين[٣]؛ لأنه ما أنكر إلا ما ليس هو من مقامه[٤]، وإنما يقولون له بلسان الحال: هذا فراق بيني وبينك، دون لسان المقال؛ خوفاً أن يزداد الفقيه غضباً، وإباءً عن التسليم لأهل الحقيقة، ولو أن أهل الله تعالىٰ أقاموا الحجة على من أنكر عليهم لقدروا على ذلك؛ لما هم عليه من النور المبين، ولكنهم تركوا إقامة الحجة على الفقهاء تغليباً لنصرة الشريعة على الحقيقة؛ إذ السلطان في هذه الدار إنما هو للشريعة، وأما الحقيقة فمحل سلطانها إنما هو الدار الآخرة[٥]

---

(١) قال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

(٢) سيِّدنا الخضِر عليه السَّلام كان مأموراً بالوحي باعتبار نبوته وليس كذلك غيره؛ لانقطاع النبوة بعد سيِّدنا محمد ﷺ خاتم النبيين.

(٣) رحمةً بهم باعتبار الاستعداد الذي خلقوا عليه، وفي الحديث: «كل ميسر لما خلق له» [أخرجه البخاري (٦٩٩٦) ومسلم (٤٧٨٩)].

(٤) من أنكر حقاً من مقامٍ أو حال شريف حُرِم الوصول إليه بسبب إنكاره، فالأولى التسليم وعدم الإنكار والتكذيب.

(٥) لأنّ الحكمة ـ يعني الأسباب ـ تطوى في الدار الآخرة بالقُدرة، خلافاً للدنيا؛ فإنّ القدرة منطوية في الحكمة.

وقد تقدم في الباب الثاني من هذا الكتاب: أن كل شريعة حقيقة وعكسه، وإنما تختلف الشريعة عن الحقيقة في ظاهر الأمر فقط كما لو حكم ببينة ظاهرها العدالة وهي كاذبة في الباطن، ففي مثل هذا يخالف الظاهر الباطن، ولو أنها كانت صادقة لكانت هي الحقيقة.

وسمعت سيدي علي بن وفا رحمه الله تعالىٰ يقول: كان في تعليم الخضر لموسى ما أرشده إلى التسليم لأولياء الله عز وجلّ باطناً بناءً على أن الخضر ولي لا نبي[1]، فكأنه يقول لموسى: سلم للأولياء فيما يذكرونه من العلوم والمعارف، ثم بعد وقوع التسليم لها تنظر نظراً ثانياً، فإن اقتضى الشرع منك إنكار شيء من كلامهم أو أحوالهم، فأنكره عليهم ظاهراً، لكن على وجه الاستفهام والاستعلام؛ خوفاً أن يتشبه بك في ذلك من ليس هو في مقامك لا غير، وإلا فما لموسى كف عن الإنكار على الخضر حين أبدى له تلك المعاني التي أبداها؟ فإن مثلها لا يسقط به المطالبة في ظاهر الشريعة؛ فإن من خرق سفينة قوم بغير إذنهم، وقال: إنما خرقتها خوفاً أن يغصبها ظالم، لا تسقط عنه المطالبة بذلك ظاهراً، ومن قال: إنما قتلت الغلام الفلاني خوفاً أن يرهق أبويه طغياناً وكفراً، لم تسقط عنه المطالبة، كذلك في ظاهر الشريعة. وقول الولي: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢] ليس مسوغاً لمثل هذه الأعمال في الحكم الظاهر ولو تحقق الناس ولايته. فما كان الإنكار من موسى عليه الصلاة والسلام أولاً إلا حفظاً لنظام الشرع الظاهر؛ لئلا يتبع الناس الخضر على تلك الأفعال مع الجهل بما كان الخضر يعلمه من الله تعالىٰ، فاعلم ذلك؛ فإنه تفسير رأيته في كتاب «الوصايا» لسيدي علي بن وفا .

وكان الشيخ محيي الدين يقول: في رمز القوم كلامهم ثلاثة أمور محققة:

الأول: كف الناس عن الإنكار على طريق القوم بغير حق، ومن طلب أن يفشي

---

(١) الصحيح الراجح أنه نبي.

أسرار أهل الله عز وجل وسر الربوبية(١) الذي قذفه في قلوبهم من غير ذوق، فقد أخطأ طريق الأدب، وربما وقع في الكفر بفهمه السقيم، أو كفّر أولياء الله عز وجل.

الثاني: إن في ذلك إشارة لطالب هذا الفن أن يكون مداوماً على تحصيل الأمور المُعِينة له على تحقق العلم والمعلوم(٢).

الثالث: إن من شأن علم القوم من سالف الزمان أن لا يخوض فيه إلا كل جواد في العلوم صنديد، حتى كان الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله يقول: ما أذن لي في تدريس علم الكلام(٣) حتى حفظت منه اثني عشر ألف ورقة.

هذا مع أن علم الكلام أهون من علوم القوم التي يخوضون فيها في معنى الذات والصفات.

وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول للربيع الجيزي: إياك والاشتغال بعلم الكلام(٤)، وعليك بالاشتغال بعلم الفقه والحديث والتفسير؛ فإن علم الكلام صاحبه على خطر، ولأن يقال لك: أخطأت خير من أن يقال لك: كفرت.

واعلم يا أخي أن من أكبر عذر للقوم في ذكر عبارتهم المغلقة: ما ورد في الكتاب والسنة من المتشابهات التي لا يفهمها إلا أكابر العلماء الراسخين في العلم(٥)، فضلاً عن غيرهم؛ فإنهم رضي الله عنهم على الأخلاق الإلهية درجوا، وبها تأسوا، فكما أن

---

(١) الساري سرُّه بإمداد الأسماء والصفات وتعلقاتها بالدوائر الإمكانية الخلقية، وهو من الأمور الذوقية الشهودية التي يُكرم بها خواصّه من عباده.

(٢) قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٣]

(٣) هو علم التوحيد وسمي علم الكلام؛ لأنّ من أهم مباحثه صفة الكلام التي امتاز بها أهل السنة والجماعة رضي الله عنهم عن المبتدعة المعتزلة وغيرهم.

(٤) المراد هو علم الكلام الممتزج بقواعد الفلسفة والمنطق، والمشتمل على شُبَه المخالفين والردود عليهم؛ خشية أن تتمكن الشُّبه من إنسان ولا يفقه الردَّ عليها.

(٥) أو هي مما استأثر الله تعالى بعلمه، فالله أعلم بمراده منها.

الله تعالىٰ رمز لعباده الحروف في أوائل السور[١]، فكذلك القوم رمزوا بين بعضهم بعضاً رموزاً لا يفهمها إلا من كان منهم.

وذكر الشيخ محيي الدين في الباب الثامن والستين من «الفتوحات» أيضاً ما نصه: اعلم أنه لا ينبغي لعالم أن يلقي علمه إلا في محل قابل له، فإن لم يجد محلاً قابلاً وجب عليه الصبر حتى يجد لعلمه محلاّ[٢]، ويحتاج فاعل ذلك إلى صبرٍ عظيم، وعقل وافر.

وذكر سيدي علي بن وفا في كتاب: «الوصايا» ما نصه: إن قال قائل: لم دوّن هؤلاء العارفون معارفهم وأسرارهم التي تضر بالقاصرين عن درجتهم؟ أما كان عند هؤلاء العارفين من الحكمة وحسن النظر والرحمة بالخلق ما يمنعهم عن تدوينها؟ فإن كان عندهم ذلك فمخالفتهم له نقص، وإن لم يكن عندهم حكمة ولا حسن نظر، فليسوا هم بعارفين.

والجواب: أن يقال لهذا القائل: أليس الذي أطلع شمس الظهيرة ونشر فاضح شعاعها مع إضراره بأبصار الخفافيش ونحوها من أصحاب الأمزجة الضعيفة عليم حكيم؛ فلا يسعه إلا أن يقول: نعم هو حكيم عليم. فإن قال: صحيح ولكن عارض ذلك مصالح أُخر تربو على هذه المفاسد، فليسأله. وكذلك الجواب عن مسألتك، فكما أن الحق تعالىٰ لم يترك أنوار شمس الظهيرة مراعاة لأبصار الخفافيش[٣]، فكذلك العارفون لا ينبغي لهم أن يراعوا أفهام هؤلاء المحجوبين عن طريقتهم الخاصة بهم، وأطال في ذلك، ثم قال: وحسبك جواباً أن من دوّن المعارف والأسرار الإلهية

---

(١) العلوم الإلهية في القرآن الكريم لا يحيط الخلق بها، وبعض هذه العلوم كُلِّفوا به، وبعضه لم يكلّفوا به، أما كلام الخلق فإنه يحاط بمعانيه عند الرجوع إلى قائليه وفهم مرادهم فيه، فلم يبق مشكلاً ولا متشابهاً.

(٢) كان سيدنا علي رضي الله عنه يضرب على صدره ويقول: إنَّ ههنا لعلوماً ما وجدت لها حَمَلة.

(٣) قال العارف عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى:

نحن الشموس وما خفافيش الورى ... تستطيع تبصرُ غير محض ظلام

لم يدونها لكل الناس، بل صرّح بالنهي عن النظر فيها لكل من لم يكن له ذوق في طريق القوم، أو لم يكن مؤمناً بها، كما نقل عن الشيخ محيي الدين بن عربي رضي الله عنه أنه كان يقول للناس: نحن قوم يحرم النظر في كتبنا على كل من لم يكن مؤمناً بطريقنا، ثم ينشد شعراً يقول:

تركنا البحار الزاخرات وراءنا فمن أين يدري الناس أين توجهنا

وكان الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه ينهى أصحابه عن إفشاء أسراره إذا قرأ لهم كلاماً غامضاً، ويقول: لا تذكروا كلامنا إلا لمن يؤمن بطريقنا، فمن نقل شيئاً من كلامنا إلى من ينكره دخلوا جميعاً جهنم للإنكار.

قال سيدي علي بن وفا رحمه الله تعالىٰ: هذا ما بلغنا عن أهل الطريق ولم يسمع بذلك أهل الحجاب والغفلة، بل تعدوا حدود القوم وأظهروا كلامهم لمن هو ليس منهم ولا يؤمن بطريقتهم، فمقتوا وهلكوا في دينهم وكانوا في الإثم، كما إذا نقل المصحف إلى أرض الكفار[1] فمزقوه وانتهكوا حرمته، ورموه في قاذورة، وقد نهاهم الله عن مثل ذلك، ثم بتقدير أنهم لم يمزقوه، فربما قرؤوه بقلوب زائغة، وألسنة معوجة، وحرفوه واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، وزادوا في الضلال والطغيان.

وكذلك القول فيمن ينقل كلام العارفين إلى الجاهلين به، وربما مزقوه وحرقوه، كما وقع لبعض علماء المغرب أنه نهى عن قراءة كتاب «الإحياء» للإمام الغزالي، وأحرق النسخ التي وجدها ببلاد المغرب حيث وجد فيها أموراً لم يفهمها مع أن كتاب «الإحياء» أكثره مبني على قواعد أهل الظاهر، لا تكاد تجد فيه من علوم الأسرار إلا قليلاً. ثم إن ذلك العالم رأى رسول الله ﷺ وأمر بضربه بالسياط، فاستيقظ وأثر السياط على بطنه وجنبه، ولم يزل ذلك به حتى مات، وقال له: مثلك ينكر على أبي حامد؟!

---

(١) وقد نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو [أخرجه البخاري (٢٧٦٨) ومسلم (٣٤٧٤)].

وبلغني أن بعض العلماء بمصر أحرق كتاب «الفصوص»[١] بعد أن علقه في ذنب كلب ميت[٢]، وكان الواجب على مثل هؤلاء أن يعرفوا مصطلح القوم قبل أن يطالعوا في كلامهم.

ونقل الإمام اليافعي عن الحسن البصري وعن الجنيد وعن الشبلي: أنهم كانوا لا يقرؤون كلام القوم إلا في قعور بيوتهم بعد أن يغلقوا بابهم ويضعوا مفتاحه تحت وركهم ويقولون: أتحبون أن يرمىٰ أولياء الله عز وجل بالكفر والزندقة؟ ومن حمل القوم على أنهم كانوا يخفون كلامهم عن الناس لمخالفته ظاهر الشريعة فقد افترى عليهم إثماً عظيماً، وحاشاهم من ذلك؛ فإن كراماتهم أعظم دليل على صدقهم واتباعهم لرسول الله ﷺ؛ إذ الكرامات فرع المعجزات.

وكان سيدي علي بن وفا رحمه الله تعالىٰ يقول: لا ينبغي لأحد من القوم أن يتكلم بأسرار القوم[٣] على رؤوس الأشهاد إلا إن أعطاه الله تعالىٰ ملكة في الكلام[٤]، فيتكلم بكلام يسع أفهام الحاضرين كلهم، فإن لم يعطه الله تعالىٰ تلك الملكة فلا ينبغي له الكلام على أخلاط الناس، وإنما يكون كلامه لخواص أصحابه فقط، فإن غلب عليه حال قاهر فليتكلم، ويسأل الله تعالىٰ السلامة له وللحاضرين من الفتنة؛ فإن العارف باطنه كجهنم[٥]،

---

(١) كتاب «الفصوص» أو «فصوص الحكم» من الكتب المختلف في نسبتها، فبعضهم نسبه إلى الشيخ الأكبر، وبعضهم نفى ذلك، والله أعلم.

(٢) يخشى من فعل ذلك وأمثاله الكفر؛ لأنّ الكتاب مشتمل على آياتٍ وأحاديث، وقد قال العلماء: من ألقى مصحفاً في قاذورة يكفر، وقالوا: إذا رأينا التوراة أو الإنجيل في قاذورةٍ يجب رفعها مع كونها محرَّفة، فكيف استباح هذا الإنسان لنفسه أن يعلّق كتاباً في ذنب كلب ميت؟ قاتل الله الجهل ماذا يفعل بصاحبه.

(٣) أي: بعلومهم وفهومهم الإشارية في النصوص القرآنية والنبوية.

(٤) أي: أُذِن له بالتعبير، وفي «الحكم» (١٨٤): (من أُذن له بالتعبير فُهمت في مسامع الخلق عبارته، وجُلِّيت إليهم إشارته).

(٥) أي: من حيث واردات التجليات العلمية والكشفية المُوجبة للوجد والحال الباطن، وكان

=

فإن حصل له ضرر من كتم الكلام فليتكلم[١]، كما أذن الله تعالىٰ لجهنم بالتنفيس في الصيف والشتاء؛ بالحر والزمهرير[٢].

وكان الشيخ محيي الدين يقول: العارف إن كتم الأسرار هلك في نفسه، وإن أفشاها أهلك الناس، فهلاك الغير أولى[٣] والسلام.

وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: نشر العلم خير من كتمه كما كان عليه المجتهدون؛ فإن تحريف القصد في تعليمه عارض، ولم يدون المجتهدون ما استنبطوه من الأحكام بالأصالة لمن يطلب به الرياسة ومحبة نشر الصيت به، ورؤية النفس على الأقران، والمزاحمة به على الملوك والأمراء، وإنما دونوه لمن يعمل به، ويهدي به الناس إلى الطريق.

فكما أن المجتهدين لم يمتنعوا من تدوين كلامهم؛ خوفاً أن يكتسب به قوم الأوزار والقرب من الأمراء، ويجعلوه شبكة يصطادون بها الدنيا، فكذلك العارفون لم يمتنعوا من وضع أسرارهم وعلومهم؛ خوفاً أن يحرفها المحرِّفون عن مواضعها[٤].

النبي ﷺ إذا صلَّى يُسمع لصدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٨٢)].

(١) دفعاً للضّرر عنه.

(٢) في الحديث الصحيح: «اشتكت النار إلى ربِّها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفسٍ في الشتاء، ونفسٍ في الصيف» [أخرجه البخاري (٥٠٤) ومسلم (٩٧٧)].

(٣) قال النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ١٠١)]، وإذا تعارض ضرر الإنسان في نفسه مع إضراره بالناس يُدفع الأعمُّ بالأخص، فيدفع الإضرار بالناس بالضرر الحاصل لنفسه، وهو أولى مما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى.

(٤) ولكن ثَمَّ فارق بين الأمرين؛ فعلوم علماء الشريعة بين فرضِ عين وفرض كفاية مما يحتاج إليه العامة والخاصة، بينما علوم العارفين؛ منها: ما يتعلق بالقلب وإصلاحه وتطهيره من كبائر الإثم الباطن، وهو فرض عين على الخاصة والعامة، وهذا قد دُوِّن، ومنها: دقائق ورقائق، وفيها المجمل والمشكل، وفيها الشطح وغيره، وهي من علوم الخاصة أو أفرادٍ منهم، فكان الأولى عدم تدوينها؛ لما فيها من خطرٍ على العامَّة من الناس، وخصوصاً جهلة الصوفية الذين يجهلون مصطلحات أئمتهم ويشرحون العبارات بأوهامهم وأهوائهم وخيالاتهم الفاسدة، وكانت مفاسدهم في الأمة أكثر من إصلاحاتهم، وكان ضررهم أكثر من نفعهم.

وكما أن للمجتهدين أجزيتهم الصالحة فيما دونوه وإن لم يعمل به المقلدون، فكذلك العارفون لهم أجزيتهم الصالحة من نفع المريدين في عصرهم وغيره بما وضعوه من الحقائق الكاشفة لمشكلات علم التوحيد وأمراض القلوب، فكان في تدوينهم ذلك إيصال أمانة للمريدين؛ ليظفروا من تلك المعاني بما ينفتح لهم منه أبواب كمالاتهم الباعثة لسحائب الرحمة على قلوبهم، وعلى ألسنتهم، فتشرق أرض قلوبهم بنور رشدهم، وتحيا بأثر هدايتهم.

فإذن: تدوين العارفين أسرارهم في كتبهم من أحق الحقوق، وأوجب الواجبات عليهم؛ لأن غيرهم لا يقوم مقامهم في تدوين ما دونوه ولا تقريره من أمراض القلوب ودوائها، وآداب دخول حضرات الحق تعالىٰ، ومعرفة آداب جميع الأمور الشرعية؛ فإن لكل أمر مشروع أدباً يخصه[١]

فإن قيل: لو كان علم هؤلاء الصوفية مطلوباً لوضع فيه الأئمة المجتهدون كتباً، ولا نراهم وضعوا كتاباً واحداً في ذلك[٢].

فالجواب: أن هذه الأمراض التي عمت أهل زماننا؛ من ظهور الحسد والرياء والعجب والكبر ونحوها لم تظهر على أهل زمانهم[٣]؛ إذ لو ظهرت لكان الواجب

---

(١) القصد ممَّا وضعه العارفون الكُمَّل ودوَّنوه هو أن يجمع المؤمن بين آداب الظاهر وآداب الباطن؛ ليشتركا في صدق التوجه إلى الله تعالى والعكوف في حضرته والوقوف بين يديه سبحانه.

(٢) هل اطلع هذا القائل على الكتب المخطوطة والمؤلفة من عهد السلف إلى يومه؟ وهل اطَّلع على ما أُتلف من كتاب العلماء والأئمة عبر التاريخ في المحن التي اجتاحت المسلمين وبلادهم؟ عليه أن يطلِّع على ذلك كله ثم يخرج بحكم ما في وضع السلف كتباً في علم القلوب أو عدم وضعهم؛ ليكون هو وغيره على بينةٍ من الأمر، ولكي لا يرجموا بالغيب أمراً لم يطلعهم الله عليه.

(٣) أمراض القلوب هي هي في جميع الأزمنة ولا يخلو أحد منها، ولكنَّ أهل الأزمنة المتقدمة كانوا يزكّون أنفسهم بالصحبة لكبار العارفين والصالحين والتلقي عنهم صدراً عن صدر، فلا يحتاج الإنسان إلى مطالعة كتاب أُلِّف في الطب وفيه الداء والدواء إذا اجتمع بالطبيب المختص وشخّص له الداء، ووصف له الدواء.

عليهم أن يبينوا حكمها للخلق؛ لأنها من الكبائر. وأيضاً: فإن الأئمة كانت همتهم مصروفة لما هوى لهم من ذلك وهو جمع نظام أحاديث الشريعة، وبيان ناسخها ومنسوخها، ومفصلها ومجملها، وتمهيد قواعدها؛ ليرجع إلى ذلك من زاغ عن طريق الحق، وذلك أهم من اشتغالهم بتأليف كتاب في تلك الأمراض الخاصة بأقوام قلائل بالنسبة لبقية الأمة فافهم، فلأئمة الشريعة المنة على سائر الناس من الصوفية وغيرهم؛ لأنه لولا تدوين الأئمة أخبار الشريعة وجمعها، وبينوا ما اختلف منها، وتبينهم قواعدها، لما اهتدى من بعدهم لطريق الرشاد؛ لعدم وجود قواعد يرجعون إليها في معاملاتهم مع الله تعالىٰ ومع خلقه.

وسمعت مولانا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالىٰ يقول: من تأمل في جميع أبواب الفقه رأى جميع ما فيها من الأقوال سلوكاً وإرشاداً للطريق المستقيم، لا سيما ربع المعاملات؛ فإنه كله متعلق بالورع، وطريق التخلص من تبعات الخلائق.

وقد قيل للإمام محمد بن الحسن: ألا تصنف لنا كتاباً في الزهد[1] والورع؟ فقال: قد صنفت لكم كتاب «البيوع»، فجزى الله تعالىٰ الجميع خيراً، ثم لا يخفى عليك يا أخي أنه كما في الكلام في علم الظاهر بقاء روح الاجتهاد الظني الموجب للعمل به في مظاهر المرشدين، فكذلك من باب أولى كلام العارفين؛ إذ فيه بقاء روح اليقين وإشراقها في مظاهر الهادين بالحق.

فإن قال قائل: فلم لا يقتصر هؤلاء الصوفية على المشي على ظاهر الكتاب والسنة فقط، كما عليه الفقهاء؛ فإن ذلك كان يكفيهم؟

ومع ذلك وضع المتقدمون من القوم كتباً لأهل عصرهم ولغيرهم من بعدهم، كالكلاباذي والسُّلَمي والقشيري وأبي طالب المكي والشيخ عبد القادر الجيلاني والإمام الغزالي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، جمعوا فيها كلام السلف الصالح وتراجمهم من رجال القرنين الهجريين الثاني والثالث المشهود لهم بالخيرية بنص كلام رسول الله ﷺ.

(١) وألَّف غيره ممن سبقه في الزهد والورع كعبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل فيما رواه ابنه عنه رضي الله عنهم أجمعين وجزاهم خيراً.

فالجواب: أن هذا الاعتراض بعينه اعتراض على الأئمة المجتهدين ومقلديهم؛ فإنهم لم يقفوا على ظاهر النصوص ولا اقتصروا عليه، بل استنبطوا من الكتاب والسنة ما لا يحصى من الأحكام كما هو مشاهد[1].

فإن رددت يا أخي ما استنبطه العارفون، فكذلك يلزمك أن ترد ما استنبطه المجتهدون، ولا قائل بذلك. فكما لا يجوز لك الاعتراض على الأئمة المجتهدين مع كونهم لم يخرجوا عن شعاع نور الشريعة، كذلك لا يجوز لك الاعتراض على العارفين المقتفين آثار رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: فلم رمز القوم كلامهم في طريقهم باصطلاح بينهم لا يعرفه إلا من خالطهم ولم يظهروا معارفهم وأسرارهم للناس، ويتكلموا بها على رؤوس الأشهاد من العلماء؟ إن كانت حقّاً كما يزعمون فإن في إخفاء معارفهم عن الناس رائحة ريبة[2]، وفتحاً لباب رمي الناس لهم بسوء العقيدة، وخبث الطريقة.

قلنا: إنما رمزوا ذلك رفقاً بالخلق وشفقة عليهم. وقد تقدم إخفاء الحسن البصري والجنيد والشبلي تقريرهم كلام القوم في قعور بيوتهم، وما ذلك إلا لدقة مدارك كلام القوم على غالب العقول المحجوبة بالشهوات وارتكاب الآثام، ولا يجوز لأحد أن

---

(١) وجعلوا للفقه المستنبط أصولاً وقواعد أصلية وفرعية يرجع إليها في فهم النصوص والاستنباط منها، يعلم هذا كل طالب علم ولو مبتدئاً.

(٢) كتم بعض الصحابة رضي الله عنهم أحاديث نبوية بأمر رسول الله ﷺ ولم يحدِّثوا بها العامة خشية أن يتكلوا عليها، أو أن يفهموها على غير وجهها المراد منها، وأخبروا بها عند الموت تأثماً؛ أي: خشية إثم كتم العلم عن أهله.

(ولما سئل رسول الله ﷺ: ألا أخبر بها الناس؟ قال: «لا، إذاً يتكلوا») [أخرجه البخاري (١٢٥) ومسلم (٤٧)] فهل يكون في كتمانها وإخفائها عن العامة رائحة ريبة وفتح لباب رمي الناس لهم وسوء الظن بهم؟ حاشاهم من ذلك ورضي الله عنهم.

ومثلهم العارفون والأولياء فيما أخفوه من معارفهم عن العامة أو رمزوا إليه، لا يكون فيه رائحة ريبة ولا فيه فتح لبابِ رمي الناس لهم وسوء الظن بهم، رضي الله عنهم أجمعين، ولكل فنٍّ من الفنون وعلم من العلوم مصطلحات خاصة لا يعرفها إلا أهلها، فهل يُسأل أهل كل فن: لم وضعتم هذا المصطلح فيما بينكم؟ ولِمَ لم تتركوه للعامة يفهمونه كما أرادوا؟

يعتقد في هؤلاء السادة أنهم زنادقة، حاشاهم من ذلك، رضي الله تعالىٰ عنهم.

فهذا هو سبب رمز من جاء بعدهم للعبارات التي دونت، وكانت من شأنها أن لا تذكر إلا مشافهة، لكنهم قصدوا بوضعها في الطروس بقاءها بين أظهر الناس يسأل عنها[١]، فإن العلم يموت بموت صاحبه، فكانت كتبهم نائبة في نصح الخلق[٢] وتعليمهم الأدب، وهم في أطباق الثرى[٣]، رضي الله عنهم أجمعين. وأنشدوا:

ألا إن الرموز دليل صدق ... على المعنى المخبىء في الفؤاد

وكل العارفين لهم رموز ... وألغاز تدق عن الفؤاد

ولولا اللغز كان القول كفرا ... وأدى العالمين إلى الفساد

أي: كفراً عند من لا يعرف اصطلاحهم.

---

(١) الكتب تصحَّح على الشيوخ وتضبط بقراءتها عليهم ويسألون عما فيها من المشكلات، وتوضع لها الشروح والحواشي والتقريرات المبينة للمُراد، ولا يصح الاعتماد عليها في التعلم؛ ففي الحديث: «العلماء ورثة الأنبياء» [أخرجه أبو داود (٣١٥٧)]. وليست الكتب ورثة الأنبياء، وفي الحديث أيضاً: «وإنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً من صدور الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهّالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٦٥٤) فوصفوا بكونهم جهالاً وضالين مضلين بعد موت العلماء مع وجود كتبهم المصنّفة بين أيديهم، ومن هنا قال الشاعر:

ومن أخذ العلوم بغير شيخ ... يضل عن الصراط المستقيم

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

وما ذلك إلا لما فيها من الصحيح والضعيف والمكذوب والباطل والغثّ والسمين، فمن لم يتلق العلم عن العلماء بالأسانيد المتصلة الصحيحة لا يميّز بين ذلك كله.

ومتى كان شراء آلات النجارة يجعل الإنسان نجاراً، وشراء آلات الحدادة يجعله حداداً، وشراء آلات الطب يجعله طبيباً، وهكذا الأمر هنا، فكتب العلم آلات تحتاج إلى الخبرة والدّربة، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

(٢) إذا قرئت تلك الكتب على أيدي المختصين من ورائهم وخلفائهم.

(٣) فمن قرأ كتاباً على جهة الضبط والتصحيح وأحكم ما فيه فكأنه تتلمذ على مؤلفه.

وسئل أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالىٰ عن سبب رمز القوم كلامهم. فقال: إنما رمزوه غَيرة على طريقتهم أن يدعيها غيرهم بمطالعة كلامهم من غير ذوق، فيضل في نفسه، ويضل غيره.

وسئل سيدي علي بن وفا رضي الله عنه عن سبب رمز القوم كلامهم. فقال للسائل: افهم يا أخي هذا المثال الذي أذكره لك تعرف سبب ذلك، فقال: وما هو؟

فقال: اعلم أن الدنيا غابة لنفوس الخلق المحجوبين عن حقائق الحق المبين، وفيهم وحوش وسباع كواسر، والعارف بينهم كإنسان دخل ليلاً إلى تلك الغابة وهو حسن الصوت بالقراءة، فلما أحس بما فيها من السباع والوحوش الكواسر آوى إلى شجرة فاختفى فيها منهم، ولم يجهر بالقرآن يتغنى به هناك حذراً منهم. فهل اختفاؤه يدل على أنه عاقل حكيم أو على أنه بضد ذلك؟ لا والله بل هو عاقل حكيم؛ لأنه لو تراءى للسباع والوحوش، أو أسمعهم صوته وقرآنه لم يهتدوا بذلك، ولم يفهموا منه شيئاً، بل ربما سارعوا إلى أكله وتمزيق لحمه، وكان هو الملقي نفسه بيده إلى التهلكة. فافهم يا أخي هذا المثال، وقل لمن يعترض على العارفين في رمزهم: قد قال تعالىٰ لمحمد ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، فأمره أن لا يجهر بالقرآن في الصلاة بحيث يسمعه الجهلة المنكرون، فيسبون بجهلهم من لا يجوز لأحدهم سبّه، ولا تخافت به؛ أي: عمّن يؤمن به. فهل دل إخفاء رسول الله ﷺ قراءته عن المنكرين الجاهلين على بطلان قراءته أو قدح في صحته(١)؟

لا والله، ولكن إذا هيأ الله تعالىٰ للعارف أسباب إظهار أمره بما ينقهر له المنكرون إما بالحال، وإما بإفهامهم بالحجج الواضحة بحيث يصير أحدهم يقر بفضله عليهم

---

(١) يذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى أنّ الصلوات كلها كانت جهرية، ولكن عندما آذى المشركون رسول الله ﷺ بسبّه وسبِّ القرآن الكريم ومن أنزله إذا سمعوه يقرأ في صلاتي الظهر والعصر أمر بإخفاء القراءة.وإسرارها درءاً لتلك المفاسد، وبقي الجهر في صلاة الفجر؛ لعدم وجود المفسدة بسبب نوم المشركين، وفي صلاتي المغرب والعشاء؛ لكونهم في النوادي [انظر صحيح البخاري (٤٣٥٣) ومسلم (٦٧٧)].

طوعاً أو كرهاً، فله حينئذ إظهار معارفه في الملأ على رؤوس الأشهاد؛ اتباعاً لرسول الله ﷺ واقتداء به في إظهاره القرآن حين تهيأت له أسباب إظهاره بكثرة الأنصار والأتباع(١)، وتمكينه في أمره. فعلم أنه ليس للعاقل مقابلة السباع والوحوش الكواسر والظهور لهم حتى يتهيأ له أسباب قهرهم بالقوة والمكنة والأنصار.

فإن قال قائل: فلأي شيء لم يترك هذا العارف إظهار معارفه بالكلية، ويدخل في غمار ما عليه الجمهور من العلماء حتى يتمكن ويقوى؛ ليكون ذلك أسلم له؟

قلنا: إن العارفين ورثة رسول الله ﷺ فلا يخالفون هديه؛ فحيث ما سلك سلكوا، حتى إن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه لما اختفى أيام المحنة خرج بعد ثلاثة أيام. فقالوا له: إنهم الآن يطلبونك. فقال: إن رسول الله ﷺ لم يمكث في الغار حيث اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام، كما مرت الإشارة إليه.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رضي الله عنه يقول: من تأمل في قصة موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام، علم عذر أئمة الشريعة المطهرة في إنكارهم على من خرج عن ظاهر الشريعة؛ لأن الشارع أمّنهم على ظاهر شريعته وألزمهم أن لا يمكنوا أحداً بخرق سورها. ولولا علماء الشريعة لتعدّى غالب الناس الحدود إذا لاح لهم بارق من علم الحقيقة، أو من علوم الأسرار(٢)، فأفسدوا نظام الشريعة.

وكذلك من تأمل في قصة موسى مع الخضر علم يقيناً أن القوم ما تكلموا بالحقائق إلا عند غلبة الحال، وأنهم ما خرجوا عن الشريعة أيضاً بتكلمهم بالحقيقة؛ فإن الحقيقة شريعة أيضاً؛ فإنها إخبار بالأمور على ما هي عليه في نفس الأمر(٣)، وما كل

(١) أمر رسول الله ﷺ بإسرار الدعوة وإخفائها ثلاث سنين من حين الابتداء، ثم أُمر بالجهر بها بعد تهيىء أسباب الإظهار.

(٢) ما يسمى علم الحقيقة أو علوم الأسرار إذا كان مخالفاً للشريعة فهو باطل، ويجب إنكاره وردّه، ولا حجة في عمل الخضِر عليه السلام واعتذاره؛ لأنه لم يكن مكلفاً بشريعة سيدنا موسى ﷺ، ولا مأموراً بالالتزام بها.

(٣) إذا لم يترتب على ذلك تعطيل لحكم من أحكام الشريعة المطهَّرة على جهة العموم أو الخصوص.

أحد يخرق بصره إلى مشاهدة الحقائق التي هي آخر مراتب الشريعة، بل يقف على أول قدم فيها كما هو حال عامة العلماء بخلاف الخاصة وكلا الرجلين على هدى من ربه فيما تدين به من الشريعة.

وسمعته أيضاً يقول: إنما اكتفى العلماء بالظواهر في هذه الدار رحمة بالعامة؛ لأن مقامهم لم يصل إلى مشاهدة الحقائق(١)، وليبقى أيضاً للمغفرة حضرة تحكم في أهلها يوم القيامة؛ فإن من فعل ما كلف به على وجه التحقيق(٢) فما له ذنب في ذلك الفعل يغفر.

قال: وانظر إلى ابن دقيق العيد لما حكم بالحقيقة في رجل سرق ثوراً وأنكره، وكذَّب البينة، فقال: تُكَذِّب البينة وقرون الثور خارجة من عينيك، فبرز القرنان من عينه، فمات لوقته. فأرسل الشيخ عز الدين بن عبد السلام فعزله، وقال: إنما ولّيتك لتحكم بظاهر الشريعة فقط، وأما الحقيقة فمحل سلطانها إنما هو الدار الآخرة.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: الحقيقة هي عين الشريعة، وإنما غاير بعض الناس بينهما؛ لوقوفهم على ظاهرها، وعدم وصولهم إلى آخرها، ومن وصل إلى آخرها عرف هذا الأمر يقيناً، وأطال في ذلك ثم قال: من تأمل وجد إنكار موسى على الخضر بياناً لمقام المبتدئين في الشريعة، وتسليمه للخضر آخراً بياناً وتقريراً لعلم الحقيقة التي هي المرتبة الثانية للشريعة، ومراعاة أيضاً لأمر الله تعالىٰ في

---

(١) التي عليها أسرار الخلق ونواياهم وهو المسمَّى بغيب السرائر.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣] قال المفسرون: الطائر: ما كتب للشخص في الأزل بما هو نصيبه من المقادير، كأن طائراً يطير إليه من وكر الأزل وعالم الغيب إلى أن انتهى إلى ذلك الشخص في وقته المقدَّر.

أقول: ومرجع ذلك إلى كتابة الملك الكريم الذي يؤمر بكتب رزق الإنسان وأجله وعمله وشقي أو سعيد وهو جنين في بطن أمه، ولا يجوز الاتكال على ما هو مكتوب؛ لأنه لا اطلاع لأحدٍ على الغيب، وإنما نفعل الأسباب الشرعية والعادية؛ لتظهر لنا المقادير من خلالها، وتدبير البشر لاستكشاف سرِّ القدر، كما قال العارف الرَّواس رضي الله عنه .

خواص أوليائه، وذكرى لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد، وعد ذلك أيضاً من علم موسى عليه الصلاة والسلام أن لله تعالىٰ عباداً أقامهم لبيان العلوم الموهوبة، وأنه ليس لعلماء الشريعة أن ينكروا على علماء الحقيقة[١]، كما هو الأمر في العكس، ولا ينازع أحدهم صاحبه فيما أقيم فيه[٢] وإن كان المعترض أعلى مقاماً عند الله تعالىٰ من صاحبه.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: لا يصح لعلماء الحقيقة إنكار على أحد من علماء الشريعة؛ لأن علماء الحقيقة قد قطعوا أول مرتبة من مرتبتي الشريعة وتجاوزوها إلى المرتبة الثانية، فلم يكلفوا أحداً من علماء الشريعة أن يتعداها إلى الحقيقة رحمة بهم إلا إن أراد هو ذلك، وحينئذ يأمرونه بالرياضة والمجاهدة وأكل الحلال حتى يصل إلى مراتب الكمال، ويصير ما علمه من الشريعة حقاً لا يتغير عليه حكمه في الدنيا، ولا في الآخرة، بخلاف من كان في علمه على ظن، فربما لاح له دليل آخر أقوى فترك الأول، وعمل بالثاني لفساد الأول عنده[٣]، كما تقدم بسطه في الباب الرابع، فراجعه.

فإن قيل: إلى كم قسم تنقسم العلوم الشرعية؟

فالجواب كما قال الشيخ محيي الدين بن عربي، وغيره: إلى ثلاثة علوم: هي علم العقل، وعلم الأحوال، وعلم الأسرار، ولكل منها علامة تخصه.

فعلامة علم العقل: أنه كلما بسط الإنسان عبارته كلما حسن وفهم معناه وعذبت

---

(١) إذا كانوا مثل الخضِر عليه السلام أنبياء، وإلا فالإنكار عليهم متعيّن فيما خالف الشريعة.

(٢) في حديث البيعة: «وألا ننازع الأمر أهله» [أخرجه البخاري (٦٥٣٢) ومسلم (٣٤٢٦)] أما غير أهله فإنه ينازع ما ادَّعاه ولا يوافق على دعواه؛ لأنه ظالم لنفسه، ومن حقه على إخوانه أن ينصروه بحجزه عن الظلم.

(٣) لم يبق هذا الاحتمال وارداً بعد تقرير أحكام الشريعة وأصولها وتبيين مواضع الإجماع فيها، والتي يعتبر من خرقها أو خالفها مبتدعاً ضالاً

عبارته عند السامع الفهيم، وضابطه: أنه علم ضروري بديهي[١]، وربما يحصل عقب النظر إلى وجه الدليل بشرط العثور عليه.

وأما علامة علم الأحوال[٢]: فلا سبيل إلى معرفته إلا بالذوق، ولا يعذر عاقل على ذوقه ولا وجدانه، ولا أن يقيم على معرفته دليلاً، فالعلم كحلاوة العسل، ومرارة الصبر، ولذة الجماع، ونحو ذلك. قالوا: وهو علم متوسط بين علم العقل وعلم الأسرار، وأكثر من يؤمن به أهل التجارب، وهو إلى علم الأسرار أقرب منه إلى علم العقل النظري، ولا يكاد يلتذ به إذا جاء من غير شيء إلّا أصحاب الأذواق السليمة؛ فإن العارف إذا غلب عليه سلطان الحال لا يجيب إلا بالنص، وإذا غلب عليه الكمال لا يجيب إلا بالظاهر بحسب وقته.

وأما علامة علم الأسرار[٣]: فهو أنه إذا أخذته العبارة قبح وبعد عن أن يفهم العلم لأصحاب العقول الضعيفة أو المتعصبة، فلا بدّ له من ضرب الأمثلة الكثيرة، والمخاطبات الشعرية.

ومن علامة علم الأسرار أيضاً: أن يتسارع الناس إلى الإنكار على صاحبه؛ وذلك لأنه فوق طور العقل، ويحصل من نفث رُوح القدس شيء يخص الله تعالىٰ به النبي[٤] أو الولي[٥]، لا يكون لغيرهما، وعلوم المجتهدين كلها من هذا الباب، لكنهم أفصحوا في العبارة ففهّموها للناس ولم ينكروها عليهم .

---

(١) وهو المسمَّى «مسلّمات العقول» فتسلّم بصحته العقول السليمة كلها.

(٢) وهو علم المواجيد المعبّر عنه بالحِسّ الباطن، وربما يُرى أثره على الظاهر.

(٣) ويدخل فيه العلم الإشاري، وفهم النصوص فهماً إشارياً لا يعطل الظواهر.

(٤) وفي الحديث: «إنّ روح القدس نفث في رُوعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب» [أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ١٣٥)].

(٥) وهو بواسطة ملك الإلهام، وهو للملهمين المحدّثين الثابت وجودهم في الأمة بالنص النبوي «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر» [أخرجه البخاري (٣٤١٣)، ومسلم (٤٤١١)].

فإن قلت: فما علامة الفعل الذوقي؟

فالجواب: أن علامته كونه خارجاً عن موازين العقول[١]، عكس العلم المكتسب؛ إذ العلم المكتسب من شأنه أن يكون داخلاً في ميزان العقول؛ ولذلك كان لا يتسارع الناس إلى إنكاره، والله أعلم.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: علوم القوم أغلبها أسرار لا تنال إلا بالمشاهدة أو الإلهام الصحيح وما شاكل ذلك، كما أشار إليه حديث: «إن يكن من أمتي محدثون فعمر بن الخطاب»[٢]، أي: إن يكن منهم من يحدِّثه الحق جلّ وعلا[٣] بالعلوم والأسرار في سره، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وكان الغزالي رحمه الله يقول: لا بد من الإنكار على أهل الله عز وجل؛ لأنهم ورثة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وذلك لينالوا أجر الصبر على مرارة كلام من طعن فيهم، ولو كان الناس كلهم معتقدين فيهم لنقص أجر الأولياء، ثم إن الإنكار عادة لا يقع إلا ممن بعد عن حضرة أهل الله عز وجل[٤] كما قال أبو تراب النخشبي رضي الله تعالىٰ عنه؛ فكان يقول كثيراً: (إذا ألف القلب الإعراض عن حضرة الله عز وجل صحبته الوقيعة في أولياء الله) لأنه أدبر عن النور، وأقبل على الظلام، فقاس حال أهل الله بحال نفسه.

---

(١) إذا كان خارجاً عن موازين العقول، ولم تشهد لصحته الأدلة الشرعية الظاهرة، ولم يصحبه حال تمسك بالشريعة وآدابها ظاهراً فهو ذوق فاسد، يدل على تمكن الخيال والوهم الفاسدين من عقل صاحبه وقلبه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٠)، ومسلم (٤٤١١).

(٣) الأكثرون على أنّ التحديث الباطن بواسطة ملك الإلهام، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورىٰ: ٥١]. فالقائل: (حدثني قلبي عن ربي) إن أراد بواسطة ملك الإلهام فهو مقبول، وإلا فهو متوهم، وكلامه دال على نقصه، وأنه من أصحاب الأحوال، وأنه ليس من أهل الكمال والتمكين.

(٤) إذا كان الإنكار لما ثبت عن قائله بطريق قطعي لا ظني بلسان الشرع، ومع المنكر برهان من الله في إنكاره فهو مصيب مأجور في إنكاره، ويكون في حالة قُرب من حضرة أهل الله تعالى لا في حالة بُعد.

ومن هنا قال أبو القاسم الجنيد رضي الله عنه: إذا رأيتم من يؤمن بطريقتنا هذه فاسألوه الدعاء؛ فإنه أشرف على دائرة الولاية(١) وقرب منها.

وكان الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ يقول: لو كان الناس كلهم أصحاب عقول سليمة ما كان لقول أبي هريرة رضي الله عنه فائدة؛ فإنه قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ علمين، فأما أحدهما فبثثته فيكم، وأما الآخر فلو بثثته لقطع مني هذا البلعوم»(٢)، فإن المراد بهذا العلم الثاني علم الأسرار بيقين(٣).

ونظير ذلك أيضاً: قول ابن عباس رضي الله عنهما: لو أني ذكرت لكم ما أعلمه في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] لقلتم: إن ابن عباس لا يؤمن بيوم الحساب. وكذلك قول الإمام زين العابدين(٤):

يا رُبَّ جوهر علم لو أبوح به ... لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا

ولاستحل رجال مسلمون دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسنا

فإن المراد بما أشار إليه ابن عباس والإمام زين العابدين هو علم الأسرار، الذي ينفث في الروح من طريق الإلهام الصحيح، وليس المراد به علم من يولّى ويعزل من الخلفاء كما قال بعضهم؛ فإن ذلك لا يقال لصاحبه: أنت ممن يعبد الوثنا، ولا يستحلون دمه إلا بتأويل بعيد. انتهى كلام الإمام الغزالي رحمه الله.

قلت: وقد وقع لي أذى كثير أوائل دخولي في محبة طريق القوم، حين بدت لي الحقيقة، وقام عليَّ الفقهاء رضي الله عنهم، وجزاهم عني خيراً، وأضافوا إليَّ أموراً لم أتلفظ بها، فكان ذلك من جملة نعم الله تعالىٰ علي، فوقفت على ظاهر الشريعة

---

(١) أي: دائرة الولاية الصغرى كما صرَّح به غيره.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠)، وانظر «إحياء علوم الدين» (١/١٠٦).

(٣) وقيل: هو ما أسرَّه إليه رسول الله ﷺ من الفتن التي تظهر من بعده على أيدي السُّفهاء من الأمراء.

(٤) إثبات ذلك عن ابن عباس والإمام زين العابدين يحتاج إلى طريق صحيح ليحتج به.

التي هي كالسيف القاطع بحده كل ضلالة، وشكرت فضل الذين قاموا على نصرة الشريعة، وأبرأت ذمة من خاض منهم في عرضي في الدنيا والآخرة؛ إكراماً لمن هم عبيده سبحانه وتعالىٰ، ثم لمن هم من أمته ﷺ[(١)]، ووفاء بحق إخوة الإسلام أيضاً، فلا أطالب إن شاء الله تعالىٰ أحداً من المسلمين بحق في الدارين ولو جئت يوم القيامة صفر اليدين من سائر الحسنات ما عدا قولي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله[(٢)]، ثم من أقبح ما يقع فيه من ادعى الصلاح أن يحبس أخاه المسلم عن دخول الجنة، حتى إنه يأتي ويسامحه، بل كما يصير رسول الله ﷺ يشفع في أمته يوم القيامة ويحل عقدهم، فكذلك ينبغي لمن يدعي الصلاح أن يساعد نبيه ﷺ ولا يحوج رسول الله ﷺ أن يمشي إليه؛ ليشفع عنده في أخيه المسلم.

وقد ذكرت ذلك في خاتمة كتاب «الأجوبة» عمن آذاني من الخلق، وبسطت الكلام عليه أنني سامحت جميع أهل عصري الذين وقعوا في عرضي لما دس الحسدة في كتبي ما دسوا من العقائد الخارجة عن قواعد الشريعة، وأني لا أرجع عن ذلك ولو أتيت يوم القيامة مفلساً من جميع الحسنات، ما عدا: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، والحمد لله رب العالمين.



---

(١) على حدِّ ما قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه:

مـن نـال مـنـي أو عـلـقـت بـذمـتـه ... أبـرأتـه لله شـاكـر مِـنَّـتـه

أأرى أعـوّق مـسـلـمـاً عـن ربـه ... أو أن أسـوء مـحـمّـداً فـي أمـتـه

(٢)

ولـقـد أتـيـتـك بـالـتـوحـيـد يـصـحـبـه ... حبُّ الـنـبيّ وهـذا الـقـدر يـكـفـيـنـي

الخاتمــة

في

بيان ما تميز به الفقهاء عن الصوفية، وعكسه، وبيان جمع العلماء العاملين بين أخلاق أهل الطريقين وأحوالهم

الخاتمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اعلم يا أخي أن **مما تميز به الفقهاء على الصوفية** شدة انتصارهم لجانب ظاهر الشريعة وكثرة ذَبهم عنها وحمايتها من دخول التلبيس فيها، فلولا الفقهاء لفسد نظام الشريعة، وأدخل الزنادقة المبتدعة فيها ما ليس منها، فضلوا وأضلوا.

ومما وقع أن بعض الصالحين سمع إبليس يقول لأولاده: عليكم بإغواء الفقهاء؛ فإنهم هم الذين يقاتلونكم على الدين. فقال له يوماً واحد من أولاده: كم تحذرنا من ترك إغواء الفقهاء، وما نرى أحداً منهم يقاتل عن دينه إلا في النادر؟

فقال له: اذهب معي إلى العابد الفلاني وكان الملوك والأمراء يعتقدونه أكثر من اعتقادهم للفقهاء، فلما وقف إبليس على بابه دق عليه الباب، فخرج له، فقال: أسألك عن شيء؟ فقال: قل، فقال: هل يقدر الحق جلّ وعلا أن يدخل السماوات والأرض من ثقب هذه الإبرة[1]؟ فتوقف العابد في ذلك وصار يتفكر في ذلك. فقال إبليس: انظر توقف هذا في قدر ربه، وذلك كفر.

ثم ذهب بولده إلى فقيه وقت الزوال، فدق عليه الباب، فخرج وهو يقول: قيلوا؛ فإن الشياطين لا تقيل، ثم فتح له الباب، وقال له: ما حاجتك؟ فقال: أسألك عن شيء؟ فقال: قل، فقال: هل يقدر ربنا على أن يدخل السموات والأرض من خرم هذه

(١) يذكر شُرَّاح «الجوهرة» أنّ إبليس سأل سيدنا إدريس عليه الصلاة والسَّلام مثل هذا السؤال وكان خيَّاطاً، ففقأ بالإبرة عين إبليس.

وذكر العلماء أن ذلك داخل في الإمكان بحيث يوسّع الله تعالى ثقب الإبرة، ويضيّق السموات والأرض حتى تدخل في ذلك الثقب.

الإبرة؟ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ١٤٨]. فقال له إبليس: كيف ذلك؟ فقال: اخرج يا كافر. فقال إبليس لولده: انظر كيف أجابك، وكفرك حين توقفت، ولم يتوقف ولم يتفكر، فمثل هذا إذاً فسد فسد الدين[١].

فعلم أن الشريعة هي السيف القاطع بحده كل بدعة ضلالة. والفقهاء الحاملون لها، المقاتلون بذلك السيف؛ فإن مثال الشريعة كالمدينة العظيمة، ومثال علمائها كالجند السالكين على أبراجها وسورها. فكل عدو أراد بتلك المدينة سوءاً من الطغاة والمارقين والمبتدعين ردوه عنها، ورموه بالمنجنيقات والمدافع والبندقيات والنشاب إن بعد، وطعنوه بالرماح والخناجر وضربوه بالسيوف إن قرب. فجزاهم الله تعالىٰ عن الشريعة وعن صاحبها خيراً، فهم ما بين مفسر للقرآن، وحافظ للحديث، وفقيه يفهم الكتاب والسنة التي هي مجموع أحكامها.

وأما اللغوي والنحوي والبياني والأصولي فعلومهم آلات لفهم هذه الأحكام، فلولا وجود هؤلاء لاضمحلت الشريعة؛ فإنها باقية ببقاء أهل هذه العلوم.

فاعلم ذلك وعظِّم علماء الشريعة كل التعظيم[٢]، ولو أخل أحدهم بالعمل ببعض ما علم[٣] فإنه لا يقدح في مقام ذَبه عن الشريعة؛ فإنه لو لم يعمل بعلمه لم يعرف أنه انعوج عن الشريعة وكل من تبعه، فيتوب هو ومن تبعه، ويستغفرون الله من ذلك، فلولا العلم ما اهتدى أحدهم إلى التوبة من ترك العمل بالشريعة[٤]، فافهم.

---

(١) ورد في الأثر: «لفقيه واحد أشدُّ على الشيطان من ألف عابد» [أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٣٥)].

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].
وقد جعل الله تعالى البُدن التي تهدى إلى الحرم من شعائر الله الواجب تعظيمها فقال: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَـٰهَا لَكُم مِّن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦] فأيُّهما أحق بالتعظيم العلماء أم البُدن؟

(٣) قال الشيخ الأكبر قدَّس الله سرَّه الأنور في «الوصايا»: إذا رأيت عالماً لم يستعمل علمه فاستعمل أنت علمك في تأدبك معه.

(٤) ويدخل بسبب ذلك في قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢].

وقد ذكر الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله ما نصه: اعلم أن ما يفتح الله تعالىٰ به على قلوب الفقهاء من استنباطات المسائل أعظم نفعاً مما يفتح الله تعالىٰ به على الأولياء من الكرامات والخوارق؛ لأن نفع الكرامات قاصر، ونفع الاستنباطات متعدٍ إلى الأمة. والله أعلم.

ومما تميز به الفقهاء أيضاً عن المتصوفة: انتصابهم لشرح كتب الشريعة، وتحرير أقوال علمائها، والاستدلال لها، وإفتائهم بها، وتدريسهم للناس في جميع أبوابها حتى يترقى أحدهم إلى مرتبة التدريس والإفتاء، وصبرهم على تعليم الطالب حتى يصل إلى ذلك، ويصير يفصل الخصومات بين الناس في البيوع والأنكحة وسائر الحقوق على وفق الشريعة المطهرة، ولا يقدر متصوف على الصبر على مثل ذلك، بل ليس لأحد أن يحمل ذلك، ولا وقت يتفرغ له.

ومما تميزوا به أيضاً على المتصوفة: وقوفهم على ظاهر الكتاب والسنة، واعتقادهم أن كل من خرج عن سائر ما فهموه من الشريعة ضل عن سواء السبيل، ولولا هذا التوقف والاعتقاد لربما انهدم من أركان الشريعة جانب، ولم يحفظ، وسكت المتصوفة على تعدي ظاهر الشريعة[1]. وقال: لعل هذا من علم الحقيقة، فيرجع الناس عن الإنكار على جملة الشريعة بخلاف ذلك المبتدع الذي خرج عن سياق الشريعة.

وتأمل يا أخي إلى الفقيه الذي مال إلى طريق الصوفية ولم يبلغ الغاية فيها، كيف يصير يتساهل في العمل بما عليه الجمهور، ويفتي الناس بالقول الضعيف[2]، فيقل نفع

(١) لا ينبغي لهم السكوت عن من تعدّى ظاهر الشريعة، فالمؤمنون بينهم ولاية الإيمان المسلتزمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].
وقال أهل التصوف: الصوفية بخيرٍ ما تنافروا؛ أي: ما أنكر بعضهم على بعض مما يُوجب التنافر عَادة.

(٢) ذكر العلماء أنه لا تجوز الفتوى بالقول الضعيف المرجوح، ولا العمل بمقتضاه.

الناس به، ولا يعتمدون على ما يفتي به، وربما أنكر عليه أهل الشريعة، فأجاب عن نفسه بالحقيقة وعكسه، فيصير بذلك مذبذباً بين الطريقين، بخلاف الواقف مع الشريعة ونقولها الصحيحة، المتبع لما رجحه المرجحون من الأقوال، يقف الناس عند قوله حتى كأنه من نصوص الشارع.

وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول: سلطان العمل بالشريعة إنما هو في هذه الدار، وأما الحقيقة فإنما محل سلطان العمل بها في الدار الآخرة.

وقد ولى الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، فحكم يوماً بالحقيقة، فعزله الشيخ عز الدين من القضاء ـ كما مر في الباب العاشر ـ وقال: من غلبت عليه الحقيقة لا يصلح أن يكون قاضياً؛ لأنه يشق على الناس، فاعلم ذلك.

ومما تميز به الفقهاء أيضاً عن الصوفية: قيامهم بأعباء الشريعة من حفظ العلم وتدريسه والإفتاء به، والقيام بالإمامة والخطابة، والتصدر للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو لم يسمع أحد منهم ولا أطاعهم، فإنهم على كل حال يقبحون على المخالفين للشريعة أحوالهم فيتوب أحدهم، أو ينزجر عن الوقوع في المعصية إن كان عازماً على فعلها ويتركها من باب تعليق الأسباب على مسبباتها، فلولا الفقهاء ما قدر المتصوفة على تدريس العلم وحفظه وتحقيقه، ولا الإفتاء به، ولا غير ذلك لأمور يطول شرحها.

منها: غلبة استيلاء الوله والمحبة لله تعالىٰ على قلوبهم، حتى لا يبقى لأحد منهم وقت يسع الاشتغال بفصل خصومات الناس في معاملاتهم.

ومنها: أن عندهم في كل مسألة من مسائل الشريعة وجهين: وجه يتعلق بظاهر الشريعة، ووجه يتعلق بجانب الحقيقة، فربما غلب على أحدهم الوجه الباطن، فأفتى به، ولم يعرف أحد له دليلاً لشدة خفائه، فأنكره الناس عليه ولم ينقادوا للعمل به، وربما غلب على أحدهم الاشتغال بمراقبة الله تعالىٰ، فصار لا يقدر على سماع كلام الخلق، ولو قدر أنه يقدر على سماع كلامهم ونزاعهم، فغيره من العلماء قائم عنه

بذلك في بلده[١]، وربما غلب على قلب أحدهم الاشتغال بالتأهب للدار الآخرة بقصر الأمل، حتى يكون حال أحدهم كحال المحتضر، فأثقل ما يكون عليه سؤاله عن مسألة في البيع والنكاح والخراج، ونحو ذلك، ومن شك في ذلك فسوف يذوقه إذا حضره الموت أو خرق بصره الحجاب بالسلوك على يد شيخ، حتى يشاهد أهوال الآخرة كأنها رؤية عين[٢]، وعرف العمل المقبول والعمل المردود؛ فإنه لا يصير له وجهة إلى شيء من أعمال أهل الدنيا، كبناء دار[٣]، أو غرس بستان، بل تهدمت دورهم فلم يجددوها، رضي الله عنهم أجمعين.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله يقول: يجب على كل متصوف أن يرى نفسه دون الفقيه بل دون كل نحوي أو لغوي ونحوهما؛ لأن نفعهم للناس بحفظ الشريعة أكثر من نفعه هو لهم بالذكر والصوم والصلاة في الليل، ونحو ذلك. ولا ينبغي له أن يقول: إن هؤلاء محجوبون عن حضرة الله عز وجل؛ فإن ذلك من الجهل المبين؛ إذ الشريعة لا تقوم إلا بالانتهاء من نحوٍ وأصول وغير ذلك، وكل من كان علمه مؤيداً للشريعة فهو من أهل الشريعة.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: جميع ما بأيدي الخلق من الشريعة والإلهام هو من علم رسول الله[٤] ﷺ، فقد قال: «وضع الحق تعالىٰ أصابعه بين ثديي فعلمت علم الأولين والآخرين»[٥] أي: علم من سبقني بالزمان وتأخر عني.

---

(١) أي: يكون القيام به من فروض الكفاية، وإذا وُجد في المِصر واحد قائم به سقط الطلب عن الباقين.

(٢) في الحكم العطائية (١٣٦): لو أشرق لك نور اليقين لرأيت الآخرة أقرب إليك من أن ترحل إليها، ولرأيت محاسن الدنيا قد ظهرت كسفة الفناء عليها.

(٣) رأى النبي ﷺ صحابياً يبني خُصاً له فقال: «الأمر أسرع من ذلك» [أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣٠٥٨)].

(٤) أي: فالمستخفُّ بشيءٍ من تلك العلوم مستخفٌّ بعلمِ رسول الله ﷺ، والاستخفاف يؤدي بصاحبه إلى الكُفْر، والعياذ بالله تعالى.

(٥) أخرجه الترمذي (٣١٥٧)، وأحمد في «المسند» (٧/ ٣٣٧) بلفظ: «أتاني الليلة ربي تبارك
=

وكان الإمام السهروردي يقول: علماء الشريعة هم أئمة التفسير والحديث والفقه وما كان آلة لفهم ذلك، فهؤلاء هم الذين حمى الله تعالىٰ بهم الدين؛ لاستنباطهم الأحكام، وتدوين المذاهب، ورد الحوادث المتجددة إلى أصل من النصوص .

فأما علماء التفسير فإنهم عرفوا معاني كلام الله بالتبحر في علم اللغة والنحو والمعاني والبيان والأصول، فعرفوا المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وعرفوا المجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، وغير ذلك، وتبحروا أيضاً في علم الصرف والتأويل، وأصول القصص، واختلاف وجوه القراءات، وعرفوا مجازات العرب واستعاراتها، وما يحمله اللفظ من المعنى وما لا يحتمله، وصنفوا في ذلك كتباً، فاتسع بذلك علوم القرآن على جميع الأمة .

وأما أئمة الحديث: فإنهم ميزوا بين صحاح الأحاديث والآثار، وميزوا بين صحيحها وحسنها وضعيفها، وعرفوا طبقات الرواة قوة وضعفاً في الضبط والحفظ، وعرفوا أسماءهم وأنسابهم، وحكموا بالجرح والتعديل، كل ذلك حفظاً لأدلة الشريعة عن الضياع.

وأما الفقهاء رضي الله تعالىٰ عنهم: فانتدبوا لاستنباط الأحكام، والتفريع في المسائل، ومعرفة التعاليل والفروق، وردّ الفروع إلى الأصول بالعلل الجامعة حتى استوعبوا الحوادث بحكم النصوص، ثم إنه تفرع من علم الفقه والأحكام علم أصول الفقه، وعلم الخلاف، وتفرع من علم الخلاف علم الجدل، ولما لم يكمل علم أصول الفقه إلا بمعرفة ما يجب لله تعالىٰ وما يستحيل عليه من صفات الحدث صنفوا علم أصول الدين، فكمل الدين بذلك أصلاً وفرعاً، وكان من جملة علم الفقه علم فرائض المواريث المشتمل على معرفة علم قسمتها على اختلاف طبقات الوارثين، ولزم من

=

وتعالى في أحسن صورة ـ قال: أحسبه قال: في المنام ـ فقال: يا محمد؛ هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا ، قال: فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديَيّ ـ أو قال: في نحري ـ فعلمت ما في السموات وما في الأرض . . .».

ذلك علم الحساب والجبر والمقابلة إلى غير ذلك مما هو مقرر في كتب الشريعة فتمهدت الشريعة بما ذكرناه من العلوم، وعلم بذلك أن جميع الأفهام من واجباتها من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فاعلم ذلك:

ومما تميز به الفقهاء أيضاً عن المتصوفة: عدم وقوع أحدهم في الشطح عن ظاهر الشريعة، وقولهم: ما ثم إلا الله، وبعضهم ادعى أنه خرج عن التكليف مع حضور عقله التكليفي، ووقع في الزندقة والإلحاد.

وقد أجمع القوم على أن كل حقيقة ردّتها الشريعة فهي إلى الزندقة أقرب.

وسمعت سيدي عليّاً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: من قال من أهل الشطح: إن بينه وبين الله تعالىٰ حالة أسقطت عنه التكليف، فكأنه يقول: إنه تعالىٰ يساررني بشريعة أخرى غير ما جاء به محمد ﷺ، وذلك كفر.

وروى أبو داود: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما يؤاخذكم الآن بما أظهرتم من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمَّناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، وأمره إلى الله تعالىٰ يحاسبه على سريرته، ومن أظهر لنا سوى ذلك لم نأمنه، وإن قال: سريرتي حسنة). فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما تميز به المتصوفة عن الفقهاء: كثرة مجاهداتهم، ورياضة نفوسهم بمخالفة حظوظها حتى صارت تحت تصريفهم بإذن الله تعالىٰ، فلا تأمرهم إلا بخير(١)، وعدم مزاحمتهم على الدنيا(٢) ومناصبها وجمعها وإنفاقها في الشهوات، ونحو ذلك، ورضاهم من الدنيا بالقليل، وعدم رضاهم من الأعمال الصالحة بالكثير إعطاء للعبودية

(١) أي: على الأعم الغالب، وإلا فإنها في بعض الأحيان تأمر صاحبها بشرٍّ وإن كان من الأولياء إلا من حفظه الله تعالى.

(٢) بل ينهون أتباعهم عن مجالسة الأغنياء والتقرب منهم.

حقها، وعدم محبة القيام لهم في المحافل[١]، وعدم سوء الظن بأحد من المسلمين[٢]، ودوام الطهارة ليلاً ونهاراً، فكلما أحدث أحدهم توضأ أو تيمم.

ومما تميزوا به أيضاً عن غيرهم: أنهم لا يؤذون من آذاهم[٣]، ولا يشمت أحدهم بمصيبة[٤]، ولا ينطق بغيبة[٥]، ويجالسون الله تعالىٰ في النهار مراراً على الكشف والشهود في ذكرهم ومراقبتهم صباحاً ومساءً، وغير ذلك.

ومما تميزوا به أيضاً: كونهم يحتقرون نفوسهم، ولا يرون لها فضلاً على أحد من المسلمين[٦]، ولا يقولون: نحن أفضل من فلان، ونحو ذلك؛ فإن أخلاقهم كلها فوق أخلاق غيرهم، فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما تميز به أكابر الصوفية رضي الله عنهم عن الفقهاء والمتصوفة: قيامهم بشعائر دولة الظاهر والباطن، فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويخطبون ويؤمّون في المساجد، ويدرسون العلم، ويفتون، ويقضون بين الناس، ويخالفون نفوسهم، ويتورعون عن الحرام والشبهات، ويزهدون في الدنيا، ويحتقرون نفوسهم، وغير ذلك مما مر آنفاً.

---

(١) وعدم محبتهم أيَّ وجهٍ من وجوه التعظيم، بل هم عند أنفسهم لا يرون أنهم أهل لشيءٍ من ذلك.

(٢) بل يعذورنهم ويؤولون لهم ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وقد قال الإمام ابن عطاء الله: علامة الأولياء: سلامة الصدر، وسخاوة النَّفس، وحُسن الظنِّ بعباد الله.

(٣) بل هم في العمل على قول الله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [الرعد: ٢٢]، وقوله وجل: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وعلى حديث: «أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك، وتعفو عمّن ظلمك» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٧/ ١٣٣)].

(٤) ولا يتمنى أن يعاقب من آذاه، ولا يرى أنّ ما ينزل به من البلاء هو عقوبة عُوقب به؛ لأنه انتقصه أو احتقره وما إلى ذلك، بل يسأل الله العافية.

(٥) بل يصحب أحدهم سنين طويلة ولا يُسمع منه ذكر أحدٍ من الخلق على جهة التنقيص والتحقير.

(٦) وإذا أسند إلى أحدهم الفضل في شيء يستغفر الله تعالى من تلك النسبة.

ومما تميزوا به عن غيرهم أيضاً: وقوع الكرامات والخوارق على أيديهم تأييداً لهم؛ لكونهم على الشريعة المحضة، وبياناً لكونهم على قدم الصِّدق في الاتباع لرسول الله ﷺ.

وقد قالوا: الكرامات فرع من المعجزات؛ فالكرامة للولي كالمعجزة للنبي في الدلالة على صدقه وإن تفاوت المقام، ومن لا كرامة له لا تمييز له عن العامة(١)، وإن كان وليّاً في الباطن.

ومما تميزوا به أيضاً: كون الناس يحتاجون إليهم في الشدائد(٢)، ولا يحتاجون إلى أحد من الخلق إلا مع شهود أن الخلق مسخرون لهم بإذن الله تعالىٰ، وذلك من أعظم دليل على علو مقامهم في الدنيا والآخرة.

وقد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يفضل طائفة الأولياء على طائفة الفقهاء، ويقول: أخبرني بذلك الخضر عليه السلام، وقال في رسالته التي ألفها في مدح طريق القوم: مما يدلك على أن القوم قعدوا على قواعد الشريعة، وقعد غيرهم على الرسوم ما يقع على يد أحدهم من الكرامات والخوارق، ولا يقع ذلك على يد فقيه قط ولو بلغ الغاية في العلم إلا إن سلك طريقهم واعتقد صحتها(٣).

وكان الشيخ قبل ذلك يقول: وهل ثم علم أو طريق غير ما بأيدينا من مسائل الشريعة وأعمالها، وينكر طريق الصوفية؛ لعدم ذوقه لها، واعتقاده فيها أنها طريق زائدة على الشريعة، فلما اجتمع بالشيخ أبي الحسن الشاذلي، وأخذ عنه الطريق، قطع

---

(١) في الحكم العطائية (١٧٩): رُبما رُزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة. وفي كلام السيد أحمد الرفاعي الكبير رضي الله عنه: الولي يتستر من الكرامة كما تتستر المرأة من دم الحيض.

(٢) ويفزعون إليهم في المهمات، وقد قال النبيُ ﷺ في حديث الفِتنة: «فمن وجد منكم ملجأ أو معاذاً فليعُذ به» [أخرجه البخاري (٦٥٥٤) ومسلم (٥١٣٦)]، وذلك من باب العمل بالأسباب مع اعتقاد عدم تأثيرها، ولا ينافي ذلك عقيدة التوحيد بل هو منها، ولما سُئل النبي ﷺ عن الرُّقى: أتردُّ شيئاً من قَدَر الله؟ قال: «هي من قَدَر الله» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٧/ ٢٨٦)].

(٣) ونحن قوم نعرف الكرامة بالولي، ولا نعرف الولي بالكرامة.

سلسلة باب قلعة الجبل بكُرَّاس الورق، وورد مراكب الفرنج لما دخلوا إلى دمياط بفردة قبقاب حذفهم بها؛ قال ما نقلناه عنه آنفاً من كون القوم قعدوا على قواعد الشريعة، فاعلم ذلك.

ومما تميزوا به أيضاً: الكشف الصحيح عن الأمور المستقبلة وغير ذلك؛ فيعرفون ما في بطون الأمهات ذكراً هو أم أنثى، أم خنثى، ويعرفون ما يخطر على بال الناس، وما يفعلونه في قعور بيوتهم[1].

وقد كان إمام الحرمين ينكر على القوم ويقول: ليس لهؤلاء القوم شغل إلا الأكل والرقص في المساجد[2] والربط، فوقع أنه اجتمع معهم يوماً في دعوة، فأنشد القوم شيئاً، فقام فقير منهم وتواجد، فأنكر عليه إمام الحرمين في نفسه، فلما فرغ الفقير من تواجده التفت إلى إمام الحرمين وقال: ما تقول يا فقيه فيمن صلى الصبح والظهر والعصر وجلس يدرس للناس العلم في المسجد وهو جنب، ثم إنه حضر مجلس أهل الله تعالىٰ فأنكر عليهم واستغابهم[3]؟! فتذكر إمام الحرمين في نفسه، فوجد نفسه قد فعل ذلك كله، فخرج واغتسل، ثم أعاد الصلوات واستغفر الله تعالىٰ، وحسّن اعتقاده في القوم من ذلك اليوم، وصار يحضر مجالسهم إلى أن مات رحمه الله تعالىٰ.

---

(١) ما كان معجزةً لنبي صحَّ أن يكون كرامة لولي، وما أطلع الله عليه عبداً من خلقه كالمَلك مثلاً يطلع عليه عبداً آخر إذا شاء، قال الله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ووقوع مثل ذلك للولي كرامة تمرُّ وللنبيّ معجزة تستمر.

(٢) أفتى بعض الفقهاء بمنع الصوفية من الرقص في المساجد إذا أدى إلى تلف الحصر أو السجاد الموقوف في المساجد وذلك بقطع خيوطها وحبالها.
فليكن تورعاً واحتياطاً في ربطهم وزواياهم الخاصة بهم، وبشروطه المقرَّرة عند الصوفية والفقهاء؛ ومنها: ألا يكون على جهة التثني والتكسر، وألا يعتبر جزءاً من العبادة أو القربة لا تصح إلا به، وألا يكون فيه اختلاط مع النساء أو المرد الحسان.

(٣) هذا داخل في الفِراسة، وفي الحديث: «اتقوا فِراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله تعالى» [أخرجه الترمذي (٣١٢٧)].

وكان الإمام الشافعي والإمام أحمد يترددان إلى مجالس الصوفية[١]، ويحضران معهم في مجالس ذكرهم. فقيل لهما: مثلكما يترددان إلى مثل هؤلاء الجهال؟ فقال: إن هؤلاء عندهم رأس الأمر كله، وهو تقوى الله عز وجل ومعرفته. ذكره ابن أيمن في رسالته.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: قد خص الله تعالىٰ كل طائفة بخصائص لم يعطها لغيرهم؛ فالعارف يجالس كل طائفة، وينظر فيما خصها الله تعالىٰ به، فيستفيد ذلك منها[٢].

وقد كان الإمام أحمد إذا أشكل عليه أمر يسأل عنه أبا حمزة البغدادي، ويقول: ما تقول في هذه المسألة يا صوفي؟ فإذا قال له: معناها كذا وكذا رجع إليه، وكفى بهذه منقبة للقوم[٣].

وكذلك نقلوا عن الإمام أحمد بن سريج أنه كان يتردد إلى مجلس الجنيد والشبلي، ويقول: قد استفدت من الصوفية علوماً لم أجدها عند غيرهم. وكانوا إذا سألوه عن شيء من مشكلات الطريق التي يسمعها من الجنيد أو الشبلي يقول: لم أفهم منها شيئاً، لكن صولة الكلام ليست بصولة مبطل.

ومما تميز به العلماء العاملون عن غيرهم: أنهم أولى بجميع الأوصاف الحسنة المذكورة في الكتاب والسنة وكتب الأئمة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [الحج: ٣٤-٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

---

(١) ثبت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه: استفدت من مجالسة الصوفية: نفسك إن لم تشغلها بالخير شغلتك بالشر، والوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، والعصمة أن لا تجد.

(٢) لأنّ العارف جمع الله فيه ما تفرّق في غيره، فهو يجالس الجميع ويستفيد ويفيد، ويعرف نعمة الله تعالى عليه فيما اختصه به دون غيره.

(٣) نقل ذلك الشيخ ابن عليوه المستغانمي رحمه الله تعالى في رسالته «الناصر معروف في الذّبّ عن مجد التصوف»، وذكرت ذلك ومصادره في كتابي «علماء الصوفية هم السلفيون الحقيقيون».

يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]؛ فإنهم بيقين أولى بمحبة الله تعالىٰ وولايته ممن كانوا بالضد من هذه الأوصاف، وهم المراد بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وبقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩-١٠٠].

وهم المراد أيضاً بالذين يدخلون الجنة بغير حساب في حديث «الصحيحين» في قوله: «الذين لا يسترقون ولا يرقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»(١). وليس المراد بهم من يترخص ويترك العمل بالعزائم من أصحاب الجدال والكسل.

وهم الموصوفون أيضاً في حديث: «رُبَّ أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبرَّه»(٢).

وهم المراد بأهل الإحسان في حديث الإحسان: «أن تعبد الله كأنك تراه»(٣).

فإن هؤلاء هم المراقبون لله، الحاضرون بقلوبهم معه آناء الليل وأطراف النهار في سائر عباداتهم، وهم المرادون بأهل الإيمان في حديث: «إن البذاذة من الإيمان»(٤) يعني: الرثاثة في الثياب.

فإن العلماء العاملين هم الذين تركوا أهل الرعونات وزهدوا في جميع شهوات الدنيا، بخلاف القوم المجادلين بغير علم؛ فإن أحدهم غارق في شهوة بطنه وفرجه، لا يغفل عن السعي على تحصيلها.

وهم المرادون أيضاً بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] لشدة مجاهداتهم لنفوسهم، وكثرة رياضتها، عكس ما عليه غيرهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧٠)، ومسلم (٣٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٥٤)، وبنحوه عند البخاري (٤٥٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٣٠)، وابن ماجه (٤١٠٨).

وهم المرادون أيضاً بقوله تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] أي: دون غيرهم ممن قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١-٢].

وهم المرادون أيضاً بحديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس»(١) دون من رغب في الدنيا وحرص على جمعها، ومنع حق الله منها، ولبس الطمع، وخلع الورع.

وهم الممدوحون أيضاً في حديث: «إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة»(٢)؛ لأنهم هم الذين آثروا الفقر وقلة المال على ضد ذلك من كثرة المال والثروة.

وهم المرادون بقول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وبحديث: «أحب العباد إلى الله أكثرهم له ذكراً»(٣) بخلاف غيرهم؛ فإنهم هم المرادون بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦](٤)، وبقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

وهم المرادون أيضاً بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف:

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٣)، ومسلم (١٦٥٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٩٨)، وأحمد في «المسند» (٢٣/ ٣٤٠) بلفظ: (أي العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال: الذاكرون الله كثيراً...).

(٤) وذكر الرحمن: القرآن الكريم، والرسول الأمين ﷺ؛ قال الله تعالى في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال في الرسول ﷺ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ﴾ [الطلاق: ١٠-١١]، فالإعراض المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤] يشمل الإعراض عن القرآن وعن الرسول ﷺ، والإعراض عن العلماء إعراض عن الرّسول ﷺ؛ لأنهم ورّاثه، والمعرض عنه يقيّض له شيطان قرين كما في النص القرآني، فصحّ بذلك قول أبي يزيد رضي الله عنه: من لم يكن له شيخ فشيخه الشيطان.

١٥٧]، يعني في أخلاقه وجميع أحواله، فلا يكاد أحدهم يترك سنة من سننه، ولا خُلقاً من أخلاقه، بخلاف غيرهم يتركون غالب السنن، ويقولون: إن الله تعالىٰ لم يوجب ذلك علينا، ولا شك في نقص مقامهم في الاتباع، بل ربما كانت أمتعة أحدهم في بيته أكثر من أمتعة أبناء الدنيا، وقد قال ﷺ لأبي ذر: «إن أردت اللحوق بي فليكن بُلغتك من الدنيا كزاد الراكب»[١].

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: كم من زاعم يزعم أنه من أهل السنة والجماعة والاقتداء برسول الله ﷺ والحال أنه من أكابر أهل البدع والضلالة، وكم من زاعم قائم بفروض الشريعة والحال أنه مضيع لها، كما عليه الذين يتزوجون المنعمات مع ضيق اليد من الدنيا، فتطلب زوجته منه ما لا يقدر عليه من المأكل والمشرب والملبس، فيترك الواجب من الورع، ويترك الزهد في الدنيا لأجل التزويج.

وقد كان بشر الحافي لا يتزوج، وإذا لاموه على ذلك يقول: أنا مشغول عن السنة بالفرض[٢]؛ يعني: أنه مشغول بطلب الحلال الذي لا شبهة فيه عن السنة التي هي التزويج. ومثل الاشتغال بالفرض المذكور من طلب الحلال اشتغال العبد بعلاج أخلاقه المذمومة كالرياء والحسد والحرص والحقد والكبر والمكر والخداع والخيانة والنفاق والعجب بالأعمال، ونحو ذلك مما ذكره الغزالي في ربع المهلكات من كتاب «الإحياء».

فقد أجمع الفقهاء والصوفية على أن علاج هذه الأمور فرض عين؛ لأنها كبائر، وعلاجها مقدم على الاشتغال بكل ما لا تدعو الحاجة إليه من العلوم[٣].

وسمعت سيدي عليّاً الخواص رحمه الله تعالىٰ يقول: يجب على كل عبد علاج

---

(١) أخرجه الترمذي (١٧٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٨/١٨) والخطاب في الحديث للسيدة عائشة رضي الله عنها، وليس لسيدنا أبي ذرّ رضي الله عنه.

(٢) وقد ترك كثير من الأئمة والعلماء الزواج اشتغالاً بالفرض عن السُّنة، وألّف فيهم رسالة مستقلة الشيخ المحدِّث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى فلتراجع.

(٣) بل من الجهل وغاية الحمق الاشتغال بالفضائل مع تضييع فريضة من الفرائض الظاهرة أو الباطنة.

نفسه حتى يكون أملها لا طول فيه، وقد تصير نفسه تكره الغيبة والنميمة والكذب والبهتان والتصنع للناس بالعبادات، وغير ذلك من سوء الأخلاق؛ كمحبة انتشار الصيت بالخير في البلاد، ومحبة تقديمه في العلم والعمل والزهد والورع على جميع أقرانه بحيث لا يصير له داعية إلى شيء من ذلك فإنه لا يصلح للعبد أن يأتي بالعبادات على الوجه المأمور به شرعاً إلا إن أخلص في أعماله، ولا يصح إخلاصه إلا بعد كمال زهده في الدنيا.

وتأمل يا أخي طلب العلم مثلاً يقرب إلى الله تعالىٰ؛ لأنه إما فرض عين، أو فرض كفاية، ثم إذا طلب به الدنيا وحب الجاه في قلوب الخلق كان مذموماً وأدخل صاحبه النار.

وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالىٰ يقول: لولا نقص دخل على أهل العلم والحديث لكانوا أفضل الناس، ولكنهم جعلوا علمهم شبكة يصطادون بها الدنيا، فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين.

ومما تميز به العلماء العاملون أيضاً في صحة اتباعهم للشارع وصدقهم فيه: كثرة تأييد الله تعالىٰ لهم ونصرهم على من عارضهم بإظهار الكرامات التي هي فرع المعجزات كما مر.

فاقتد يا أخي بكل عالم عامل، وإياك أن تقول على ما يقع على يديه من الكرامات: هذا سحر، أو استخدام للجن، أو خدام للأسماء، كما عليه طائفة ممن أضلهم الله وأعمى قلوبهم بالتعصب، وإياك أن تؤمن بالكرامات في حق الأولياء الماضين دون أهل عصرك[1]، أو تنكرها أصلاً، كما عليه أهل مذهب معروف[2]

---

(١) قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورىٰ: ١٣] وفعل المضارع (يجتبي) يدل على دوام التجدد والاستمرار، وذلك يعمُّ جميع الأزمنة، ومثله فعل (يهدي) فكما أن الهداية لا تنقطع لدلالة فعل (يهدي)، فكذلك الاجتباء لا ينقطع. وقال تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عِمرَان: ٧٤]، وفعل (يختص) دالٌّ على دوام التجدد والاستمرار في جميع الأزمنة كذلك.

(٢) منكرو كرامات الأولياء: هم المعتزلة والقائلون بالجهة والتشبيه والتجسيم.

وقد حكى اليافعي رحمه الله تعالىٰ القول بوجوب الإيمان بكرامات الأولياء عن جمهور مشايخ العارفين والنظار والفقهاء والمحدثين رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين[١]، وكتبهم كلها ناطقة بذلك شرقاً وغرباً، عجماً وعرباً، فإن ظهور الكرامات على يد أولياء الله تعالىٰ جائز عقلاً، وواقع نقلاً.

أما جواز وقوعها عقلاً: فلأن ذلك ليس بمستحيل في جانب قدرة الله تعالىٰ، بل هو من قبيل الممكنات؛ كظهور معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم القول الصحيح المحقق المختار عند جمهور المحققين من أهل السنة والجماعة: أن كل ما جاز وقوعه للأنبياء من المعجزات، جاز للأولياء مثله من الكرامات[٢] بشرط عدم التحدي وبذلك قال الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني، لكن جوز وقوع ذلك في بعض المعجزات لا في كلها، وهو مخالف لمذهب الجمهور.

واستثنى الشيخ محيي الدين بن عربي ما إذا قال النبي: إن هذه المعجزة لا تكون لأحد بعدي؛ فإنه لا يجوز أن تقع لأحد بعده. ولا يرد ـ على ما قاله جمهور المحققين ـ القرآن العظيم؛ للزوم التحدي منه.

فإن قال: إن ما قالوه يؤدي إلى وقوع الالتباس بين المعجزات والكرامات؟

فالجواب: إن ذلك لا يؤدي إلى الالتباس المذكور؛ لأن المعجزة تجب على النبي أن يتحدى بها ويظهرها، والكرامة يجب على الولي أن يخفيها ويسترها إلا لضرورة شرعية، أو إذن من الله تعالىٰ، أو حال غالب لا يكون له فيه اختيار، أو يكون إظهارها؛ لتقوية قلوب المريدين، أو توقف إسلام كافر على إظهارها، ونحو ذلك.

وقد وقع لبعضهم أنه غرف مرة عسلاً من الهواء، ووضعه في يد مريده، ورأى بعضهم مد يده إلى الكعبة من بلاد بعيدة، ورأى بعض المنكرين الكعبة وهي تطوف به[٣].

(١) وهي عقيدة من عقائد أهل السنة والجماعة، الإيمان بها واجب، ومنكرها فاسق مبتدع.

(٢) ويستثنى من ذلك معجزة القرآن الكريم، ومعجزة المعراج يقظة إلى السماء، فلا يكون ذلك كرامةً لوليٍّ بالإجماع.

(٣) أي: باعتبار لطيفتها الملكوتية النورانية، وقد تقدم بيان ذلك.

قال اليافعي رحمه الله تعالىٰ: وقد سمعنا سماعاً محققاً أن جماعة من القوم شوهدت الكعبة وهي تطوف بهم طوافاً محققاً. قال: ورأيت من شاهد ذلك من الثقات الأتقياء العلماء .

قلت: وأخبرني سيدي علي الخواص رحمه الله تعالىٰ أن الكعبة طافت بالشيخ إبراهيم المتبولي، حجراً حجراً، ثم رجع كل حجر إلى مكانه[١].

وذكر الشيخ محيي الدين في باب «الحج» من «الفتوحات المكية»: أن الكعبة كلّمته، وكذلك الحجر الأسود[٢]، وأنها طافت به، ثم تلمذت له، وطلبت منه ترقيتها[٣] إلى مقامات في طريق القوم، فرقاها لها[٤]، وناشدها أشعاراً وناشدته، فراجعه، وحاشا أولياء الله أن تخبر بخلاف الواقع، والله أعلم.

وأما وقوع الكرامات نقلاً: فقد جاء في الآيات والأحاديث والآثار[٥]؛ فمن ذلك قصة مريم عليها السلام[٦] في قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا

---

(١) باعتبار رُوحه ورقيقته السارية من الأحجار الكريمة إلى رقائق أرواح بعض عباد الله تعالى المقرَّبين، قال تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس: ٨٣]، وقال: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

(٢) وكان يسلّم على رسول الله ﷺ قبل البعثة كما في الصحيح.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس: ٨٣]، فملكوت الكعبة المشرفة قابل للترقي إلى ما يصل إليه العارفون من العلم بالله تعالى باعتبار أن لهم من إمدادات الصفات ما ليس للجماد، ويكون ذلك الترقي تشريفاً وتكريماً لها، والله أعلم.

(٤) وفي الحديث: «اللهمّ زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً، وزد من شرّفه تكريماً وتعظيماً وتشريفاً» [أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٣)] فكل منهما مقرِّب ومقرَّب ومشرِّف ومشرَّف.

(٥) وقد جمع الكثير منها الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله تعالى في كتابه «جامع كرامات الأولياء».

(٦) الأكثرون على قول: (رضي الله عنها)، ويصح أن تقول: على نبينا وعليها الصلاة والسلام على جهة التبعية لا الاستقلال.

رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧][١].

ومن ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]، وكان ذلك في غير أوان الرطب، كما جاء في التفاسير، بل وقع ذلك لذي النون المصري كما رواه القشيري عنه بسنده؛ وذلك أنه نزل في سياحته تحت شجرة أم غيلان، فاشتهى أصحابه رطباً جنياً، فهزها ذو النون، فنثرت عليهم الرطب، فأكلوا وشبعوا، وفضل معهم بقية، ثم نام ذو النون، فحرك أصحابه، فنثرت عليهم شوكاً.

ومن ذلك: كلام كلب أهل الكهف معهم[٢]، وقصة آصف بن برخيا مع سليمان في إتيانه بعرش بلقيس قبل أن يرتد إليه طرف سليمان من بلاد بعيدة[٣]، وكل هؤلاء ليسوا بأنبياء.

وأما ما يشهد للكرامات من الأخبار: فمنها حديث «الصحيحين» في قصة جريج الراهب الذي كلمه الطفل في المهد حين قال: يا فلان من أبوك؟ قال: فلان الراعي.

ومنها: حديث «الصحيحين» في الثلاثة الذين وقعت عليهم الصخرة من الجبل فسدت عليهم فم الغار؛ فإن الله تعالىٰ زحزح عن فم الغار تلك الصخرة بدعائهم[٤]، مع أن الآلاف من الخلق كانوا لا يستطيعون أن يزحزحوها عن فم الغار[٥].

---

(١) بواسطة الملائكة المكرَّمين عليهم السلام.

(٢) بل ما حصل لأهل الكهف معدود في الكرامات؛ من نومهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً، وعدم تسليط الأرض عليهم، وعدم تغيير هيئاتهم، فلم تَطُل شعورهم ولا أظفارهم، ولم تبل ثيابهم، بدليل أنهم عندما أيقظهم الله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(٣) بواسطة تعلق الهمة وإخطار ذلك في القلب؛ لأنه كان من العباد الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٣٤]، وكان هذا حال وجود الروح في الجسد الذي يعتبر عائقاً لها، فمن باب أولى حدوث ذلك للأرواح المقربة بعد خروجها من أجسادها وقيودها.

(٤) فَعَلَ الدعاء والتوسل بالعمل الصالح ما عجزت عنه المادة من إزاحة تلك الصخرة عن فم الغار.

(٥) أخرجه البخاري (٢٠٦٣)، ومسلم (٤٩٢٦).

ومنها: حديث «الصحيحين»: في كلام البقرة التي حمل صاحبها متاعها عليه، وقالت: إني لم أخلق لمثل هذا، ولكن خلقت للحرث[١].

ومنها: حديث «الصحيحين»: أن أبا بكر الصديق أطعم ضيوفه من قصعة صغيرة حتى شبعوا وحلفوا بالله تعالىٰ أنهم ما أكلوا لقمة إلا وربَا من أسفلها أكثر منها، وصارت بعد شبعهم أكثر مما كانت قبل أكلهم بثلاث مرات[٢].

ومنها: حديث «الصحيحين» أيضاً في شأن عمر بن الخطاب، وقول النبي ﷺ: «إنه كان فيمن كان قبلكم محدثون من الأمم، فإن يكن في أمتي محدثون فعمر بن الخطاب»[٣].

ومنها: قول عمر رضي الله عنه يوم الجمعة وهو على المنبر بالمدينة: «يا سارية الجبل الجبل» وكان سارية أمير الجيش بنهاوند ببلاد العجم، ومن ذلك كرامتان: وهما: كشفه رضي الله عنه حال العدو مع سارية وأصحابه حين ألجأهم إلى الجبل، والثانية: بلوغ صوت عمر إلى سارية مع بعد المسافة بينهما.

ومنها: حديث «الصحيحين» أيضاً في سعد بن أبي وقاص، وكذلك حديثهما في قصة سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل حين ادعت عليه امرأة أنه أخذ شيئاً من أرضها، فقال: اللهم إن كانت كاذبة عليَّ، فأعم بصرها، واقتلها في أرضها، فما ماتت حتى ذهب بصرها، وبينما هي تمشي في أرضها إذ وقعت في حفرة فماتت[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٢)، ومسلم (٤٤٠١)، وفي آخر الحديث قال النبي ﷺ: «أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر» ولم يجعل ذلك من رتبة إيمان العوام القاصرين.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧)، ومسلم (٣٨٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢١٠)، ومسلم (٤٤١١).

(٤) حديث سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه البخاري (٧١٣) حين دعا على الرجل الذي اتهمه أنه كان لا يسير بالسريّة، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل بالقضية، فقال سعد: «أما والله لأدعون بثلاثٍ: اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً، قام رياء وسمعة؛ فأطل عمره، وأطل فقره، وعرّضه بالفتن» وكان بعدُ إذا سئل يقول: شيخ كبير مفتون أصابتني دعوة سعد. وأما حديث سعيد بن زيد فقد أخرجه مسلم (٣٠٢١)

ومنها حديث «البخاري» في قصة خبيب حين أسره الكفار، وكان موثقاً بالحديد، وكانوا يجدون عنده العنب، وما بأرض مكة يومئذ عنب[١].

ومنها: حديث «البخاري» في قصة أُسيد بن حضير وعباد بن بشر حين خرجا من عند رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة، فأضاء لهما مثل المصباحين بين أيديهما، فلما افترقا، صار مع كل واحد منهما مصباح حتى أتى إلى أهله[٢].

ومنها: ما صح في الحديث: أن رجلاً سمع صوتاً في السحاب يقول: اسق حديقة فلان[٣].

ومنها: ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال للأسد الذي كان منع الناس الطريق: «تنح» فبصبص بذنبه وذهب[٤]، فمشى الناس، فقال ابن عمر: صدق رسول الله ﷺ في قوله: «من خاف من الله عز وجل، خوَّف الله منه كل شيء»[٥].

ومنها: ما جاء أن العلاء بن الحضرمي أرسله رسول الله ﷺ في غزاة فحال بينهم وبين العدو قطعة من البحر، فدعا الله، ومشوا كلهم بخيلهم على الماء.

ومنها: ما جاء في تسبيح الحصى والقصعة التي أكل منها سلمان الفارسي وأبو الدرداء حتى سمعها الحاضرون، وكذلك وقع للشيخ أرسلان الدمشقي وغيره، وكان إذا استند إلى شجرة يابسة قد ماتت تورق، ويخرج الثمر في الحال رضي الله عنه[٦]

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٢١) بلفظ: «أن رجلين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة، وإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا»، قال أنس رضي الله عنه: كان أسيد بن حضير وعباد بن بشر.

(٣) أخرجه مسلم (٥٢٩٩).

(٤) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٢٤٩) وقال: رواه أبو الشيخ في الثواب، والديلمي والقضاعي عن واثلة وهو ضعيف. ومثله قول سيدنا سفينة رضي الله عنه للأسد: يا أبا الحارث؛ أنا سفينة مولى رسول الله ﷺ، دُلنا على الطريق، فمشى أمامهم حتى دلّهم على الطريق، ثم همهم كالمودِّع لهم.

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣).

(٦) لأنّ الروح إذا هيمنت على الجسد تسري إلى كل ما لامسه الجسد فيحيا بإذن الله، ومن ذلك ما =

ومنها: ما جاء عن عمران بن حصين أنه كان يسمع تسليم الملائكة عليه(١). قال بعضهم ويجمع القول في وقوع الكرامات كلها حديث: «رُبَّ أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره».

وبالجملة: فإن كرامات سلفنا رضي الله عنهم بلغت حد التواتر.

فإن قيل: فما سبب كثرة الكرامات في الخلف، وقلتها في السلف؟

فالجواب: ما قاله الإمام أحمد بن حنبل: إن سبب ذلك قوة إيمان الصحابة والتابعين، وضعف إيمان من بعدهم، فكانت الكرامات من خواصهم مقوية لإيمان عوامهم(٢) ويؤيد ذلك قول الشيخ محيي الدين: إن مريم ابنة عمران كانت في بدايتها يتعرف إليها بخرق العادات بغير سبب تقوية ليقينها وإيمانها، فكانت كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً، فلما قوي إيمانها، وكمل يقينها ردّت إلى الأسباب، وقيل لها: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥].

قال الشيخ شهاب الدين السهروردي: وفوق أصحاب الكرامات بسبب وبلا سبب أقوامٌ ارتفعت الحجب عن قلوبهم، فاستغنوا عن السبب وظهور الكرامات والخوارق؛

=

وقع للسامري عندما كشف له عن الملك الكريم سيدنا جبريل عليه السلام، قال الله تعالى حكاية: ﴿بَصُرۡتُ بِمَا لَمۡ يَبۡصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذۡتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتۡ لِي نَفۡسِي﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول فسرت الروح الكريمة إلى الفرس إلى التراب فأخذ حفنة منه، وألقاها في العجل المصوغ من الذهب، فسرت الحياة إليه وصار له خُوار، فاتخذوه إلهاً من دون الله تعالى.

وقد قيل: إنّ السامري هذا ربّاه سيدنا جبريل عليه السلام في رأس جبل وكان كافراً، وسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام رُبّي في بيت فرعون وكان نبياً رسولاً، فسبحان العليم الحكيم.

(١) أخرجه مسلم (٤٧٥٤)، وبنحوه عند البخاري (٤٥٣٧).

(٢) ويقال مثل ذلك في السنن الحسنة التي سنّها الأولياء والعلماء من الخَلَف للعامّة، ولم يكن السّلف الصالح من الصّحابة والتابعين بحاجةٍ إليها؛ لما هم عليه من قوة اليقين وصحة العمل والمجاهدة.

وقد صحَّ عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه قوله: «ما رآه المسلمون حَسَناً فهو عند الله حسن» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٠/٢٥٧)].

ولهذا لم ينقل عن أصحاب رسول الله ﷺ إلا القليل من ذلك لمباشرة صريح الإيمان قلوبهم، بخلاف المتأخرين من المشايخ الصادقين؛ فإن الكرامات كثرت على أيديهم من إحياء الموتى من الآدميين والغنم والدجاج، كما نقل ذلك عن سيدي عبد القادر الجيلي، وعن سيدي علي المليجي، وعن سيدي إبراهيم المتبولي، كما ذكرناه في كتاب «الطبقات»، وما ذاك إلا لضعف إيمان أصحابهم بطريقتهم.

وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول: سبب وجوب إظهار المعجزات على الأنبياء[1]: كون أحدهم يدعو الناس إلى شرع جديد أتى به من عند الله، ينسخ به شرع من قبله، فطولب بالمعجزة على صدقه حتى يثبت شرعه، بخلاف الولي لا يجب عليه إظهار الكرامة؛ لأنه لا يدعو الناس إلى شرع جديد صحيح مقرر ثابت بالأدلة الصحيحة.

وإيضاح ما قاله الإمام أحمد رضي الله عنه: أن الصحابة رضي الله عنهم صحبوا رسول الله ﷺ وجاوروه وخالطوه، ورأوا نزول الوحي عليه، ونزول الملائكة وهبوطهم وصعودهم، فتنورت بذلك بواطنهم، وعاينوا ما أخبرهم به من أمور الآخرة وأهوالها

(١) المراد بالأنبياء هنا الرُّسل الذين يأتون بشرعٍ جديد ينسخ شرع من قبله، وكل رسولٍ نبي، أمّا الأنبياء غير المرسلين فإنهم يؤمرون بتجديد شريعة رسولٍ قبلهم وإزالة ما نُسب إليه وليس منه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] فسمَّى بعثة النبي إرسالاً باعتبار التجديد، وفسَّر التمني بالقراءة، ويلقي الشيطان الشك في قلوب السَّامعين بأنه شعر وكهانة وسحر، وفسِّر بتمني إيمان أفراد الأمة كلها، فيحول الشيطان بينه وبين أمنيته هذه بإضلال بعضهم والحيلولة بينهم وبين الاستجابة لنبيهم والإيمان به. وما يُوجد في بعض التفاسير من أنَّ الشيطان قرأ على ألسنة الأنبياء ما ليس من الوحي الإلهي فهو من وضع الزنادقة والملاحدة، ومن الإسرائيليات الباطلة التي يجب ردّها والتبرؤ منها. ومثل الأنبياء في تجديد شريعة رسولٍ العلماءُ بعد النبي ﷺ فإنهم يبلغون شرعه الشريف، وينفون عنه تحريف المبطلين، وتأويل الجاهلين، وفي الحديث: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين» [أخرجه البيهقي في «السنن» الكبرى (١٠/ ٢٠٩)].

وحسابها وموازناتها، كأنها رأي عين[١]، فزهدوا في الدنيا ومناصبها، وذهبها وفضتها، وأكلها وشربها ونومها، من شدة انجلاء مرايا قلوبهم، فاستغنوا بما أعطوا عن رؤية الكرامة[٢]، وقد أوضحت الكلام على كرامات الأولياء في كتاب «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر» فراجعه، والحمد لله رب العالمين.

ومما تميَّز به أهل الله عز وجل أيضاً عن غيرهم: تلقينهم الذكر للمريدين، وإلباسهم الخرقة لهم، وإرخاء العذبة، وإدخالهم الخلوة على وجه التحقق لا التشبه بالقوم؛ فإن للمشايخ في ذلك طريقين: أحدهما: يدخل بها المريد في سلسلة القوم. والثانية: يصل بها المريد إلى التحقق بمقامات الرجال.

فأما تلقينهم الذكر على وجه التحقيق لا التشبيه: فيشترط عندهم: أن يُقدر الله تعالىٰ أحدهم أن يخلع على المريد حال قوله له: قل: لا إله إلا الله جميع علوم الشريعة التي قسمها الله تعالىٰ له؛ فإنها كلها من أحكام لا إله إلا الله، فلا يحتاج ذلك المريد بعد التلقين المذكور إلى نظر في كتاب، بل يصير يحفظ نقول الشريعة الواردة صريحاً عن الشارع لا يجهل شيئاً منها[٣].

وأما إلباسهم الخرقة للمريد على وجه التحقيق كذلك: فشرطه عندهم: أن يُقدر الله تعالىٰ أحدهم على أن يخلع من ذلك المريد سائر الأخلاق الرديئة حال أمره بنزع تلك الخرقة من على بدنه، ثم يخلع عليه مع إلباسه الخرقة التي يلبسها له سائر ما قسم

---

(١) كان يحصل لهم ذلك عند سماعهم كلام رسول الله ﷺ؛ ففي حديث سيدنا حنظلة رضي الله عنه: (يذكرنا الجنة والنار حتى كأنهما رأي عين) [أخرجه مسلم (٤٩٣٧)].

(٢) فالقوم الذين سطعت على قلوبهم وعقولهم وعيونهم شمس الحضرة المحمدية، فأنارت وجودهم وحياتهم، وبدَّدت الظلمات من حولهم، لا يحتاجون إلى إيقاد الشموع والسُّرج؛ لأنه لم يبق في حياتهم ليل مظلم، أما من جاء بعدهم وحُجب قلبه وعقله وبصره عن مشاهدة تلك الشمس من وراء الحجُب، وأحاطت به الظلمات من كل جانب فإنه محتاج إلى إيقاد الشموع والسرج؛ لتنير لهم بعضَ الطريق، ولتخرجهم من الظلماتِ التي يتخبطون بها خبط عشواء.

(٣) وهو المسمَّى بالفتح الأكبر، أو فتوح العارفين.

له من الأخلاق المحمدية[(١)]، فلا يحتاج بعد ذلك إلى علاج خلق من الأخلاق الرديئة، ولا جلب شيء من الأخلاق المحمدية التي قسمت له .

وأما إرخاؤهم العذبة على وجه التحقيق كذلك: فشرطه عندهم: أن يخلع أحدهم على ذلك المريد حال إرخائه له العذبة شيئين: النمو، والزيادة في كل شيء نظر إليه أومسه، حتى لو مد العمود الحجر أو الخشب امتد معه، كما وقع لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنه لما أرخى رسول الله ﷺ له العذبة، قصرت معه خشبة وهو يسقف بيت فاطمة، فمدها فامتدت ووصلت إلى الحائط الآخر[(٢)]

وروى البيهقي: أن علياً رضي الله تعالىٰ عنه توضأ وضوءاً كاملاً من كف واحد اغترفه من إناء[(٣)]

وأما إدخالهم المريد الخلوة على وجه التحقق كذلك: فشرطه عندهم: أن يقدر الله تعالىٰ أحدهم على حفظ المريد من سائر الآفات والعوارض والعوائق مدة الخلوة، وأن يطلعهم الله تعالىٰ على حصول الفتح له بذلك، وأن يقدرهم الله تعالىٰ أن يمروا به على حضرات الأسماء الإلهية كلها، فيتخلق بأخلاقها، فإذا مر على اسم (الكريم) صار كريماً، أو على (الرحيم) صار رحيماً، أو على (الغفور) صار غفوراً، أو على (الحليم) صار حليماً، وهكذا في سائر حضرات الأسماء الإلهية، فلا يخرج من الخلوة إلا وقد تخلق بأخلاق جميع الأسماء إلا الأسماء الحرم التي لا يصح التخلق بها كالأحد[(٤)]

---

(١) فيكون ذلك كقميص سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام الذي قال الله تعالى فيه حكايةً عنه: ﴿ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

(٢) وحصل مثل ذلك مع كثير من الأولياء رضي الله عنهم، ذكرهم الشيخ النبهاني في كتابه «جامع كرامات الأولياء» ومنهم: الشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى ورضي عنه.

(٣) تكثير الأطعمة والأشربة القليلة تواتر عن الأولياء والصالحين من عهد الصحابة رضي الله عنهم، وقد تقدم حديث «الصحيحين» في قصة أبي بكر الصديق وأضيافه رضي الله عنهم: (ما كنا نأخذ من اللقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها) [أخرجه البخاري (٣٣١٦) ومسلم (٣٨٣٣)].

(٤) واسم (الله) واسم (الرَّب) معرَّفاً؛ فإنها للتعلق لا للتخلق، أما اسم الرَّحمن: فلا يصح التسمي =

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: كل شيخ لا يخرج مريده من الخلوة صاحب كرامات فليس هو من أهل هذا المقام. قال: ومن أقل الكرامات أن يطلعه الله تعالىٰ على خواطر الناس وما يفعلونه في قعر بيوتهم[١]، وأن تطوى له الأرض فيسير من المشرق إلى المغرب في خطوة[٢]، وأن يمشي على الماء والهواء[٣]، ويدخل النار فلا تؤثر فيه[٤]، ونحو ذلك؛ فمن أدخل مريده الخلوة ولم يحصل له شيء من هذه الأخلاق والكرامات[٥] فهو مسخرة للشيطان، وليس له في قدم الصدق نصيب.

به لا معرفاً ولا مضافاً، مع صحة التخلق بالرَّحمة العامة التي يقتضيها، بخلاف الرحمة الخاصة؛ فإنها من مقتضيات اسم (الرحيم).

(١) الأولى لمن أعطي ذلك أن يطلب من الله تعالى السَّتر أدباً مع الله تعالى في قَدَره مع عباده.

(٢) إذا كان الله أعطى مثل ذلك لعدوه إبليس، فلا يمتنع عقلاً أن يعطيه لوليٍّ من أوليائه، فهل يُعطى العدو ما لا يعطى الولي؟

(٣) وهو مقام يعطيه الله تعالى للجن مؤمنهم وكافرهم، فلا يمتنع إعطاؤه مثل ذلك لبعض عباده المقرَّبين المحبوبين من الإنس، وقد ثبت مشي الصحابة رضي الله عنهم على الماء في مواضع كثيرة، ومنها: مع سيدنا العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه، فالقادر على تلطيف كثائف الأجسام حتى تمشي على الماء قادر على تلطيفها ومشيها في الهواء، فالقدرة متعلقة بكل ممكن، ويُوجد في زماننا من الكفار في الهند وغيرها من يتربع في الهواء ساعات، وهذا من طريق الرياضات الرُّوحية، فكيف بمن يعطى ذلك من طريق الكرامة وهو مؤمن؟ أليس أولى من هؤلاء؟ بلى.

(٤) يذكر العلماء أنّ طائراً يسمى (السمندل) كلما يتسخ ريشه ويسودّ يدخل إلى النار فيمكث فيها، ثم يخرج وقد ابيضّ ريشه وذهب عنه وسخه، فالنار له في التنظيف كالماء بالنسبة لغيره، ويصنع من ريشه مناديل إذا اتّسخت أُلقيت في النار فتنظف، فإذا أعطى الله تعالى ولياً من أوليائه ما أعطاه لطائرٍ من خلقه فأين الغرابة؟

(٥) يكفيه أنه جلس بين يدي الله تعالى ذاكراً له، وعجباً لأشخاصٍ يستخدمون الأسماء الإلهية للوصول إلى حظ النفوس من الكرامات وغيرها، فهو يذكر الله تعالى ويجلس بين يديه ثم يطلب غيره، يا للعجب!!

فلو لم يكن في الخلوات إلا هذه المنقبة من الذكر لله تعالى والمجالسه له لكفى بذلك فخراً وكرامة.

وقد ذكرنا شروط الخلوة وثمراتها وكراماتها وعلو مراقيها في أواخر الباب الثاني في أدب المريد مع الشيخ من كتاب «قواعد الصوفية» فراجعه، والحمد لله رب العالمين.

ومما تميزوا به أيضاً عن غيرهم: حفظهم مريدهم من سائر الآفات حتى يدخل الجنة(١) عكس ما عليه غيرهم، فلا يكاد أحدهم يأخذ بيد الطالب في شيء من الشدائد.

وسمعت سيدي علياً المرصفي رحمه الله تعالىٰ يقول: يجب على الشيخ أن لا يصحب مريداً إلا إن علم من نفسه القدرة على ملازمته في شدائد الدنيا والآخرة؛ ليكفه عن تعاطي الأسباب الموبقة، أو لشفاعته فيه عند الله عز وجل، وذلك حتى لا يتعبه في طول الوقوف للحساب يوم القيامة، وقد ورد: أن للقيامة خمسين موقفاً(٢): أولها: إذا خرج الناس من قبورهم فيقومون على أبواب قبورهم ألف سنة، فليس لشيخ أن يفارق مريده في ذلك الموقف حتى يلقنه حجته(٣)، وذلك أنه يسأل في ذلك الوقت عن الإيمان بربه ونبيه، والجنة والنار، وجميع ما جاء به محمد ﷺ، ومن لم يلقنه شيخه حجته وقف في الهم والغم ألف عام.

---

(١) وهذا وراثة للنبي ﷺ في حرصه على المؤمنين، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فدائرة كل وليٍّ وعالم في الوراثة على قدر حرصه على إخوانه ومريديه، ورأفته ورحمته بهم، وعِزة عنتهم عليه وقد قال الشيخ ابن عليوه رحمه الله تعالى:

بشَّرني بدر البدور	بالنَّصر مع الظهور
محبُّنا في سرور	محفوف بلطف الله

وفي الحديث: «هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم» [أخرجه البخاري (٥٩٢٩)]، وفي آخر: «وإنَّ حسن العهد من الإيمان» [أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٤)].

(٢) ذكرها الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى في «فتوحاته»، وذكر غيره أنها سبعة مواقف فقط، والله أعلم.

(٣) لأنّ المؤمنين يشفعون في بعضهم البعض كما ثبت في الصحيح، أما الكافرون والمنافقون ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

ثم يساق إلى المحشر، فيقفون على أرجلهم ألف عام، فليس لشيخ أن يفارق مريده حتى يلقنه حجته؛ وذلك أن يسأل في هذا الموقف عن الإخلاص في جميع أعماله، وعن محبة من أطاع الله، وبغض من عصى الله، فلا يفارقه في ذلك الموقف حتى يلقنه حجته، ويوقفه تحت ظل العرش، ومن لم يلقنه شيخه حجته وقف في الهم والغم ألف سنة.

ثم يساقون إلى النور والظلمة فيقفون في تلك الظلمة ألف عام، فليس لشيخ أن يفارق مريده حتى يجيب عما يسأله، ومن جملة ذلك: السؤال عن طاعة الله تعالىٰ في السر والعلانية؛ فمن أجاب خرج من الظلمة إلى النور، وإلا وقف في الظلمة ألف عام في الهم والغم وسوء الوجه.

ثم يساق الناس إلى سرادقات الحساب، وهي عشر سرادقات، يقف الناس في كل سرادق منها ألف سنة، فليس لشيخ أن يفارق مريده في سرادق منها حتى يلقنه حجته، ويجيب بذلك ربه عز وجل؛ فيسأل المريد في أول هذه السرادقات عن المحارم، فإن لم يكن وقع في شيء منها جاز إلى السرادق الثاني، فيسأل عن حقوق الوالدين، ثم عن حقوق الجيران، ثم عن صلة الرحم، ثم عن الحسد، ثم عن الخداع، وهكذا، فإن كان وقع في شيء من هذه الأمور، أو أخل بحقٍّ ولم تقبل شفاعة شيخه فيه، وقف في كل موقف من هذه السرادقات ألف عام في الهم والغم، لم تنفعه شفاعة شافع.

ثم يساق الناس إلى أخذ كتبهم بأيمانهم وشمائلهم، فليس لشيخ أن يفارق تلميذه حتى يعرف ما يقع له من أخذه كتابه بيمينه فيسعد أو بشماله فيشقى، وعدد مواقف أخذ الكتب خمسة عشر موقفاً، كل موقف منها ألف سنة، إن لم يكن فعل ما أمره به من قول الحق، والعفو عن الناس، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وحفظ الفرج والعين واليد، ونحو ذلك.

ثم يساق الناس إلى مواقف قراءة كتبهم، فيمكثون في ذلك الموقف ألف عام، فليس لشيخ أن يفارق مريده حتى يقرأ كتابه، ويشفع له عند الله فيما وقع فيه من السيئات، فإن لم تقبل شفاعته فيه بقي في الهم والغم ألف عام .

ثم يحشر الناس إلى الميزان، فليس لشيخ أن يفارق تلميذه حتى ينظر رجحان ميزانه أو خسرانه، فإن رجحت ميزانه فاز، وإلا وقف ألف عام في الغم والهم.

ثم يدعى الخلق إلى الوقوف بين يدي الله عز وجل في اثني عشر موقفاً، كل موقف ألف عام، فيسأل في ذلك الموقف عن العلم والعمل، وعن الزكاة والصيام والحج، وغير ذلك، فإن كان أتى بها كاملة فاز، وإلا وقف ألف عام إن لم تقبل شفاعة شيخه فيه.

ثم يؤمر بالخلائق إلى الصراط، فليس لشيخ أن يفارق مريده حتى يجاوز الصراط إلى الجنة، وهو سبعة جسور، كل جسر منها عليه عقبة مسيرة ثلاثة آلاف عام؛ ألف عام صعود، وألف عام استواء، وألف عام هبوط، فلا يزول قدما عبد من عقبة من هذه العقبات حتى يكون سالماً مما يسأل عنه من مظالم العباد في أموالهم وأعراضهم وحريمهم، فإن لم يكن عليه شيء من مظالم العباد، جاز الصراط كله إلى الجنة[1].

قالوا: ويكون زل الأقدام على الصراط بعدد ما يزل في الشريعة. فانظر يا أخي نفع الأشياخ لمريديهم، والحمد لله رب العالمين.

انتهى كتاب «الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية» على يد مؤلفه عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

انتهت في يوم الاثنين سابع عشر رمضان سنة خمس وستين وتسعمائة بمصر

---

(١) يوم القيامة وما فيه من أهوال بالنسبة للمؤمن كأخف صلاة ركعتين كان يصليهما في الدنيا، وأهل الجنة يدخلونها زُمراً زمراً، وذلك بقبول الله تعالى شفاعة الشافعين فيهم، قال الله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾ [الزُّمَر: ٧٣] وقيل للنبي ﷺ: الرجل يحب القوم ولما يعمل بعملهم، قال: «المرء مع من أحب» [أخرجه البخاري (٥٧٠٢) ومسلم (٤٧٧٩)]. وإنّ الله يصلح بين المتخاصمين يوم القيامة ثم يقول لمن يعفو: «خذ بيد أخيك وادخلا معاً الجنة»، ويؤمر بالرجل إلى الجنة فيعلق به من سقاه شربة أو دلّه على طريق فيشفع، فيهم فيشفّع فيدخل وإيّاهم الجنة، وسبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، مع كل ألف سبعون ألفاً، وثلاث حثيات لا يعلم مقدارهن إلا الله تعالى [أخرجه الترمذي (٢٣٦١)].

المحروسة، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. أستغفر الله انتهى الأصل.

تمت التكملة على يد الفقير إلى الله تعالىٰ أحمد بن الحاج خطاب المسيري غفر الله له ولوالديه، وللمسلمين أجمعين، وذلك في يوم الاثنين ثالث شهر رجب حساباً سنة ثمان وعشرين وألف من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وغفر الله لنا وللمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المحتويات